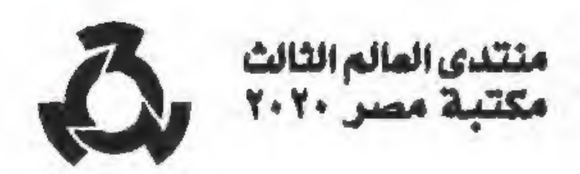


السياحة ومستقبل مصر

بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر

◆

د. محيا زيتون

دار الشروق

السياحة ومستقبل مصر

بين إمكانات التنمية ومخاطر الهدر

الطبعة الأولى
١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م

أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى-
رابعة العدوية - مدينة نصر
ص. ب: ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: email: dar@shorouk.com


صفحة فارغة

المحتويات

الجزء الأول
الوضع الراهن وقضايا جوهرية في التنمية السياحية

الجزء الثاني

سيناريوهات المستقبل

تـوطئـة

مصر من الدول القليلة التي يمكن أن يقبل السائحون عليها طوال السنة بعكس دول كثيرة تعتمد أساساً على «البحر والشمس واللهو» في موسم الصيف كما هي الحال في تونس مثلاً أو تركيا. وقد عرفت مصر السياحة منذ أوائل القرن العشرين. وكان السائحون يقصدونها في فصل الشتاء لزيارة آثارها والتمتع بشمسها. وكانوا عادة من أثرياء المتقاعدين مما يسّر لهم رحلة بحرية وإقامة أسبوعين أو أكثر في بلادنا. وقد يدهش القارئ بأن «الريفيرا»، ساحل فرنسا الجنوبي كان محلاً لسياحة فصل الشتاء التي جذبت الأثرياء من دوقات روسيا القيصرية ولوردات الإنجليز وأغنياء شمال أوروبا. وحتى الآن يحمل كورنيش نيس اسم «نزهة الإنجليز» وبها أيضاً قصر لملك السويد. وفيما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرت طبيعة السياحة وتضاعفت أعداد السائحين نتيجة لاكتساب العالمين الحق في أجازة سنوية مدفوعة الأجر من ناحية، وازدهار النقل الجوي من ناحية أخرى. فأصبح الصيف موسم السياحة الرئيسي وبرزت سياحة الشواطئ كأهم مكون للسياحة.

وظلت مصر لا تعرف هذه السياحة الجديدة الغفيرة حتى اكتشفت ساحل البحر الأحمر وخلجانه. وبكل أسف ضاعت أهم منطقة للسياحة الجديدة وهي الساحل الشمالي الغربي حيث الشواطئ الرملية الواسعة (التي لا توجد في الريفيرا) والواقع أن أقل أجزاء البحر الأبيض المتوسط تلوثاً هو الذي تطل عليه سواحل ليبيا وامتدادها في الصحراء الغربية المصرية من غربي الإسكندرية وحتى السلوم. وقد أنفقت الدولة المليارات في تهيئة جزء كبير منه السياحة الداخلية للأثرياء وقلة من

ميسوري الحال، ولم يفكر أحد في الاستخدام المزدوج للسياحة الداخلية والخارجية معاً. ومازالت السياحة عندنا محكومة أساساً بزيارة الآثار التي تقترن عادة بالأقصر وأسوان رغم أن تاريخنا الطويل قد ترك آثاراً في مواقع متعددة ومتناثرة في الوادي والدلتا والصحراء مازالت بعيدة عن الاهتمام.

وخلاصة ذلك أن مصر من حيث اجتذاب السائحين يمكن أن ترفع عدد زوارها في السنة إلى عشرات الملايين إذا خططنا لإدخال زيارة خاطفة لبعض الآثار في برامج الرحلات الجماعية التي تقصد أساساً شواطئ البحرين، وكذلك ضم جولة على شاطئ البحر الأحمر لمن يقدمون شتاء لزيارة الأقصر وأسوان. ولكن ازدياد السائحين ليس خيراً في جميع الأحوال. ورغم نشاط وزير السياحة الحالي في هذا القطاع مازالت أعداد السائحين وليالي الإقامة والإنفاق السياحي مبنية على متوسطات لا تخلو من عدم الدقة وترد عليها تحفظات. وهي على أية حال قليلة بالنسبة لإمكانات مضاعفتها المتوافرة والتي لم تحظ باهتمام.

وأول ما يجب العناية به هو تقدير تكلفة السياحة المصرية (شاملة الحج والعمرة المتكررة). والبنك المركزي هو المسئول عن إعداد ميزان السياحة (داخل ميزان المدفوعات) ومقارنة تكلفة سياحة المصريين (الأجانب المقيمين في مصر) بحصيلة السياحة الأجنبية حتى يتضح لصانع السياسة «الفائض الإيجابي أو السلبي»[(١)]. وهذا هو الوضع السائد في الدول المتقدمة صناعياً. ومن حيث دقة الحسابات يلاحظ خبراء التنمية فرقاً جوهرياً بين الشمال ودول الجنوب. فالأولى متقدمة من حيث البنية الأساسية (الطرق، المطارات، الطاقة الكهربائية، مياه الشرب، الصرف الصحي . . . إلخ)، كما أن السياحة الداخلية فيها نشيطة للغاية. ولهذا يسهل عليها استقبال أفواج السياحة الكثيفة لأن ذلك لا يكلفها إلا القليل. ومن ثم تكون صورة ميزان السياحة كافية في حساب العائد. أما في الجنوب فإن تشجيع السياحة

---

(١) انظر: إسماعيل صبري عبد الله: حسابات السياحة «في قضايا أساسية في السياسة الاقتصادية»، منتدى العالم الثالث ١٩٩٤.

في منطقة يتطلب تكلفة عالية لإقامة البنية الأساسية اللازمة ودعم نشاط الفندقة. وفي هذه العمليات لابد من إنفاق عملة أجنبية. وعندئذ يكون تقدير العائد السياحي بمقارنة حصيلته من العملة الأجنبية بقيمة الإنفاق بعملة أجنبية لتهيئة البنية الأساسية الضرورية. وهذا ما يمكن أن يغير الصورة جذرياً. وفي دراسة أجراها معهد البحوث الاجتماعية بجامعة تونس اتضح أنها خاسرة لعملة أجنبية إذ تنفق أكثر مما تنفقه السائحون. وتونس نموذج للاعتماد على سياحة الشواطئ فقط مما يعني علمياً إغلاق الفنادق تماماً لشهور عدة. وهذا يذكرنا بما كان يجري في أسوان من توقف فندق «كتراكت» نصف شهور السنة (الصيف وجزء من الربيع وجزء من الخريف).

وقبل الإشارة إلى ما يحتويه هذا الكتاب القيم - وهو الكتاب رقم ١٥ في سلسلة مكتبة مصر ٢٠٢٠ التي يصدرها مشروع مصر ٢٠٢٠ - أريد أن أبدد وهماً منتشراً في بلادنا هو الزعم بأن قطاع السياحة رائد للتنمية في كل القطاعات وأنه يمكن أن يكون المكون الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي. ويكفي لتبديد هذا الوهم أن نشير إلى فرنسا التي تستقبل أكبر عدد من السائحين (أكثر من ٦٠ مليون زائر في السنة، وأكثر من عدد سكانها)، ولكن هذا العائد الضخم لا يمثل إلا ٨ و١٪ من الناتج المحلي الإجمالي[١].

ولم تقنع زميلتنا المرموقة د. / محيا زيتون بمعالجة هذه الأمور العامة والمهمة، بل أنها تناولت مختلف قضايا السياحة بالبحث والتحليل في ضوء بيانات كبيرة أو صغيرة مما له صلة مباشرة أو غير مباشرة أو مشتقة من تتابع الظواهر ذات الصلة، دون أن تضعها تحت مجهر البحث العلمي الجدير بهذا الاسم. فمثلاً فيما يتعلق بالمستوى المباشر أي العائد النقدي على الاقتصاد المصري من زيادة أعداد السائحين، تتبعت ما يعود منها إلى الخارج أو ما تسميه المؤلفة «التسريب». كما انتقلت من مفهوم السياحة بمعنى الطيارة والفندق إلى مفهوم أشمل هو «الإنفاق

---

(١) المصدر: OECD: OECD en chiffres 1991 والبيانات قديمة نسبياً.

السياحي». وأبرزت الفئات المختلفة من السائحين وتمايزها من حيث الإنفاق. وابتداء من الغذاء بحثت في أثر السياحة على الزراعة. وحددت بتفصيل أوضاع العمالة في قطاع السياحة. والحديث يطول فيما احتواه هذا الكتاب من أفكار وتقييمات مرتكزة إلى وقائع محددة. ويكفي أن أشير إلى الفصل المخصص لدراسة أثر السياحة على البيئة، وإلى الآخر المخصص للآثار الاجتماعية والقيمية. كما أوردت كلما دعا الأمر مقارنات دولية عن تجارب غيرنا من أقطار العالم الثالث وأهم الكتب النظرية التي كتبت في السياحة بشكل عام.

لقد شغلتني منذ أكثر من ثلاثة عقود إمكانيات مصر السياحية وكيف تخطط لها افتقدت الوثائق والبيانات والتحليلات، ولم أجد فسحة من الوقت للتصدي لدراسة هذا القطاع المهم في اقتصادنا. ومن ثم سعدت كل السعادة عند قراءة هذا الكتاب الثمين. وأحسب أنه الأول من نوعه في المكتبة العربية، وأنه سيكون مرجعاً أساسياً لكل من يهتم بالسياحة. وقد استغرق إعداد هذا الكتاب عدة سنوات من وقت المؤلفة. فرغم نشاطها العلمي المتنوع وما أتمته من دراسات متعددة، بقي موضوع السياحة محل اهتمام متواصل لديها وجمعت الكثير من المراجع الأجنبية والمحلية التي تناولته. وهي تقدم هنا ثمرة هذا الجهد العظيم الذي يسعد مشروع مصر ٢٠٢٠ أن يقدمه للجماعة العلمية المصرية ولجمهور القراء في مصر وسائر الأقطار العربية.

القاهرة: أغسطس ٢٠٠١.

إسماعيل صبري عبد الله

المنسق العام لمشروع مصر ٢٠٢٠

ورئيس منتدى العالم الثالث

المقدمة

حققت السياحة خلال العقود القليلة الماضية نمواً كبيراً على المستوى العالمي. والأدلة تشير إلى أن المستقبل يبشر أيضاً بآفاق واسعة لمزيد من النمو السياحي. فقد ثبت من خلال دراسات مختلفة أن المرونة الدخلية للطلب على السياحة الدولية مرتفعة، مما ينبئ عن تزايد كبير في الطلب في المستقبل مع ارتفاع مستويات المعيشة والدخل في الدول الرئيسة المصدرة للسائحين، وأيضاً في دول أخرى يتوقع لها أن تصبح مصدراً مهماً لحركة السياحة الدولية في المستقبل. والتوقعات بشأن حركة السياحة الدولية تصبح أكثر تفاؤلاً إذا علمنا أن نحو نصف سكان الدول المتقدمة لم يخرجوا بعد في رحلات سياحية خارج بلادهم، وأن هناك اتجاهاً لعدم اكتفاء السائح برحلة واحدة طوال السنة بل يمكن أن تتعدد رحلاته. ومن الملاحظ أيضاً أن الطلب على السياحة الداخلية في الدول المتقدمة اقترب من التشبع، وأن أوقات الفراغ ازدادت اتساعاً بسبب تخفيض ساعات العمل في هذه الدول.

وهذا الجانب المتفائل من الصورة قد يعطي انطباعاً بأن التنمية السياحية أمر بالغ السهولة واليسر. ولكن الكشف عن الأبعاد الأخرى يجعل الصورة أكثر تعقيداً. فمن ناحية تشتد باستمرار حدة المنافسة لاجتذاب السياحة الدولية، ويتزايد عدد الدول النامية الساعية لتطوير قطاعها السياحي والحصول على نصيب في كعكة السياحة المتنامية. كما تغيرت طبيعة الطلب السياحي ولم يعد ممثلاً في عدد محدود من أثرياء السائحين الذين يتمتعون بوعي سياحي وبيئي راق وبمستوى تعليم مرتفع

وقوة إنفاقية كبيرة. وأصبح النمط الأكثر شيوعاً هو السياحة الجماعية Mass Tourism ذات الأعداد الكبيرة. وهو نمط بدأته إسبانيا منذ أول عقد الستينيات، ثم انتشر بعد ذلك في كثير من الدول المستقبلة للسائحين. حيث يأتي السائحون في رحلات شاملة تنظمها شركات عالمية. وهذه النوعية من الطلب تكون عادة شديدة الحساسية للسعر، وذات قوة إنفاقية غير كبيرة، ووعي بيئي محدود.

وصاحب ذلك دخول الشركات متعدية الجنسيات بثقلها في مجال السياحة الدولية. فاتجهت لتنميط المنتج السياحي في كثير من الدول المضيفة، وقللت من التميز والخصوصية، ومن ثم من قدرة الدولة المضيفة منفردة على التحكم في قطاعها السياحي. وساهم ذلك في إشعال حدة المنافسة بين الدول المضيفة، وتحقيق الشركات العالمية قدرا أكبر من السيطرة على حركة السياحة في العالم.

ويزداد موقف هذه الدول في سوق السياحة العالمية ضعفاً، مع اتجاه الشركات متعدية الجنسيات للاندماج والتكامل وتكوين مشروعات عملاقة تستحوذ على المعرفة والمعلومات والمهارات، وتربط بين مراحل تقديم الخدمة السياحية.

وعلى صعيد آخر برزت قضية البيئة حتى أصبحت من أهم القضايا التي تشغل الفكر العالمي. وحوّل ذلك الأنظار إلى العلاقة بين السياحة والبيئة والتأثيرات البيئية للسياحة، خصوصاً في ظل سياحة جماعية كبيرة الأعداد. والأدلة تشير إلى أن الأبعاد البيئية للسياحة ستزداد أهميتها في المستقبل باستمرار. وبذلك تصبح البيئة (المادية والاجتماعية أيضاً) من المعايير المهمة لتحديد تنافسية السياحة في الدول المستقبلة مثلها مثل جودة الخدمة وتميز المنتج السياحي.

ومصر كالعديد من الدول النامية تجد في السياحة ضالتها ومخرجا من إخفاق اقتصادها في مجال التصدير السلعي الذي يتعرض لمنافسة عاتية في السوق العالمية. وتتوافر لمصر مقومات المنطقة السياحية القادرة على جذب شرائح مختلفة من السائحين نظراً لتنوع موارد مصر السياحية الطبيعية منها والتاريخية

تنوعاً كبيراً. فالكم الكبير من الآثار والمعالم التاريخية جعل من مصر ما يطلق عليه «متحف مفتوح»، ومنحها خصائص فريدة مقارنة بغيرها من البلدان السياحية. أما الشواطئ والبحار فتمتد مسافات شاسعة على سواحل البحرين الأبيض والأحمر. وفي أعماق البحر الأحمر على الخصوص ثروة من الكائنات البحرية والشعاب المرجانية النادرة. ويعبر أرض مصر من شمالها لجنوبها نهر النيل الذي يعد موطناً للجذب السياحي بطول ضفافه. ومن حيث المناخ تتمتع مصر بمناخ شتوي دافئ وصيفي ليس شديد الحرارة، وتتعدد فيها المصايف والمشاتي.

ورغم أن مصر بلد يستقبل السائحين منذ قديم الزمن، وفي ظل أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة، إلا أن السياحة احتلت مكانة كبيرة وأولوية متقدمة خلال العقدين الماضيين. وتعد السياحة من أكثر القطاعات التي انتعشت انتعاشاً كبيراً ونمت طاقاتها وقدراتها الاستيعابية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد المصري على مدى هذين العقدين. ولذلك أسباب مختلفة نذكر منها أن السياحة تلقى إقبالاً من المشروع الخاص، حيث يمكن تحقيق عائد سريع على الاستثمار مقارنة بالقطاعات الأخرى. وتستفيد السياحة بشكل مباشر من تحرير سعر الصرف واتخاذه قيمته «الحقيقية» مقابل العملات الأجنبية. كذلك تعد السياحة من أكثر القطاعات المستفيدة من تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بالغرب الرأسمالي والانفتاح على العالم الخارجي عموماً. كما أن ضعف القدرات المحلية في تصميم وإنشاء المشروعات السياحية وإدارتها والتسويق لمنتجها، يمكن تعويضه بالاستعانة بالشركات العالمية ذات النشاط الواسع والخبرة المضمونة. وتُقبل هذه الشركات بدورها على أداء هذه المهام في الدول المضيفة نظراً لما تحققه من منافع فائقة وما تتحمله من مخاطر محدودة.

والدولة من جانبها تحيط المستثمرين في السياحة بسياج من الحوافز والتسهيلات السخية. فعلاوة على ما تحظى به السياحة وقطاعات أخرى غيرها من إعفاءات وحوافز في ظل قوانين الاستثمار الجديدة، تخصها الدولة بتسهيلات إضافية، لعل

أبرزها المبادرة بتطوير مناطق سياحية جديدة على سواحل البحر الأحمر وجنوب سيناء، وتوفير الأراضي للمستثمرين في أجمل البقاع بأسعار رمزية.

وتطورات على هذا النحو تكون بحاجة إلى تقويم ومراجعة ستتم في هذه الدراسة في إطار شامل، وبمضاهاة الإيجابيات والمنافع بالسلبيات والتكاليف. فالتطوير السياحي السريع وتزايد أعداد السائحين كما يحقق تأثيرات إيجابية مختلفة قد يكون له جوانب سلبية في شكل هدر الموارد البيئية وإحداث ضغوط اجتماعية. والشركات متعدية الجنسيات كما تسهم في رفع مستوى الأداء، قد تهدر الموارد وتستنزف جانباً غير قليل منها، وتقف حائلاً دون تنمية القدرات المحلية. كذلك، فإن إيرادات السياحة بالنقد الأجنبي رغم أهميتها في دعم جانب الإيرادات بميزان المدفوعات، إلا أنه يمكن أن يثار جدل بشأن حجمها الفعلي ووقعها الحقيقي على الاقتصاد الوطني. والعائد الصافي بالنقد الأجنبي قد يكون أقل كثيراً من العائد أو الإيرادات الإجمالية، والفارق بينهما يتمثل في حجم التسربات. وعلاوة على ذلك فإن تقويم قطاع السياحة لا يجب أن يكون أحادي التوجه وينصب فقط على ماتحققه السياحة الوافدة Inbound Tourism من إيرادات، لكن السياحة الدولية تشمل أيضاً السياحة العكسية Outbound Tourism أو سياحة مواطني الدولة المضيفة في الخارج. وميزان السياحة هو الذي يحدد فائض النقد الأجنبي الذي يعود على الاقتصاد الوطني من قطاع السياحة بجانبيه.

وتقودنا دراسة واقع قطاع السياحة في مصر وقضاياه الجوهرية في هذا الإطار الشامل والتفصيلي إلى تصور أوضاعه المستقبلية في ظل بدائل مختلفة أو سيناريوهات بديلة. وقد قام الفريق المركزي لمشروع مصر ٢٠٢٠ (تعد السياحة أحد القطاعات موضع الدراسة في المشروع) بإعداد الخطوط العريضة والشروط المبدئية على المستوى الكلي (وليس المستوى القطاعي) لهذه السيناريوهات. وتم التمييز بين خمسة سيناريوهات رئيسية يمثل كل منها نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مختلفاً، وهي:

* **السيناريو المرجعي**: أو الامتدادي حيث يفترض استمرار الأوضاع الراهنة في المستقبل دون تغيير جوهري.

* **سيناريو الرأسمالية الجديدة**: وهو سيناريو ابتكاري، وتعتبره الدراسة الحالية سيناريو إصلاحي للأوضاع الراهنة (أو للسيناريو المرجعي).

* **سيناريو الدولة الإسلامية**: وهو سيناريو ابتكاري، ويمثل نظاماً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً مختلفاً تماماً عن السيناريو المرجعي، يستمد معالمه من مرجعية إسلامية.

* **سيناريو الاشتراكية الجديدة**: وهو أيضاً سيناريو ابتكاري، ويمثل نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مختلفاً تماماً عن السيناريو المرجعي، ويعبر عن نظام اشتراكي ذي خصائص مختلفة عن الأنظمة الاشتراكية القديمة.

* **السيناريو الشعبي**: ويعبر عن فكرة الحل الوسط أو الوفاق الوطني.

وسوف يشمل الجزء الخاص بمستقبل السياحة في مصر تصورات للقطاع في ظل السيناريوهات الأربعة الأولى. وتمتد فترة كل سيناريو عشرين عاماً تبدأ من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٠.

بعض المفاهيم:

قبل أن نعرض المحاور الرئيسة للدراسة سيتم إلقاء الضوء على تعريف السياحة المستخدم في هذه الدراسة. فالمقصود بالسياحة هنا السياحة الدولية لتمييزها عن السياحة الداخلية. وتشمل السياحة الدولية كلا من السياحة الوافدة والسياحة العكسية. ولأن السياحة الوافدة هي التي تلقى اهتماما أكبر ويتوافر لها المعلومات والبيانات فإن المقصود بالسياحة في هذه الدراسة هو السياحة الوافدة. أما السياحة العكسية فستحظى أيضاً بالاهتمام، ولكن بقدر ما يتوافر من معلومات وبقدر مايتطلبه التحليل من تناول هذا الجانب. وسوف يشار إليها بالتحديد على أنها سياحة عكسية.

وفيما يتعلق بالسياحة الداخلية أو سياحة المواطنين داخل مصر، فلا يمكن إنكار أهميتها. فإذا اعتبرنا السياحة الوافدة بمثابة شكل من أشكال الصادرات (تحقق إيرادات بالنقد الأجنبي)، والسياحة العكسية بمثابة واردات (تؤدي إلى مدفوعات بالنقد الأجنبي)، فإن السياحة الداخلية يمكن اعتبارها بمثابة إحلال محل الواردات (توافر موارد النقد الأجنبي)، طالما أنها تحل محل سياحة المواطنين في الخارج. ورغم هذه الأهمية وغيرها، إلا أن السياحة الداخلية في مصر لا تحظى باهتمام يذكر على الأقل من الناحية الإحصائية. ولا يتوافر بشأنها إلا القليل من المعلومات. لذلك لن تشملها الدراسة الحالية إلا بإشارات عابرة في سياق التحليل.

ويعد تعريف السائح الدولي إذن من أهم التعريفات التي يجب تحديدها قبل بدء الدراسة. والمفهوم الشائع للسائح هو من يأتي لممارسة نشاط ترفيهي وترويحي في بلد آخر. ويعد هذا المفهوم قاصراً ويختلف عن المفهوم الدقيق أو الشامل المتبع دولياً. وتعرف منظمة السياحة العالمية World Tourism Organization (WTO) السائح (الدولي) بأنه(*):

«أي شخص يسافر إلى أي مكان مختلف عن بيئته المعتادة لأقل من ١٢ شهراً متصلة، وذلك لأي غرض من الأغراض بخلاف مزاولة عمل بغرض التكسب».

وينطوي هذا التعريف على ثلاثة أبعاد رئيسة:

أولاً: إن الرحلة تكون لمكان يختلف عن البيئة المعتادة للزائر. والغرض الرئيسي من هذا الشرط هو استبعاد الأفراد الذين يتكرر انتقالهم بصفة مستمرة يومياً أو أسبوعياً (Commuters) بين مقر إقامتهم وبين المكان الذي يزورونه (للدراسة مثلاً أو للتسوق أو لأي غرض آخر). وتعريف البيئة المعتادة يمكن أن يستند إلى واحد أو أكثر من المعايير التالية:

(*) يشار إلى منظمة السياحة العالمية World Tourism Organization منذ زمن طويل بالرمز WTO. وعندما تشكلت منظمة التجارة العالمية مؤخراً اتخذت نفس الحروف دون مراعاة لوجود منظمة عالمية أخرى تحمل هذا الرمز. وأية إشارة داخل الدراسة إلى WTO. نعني بها منظمة السياحة العالمية.

* حد أدنى من مسافة السفر لاعتبار الشخص سائحا .

* حد أدنى من زمن الغياب عن مكان الإقامة المعتاد .

* حد أدنى من التغيير بين مكان الإقامة ومكان الزيارة .

ثانياً : أن تكون الرحلة لأقل من ١٢ شهراً متصلة . ذلك لأنه إذا كانت الزيارة لمدة أطول من ١٢ شهراً أو أكثر يعتبر الشخص من الناحية الإحصائية بمثابة مقيم في هذا المكان .

ثالثاً : قد تكون الزيارة لأي غرض بخلاف العمل من أجل التكسب في البلد الذي تتم زيارته . والهدف هنا عدم اعتبار الهجرة المؤقتة بغرض العمل ضمن الحركة السياحية .

وبناء على هذا التعريف فإن السائح ليس فقط الشخص الذي يحصل على تأشيرة سفر سياحية إلى مكان ما ، ولكن يعتبر إحصائياً ضمن السائحين كل من يأتي بغرض الدراسة والعلاج وأنشطة رجال الأعمال وزيارة الأقارب أو غيرها من الأغراض ، طالما أنه يستوفى الشروط الثلاثة السابقة . ويلاحظ أيضاً أن تعريف السائح الداخلي لا يختلف عن التعريف السابق للسائح الدولي سوى أن الشخص يسافر داخل دولة إقامته ، وليس خارجها .

المحاور الرئيسة للدراسة:

تتكون الدراسة من جزأين رئيسيين :

الجزء الأول : يتناول التطورات والمستجدات في قطاع السياحة والأبعاد والقضايا الجوهرية للقطاع ، ويشمل سبعة فصول تبحث في الموضوعات التالية :

* الوضع الراهن للقطاع والتطورات والمستجدات (١٩٧٥-٢٠٠٠) .

* الإيرادات السياحية وميزان السياحة .

* الأهمية الاقتصادية للسياحة.
* الأبعاد العالمية للسياحة وتسربات النقد الأجنبي.
* موقع السياحة في هيكل الإنتاج المحلي وتقدير العائد الصافي.
* التطوير السياحي وآثاره البيئية.
* الأبعاد الاجتماعية والثقافية للسياحة.

والجزء الثاني: ينصب على المستقبل ووضع تصورات لأوضاع قطاع السياحة في ظل السيناريوهات الأربعة البديلة، ويتكون من خمسة فصول. تبدأ بالتغيرات المستقبلية عالمياً وبالتعريف بالسيناريوهات، ثم تتناول تباعاً السيناريو المرجعي والرأسمالية الجديدة والدولة الإسلامية، والاشتراكية الجديدة.

وأخيراً ينتهي الكتاب بخاتمة توجز وتبرز أهم النتائج والدروس المستفادة.

كلمة أخيرة:

قبل البدء في تناول فصول البحث تباعاً، أرى من الواجب أن يتعرف القارئ على عدد من الأمور التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إنجاز هذا العمل وخروجه بصورة أرجو أن تكون محل تقدير مجتمع البحث العلمي المصري والعربي.

أبدأ أولاً بعلاقتي كباحثة بموضوع السياحة. ترجع هذه العلاقة إلى حوالي خمسة وعشرين عاماً مضت، عندما قدمت ورقة بحثية للمؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين (مارس ١٩٧٧) عنوانها **«نحو أساس موضوعي لتحديد دور السياحة في تنمية الاقتصاد المصري»**. وقد أثارت الدراسة جدلاً كبيراً، ولفتت الأنظار إلى قضايا لم تكن مطروحة من قبل في الكتابات الاقتصادية حول السياحة. وربما كان من أبرز نتائجها اهتمام المفكر الاقتصادي الكبير د./ إسماعيل صبري عبد الله بالموضوع، وكان وقتها مديراً لمعهد التخطيط القومي. وطلب مني

إعداد دراسة تفصيلية عن الموضوع والاستعانة بالإمكانات البحثية لمعهد التخطيط القومي في إنجازها. ولكن بعد إعداد الخطوط العريضة للدراسة شاءت الأقدار عدم إتمامها لعزل د./ إسماعيل صبري عبد الله من وظيفته كمدير للمعهد، وعدم اهتمام من تولى بعده بإجراء الدراسة[1].

ساهمت بعد ذلك (قبل منتصف الثمانينيات) ضمن فريق بحثي مصري-دولي في مشروع بحثي حول دراسة الأسعار والتكاليف الاستثمارية للفنادق في مصر. وكان المشروع يتم برعاية المركز الدولي للإدارة لصالح وزارة السياحة. وصدرت نتائج الدراسة في مارس من عام ١٩٨٥.

انقطعت صلتي البحثية المباشرة بالسياحة لانشغالي في موضوعات بحثية أخرى. ومع ذلك ظلت السياحة دائماً في خاطري قطاعاً لا يحظى بالدراسة الملائمة والمتعمقة، ومن ثم يستحق المزيد من البحث. لذلك حرصت على أن تكون السياحة موضوعاً لبعض من رسائل الدكتوراه والماجستير القليلة التي أشرفت عليها.

ثم بعد أن توطدت علاقتي بالبحوث الميدانية من خلال اشتراكي في مشروع بحثي كبير حول سوق العمل بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، طُلب مني تقديم اقتراح بموضوع يصلح لدراسة ميدانية موسعة. وبطبيعة الحال كانت السياحة هي الأقرب إلى ذهني، لعلمي بالحاجة الشديدة لدراسة بعض جوانب هذا القطاع ميدانياً. وبالذات كان اقتراحي ينصب على إعداد دراسة ميدانية لعينة من السائحين لتقدير معدلات الإنفاق السياحي، والحصول على معلومات أخرى من السائحين، لا توفرها البيانات الرسمية المنشورة[2].

---

(١) حصل د. إسماعيل صبري عبد الله بعد ذلك على حكم قضائي يلغي قرار عزله كمدير لمعهد التخطيط القومي ويتيح له العودة مرة أخرى لمنصبه السابق، ولكنه رفض العودة واكتفى باستعادة حقه قضائياً. وظل في عمله رئيساً لمنتدى العالم الثالث بالقاهرة.

(٢) تم الاتفاق على هذا المشروع بيني وبين د./ أحمد حمدي الذي كان مسئولاً عن شعبة التعبئة في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكان رئيس الجهاز وقتئذ د./ مختار هلودة.

وبالفعل أشرفت علمياً على المشروع الذي أجري لأول مرة في عام ١٩٩٠ وخرجت نتائجه إلى النور لتلقي الضوء على الكثير من الجوانب الخاصة بالطلب والإنفاق السياحي. وقد دعا ذلك الجهتين المسئولتين عن المشروع (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والهيئة العامة للتنمية السياحية) إلى تكرار التجربة في عام ١٩٩٢، ثم كل عامين لتجرى مرة ثالثة في عام ١٩٩٤، ومرة رابعة في عام ١٩٩٦. ثم توقف المشروع بعد ذلك أولاً بسبب حادث مذبحة الأقصر في أكتوبر من عام ١٩٩٧ الذي كان له أثر سلبي كبير على الحركة السياحية في عام ١٩٩٨، ثم استمر التوقف بعد ذلك لأسباب غير معلومة.

وقد كان اعتقادي وأقصى ما يمكن توقعه أن يتم الاسترشاد بنتائج هذه المسوح الميدانية في معرفة مدى وجود تسربات من الإيرادات السياحية خارج الجهاز المصرفي ومحاولة تلافي ذلك أو البحث في أسبابه ومصادره. ولكن ما أثار دهشتي حقاً هو أن وزارة السياحة (بالاتفاق مع البنك المركزي) تقدر الإيرادات السياحية في ميزان المدفوعات بناء على نتائج هذه المسوح. ولم أعرف بهذه المعلومة إلا بمحض الصدفة وأثناء إعدادي للدراسة الحالية. لذلك سوف يجد القارئ انتقادات موجهة لأسلوب وزارة السياحة في تقدير الإيرادات السياحية، مصدرها علمي بجوانب القصور المتضمنة في هذه المسوح والتي لا تسمح بالقفز مباشرة إلى هذه النتيجة. وهي جوانب مذكورة أيضاً في الدراسات الخاصة بنتائج المسوح التي نشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كما يتضمنها الفصل الثاني من الدراسة الحالية.

وعندما بدأ الدكتور/ إسماعيل صبري عبد الله الإعداد للمشروع البحثي الكبير «مصر ٢٠٢٠» منطلقاً من منتدى العالم الثالث، وتضمن المشروع عدداً ضخماً من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات الأبعاد المستقبلية، طلب مني إعداد الدراسة الخاصة بقطاع السياحة. وسعدت بهذا الطلب سعادة كبيرة. أولاً: لأنه يعني أن الحلم المشترك الذي حالت الظروف دون تحقيقه في الماضي، يمكن أن

يصبح واقعاً. وثانياً: لأن السياحة العالمية والمصرية بالذات طرأ عليها تغيرات ضخمة بدءاً من عقد الثمانينيات، وتصاعدت التغيرات بشكل مكثف خلال عقد التسعينيات، لتصل في بداية القرن الواحد والعشرين إلى خريطة مختلفة تماماً للسياحة المصرية وإلى تحديات عالمية غير مسبوقة. وثالثاً: لأن مشروعات دراسة المستقبل - رغم أهميتها الفائقة - نادرة، وقلما تصادف الباحث فرصة لتناولها.

لذلك لا يفوتني أن أقر بأن الدراسة لم تكن ستتم أصلاً لولا هذا المشروع الكبير الذي يبحث في مستقبل مصر. ولم تكن الدراسة ستتم على النحو التفصيلي والمتعمق وبتناول أبعاد وقضايا مختلفة للسياحة، لولا الدعم المعنوي الدائم من د. / إسماعيل صبري عبد الله، وإيمانه الذي لا يتزعزع بإمكانية تحقيق الدراسة لنتائج ذات قيمة علمية كبيرة للمكتبة الاقتصادية. وعلى هذا رغم أن الدراسة كان محدد لها مبدئياً فترة زمنية معينة (تسعة شهور) إلا أن العمل البحثي امتد أكثر من عامين كاملين. وكان صبوراً معي ولم ينتهج نهج البحوث التعاقدية بالملاحقة الصارمة والمستمرة للباحث لإتمام الدراسة في الوقت المحدد. كما كانت ملاحظاته العلمية التي أبداها أثناء مراحل مختلفة من إعداد الدراسة بمثابة إضافة لها قيمتها ووقعها الملموس على مسار البحث. وفوق هذا كله لم يبخل د. إسماعيل صبري عبد الله بشراء عدد من المراجع المهمة من الخارج (رغم تكلفتها العالية) لعلمه باحتياج الدراسة لها.

وأود أن أتقدم بالشكر أيضاً للدكتورة/ سهير أبو العنين المستشار بمعهد التخطيط القومي. فقد كان لمساهمتها أثر كبير في إتمام هذه الدراسة. فقد قامت بإجراء الحسابات الخاصة بجدول المدخلات والمخرجات، واتسم أداؤها بدرجة عالية من الدقة والوعي بطبيعة البحث. ونتائج هذه الحسابات يتضمنها الفصل الخامس من الدراسة. ومع ذلك فإعداد المادة المطلوبة لهذه الحسابات وتحليل نتائجها سيظل مسئوليتي بالكامل. كما تم في الفصل التاسع الاستعانة ببعض نتائج دراسة أجرتها د. / سهير أبو العنين (خصيصاً للدراسة الحالية) لتقدير الطلب السياحي في المستقبل.

كما أوجه الشكر إلى الأستاذة/ **آن تيسير نصر** الباحثة بمعهد التخطيط القومي، والتي عملت معي خلال المرحلة الأولى من الدراسة كمساعد باحث. وقد بذلت جهداً كبيراً في تجميع مراجع الدراسة (بعض المقالات المهمة تم شراؤها من الخارج)، خصوصاً المراجع المتعلقة بالفصل الرابع والخامس والسادس، والتقارير الخاصة بمنظمة السياحة العالمية.

ولا يمكن بأية حال تجاهل فضل آخرين كان لمساعدتهم في مد الدراسة بالمعلومات والبيانات غير المنشورة، أبلغ الأثر في التأكد من أمور ذات أهمية جوهرية، كان من غير الممكن تحليلها وإقامة الدليل عليها دون هذه المساعدات. فأتقدم بخالص الشكر أولاً إلى الأستاذ/ **مصطفى البكري** ذى الخبرة العملية الطويلة في الحقل السياحي. وقد تناقش معي بأفق واسع ووازع وطني خالص في موضوعات عديدة كانت محل تساؤل عندي، وأثارت مناقشته بصيرتي فيما يخص عددا من الأمور وجعلتها أكثر وضوحاً في ذهني. كما أمدني بوثيقتين لهما أهمية بالغة للدراسة، ولم يكن من الممكن الحصول عليهما من أي طريق آخر.

وأتقدم بالشكر أيضاً للأستاذ/ **أحمد نصحي** بالبنك المركزي المصري، الذي أمدني بالبيانات التفصيلية لميزان المدفوعات، ولبنود السياحة في الميزان، وتمكنت باستخدام هذه البيانات من دراسة ميزان السياحة لمصر، والمدفوعات السياحية، وقضية التسربات (الفصل الثاني والرابع والخامس). والشكر موصول للمسئولين في وزارة الاقتصاد (التجارة الخارجية حالياً) إذ يرجع إليهم الفضل في حصولي على بيانات عن الاستثمار السياحي، والمساهمات الأجنبية، والعمالة وحجم رأس المال للمشروعات التابعة لإشراف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة. وأخيراً، أتوجه بالشكر لمن ساعدوني من وزارة التخطيط ومن وزارة السياحة وعلى وجه الخصوص د./ عدالات حسين لرحابة صدرها وإتاحتها أحدث نشرات وزارة السياحة.

محيا علي زيتون

أستاذ الاقتصاد.. كلية التجارة

جامعة الأزهر يناير ٢٠٠٢

الجزء الأول

الوضع الراهن وقضايا جوهرية في التنمية السياحية


صفحة فارغة

الفصل الأول

الوضع الراهن وتطورات قطاع السياحة

خلال عقدين أو أكثر قليلاً شهد قطاع السياحة في مصر تطورات مهمة وتغيرات جوهرية على جانبي الطلب والعرض. كما تأثرت السياحة المصرية بالتطورات في أوضاع السياحة العالمية، علاوة على تأثرها بأحداث عالمية ومحلية مختلفة. ولأن السياحة أحد قطاعات الاقتصاد الوطني، فمن الطبيعي أن تتأثر أيضاً بتوجهات السياسة الاقتصادية، وباستراتيجية التنمية بصفة عامة. لذلك هناك ضرورة لإلقاء الضوء على هذه التطورات والتعرف على المستجدات للوصول إلى صورة أكثر وضوحاً وشمولاً للأوضاع الراهنة لقطاع السياحة في مصر.

وينقسم هذا الفصل إلى خمسة أجزاء على النحو التالي:

الأول : يتناول بإيجاز معالم استراتيجية التنمية السياحية، وأولوية السياحة.

الثاني: يتناول الاستثمارات السياحية وتطورها.

الثالث: يلقي الضوء على حركة السياحة العالمية.

الرابع: يخصص لجانب الطلب السياحي في مصر وتطوراته وخصائصه.

الخامس: ينصب على جانب العرض السياحي في مصر، مع التركيز على قطاع الفنادق.

(١) استراتيجية التنمية السياحية:

حظيت السياحة خلال العقدين الماضيين بأولوية كبيرة في استراتيجية التنمية، واعتبرت أحد أهم قطاعات الاقتصاد الوطني. ويبدو ذلك جلياً في وثيقة أصدرتها وزارة السياحة عام ١٩٩٦ وأطلقت عليها **«عصر من السياحة»** للتعبير عن إنجازات السياحة خلال ١٥ عاماً هي فترة حكم الرئيس مبارك حتى ذلك الوقت[١]. والمقتطفات التالية تعبر عن هذه الأهمية خير تعبير:

«إنني أقرر أن ما تحقق من بناء سياحي يمثل بداية حقيقية لنهضة سياحية كبرى في مصر.. لابد أن نحققها ونتيح لها كافة العناصر اللازمة للنجاح» [الرئيس مبارك].

«ظهر اهتمام الرئيس مبارك بدفع جهود التنمية السياحية مبكراً وجلياً في زياراته المتكررة لمواقع المشروعات السياحية وتشجيعه للمستثمرين بتذليل كافة المعوقات التي كانت تواجههم، وزياراته المتعددة أيضاً للمواقع الأثرية ذات الجذب للسياحة العالمية للالتقاء بالسائحين والاطمئنان إلى أنهم ينعمون في مصر بالأمان والمتعة الثقافية الرفيعة» [من كلمة لوزير السياحة].

«اهتمام الرئيس/ محمد حسني مبارك ـ في أعقاب حادث الأقصر ـ بأن يتفقد المواقع السياحية، بل وأن يقابل بنفسه أعداداً من السائحين، وأن يؤكد لهم عملياً ـ باسم مصر كلها ـ ترحيب مصر بهم، وحرصها على سلامتهم، وتصميمها على حماية صناعة السياحة فيها ودفعها إلى الأمام. إن مغزى هذا الاهتمام الكبير من الرئيس/ محمد حسني مبارك بالسياحة والسياح هو أن صناعة السياحة كانت وسوف تظل واحدة من أعمدة الاقتصاد المصري، التي لا يمكن أن تؤثر فيها أعمال إرهابية طائشة تحدث هنا وهناك» [عن تقرير لمجلس الشورى عام ١٩٩٩].

«مع تنامي الوعي العام بقيمة صناعة السياحة، وبروز المزايا الاقتصادية والاجتماعية العديدة لهذه الصناعة الواعدة، كان طبيعياً أن تحظى السياحة أيضاً

باهتمام ورعاية الحكومة المصرية. وقد برز هذا الاهتمام منذ اليوم الأول لعمل الحكومة الحالية عندما تم تشكيل مجموعة عمل وزارية خاصة بالسياحة.. وعندما تم تمثيل وزارة السياحة في عدد من مجموعات العمل الوزارية وفي مجلس المحافظين ولجان تشجيع الصادرات والخصخصة. كذلك خصص مجلس الوزراء جلسة هي الأولى من نوعها لمناقشة قضايا السياحة وإصدار مجموعة مهمة من القرارات اللازمة لدفع جهود التنمية السياحية وإزالة المعوقات وتعظيم عوائد مصر من السياحة الوافدة» [من كلمة لوزير السياحة].

«السياحة قاطرة التنمية في مصر.. طرحت وزارة السياحة هذا الشعار الواقعي العلمي لكي يجسد بالفعل الهدف طويل الأجل للعمل السياحي كله. فمصر يجتمع بها عناصر جذب سياحي متميزة تجعلها تتمتع بميزة نسبية تمكنها من المنافسة العالمية في السياحة.. بل وتجعلها مقصداً سياحياً فوق المنافسة، وهذه ميزة لا تتوافر لمصر في أي من القطاعات الاقتصادية الأخرى. ولذلك تسعى وزارة السياحة إلى حشد الوعي العام على كافة المستويات التشريعية والتنفيذية بأهمية صناعة السياحة ومزاياها لكي تتم ترجمة هذا الوعي في التفكير والسلوك والسياسات والقرارات» [من وثيقة عصر من السياحة].

أما المعالم الرئيسة لاستراتيجية التنمية السياحية فيمكن إيجازها فيما يلي، بالرجوع إلى الوثيقة نفسها:

(أ) تنشيط حركة السياحة الوافدة من خلال حملة مكثفة للعلاقات العامة مع أجهزة الإعلام الدولي، وخطة تسويقية وإعلانية علمية مدروسة.

(ب) تنويع المنتج السياحي ليلبي كافة احتياجات السائحين من سياحة أثرية وسياحة المنتجعات، والسياحة العلاجية، وسياحة المؤتمرات والحوافز، والسياحة البيئية والصحراوية، وسياحة المهرجانات الفنية والثقافية والرياضية، وسياحة المشتروات وغيرها. ويهدف تنويع المنتج السياحي بوجه خاص الاهتمام بسياحة الشواطئ التي تجذب السائح ذا الزيارات المتكررة لمصر.

(جـ) تنويع الأسواق المصدرة للسياحة إلى مصر بالاهتمام بأسواق جديدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا.

(د) دعم ومساندة قطاع السياحة الخاص لحل المشاكل التي يواجهها وتقديم المزيد من الضمانات والمزايا والتيسيرات له، وفتح آفاق جديدة لتوظيف استثماراته وتعظيم عوائدها.

(هـ) الاهتمام بالجودة السياحية وبمستوى الخدمات المقدمة للسائحين وللمستثمرين. وتشجيع الاستثمارات السياحية الجديدة، من خلال خطط شاملة ترعى البيئة والحفاظ على الموارد والثروات الطبيعية النادرة.

(و) الانفتاح على التطورات السياحية العالمية والاحتفاظ لمصر بدورها السياحي الرائد على المستوى الإقليمي.

وعلاوة على ما سبق تفرد وثيقة «**مصر من السياحة**» جزءاً خاصاً عن السياحة الإقليمية (والمقصود هنا السياحة عن طريق إسرائيل). فترى أنه من غير الطبيعي أن تعيش السياحة المصرية بمعزل عن التطورات الإقليمية نحو السلام في الشرق الأوسط. وأن هذه السياحة تعد إضافة إلى حصة مصر السياحية، كما أنها تساعد على إدراج مصر في برامج سياحية لزيارة أكثر من دولة في المنطقة، وتستقطب شريحة من السائحين كان من الممكن أن يفدوا للمنطقة دون زيارة مصر[٢].

وقد اتخذت خطوات عملية وتنفيذية في محاولة للانتقال بأهداف هذه الاستراتيجية إلى أرض الواقع نذكرها فيما يلي باختصار، علماً بأن الأجزاء القادمة تحتوي مزيداً من التفاصيل:

* إصدار التشريعات والقرارات المحفزة على الاستثمار الخاص في السياحة.

* الاتجاه لتنويع المنتج السياحي بالتوسع في مناطق سياحية جديدة مع توفير البنية الأساسية والأراضي لجذب الاستثمارات لهذه المناطق.

* بناء مطارات جديدة وتحسين المطارات القائمة من أجل مزيد من جذب السائحين والاستثمارات السياحية.

* إقامة المهرجانات الفنية والمعارض، واستضافة المحافل الرياضية الدولية والمؤتمرات وزيادة الميزانية المخصصة للدعاية والترويج بالخارج.

* التأكيد على أهمية السياحة في وسائل الإعلام المختلفة، بتخصيص برامج تليفزيونية وصفحات متخصصة في الصحف، وأحاديث متكررة عن السياحة وأهميتها للاقتصاد القومي من جانب المسئولين والمستثمرين على حد سواء.

* السعي لتوفير الموارد البشرية بالاستثمار في مؤسسات التعليم والتدريب المتخصصة في السياحة.

* توفير البنية الأساسية التي تخدم النشاط السياحي من طرق ومياه وكهرباء وصرف وغيرها، ومنح تسهيلات إدارية وائتمانية للمشروعات السياحية في مجال بناء البنية الأساسية.

* السعي لتحقيق تعاون سياحي على مستوى إقليم الشرق الأوسط. فقد وجه المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط الذي عقد في المغرب عام١٩٩٤، وشاركت مصر فيه، أولوية كبرى لهذا الموضوع. وفي مؤتمر عمان ١٩٩٥ أنشئت منظمة الشرق الأوسط-المتوسطي للسياحة والسفر Middle East - Mediterranean Travel & Tourism Association (MEMTTA). ورغم اتخاذ بعض الإجراءات التنفيذية إلا أن تعثر عملية السلام بين إسرائيل والجانب العربي أثرت سلبياً على فعالية هذه المنظمة.

(٢) الاستثمار السياحي:

بالإضافة إلى الأولوية الكبيرة التي توليها مصر للسياحة، هناك عوامل رئيسة أخرى أثرت في الاستثمار السياحي، والمشاركة الأجنبية في النشاط السياحي، بدءاً

بتغير التوجهات السياسية والاقتصادية لمصر منذ مرحلة الانفتاح في منتصف السبعينيات، والتحسن الملحوظ والمتزايد في علاقة مصر بالولايات المتحدة والغرب عموماً، وتوقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل. ثم طبيعة الاستثمار والنشاط السياحي ذاته بارتباطاته القوية بأطراف أجنبية وشركات عابرة الجنسيات. وقد أثرت هذه العوامل على الاستثمار بشكل مباشر من خلال إقبال المستثمرين المحليين والأجانب (إلى حد ما) على الاستثمار في السياحة، وبشكل غير مباشر بتزايد حركة السياحة الدولية التي تعد مؤشراً لربحية الاستثمار.

(٢-١) تطور أهمية الاستثمار السياحي:

تشمل أنشطة الاستثمار السياحي: الفنادق والقرى السياحية، والتسهيلات الترفيهية مثل المارينا، وساحات الجولف، والمطاعم، بالإضافة إلى تسهيلات البنية الأساسية[٣]. وتعكس المؤشرات المتاحة عن الاستثمار السياحي الأولوية المتزايدة للسياحة في خطط التنمية. فقد تزايد حجم الاستثمارات السياحية بمعدلات عالية على مدى سبعة عشر عاماً بدءاً بخطة ٨٢-١٩٨٧ وحتى عام ٩٨/ ١٩٩٩. ويظهر جدول رقم (١) تزايد الاستثمار السياحي كنسبة من إجمالي الاستثمار القومي خلال هذه الفترة، من ٣,٣٪ إلى ٣,٧٪. وترتفع الاستثمارات السياحية أيضاً كنسبة من الاستثمار في القطاعات السلعية من ٣,٧٪ إلى ٣,١٥٪. وبلغت قيمة الاستثمارات السياحية في عام واحد (٩٨/ ١٩٩٩) حوالي ٥ مليارات جنيه، بما يعادل أكثر من نصف الاستثمارات السياحية المنفذة في الخطة الخمسية (١٩٩٢-١٩٩٧). أما جملة الاستثمارات السياحية خلال السبعة عشر عاماً كاملة فبلغت نحو ٢٤ مليار جنيه.

وتكشف بيانات التخطيط أيضاً أن هذا التزايد في نصيب السياحة تم على حساب تراجع الأهمية النسبية للاستثمار في الصناعة وفي البترول ومنتجاته. ولكن رغم هذه التغيرات في أهمية القطاعات المختلفة في هيكل الاستثمار القومي، لازال

نصيب السياحة حتى الآن أقل من الصناعة ومن الزراعة (٩ , ١٩٪ ، ٩ , ١١٪ على الترتيب في عام ٩٨/ ١٩٩٩).

جدول رقم (١)

تطور الاستثمارات السياحية المنفذة في الخطط الخمسية
وحتى عام ١٩٩٨/ ١٩٩٩ وأهميتها النسبية

(مليون جنيه)

البيـــــان	الخطة الخمسية			عام ١٩٩٨/٩٧	عام ١٩٩٩/٩٨	الإجمالي
	(٨٢-١٩٨٧)	(٨٧-١٩٩٢)	(٩٢-١٩٩٧)			
السياحة	١٨٧٤	٤٠٥٠	٨١٩٢	٤٥٤٧	٤٩٨٤	٢٣٦٤٧
جملة القطاعات السلعية	٢٥٥٢٧	٥٥٧٠٠	٧٨٧٥٠	٢٩٨٤٧	٣٣٦٦٣	٢٢٢٤٨٧
٪ السياحة	٧,٣	٧,٣	١٠,٤	١٥,٢	١٥,٢	١٠,٦
إجمالي الاستثمارات	٥٦٣٢٣	١٢٥١١١	٢٠٣٨٩٤	٦٢٠١٠	٦٨٥٨٧	٥١٥٩٢٥
٪ السياحة	٣,٣	٣,٢	٤,٠	٦,٦	٧,٢	٤,٦

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٩/ ٢٠٠٠، المجلد الأول، المكونات الرئيسة وتفصيلاتها المكانية والقطاعية، أبريل ١٩٩٩ ، ص ٦٧-٦٩.

والتمييز بين الاستثمار العام والخاص يتضح من شكل رقم (١). فالاستثمار الخاص كان هو السائد في قطاع السياحة (٤ , ٨٦٪) منذ الثمانينيات، حتى قبل أن تتسارع عمليات الخصخصة. ومع ذلك فقد تزايد معدل الاستثمار السياحي الخاص ليشكل عام ٩٨/ ١٩٩٩ نحو ٩٧٪ من جملة الاستثمارات السياحية، ولتصبح الاستثمارات السياحية استثمارات خاصة في الأغلب الأعم. ويتفق ذلك والتحولات في الاقتصاد المصري وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي

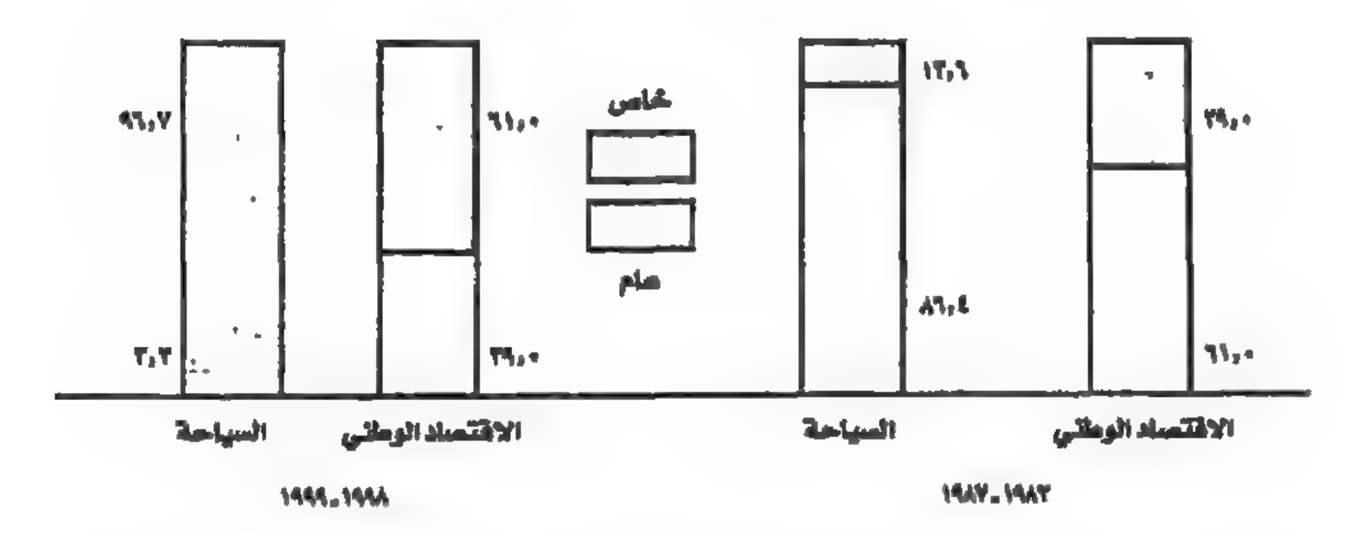
وانكماش استثماراتها، واعتبار القطاع الخاص مسئولاً عن قيادة التنمية. ويظهر نفس الشكل تراجع أهمية الاستثمارات العامة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل وإن كان معدلها في عام ٩٨/ ١٩٩٩ لازال أعلى كثيراً من معدل الاستثمار العام في السياحة.

إلا أنه من الضروري التحفظ بشأن ما يتم تقديره بأنه استثمارات عامة في السياحة. فتحديد هذا الاستثمار على نحو دقيق يعد عملية شائكة، لأنه لا يقتصر على الأنشطة السياحية المباشرة، بل يمتد عبر قطاعات متعددة. فالاستثمار في الطيران المدني، ووسائل النقل البري والبحري والمواني، والثقافة، والآثار، والبنية الأساسية بأشكالها المختلفة، علاوة على الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وصحة، كلها ترتبط جزئياً بالسياحة. ولأن تحديد ما يخص السياحة في هذه الاستثمارات ليس بالأمر اليسير، فإن تقديرات الاستثمار العام السياحي قد تكون أقل كثيراً من قيمتها الحقيقية.

شكل رقم (١)

التغير في الأهمية النسبية للاستثمار العام والخاص

في قطاع السياحة وفي الاقتصاد الوطني



المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٩/ ٢٠٠٠، المجلد الأول-المكونات الرئيسة، القاهرة، أبريل ١٩٩٩. (تم حساب المعدلات من الجداول رقم ٥، ٦، ٧).

(٢-٢) التوزيع الجغرافي للاستثمارات:

أما فيما يخص توزيع الاستثمارات السياحية إقليمياً، فيضم جدول رقم (٢) بياناً بمشروعات التنمية السياحية التي ترعاها هيئة التنمية السياحية، وهي المؤسسة المسئولة عن تنمية الاستثمارات في مناطق التطوير السياحي. ومنه يتبين أن منطقة البحر الأحمر تستوعب ٤٨٪ من الاستثمارات تليها منطقة خليج العقبة (جنوب سيناء) بنسبة ٢٤٪. ومن حيث المساحة المخصصة لهذه المشروعات الاستثمارية فإن ٥٨٪ من المساحة الكلية تتركز في ساحل البحر الأحمر ونحو ١٦٪ على خليج العقبة. ويتفق ذلك مع أهداف استراتيجية التنمية السياحية من حيث تنويع المنتج السياحي، وتوجيه الاستثمارات للمناطق الساحلية حديثة التطوير.

جدول رقم (٢)

التوزيع الإقليمي لاستثمارات المشروعات السياحية التابعة لإشراف هيئة التنمية السياحية

البيـــــان	عدد المشروعات	%	المساحة	%	التكلفة (مليون جنيه)	%	الطاقة الفندقية	%
البحر الأحمر	١١٠	٤٠,٠	٤٩٨٩٥	٥٧,٧	٦٥٨٢,٩	٤٨,٤	٣٧٧٦٥	٤٢,٦
خليج العقبة	٧٨	٢٨,٤	٢٢١٥٧	١٥,٦	٣٢٦٤,٢	٢٤,٢	٢٢٨٨٨	٢٥,٨
رأس سدر	٤٢	١٥,٣	٦٣٢٧	٧,٣	٢٣٩٠,١	١٧,٧	١٧٨٧٨	٢٠,٢
العين السخنة	٤٣	١٥,٦	٦٨٣٠	٧,٩	١١٤٢,٩	٨,٥	٩٣٥٣	١٠,٥
الساحل الشمالي الغربي	٢	٠,٧	١٢٠٠	١,٤	٩٥,٠	٧,١	٨٤٠	٠,٩
الإجمـــــالــــي	٢٧٥	١٠٠	٨٦٤١٠	١٠٠	١٣٤٧٥,١	١٠٠	٨٨٧٢٤	١٠٠

المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1998, P100.

(٢-٣) حوافز الاستثمار السياحي:

بدأت مصر مبكراً باتخاذ إجراءات متنوعة لتشجيع مشروعات الاستثمار السياحي المحلية والأجنبية، بدءاً بالقانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٣ وتعديلاته المختلفة، الذي حصل من خلاله قطاع السياحة على عدد من الحوافز والإعفاءات المميزة، والذي طبق على المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء. ثم دعمت هذه الحوافز بتوفير الأرض بثمن بخس (دولار واحد للمتر المربع) في المواقع البكر ذات الخصائص الطبيعية الرائعة، مثل تلك الواقعة على سواحل البحر الأحمر وجنوب سيناء[٤]. كما منحت تسهيلات ائتمانية بواسطة بنوك محددة بما فيها بنك التنمية الصناعية[٥]. وسُمح لغير المصريين خاصة العرب بتملك العقارات. وحديثاً اتخذت الحكومة قرارات سهلت إصدار تراخيص البناء للفنادق والمنشآت السياحية، وسمحت للقطاع الخاص بالاستثمار في البنية الأساسية بنظام BOT.

يوفر القانون رقم ٨ لعام ١٩٩٧ حوافز مجزية وامتيازات سخية لرأس المال الخاص المحلي والأجنبي. فقد أصبح من الممكن تحقيق الملكية الأجنبية الكاملة للمشروعات، وأن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير المصريين. كما أعطى القانون للمشروعات الحق في تحويل الأرباح ورأس المال أيضاً للخارج. ونص على عدم خضوع إنتاج المشروعات لأية رقابة على الأسعار. ويُعفى المشروع من ضريبة الأرباح والدخل لمدة خمس سنوات وقد تصل إلى ١٠ سنوات في حالة المناطق النائية. وتعفى مرتبات الخبراء الأجانب من ضريبة الدخل إذا مكثوا في مصر أقل من سنة واحدة. ويسمح للمشروع باستيراد المعدات والآلات وقطع الغيار دون الحاجة لأن يكون مقيداً في سجل المستوردين. ويخضع المشروع لضريبة جمركية منخفضة نسبتها ٥٪ فقط على المعدات والأجهزة وقطع الغيار التي يستوردها[٦]. وقد اعتبرت سيارات النقل السياحي بمثابة أجهزة ومعدات لقطاع السياحة، تخضع وارداتها للرسم الجمركي الرمزي.

ولكي تحصل المشروعات السياحية على مزيد من المزايا سعت وزارة السياحة

لاستصدار قرارات من رئيس مجلس الوزراء باعتبار بعض المناطق السياحية الرئيسة مثل الأقصر وسوهاج والعين السخنة مناطق نائية، لكي ينطبق عليها الإعفاءات الضريبية المتميزة لمدة ١٠ سنوات(*). وبذلك تساوت المشروعات السياحية مع مشروعات استصلاح الأراضي في مدة الإعفاءات الممنوحة.

بالإضافة إلى كل المميزات السابقة، فقد أضفى توجه الاقتصاد المصري لخصخصة المشروعات العامة مزيداً من الجذب والإغراءات للاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وتعد السياحة من أهم القطاعات المستهدفة في سياسات الخصخصة. وقد تم بالفعل بيع عدد من الفنادق السياحية الكبرى ذات الملكية العامة، ويضم جدول رقم (٣) بياناً بها. والبيع كما هو متبع في عمليات الخصخصة الأخرى مفتوح للمصريين والأجانب على السواء.

(٢-٤) الاستثمارات المحلية والأجنبية:

في ظل التيسيرات السخية التي استفاد منها الاستثمار السياحي، بدأت الموجة الأولى للاستثمارات في الفنادق ذات الفئة المتوسطة والفنادق العائمة، وفي استيراد وتشغيل الأتوبيسات السياحية وسيارات الليموزين. تلاها التوسع في سلاسل الوجبات السريعة والمطاعم. ثم دخول الشركات عابرة الجنسيات بكثافة في مجال النشاط السياحي(٧). وإن كانت مساهمة هذه الشركات لا تتخذ في معظم الأحيان شكل ملكية مشروعات، بقدر المشاركة في الإدارة وإقامة التوكيلات السياحية المحلية، وتنظيم الرحلات الشاملة. أما الملكية الأجنبية فقد تركزت إلى حد كبير في رأس المال العربي. وبذلك يمكن تحديد أربعة اتجاهات رئيسة تميز الاستثمار السياحي في مصر:

(*) قرار رئيس الوزراء رقم (٢١١) لعام ١٩٩٥ باعتبار محافظة قنا منطقة نائية. والقرار (٣٨٧) لنفس العام باعتبار مدينة الأقصر نائية. والقرار (٣٣٩) لسنة ١٩٩٥ باعتبار محافظتي سوهاج وأسيوط مناطق نائية، وأخيراً القرار رقم (٢٣٢٦) لسنة ١٩٩٦ باعتبار العين السخنة منطقة نائية (وزارة السياحة، مصر من السياحة، ص ٥٦).

جدول رقم (٢)

بيان بالفنادق السياحية التي تم بيعها

الأصل	قيمة البيع	تاريخ البيع
شيراتون الغردقة	٧٥ مليون دولار (تحت التدقيق)	-
ميريديان القاهرة	٧٥ مليون دولار (تحت التدقيق)	أوائل التسعينات
شيراتون القاهرة	٣٥٠ مليون جنيه	١٩٩٦/١١/١٤
فندق البرج (الجدك)	٦ ملايين جنيه	١٩٩٧/١١/٦
أرض ومباني سان ستيفانو	٢٧٠٫٨ مليون جنيه	١٩٩٨/٨/٢٧
فندق النيل بحالته الراهنة	٥٢ مليون جنيه	٢٠٠٠/٢/١٦

المصدر: الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما.

أولاً: يتوجه رأس المال المحلي بمعدلات متزايدة للاستثمار في الفنادق والتسهيلات السياحية المختلفة. ورغم أن الدخول إلى السوق السياحية يعد سهلاً نسبياً، إلا أن هناك تمييز لصالح الاستثمارات الضخمة القادرة على الحصول على التمويل اللازم من المؤسسات المالية. ويوجد في مصر نحو اثنى عشر من الفاعلين الرئيسين في مجال الاستثمار السياحي، وهم الرأسماليون المحليون الذين بدءوا النشاط في السبعينيات والثمانينيات. ويُرجع البعض توسعهم الضخم إلى نجاحهم في تنويع المنتج السياحي، والمزج في تسهيلات العرض لخدمة كل من السياحة الداخلية والوافدة، والدخول في تحالفات مع الشركات الفندقية والسياحية عابرة الجنسيات(٨).

ثانياً: رغم عوامل الجذب المتعددة للاستثمارات الأجنبية، إلا أن الاستثمار

المحلي يساهم بالجانب الأكبر من جملة استثمارات المشروعات السياحية (٨٣٪) ولا تمثل الاستثمارات الأجنبية سوى ١٧٪ حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٩، وأغلبيتها (١٢٪) استثمارات عربية (جدول رقم ٤، ٥). وقد اتجه رأس المال العربي خاصة من الكويت والسعودية لبناء فنادق ٤، ٥ نجوم علاوة على شراء الفنادق العائمة، وذلك في ظل برنامج الخصخصة.

ثالثاً: لا تتعدى نسبة الاستثمارات الأجنبية (غير العربية) في رأس مال المشروعات السياحية ٥٪، وهي نسبة ضئيلة وتدل على إحجام رأس المال الأجنبي عن المشاركة من خلال الاستثمار المباشر والملكية. وتدخل الشركات عابرة الجنسيات ذات الشهرة العالمية على نطاق واسع في اتفاقات مع أصحاب الأعمال المصريين والعرب لإدارة المنشآت السياحية. وقد أصبح ذلك هو الشكل المفضل والأكثر انتشاراً للمشاركة الأجنبية في النشاط السياحي كبديل للملكية. وسوف تتضح معالم وأهداف هذه المشاركة في الفصل الرابع.

رابعاً: حصلت المشروعات السياحية المنفذة وفقاً لقانون الاستثمار حتى ٣١/ ٢/ ١٩٩٩ على ما يوازي ٤,٥ مليار جنيه مصري من المساهمات الأجنبية، تمثل ٢١,٥٪ من جملة المساهمات الأجنبية في مختلف القطاعات (جدول رقم ٤). والشركات السياحية تلي الشركات الصناعية والمالية في حجم ما تتلقاه من مساهمات أجنبية في الاستثمار، بينما تفوق السياحة كثيراً الشركات الزراعية والخدمات والتشييد.

(٢) حركة السياحة العالمية:

(٢-١) النمو في عدد السائحين:

خلال العقود الثلاثة الماضية نمت حركة السياحة الدولية في العالم نمواً كبيراً، وساهمت عدة عوامل في تحقيق ذلك. فهناك ارتفاع مستويات الدخول خصوصاً

في الدول الصناعية التي تعد مصدراً رئيساً للسياحة الدولية، وتغير ظروف الإنتاج والعمل في هذه الدول وتمتع قوة العمل بوقت فراغ أكبر، والتطورات التقنية في وسائل النقل والطيران بالتحديد وانخفاض التكاليف بناء على ذلك، والتوسع في مجال السياحة الجماعية والطيران العارض مما جعل الرحلات الطويلة في متناول يد فئات دخلية أدنى. وفي عصر الكوكبة والتقارب الدولي، تطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول العالم، وصاحب ذلك تزايد الحركة والتنقلات الدولية للمشتغلين بنشاط الأعمال في العالم. كل هذه أمثلة لعوامل ساهمت في زيادة الطلب السياحي الدولي.

جدول رقم (٤)

الأهمية النسبية للمساهمة الأجنبية في المشروعات الاستثمارية وفقاً للنشاط حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩

القيمة بالمليون جنيه

النشاط	عدد الشركات	رأس المال	المساهمة الأجنبية	% المساهمة الأجنبية/ رأس المال	الأهمية النسبية للمساهمات الأجنبية
الصناعة	٤٨٧٢	٢٥٢٤٨	٧٩٤٣	٣٢,٤	٣٧,٩
الزراعة	٥٧٢	٤٠٨٥	٦٧٨	١٦,٦	٣,٢
التشييد	٣٩٩	٧٠٠٥	٢١١٠	٣٠,١	١٠,١
السياحة	١٠٣٠	٢٥٩٢٨	٤٤٧٨	١٧,٢	٢١,٥
المال	٢٨٤	١٧١٩١	٤٩١٩	٢٨,٦	٢٣,٥
الخدمات	٦٦٢	٦٩٢٨	٨٠٢	١١,٦	٣,٨
إجمالي (*)	٧٨١٩	٩٦٤٩٥	٢٠٩٣١	٢١,٧	١٠٠,٠٠

(*) لا يتضمن استثمارات المناطق الحرة.

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

جدول رقم (٥)

النسبة المئوية لمساهمات الدول في رءوس الأموال المصدرة للشركات التي تم تأسيسها حتى ١٩٩٩/١٢/٣١

النشاط	مصر	عرب	أمريكا	دول الاتحاد الأوروبي	دول أخرى	إجمالي رأس المال (مليون جنيه)	إجمالي النسبة
الشركات الصناعية	٧٨	٨	٢	٧	٥	٢٥٣٤٨	١٠٠
الشركات الزراعية	٨٣	١٢	١	٣	١	٤٠٨٥	١٠٠
الشركات الإنشائية	٦٩	٥	١	٢٣	٢	٧٠٠٥	١٠٠
الشركات السياحية	٨٣	١٢	٠	٢	٣	٢٥٩٣٨	١٠٠
الشركات التمويلية	٧١	١٨	١	٦	٤	١٧١٩١	١٠٠
الشركات الخدمية	٨٨	٥	١	٢	٤	٦٩٢٨	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

ومن ناحية أخرى. صاحب التحسن في مستويات معيشة بعض الفئات الاجتماعية في الدول النامية زيادة في طلبهم على السياحة في الخارج. واتجهت أيضاً كثرة من هذه الدول لتنمية وتطوير قطاع السياحة بها، مما فتح مجالاً أوسع للسفر وقضاء الأجازات. ويضم جدول رقم (٦) بيانات تعكس التطور الهائل في حركة السياحة الدولية في العالم. فبلغ عدد السائحين في العالم عام ٢٠٠٠ نحو ٦٩٨,٨ مليون سائح في مقابل ٢٥ مليون فقط في عام ١٩٥٠ و ١٦٠ مليون عام ١٩٧٠. أما معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٧٥ إلى ٢٠٠٠ فقد بلغ ٤,٨٪.

(٢-٢) التغيرات في هيكل الحركة السياحية:

وعلاوة على النمو في حجم السياحة الدولية، ترصد منظمة السياحة العالمية (WTO) أربعة تغيرات جوهرية طرأت على هيكل هذه السياحة منذ الخمسينيات وحتى الوقت الراهن:

أولاً: كانت السياحة في الماضي مركزة زمانياً في فترة الصيف، أما الآن فقد أصبحت أقل تركيزاً وأكثر امتداداً على مدار السنة. فبالإضافة إلى رحلة أساسية في الصيف يأخذ الكثيرون أجازات قصيرة خلال السنة.

ثانياً: تغير درجة التركز المكاني، فقد كانت أوروبا وأمريكا تستحوزان على الغالبية العظمى من حركة السياحة الدولية، أما الآن فقد انتشرت حركة السياحة جغرافياً على مستوى أكثر اتساعاً كما سيتضح بالتفصيل فيما بعد.

ثالثاً: صارت السياحة الدولية أكثر تنوعاً بالنسبة للغرض من الرحلة ومدة الإقامة ونوع الإقامة. فتنوعت الأغراض لتشمل علاوة على الترويح عن النفس والترفيه والثقافة والرياضة والمغامرات والسياحة الريفية والسياحة البيئية والسياحة البحرية(٩). كما ساعد توسع العلاقات الاقتصادية الدولية وتقويتها على تزايد السياحة بغرض نشاط الأعمال Business، وللمؤتمرات والمعارض.

رابعاً: زيادة حدة المنافسة بين الدول السياحية المستقبلة للسائحين وظهور منافسين جدد، ونجاح أعداد أكبر وأكبر من الدول في الحصول على جانب من النمو في السياحة الدولية.

جدول رقم (٦)

تطور عدد السائحين الدوليين في العالم (مليون سائح)

السنة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العدد	٢٥,٢	٦٩,٢	١١٢,٩	١٦٥,٨	٢٢٢,٣	٢٨٧,٨	٣٢٩,٦	٤٥٥,٦	٥٦٥,٥	٥٩٦,٥	٦١٩,٧	٦٣٦,٧	٦٥٠,٤	٦٩٨,٨

المصدر: ملحق رقم (١).

جدول رقم (٧)

تطور نصيب أقاليم العالم في حركة السياحة الدولية

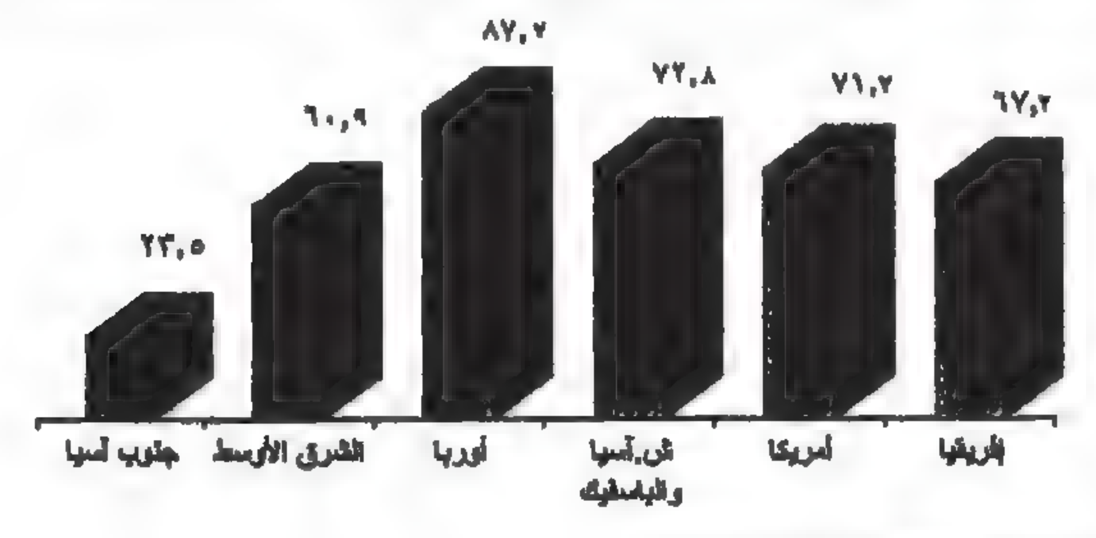
الإقليم / السنة	أوربا	أمريكا	شرق آسيا والباسفيك	جنوب آسيا	أفريقيا	الشرق الأوسط	الإجمالي
١٩٦٠(١)	٧٢,٥	٢٤,١	١,٠	٠,٣	١,١	١,٠	١٠٠,٠
١٩٧٠(٢)	٦٨,٢	٢٥,٥	٣,٢	٠,٥	١,٥	١,١	١٠٠,٠
١٩٩٨(٢)	٦٠,٠	١٩,٢	١٢,٧	٠,٨	٢,٩	٢,٤	١٠٠,٠
٢٠٠٠(٢)	٥٧,٧	١٨,٥	١٦,٠	٠,٩	٤,٠	٢,٩	١٠٠,٠

المصدر: (1) Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1997.

(2)WTO, Tourism Highlights 1999, 2000, 2001

شكل رقم (٢)

النصيب النسبي للسياحة البينية في إجمالي السياحة الدولية لكل إقليم



المصدر: WTO, Tourism Highlights, 2000 .

(٣-٢) الحركة السياحية على المستوى الإقليمي:

اتخذ الانخفاض في درجة التركز الجغرافي للسياحة شكل تغير في التوزيع النسبي لحركة السياحة في العالم على مستوى الأقاليم خلال الفترة ١٩٦٠ - ٢٠٠٠ (جدول رقم ٧). فانخفض نصيب أوربا وأمريكا معاً من ٩٦,٦٪ عام ١٩٦٠

إلى ٧٦,٢٪ عام ٢٠٠٠، في حين ارتفع نصيب الأربعة أقاليم الأخرى من ٣,٤٪ إلى ٢٣,٨٪ خلال نفس الفترة. وقد حقق إقليم الشرق الأوسط تحسناً ملحوظاً في نصيبه النسبي من السياحة العالمية، فزاد بأكثر من الضعف من ١٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢,٩٪ عام ٢٠٠٠. إلا أن التغير الأكبر تحقق لمنطقة شرق آسيا والباسفيك حيث زاد نصيبها بنحو ١٤ ضعفاً، وكاد يقترب من نصيب أمريكا. وربما أدى تراجع أوضاع السياحة في هذه المنطقة بسبب الأزمة الاقتصادية في عام ١٩٩٧، إلى تباطؤ نمو نصيبها إلى مستوى أعلى من المبين في الجدول. ورغم هذه التغيرات تظل أوربا أهم أقاليم العالم على الإطلاق المستوعبة لحركة السياحة العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية. ففي عام ٢٠٠٠ بلغ نصيبها ٥٧,٧٪ تليها أمريكا بنصيب ١٨,٥٪.

أما الأهمية النسبية لحركة السياحة الدولية داخل كل إقليم (سياحة بينية) وخارجه فتتضح في شكل رقم (٢). وفي جميع أقاليم العالم ماعدا إقليم جنوب آسيا، فإن غالبية السياحة الدولية تتم داخل الإقليم ذاته. وباستبعاد جنوب آسيا، فإن أعلى نسبة للسياحة البينية تتحقق لأوروبا حيث ٨٧,٢٪ من إجمالي نصيبها من السياحة العالمية تتم فيما بين دول أوربا ذاتها. أما أدنى نسبة (٦٠,٩٪) تكون لإقليم الشرق الأوسط، مما يعني اتجاه نسبة أعلى من السائحين الدوليين في هذه المنطقة للسياحة خارج الإقليم مقارنة بغيره من أقاليم العالم.

(٢-٤) أهم الدول المستقبلة للسياحة العالمية:

في الخمسينيات كانت حركة السياحة الدولية شديدة التركز جغرافياً، وكانت أهم ١٥ دولة مستقبلة للسائحين في العالم تتركز في أوربا وأمريكا الشمالية، وتستوعب ٩٧٪ من جملة السائحين الدوليين، في حين لا يزيد نصيب باقي الدول السياحية على ٣٪ فقط.

ومنذ ذلك الحين طرأت تغيرات جذرية فانخفضت نسبة ما تستحوز عليه أهم ١٥

دولة إلى ٦٢٪ عام ١٩٩٩، بينما ارتفع نصيب باقي الدول من ٣٪ عام ١٩٥٠ إلى ٣٨٪ عام ١٩٩٩ . كما احتلت دولة مثل الصين مكانة متقدمة ضمن أهم ١٥ دولة مستقبلة للسائحين (المركز الخامس). وعلى مستوى العالم أصبح هناك أكثر من ٧٠ دولة تستقبل أكثر من مليون سائح سنوياً.

ورغم أن السياحة تعد في الدول الصناعية قطاعاً غير رئيسي، ورغم تراجع درجة التركز الجغرافي للسياحة العالمية في هذه الدول، إلا أنها لازالت تتصدر قائمة أهم الدول المستقبلة للسائحين في العالم، وأهم الدول المتلقية لإيرادات سياحية أيضاً. فيلاحظ من جدول رقم (٨) أن فرنسا والولايات المتحدة يتبادلان الموقعين الأول والثالث. ففرنسا الأولى بمعيار عدد السائحين والثالثة بمعيار الإيرادات السياحية، بينما العكس بالنسبة للولايات المتحدة. وتحتفظ إسبانيا بالمركز الثاني لكلا المعيارين. وفي حين توجد دول مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر والبرتغال ضمن أهم ١٥ دولة بمعيار عدد السائحين، فإنها غائبة من التصنيف بمعيار الإيرادات السياحية. وتظهر دول أخرى ضمن أهم الدول المحققة للإيرادات هي: استراليا وهونج كونج (الصين)، وتركيا. ويعني ذلك أن المجموعة الأخيرة من الدول يرتفع فيها الإيرادات السياحية وينخفض عدد السائحين مقارنة بالمجموعة الأولى.

(٣-٥) مصادر السياحة والإنفاق السياحي:

يظهر شكل رقم (٣) فيما بين عام ١٩٨٥ و١٩٩٨، تقدم منطقة شرق آسيا والباسفيك تقدماً ملحوظاً كمصدر للسياحة العالمية (السياحة العكسية Outbound Tourism)، بينما تراجعت بعض الشيء الأهمية النسبية لكافة الأقاليم الأخرى. ومع ذلك فكما تعد أوروبا أكبر مستقبل للسياحة الدولية، فهي أيضاً أكبر مصدر لها على مستوى العالم. فتصدر ما يزيد على نصف حركة السياحة الدولية، تليها أمريكا ثم شرق آسيا والباسفيك. والمناطق الثلاث تكون مصدراً لنحو ٨٩٪ من إجمالي حركة السياحة الدولية في عام ١٩٩٨.

جدول رقم (٨)

أهم ١٥ دولة مستقبلة للسياحة في العالم

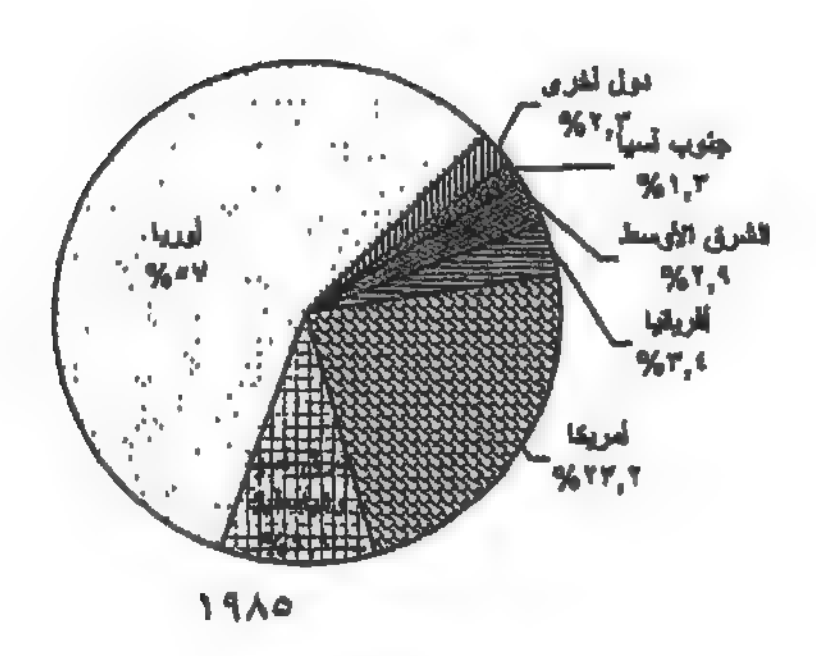
معيار عدد السائحين (١٩٩٩)			معيار الإيرادات السياحية (١٩٩٩)		
الدولة	العدد (بالمليون)	النصيب النسبي	الدولة	الإيرادات بليون دولار	النصيب النسبي
فرنسا	٧١٫٤	١٠٫٩	الولايات المتحدة	٧٤٫٩	١٦٫٤
إسبانيا	٥٢٫٠	٧٫٩	أسبانيا	٣٢٫٤	٧٫١
الولايات المتحدة	٤٧٫٠	٧٫٢	فرنسا	٣١٫٥	٦٫٩
إيطاليا	٣٥٫٨	٥٫٤	إيطاليا	٢٨٫٤	٦٫٢
الصين	٢٧٫٠	٤٫١	المملكة المتحدة	٢٠٫٢	٤٫٤
المملكة المتحدة	٢٥٫٧	٣٫٩	ألمانيا	١٦٫٧	٢٫٧
المكسيك	٢٠٫٢	٣٫١	الصين	١٤٫١	٣٫١
كندا	١٩٫٦	٣٫٠	النمسا	١٢٫٥	٢٫٧
بولندا	١٧٫٩	٢٫٧	كندا	١٠٫٢	٢٫٢
النمسا	١٧٫٦	٢٫٧	اليونان	٨٫٨	١٫٩
ألمانيا	١٧٫١	٢٫٦	استراليا	٨٫٠	١٫٨
روسيا	١٦٫٤	٢٫٥	روسيا	٧٫٥	١٫٦
تشيكوسلوفاكيا	١٦٫٠	٢٫٤	المكسيك	٧٫٢	١٫٦
المجر	١٢٫٩	٢٫٠	هونج كونج (الصين)	٧٫٢	١٫٦
البرتغال	١١٫٦	١٫٨	تركيا	٥٫٢	١٫١
إجمالي العالم(*)	٦٥٦٫٩	١٠٠٫٠	إجمالي العالم(*)	٤٥٥٫٤	١٠٠٫٠

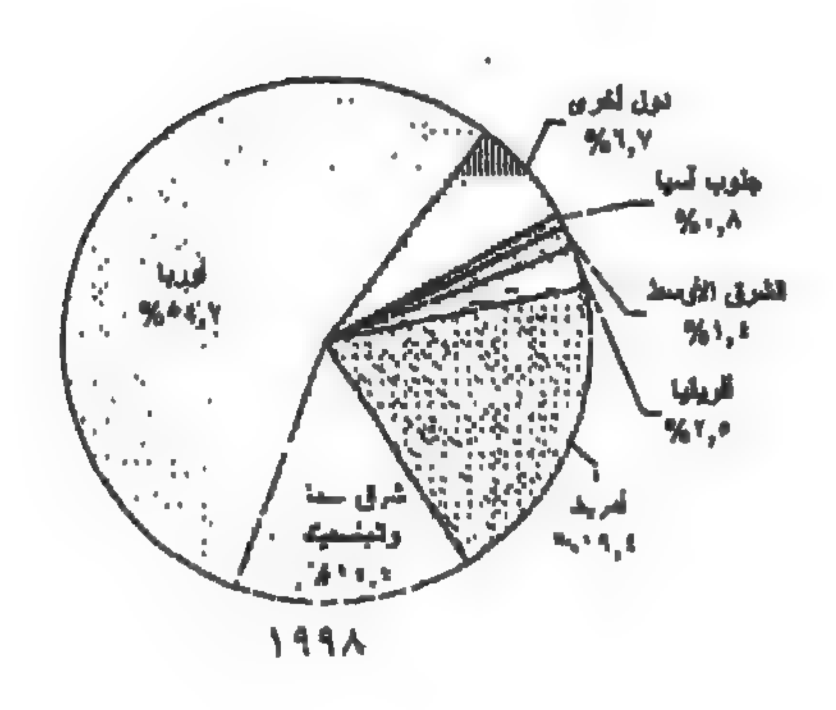
(*) إجمالي العالم يعبر عن مجموع الدول السياحية في العالم وليس فقط الدول المبينة بالجدول.

المصدر: حسبت الأنصبة النسبية من واقع بيانات عدد السائحين والإيرادات السياحية من: WTO, Tourism Highlights, 2000, 2001.

شكل رقم (٣)

مصادر السياحة الدولية وفقاً للإقليم





المصدر: WTO, Tourism Highlights, 2000 .

جدول رقم (٩)

الإنفاق السياحي لأهم ١٥ دولة في العالم

الدولــــــة	الإنفاق بليون دولار
الولايات المتحدة	٥٦,١
ألمانيا	٤٦,٩
المملكة المتحدة	٣٢,٢
اليابان	٢٨,٨
فرنسا	١٧,٨
إيطاليا	١٧,٦
هولندا	١١,٢
كندا	١٠,٨
النمسا	٩,٥
الصين	٩,٢
بلجيكا	٨,٨
روسيا	٨,٣
السويد	٧,٧
سويسرا	٧,١
البرازيل	٥,٧

المصدر : WTO, Tourism Highlights, 2000, p. 14.

أما إذا تم التعبير عن مصادر السياحة الدولية بمؤشر الإنفاق السياحي وليس عدد السائحين فإن الأهمية النسبية تختلف. فتحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى تليها ألمانيا ثم المملكة المتحدة فاليابان (جدول رقم ٩). والدول الأربع توفر أكثر من ثلث الإنفاق السياحي العالمي في عام ١٩٩٨.

(٢-٦) الأهمية الاقتصادية للسياحة في العالم:

كما تبين من قبل نمت حركة السياحة العالمية نمواً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية، وقد ترتب على ذلك تزايد الأهمية الاقتصادية للسياحة عالمياً. وتعد الإيرادات السياحية من أهم المتغيرات التي تعبر عن هذه الأهمية. فقد زادت من ٢,١ مليار دولار عام ١٩٥٠ إلى ٤٧٥,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٠ (ملحق رقم ٢). وقد فاق معدل النمو في الإيرادات السياحية (١٠,٣٪ سنوياً في المتوسط) معدل النمو في عدد السائحين (خلال الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠). علاوة على ذلك وفقاً لبيانات منظمة السياحة العالمية، تقع السياحة ضمن أهم خمسة بنود للصادرات في ٨٣٪ من الدول، وتعد مصدراً رئيسا للنقد الأجنبي في ٣٨٪ من الدول[١٠]. وتبدو الأهمية الاقتصادية للسياحة على مستوى العالم أيضاً في أن الإيرادات السياحية تمثل نحو ٣٤٪ من صادرات الخدمات التجارية، ونحو ٨٪ من الصادرات السلعية[١١].

(٤) حركة السياحة الدولية في مصر:

(٤-١) عدد السائحين والليالي السياحية:

على مدى عقدين ونصف تزايدت حركة السياحة الدولية إلى مصر تزايداً ضخماً. ويظهر جدول رقم (١٠) أن عدد السائحين في عام ٢٠٠٠ بلغ ٥,٥ مليون سائح بينما لم يزد على ٧٩٢ ألفا في عام ١٩٧٥، بما يعني تضاعف عدد السائحين بنحو سبعة أضعاف. ويجب ملاحظة أن الفترة فيما بين حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت فترة تراخٍ شديد في الطلب السياحي بسبب الاضطرابات التي سادت المنطقة، وتوتر علاقة مصر السياسية بالدول الغربية. لذلك فإن عدد السائحين في عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ يفوق عددهم في عام ١٩٧٠ . أما معدل النمو السنوي المتوسط على مدى الفترة بأكملها (١٩٧٥-٢٠٠٠)، فقد بلغ ٨,١٪، وهو معدل مرتفع ويفوق كثيراً المعدل العالمي (٤,٨٪).

وتعبر البيانات التالية عن معدل النمو السنوي المتوسط خلال الفترات المختلفة :

١٩٨٠-١٩٧٥	٩,٦٪
١٩٩٠-١٩٨٠	٧,٦٪
٢٠٠٠-١٩٩٠	٧,٨٪

ويلاحظ أن أعلى معدل قد تحقق خلال الفترة الأولى لأنها تبدأ بعد سنوات تراخي الطلب مباشرة.

ويواكب النمو في عدد السائحين نمواً في عدد الليالي السياحية، إلا أن تطور عدد الليالي السياحية أبطأ من تطور عدد السائحين (جدول رقم ١١، وشكل رقم ٤). ويبلغ معدل النمو المتوسط لليالي السياحية خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ حوالي ٧,١٪ سنوياً.

ويرجع النمو السريع في حركة السياحة الدولية لمصر من ناحية للزيادة المستمرة في الطلب العالمي، ومن ناحية أخرى للأولوية الكبيرة التي توليها الدولة للسياحة ولتطوير مناطق سياحية جديدة، والتوسع في الطاقة الفندقية والخدمات السياحية المختلفة.

أما نصيب مصر من الطلب السياحي العالمي فقد حسب كنسبة من عدد السائحين الدوليين لمنطقة الشرق الأوسط وللعالم في جدول رقم (١٢). ويتراوح هذا النصيب خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ بين ٢٠٪ و ٢٩٪ وبمتوسط قدره ٢٥٪ من حركة السياحة للشرق الأوسط. وتدل هذه النسبة على مكانة مصر السياحية في المنطقة بحصولها على ١/٤ السائحين الدوليين رغم كثرة الدول السياحية بمنطقة الشرق الأوسط(*). أما على مستوى العالم فقد بلغ أعلى نصيب لمصر خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠ (٠,٧٩٪). وقد تحققت هذه النسبة في عام ٢٠٠٠ بعد القفزة الضخمة في عدد السائحين في عام ١٩٩٩، والتي تعادل زيادة قدرها ١,٣ مليون

(*) ١٢ دولة أهمها سياحياً المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين مع العلم أن منظمة السياحة العالمية تصنف المغرب وتونس ضمن منطقة أفريقيا.

جدول رقم (١٠)

التطور في عدد السائحين الدوليين لمصر ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠

(بالألف سائح)

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
العدد	٧٩٢	٩٨٤	١٠٠٤	١٠٥٢	١٠٦٤	١٢٥٣	١٣٧٦	١٤٢٣	١٤٩٨	١٥٦٠
السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
العدد	١٥١٩	١٣١١	١٧٩٥	١٩٦٩	٢٥٠٣	٢٦٠٠	٢٢١٤	٣٢٠٧	٢٥٠٨	٢٥٨٢
السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠				
العدد	٣١٣٣	٢٨٩٦	٣٩٦١	٣٥٤٥	٤٧٩٧	٥٥٠٦				

للمقارنة

١٩٥٢	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠
٧٦	٥٩٤	٥٤٢	٢٥٨

جدول رقم (١١)

التطور في عدد الليالي السياحية في مصر ١٩٧٥-٢٠٠٠

(بالألف ليلة)

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
العدد	٥٨٥٤	٦٧٩٦	٦٣٣٩	٧١٣٧	٧١٠٤	٨٠٨٤	٩٨٠٦	٩٣٠٢	٨٨٥٧	٨٥٧٢
السنة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
العدد	٩٠٠٧	٧٨٤٧	١٥٨٦٢	١٧٨٦٤	٢٠٥٨٣	١٩٩٤٢	١٦٣٣١	٢١٨٣٦	١٥٠٨٩	١٥٤٢٣
السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠				
العدد	٢٠٤٥١	٢٣٧١٥	٢٦٥٧٩	٢٠١٥١	٣١٠٠٢	٣٢٧٨٨				

للمقارنة

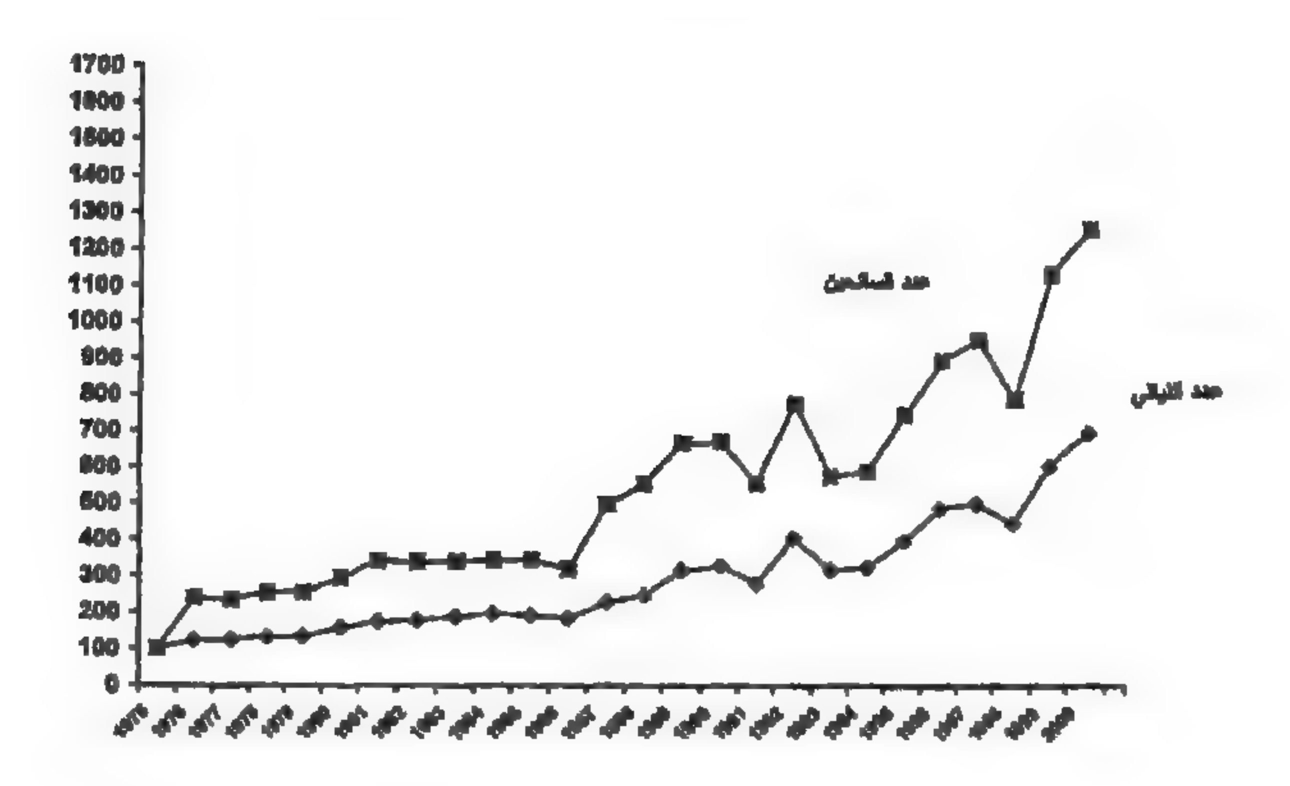
١٩٥٤	١٩٦٦/٦٥	١٩٧٠
١٢٥٤	١٠٤٣٩	٤٥٧٤

المصدر: (١) (حتى ١٩٩٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

(٢) (١٩٩٧-١٩٩٩) Ministry of Tourism, Tourism in figures, 1998 & 1999.

شكل رقم (٤)

تطور الرقم القياسي لعدد السائحين والليالي السياحية (١٩٧٥-٢٠٠٠)



المصدر: جدول رقم (١١)، (١٢).

سائح مقارنة بالسنة السابقة مباشرة التي عانت السياحة المصرية خلالها من تأثير حادث الأقصر (*) . ويعتقد مسئولون وباحثون كثيرون على السواء أن مصر جديرة بنصيب أكبر كثيراً من الطلب العالمي.

وقد نتج عن الاتجاه الملحوظ لتزايد حركة السياحة الدولية إلى مصر، أنها

(*) وقع الحادث في أكتوبر ١٩٩٧ . وفيه قام عدد من الإرهابيين (قُدر بستة أشخاص)، بهجوم مسلح على مجموعة من السائحين أثناء زيارتهم لمعبد حتشبسوت بالأقصر. وترتب على الهجوم قتل ما يقرب من ٦٠ سائحاً من جنسيات مختلفة. وقد أسفر الحادث عن إقالة وزير داخلية مصر وقتئذ، كما كان له صدى واسع في جميع أنحاء العالم وانحسار شديد في عدد السائحين الوافدين لمصر، خصوصاً من الدول الغربية واليابان. وسيتم في الفصل السابع تناول الأحداث الإرهابية وأبعادها الاجتماعية بالتفصيل.

احتلت مكاناً ضمن أهم ٤٠ دولة مستقبلة للسائحين في العالم. إذ بلغ ترتيب مصر رقم (٣٥) في عام ١٩٩٠ ورقم (٣٤) في عام ١٩٩٨[١٢]. أما الدول العربية السياحية فقد بلغ ترتيبها في العام الأخير: المملكة العربية السعودية المركز (٣٥)، والمغرب (٣٨)، وتونس (٢٦). ومع ذلك قد يختلف الترتيب من سنة إلى أخرى بسبب التقلب في حركة السياحة.

(٤-٢) متوسط فترة الإقامة

يمكن تفسير ما لوحظ من بطء نسبي في معدل نمو عدد الليالي السياحية مقارنة بعدد السائحين باتجاه متوسط فترة إقامة السائحين للانخفاض على مدى العقود القليلة الماضية. ويبدو ذلك بوضوح بأخذ سلسلة زمنية طويلة الأمد لمتوسط فترة الإقامة، فكلما رجعنا زمنياً للوراء كلما كان متوسط فترة الإقامة أكثر ارتفاعا. ويتضح من بيانات جدول رقم (١٣) اتجاهاً عاماً ملحوظاً لانخفاض متوسط فترة إقامة السائحين في مصر من ١٣,٨ ليلة عام ١٩٦٨ إلى ٥,٦ ليلة عام ٢٠٠٠، أي الانخفاض إلي أكثر من النصف. وبالمقارنة بمعدلات الخمسينيات (٢٠ ليلة) فإن متوسط فترة الإقامة حالياً يصل إلى أقل من الثلث.

والتغير قد يرجع جزئياً لاعتبارات عالمية وجزئياً لاعتبارات محلية. فنمط الطلب العالمي تغير في اتجاه المزيد من الرحلات الشاملة Package Tours. وفي حالة مصر تكون الرحلة أسبوعاً في الغالب وأحياناً أسبوعين. وقد تشمل الرحلة أيضاً زيارة أكثر من دولة واحدة مما يقلل من متوسط الإقامة لكل منها. وتغيرت أيضاً نوعية السائحين أنفسهم من عدد محدود من السائحين الأغنياء الذين يزورون مصر للتعرف على حضارتها والمكوث لفترة طويلة قد تصل إلى شهر كامل أو أكثر للتمتع بالطقس الدافىء خلال الشتاء، إلى سائحين من مستويات دخلية أدنى يستهدفون الشواطئ أو قضاء أجازة قصيرة. علاوة على ذلك فقد ساهم تراجع الأهمية النسبية للسائحين العرب في هيكل الطلب السياحي لمصر - كما سيتضح فيما بعد - في انخفاض متوسط فترة الإقامة.

جدول رقم (١٢)

نصيب مصر من السياحة العالمية (عدد السائحين الدوليين) ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠

العدد بالمليون

البيان	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العالم	٢١٤,٤	٢٨٤,٨	٣٢٧,٢	٤٥٨,٢	٥٦٧,٤	٦١٩,٧	٦٣٦,٧	٦٥٠,٤	٦٩٨,٨
الشرق الأوسط	-	-	٧,٥	٩,٠	١٢,٤	١٤,٣	١٥,٢	١٨,٢	٢٠,٦
مصر	٠,٧٩٢	١,٢٥٣	١,٥١٩	٢,٦٠	٣,١٣٣	٣,٩٦١	٣,٤٥٤	٤,٧٩٧	٥,٥٠٦
مصر/ الشرق الأوسط (٪)	-	-	٢٠,٢	٢٨,٩	٢٥,٣	٢٧,٧	٢٢,٦	٢٦,٤	٢٦,٧
مصر / العالم (٪)	٠,٣٧	٠,٤٤	٠,٤٦	٠,٥٧	٠,٥٥	٠,٦٤	٠,٥٤	٠,٧٤	٠,٧٩

المصدر: العالم: جدول رقم (٦)

الشرق الأوسط: WTO, Tourism Highlights 2000, 2001

مصر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1998, 1999, 2000.

(٤-٣) التقلبات في الطلب السياحي الناتجة عن أحداث طارئة:

رغم ما لوحظ من نمو كبير في الحركة السياحية القادمة لمصر، إلا أن الطلب السياحي يتسم بحساسية شديدة للأحداث السياسية والاقتصادية المختلفة. ويلاحظ من شكل رقم (٤) التقلبات في حجم الحركة السياحية نتيجة للأحداث المختلفة التي مرت بمصر. ومن المعتقد أن هبوط الطلب السياحي بسبب مثل هذه الأحداث يتخذ شكل دورة متكررة كل ثلاث أو أربع سنوات. وأن سنة الهبوط تليها سنة رواج سياحي[١٣]. وأصبح المستثمرون المصريون والأجانب يتعايشون مع التقلبات الدورية في الطلب السياحي ومعدلات الإشغال. فتفترض كثرة من دراسات الجدوى للمشروعات السياحية سنة في كل أربع سنوات لتكون سنة سيئة، وذلك عند حساب معدلات العائد[١٤].

ويظهر جدول رقم (١٤) هذه الدورة المتكررة. كما يمكن المطابقة بين سنوات الكبوة السياحية وتقلب أعداد السائحين أو الليالي السياحية المبينة في شكل رقم (٤).

جدول رقم (١٣)

تطور متوسط فترة إقامة السائح في مصر - (ليلة)

السنة	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
متوسط الإقامة	١٣٫٨	١٢٫٧	١٢٫٨	١٤٫٠	١٢٫٢	١١٫٩	٩٫٢	٧٫٣	٦٫٩	٦٫٣
السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
متوسط الإقامة	٦٫٨	٦٫٧	٦٫٥	٧٫١	٦٫٥	٥٫٩	٥٫٥	٥٫٩	٦٫٠	٨٫٨
السنة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
متوسط الإقامة	٩٫١	٨٫٢	٧٫٧	٧٫٣	٦٫٨	٦٫٠	٦٫٠	٦٫٥	٦٫١	٦٫٧
السنة	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠							
متوسط الإقامة	٥٫٧	٦٫٥	٥٫٦							

للمقارنة

الخمسينيات	٢٠ ليلة
الستينيات	١٥ ليلة

المصدر: ١- مجلس الشورى، تنمية السياحة في مصر، تقرير رقم (٤)، ١٩٩٢.

٢- من جدولي (١٠)، (١١) بقسمة عدد الليالي السياحية على عدد السائحين.

جدول رقم (١٤)

دورة الطلب السياحي الناتجة عن الأحداث الطارئة

الدورة الأولى	الدورة الثانية	الدورة الثالثة	الدورة الرابعة	الدورة الخامسة	الدورة السادسة (*)
١٩٨١ (سبتمبر) اغتيال السادات ١٩٨٢ كبوة سياحية ١٩٨٣ رواج سياحي ١٩٨٤ سنة عادية ١٩٨٥ سنة عادية	١٩٨٦ (فبراير) أحداث الأمن المركزي. كبوة سياحية ١٩٨٧ رواج سياحي ١٩٨٨ سنة عادية ١٩٨٩ سنة عادية	١٩٩٠ (أكتوبر) حرب الخليج ١٩٩١ كبوة سياحية ١٩٩٢ رواج سياحي ١٩٩٣ كبوة سياحية	١٩٩٣ (أكتوبر) الإرهاب ١٩٩٤ كبوة سياحية ١٩٩٥ رواج سياحي ١٩٩٦ سنة عادية	١٩٩٧ (نوفمبر) حادثة الأقصر ١٩٩٨ كبوة سياحية ١٩٩٩ رواج سياحي ٢٠٠٠ (توقع) سنة عادية	٢٠٠١ (سبتمبر) حادث ١١ سبتمبر بنيويورك. ٢٠٠١/٢٠٠٢ كبوة سياحية

المصدر: الاتحاد المصري للغرف السياحية، التقرير السنوي لصناعة السياحة في مصر، ١٩٩٨/١٩٩٩.

(*) أضيفت هذه الدورة إلى الجدول نظراً لتوقع عام ٢٠٠١ كبوة سياحية بسبب الأحداث في الولايات المتحدة والتي بدأت بوادرها في الظهور بالفعل.

يترتب على هبوط الطلب السياحي انخفاض قد يكون أكبر في الإيرادات السياحية وخسائر ضخمة يتحملها الاقتصاد المصري. فتقدر خسائر القطاع الناتجة في حرب الخليج بنحو ١٢٥٠ مليون جنيه خلال عام ٩٠/ ١٩٩١(١٥). كما تقدر الخسائر الناتجة عن تراجع الطلب السياحي نتيجة لأحداث الإرهاب على مدى الفترة ١٩٩٣-١٩٩٨ وأهمها حادثة الأقصر الشهيرة بنحو ٢,٣ مليار دولار، أو مايوازي ٧,٨ مليار جنيه مصري(*). وبذلك فإن مجمل الخسائر الناجمة عن أحداث الإرهاب خلال عقد التسعينيات يمكن تقديرها بنحو ٩ مليارات جنيه مصري.

ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص ما أكدته إحدى الدراسات بناء على استطلاع لآراء السائحين، أن منطقة الشرق الأوسط تعد من وجهة نظرهم منطقة سياحية واحدة. بمعنى أن أي اضطراب في أحد أطرافها يؤثر سلباً في دول المنطقة المستقبلة للسائحين(١٦). وهو ما حدث بالفعل نتيجة لحرب الخليج حيث تأثرت أطراف النزاع علاوة على دول أخرى لم تكن طرفاً في النزاع.

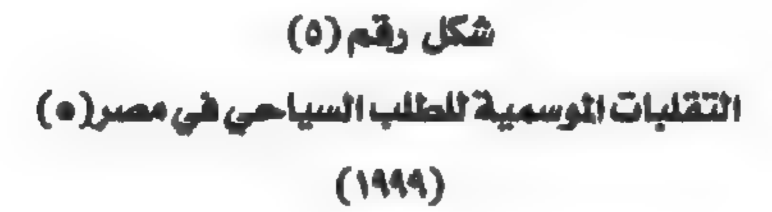
(٤-٤) التقلبات الموسمية:

تعد التقلبات الموسمية إحدى السمات التي تميز الطلب السياحي. وتنشأ الموسمية لاعتبارات على جانبي الطلب والعرض. فمن جانب الطلب يخطط السائحون للسفر والرحلات في توقيتات معينة تتناسب مع ظروف العمل والأجازات والظروف الأسرية المختلفة. ومن جانب العرض فإن المنتج السياحي قد يتناسب مع مواسم معينة. فالمناطق التي تعتمد مثلاً على سياحة الشواطئ أو تلك التي تعتمد على التزحلق على الجليد تقتضي الزيارة في الصيف أو في الشتاء على الترتيب. ومع ذلك لأن الطلب السياحي يكون لأغراض أخرى بخلاف الأجازات

(*) تقدير هذه الخسائر بالتفصيل يتم في الفصل السادس من الدراسة. مع العلم أن الخسائر تم تقديرها بنفس الأسلوب المستخدم بواسطة وزارة السياحة لتقدير الإيرادات السياحية والذي يحتمل التضخم في الإيرادات (انظر الفصل الثاني). ويعني ذلك أن تقدير الخسائر يحتمل المغالاة أيضاً.

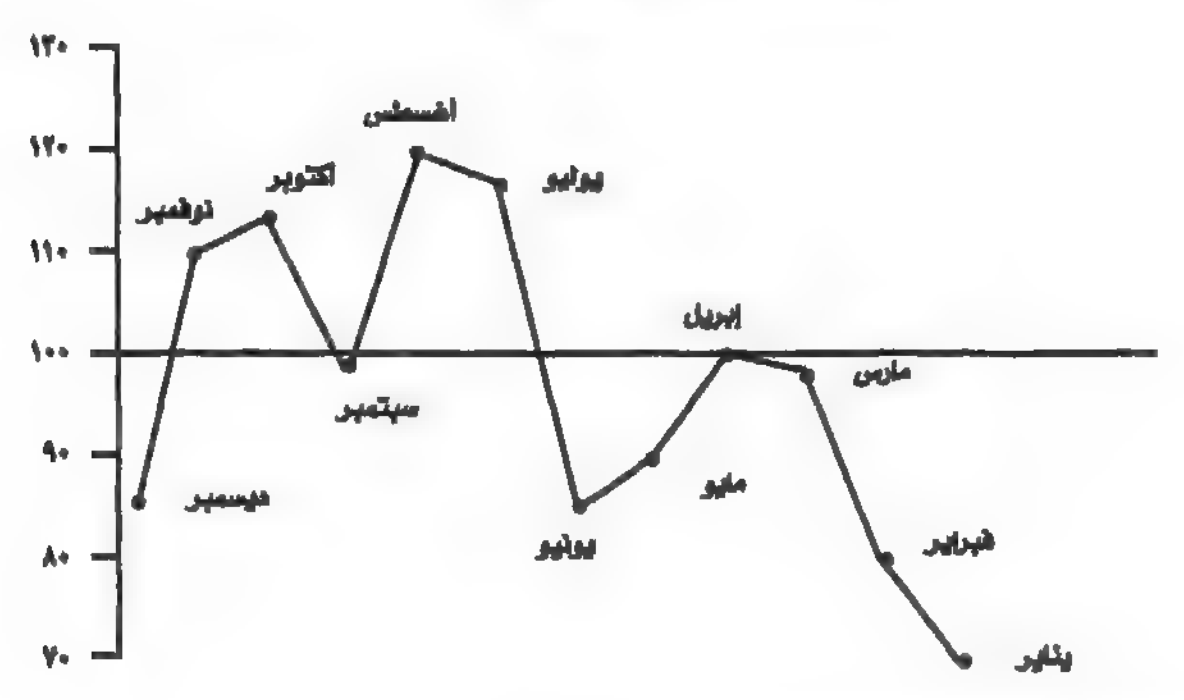
والترفيه، فهناك شريحة من هذا الطلب لا تتأثر كثيراً بالموسمية مثل سياحة الأعمال والمؤتمرات والمعارض. وكلما تنوعت أغراض الزيارة السياحية في بلد ما وتنوعت جنسيات السائحين كلما قلت حدة التقلبات الموسمية.

والسياحة في مصر حالياً تتميز إلى حد ما بتنوع المنتج السياحي وتنوع مصادر السائحين، لذلك من المتوقع ألا تشكل الموسمية مشكلة خطيرة. ومن شكل رقم (٥) يلاحظ أن موسم الذروة السياحية ليس واحداً، بل يوجد موسمان: يوليو وأغسطس (للعرب)، وأكتوبر ونوفمبر (للأوربيين). وأن أقصى زيادة في عدد السائحين الدوليين لمصر تكون في شهر أغسطس، والذروة في هذا الشهر تزيد على المتوسط للسنة بأكملها (رقم ١٠٠ في الشكل) بحوالي ٢١٪ فقط. كذلك فإن أدنى شهر (يناير) يقل عن المتوسط للسنة بمعدل ٢١٪ أيضاً.


شكل رقم (٥)

التقلبات الموسمية للطلب السياحي في مصر(*)

(١٩٩٩)



(*) حسبت لكل شهر كنسبة من المتوسط للسنة.

المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in figures, 1999.

(٤-٥) جنسيات السائحين:

تستقبل مصر سائحين من دول عديدة من العالم العربي والغربي، علاوة على غيرهم من الجنسيات. والمعتاد أن تقسم إحصاءات السائحين الوافدين والليالي السياحية إلى أربع مجموعات رئيسة من الجنسيات: عرب، أوربيون، أمريكيون وآخرون. ورغم أن هذا التوزيع يعد منطقياً إلى حد ما، إلا أن الاتجاه السائد حالياً في نشرات وزارة السياحة هو توزيع السائحين العرب فيما بين مجموعة أفريقيا ومجموعة الشرق الأوسط. أما إسرائيل فيتم إدراجها مع مجموعة غرب وجنوب أوربا.

هذا وقد طرأ تغير ملحوظ في الوزن النسبي لجنسيات السائحين الرئيسة على مدى العقود الثلاثة الماضية. فيتبين من جدول رقم (١٥) التراجع الكبير في الأهمية النسبية للسائحين العرب في مجمل الطلب السياحي لمصر، من ٦٤,٥٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٨,١٪ فقط عام ٢٠٠٠. في حين تزايدت كثيراً الأهمية النسبية للسائحين الأوربيين من ١٨,٤٪ إلى ٦٩,١٪ خلال نفس الفترة. أما السائحون الأمريكيون فقد ارتفع وزنهم النسبي إلى الضعف على مدى عقد السبعينيات، وهو العقد الذي شهد بداية التحول في توجهات السياسة المصرية، وتدهور العلاقات مع الاتحاد السوفيتي (وقتئذ)، وتقارباً حميماً مع الولايات المتحدة والغرب عموماً. إلا أن الوزن النسبي للأمريكيين قد تراجع خلال التسعينيات ليتخذ أهمية مقاربة لتلك التي سادت في عام ١٩٧٠.

وقد بلغت العلاقات بالغرب ذروتها مع توقيع اتفاقات كامب ديفيد، واتفاقية السلام مع إسرائيل ونتج عن هذه التطورات ما يلي:

* تزايدت حركة السياحة الغربية تزايداً كبيراً، ومن أوربا بشكل خاص.

* بدأ منظمو الرحلات الشاملة في الدول الغربية المصدرة للسائحين في الترويج لمصر كمنطقة سياحية.

* زاد تدفق السائحين الإسرائيليين وغيرهم من منفذ طابا بعد تسوية النزاع حولها.

* تزايدت زيارات رجال الأعمال والسياسة والاقتصاد من أجل عقد اجتماعات، وصفقات، واتفاقات وغيرها.

جدول رقم (١٥)

تطور الأهمية النسبية للفئات الرئيسة من السائحين

السنة	العرب	الأوربيون	الأمريكيون	آخرون	إجمالي
١٩٧٠	٦٤٫٥	١٨٫٤	٧٫٠	١٠٫١	١٠٠
١٩٧٥	٥٥٫٢	٢٧٫٠	٩٫٦	٨٫٢	١٠٠
١٩٨٠	٣٨٫٢	٣٩٫٣	١٤٫٢	٨٫١	١٠٠
١٩٨٥	٣٧٫٢	٣٩٫٥	١٤٫٠	٩٫٣	١٠٠
١٩٩٠	٤٢٫٨(*)	٤٠٫٢	٦٫٩	١٨٫١	١٠٠
١٩٩٥	٣٦٫٣	٤٨٫٣	٧٫٣	١٨٫١	١٠٠
٢٠٠٠(١)	١٨٫١	٦٩٫١	٦٫٢	٦٫٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي أعداد مختلفة.

(١) حسبت من Ministry of Tourism, Tourism in Figures 2000.

(*) تزايد نسبة العرب في عام ١٩٩٠ ترجع إلى الانخفاض الحاد في عدد السائحين الأوربيين والأمريكيين في عامي ١٩٩٠، ١٩٩١ بسبب التوتر السياسي الذي ساد المنطقة قبل وأثناء غزو الكويت وحرب الخليج الثانية.

أما السياحة العربية فقد تأثرت نتيجة لاتفاقية السلام على نحو معاكس تماماً. فقد اعترضت معظم الدول العربية على موقف مصر، وبدأ عدد السائحين العرب في التناقص بشكل مطلق من ٥٣٥ ألف سائح عام ١٩٧٦ إلى ٣٩٧ ألف سائح عام ١٩٧٩.

ومن الملاحظ أن تأثير حدث سياسي معين على العرب يكون في اتجاه معاكس لتأثيره على السائحين الغربيين. فاتفاقية السلام أثرت سلبًا على حركة السياحة العربية، وإيجاباً على حركة السياحة الغربية، بينما العكس حدث في حالة حرب الخليج والتي أثرت سلباً في السياحة الغربية بينما كان تأثيرها إيجابي أو غير سلبي في حالة العرب. وقد ساعد ذلك على وجود بعض التوازن في حركة السياحة لمصر، وتفادى الانخفاض الحاد في عدد السائحين نتيجة لذلك.

(٤-٥-١) أهم الدول المرسلة للسائحين:

ظهر بجلاء كيف تتأثر السياحة بالأوضاع السياسية والاقتصادية وبالعلاقات بين مصر والدول المرسلة للسائحين. ويتأكد ذلك أيضاً بالنظر إلى أهم الجنسيات الفردية، أو أهم ١٠ دول ترسل سائحين لمصر [جدول رقم ١٦].

ففي عام ١٩٧٦ قبل اتفاقات كامب ديفيد وقبل أن تتوثق العلاقات بالغرب، كانت هناك ٦ دول عربية بين أهم ١٠ جنسيات، في مقابل ٤ دول غربية، ليس من بينها الولايات المتحدة. وتدفق الأمريكيون لمصر بأعداد كبيرة في أعقاب كامب ديفيد، مما جعلهم يحتلون المرتبة الأولى في عام ١٩٨٠، كذلك تزايد عدد الدول الغربية من ٤ إلى ٥ دول عام ١٩٨٠. ويلاحظ أن ليبيا التي احتلت المركز الثاني في عام ١٩٧٦ اختفت تماماً من قائمة أهم الدول في عام ١٩٨٠، فقد توقفت تقريباً حركة السياحة الليبية إلى مصر، لكونها الدولة الأكثر تشدداً ـ وقتئذ ـ في الاعتراض على السلام مع إسرائيل(*).

وعلى الجانب الآخر أدت اتفاقية السلام وما تبعها من تطبيع العلاقات مع دولة إسرائيل على المستوى الرسمي، إلى تدفق السائحين الإسرائيليين لمصر وتزايد أعدادهم بمعدلات عالية. ومنذ مطلع التسعينيات أصبحت إسرائيل تحتل مركزاً متقدماً ضمن أهم ١٠ دول مرسلة للسائحين لمصر. فاحتلت المركز السادس عام

(*) بعد عودة العلاقات الطبيعية بين مصر وليبيا ـ احتلت ليبيا المركز الأول عام ١٩٩١.

١٩٩١ ثم تقدمت للمركزين الثاني والثالث في عامي ١٩٩٥، ١٩٩٩ على التوالي. وفي نفس الوقت ورغم عودة العلاقات الطبيعية بين مصر وجميع الدول العربية، ظلت الأهمية النسبية للسياحة العربية منخفضة خلال النصف الثاني من التسعينيات، وتقلص عدد الدول العربية في القائمة إلى دولتين فقط هما: المملكة العربية السعودية (المركز السادس)، وفلسطين (المركز الأخير). وهذه المفارقة بين اتجاه تطور عدد السائحين العرب والإسرائيليين تتضح بجلاء من شكل رقم (٦). هذا، وقد ظهرت روسيا لأول مرة ضمن قائمة أهم الدول في عام ١٩٩٩ (المركز التاسع).

وينبغي ملاحظة أخيرة أن ترتيب بعض الدول قد يتراجع إذا استخدم معيار عدد الليالي السياحية بدلاً من عدد السائحين، وذلك بسبب اختلاف متوسط فترة الإقامة للسائحين من الجنسيات المختلفة. وكما يلاحظ من شكل رقم (٧)، فإن إسرائيل أقل الدول من حيث متوسط فترة إقامة سائحيها في مصر. ورغم ضآلة فترة الإقامة تظل إسرائيل في قائمة أهم ١٠ دول بمعيار الليالي السياحية (المركز السابع في عام ١٩٩٩).

(٤-٦) الغرض من الزيارة:

مع أن هذا البيان يسجل في بطاقات الوصول والمغادرة للمسافرين المصريين والأجانب على السواء، بمعنى أنه يجمع بواسطة مصلحة الجوازات والهجرة على مستوى الحصر الشامل، لكن نادراً ما تنشر هذه المعلومات، وإذا نشرت تكون غير تفصيلية. ويتم في جدول رقم (١٧) الاستعانة بنتائج مسح السائحين المغادرين الذي أجري بواسطة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعدد من السنوات آخرها ١٩٩٦، علاوة على بيانات أقل تفصيلاً تصدرها وزارة السياحة.

وبالنظر إلى نتائج المسح يتبين أن نصف السائحين تقريباً يزورون مصر بغرض الترفيه والاستجمام، والغرض التالي مباشرة هو زيارة الآثار (سياحة ثقافية)،

والاثنان معاً يمثلان ٨١٪ من إجمالي السائحين. والنتائج بالنسبة للجنسيات المختلفة (غير مبينة بالجدول) تظهر أن العرب هم أكثر الجنسيات التي تأتي بغرض الترفيه والاستجمام (٦٣٪) يليهم الأوربيون (٥, ٤٨٪). وتصل نسبة السائحين الأمريكيين والأوربيين الذين يأتون بغرض زيارة الآثار إلى ٥, ٤٣٪، ٦, ٤١٪ على التوالي، بينما تنخفض النسبة إلى حد العدم (٩, ٠٪) للعرب. ويحتل نشاط الأعمال Business المرتبة الثالثة في ترتيب أهمية الغرض من الزيارة وإن كان بمعدل أقل كثيراً من الغرضين الأول والثاني. والأمريكيون هم أكثر الجنسيات مجيئاً لهذا الغرض، يليهم العرب ثم الأوربيون.

ولا تختلف بيانات وزارة السياحة عن نتائج المسح في أن بند الترفيه (شاملاً زيارة الآثار) يعد الغرض الرئيسي للزيارة بواسطة الغالبية العظمى من السائحين. ولكن الاختلاف يكمن في ارتفاع هذه النسبة، وفي الانخفاض الملحوظ في نسبة سياحة رجال الأعمال مقارنة بالمسح. كما أن زيارة الأقارب والأصدقاء تمثل ٥, ٦٪ في حالة المسح ولكنها لا تذكر بشكل مستقل في بيانات الوزارة. ومن ناحية أخرى، تضم بيانات النشرة الزائرين لنفس اليوم، وهي فئة يحسب لها وقت الزيارة بالساعات، ومن الواضح أنها أصبحت تمثل نسبة لا بأس بها من إجمالي الحركة السياحية لمصر. وهو ما يعد سبباً في اتجاه متوسط فترة إقامة السائحين للانخفاض.

(٤-٧) التوزيع الإقليمي للحركة السياحية:

يعتبر مدى تركز الليالي السياحية أو انتشارها على مستوى الأقاليم السياحية المختلفة من المؤشرات المهمة. فكلما كانت الليالي السياحية موزعة توزيعاً متوازناً بين الأقاليم، كلما ازدادت أهمية السياحة في إنعاش تلك الأقاليم وربما تنميتها أيضاً. ويظهر شكل رقم (٨) التوزيع الإقليمي لليالي السياحية لإجمالي السائحين ولكل جنسية على حدة، مع التمييز بالنسبة للأوربيين بين سياحة الأفواج والأفراد.

جدول رقم (١٦)

التطور في أهم ١٠ جنسيات فردية للسائحين الدوليين في مصر

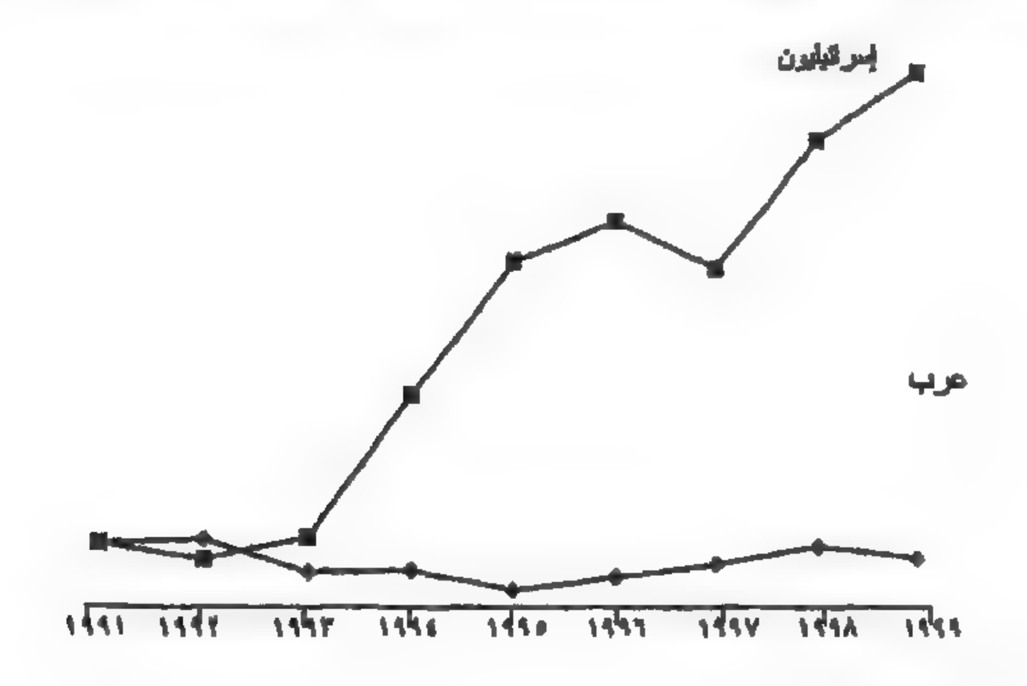
١٩٧٦			١٩٨٠			١٩٨٦		
الترتيب	الدولة	الأهمية النسبية	الترتيب	الدولة	الأهمية النسبية	الترتيب	الدولة	الأهمية النسبية
(١)	السعودية	١٠,١	(١)	الولايات المتحدة	١١,٣	(١)	السعودية	١٠,٧
(٢)	ليبيا	٧,٩	(٢)	السعودية	١١,١	(٢)	ألمانيا الاتحادية	٨,٧
(٣)	السودان	٦,٤	(٣)	السودان	٨,٨	(٣)	فلسطين	٧,٩
(٤)	لبنان	٥,٧	(٤)	فرنسا	٧,٥	(٤)	السودان	٧,٨
(٥)	فرنسا	٥,٥	(٥)	ألمانيا	٧,٣	(٥)	فرنسا	٧,٨
(٦)	الأردن	٥,٢	(٦)	المملكة المتحدة	٦,١	(٦)	المملكة المتحدة	٦,٥
(٧)	ألمانيا الغربية	٥,٢	(٧)	إيطاليا	٥,٩	(٧)	إيطاليا	٤,٦
(٨)	بريطانيا	٤,٧	(٨)	فلسطين	٤,٦	(٨)	الولايات المتحدة	٣,٦
(٩)	سوريا	٣,٩	(٩)	الكويت	٣,٣	(٩)	الكويت	٣,٣
(١٠)	إيطاليا	٣,٦	(١٠)	الأردن	٣,٣	(١٠)	الأردن	٣,٢

١٩٩١			١٩٩٥			١٩٩٩		
الترتيب	الدولة	الأهمية النسبية	الترتيب	الدولة	الأهمية النسبية	الترتيب	الدولة	الأهمية النسبية
(١)	ليبيا	١٤,٧	(١)	ألمانيا	١٠,٢	(١)	إيطاليا	١٣,٩
(٢)	السعودية	٩,٥	(٢)	إسرائيل	٩,٤	(٢)	ألمانيا	١١,٤
(٣)	المملكة المتحدة	٧,٥	(٣)	بريطانيا	٩,٣	(٣)	إسرائيل	٨,٧
(٤)	ألمانيا	٧,٤	(٤)	المملكة المتحدة	٨,٢	(٤)	المملكة المتحدة	٧,٠
(٥)	الكويت	٥,٥	(٥)	السعودية	٥,٧	(٥)	فرنسا	٦,٥
(٦)	إسرائيل	٥,٤	(٦)	ليبيا	٥,٠	(٦)	السعودية	٥,٠
(٧)	السودان	٥,١	(٧)	الولايات المتحدة	٤,٩	(٧)	بنولكس	٤,٦
(٨)	الولايات المتحدة	٤,١	(٨)	فرنسا	٣,٩	(٨)	الولايات المتحدة	٤,١
(٩)	سوريا	٣,٧	(٩)	دول الكمنولث	٣,٦	(٩)	روسيا	٣,٤
(١٠)	فرنسا	٣,٦	(١٠)	فلسطين	٣,٢	(١٠)	فلسطين	٣,٣

المصدر: أعداد مختلفة Ministry of Tourism, Tourism in Figures.

شكل رقم (٦)

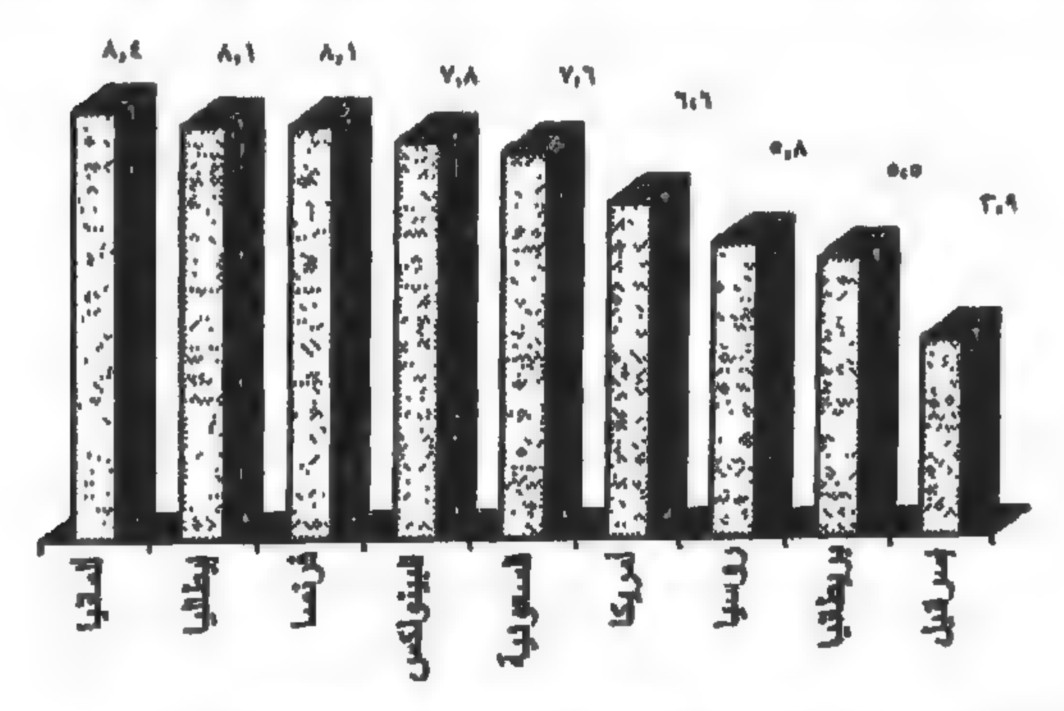
تطور الرقم القياسي لعدد السائحين العرب والإسرائيليين (١٩٩١-١٩٩٩)



المصدر: ملحق رقم (٣)

شكل رقم (٧)

متوسط فترة الإقامة لأهم جنسيات السائحين الوافدين لمصر (١٩٩٩)



المصدر: محسوبة من Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1999, p. 28 .

جدول رقم (١٧) التوزيع النسبي للسائحين الوافدين وفقاً للغرض من الزيارة

(أ) تقديرات المسح[١]		(ب) بيانات وزارة السياحة[٢]	
الغرض	٪ السائحين	الغرض	٪ السائحين
ترفيه واستجمام	٤٩,٢	ترفيه	٨٩,٧
زيارة آثار	٣١,٨	سياحة رجال الأعمال	٢,٧
سياحة رجال أعمال	٨,١	العلاج	٠,٦
زيارة أقارب وأصدقاء	٦,٥	الدراسة والتدريب	٠,٦
علاج	٢,٠	زيارة نفس اليوم	٦,٤
دراسة	١,٢		
مؤتمرات ومعارض	٠,٨		
سياحة حوافز	٠,٣		
أخرى	٠,١		

المصدر: (١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والهيئة العامة للتنمية السياحية، بحث تقدير الإنفاق السياحي للسائحين المغادرين من جمهورية مصر العربية، ١٩٩٦، ص ٣٥.

(٢) Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1991, p. 29.

وأكثر من نصف الليالي السياحية يقضى في القاهرة الكبرى في عام ١٩٩٦، بينما يتوزع ٤٤٪ بين المناطق السياحية الرئيسة الأخرى. والقاهرة في الواقع تعد موطناً لجذب الحركة السياحية الدولية ليس فقط لاحتوائها على كم هائل من المواقع التاريخية والآثار والمزارات وأماكن الترفيه المتنوعة، ولكن أيضاً لكونها مركزاً للوفود السياسية والاقتصادية، ولأنشطة رجال الأعمال المختلفة، ومقراً للعديد من المنظمات العربية والإقليمية، ومؤسسات التعليم والرعاية الصحية. لذلك تجذب القاهرة علاوة على السائحين لأغراض الترفيه وزيارة الآثار، ربما الغالبية العظمى من السائحين الذين يأتون لكافة الأغراض الأخرى كنشاط رجال الأعمال وزيارة الأقارب والدراسة والعلاج والمؤتمرات.

وبخلاف القاهرة فإن أهم المناطق السياحية وفقاً لشكل رقم (٨) هي منطقة البحر الأحمر، وهذه المنطقة بالإضافة إلى جنوب سيناء تم تطويرها سياحياً على نطاق واسع خلال عقد التسعينيات. وتمثلان الآن مركزاً مهماً للجذب السياحي، خاصة سياحة الشواطئ الجماعية التي يقبل عليها الأوربيون، كما سيتضح بالتفصيل فيما بعد.

ويتفاوت التوزيع الإقليمي للطلب السياحي في مصر وفقاً للجنسيات المختلفة. فالعرب أكثرهم تركزاً في القاهرة الكبرى (نحو ٨٠٪ من لياليهم السياحية) يليها الإسكندرية. أما نسبتهم في الأقاليم الأخرى فتكاد لا تذكر. يلي العرب من حيث درجة التركز في القاهرة الأمريكيين. أما الأوربيون فهم الفئة السياحية الأكثر توازناً من حيث التوزيع الجغرافي، فلا تزيد نسبة لياليهم السياحية في القاهرة على ٢٩,٧٪. ويفسر ذلك برغبة السائحين الأوربيين الفائقة في رؤية الآثار الفرعونية في جنوب مصر، وحضورهم أحياناً خصيصاً لهذا الغرض. وهذا علاوة على أن المناطق السياحية التي تم تطويرها على سواحل البحر الأحمر تعتمد اعتماداً كبيرا على سياحة الرحلات الشاملة من أوربا. ويتأكد ذلك من الشكل نفسه، فيلاحظ أن نصف الليالي السياحية للرحلات الشاملة يتم قضاؤها في منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، وأن ٣٣٪ منها في الأقصر وأسوان، في حين تحصل القاهرة على نحو ١٦٪ فقط.

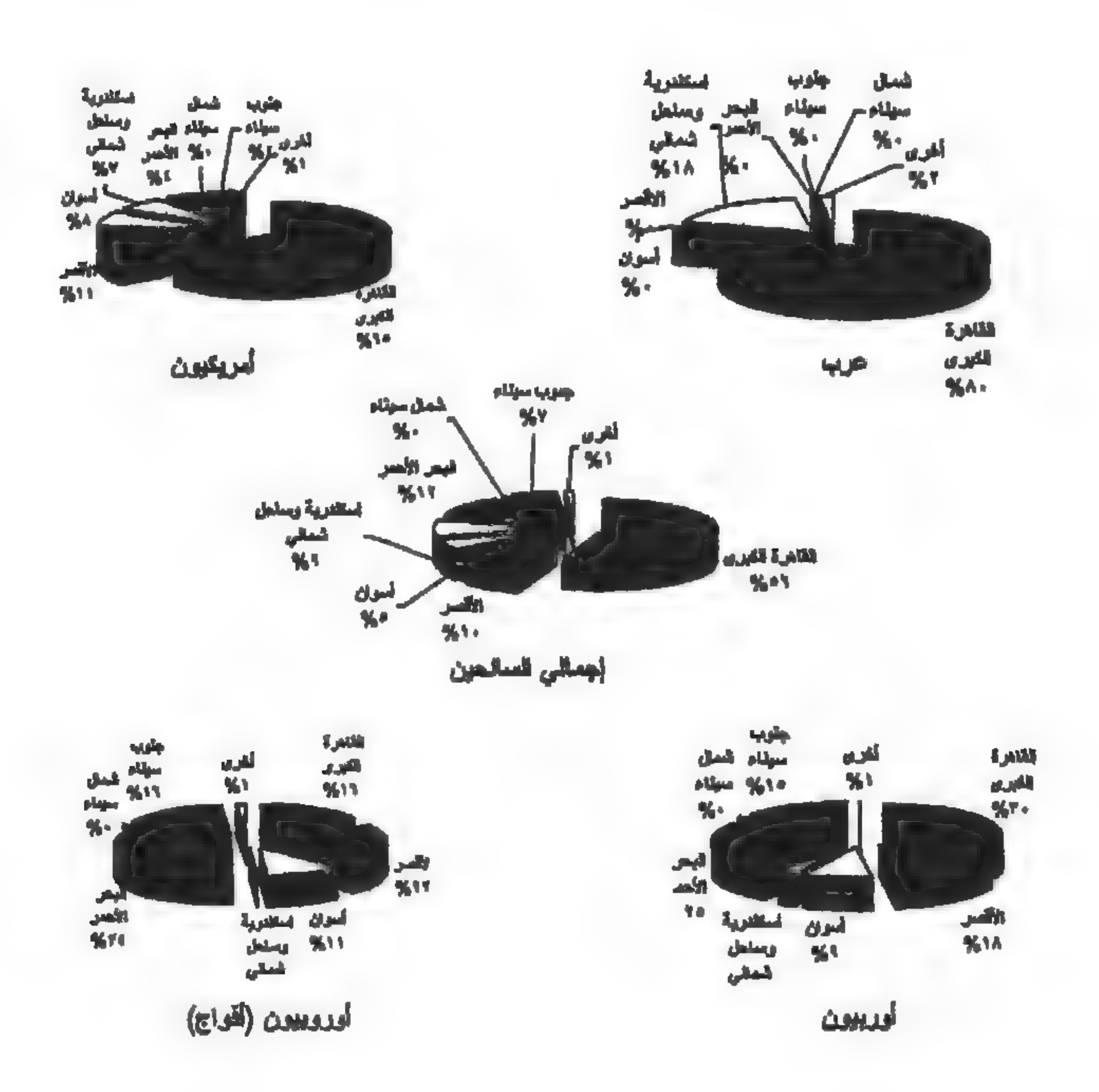
(٤-٨) طريقة الوصول:

يأتي معظم السائحين لمصر عن طريق الجو، وبنسبة أقل كثيرا بالطريق البري، أما الطريق البحري فأقلها استخداماً. ومع ذلك تظهر الإحصاءات تغيرات في معدلات استخدام الطرق الثلاثة من سنة لأخرى، وإن ظلت السيادة للطريق الجوي دائماً [شكل رقم ٩]. والحركة السياحية التي تستخدم الطريق الجوي تنقسم إلى رحلات منتظمة ورحلات عارضة. ومعدلات الزيادة في عدد السائحين المستخدمين للطيران المنتظم تكون متواضعة، لارتباط شركات الطيران باتفاقيات ثنائية تجعلها غير قادرة على الاستجابة لأية زيادة كبيرة في الطلب السياحي. لذلك يتم المناداة دائماً بفتح الأجواء أمام الطيران العارض لنقل أعداد متزايدة من السائحين تتناسب مع توسع الطاقة الإيوائية في مصر[١٧]. وقد ارتفعت معدلات استخدام الطيران العارض بواسطة السائحين الوافدين لمصر على مدى الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ توسعاً ملحوظاً، وبلغت نسبة المسافرين القادمين بالطيران العارض عام ١٩٩٩ (٣٨,٣٪) من إجمالي المسافرين إلى مصر جوا[١٨].

ومن الملاحظ أن التغيرات في نسب استخدام طرق النقل الثلاثة ترتبط إلى حد

شكل رقم (٨)

التوزيع النسبي لليالي السياحية وفقاً للإقليم (١٩٩٦)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهيئة التنمية السياحية، بحث تقدير الإنفاق السياحي للسائحين المغادرين من جمهورية مصر العربية، ١٩٩٦.

كبير بالتغيرات في جنسيات السائحين الوافدين. فالسائحون العرب عموماً أكثر استخداماً للطريق البري، وبالأخص هؤلاء الذين يأتون من دول الجوار: ليبيا والسودان وفلسطين والأردن. وفي عام ١٩٩٠ مثلاً عندما احتل الليبيون المكانة الأولى في قائمة أهم ١٠ دول مرسلة للسائحين لمصر، ارتفعت نسبة السياحة براً إلى ٢٣٪، وبلغت للعرب ٣٧٪.

ورغم أن معدلات زيارة السائحين العرب لمصر تراجعت في السنوات الأخيرة، إلا أن تزايد السياحة الإسرائيلية يرفع كثيراً من معدلات استخدام الطريق البري. ففي عام ١٩٩٩ الذي شهد ارتفاعاً كبيراً في عدد السائحين الإسرائيليين، ارتفعت أيضاً نسبة القادمين براً (ارتفاعاً غير مسبوق) إلى ٢٨٪. ولا يقتصر استخدام الطريق البري من إسرائيل على الإسرائيليين أنفسهم، بل يقدر أن ٥٠٪ ممن يأتون بالطريق البري من إسرائيل من الأوربيين الذين يعبرون إلى مصر بعد زيارة لإسرائيل، إما من خلال منفذ رفح أو منفذ طابا[١٩]. ويظهر جدول رقم (١٨) أن معبر سيناء والذي يتم من خلاله وصول السائحين من إسرائيل، أصبح في عام ١٩٩٩ يحتل المرتبة الثانية بعد القاهرة مباشرة كأهم معبر لوصول الأجانب ومغادرتهم.

جدول رقم (١٨)

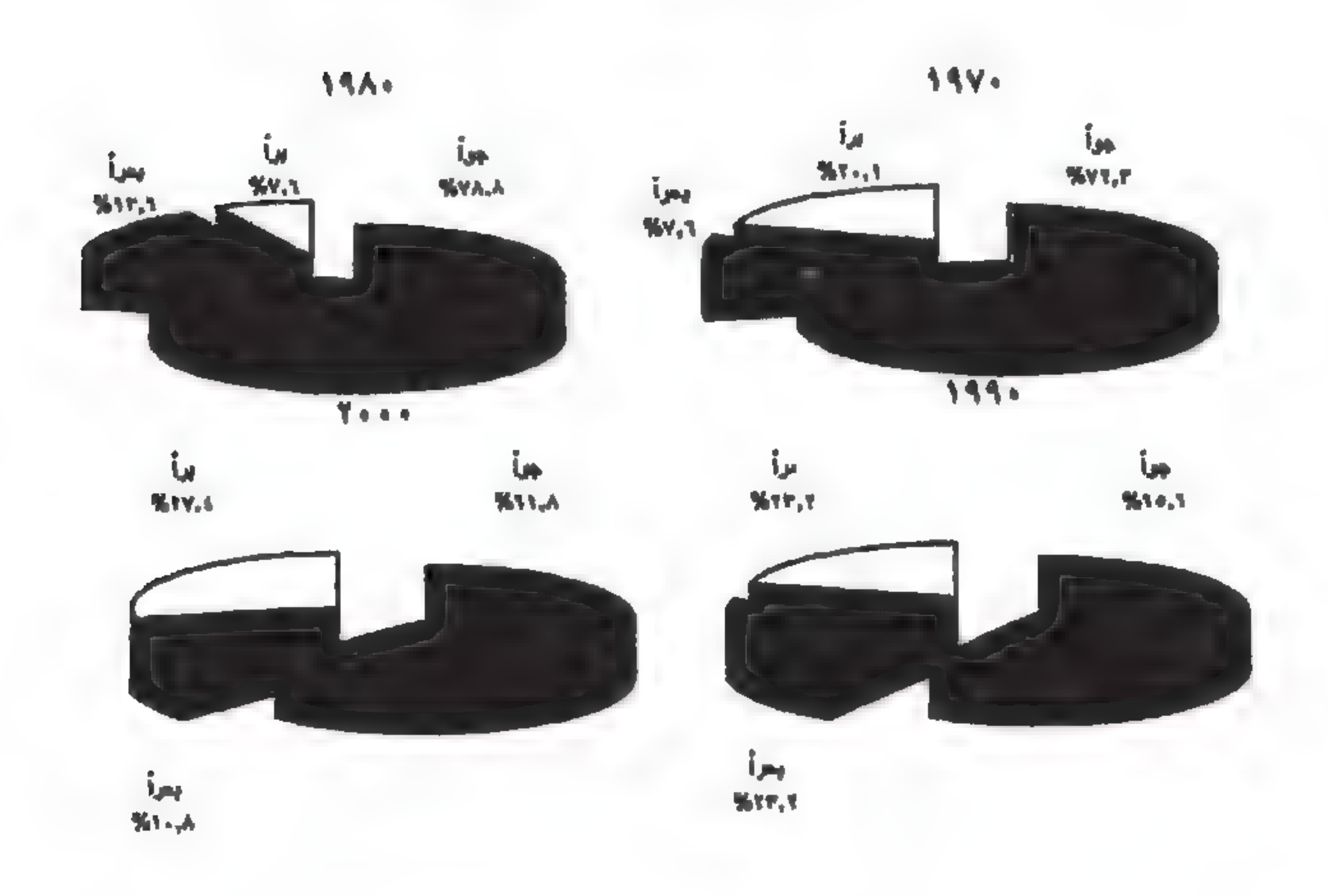
عدد الأجانب القادمين إلى مصر من أهم نقاط عبور الحدود (١٩٩٩)

المعبر البيان	القاهرة	الإسكندرية	السويس	بورسعيد	الأقصر	أسوان	السلوم	البحر الأحمر	سيناء	أخرى	الجملة
العدد	١٦٦٢٠٩١	٢٨١٠٦	١٢٥٧١	٤٣٠٧	٤٢٠٧٨٨	٣٧٥٧٢	١٥٨٤٦١	٨٠٨٥٧١	١٣٤٦٨٦٦	٥٩	٤٤٨٩٣٤٧
التوزيع النسبي	٣٧,٠	٠,٨	٠,٣	٠,١	٩,٤	٠,٨	٣,٥	١٨,٠	٣٠,٠	-	١٠٠

المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1999.

شكل رقم (٩)

الأهمية النسبية لطريقة وصول السائحين إلى مصر



المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1999, p. 30 .

والطريق البحري الأقل استخداماً يعبره عادة سائحون يأتون في رحلات لموانئ البحر المتوسط، ويتوقفون في الإسكندرية، حيث ينتقل الفوج لقضاء ليلة في القاهرة (وأحياناً عدة ساعات فقط)، ومنها إلى بورسعيد حيث تنتظرهم الباخرة للمغادرة واستكمال رحلتهم[(٢٠)].

(٥) جانب العرض السياحي:

بمجرد وصول السائحين إلى مصر يتحول الطلب السياحي إلى طلب على خدمات سياحية مختلفة. وتعد الموارد والخدمات السياحية بمثابة المنتج السياحي

المصري، أو جانب العرض في قطاع السياحة. وإذا كان من غير الممكن أن توجد سياحة بدون طلب سياحي، فإن المنتج السياحي أو جانب العرض يعد عاملاً أساسياً أيضاً في جذب الحركة السياحية. وقد ساعد التنوع في موارد مصر السياحية على وجود أشكال مختلفة من السياحة. فالسياحة الثقافية والأثرية هي أقدم أنواع السياحة في مصر، وكانت مصدر جذب رئيسي لحركة السياحة العالمية من الغرب، وتتركز في صعيد مصر وفي القاهرة أيضاً. ومع ذلك كانت السياحة العربية ومنذ زمن بعيد متواجدة دائماً وبأعداد كبيرة، وتعتمد على الخدمات السياحية والترفيهية وأشكال التسوق المختلفة والتي يتركز معظمها في العاصمة.

ونموذج التنمية السياحية في إسبانيا، التي حققت رواجاً سياحياً منقطع النظير من خلال سياحة الشواطئ القائمة على الرحلات الجماعية، كان دائماً محط أنظار الدول النامية التي تسعى لتطوير قطاعها السياحي. وقد كان له تأثير أيضاً على توجهات السياحة المصرية في الآونة الأخيرة. فاتجهت مخططاتها للتوسع الضخم في تنمية موارد ومتطلبات سياحة الشواطئ ونفذت عمليات تشييد وتعمير سياحي واسعة النطاق في مناطق كانت تعد جديدة على السياحة، وبالذات منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء. وقد اتضح من قبل كيف اتجهت الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية إلى هذه المناطق، وكيف ارتفعت معدلات الطلب السياحي فيها. وقد ساعد على تحقيق هذا التوجه عاملان مهمان:

* أحداث الإرهاب المتكررة في القاهرة وصعيد مصر، وما تبع ذلك من ركود في السياحة وفي الطلب على قطاع الفنادق العائمة التي كانت قد حققت انتعاشاً وتوسعاً غير مسبوق.

* الآفاق المستقبلية الواسعة لنمو السياحة في المناطق الجديدة، بالنظر إلى المساحات الشاسعة من الشواطئ البكر وغير المستغلة من قبل.

ويمكن اعتبار التطوير السياحي في البحر الأحمر وجنوب سيناء من أهم التحولات التي طرأت على جانب العرض للسياحة المصرية خلال عدة عقود. فرغم أن سياحة الشواطئ كانت معروفة من قبل في مصر، إلا أنها تركزت أساساً

في السياحة الداخلية، والقلة من السائحين الأجانب أو الأجانب المقيمين في مصر. كما كانت أعمال التطوير السياحي في هذا المجال محدودة للغاية (منطقة سيدي عبد الرحمن مثلاً). وقد ترتب على توسع التسهيلات الخاصة بهذا النوع من السياحة أبعاد أخرى، مثل اجتذاب نوعيات معينة من السائحين يفدون في رحلات جماعية منخفضة الأسعار، وتزايد دور منظمي الرحلات الأجانب Tour Operators في جلب السائحين لهذه المناطق. ونظراً لأهمية وخطورة هذه الأبعاد، سوف نناقشها بإسهاب في الفصل الرابع.

(٥-١) تطور الخدمات السياحية:

انعكس الاهتمام بالسياحة وحصولها على أولوية متقدمة في سياسات التنمية أن تطورت الخدمات السياحية المختلفة بمعدلات سريعة. وفيما يلي بعض هذه التطورات مع استثناء الطاقة الفندقية التي سيفرد لها جزء خاص لأهميتها.

(٥-١-١) شركات السياحة:

فيما بين ١٩٨٢-٢٠٠٠ تزايد عدد شركات السياحة بمعدلات سريعة، إذ بلغ عددها في عام ٢٠٠٠ نحو ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في ١٩٨٢ [جدول رقم ١٩].

جدول رقم (١٩)

تطور عدد شركات السياحة العاملة في مصر

السنة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	
العدد	٣٣١	٣٩٧	٤٤٢	٥٠٢	٥٤٦	٥٨٩	٦٣٧	٦٩٥	٧٠٩	
السنة	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
العدد	٧٢١	٧٣٦	٧٦٥	٧٧٤	٧٩١	٨١٦	٨٤١	٨٩٠	٩٥٩	٩٩٠

المصدر: (١) وزارة السياحة، مصر من السياحة، ١٩٩٦، ص ١٢٦.

(٢) Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1998, 1999, 2000.

والغالبية العظمى من هذه الشركات يتركز في القاهرة الكبرى التي استوعبت في عام ١٩٩٧ ٧٦٪ منها، وهو ما يدل على المركزية الشديدة في أسلوب تنظيمها. أما قنا وأسوان والبحر الأحمر وسيناء أهم المحافظات السياحية في مصر فتستوعب ٤٢ شركة تمثل ٤,٧٪ من إجمالي الشركات.

ويكشف توزيع شركات السياحة وفقاً للأنشطة السياحية المختلفة أن هناك ١٦٠ شركة فقط تمارس نشاطها في مجال استضافة السائحين الأجانب لمصر. وينصب عملها على ترتيب الرحلات وحجز الغرف في الفنادق، واستئجار وسائل النقل، والتعاقد مع المرشدين السياحيين. وبمعنى آخر تنحصر مهمة هذه الشركات في تنفيذ البرنامج السياحي الذي يتم تنظيمه أساساً بواسطة الشركات الأجنبية. ويوجد ٣٠ شركة سياحية أخرى تعمل في مجال سياحة المصريين بالخارج بتنظيم رحلات جماعية وفردية لهم من خلال التعاقد مع شركات سياحية أجنبية. أما الغالبية العظمى من الشركات (نحو ٦٠٠ شركة) فيتركز نشاطها في تنظيم رحلات الحج والعمرة[٢١]. وبذلك يصبح عدد الشركات العاملة في مجال السياحة العكسية أو سياحة المصريين بالخارج، نحو أربعة أضعاف العدد الذي يعمل في استضافة السائحين.

(٥-١-٢) المرشدون السياحيون:

كان للأولوية الكبيرة للسياحة في استراتيجية التنمية، رد فعل ملحوظ على السياسة التعليمية أيضاً. فتوسعت الحكومة والقطاع الخاص على السواء في إنشاء معاهد وكليات ومدارس للسياحة والفنادق. كذلك أنشئت أقسام للغات الأجنبية في كليات جامعية مختلفة، وكان أحد الاعتبارات أن العمل في مجال السياحة يتطلب أساساً إجادة للغات الأجنبية. وقد كان من الطبيعي أن يستجيب أفراد المجتمع لهذا التوجه، وخاصة أن وسائل الإعلام لا تنقطع عن ذكر السياحة باعتبارها أمل مصر في المستقبل والقطاع القادر على خلق فرص عمل للشباب والحد من

البطالة. وبهذا لاقت هذه المؤسسات التعليمية إقبالاً كبيراً، وأصبحت كلية السياحة والفنادق إحدى كليات القمة. ولكن لينتهي الأمر بأعداد متزايدة من الخريجين يعانون البطالة مثلهم مثل غيرهم من خريجي المعاهد والكليات المتوسطة والعليا.

ومع ذلك فقد استوعب قطاع السياحة أعداداً مضطردة التزايد من المرشدين السياحيين، لمواكبة الحركة السياحية المتدفقة إلى مصر [ملحق رقم ٤]. فقد تزايد عددهم من ٧٧٣ عام ١٩٨٠ إلى ٦٠٥٢ عام ٢٠٠٠. كذلك تعددت اللغات التي يجيدونها من أجل التعامل مع النوعيات المختلفة من السائحين. وكمثل شركات السياحة، يتركز المرشدون في القاهرة الكبرى بنسبة ٧٨,١٪ (عام ٢٠٠٠)، ويبلغ نصيب الأقصر ١٣,٢٪، وباقي المحافظات السياحية جميعاً ٧,٦٪[٢٢]. ومرجع ذلك أن الإرشاد السياحي يتطلب تعليماً عالياً ومعرفة جيدة ودراسة للغات الأجنبية، وهي متطلبات لا تتوافر عادة لسكان المجتمعات المحلية في الأقاليم السياحية، بينما تتوافر بكثرة لسكان العاصمة.

ورغم تزايد عدد المرشدين السياحيين وانخفاض عدد السائحين لكل مرشد، إلا أنه وفقاً لتقويم السائحين لدرجة جودة الخدمات السياحية، لا يحظى الإرشاد السياحي من وجهة نظرهم بدرجة جودة عالية[٢٣].

(٥-٢) الإقامة الفندقية:

يتوزع السائحون الوافدون لمصر بين نوعين رئيسين من محال الإقامة: الفنادق بأنواعها المختلفة، والشقق السكنية. وإحصاءات السياحة تنصب على قطاع الفنادق فقط باعتباره القطاع النظامي Formal Sector في مجال الإقامة السياحية. أما الشقق السكنية فيمكن اعتبارها قطاع إقامة غير نظامي Informal لأنها لا تخضع لإشراف وزارة السياحة، ولا لقواعد عامة تصدر بشأنها مثل مواصفات الإقامة ودرجتها وأسعارها وإحصاءاتها.. إلخ[*]. هذا وتصدر وزارة السياحة بيانات

(*) بدأ الاهتمام بتسجيل بيانات الشقق المفروشة منذ فترة غير طويلة ولدواعٍ أمنية فقط.

متنوعة وتفصيلية عن الإقامة الفندقية، سوف يتم الاستعانة بها في هذا الجزء، وتستكمل بنتائج مسح السائحين لعام ١٩٩٦ السابق الإشارة إليه. مع ملاحظة أن الطاقة الفندقية من واقع بيانات السياحة تقتصر على الفنادق المسجلة كفنادق سياحية، وبذلك فهي تستبعد عدداً كبيراً من الفنادق الصغيرة والبنسيونات التي يمكن اعتبارها أيضاً قطاعاً غير رسمي (وهي تستخدم أساساً للسياحة الداخلية).

(٥-٢-١) تطور الطاقة الفندقية:

منذ ١٩٧٥ وحتى عام ٢٠٠٠ تطورت طاقة الإقامة الفندقية في مصر تطوراً فائقاً كما يتضح من شكل رقم (١٠) ومن الملحقين رقم (٥) ورقم (٦). فبلغ عدد الوحدات الفندقية السياحية ١٠١٠ في عام ٢٠٠٠ بعد أن كان ١٢٧ وحدة في عام ١٩٧٥. أما بمعيار عدد الغرف - وهو الأنسب لقياس الطاقة الفندقية - فقد زادت خلال نفس الفترة من نحو ٩ آلاف غرفة إلى نحو ١١٤ ألف غرفة، وبمعدل نمو سنوي في المتوسط ١٠,٧٪. ويمتلك القطاع الخاص حوالي ٩٥٪ من الغرف الفندقية بينما لا تتجاوز ملكية القطاع العام ٥٪ فقط. كذلك يتولى القطاع الخاص إدارة غالبية الفنادق التي يمتلكها قطاع الأعمال العام. وقد طرأ عدد من التغيرات في أوضاع الإقامة الفندقية في مصر على مدى عقدي الثمانينيات والتسعينيات من بينها التغير في نسبة الفنادق من الدرجات الفندقية المختلفة [شكل رقم ١١]. فعلى مدى الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٠ انخفض النصيب النسبي للفنادق من فئة ١، ٢ نجمة، وتزايد نصيب الفنادق فئة ٣ نجوم، واحتفظت فنادق ٥، ٤ نجوم بأهميتها النسبية وأصبحت تمثل في عام ٢٠٠٠ نحو ٦٦٪ من إجمالي الطاقة الفندقية. أما أكثر التغيرات أهمية فهي: تنوع أشكال الإقامة الفندقية، وتغير التوزيع الجغرافي لها.

(٥-٢-٢) تنوع أشكال الإقامة الفندقية:

كان شكل الإقامة الفندقية الأوحد خلال عقد الستينيات وحتى النصف الثاني

من السبعينيات هو الفنادق الثابتة (لتمييزها عن الفنادق العائمة). ومنذ السنوات الأخيرة من عقد السبعينيات ظهرت الفنادق العائمة كأسلوب مميز لإقامة السائحين وسياحتهم في نفس الوقت عبر نهر النيل، وزيارة المناطق السياحية والأثرية على ضفافه. وقد بدأت هذه الفنادق برحلات بين القاهرة وأسوان ثم ـ لدواعي الأمن ـ تم اختصار الرحلة إلى المنطقة الواقعة بين الأقصر وأسوان. وقد لاقت الفنادق العائمة إقبالاً كبيراً من جانب السائحين خاصة من يأتون لغرض الثقافة وزيارة الآثار. وشكل ذلك دافعاً قوياً للنمو والتوسع في إقامة هذه النوعية من الفنادق، فارتفع عددها من ١٨ فندقاً عام ١٩٧٨ إلى ٢٥٠ فندقاً عام ٢٠٠٠. كما زاد عدد الغرف من ٤٣٧ غرفة إلى ١٣٣٩١ غرفة خلال نفس الفترة.

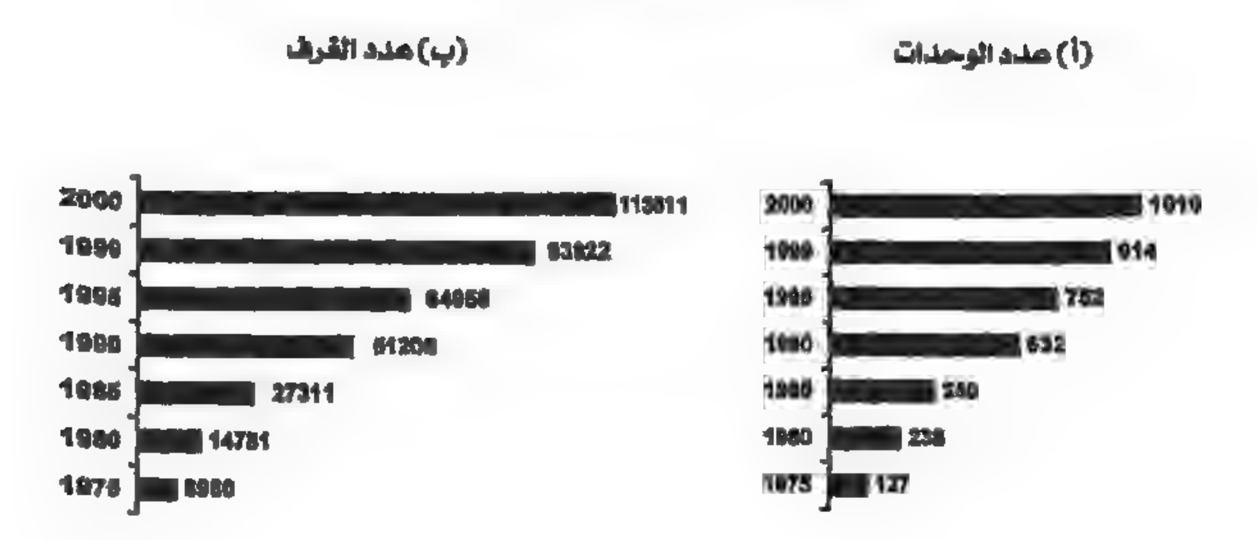
وفي السنوات الأولى من الثمانينيات بدأت ظاهرة القرى السياحية تبرز على ساحة الإقامة السياحية في مصر. وتسارع نموها بعد ذلك بمعدلات عالية، استجابة لعمليات التطوير السياحي التي تمت على نطاق واسع في منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، وتطلبت هذه النوعية من الإقامة. وفي عام ١٩٨٢ كانت هناك قريتان سياحيتان فقط، ارتفع عددها إلى ١٣٠ قرية في عام ١٩٩٩، تحتوي على ٢٢ ألف غرفة. والتزايد في نصيب الفنادق من فئة ٣ نجوم الذي لوحظ من قبل يمكن تفسيره الآن بالتوسع الكبير في الطاقة الإيوائية للقرى السياحية، التي تحتوي نسبة عالية من هذه الفئة الفندقية. وتظهر هذه التطورات والأوضاع في الشكلين رقم (١٢) ورقم (١٣).

(٣-٢-٥) تغير التوزيع الجغرافي للطاقة الفندقية:

صاحب التطوير السياحي واسع النطاق في منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء تغيراً جذرياً في التوزيع الجغرافي للطاقة الفندقية. فقد كانت الطاقة الفندقية مركزة تركيزاً شديداً في القاهرة الكبرى التي استوعبت في عام ١٩٨٢ أكثر من نصف الطاقة الإجمالية، تليها الإسكندرية. واستحوزت المحافظتان معاً على نحو ٧٢٪ من الطاقة الفندقية (جدول رقم ٢٠). أما الأقصر وأسوان فكان نصيبهما النسبي

شكل رقم (١٠)

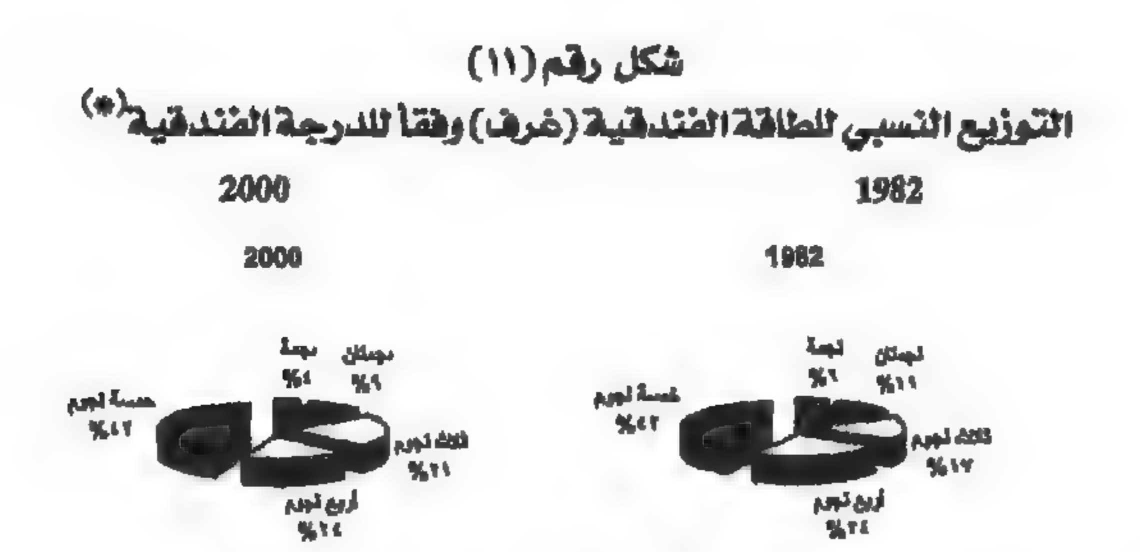
تطور الطاقة الفندقية الكلية



المصدر: ملحق رقم (٥)

شكل رقم (١١)

التوزيع النسبي للطاقة الفندقية (غرف) وفقاً للدرجة الفندقية(*)



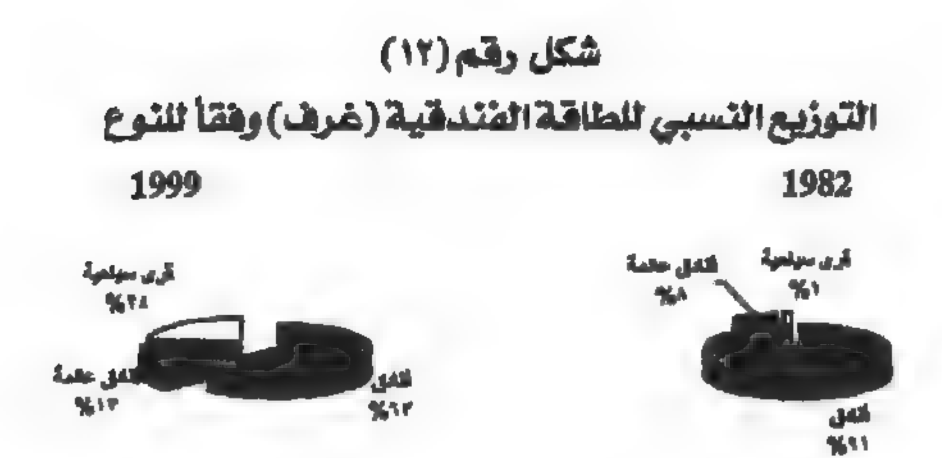
(*) تم حساب النسب باستبعاد الطاقة الفندقية التي لم يتحدد لها درجة فندقية

المصدر: (١) (١٩٨٢) وزارة السياحة، مصر من السياحة.

(٢) Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 2000, p. 64.

شكل رقم (١٢)

التوزيع النسبي للطاقة الفندقية (غرف) وفقاً للنوع

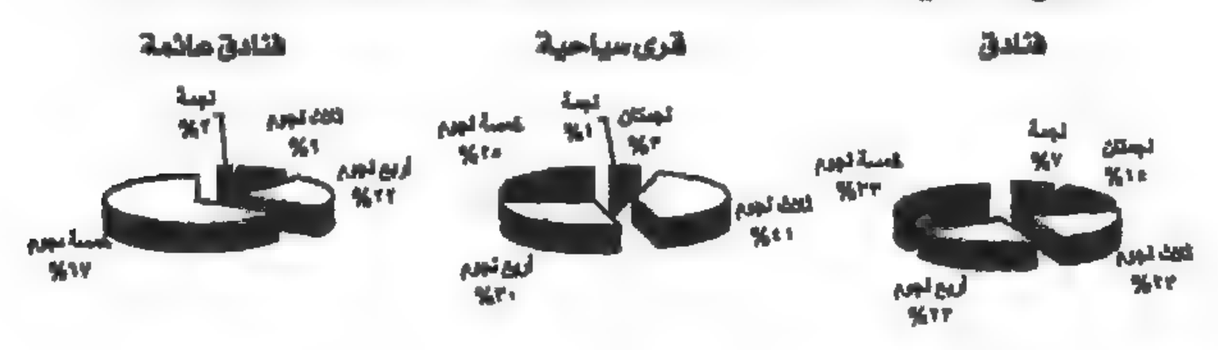


المصدر: (١) (١٩٨٢) وزارة السياحة، مصر من السياحة.

(٢) Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1999.

شكل رقم (١٣)

التوزيع النسبي لأنواع الطاقة الفندقية وفقاً للدرجة الفندقية (١٩٩٨)



المصدر: (١) Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1999.

٦ ,٩٪، وباقي المحافظات جميعاً ١١٪. وبالمقارنة بالتوزيع النسبي في عام ٢٠٠٠ يلاحظ التغير الجذري الذي حدث. ففي هذا العام انخفض نصيب القاهرة الكبرى انخفاضاً حاداً (من ٤ ,٥٦٪ إلى ٤ ,١٧٪ فقط)، ونصيب الإسكندرية إلى ٨ ,٣٪، ونصيب الأقصر وأسوان إلى ٩ ,٥٪، وإن كان الانخفاض الشديد في حالة أسوان.

أما منطقة البحر الأحمر فقد استحوزت على الجانب الأكبر من الزيادة في الطاقة الفندقية خلال الفترة، وأصبح نصيبها في جملة الطاقة الفندقية (٠ ,٢٨٪) أعلى كثيراً من نصيب القاهرة الكبرى. كذلك ارتفع نصيب جنوب سيناء من ٧ ,١٪ إلى ٨ ,٢٣٪. وبذلك تستوعب المنطقتان معاً في عام ٢٠٠٠ أكثر من نصف إجمالي الطاقة الفندقية.

وهناك اعتباران إضافيان لابد من أخذهما في الحسبان:

الأول: رغم انخفاض نصيب الأقصر وأسوان في إجمالي الطاقة الفندقية لعام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٨٢، إلا أنه في الوقت نفسه نمت طاقة الفنادق العائمة ليرتفع نصيبها في عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٨٢ (جدول رقم ٢٠). وبما أن غالبية هذه الفنادق تتخذ مسارها بين الأقصر وأسوان، فطاقتها تعد مكملة للطاقة الفندقية لهاتين المدينتين. وتقدر طاقة الفنادق العائمة بنحو ٥٠٪ من جملة الطاقة الفندقية السياحية لإقليم الوجه القبلي[٢٣].

الثاني: إن التنوع الجغرافي للطاقة الفندقية رغم أنه حدّ من درجة التركز العالية في القاهرة الكبرى، إلا أنه نقل هذا التركز إلى مناطق أخرى. ويتأكد ذلك بالنظر إلى شكل رقم (١٤)، الذي يوضح تركز الطاقة الفندقية داخل منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء. فتستحوز مدينة الغردقة على نحو ٧٦٪ من الطاقة الفندقية لمنطقة البحر الأحمر، وشرم الشيخ على ٧٢٪ من الطاقة الفندقية بجنوب سيناء. وهذا التركز الشديد في الطاقة الفندقية والطلب السياحي ستتضح آثاره البيئية في الفصل السادس من هذه الدراسة.

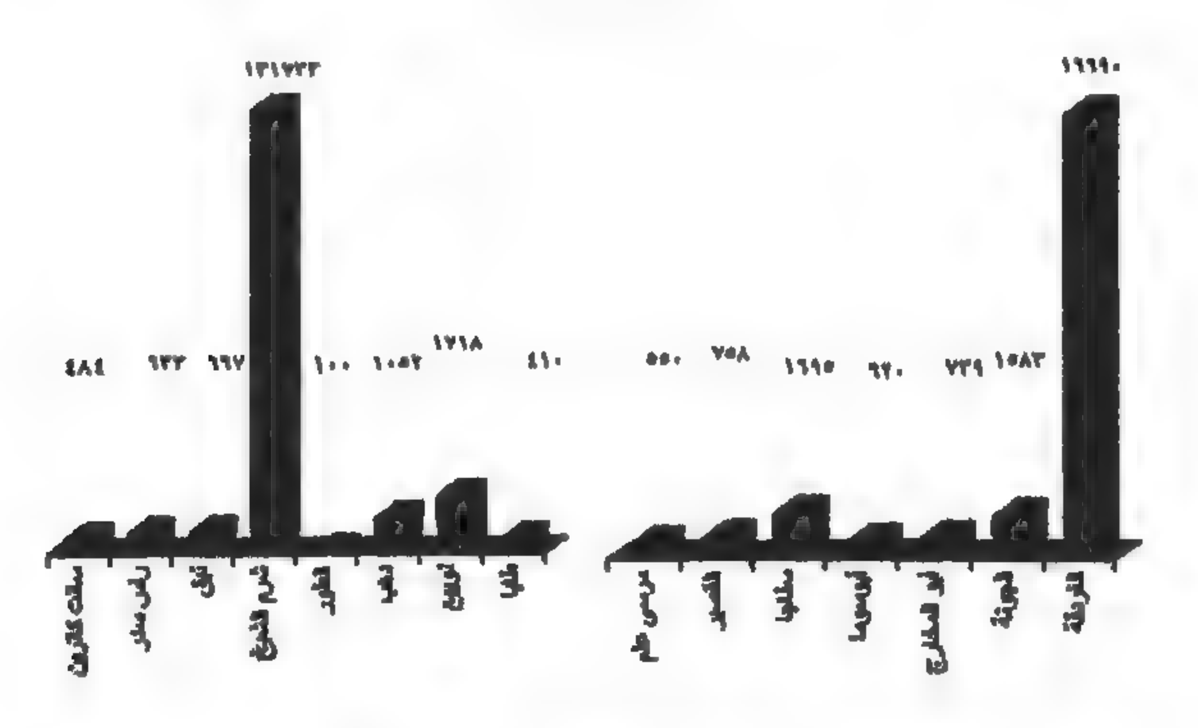
(٤-٢-٥) ليالي الإقامة الفندقية:

لا توجد بيانات تتيح حساب نسبة الليالي السياحية التي يتم قضاؤها في الفنادق مقارنة بالشقق السكنية أو القطاع غير الفندقي. ومع ذلك تنشر وزارة السياحة بيانات عدد نزلاء الفنادق وعدد لياليهم الفندقية، مع التمييز بين نزلاء الفنادق الأجانب والمصريين، أي بين السياحة الوافدة والداخلية. لكن يعيب هذه البيانات أن الأرقام الخاصة بالأجانب لا تشمل السائحين فقط، بل الأجانب المقيمين بمصر أيضاً، وهو ما يخرج عن نطاق تعريف السائح. وإذا حسبت -رغم هذا التحفظ- نسبة الليالي الفندقية للأجانب إلى جملة الليالي السياحية لعام ١٩٩٩، فإنها تبلغ ٦٦,٨٪. وإذا كانت هذه النسبة مغالى فيها بعض الشيء باعتبار أن الأجانب المقيمين ليسوا سائحين، يمكن القول أن النسبة المعقولة لليالي السياحية في الفنادق

شكل رقم (١٤)

توزيع الطاقة الفندقية داخل منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء

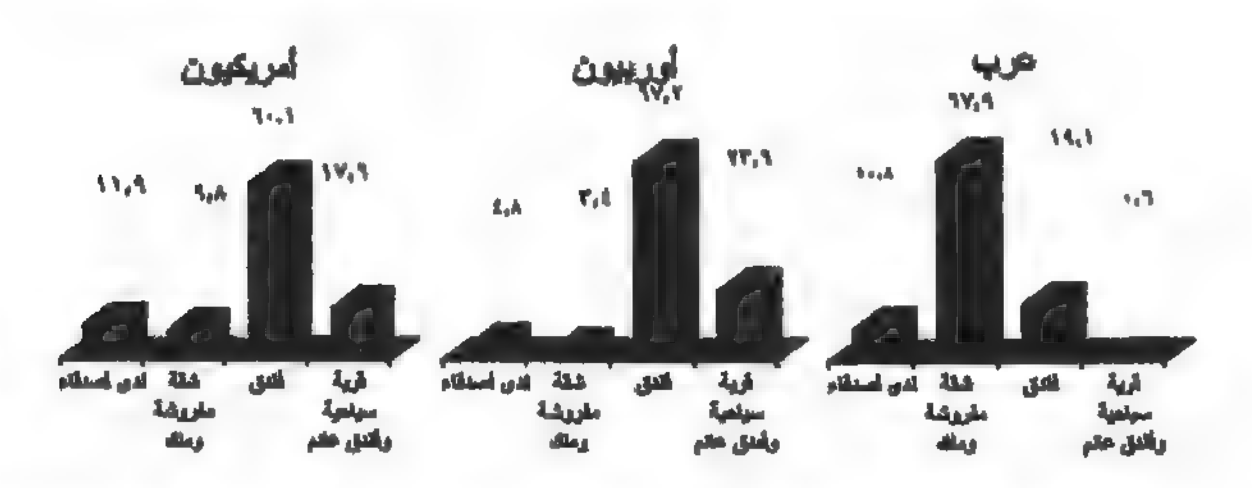
(عدد غرف) ١٩٩٩



المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1999.

شكل رقم (١٥)

نسبة الليالي السياحية في نوعيات الإقامة المختلفة وفقاً للجنسية (١٩٩٦)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والهيئة العامة للتنمية السياحية، بحث تقدير الإنفاق السياحي للسائحين المغادرين في جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

جدول رقم (٢٠)

تغير الأهمية النسبية للطاقة الفندقية وفقاً للإقليم

١٩٨٢، ٢٠٠٠

البيان	١٩٨٢			١٩٩٩		
	الوحدات	الغرف		الوحدات	الغرف	
		العدد	التوزيع النسبي (٪)		العدد	التوزيع النسبي (٪)
القاهرة الكبرى	١٠١	١٠٦٢٩	٥٦,٤	١٤٢	١٩٨٢٨	١٧,٤
الإسكندرية	٤٢	٢٨٧٩	١٥,٣	٥٦	٤٢٧٨	٣,٨
الأقصر	١٢	٨٦٠	٤,٦	٤٣	٣٩٧٧	٣,٥
اسوان	١٣	٩٤٥	٥,٠	٢٧	٢٧٣٢	٢,٤
البحر الأحمر	٢	٣٢٢	١,٧	١٦٣	٣١٧٧٧	٢٨,٠
جنوب سيناء	٥	٣١٢	١,٧	١٧١	٢٧٠٥٣	٢٣,٨
شمال سيناء	٢	٥٨	٠,٣	٨	٥٤٧	٠,٥
مرسى مطروح	٦	٢٣٣	١,٢	٢٦	٢٤٣٣	٢,١
أخرى	٣٢	١١٠٢	٥,٨	١٢٤	٧٥٨٥	٦,٧
فنادق عائمة	٤٧	١٥٠٩	٨,٠	٢٥٠	١٣٣٩١	١١,٨
الإجمالي	٣٦٢	١٨٨٦٤	١٠٠,٠٠	١٠١٠	١١٣٦١١	١٠٠

المصدر: (١) وزارة السياحة، عصر من السياحة، ١٩٩٦، ص ١١٨.

(٢) Ministry of tourism, Tourism in Figures 2000, P. 62.

جدول رقم (٢١)

التوزيع النسبي للطلب الفندقي (عدد الليالي) للمصريين والأجانب

وفقاً للمنطقة السياحية (١٩٩٩)

البيان	مصريون		أجانب		إجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
القاهرة	٨٠٤٧١٩	٢٢,٠	٥٨٨٣١٢٧	٢٨,٤	٦٦٨٧٨٤٦	٢٧,٤
الإسكندرية	٧٦٠٢٢٢	٢٠,٨	١٠٣٣٢٠٩	٥,٠	١٧٩٣٤٣١	٧,٤
الأقصر	١٢٧٩٣٣	٣,٥	٩٣٤٨٢٢	٤,٥	١٠٦٢٧٥٥	٤,٤
أسوان	١٦٩٥٥٨	٤,٦	١٠٨٧٢٠٤	٥,٢	١٢٥٦٧٦٢	٥,٢
البحر الأحمر	٨٢٨٧٨٧	٢٣,٠	٧٥٦٩٦٠٧	٣٦,٥	٨٤٠٧٨٩٤	٣٤,٥
جنوب سيناء	٩٥١٧١٠	٢٦,١	٤٢١١٢٠١	٢٠,٣	٥١٦٢٩١١	٢١,٢
الإجمالي	٣٦٥٢٤٢٨	١٠٠,٠	٢٠٧١٩١٧١	١٠٠,٠	٢٤٣٧١٥٩٩	١٠٠,٠

المصدر: حسبت النسب من: Ministry of Tourism, Tourism in Figures 1999, P. 62.

تكون في حدود ٦٠٪، بينما ٤٠٪ من هذه الليالي يتم قضاؤها خارج القطاع الفندقي.

هذا ويلاحظ تفاوت معدلات الإقامة الفندقية بشكل ملموس بين فئات الجنسيات للسائحين. فيظهر شكل رقم (١٥) أن نسبة منخفضة من الليالي السياحية للعرب تقضي في الفنادق عموماً، ونسبة ضئيلة للغاية في القرى السياحية والفنادق العائمة. وعلى عكس العرب ترتفع معدلات الإقامة في الفنادق ارتفاعاً كبيراً للأوروبيين والأمريكيين. ولا تتعدى نسبة ليالي الإقامة في الشقق السكنية للأوروبيين ٤,٣٪.

أما توزيع ليالي الإقامة الفندقية وفقاً للأقاليم السياحية فتظهره بيانات جدول رقم (٢١)، حيث يتم التمييز بين عدد الليالي للمصريين وللأجانب. ومنها يتبين أن ليالي الإقامة في الفنادق السياحية للمصريين تمثل نحو ١٥٪ فقط من إجمالي ليالي الإقامة. ومع ذلك لا تعد هذه النسبة معبرة عن حجم السياحة الداخلية في قطاع الفنادق، لوجود عدد كبير من الفنادق الصغيرة والبنسيونات التي تعتمد على السياحة الداخلية أساساً ولكنها غير مسجلة كمنشأة سياحية. ويتبين من الجدول أيضاً أن منطقة البحر الأحمر هي أعلى المناطق جذباً لنزلاء الفنادق من الأجانب، بينما جنوب سيناء الأعلى بالنسبة للمصريين.

(٥-٢-٥) معدلات الإشغال الفندقي:

تعبر معدلات الإشغال عن أوضاع كل من الطلب وعرض الإقامة الفندقية. وشكل رقم (١٦) يجمع بين التطور في عدد الليالي السياحية والطاقة الفندقية على مدى الفترة من ١٩٧٥–٢٠٠٠. ومنه يتبين أن نمو الطاقة الفندقية يفوق كثيراً نمو الليالي السياحية. ولكن إلى أي مدى ينعكس ذلك على معدلات الأشغال؟

تتناسب معدلات الإشغال في الفنادق المصرية طردياً مع الدرجة الفندقية. ففنادق الخمس نجوم تحقق أعلى المعدلات، وفنادق النجمة الواحدة أقلها. أما معدلات الإشغال وفقاً للتوزيع الجغرافي فتتضح من جدول رقم (٢٢). وتحقق منطقة البحر

الأحمر وجنوب سيناء أعلى معدلات الإشغال، والتي بلغت عام ١٩٩٩ (٨٣٪) ، (٨١٪) على الترتيب، وتصل في فنادق ٥ نجوم إلى ٨٨٪. وهي معدلات عندما تتحقق على مستوى السنة تعد في العرف السياحي بالغة الارتفاع. ويدل ذلك على أن التوسع الضخم في الطاقة الفندقية في هاتين المنطقتين يقابله تدفق هائل ومنتظم في الطلب. وتعتمد المنطقتان أساساً على الشركات الأجنبية المنظمة للرحلات الشاملة Tour Operators والمتخصصة في السياحة الجماعية، في جلب السائحين إليها. ويجعل ذلك منهما مقصداً سياحياً للأوروبيين حيث مقار الشركات المنظمة. وفي عام ١٩٩٩ شكل الطلب على الإقامة الفندقية من جانب دول أوروبا الغربية نحو ٥٥٪ من جملة الطلب في منطقة البحر الأحمر. وإذا أضيف الطلب من أوروبا الشرقية تصل النسبة إلى نحو ٨٢٪. هذا علاوة على أن جنوب سيناء والبحر الأحمر أكثر المناطق السياحية التي يقبل عليها المصريون والأجانب المقيمون في مصر مما يصعد من معدلات الإشغال. ولاختلاف موسم الذروة للمصريين (يناير «أجازة نصف العام»، ويوليو وأغسطس) عن موسم الذروة للأوروبيين (أكتوبر ونوفمبر)، فإن الطلب السياحي يمتد بشكل منتظم على معظم شهور السنة.

شكل رقم (١٦)

التطور في الرقم القياسي لليالي السياحية والطاقة الفندقية ١٩٧٥-٢٠٠٠



المصدر: جدول رقم (١١)، (ملحق رقم ٥).

وتأتي القاهرة في الترتيب بعد منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء وبمعدل إشغال مرتفع أيضاً. أما أدنى المعدلات فتتحقق في الأقصر وأسوان. وقد تأثر الطلب الفندقي في المدينتين بأحداث الإرهاب المتكررة، بالإضافة إلى كونه أصلاً طلباً موسمياً حيث تنخفض معدلات الإشغال في شهور الصيف انخفاضاً شديداً. ومن ناحية أخرى فإن التوسع الكبير في طاقة الفنادق العائمة يشكل منافسة حادة للإقامة الفندقية الثابتة في المدينتين.

جدول رقم (٢٢)

معدلات الإشغال الفندقي في المناطق السياحية المختلفة (٢٠٠٠)

المنطقة	القاهرة	الإسكندرية	أسوان	الأقصر	البحر الأحمر	جنوب سيناء
المعدل (٪)	٨٣	٦٤	٥٣	٦١	٨٦	٨٠
المعدل لفنادق ٥ نجوم (٪)	٩٢	٧٤	٦٠	٦٧	٩١	٩١

المصدر: Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 2000, PP. 75-95.

٦ـ ملاحظات ختامية:

من العرض السابق لأوضاع السياحة في مصر وأهم التطورات التي استجدت، يمكن الخروج بعدد من الملاحظات توجز وتبرز أهم ما ورد في هذا الشأن:

١ ـ تحظى السياحة المصرية بأولوية كبيرة في استراتيجية التنمية. ورغم تراجع دور الدولة إلى حد كبير في الاستثمارات السياحية المباشرة، إلا أنه من المعتقد أنها تسهم إسهاماً غير مباشر من خلال الاستثمار في المطارات والموانئ والبنية الأساسية وفي الثقافة والتعليم وخلافه. وتدفع الدولة الاستثمارات السياحية للأمام بمنح الحوافز والإعفاءات والتيسيرات المتعددة والسخية. والاستثمار في السياحة يتم أساساً بواسطة القطاع الخاص المحلي، أما الاستثمار الأجنبي فدوره محدود ومعظمه لرأس المال العربي.

٢ ـ نمت حركة السياحة الدولية لمصر نمواً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية. ويعد ذلك انعكاساً لتطور حركة السياحة العالمية والنمو السريع في الطلب السياحي العالمي، ومن ناحية أخرى لما منحته مصر للسياحة من أولوية متقدمة وماصاحب ذلك من توسع فائق في الخدمات والتسهيلات السياحية، ومن تنمية لمناطق سياحية جديدة. ومع ذلك يسيطر على اتجاه التوسع في حركة السياحة الدولية تقلبات حادة تحدث كل عدة سنوات، وترجع إلى إحداث سياسية وإرهابية متكررة، خاصة خلال عقد التسعينيات. كذلك يلاحظ انخفاض متوسط فترة الإقامة للسائحين بشكل ملحوظ على مدى نفس الفترة، مما يبطئ من حركة نمو عدد الليالي السياحية.

٣ ـ لتحقيق ما تستهدفه دائماً استراتيجية التنمية السياحية في مصر وهو جذب المزيد من الحركة السياحية الدولية، اتجهت السياسات السياحية لتنويع المنتج السياحي. وانصبت جهود التنمية والتطوير على منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، كمناطق شاطئية ذات مناظر طبيعية خلابة، وثروة من الشعاب المرجانية النادرة. فتعد هذه مغريات كافية لجذب السائحين ولتكرار زيارتهم لهذه المناطق، لتصبح سياحة الشواطئ أحد الأركان الأساسية للحركة السياحية الدولية بمصر.

٤ ـ نمت الطاقة الفندقية في مصر نمواً غير مسبوق على مدى العقدين الماضيين، بل فاق النمو في الطاقة الفندقية كثيراً النمو في عدد الليالي السياحية. كذلك برزت أشكال جديدة للإقامة الفندقية لم تكن معروفة من قبل في مصر وهي الفنادق العائمة والقرى السياحية. والأولى تعمل فيما بين الأقصر وأسوان. أما القرى السياحية فتتركز في المناطق الساحلية للبحر الأحمر وجنوب سيناء. وفي مقابل ذلك تراجع الوزن النسبي للفنادق الثابتة والتي كانت تمثل شكل الإقامة الأساسي حتى النصف الأول من السبعينيات.

٥ ـ تغير التوزيع الجغرافي للطاقة الفندقية أيضاً تغييراً جذرياً. فانخفض نصيب القاهرة في مجمل الطاقة إلى النصف، واستحوزت منطقتي البحر وجنوب

سيناء على النصيب الأكبر من النمو في عدد الغرف الفندقية. والتوزيع الجغرافي الراهن يبدو من الناحية الظاهرية أكثر توازناً، بانخفاض درجة التركز في القاهرة الكبرى والتي كانت شديدة الارتفاع، واستيعاب المناطق حديثة التطوير لجانب كبير من الطاقة الفندقية الجديدة، وثبات نصيب الأقصر وأسوان تقريباً. إلا أن هذا التوزيع يخفي تركزاً شديداً في الطاقة الفندقية، والطلب السياحي في مدن ساحلية قليلة هي بالتحديد الغردقة وشرم الشيخ، اللتان تستوعبان غالبية الطاقة الفندقية الجديدة في منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء على الترتيب. ويكفي أن نعلم أن حجم الطاقة الفندقية في مدينة الغردقة وشرم الشيخ معاً، تزيد كثيراً على الطاقة الفندقية في محافظتي القاهرة والجيزة (القاهرة الكبرى).

٦ ـ على جانب العرض أيضاً حدث تزايد ملحوظ في عدد الشركات السياحية العاملة في مصر، إلا أن أغلبيتها يمارس نشاطه في مجال السياحة العكسية أو سياحة المصريين للخارج، وبالذات في سفر المصريين للحج والعمرة. وحتى بالنسبة للشركات التي تعمل في مجال السياحة الوافدة، فهذه لا يكون لها أي دور جوهري في جلب السائحين وتنظيم رحلاتهم، ولكن يقتصر دورها على كونها وكيل منفذ لما تتطلبه شركات السياحة العالمية في مجال الرحلات الشاملة.

٧ ـ تغير هيكل الطلب السياحي لمصر تغيراً ملحوظاً. فبالمقارنة بعقد السبعينيات تراجعت بشكل حاد الأهمية النسبية للسائحين العرب، وتزايد الوزن النسبي للسائحين الأوروبيين تزايداً كبيراً. وقد تبين مدى حساسية عدد السائحين من كل جنسية للعلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط مصر والدول المرسلة. فقد بدأ تدفق السائحين الغربيين بمعدلات عالية لمصر بعد التحولات في السياسة الاقتصادية وتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل. واستمر تزايد الأهمية النسبية للأوروبيين في حركة السياحة بعد ذلك نتيجة لعاملين:

الأول: تنمية المناطق الساحلية الجديدة على نطاق واسع يجذب أساساً السائحين من أوروبا لقضاء أجازة على الشاطئ وممارسة رياضة الغوص والتمتع بالشعاب المرجانية. ويأتي الأوروبيون في رحلات جماعية شاملة تنظمها شركات أوروبية متخصصة تستفيد من توجيه الطلب السياحي لهذه المناطق الجديدة.

الثاني: التزايد الملحوظ في حركة السياحة من أوروبا الشرقية في أعقاب التحولات في أنظمتها وسياسات الهيكلة الرأسمالية التي طبقت في دولها.

أما السائحون العرب فإقبالهم ضعيف على المناطق الساحلية الجديدة حيث تتركز لياليهم السياحية في القاهرة الكبرى.

٨- من أهم المستجدات على جانب الطلب السياحي لمصر، نمو عدد السائحين الإسرائيليين نمواً سريعاً. وأصبحت إسرائيل تحتل مكانة متقدمة ضمن أهم الدول المرسلة للسائحين. بالإضافة إلى أن نسبة أخرى من السائحين غير الإسرائيليين يأتون بالطريق البري بعد زيارتهم لإسرائيل، مما يعني أن حركة السياحة عبر إسرائيل أصبحت كبيرة ومؤثرة في الطلب السياحي لمصر.

ملحق رقم (١)

تطور عدد السائحين الدوليين بالمليون

١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
٢٥,٣	٦٩,٣	١١٢,٩	١٦٥,٨	١٧٨,٩	١٨٩,١	١٩٨,٩	٢٠٥,٧	٢٢٢,٣	٢٢٨,٩	٢٤٩,٣	٢٦٧,١	٢٨٣,٠
١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
٢٨٧,٨	٢٨٩,٨	٢٨٩,٢	٢٩٢,٧	٣٢٠,١	٣٢٩,٦	٣٤٠,٨	٣٦٦,٨	٣٩٣,٩	٤٢٧,٩	٤٥٥,٦	٤٦٤,٠	٥٠٣,٤
١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠					
٥٠٣,٤	٥٥٠,٥	٥٦٥,٥	٥٩٦,٥	٦١٩,٧	٦٣٦,٧	٦٥٠,٤	٦٩٨,٨					

المصدر:

- Wto, Compendium of Tourism Statistics, 1987 - 1991, Madrid 1993.
- WTO, Tourism Highlights, 1999 , 2000, 2001.

ملحق رقم (٢)

تطور الإيرادات السياحية العالمية (مليار دولار)

١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
٢,١	٦,٩	١١,٦	١٧,٩	٤٠,٧	٤٤,٤	٥٥,٦	٦٨,٨	٨٣,٣	١٠٢,٠	١٠٣,٨	٩٧,٩	٩٨,٧	١٠٩,٠
١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
١١٥,٤	١٣٩,٨	١٧٦,٦	١٩٧,٧	٢٢١,٣	٢٦٨,٩	٢٧٧,٦	٣١٥,١	٣٢٤,١	٣٥٤,٠	٤٠٥,١	٤٣٥,٦	٤٣٦,٠	٤٤٤,٧
١٩٩٩	٢٠٠٠												
٤٥٥,٤	٤٧٥,٨												

المصدر:

- Wto, Compendium of Tourism Statistics, 1987 - 1991, Madrid 1993.
- WTO, Tourism Highlights, 1999 , 2000, 2001.

ملحق رقم (٣)

تطور عدد السائحين العرب والإسرائيليين الوافدين لمصر (العدد بالألف)

البيــان	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
عرب	١٠٨٢	١١٠٣	٩٢٢	٩٣٢	٨٢٢	٨٩٥	٩٦٥	١٠٧٠	١٠٠٣	٩٩٥
إسرائيليون	١٢٠	١١٠	١٢٤	٢١٣	٢٩٦	٣٣١	٢٩٣	٣٧٢	٤١٥	٣٢٧

المصدر: -مجلس الشورى، مستقبل مصر سياحياً، التقرير النهائي، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٩، ص ص ٥٩، ٦١.

- Ministry of Tourism, Tourism in Figures1999, PP. 12, 36.

ملحق رقم (٤)

تطور عدد المرشدين السياحيين في مصر ١٩٨٠-٢٠٠٠ (العدد بالألف)

١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
٧٧٣	٨٤٦	٩٢٥	١٠٢٩	١١٠٠	١٢١١	١٢٨٥	١٣٦٩	١٥٣٣	١٨١٢	٢١٥٢

١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
٢٦٧٨	٢٠١٥	٢٤٢١	٢٧٩٧	٤٠٦٣	٤٦٧٦	٤٨٨٧	٥٢٣٣	٥٧٧٩	٦٠٥٢

المصدر: أعداد مختلفة .Ministry of Tourism, Tourism in Figures

ملحق رقم (٥)

تطور الطاقة الفندقية ١٩٧٥- ٢٠٠٠

(فنادق-قرى سياحية-فنادق عائمة)

السنة	١٩٧٥(*)	١٩٧٦(*)	١٩٧٧(*)	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
وحدات	١٢٧	١٣٢	١٤٧	١٧٨	٢٠٠	٢٢٨	٢٧٣	٣٦٢	٣٩٥	٣٢٨	٣٥٠	٤٠١	٤١١
غرف	٨٩٨٠	٩٥٩٩	١٠٦٥٠	١١٨٣٣	١٢٢١٨	١٤٧٨١	١٩٣٧٧	١٨٨٦٤	٢٣٣١٢	٢٤٧١٠	٢٧٣١١	٣١٤٧٦	٣٣٠٣٢
السنة	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
وحدات	٤٢٧	٤٩١	٦٣٢	٦٣٨	٦٦٣	٦٩٢	٧١٨	٧٥٢	٧٨٩	٨٣٩	٨٦٩	٩١٤	١٠١٠
غرف	٣٤٦٠٢	٣٩٨٠٩	٥١٢٠٨	٥٣٧٧٧	٥٥٦١٠	٥٨٧٥٥	٦١٠٦٨	٦٤٩٥٨	٧٠٤٧١	٧٥٦٧٩	٨٧٩٧٥	٩٣٨٢٧	١١٣٦١١

(*) فنادق وقرى سياحية فقط.

المصدر: (١) ١٩٧٨-١٩٨١ مجلس الشورى، تنمية السياحية في مصر، تقرير رقم (٤) ١٩٩٢.

مجلس الشورى، مستقبل مصر سياحياً، ١٩٩٩ (عن وزارة السياحة).

(٢) ١٩٨٢-٢٠٠٠ أعداد مختلفة: Ministry of Tourism, Tourism in Figures.

ملحق رقم (٦)

تطور الطاقة للفنادق العائمة

السنة	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
وحدات	١٨	٣٦	٥١	٥٧	٤٧	٤٧	٥٤	٧٠	٨١	٨١	١٠٣	١١٤
غرف	٤٣٧	٧٠٧	١٦٥١	١٩٢٢	١٥٠٩	١٦٨٦	١٩٤٢	٢٨٠٩	٣٢٧٩	٣٢٧٩	٤٥٧٧	٥١٣٠

السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
وحدات	١٤٦	١٦٩	١٨١	١٨٨	٢٠٥	٢٠٦	٢٠٨	٢١٦	٢٢٨	٢٢٩	٢٥٠
غرف	٧٠٩٠	٨٥٨٤	٩٢٩٧	٩٧١٢	١٠٢٣٩	١٠٥٢٢	١٠٦٣٢	١٠٩١٢	١١٠٥٥	١٢٢٥٨	١٢٣٩١

المصدر: أعداد مختلفة . Ministry of tourism, Tourism in Figures.

المراجــــع

١ ـ وزارة السياحة، عصر من السياحة، ١٩٩٦ .

٢ ـ المرجع السابق، ص ٣٢.

3 - WTO Seminar Proceedings, Tourism Statistics and Economic Impact Measurement, Cairo, Egypt, 15-16 December 1997.

٤ ـ صلاح عبد الوهاب، «السياحة المصرية في عصر العولمة»، مؤتمر السياحة والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة ١٩٩٩ .

5 - UNCTAD, Investment Policy Review of Egypt UN 1999.

6 - Ministry of Economy and Foreign Trade, Egypt 2000, Fifth Edition, March 2000.

7 - UNCTAD, مرجع سابق

٨ـ المرجع السابق .

9 - WTO, Tourism Highlights, 2000 P. 8.

١٠ ـ المصدر السابق .

11 - WTO, Tourism Highlights, 1999.

١٢ ـ المرجع السابق .

١٣ ـ الاتحاد المصري للغرف السياحية، التقرير السنوي لصناعة السياحة في مصر، ١٩٩٨/١٩٩٩.

14 - UNCTAD, مرجع سابق

١٥ ـ مجلس الشورى، مستقبل مصر سياحياً، التقرير النهائي، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٩.

16 - Ingrid Schneider and Sevil S?nmez, "Exploring the Touristic Image of Jordan, Tourism Management, 20, 1999, PP. 539-542.

١٧ ـ المرجع السابق، ص ٩١.

18 - Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1999, PP 98/99.

١٩ ـ مجلس الشورى، مرجع سابق، ص ٩٢/ ٩٣.

٢٠ ـ المرجع السابق.

٢١ ـ المرجع السابق.

22 - Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 2000, P. 107.

٢٣ ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والهيئة العامة للتنمية السياحية، بحث تقدير الإنفاق السياحي للسائحين المغادرين في جمهورية مصر العربية، القاهرة ١٩٩٦.

٢٤ ـ مجلس الشورى، مرجع سابق.


صفحة فارغة

الفصل الثاني

الإيرادات السياحية وميزان السياحة

تقديم:

رغم تخصيص الفصل السابق لدراسة أوضاع قطاع السياحة في مصر، إلا أنه لم يتم التعرض لجانب الإيرادات السياحية، وذلك لوجود العديد من الأبعاد والقضايا المتعلقة بالإيرادات وأسلوب تقديرها في مصر، مما يستلزم معالجة خاصة وموسعة لهذا الموضوع. ومن زاوية المنافع للاقتصاد القومى تعد الإيرادات السياحية من أهم المتغيرات. فتنمية السياحة فى مصر وفى مناطق كثيرة من العالم، ترجع فى المقام الأول لاعتبارها مصدراً مهماً لتغذية الاقتصاد القومى بإيرادات النقد الأجنبى. وتتوقف أهمية العائد كثيراً على حجم الإيرادات السياحية، أو ما ينفقه السائحون فى الدولة المضيفة أو المستقبلة. وهذا الإنفاق بدوره يتأثر بالعديد من المتغيرات، مثل طبيعة الرحلات السياحية وإذا ما كانت رحلات جماعية أو فردية، وشكل الإقامة فندقية أو غير ذلك. كذلك قد يتأثر حجم الإيرادات السياحية بالأسلوب المستخدم فى تقديرها. فكما نعلم، يمتد النشاط السياحى عبر عدد كبير من السلع والخدمات، كما أنه يختلط فى معظم الأحيان بأنشطة القطاع العائلى المختلفة، مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد أبعاده من جانب العرض. وكما سيتضح فيما بعد، فإن حجم الإيرادات السياحية المقدرة من جانب الطلب (عدد السائحين أو الليالى السياحية)، يتوقف إلى حد كبير على مدى ملاءمة وسلامة أسلوب التقدير،

الذى تواجهه مشكلات منهجية مختلفة. وهو أمر سوف يحظى هنا بالقدر الكافى من البحث والتقويم نظراً لأهميته الكبيرة، ولأن أرقام الإيرادات تؤخذ عادة كمسلمات دون نقد أو تمحيص، مما قد يعطى صورة تتجاوز الواقع والحقيقة.

ومن ناحية أخرى فإن السياحة الدولية بمفهومها المتكامل لا تقتصر على جانب واحد وهو السياحة الوافدة من الخارج Inbound Tourism، ولكنها تشمل أيضاً السياحة العكسية Outbound Tourism، أو سياحة مواطنى الدولة المعنية فى دول أجنبية. وهذه الأخيرة تعد بمثابة مدفوعات بالنقد الأجنبى يتحملها الاقتصاد الوطني. لذلك يصبح من الضرورى معرفة الأثر على ميزان المدفوعات من السياحة الوافدة والسياحة العكسية، أو ما يسمى بميزان السياحة Tourism Balance.

وبناء على ما سبق سوف ينقسم الفصل الحالى من الدراسة إلى أربعة أقسام كما يلى:

الأول: يلقى الضوء على بعض المفاهيم والجوانب المنهجية المتعلقة بالإيرادات السياحية أو إنفاق السياحة الوافدة.

الثانى: تتم فيه دراسة العلاقة بين عدد من المتغيرات الرئيسة المرتبطة بنشاط السياحة وحجم الإنفاق أو المتحصلات من السياحة الوافدة.

الثالث: يركز على أساليب تقدير الإيرادات السياحية فى مصر، وعلاقتها بمستوى هذه الإيرادات.

الرابع: يجمع بين الإيرادات والمدفوعات السياحية لتحديد ميزان السياحة لمصر.

(١) الإنفاق السياحى، بعض المفاهيم والجوانب المنهجية:

المقصود بالإنفاق السياحى هنا الإنفاق الدولى وليس المحلى. وينظر للإنفاق السياحي الدولى من وجهة نظر الدولة المعنية بتقدير هذا الإنفاق، فإذا كانت

مستقبلة لسياحة وافدة من الخارج، فإن إنفاق السائحين الدوليين يعد إيرادات سياحية لهذه الدولة، ويدون فى جانب المتحصلات بميزان المدفوعات. أما إذا كانت الدولة مرسلة لمواطنيها للسياحة فى الخارج، فإن الإنفاق السياحى يعد فى هذه الحالة بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعينة، ويدون فى جانب المدفوعات بالميزان.

وتعرف منظمة السياحة العالمية (WTO) الإنفاق للسياحة الوافدة بأنه[١] :

«إنفاق السائحين الوافدين بما فيه مدفوعاتهم لمؤسسات النقل الوطنية مقابل النقل الدولى. ويجب أن يتضمن هذا الإنفاق أية مدفوعات مقدمة Pre Payments مقابل سلع وخدمات يتم توفيرها فى الدولة المضيفة أو المستقبلة للسائحين».

أما تعريف الإنفاق للسياحة العكسية، فهو :

«إنفاق السائحين فى مقاصد سياحية خارج دولتهم، بما فيه مدفوعاتهم لمؤسسات النقل الأجنبية مقابل النقل الدولى، ويجب أن يتضمن هذا الإنفاق أية مدفوعات مقدمة لسلع وخدمات توفرها الدول الأجنبية موضع الزيارة».

ولتحقيق مزيد من التدقيق والاتساق وسلامة المقارنات الدولية للبيانات التى تجمع عن الإنفاق السياحى، تقدم منظمة السياحة العالمية إيضاحات لبعض الجوانب الشائكة المرتبطة بالإنفاق السياحى، والتى قد تتفاوت بشأنها الآراء والتفسيرات من دولة إلى أخرى[٢] . وسوف يتم فيما بعد الاستعانة بهذه الإرشادات عند تقويم الإيرادات السياحية المقدرة لمصر. وفيما يلى أهمها :

(١-١) المصادر الخارجية مقابل المصادر الداخلية للإنفاق:

الإنفاق السياحى الدولى يجب أن يتخذ شكل تحويل للإنفاق من اقتصاد دولة معينة إلى اقتصاد دولة أخرى، أى أن يكون مصدره من خارج الدولة المعنية. ومن ثم فبالنسبة للسياحة الوافدة فإن إنفاقاً معيناً يدرج أو يستبعد من حساب الإنفاق

السياحى بالنظر إلى مصدر هذا الإنفاق. هل هو من خارج المنطقة السياحية أو الدولة المعنية، أم من داخل هذه المنطقة أو الدولة؟ ومن أمثلة المصادر الداخلية للإنفاق السياحى، السائحون الذين يأتون بغرض زيارة الأقارب أو الأصدقاء، لأن جزءاً من إنفاقهم السياحى يأتى من مصدر داخلى، حيث يتحمل المضيف فى الغالب إنفاقاً إضافياً بسبب الزيارة. والسائحون الذين يأتون بغرض نشاط الأعمال قد يستعيدوا ما أنفقوه على الرحلة أو جانباً منه من مصدر داخلى، مثلاً من الحكومة أو من نظرائهم المحليين. وأيضاً قد يكون للسائح حساباً فى مصرف فى الدولة المضيفة، أو استثمارات تدر عائداً، فيقوم السائح بالسحب منها لتمويل إنفاقه خلال الرحلة أو الزيارة. وهذه الأشكال من الإنفاق ومثيلاتها المستمدة من مصادر داخلية يجب أن تستبعد عند تقدير الإيرادات السياحية.

(١-٢) الإنفاق الاستثمارى:

والمقصود هنا أشكال الإنفاق غير الجارى الذى يتم أثناء الرحلة، مثل المشتريات التى تتم بغرض تجارى لإعادة البيع أو الاستثمار. ويشمل ذلك أيضاً الإنفاق بواسطة السائحين فى شراء عقارات أو أراضٍ أو حتى شراء زوارق، حتى بفرض أن استخدامها فى المستقبل سيكون لغرض السياحة. ومن أسباب استبعاد الإنفاق الاستثمارى حتى إذا كان لغرض السياحة: الصعوبات العملية التى تكتنف تحديد نصيب الرحلة الحالية من هذا الإنفاق ونصيب الرحلات المستقبلية، كما أن إدراج مثل هذا الإنفاق سيحدث خللاً فى تقدير متوسط الإنفاق السياحى. ومع ذلك فاستبعاد الإنفاق الاستثمارى لا يعنى عدم تضمين التكاليف الجارية مثل الصيانة وغيرها. فيتضمن الإنفاق السياحى أى تكاليف جارية خلال الرحلة مثل عمليات الإصلاح والوقود . . . كذلك يتم إدراج أى منتج يتم شراؤه لأغراض الرحلة ثم يجري بيعه فى نهاية الرحلة مثل سيارة أو زورق، وتحتسب التكلفة الصافية فى هذه الحالة.

(١-٣) الرحلات الشاملة:

تعرف الرحلة الشاملة (Package Tour) بأنها عدد من المنتجات السياحية التى يشتريها السائح كوحدة واحدة. وتتضمن الرحلة الشاملة عادة خدمة الانتقال والإقامة، ولكنها تشمل فى أحيان كثيرة أيضاً الوجبات، والمزارات، والانتقالات الداخلية، أو أى منتج آخر يهم السائح. وتكلفة هذه العناصر تقدر للرحلة بأكملها، وهى تكون أرخص ثمناً من مجموع التكلفة إذا تم شراء كل منها على حدة. وهناك صعوبات تكتنف عادة تقدير نصيب الدولة المعنية (المضيفة) من الإنفاق على الرحلات الشاملة فى حالة السياحة الوافدة، حيث تشمل الرحلة تكلفة سلع وخدمات تحصل عليها دول أخرى غير الدولة المضيفة. فبعض هذه التكاليف يتم تحصيلها فى الدولة المرسلة للسائحين مثل تكاليف الانتقال إلى منفذ المغادرة، وتكلفة مبيت ليلة فى الترانزيت، ونصيب عمولات منظمى الرحلة وشركات السياحة والسفر وغيرها. وأحياناً يخص جانب من الإنفاق دولاً أخرى، مثلاً: إذا كانت الرحلة تشمل زيارة دولة أو أكثر بخلاف الدولة المضيفة. وجميع مكونات الرحلة الشاملة التى تخص دول أخرى غير الدولة المضيفة يجب أن تستبعد عند حساب الإيرادات السياحية. ورغم أن منظمة السياحة العالمية تضع بعض الإرشادات العملية فى سبيل تحديد نصيب الدولة المضيفة من الإنفاق على الرحلة الشاملة، إلا أن تطبيق مثل هذه الإرشادات لا يكون ميسراً فى كثير من الحالات[٣].

(١-٤) النقل الدولى:

كما اتضح من قبل عند تعريف الإنفاق السياحى، يدخل إنفاق السائحين على النقل الدولى ضمن الإنفاق السياحى للدولة المستقبلة للسائحين إذا تم النقل على مؤسسات وطنية. ومع ذلك فلتحقيق الاتساق بين بيانات الإنفاق السياحى وبين ممارسات صندوق النقد الدولى بشأن ميزان المدفوعات، فإن متحصلات النقل

الجوى أو الإنفاق عليه يندرج بشكل مستقل عن بقية مكونات الإنفاق السياحى. لذلك من الضرورى التمييز بين النقل الدولى الذي يتم بواسطة مؤسسة وطنية (تنتمى جنسيتها للدولة المضيفة) أو مؤسسة أجنبية. وفى حالة السياحة الوافدة فإن الإنفاق على النقل الدولى يدخل ضمن الإيرادات السياحية إذا تم بواسطة مؤسسة وطنية. أما بالنسبة للسياحة العكسية، فيدخل كمدفوعات إذا تكفلت بالنقل مؤسسة أجنبية. أما إذا تم السفر عبر مؤسسات مختلفة على أساس دولي متعدد الأطراف، فإن الإنفاق الكلى على السفر يجب أن يقسم وفقاً لنصيب كل طرف، وتدمج أو تستبعد من الإيرادات السياحية للدولة المضيفة وفقاً لذلك.

(٢) أهم المتغيرات المؤثرة فى مستوى الإنفاق للسياحة الوافدة:

إذا كان هدف السياسات العامة المتعلقة بالسياحة فى النهاية هو زيادة حجم الإيرادات السياحية التى تحصل عليها مصر، يصبح من الأهمية بمكان معرفة المتغيرات ذات التأثير على الإنفاق السياحى ومن ثم الإيرادات السياحية. مثلاً: إلى أي مدى يختلف إنفاق السائحين وفقاً لطبيعة الرحلة بمعنى سياحة جماعية مقابل السياحة الفردية، وإلى أى مدى يختلف الإنفاق وفقاً للغرض من الزيارة مثلاً سياحة ثقافية، أو ترفيه أو مؤتمرات . . . وهكذا وأهمية ذلك تبدو فى إمكانية تحديد نوعيات وأنماط السياحة التى يجب أن تحظى بقدر أكبر من التشجيع والاهتمام عند وضع استراتيجية التنمية السياحية فى المستقبل، بما يحقق أكبر عائد ممكن لمصر.

ومن أهم المتغيرات ذات الصلة بمعدلات إنفاق السائحين ما يلى:

- الغرض من الزيارة.
- نوعية الإقامة.
- فئة الإقامة الفندقية.
- طبيعة الرحلة.

- جنسية السائحين .

ورغم أهمية هذه المتغيرات وتأثيرها على معدل الإنفاق، إلا أن هناك متغيراً آخر أساسى يؤثر فى جملة ما تنفقه أى فئة من السائحين، ويرجح الأهمية النسبية لكل منها، وهو عدد الليالى السياحية. فقد يتضح مثلاً أن السائحين الذين يقيمون فى نوعية معينة من الإقامة السياحية يحققون أعلى معدلات للإنفاق، ولكن لأن عدد الليالى السياحية فى هذه النوعية من الإقامة قليلة، فإن مساهمة هذا النوع من الإقامة فى الإنفاق السياحى يصبح محدوداً رغم ارتفاع معدلات الإنفاق. ولذلك هناك مؤشران مهمان سيتم استخدامهما فيما يلى :

الأول : معدل الإنفاق السياحي، ويعبر عنه بمتوسط الإنفاق/ ليلة سياحية بالدولار، أي

$$\frac{\text{الإنفاق لفئة معينة من السائحين}}{\text{عدد الليالي السياحية لهم}}$$

الثانى : النصيب النسبى فى الإنفاق السياحى، أي

$$\frac{\text{الإنفاق لفئة معينة من السائحين}}{\text{جملة الإنفاق السياحي}}$$

والمؤشر الأول لا يأخذ فى الاعتبار سوى معدل الإنفاق في الليلة السياحية أي يستبعد تأثير عدد الليالى السياحية، أما المؤشر الثانى فيأخذ عدد الليالى السياحية فى الاعتبار .

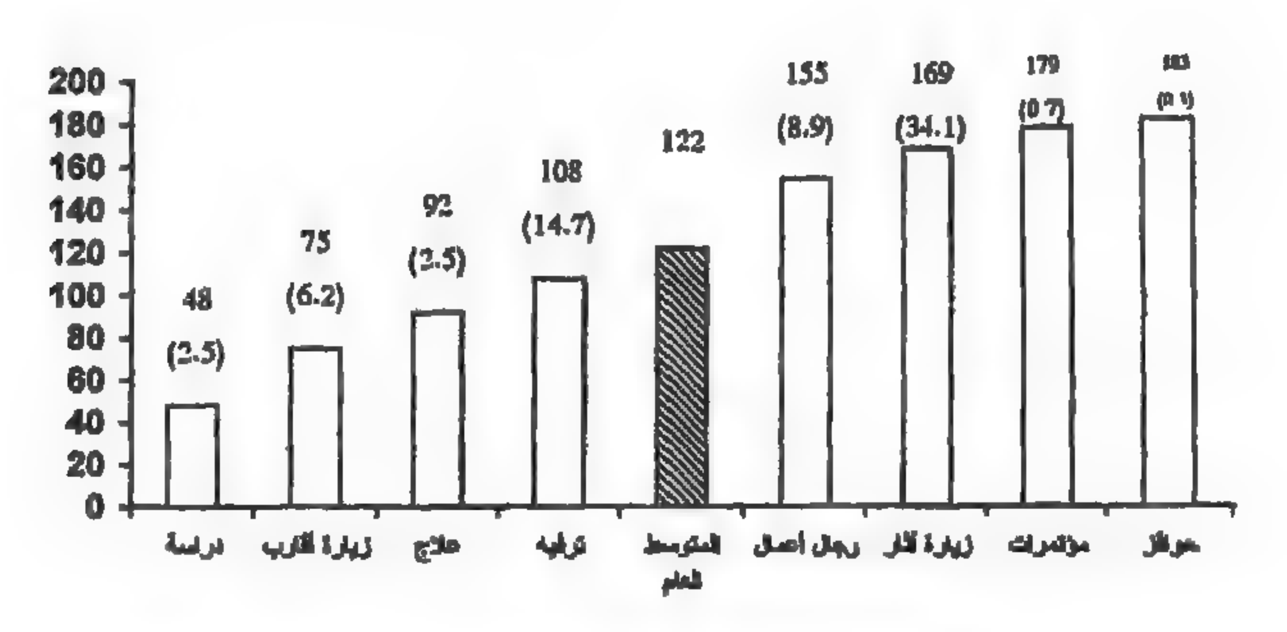
ونظراً لأن البيانات المتعلقة بالمتغيرات السابقة فى علاقتها بالإنفاق السياحى لاتجمع إلا من خلال مسوح للسائحين، فسوف يتم الاعتماد فى هذا الجزء على نتائج المسوح التى أجريت فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وخاصة المسح الأخير لعام ١٩٩٦[٤] .

(٢-١) الغرض من الزيارة:

يختلف متوسط الإنفاق/ ليلة بالدولار أو معدل الإنفاق (المؤشر الأول) تفاوتاً كبيراً وفقاً لطبيعة الغرض من الزيارة. وكما هو مبين فى شكل رقم (١)، إن سياحة الحوافز والمؤتمرات وزيارة الآثار (السياحة الثقافية) وسياحة رجال الأعمال، تحقق أعلى معدلات الإنفاق، وكلها تزيد على المتوسط العام للإنفاق السياحى (١٢٢ دولار/ ليلة) بقدر ملحوظ(*). بينما السائحون القادمون لمصر لأغراض الترفيه والعلاج وزيارة الأقارب والدراسة يحققون أقل معدلات الإنفاق، بمعنى أن المعدل ينخفض عن المتوسط العام لمجموع السائحين. وأدناها جميعاً، كما هو متوقع، غرض الدراسة بمعدل إنفاق (٤٨ دولار/ ليلة).

شكل رقم (١)

اختلاف معدلات الإنفاق وأنصبته النسبية وفقاً للغرض من الزيارة عام ١٩٩٦



ملحوظة: الأرقام على الأعمدة تمثل المؤشر الأول: متوسط الإنفاق/ ليلة بالدولار أو معدل الإنفاق.
الأرقام بين القوسين تمثل المؤشر الثانى: النصيب النسبى فى إجمالى الإنفاق.

(*) المقصود بسياحة الحوافز الرحلات السياحية التي تمنحها جهات العمل المختلفة في الخارج لموظفيها كحافز أو مكافأة لحسن الأداء في العمل.

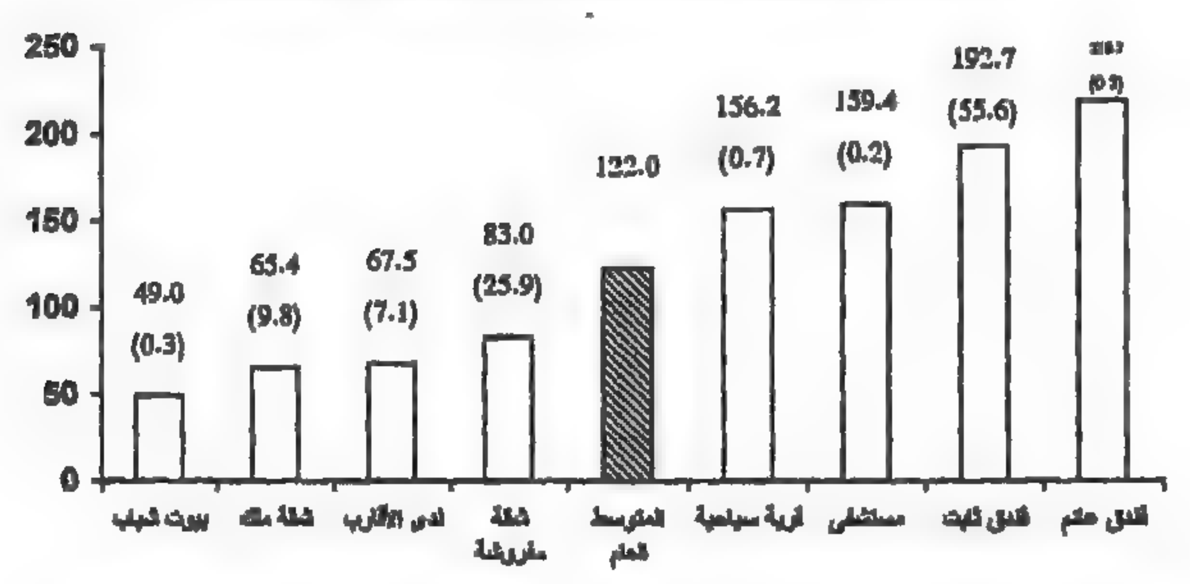
ورغم ذلك فإن نصيب سياحة الحوافز والمؤتمرات وسياحة رجال الأعمال مجتمعة فى مجمل الإنفاق السياحى المقدر من عينة المسح (المؤشر الثانى) لا تتعدى ١٠٪. وسياحة الحوافز والمؤتمرات فقط لا يتعدى نصيبها (١٪). هذا في حين أن السياحة بغرض الترفيه والتى يقل معدل الإنفاق لها عن المعدل العام، تعد الأعلى من حيث نصيبها فى جملة الإنفاق السياحى بسبب كثرة عدد السائحين القادمين لهذا الغرض، تليها مباشرة السياحة الثقافية أو زيارة الآثار. وتتميز هذه عن السياحة بغرض الترفيه بأنها تساهم بنسبة مرتفعة فى الإنفاق السياحى (٣٤٪) وفى نفس الوقت تتمتع بمعدل إنفاق مرتفع.

(٢-٢) الإنفاق السياحى وفقاً لنوع الإقامة:

فى مصر كما اتضح من قبل تتفاوت أماكن الإقامة السياحية فيما بين إقامة فندقية وغير فندقية، وداخل كل فئة هناك أشكال مختلفة للإقامة. وتختلف معدلات الإنفاق السياحى أيضاً اختلافاً كبيراً فيما بينها جميعاً ويظهر شكل رقم (٢) هذا التفاوت.

شكل رقم (٢)

معدلات الإنفاق وأنصبته النسبية وفقاً لنوع الإقامة



ملحوظة: الأرقام أعلى الأعمدة: المؤشر الأول: متوسط الإنفاق/ ليلة بالدولار أو معدل الإنفاق.
المؤشر الثاني: النصيب النسبي في إجمالي الإنفاق (الأرقام بين قوسين).

وترتفع معدلات الإنفاق بشكل ملحوظ فى حالة أشكال الإقامة الفندقية المختلفة، بينما تنخفض هذه المعدلات للإقامة غير الفندقية (الشقق) وبيوت الشباب. وتحقق الفنادق العائمة أعلى معدل للإنفاق الفندقي، ربما لأن هذه الفنادق يتم فيها الإقامة الكاملة أي متضمنة جميع الوجبات، بينما أقل معدل للقرى السياحية. وقد يرجع ذلك في الغالب لأنها تعتمد أساساً على السياحة الجماعية التى تخضع لخصومات عالية. أما بالنسبة للإقامة غير الفندقية، فإن الشقق المفروشة تحقق أعلى معدل إنفاق فى الليلة، بينما ينخفض الإنفاق بشكل ملحوظ فى حالة الشقة الملك. وتظهر بيوت الشباب أدنى معدل إنفاق لجميع أشكال الإقامة.

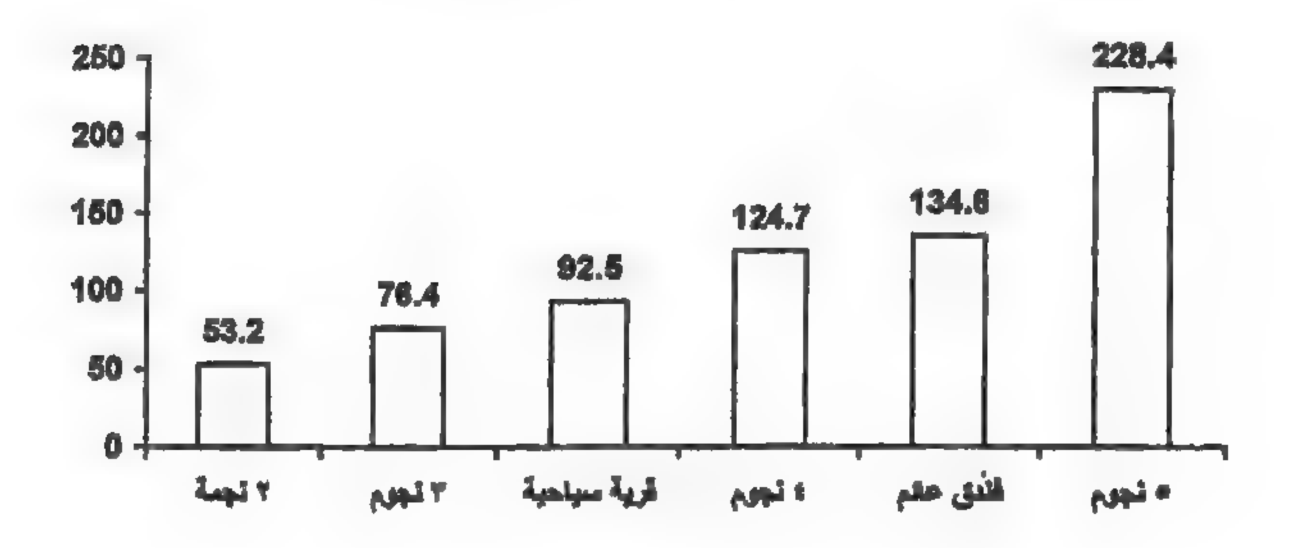
وفيما يتعلق بمساهمة أشكال الإقامة المختلفة فى مجمل الإنفاق السياحى، فإن السائحين المقيمين فى الفنادق التقليدية يساهمون بأكثر من نصف الإنفاق السياحى (٥٦٪) بينما يتضاءل للغاية نصيب الفنادق العائمة والقرى السياحية. وما يستحق الانتباه أيضاً أن ما يزيد قليلاً على ١/ ٤ الإنفاق السياحي يأتي من السائحين المقيمين فى شقق مفروشة، وأن نحو (٤٣٪) من الإنفاق يساهم به المقيمون فى الشقق السكنية عموماً سواء كانت مفروشة أم ملكاً أم تخص أقارب السائحين.

(٢-٣) فئة الإقامة الفندقية وطبيعة الرحلة (جماعية/ فردية):

لأن سائحى المجموعات (أو الرحلات الشاملة) يقيمون أساساً فى الفنادق فإن المقارنة بين مؤشرات الإنفاق لهم وللسائحين الذين يأتون بشكل فردى ستتم فى إطار الإقامة الفندقية. ويمكن التمييز هنا أيضاً بين فئات الإقامة الفندقية المختلفة مما يجعل من الممكن عقد المقارنة على المحورين معاً: طبيعة الرحلة وفئة الإقامة الفندقية. ويتضح ذلك من الشكلين أرقام (٣) ، (٤)، (سيتم الاستعانة بالمؤشر الأول فقط، حيث إن نتائج المسح لا تتيح حساب المؤشر الثاني لفئات الإقامة الفندقية).

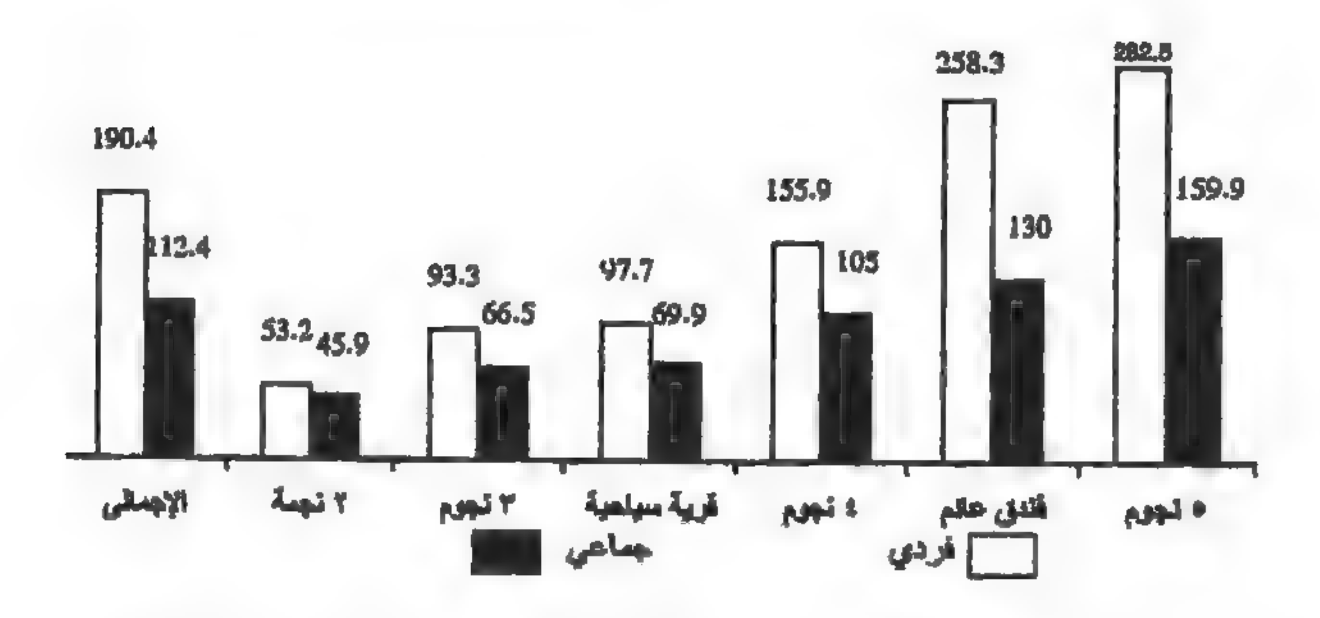
شكل رقم (٣)

متوسط الإنفاق/ليلة بالدولار لنزلاء الفنادق وفقاً للدرجة الفندقية



شكل رقم (٤)

متوسط الإنفاق/ليلة بالدولار وفقاً لطبيعة الرحلة والدرجة الفندقية



ملحوظة: لا توجد سياحة جماعية تقريباً تقيم في فنادق ٢ نجمة. لذلك فقد ظهر المعدل في شكل رقم (٣) لفنادق النجمتين يساوي المعدل للسياحة الفردية (٥٣,٢ دولار/ليلة).

ويتبين من الشكل رقم (٣) أن الفنادق من فئة خمس نجوم تحقق أعلى معدلات للإنفاق السياحى تليها الفنادق العائمة. أما القرى السياحية فمتوسط الإنفاق/ ليلة لها يقل كثيراً عن فنادق ٤ نجوم، ويزيد على فنادق ٣ نجوم ونجمتين. وفى شكل رقم (٤) يبدو التفاوت ملحوظاً بين متوسط الإنفاق لسائحى المجموعات أو الأفواج بالمقارنة بالسائحين الأفراد، وذلك فى إطار الإقامة الفندقية. فبلغ متوسط الإنفاق/ ليلة لسائحى المجموعات السياحية ١١٢,٤ دولار بينما يصل المتوسط إلى ١٩٠,٤ دولار للسائحين الأفراد، ويزداد التفاوت حدة لنزلاء فنادق ٥ نجوم والفنادق العائمة. ويفسر ذلك مرة أخرى بالخصومات الكبيرة التى تحصل عليها المجموعات السياحية فى الإقامة الفندقية.

(٤-٢) جنسيات السائحين:

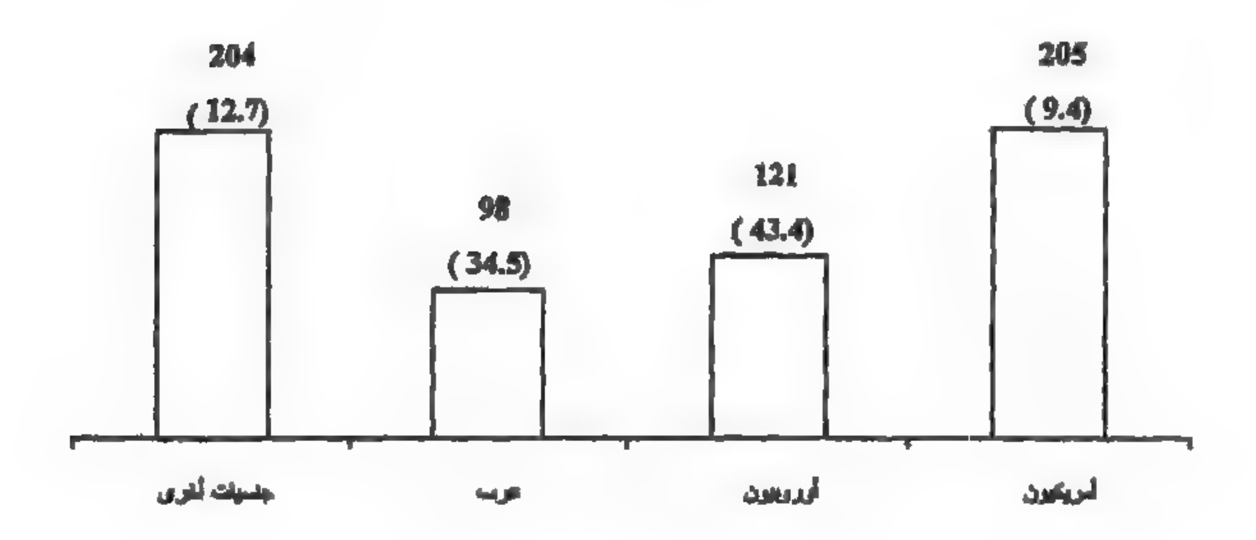
كما تبين من قبل تستقبل مصر جنسيات مختلفة من السائحين من جميع أنحاء العالم. لكن القوة الإنفاقية للسائحين تتفاوت من جنسية إلى أخرى، ومن ثم يتفاوت التأثير على الإيرادات السياحية باختلاف الوزن النسبى لهذه الجنسيات(*). ويظهر شكل رقم (٥)، التفاوت فى معدل الإنفاق (وأنصبته النسبية) بين مجموعات الجنسيات الرئيسة.

ومن الشكل فإن العرب كمجموعة يحتلون أقل معدل إنفاق بالمقارنة بالمجموعات الأخرى، بينما يحقق الأمريكيون أعلى معدل، يوازيهم مجموعة الجنسيات الأخرى وأهمها الأسيويون (اليابان أساساً). وبطبيعة الحال فإن اختلاف متوسط الإنفاق بين الجنسيات يعكس أهمية المتغيرات الأخرى السابق الإشارة إليها. فانخفاض معدل الإنفاق للعرب يرجع إلى أنهم أكثر الجنسيات التى تقيم فى

(*) وتجب الإشارة هنا إلى أن بيانات متوسط الإنفاق المستمدة من مسوح السائحين تنخفض درجة الثقة بها إلى حد كبير عندما يتعلق الأمر بجنسيات فردية، أي على مستوى الدولة الواحدة. لذلك يتم تجميع النتائج على مستوى مجموعات الجنسيات الرئيسة، حيث تقل احتمالات الخطأ.

شكل رقم (٥)

معدلات الإنفاق وأنصبته النسبية وفقاً لفئات الجنسية



ملحوظة: الأرقام أعلى الأعمدة تمثل: المؤشر الأول: متوسط الإنفاق/ ليلة بالدولار أو معدل الإنفاق.
المؤشر الثاني: النصيب النسبي في إجمالي الإنفاق (الأرقام بين قوسين).

شقق سكنية خارج قطاع الفنادق(*). كذلك فالعرب أكثر الجنسيات التي تأتي لغرض الدراسة، الذى يحقق أدنى معدل للإنفاق.

وباستخدام المؤشر الثانى وهو نسبة ما تنفقه كل جنسية إلى إجمالى الإنفاق السياحى وفقاً لنتائج المسح، فإن الصورة تتغير كثيراً. فيحتل الأوروبيون المرتبة الأولى (الأرقام بين القوسين بالشكل) ويمثل إنفاقهم ٤٤,٥٪ من جملة الإنفاق السياحى، يليهم العرب بنسبة ٣٥,٤٪ ثم الجنسيات الأخرى، وأخيراً الأمريكيون بنسبة ٩,٧٪. ويفسر ذلك بأن المؤشر الثانى يأخذ فى الحسبان عدد الليالى السياحية حيث يحقق الأوروبيون أعلى عدد يليهم العرب.

(*) المقارنة بين معدلات الإنفاق لنزلاء الفنادق فقط تسفر أن المعدل للعرب (١٩٠,٧ دولار/ ليلة) أعلى من المعدل للأوروبيين (١٥٢,٩ دولار/ ليلة).

مما سبق يتضح ما يلي :

أولاً : معدلات الإنفاق السياحي ترتفع في حالة سياحة الحوافز والمؤتمرات والسياحة الثقافية، بينما يحقق السائحون القادمون لأغراض الدراسة وزيارة الأقارب أقل معدلات للإنفاق. وترتفع معدلات الإنفاق السياحي كثيراً في حالة الإقامة الفندقية مقارنة بالإقامة غير الفندقية (الشقق)، وأيضاً في حالة الفئات الفندقية المرتفعة (٤ ، ٥ نجوم) والفنادق العائمة، مقارنة بالفئات الفندقية المنخفضة والقرى السياحية. ويحقق السائحون الأمريكيون والآسيويين أعلى معدلات الإنفاق، والعرب أقلها.

ثانيا : الأهمية النسبية لهذه المتغيرات تختلف بالأخذ في الاعتبار عدد الليالي السياحية، أو جملة ما تنفقه كل فئة إلى إجمالي الإنفاق السياحي. فتتراجع أهمية سياحة الحوافز والمؤتمرات للمؤخرة نظراً لضآلة عدد الليالي السياحية لهذين الغرضين، بينما تزداد أهمية الترفيه. وتتراجع أيضاً أهمية الفنادق العائمة كثيراً، بينما تزداد أهمية إنفاق السائحين المقيمين في شقق سكنية، لضخامة عدد الليالي السياحية لهذه الفئة. ويحتل السائحون العرب المرتبة الثانية بدلاً من الأخيرة عند الأخذ في الاعتبار عدد لياليهم السياحية، بينما يحتل الأمريكيون المرتبة الأخيرة.

ثالثاً : بالنسبة لطبيعة الرحلة (سياحة أفراد أو سياحة جماعية)، فإن المقارنة فى حالة الإقامة الفندقية بكافة فئاتها تظهر أن معدلات الإنفاق للسائحين الأفراد أعلى كثيراً من المعدلات للسائحين الذين يأتون من خلال مجموعات سياحية. ولأن عدد الليالى للسياحة الفردية أكبر كثيراً من عدد الليالى للسياحة الجماعية، فإن السياحة الفردية تساهم أيضاً بنصيب كبير فى الإنفاق السياحى (٦٣,٥٪) مقارنة بالسياحة الجماعية (٣٦,٥٪)، وذلك وفقاً لنتائج المسح فى عام ١٩٩٦.

(٢) أساليب تقدير الإيرادات السياحية في مصر ومتضمناتها:

يستخدم في مصر أسلوبان مختلفان لتقدير الإيرادات السياحية. الأول : هو

الأسلوب المصرفى وسوف يطلق على الإيرادات السياحية المقدرة بهذا الأسلوب: **«الإيرادات المصرفية»**، والثانى: الأسلوب الذى يستخدم متوسط إنفاق سياحى مقدر، وتتبعه وزارة السياحة وينشر فى كافة المطبوعات الرسمية، لذلك سيطلق على الإيرادات المقدرة بهذا الأسلوب **«الإيرادات الرسمية»**. وفيما يلى عرض لكل أسلوب وتقويم لهما، مع بيان العلاقة بين الإيرادات المصرفية والرسمية، وإلى أى مدى يؤدى اختلاف الأسلوبين إلى تقدير مختلف تماماً للإيرادات.

(٣-١) الأسلوب المصرفى:

ويتبعه البنك المركزى. ويعتمد هذا الأسلوب على رصد حجم النقد الأجنبى الذى يتم تحصيله بواسطة الأنشطة السياحية المختلفة، والذى ينتقل عبر قنوات الجهاز المصرفى المتعددة. فوفقاً لنظام المعلومات المصرفية، تقوم البنوك والمصارف وشركات الصرافة بإبلاغ البنك المركزى بكافة عملياتها المتعلقة بتداول النقد الأجنبى. ويقوم البنك بدوره بتوثيق هذه المعلومات وتقدير الإنفاق السياحى وفقاً لذلك. وتستخدم معظم الدول هذا الأسلوب سواء لديها رقابة على النقد أم لا، من أجل تحديد بند السفر فى ميزان المدفوعات[٤]. ويشمل تقدير البنك المركزى المصرى للإيرادات السياحية المصرفية ثمانية بنود رئيسة، كما هو مبين بجدول رقم (١).

ويتضح من الجدول أن الإيرادات السياحية هى حاصل جمع متحصلات النقد الأجنبى من مصادره المختلفة ذات الصلة بالنشاط السياحى، ويطرح منها ما يعاد استبداله بواسطة الأجانب من البنوك أو الصيارفة (نقد مصرى فائض لدى السائح يستبدل بنقد أجنبى)، ليتحدد في النهاية إجمالي الإيرادات السياحية المصرفية.

وبعض الاشتراطات التى تضعها منظمة السياحة العالمية لضمان فعالية وكفاءة هذه الطريقة:

جدول رقم (١)

الإيرادات السياحية المصرفية وفقاً لمكوناتها الرئيسة ١٩٩٩/٩٨

بنـــود الإيـــرادات	القيمة (مليون دولار)	الأهمية النسبية
متحصلات السفر للأفراد الأجانب	٢٨٦,٥	١٩,٠٥
بنكنوت مستبدل بواسطة الأجانب عن طريق البنوك	٤٤٤,٣	٢٩,٥٤
بنكنوت مستبدل بواسطة الأجانب عن طريق الصيارفة	٢١٥,٨	١٤,٣٥
متحصلات العلاج والتعليم	٩,٣	٠,٦٢
متحصلات شركات السياحة والفنادق لجميع البلاد عدا مصر	٤٥٨,٥	٣٠,٤٩
بنكنوت مستبدل بواسطة شركات السياحة	٨٣,٠	٥,٥٢
متحصلات مبيعات الأسواق الحرة للأجانب	٦,٦	٠,٤٤
متحصلات السفر الأخرى	صفر	--
المجمـــوع	١٥٠٤,٠	١٠٠,٠٠
يطرح:		
مبالغ معاد استبدالها بواسطة الأجانب (بنوك)	٩٤,٠	
مبالغ معاد استبدالها بواسطة الأجانب (صيارفة)	١١٢,٧	
إجمـالى الإيـرادات السياحيـة المصـرفيـة	١٢٩٧,٢	

المصدر: البنك المركزى المصرى، بيانات غير منشورة.

* ضرورة التمييز بين تعاملات النقد الأجنبى بواسطة السائحين وغيرها من التعاملات.

* ضرورة تضمين كل المعاملات التى تتم بواسطة الزائرين.

* التأكد من تسجيل آليات تداول النقد الأجنبى بوضوح، وأنها تحول إلى البنك المركزى.

ولأن هذه الاشتراطات لا تتحقق بالكامل، فإن الأسلوب المصرفى قد يشوبه

بعض نواحي القصور. ويكون هذا القصور أكثر وضوحاً في حالة تعدد أسعار الصرف، أو وجود سوق سوداء واسعة النطاق للتعامل في النقد الأجنبي. ومع ذلك قد تتواجد هذه النواقص أيضاً بدرجة أو أخرى في ظل أسعار الصرف الحرة التي تخضع للعرض والطلب. ومن أهم هذه النواقص أن قدراً من الإنفاق السياحي قد يتسرب خارج الجهاز المصرفي، ومن ثم يخرج عن نطاق الإيرادات المصرفية. وسوف يتضح فيما بعد الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتم من خلالها هذه التسربات في حالة مصر. ويعني وجود مثل هذه التسربات أن الإيرادات السياحية المسجلة كمتحصلات مصرفية، تكون أقل من الإيرادات الفعلية.

ولكن من ناحية أخرى، من الممكن أن ينطوي هذا الأسلوب أيضاً على بعض المبالغة في تقدير متحصلات النقد الأجنبي الناتجة عن النشاط السياحي. فكما اتضح من قبل فإن أحد الشروط الرئيسة لضمان كفاءة هذه الطريقة أن يتم التمييز بين تعاملات النقد الأجنبي بواسطة السائحين وغيرها من التعاملات. ووفقاً للتعريف الدولي للسائح فإن الأجنبي المقيم في مصر لا يعد سائحاً. وبالنظر إلى البندين الثاني والثالث من بنود الإيرادات السياحية المصرفية في جدول رقم (١) نلاحظ أنهما لا يميزان بين الاستبدال بواسطة الأجانب المقيمين وغير المقيمين. زد على ذلك بعض الخلط الذي يمكن أن يحدث بين ما يحوله مصريون في البنوك، والذي قد يدخل جزء منه أيضاً ضمن متحصلات النقد الأجنبي للأجانب. كذلك فإن متحصلات النقد الأجنبي من التعليم والصحة يحسب لغير المصريين سواء أكانوا مقيمين أم غير مقيمين. ويعني ذلك وجود قدر غير ضئيل من متحصلات النقد الأجنبي لا تنتمي للنشاط السياحي، رغم أنها تحسب كذلك في بيانات ميزان المدفوعات. ومن هذا المنطلق قد تزيد الإيرادات السياحية المقدرة بواسطة البنك المركزي على الإيرادات السياحية الفعلية أحياناً. وتزداد حدة هذا التفاوت كلما ارتفعت الأهمية النسبية للبنود التي تحتمل مثل هذه الأخطاء كنسبة من مجمل الإيرادات السياحية.

وبالنظر إلى جدول رقم (١)، الذي يظهر الأهمية النسبية لبنود الإيرادات،

يتضح بجلاء أن بندى الاستبدال بواسطة الأجانب من خلال كل من البنوك والصيارفة (حيث احتمال الخلط بين الأجانب المقيمين وغير المقيمين كبير)، هما أكثر البنود أهمية، فيبلغ نصيبهما معاً نحو ٤٤٪، فى حين لا يتجاوز نصيب أكثر بندين ارتباطاً بشكل مباشر بالسياحة، وهما متحصلات شركات السياحة والفنادق، والاستبدال بواسطة شركات السياحة ٣٦٪. وإذا علمنا أن عدد الأجانب المقيمين فى مصر ليس ضئيلاً، فإن احتمالات وجود مبالغة فى تقدير بعض بنود الإيرادات السياحية المصرفية تصبح واردة.

علاوة على ما سبق فإن بعض السائحين، خاصة العرب الذين يترددون على مصر بشكل متكرر، قد يحتفظون بحسابات بالنقد الأجنبى فى بنوك داخل مصر، واستبدال هذه الأموال لا يعد من قبيل الإنفاق السياحى وفقاً لتوصيات منظمة السياحة العالمية المبينة أعلاه، لاعتباره تحويلات داخلية لا تمثل تغذية من خارج الاقتصاد القومى. ويعد ذلك وجهاً آخر للخلط بين ما هو إيرادات سياحية وما هو غير ذلك، ومن ثم ينطوى أيضاً على مبالغة فى تقدير الإيرادات المصرفية.

ولكن أياً كانت التحفظات بشأن أسلوب تقدير الإيرادات السياحية المصرفية فإن أهم ما يميز هذا الأسلوب:

أولاً: إن التقديرات تعبر إلى حد كبير عن حقيقة ما يدخل الجهاز المصرفى المصرى من نقد أجنبى من السياحة، ومن ثم توفر على الأقل تقديراً للإيرادات السياحية التى تقع فى نطاق سيطرة الدولة وسياساتها.

ثانياً: نظراً لأن بعض بنود الإيرادات السياحية قد تتسم بنقص التقدير، بينما البعض الآخر قد يتسم بالمبالغة فى تقدير الإيرادات، فيمكن افتراض أن أخطاء الاتجاهين تلغى بعضها البعض، ومن ثم تصبح التقديرات المتاحة أقرب إلى الصحة.

ثالثاً: كما يقدر البنك المركزى الإيرادات السياحية الناتجة عن السياحة الوافدة إلى مصر، فهو يقدم أيضاً وبنفس الأسلوب تقديراً للمدفوعات السياحية الناتجة عن

سفر المصريين للخارج (السياحة العكسية)، وهو البيان الذى يصعب الحصول عليه بطرق أخرى. وسنتناول هذه المدفوعات فى جزء قادم من الدراسة.

(٢-٢) الأسلوب الرسمى:

ويعتمد على الطريقة البسيطة لتقدير الإيرادات السياحية من خلال حاصل ضرب عدد الليالى السياحية خلال سنة معينة فى متوسط الإنفاق/ ليلة لنفس السنة. وقد لا يثور جدل كثير بشأن صحة تقدير عدد الليالى السياحية لأنها تحسب بناء على بيانات الحصر الشامل للسائحين المغادرين بمعرفة تاريخ الوصول وتاريخ المغادرة، والفرق بينهما يشمل مدة إقامة السائح. وتجمع هذه البيانات مصلحة الجوازات والهجرة التابعة لوزارة الداخلية، وينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة السياحة.

أما المشكلة الأساسية فتكمن فى تقدير متوسط الإنفاق/ ليلة للسائحين الوافدين. وقد اعتادت وزارة السياحة اتخاذ تقدير افتراضى لهذا المتوسط بالاستناد إلى عدة مؤشرات مثل أسعار الإقامة الفندقية بفئاتها المختلفة، وجنسية السائح وغيرها. ومع ذلك فالمتوسط المقدر على هذا النحو يعد تحكمياً، وقد ظل مستخدماً لتقدير الإيرادات السياحية حتى شُرِعَ فى إعداد مسح للسائحين يستهدف أساساً تقدير الإنفاق السياحى(٥). وبناء على متوسط الإنفاق/ ليلة بالدولار المستمد من نتائج المسح، تعد وزارة السياحة تقديراتها للإيرادات السياحية بهذا الأسلوب.

وبدءاً من عام ٩٠/ ١٩٩١ أصبحت البيانات المنشورة لميزان المدفوعات والصادرة عن البنك المركزى المصرى، تأخذ بتقديرات الإيرادات السياحية التى تعدها وزارة السياحة على النحو المبين، ولم تعد تنشر الإيرادات السياحية المقدرة وفقاً للأسلوب المصرفى.

ولاشك أن استخدام أسلوب المسح الميدانى كأداة لتقدير متوسط الإنفاق يعد خطوة إيجابية ومهمة فى سبيل الحصول على قيمة موضوعية للإيرادات السياحية.

ومع ذلك ما لم تكن هذه المسوح قائمة على أسس منهجية سليمة، ويتسع نطاق تغطيتها بحيث تكون ممثلة لمجتمع السائحين بكافة فئاته، فإن النتائج لن تؤدى الغرض منها بالدقة المطلوبة.

وقد أجريت مسوح السائحين بهدف تقدير الإنفاق السياحى كل عامين بدءاً من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٦ فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وأخذت العينة من السائحين المغادرين من عدد من المنافذ الرئيسة، على رأسها مطارى القاهرة القديم والجديد(٦). وتوفر هذه المسوح كماً كبيراً من البيانات والمعلومات المفيدة التى لم تكن متاحة من قبل، وتم عرض بعضها في الجزء السابق. كذلك فإن تقدير متوسط الإنفاق فى هذه المسوح يعطى مؤشرات معقولة عن الأوضاع النسبية للإنفاق السياحى لمجموعات السائحين من الجنسيات المختلفة، ولمختلف أغراض الزيارة، واختلاف محل الإقامة وغيرها من المتغيرات. ولكن النتائج يشوبها قصور ملحوظ عندما يتعلق الأمر بتقدير الإيرادات السياحية على المستوى الوطني تقديراً دقيقاً. ويمكن التركيز هنا على جانبين لهذا القصور(*):

أولاً: قصور راجع لحجم العينة ومدى تمثيلها:

فقد بلغ حجم العينة كنسبة من مجتمع البحث ٢,١٪ عام ١٩٩٢، ولكن النسبة انخفضت إلى ٠,٨٪ فى مسح عام ١٩٩٦. كذلك رغم أن المسوح شملت منافذ الخروج الرئيسة، إلا أن هناك بعض المنافذ لم يتم تغطيتها، ويرتفع عددها فى مسح عام ١٩٩٢ الذى كان مقصوراً على المنافذ الجوية.

(*) قامت الباحثة بالإشراف العلمي على مجموعة الدراسات التي أجريت بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبنى كل منها على مسح بالعينة للسنوات ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦. والاحتكاك المباشر للباحثة بهذه البحوث أتاح لها معرفة نقاط الضعف بها، والتي ترجع إلى عدد من الصعوبات، مثل الصعوبات المنهجية المذكورة وضعف الموارد المتاحة للدراسة خصوصاً في بعض السنوات، مما قلص من نطاق العينة.

بالإضافة إلى وجود اختلاف بين تمثيل المجموعات الرئيسة من جنسيات السائحين المختلفة (عرب، أوروبيون، أمريكيون، جنسيات أخرى) فى العينة عن الواقع. ويزداد الاختلاف حدة فى حالة الليالى السياحية. وبينما تعد أخطاء التمثيل محدودة بعض الشيء بالنسبة لمجموعات الجنسيات الرئيسة، فإن الأخطاء تزيد كثيراً لكل جنسية فردية على حدة. وهو ما حدا بالبحث لتقدير متوسط الإنفاق لمجموعات الجنسيات الرئيسة. وكل ذلك يعنى أن عينة المسح لاتمثل مجتمع السائحين إلى الحد الذى يمكن معه الاطمئنان إلى تكبير نتائجها.

ثانيا: قصور راجع لصعوبات منهجية أخرى:

واجهت مسوح السياحة بعض الصعوبات المنهجية التى تقلل من سلامة النتائج التى تم التوصل إليها نذكر منها:

(أ) ربما أكثر هذه الصعوبات أهمية اعتبار المسح أن كل ما ينفقه سائح الرحلات الشاملة على الرحلة يعد ضمن الإيرادات السياحية لمصر. وفى الواقع هناك مكونان أساسيان من هذا الإنفاق تستحوز عليه أطراف أجنبية خارج مصر. الأول: نصيب الشركات الأجنبية المنظمة للرحلات الشاملة في قيمة الرحلة، وكما سيتضح فيما بعد فإن هذا النصيب قد لا يكون هيناً. والثانى: قيمة تذاكر الطيران والتى لاتستفيد منها مصر إذا تم السفر على شركات طيران أجنبية. وقد واجه المسح صعوبات حالت دون إمكانية تحديد نصيب مصر من الإنفاق السياحى على الرحلات الشاملة(*).

(*) تمكنت الدراسة المذكورة من فصل قيمة تذاكر السفر على الطيران الأجنبي واستبعادها من الإيرادات السياحية المقدرة لمصر، وذلك في حالة السائحين الأفراد فقط. أما الصعوبة الرئيسة فكانت في حالة الرحلات الشاملة بسبب عدم قدرة القائمين على الدراسة الحصول على معلومات حول تقسيم تكلفة الرحلة بين المنظمين الأجانب وشركات الطيران الأجنبية من جهة، وبين الأطراف المصرية من جهة أخرى.

(ب) أى إنفاق تم بواسطة السائحين حتى إذا كان إنفاقاً استثمارياً مثل شراء عقار - اعتبر ضمن الإيرادات السياحية . وذلك على خلاف ما توصى به منظمة السياحة العالمية ، كما اتضح من قبل ، والتى تستبعد الإنفاق الاستثمارى من تقدير الإيرادات السياحية .

(ج) جانب من إنفاق السائحين (خاصة العرب) قد يتم من مدخرات يحتفظون بها فى المصارف المحلية . وهذا الجزء لا ينبغى أن يحسب ضمن الإيرادات السياحية لأنه بمثابة تحويلات داخل الاقتصاد المصرى ، ولا يمثل تغذية من الخارج . والمسوح لم تميز بين مصادر الإنفاق وإذا كانت من خارج مصر أو من داخلها ، لذلك فهى عرضة لهذا الخطأ .

(د) من بين توصيات منظمة السياحة العالمية أيضاً ، اعتبار مواطنى الدولة المضيفة الذين يقيمون إقامة دائمة خارج هذه الدولة سائحين . ذلك لأن ما ينفقونه من أموال يعتبر تغذية للاقتصاد من الخارج ، ولأنهم أيضاً يتنقلون من بيئتهم المعتادة إلى بيئة أخرى . وبما أن المسح السياحى طبق فقط على السائحين الأجانب ، تصبح الإيرادات السياحية المقدرة أقل من الفعلية بقدر ما يترتب على زيارة المصريين المقيمين إقامة دائمة بالخارج من إيرادات .

(٣-٢-١) الميل للمبالغة فى تقدير الإيرادات الرسمية:

مما سبق يتضح أن استخدام أسلوب متوسط الإنفاق المقدر يجعل الإيرادات السياحية عرضة لخطأ العينات عموماً ، ولأخطاء عينة مسح السائحين على وجه الخصوص . علاوة على ذلك فإن استخدام هذا الأسلوب يجعل من الممكن التحكم فى تقدير الإيرادات السياحية من خلال التأثير فى متوسط الإنفاق المستخدم ، أو استخدام متوسط إنفاق تحكمى على الأقل فى السنوات التى لم يجر فيها المسح(*) .

(*) يجرى المسح الميدانى مرة كل عامين ، ومنذ عام ١٩٩٧ حتى الآن لم يجر المسح ، ومن ثم فغالباً تلجأ وزارة السياحة مرة أخرى للتقدير التحكمى .

ومزيد من التمعن فى أرقام الإيرادات السياحية المقدرة لمصر بهذا الأسلوب يكشف عن بعض الأمور التى تدعو للتشكك بشأن مدى تعبير هذه التقديرات عن الإيرادات السياحية الفعلية . وعلى وجه التحديد هناك بعض الأدلة على أن حجم الإيرادات السياحية ينطوى على قدر لا بأس به من المبالغة . وفيما يلى بعض هذه الأدلة :

أولاً : إن تقدير الإيرادات السياحية يخضع كما تبين من قبل لأخطاء العينات ، علاوة على الأخطاء المنهجية الأخرى لعينة السائحين . وبالنسبة للخطأ الأول لايمكن التكهن بما يسفر عنه تحسين تمثيل العينة للواقع من اتجاه الإيرادات المقدرة لأعلى أو لأدنى . أما بالنسبة للصعوبات المنهجية الأخرى والتى تجعل المسوح تدرج بعض مكونات الإنفاق ضمن الإيرادات السياحية رغم أنها يجب أن تستبعد عند حساب الإيرادات التى تحصل عليها مصر بالفعل ، فهذه تنطوى على بعض المبالغة

جدول رقم (٢)

مقارنة الإيرادات السياحية الرسمية بتلك المحسوبة من واقع نتائج المسح

(مليون دولار)

السنة	(١) التقديرات الرسمية	(٢) التقديرات المحسوبة باستخدام نتائج المسح	الفرق بين (١، ٢)
١٩٩٠	١٦٤٦,٢	١٥٥٧,٣	٨٨,٩٠+
١٩٩٢	٢٧٢٩,٥	٢٤٠٣,١	٣٢٦,٤٠+
١٩٩٤	٢٠٠٦,٣	١٦٩١,٨	٣١٤,٥٠+
١٩٩٦	٣٢٠٤,٢	٢٩٥٦,٥	٢٤٧,٧٠+

المصدر : (١) أعداد مختلفة Ministry of Tourism, Tourism in Figures .

(٢) حسبت بأخذ متوسط الإنفاق السياحى من : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء والهيئة العامة للتنمية السياحية ، بحث تقدير الإنفاق (الإيرادات) السياحى ، جمهورية مصر العربية - السنوات ١٩٩٠ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٦ . عدد الليالى السياحية من وزارة السياحة ، المصدر السابق .

فى التقدير. وبمعنى آخر فإن تصحيح الأخطاء المنهجية باستبعاد هذه المكونات، يمكن أن يقلل من متوسط الإنفاق/ ليلة المقدر لمجموعات السائحين المختلفة، وخاصة سائحى الرحلات الشاملة. أما الخطأ الوحيد الذى يدل على انخفاض قيمة الإنفاق السياحى المقدر عن الفعلى، فهو المتعلق باستبعاد سياحة مواطنى الدولة المقيمين إقامة دائمة فى الخارج. ولكن لأن عدد هؤلاء وتكرار زيارتهم قد لا يكون كبيراً، فمن غير المحتمل أن يكون تأثير هذا الخطأ ملحوظاً، بحيث يلغى الأخطاء فى الاتجاه العكسى.

ثانياً: إذا تم التغاضى عن المشكلات المنهجية سابقة الذكر، وبالافتراض جدلاً أن تقدير متوسط الإنفاق/ ليلة من خلال المسوح لا تشوبه أية مبالغات يمكن إعادة حساب الإيرادات السياحية بنفس الطريقة المستخدمة رسمياً(*)، وصولاً إلى تقدير الإيرادات السياحية على المستوى القومى. والهدف هو التأكد من دقة التقديرات الرسمية بإجراء حسابات مماثلة لنفس السنوات التي أجرى فيها المسح (حتى لايحسب معدل للتضخم). ويبين جدول رقم (٢) تقدير الإيرادات السياحية المحسوبة رسمياً وتلك التى أجريت فى الدراسة الحالية.

يتضح من الجدول أن الإيرادات المقدرة رسمياً أعلى من الإيرادات التى حسبت بنفس الأسلوب وباستخدام متوسط الإنفاق المأخوذ مباشرة من نتائج المسوح.

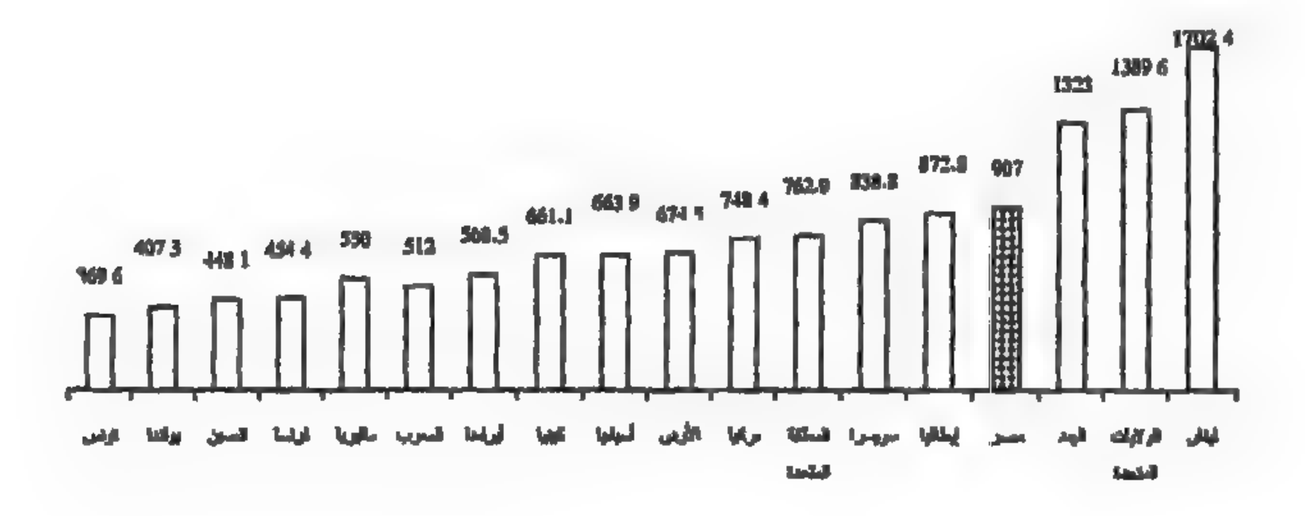
ثالثاً: المقارنة بمتوسط الإنفاق لدول سياحية أخرى.

سيتم هنا الاسترشاد بمتوسط الإنفاق للسائح فى مجتمعات أخرى تتخذ السياحة فيها موقعاً مهماً لإلقاء الضوء على موضع مصر بين هذه المجتمعات. وتبدو المقارنة من شكل رقم (٦).

(*) أى بضرب عدد الليالى السياحية لكل مجموعة رئيسة من جنسيات السائحين فى متوسط الإنفاق/ ليلة المقدر من المسح، ثم جمع حاصل الضرب للمجموعات المختلفة.

شكل رقم (٦)

متوسط الإنفاق للسائح بالدولار لمصر ولعدد من الدول السياحية (١٩٩٦)



المصدر: WB, World Development Indicators, 1998 .
البيانات مأخوذة عن منظمة السياحة العالمية .

وباستثناء الولايات المتحدة والهند وهي دول مترامية الأطراف مما يعني ارتفاع متوسط فترة إقامة السائح بها، ولبنان حيث معدلات التضخم العالية في مرحلة إعادة البناء (ومع ذلك لا تستبعد أخطاء التقدير)، يلاحظ أن متوسط الإنفاق لمصر مرتفع بشكل ملحوظ مقارنة بدول أخرى كثيرة سواء كانت نامية (أو تعد كذلك)، مثل الصين، وماليزيا، وتونس، والأردن، وكينيا، وأخرى متقدمة مثل فرنسا، وإيطاليا، وسويسرا.

هذا وتنبغي الإشارة إلى أن جانباً من التباين فى تقديرات الدول المختلفة للإيرادات السياحية، قد يرجع إلى التفاوت فى مفهوم الإنفاق السياحى ذاته وكيفية حسابه. فقد تستخدم بعض الدول الأسلوب المصرفى، بينما يستخدم البعض الآخر أسلوب متوسط الإنفاق المقدر. هذا علاوة على أن تقدير متوسط

الإنفاق ذاته قد يخضع لأخطاء منهجية مختلفة فى بعض الدول، كما اتضح فى حالة مصر، وقد تراعى دول أخرى الدقة فى تقدير هذا المتوسط. وعموماً فإن أحد الأسباب الرئيسة لاتجاه منظمة السياحة العالمية لوضع تعريفات محددة للإنفاق السياحى، وتقديم بيان تفصيلى لما يجب أن يدرج ضمن هذا الإنفاق وما يجب أن يستبعد، هو السعى لتقليل هذه التفاوتات بين الدول، التى لا ترجع إلى اختلاف فى الإنفاق السياحى الفعلى، بقدر ما ترجع إلى تباينات فى المفاهيم وطرق القياس.

(٣-٢) المقارنة بين الإيرادات المصرفية والرسمية:

من الأهمية بمكان المقارنة بين ما يدخل ميزان المدفوعات المصرى بصفته إيرادات سياحية (الإيرادات المقدرة بالأسلوب المصرفى)، وبين الإيرادات السياحية المقدرة رسمياً بواسطة وزارة السياحة (الإيرادات الرسمية وفقاً للأسلوب الثانى). وتظهر هذه المقارنة فى جدول رقم (٣) للفترة من ٩٤/ ١٩٩٥ - ٩٨/ ١٩٩٩.

جدول رقم (٣)

الإيرادات السياحية المصرفية والرسمية (١٩٩٥/٩٤ - ١٩٩٩/٩٨)

(مليون دولار)

البيان	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
١- الإيرادات المصرفية	١٣٤٣,٠٠	١٣٤٢,٤٠	١٦٦٩,٦٠	١٤٥٧,٥٠	١٢٩٧,٣٠
٢- الإيرادات الرسمية	٢٢٩٨,٩٠	٣٠٠٩,١٠	٣٦٤٦,٣٠	٢٩٤٠,٥٠	٣٢٢٥,١٠
٣- الفرق	٩٥٥,٩٠	١٦٦٦,٧٠	١٩٧٦,٧٠	١٤٨٣,٠٠	١٩٢٧,٨٠
(٢) ÷ (١)	١,٧١	٢,٢٤	٢,١٨	٢,٠٢	٢,٤٩

المصدر: البنك المركزى المصرى.

وتكشف الأرقام أن الإيرادات السياحية الرسمية أعلى فى جميع السنوات عن الإيرادات المسجلة فى ميزان المدفوعات، والأهم أن الفجوة بين الرقمين غاية فى الاتساع. ففى عام ٩٤/ ١٩٩٥ بلغت الإيرادات المقدرة رسمياً ١٧١٪ من الإيرادات المصرفية. وتزداد الفجوة اتساعاً خلال السنوات الثلاثة التالية لتصبح الضعفين، وتتسع أكثر فى السنة الأخيرة ٩٨/ ١٩٩٩ لتصل الإيرادات السياحية الرسمية إلى ٢,٥ مثل الإيرادات المصرفية.

هذا، ويمكن إرجاع الفجوة شديدة الاتساع بين الإيرادات السياحية الرسمية والمصرفية إلى عاملين رئيسين:

أولاً: العامل الأول والأهم، أنه رغم سياسات تحرير أسعار الصرف وإلغاء الرقابة المباشرة على النقد الأجنبى، ورغم التسهيلات السخية الممنوحة للمستثمرين الأجانب والمحليين سواء بالإعفاء الضريبي والجمركي أو بتحويل مستحقاتهم للخارج، فإن قدراً ضخماً من الإيرادات السياحية لم يزل يتسرب خارج القنوات الشرعية بل وخارج مصر ذاتها.

ثانياً: بالنظر إلى ما تؤكده الأدلة المختلفة، هناك احتمال كبير أن تكون الإيرادات السياحية الرسمية مقدرة بأكبر من قيمتها الحقيقية، مما يزيد الفجوة اتساعاً.

ويدعونا هذا فى الواقع للمطالبة بنشر بيانات كل من الإيرادات السياحية المصرفية والرسمية فى نشرات البنك المركزى، وأن يتم تقديم تفسير منطقي للفجوة الكبيرة بينهما من جانب كل من البنك ووزارة السياحة.

(٤) ميزان السياحة Tourism Balance:

لم يعد الأمر مقصوراً كما كان معتاداً من قبل عند تحليل علاقة السياحة بميزان المدفوعات، على بيان الإيرادات السياحية بالنقد الأجنبى التى تتدفق لجانب

الإيرادات بالميزان. فكما اتضح من قبل فإن الإنفاق السياحى الدولى من وجهة نظر الدولة المعنية، قد يتخذ شكل إيرادات أو مدفوعات. فيعد إيرادات لهذه الدولة فى حالة كونها مستقبلة للسائحين الدوليين، ولكنه يعد مدفوعات يتحلمها الجانب المدين من ميزان المدفوعات عندما يتعلق هذا الإنفاق بسياحة مواطنى الدولة فى دولة أخرى أجنبية. وفى كلتا الحالتين فإن تعريف السائح واحد.

والتصريحات الرسمية المتعلقة بالسياحة فى مصر دائماً ما تركز على السياحة الوافدة، وما تجلبه من إيرادات ومنافع. فالمسئولون عن السياحة يتجاهلون تماماً السياحة العكسية أو سياحة المصريين بالخارج وكأنها لا تقع في نطاق مسئولياتهم. وتناول ميزان السياحة هنا بشقيه الإيرادات والمدفوعات يكون بمثابة تذكرة بأن السياحة العكسية هي مكون أساسي لقطاع السياحة، وأن تأثيرها على ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني لا يقل أهمية عن تأثير السياحة الوافدة، وإن كان في الاتجاه المعاكس.

(٤-١) ميزان السياحة فى العالم:

أخذت دول كثيرة فى العالم بهذا التوجه وأصبحت تهتم بميزان السياحة وذلك برصد جانب الإيرادات (من السياحة الوافدة)، والمدفوعات (للسياحة العكسية)، والفرق بينهما يكون فائضا أو عجز الميزان. ولكى يتبين مدى شيوع هذا النهج، وأيضاً للتعرف على طبيعة الميزان، يظهر جدول رقم (٤) ميزان السياحة للدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وشكل رقم (٧) التطور فى ميزان السياحة لمجموعة الدول المتقدمة والنامية.

ويتضح من الجدول أنه من بين ٢٦ دولة عضو فى المنظمة، هناك ١١ دولة تحقق عجزاً فى الميزان. وعلى رأس هذه الدول: ألمانيا واليابان حيث يصل حجم العجز لكل منهما إلى أكثر من ٣٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٥. ويليهما في الأهمية - ولكن بفارق كبير - المملكة المتحدة. وإذا كان من المعروف أن الدول

جدول رقم (٤)

ميزان السياحة لدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى عام ١٩٩٥

(مرتبة تنازلياً حسب حجم العجز أو الفائض السياحي)

(مليون دولار)

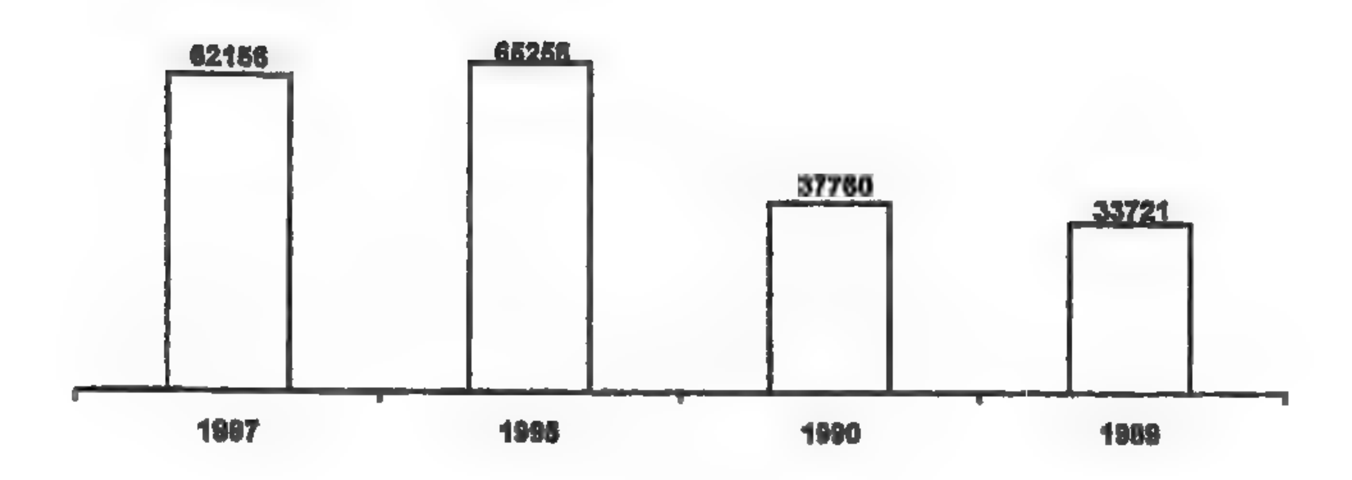
الدول ذات العجز السياحي				الدول ذات الفائض السياحي			
الدولة	الإيرادات	المدفوعات	الميزان	الدولة	الإيرادات	المدفوعات	الميزان
ألمانيا	١٦٢١٩	٥٠٦٧٤	٣٤٤٥٥	إسبانيا	٢٥٣٤٧	٤٤٥٠	٢٠٨٩٧
اليابان	٣٧٤٠	٣٦٨٣٠	٣٣٥٩٠	الولايات المتحدة	٦١١٣٧	٤٥٨٥٥	١٥٢٨٢
المملكة المتحدة	١٩٠٨٩	٢٤٧٥٤	٥٦٦٥	إيطاليا	٢٧٤٥٠	١٢٤٢٠	١٥٠٣٠
هولندا	٦٥٦٢	١١٦٥٩	٥٠٩٧	فرنسا	٢٧٥٢٨	١٦٣٣٩	١١١٩٨
بلجيكا	٥٥٩٤	٩٠٣٨	٣٤٤٤	تركيا	٤٩٥٩	٩١٣	٤٠٤٦
كندا	٨٠١٢	١٠٢٢١	٢٢٠٩	المكسيك	٦١٦٣	٣١٧٥	٣٠١١
السويد	٣٤٦٧	٥٤٣٩	١٩٧٢	النمسا	١٤٥٩٣	١١٦٥١	٢٩٤٢
النرويج	٣٣٢٥	٤٢٨٥	٩٦٠	اليونان	٤٠٨٩	١٣٢٢	٢٧٦٧
فنلندا	١٧٢٦	٢٣٩٣	٦٦٧	استراليا	٦٩٧٤	٤٥٦٢	٢٤١٢
الدانمارك	٣٧١٦	٤٢٩٣	٥٥٧	البرتغال	٤٤٢٤	٢١٥٣	٢٢٧١
أيسلندا	١٦٦	٢٨١	١١٥	سويسرا	٩٤٦٠	٧٧١٦	١٧٤٤
				تشيكوسلوفاكيا	٢٨٧٥	١٦٣٣	١٢٤٢
				نيوزلندا	٢٣٣١	١٢٨٠	١٠٥١
				المجر	١٧٤٨	١٠٥٠	٦٩٨
				أيرلندا	٢٢٠٢	٢٠٢٩	١٧٣

المصدر: OECD in Figures - International Tourism.

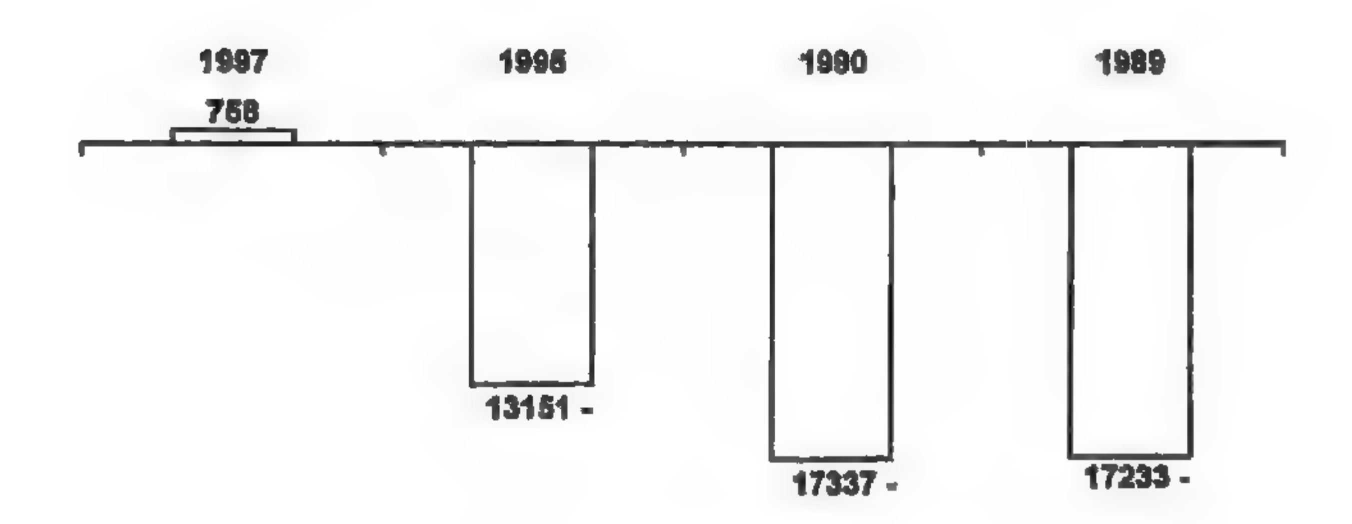
http://www.oecd.org//publications/figures/1997/tourism.html.

شكل رقم (٧)
ميزان السياحة والسفر (مليون دولار)

(أ) الدول النامية



(ب) الدول المتقدمة



المصدر : World Tourism Organization, Tourism Highlights, 1999 .

المتقدمة هى التى تحقق عجزاً في ميزان السياحة في معظم الأحيان لأن تدفق السائحين خارجها يكون أكبر من التدفق الوافد إليها، فإن جدول رقم (٤) يكشف عن أن الدول ذات الفائض السياحي أكثر من تلك التى تحقق عجزاً. فيوجد ١٥ دولة حققت فائضاً، وعلى رأسها إسبانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وفرنسا.

وللتأكيد على أهمية تأثير السياحة العكسية على فائض الميزان السياحى، تؤخذ حالة إسبانيا أكثر الدول تحقيقاً للفائض، والدولة السياحية التى ينسب لها دائماً تحقيق أكبر النجاحات في مجال السياحة الدولية. فإسبانيا تقع فى قمة المجموعة ذات الفائض ليس لأنها تحقق أعلى الإيرادات، ولكن لأن جانب المدفوعات لديها (نتيجة للسياحة العكسية)، صغير بالمقارنة بالدول الثلاث الأخرى. وقد تمكنت إسبانيا دائماً من الحفاظ على مستوى منخفض للمدفوعات السياحية كنسبة من الإيرادات، فقد بلغت هذه النسبة ١١٪ فقط في عام ١٩٨٤ (٦). وفى عام ١٩٩٥ ونتيجة للتحسن الكبير فى مستوى المعيشة فى إسبانيا، ارتفعت النسبة ولكنها لم تتجاوز ١٨٪ (جدول رقم ٤). وكما سيتضح من الجزء التالي، لا تقارن هذه النسبة بحالة مصر التي ينخفض فيها مستوى المعيشة كثيراً مقارنة بإسبانيا، ومع ذلك ترتفع المدفوعات العكسية لها ارتفاعاً ضخماً.

ويمكن الآن الانتقال من البحث فى أوضاع دول منفردة إلى مقارنة ميزان السياحة للدول المتقدمة كمجموعة في مقابل الدول النامية. ويبدو ذلك بوضوح فى شكل رقم (٧). فالدول النامية التى تعد أساساً دولاً مستقبلة للسائحين، كما أن انخفاض القوة الشرائية لسكانها يساهم فى محدودية السياحة العكسية لها، تحقق فائضاً في ميزان السياحة. وقد تضاعف الفائض تقريباً من ٣٣,٧ مليار دولار عام ١٩٨٩ إلى ٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٥، بسبب الأهمية التى أولتها هذه الدول للتنمية السياحية خلال تلك الفترة. إلا

أنه يلاحظ من الشكل توقف الاتجاه التصاعدى للفائض بل وحدوث انخفاض محدود فى الفائض فيما بين عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٧ ، يقدر بنحو ٣ مليارات دولار . ومن ناحية أخرى ، رغم أن الدول المتقدمة تستقبل أعداداً كبيرة من السائحين ، لكن نظراً لارتفاع مستوى معيشة سكانها ، فقد كانت السياحة العكسية لها أكبر دائماً من السياحة الوافدة إليها ، ومن ثم كانت تحقق عجزاً فى ميزان السياحة . ولكن يلاحظ تغير هذا الاتجاه أيضاً ، وبدأت الدول المتقدمة كمجموعة تتحول من حالة العجز فى ميزان السياحة ، إلى تحقيق فائض محدود فى عام ١٩٩٧ يقدر بـ٧٥٨ مليون دولار . وفى الواقع لو لم يكن ذلك العجز الضخم لدولتين فقط هما ألمانيا واليابان ، لحققت الدول المتقدمة فائضاً أكبر كثيراً فى ميزان السياحة .

كذلك لا ينبغى أن تغيب عن الأذهان حقيقة مهمة ، وهى سيطرة المؤسسات السياحية فى الدول المتقدمة على صناعة السياحة فى الدول النامية ، من خلال منظمى الرحلات ، وشركات السياحة والسفر ، وشركات الطيران ، وغيرها . ويعنى هذا أن جانباً لا يستهان به من متحصلات السياحة فى الدول النامية ، تستحوز عليه فى واقع الأمر الدول المتقدمة . وإذا أخذ فى الاعتبار هذا القدر غير المحسوب فى الميزان السياحى ، سوف يرتفع رصيد الفائض للدول المتقدمة ، وينخفض للدول النامية عما هو مبين فى شكل رقم (٧) .

وعموماً ، يمكن القول أن هذا التغير فى الفائض والعجز يعد مؤشراً لاحتمال تزايد حدة هذا الاتجاه فى المستقبل ، خاصة مع ارتفاع مستوى معيشة سكان الدول النامية ، واتباع هذه الدول لسياسات أكثر انفتاحاً على العالم الخارجى ، وأكثر اندماجاً فى الأسواق العالمية . هذا فى الوقت الذى بدأت فيه الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى تقديم مزيد من المحفزات لسكانها لقضاء

(*) اتضح من الفصل السابق أن السياحة البينية في أوروبا تعد من أعلى المعدلات مقارنة بأقاليم العالم الأخرى .

أجازاتهم داخلياً(*) . كما أن المؤسسات السياحية فى هذه الدول، أخذت من خلال عمليات الاندماج الأفقى والرأسى، في فرض سيطرة أكبر على فائض ميزان السياحة للدول النامية.

(٤-٢) ميزان السياحة فى مصر:

رغم أن البيانات الخاصة بالإيرادات السياحية تنشر فى مصر على نطاق واسع وفى كافة النشرات والمطبوعات التى تصدر عن وزارة السياحة، إلا أنه نادراً جداً ماتنشر بيانات عن المدفوعات المتعلقة بالسياحة العكسية أي سياحة المصريين فى الخارج. كما أن هناك تجاهلاً شبه تام للمعلومات عن ميزان السياحة لمصر. وتقدير الإنفاق للسياحة العكسية تواجهه صعوبات كثيرة، فقد يتطلب الأمر إجراء مسح بالعينة (مماثل لمسح السائحين الوافدين) للمصريين العائدين من الخارج، والذين ينطبق عليهم التعريف الدولى للسائح. إلا أن تحديد إنفاق هؤلاء من خلال مسح بالعينة، يعد أمراً بالغ التعقيد والتكلفة، ولا يتسع نطاق البحث الحالى لإعداده.

(٤-٢-١) مدفوعات السياحة:

لحسن الحظ يرصد البنك المركزي المصري المعلومات عن جانب المدفوعات المتعلق بالسفر، وهو المقابل لبنود الإيرادات السياحية المصرفية التى سبق مناقشتها بالتفصيل. لذلك سيتم تناول ميزان السياحة لمصر بالجمع بين كل من الإيرادات المصرفية والمدفوعات السياحية المدونة فى الجانب المدين من ميزان المدفوعات. والمقابلة بينهما تتسم بالموضوعية لأن كلا منهما يقدر وفقاً لنفس الأسس والمفاهيم. ومن المناسب أولاً التعرف على مكونات هذه المدفوعات، أو البنود التى تخص مايحول للخارج من نقد أجنبى لغرض سياحة المصرين. وهذه البنود متضمنة فى جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

المدفوعات المتعلقة بسياحة المصريين بالخارج فى ميزان المدفوعات

لعام ٩٨/١٩٩٩

بنود المدفوعات	القيمة (مليون دولار)	الأهمية النسبية
المصاريف الدراسية للطلبة بالخارج	٢٠٫٥	١٫٩
مصاريف السياحة والعلاج	٩٢٨٫٨	٨٤٫٠
نفقات التعليم والبعثات التعليمية بالخارج	٤٨٫١	٤٫٣
بدل سفر موظفى الحكومة المسافرين للخارج (تحويلات)	١٫٨	٠٫٢
رسم الحج لحجاج القرعة	٥٩٫٣	٥٫٤
بدل سفر موظفى الحكومة المسافرين للخارج (بنكنوت)	١٩٫٠	١٫٧
بدل سفر للحج والعمرة (بنكنوت)	صفر	صفر
أخرى- بدل سفر وتدريب موظفى القطاع الخاص	٢٨٫٣	٢٫٥
المجمـــــوع	١١٠٥٫٨ (*)	١٠٠٫٠٠

(*) يخصم من هذا الرقم ما قيمته ١٫٨ مليون دولار تمثل وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات (مبالغ معاد شراؤها عن عمليات غير منظورة وبنكنوت بنوك وصيارفة) وبذلك تصبح قيمة المدفوعات الفعلية لهذا العام ١١٠٤ ملايين دولار فقط. ولم يتم هذا الخصم بالجدول حتى يمكن حساب الأهمية النسبية لكل بند من بنود المدفوعات.

المصدر: البنك المركزى المصرى.

(٤-٢-٢) اتجاهات الخطأ فى تقدير المدفوعات:

يمكن التمييز بين نوعين من أخطاء التقدير تنطوي عليها بنود المدفوعات. الأول: يتخذ شكل زيادة فى المدفوعات المقدرة فى الميزان عن الفعلية. والثانى: يتمثل فى العكس، أى نقص المدفوعات المقدرة عن الفعلية. وبالنسبة للنوع الأول يلاحظ أن بعض نواحى القصور التى شابت تقدير الإيرادات المصرفية، تنطبق أيضاً على

جانب المدفوعات. فالمدفوعات مقابل مصاريف الدراسة والعلاج مثلاً، لا تقدر بالأخذ فى الاعتبار مدة إقامة المسافر فى الخارج. بمعنى هل المدة تقل عن عام (ينطبق عليه تعريف السائح)، أو مدة عام أو أكثر متصلة (لا ينطبق التعريف). وفى حالة وجود مسافرين لأى من هذين الغرضين لمدة عام أو أكثر، فإن المدفوعات فى هذا البند تكون مقدرة بأعلى من قيمتها الحقيقية. ومع ذلك طالما أن الأسلوب والمفاهيم المستخدمة فى تقدير كل من الإيرادات والمصروفات الخاصة بالتعليم والعلاج واحدة، يقلل هذا إلى حد كبير من خطورة الأخطاء المتعلقة بكل جانب منهما على حدة.

وبالنسبة للنوع الثانى من الأخطاء، هناك عدد من الأدلة على انخفاض القيمة المقدرة عن القيمة الفعلية لبعض بنود المدفوعات السياحية. ففى ظل النظام القائم على حرية الاحتفاظ بحسابات خاصة بالنقد الأجنبى، ونظراً للانتشار الواسع لهذه الحسابات، فإن السحب منها واستخدامها لأية أغراض مثل السفر للسياحة والترفيه، أو لأغراض التعليم والعلاج أو لأنشطة رجال الأعمال، أو أية أغراض أخرى تدخل فى نطاق النشاط السياحى، قد لا يسجل في حسابات المصارف على أنه مدفوعات سياحية، ومن ثم لن يرصد بواسطة البنك المركزى على هذا النحو. كذلك فإن انتشار شركات الصرافة، وإمكانية تبديل نقد مصرى بأجنبى دون أية إجراءات لتحديد الغرض من هذا التصرف، قد يعنى أن جانباً من المدفوعات السياحية لا ترصد مصرفياً، أو ترصد فى بنود أخرى غير متعلقة بالسياحة. (يلاحظ أن تبديل المصريين لنقد مصرى مقابل نقد أجنبى لا يظهر كبند من بنود المدفوعات فى الميزان).
وأخيراً وليس آخراً، فإن المدفوعات الخاصة بالسفر للحج والعمرة لا ترصد في الميزان بقيمتها الحقيقية. ونظراً لأهمية هذا البند فسوف يحتاج إلى معالجة خاصة.

(٤-٢-٣) تقدير مدفوعات الحج والعمرة:

لاشك أن السفر لغرض أداء فريضة الحج، وللعمرة، يشكل جانباً مهماً من حركة تدفق المصريين كسائحين للخارج. ومع ذلك فبالنظر إلى بيانات جدول رقم (٥)، يلاحظ أن المدفوعات مقابل رحلات الحج والعمرة لا ترصد بشكل واقعي في ميزان المدفوعات. ففي حالة السفر للحج يسجل فقط ما يخص حجاج القرعة، بل ويقتصر هذا البند على المدفوعات الرسمية، أي ما يدفع للمملكة العربية السعودية كرسوم مقابل الخدمات المقدمة لحجاج القرعة. أما ما ينفقه هؤلاء الحجاج أثناء رحلة الحج، والتي قد تمتد إلى ثلاثة أسابيع أو أكثر، وما ينفق على شراء سلع وهدايا، فلا يدخل في حساب هذا البند.

وإذا علمنا أيضاً أن تكلفة الرحلة للحجاج خارج نظام القرعة تكون أكبر كثيراً من تكلفة رحلة القرعة، وأن إنفاق هؤلاء خارج الرحلة يكون كبيراً، يتضح أن هناك جانباً ملموساً من المدفوعات السياحية للحج لا تندرج تحت هذا المسمى في ميزان المدفوعات.

وإذا أضفنا إلى ذلك رحلات العمرة التي تستمر طوال العام بلا قيود، يتضخم مقدار مدفوعات الحج والعمرة التي لا تظهر صراحة في ميزان المدفوعات. وفيما يلي محاولة لتقدير حجم هذه المدفوعات لعام ٢٠٠٠.

أولاً: رحلات الحج:

وكإجراء تقريبي، يمكن حساب ما ينفقه المصريون المسافرون للحج من أموال بالنقد الأجنبي، بالاستعانة بما هو متاح عن أعداد المسافرين وتكلفة الرحلات. ويحتوي جدول رقم (٦) على هذه المعلومات.

وبافتراض أن نصيب المملكة العربية السعودية وشركات الطيران غير المصرية من هذه النفقات ٧٥٪، وأن ٢٥٪ في المتوسط من تكلفة الرحلة تحصل عليها مصر

جدول رقم (٦)

عدد الحجاج والتكلفة وفقاً لنوع الرحلة (٢٠٠٠)

نوع الرحلة	عدد الحجاج	تكلفة الرحلة (بالألف جنيه مصري)
حج القرعة(١)	٢٧٥٠٠	٧
حج شركات السياحة(٢)		
(أ)	٤٨٠٠	٢٧
(ب)	٧٢٠٠	١٤٫٥
(ج)	١٢٠٠٠	٩٫٠
حج الجمعيات	١٢٠٠٠	١٠٫٠
هيئات(٣)	٦٠٠٠	١٠٫٠
المجموع	٦٩٥٠٠	—

(١) حج القرعة لا يشمل الطعام والشراب.

(٢) عدد حجاج شركات السياحة ٢٤ ألف حاج تم توزيعهم على الفئات الثلاثة بالنسب التالية: (أ) ٢٠٪ (ب) ٣٠٪ (جـ) ٥٠٪. أما أسعار الرحلات لكل فئة بالألف جنيه فهي كالتالي: (أ) ١٩–٣٥ ألف جنيه (ب) ١٠–١٩ ألف جنيه (جـ) يبدأ من ٨ آلاف جنيه. وقد حسبت لكل فئة كما في الجدول.

(٣) حج الهيئات لم تحدد له تكلفة في البيانات لذلك افترضنا أن تكلفته مثل حج الجمعيات، أي ١٠ آلاف جنيه.

المصدر: وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة.

مقابل خدمات شركات الطيران والسياحة المصرية، يمكن بناء على ذلك تقدير ماينفق بالنقد الأجنبي، بتحويل ما نسبته ٧٥٪ من تكلفة الرحلات المختلفة إلى الدولار، باستخدام سعر الصرف الرسمي للبنوك(*). ونتيجة هذه الحسابات مبينة بجدول رقم (٧).

(*) افترض أن تكلفة الرحلة في حالة شركات السياحة المختلفة يبلغ ١٨ ألف جنيه، وهو الحد الأدنى للمستوى المتوسط. وأن التكلفة في حالة الجمعيات ١٠ آلاف جنيه، وهو المتوسط للمدى المبين بالجدول.

جدول رقم (٧)

تقدير مدفوعات النقد الأجنبي للخارج لرحلات الحج (لعام ٢٠٠٠)

نوع الرحلة	المدفوعات بالألف دولار
حج القرعة	٤٧٤٦٢,٢
سياحة	
(أ)	٢٨٥٨٨,٢
(ب)	٣٣٠٣٩,٤
(ج)	٢٣٨٣٢,٥
حج الجمعيات	٣١٤٧٠,٦
هيئات	١٣٣٣٥,٣
المجموع	١٥٧١١٠,٧

المصدر: حسبت من بيانات جدول رقم (٦).

ويعني ذلك أن الحد الأدنى لمدفوعات رحلات الحج يبلغ ١٥٧,٦ مليون دولار (مقارنة برقم ٥٩,٣ مليون دولار مدونة كمدفوعات حج في ميزان المدفوعات. . جدول رقم ٥). ويعد هذا تقديراً أدنى لأنه لا يتضمن ما ينفقه الحجاج خارج تكلفة الرحلة أثناء تواجدهم بالمملكة، وما يشترونه من سلع وهدايا هناك، وهذه المستبعدات يمكن أن تمثل نسبة لا يستهان بها من تكلفة الرحلة.

ثانياً: رحلات العمرة:

يظهر جدول رقم (٨) بيانات بعدد المعتمرين وتكلفة الرحلة. ويلاحظ أنه بخلاف رحلات الحج فإن رحلات العمرة تتفاوت أسعارها وفقاً للفترة الزمنية، فترتفع الأسعار ارتفاعاً كبيراً خلال العشرة أيام الأخيرة من رمضان. ويبلغ عدد المعتمرين خلال شهر رمضان وحده ٧٥٠ ألف شخص. وهذا العدد يفوق أعداد

المعتمرين في شهور السنة الباقية كلها، والذي يتراوح بين ٥٠٠-٦٠٠ ألف شخص. وفي جدول رقم (٨) حسبت مدفوعات العمرة بالنقد الأجنبي بنفس الأسلوب الذي استخدم في حالة رحلات الحج.

جدول رقم (٨)

تقدير مدفوعات النقد الأجنبي للخارج لرحلات العمرة (لعام ٢٠٠٠)

نوع الرحلة	العدد بالألف	السعر بالجنيه	القيمة بالمليون جنيه	المدفوعات بالمليون دولار(٢)
عمرة رمضان(١)				
٢٠ يوم الأوائل	٤٥٠	٥٠٠٠	٢٢٥٠	٤٩٦،٢
١٠ أيام الأواخر	٣٠٠	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٦٦١،٨
بقية شهور السنة	٥٥٠	٦٠٠٠	٣٣٠٠	٧٢٧،٩
المجموع بالألف	١٣٠٠	—	٨٥٥٠	١٨٨٦

(١) العدد الكلي لعمرة رمضان ٧٥٠ ألف شخص تم تقسيمه بنسبة ٦٠٪ للعشرين يوماً الأوائل، ٤٠٪ للعشرة أيام الأواخر.

(٢) المدفوعات تمثل نصيب المملكة العربية السعودية من رحلات العمرة بافتراض حصولها على ٧٥٪ من القيمة الكلية بعد تحويلها للدولار.

المصدر: عدد المعتمرين وأسعار الرحلات من وزارة الداخلية، بيانات غير منشورة.

ومن جدول رقم (٨) يتبين أن إجمالي المدفوعات بالنقد الأجنبي مقابل العمرة يساوي ١٨٨٦ مليون دولار، مع مراعاة أنها (كما في حالة الحج) لا تتضمن أية تكاليف إضافية مقابل المصروفات التي ينفقها المعتمر في المملكة في شكل طعام وشراب ومشتريات وهدايا.

ويمكن الآن الجمع بين مدفوعات الحج والعمرة معاً في جدول رقم (٩). حيث

يتم التمييز بين تقدير يمثل حداً أدنى لهذه المدفوعات وهو ذلك الذي حُسب في جدولي (٧) ، (٨) دون إضافة أية مصروفات شخصية إلى تكلفة الرحلة ، وتقدير آخر يتم فيه إضافة قيمة المصروفات الشخصية بناء على افتراض متحفظ بأن قيمتها تمثل ٣٠٪ من مدفوعات الحد الأدنى .

جدول رقم (٩)
مدفوعات الحج والعمرة المقدرة بافتراض وجود أو عدم وجود مصروفات شخصية
(لعام ٢٠٠٠)

مليون دولار

البيــــان	عدم وجود مصروفات شخصية	وجود مصروفات شخصية	
	القيمة	القيمة	النسبة
مدفوعات الحج	١٥٧,٦	٢٠٤,٩	٧,٧
مدفوعات العمرة	١٨٨٦,٠	٢٤٥١,٨	٩٢,٣
إجمالي المدفوعات	٢٠٤٣,٦	٢٦٥٦,٧	١٠٠,٠

المصدر: جدول رقم (٧) ، (٨).

ومن الجدول يتبين أن إجمالي المدفوعات مقابل الحج والعمرة يتراوح بين ٢٠٤٣,٦ مليون دولار كحد أدنى ، وبين ٢٦٥٦,٧ مليون دولار بأخذ المصروفات الشخصية في الاعتبار. ويبدو بوضوح أيضاً أن مدفوعات العمرة هي التي تمثل الجانب الأعظم من إجمالي المدفوعات (٩٢,٣٪). ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أن الحج يتم مرة واحدة في العام. كما أن المملكة العربية السعودية تضع إجراءات تنظيمية لزيارة الحج، فتتم الزيارة وفقاً لحصة محددة بحد أقصى ١٪ من سكان كل بلد. ولا يسمح بالحج للشخص الواحد إلا مرة واحدة كل خمس سنوات. أما رحلات العمرة فهي مفتوحة طوال العام دون حدود، ويمكن أن تتكرر للشخص

الواحد عدة مرات. ويجب الملاحظة أيضاً أن كل من يزور المملكة لأي غرض غالباً ما يعتمر أيضاً، لذلك فإن جانباً من المعتمرين قد لا يظهر في الإحصاءات لأن زيارتهم تكون أساساً لغرض آخر بخلاف العمرة(*).

وبالرجوع إلى بنود المدفوعات المدونة في جدول رقم (٥)، نجد أن هذا الرقم يتجاوز قيمة أي بند من بنود المدفوعات، بما في ذلك ما هو مدون كمدفوعات كلية تخص السياحة والسفر. وفي حديث صحفي لوزير السياحة قدر مدفوعات الحج والعمرة في السنة بحوالي ١,٥ مليار جنيه مصري(٧). وهو رقم يقل كثيراً عن حقيقة هذا الإنفاق الذي بلغ وفقاً لتقديراتنا شديدة التحفظ ٢٠٤٤ مليون دولار، أي ما يوازي ٦,٩ مليار جنيه بسعر الصرف السائد في عام التقدير. وأخيراً مهما شاب هذه التقديرات من عيوب، إلا أنها تعطي مؤشرات واضحة لمدى ضخامة هذه المدفوعات.

ولعل فى هذه المؤشرات دلالة كافية على أن ما يرصد فى ميزان المدفوعات على أنه مدفوعات متعلقة بسياحة المصريين فى الخارج، هى أرقام يشوبها عيوب بينة، في اتجاه التقليل من حجم المدفوعات السياحية.

(٤-٣) الميزان:

إذا تم التغاضي عن نواحي القصور السابقة، يمكن حساب ميزان السياحة لمصر وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات، بأنه الفرق بين ما يمر عبر الجهاز المصرفى من متحصلات خاصة بالسياحة الوافدة، مطروحاً منه المدفوعات المقابلة لسياحة المصريين فى الخارج. ويظهر الميزان فى جدول رقم (١٠)، وشكل رقم (٨).

ويتضح أن المدفوعات الخاصة بسياحة المصريين بالخارج تستوعب جانباً كبيراً من الإيرادات السياحية. فأدنى مستوى لهذه المدفوعات فى عام ١٩٩٧/٩٦ يمثل نحو

(*) يزيد ذلك من احتمال أن تكون المدفوعات الفعلية للعمرة أعلى من تلك المقدرة في جدول رقم (٣)، لأن الزائرين لأغراض أخرى لا يحسبون ضمن عدد المسافرين بغرض أداء العمرة.

٨٠٪ من الإيرادات. أما أقصى مستوى فيكاد يصل إلى ١٠٠٪ أى أن المدفوعات السياحية في عام ٩٥/ ١٩٩٦ تستوعب تقريباً جميع الإيرادات. وهكذا، فإن الميزان رغم كونه موجباً في جميع السنوات المبينة، بمعنى وجود فائض، إلا أن هذا الفائض محدود للغاية، وكما يبدو فى الشكل رقم (٨) لا يمثل سوى شريحة ضئيلة من مجمل الإيرادات.

ويدل ذلك على أنه رغم كون مصر دولة نامية، ورغم أن مستوى معيشة السكان لا يتفق ووجود تدفق سياحى كبير للخارج، إلا أن الجانب الأكبر من الإيرادات السياحية بالنقد الأجنبى الناتجة عن السياحة الوافدة، يتم امتصاصه من خلال السياحة العكسية. والفائض الذى يتبقى يتراوح خلال الفترة المبينة بين ٧٢ و ٣٣٧ مليون دولار فى السنة. هذا مع العلم أن هذا الفائض المحدود يمكن أن يتلاشى تماماً أو في الغالب يصبح سالباً، إذا تم تقدير المدفوعات السياحية (خصوصاً تلك المتعلقة بنفقات الحج والعمرة) بأسلوب أكثر واقعية ودقة. وبالمقارنة بالدول المتقدمة التى تحقق فائضاً (جدول رقم ٤)، يلاحظ أنه باستثناء أيرلندا، فإن جميع الدول تحقق فائضاً أعلى كثيراً من مصر. أما الفائض فى مصر كنسبة من الفائض فى الدول النامية، فيبلغ لعام ٩٧/ ١٩٩٨ (٢ و٠٪) فقط(*). وهى نسبة شديدة الانخفاض، وتقل كثيراً عن نصيب مصر فى إجمالى السياحة الوافدة للدول النامية.

(*) حسبت كنسبة من الفائض المتحقق للدول النامية عام ١٩٩٧، والمبين سابقاً فى الشكل رقم (٧).

جدول رقم (١٠)

ميزان السياحة لمصر خلال الفترة (١٩٩٥/٩٤ ـ ١٩٩٩/٩٨)

مليون دولار

البيــــــان	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
١- إيرادات	١٣٤٣,٠	١٣٤٢,٤	١٦٦٩,٦	١٤٥٧,٥	١٢٩٧,٣
٢- مدفوعات	١١٢٩,٠	١٣٣٥,٢	١٣٣٢,٥	١٣٠٢,٢	١١٠٤,٠ (*)
٣- النسبة (٢) ÷ (١)	٨٤,١	٩٩,٥	٧٩,٨	٨٩,٣	٨٥,١
٤- الميزان (١) - (٢)	٢١٤,٠	٧٢,٠	٣٣٧,١	١٥٥,٣	١٩٣,٣

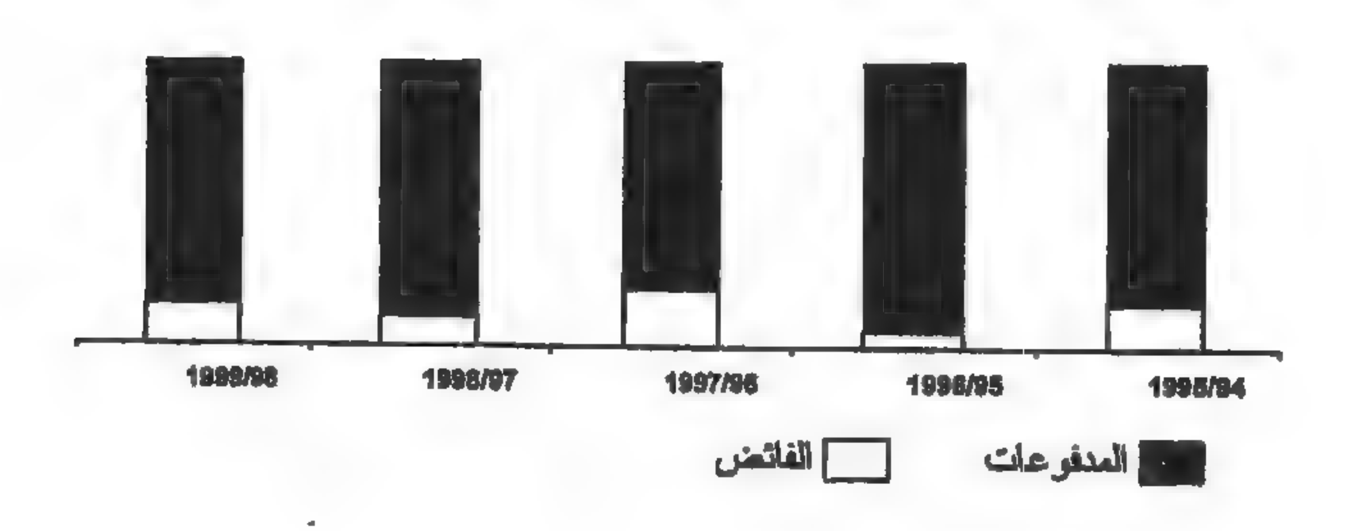
(*) الفرق بين هذا الرقم ونظيره في جدول رقم (٥) هو ٨ , ١ مليون دولار تمثل وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات مبالغ معاد شراؤها (أنظر هامش جدول ٥).

المصدر: الإيرادات والمدفوعات، البنك المركزي المصري.

شكل رقم (٨)

ميزان السياحة لمصر خلال الفترة

(١٩٩٥/٩٤ ـ ١٩٩٩/٩٨) (مليون دولار)



المراجع

1 - World Tourism Organization (WTO), Collection of Tourism Expenditure Statistics, Seminar on Tourism Statistics and Economic Impact Measurement, Cairo, Egypt, 15-16 December 1997, p. 415.

2 - WTO 1997, المرجع السابق

3 - WTO 1997, المرجع السابق

٤ ـ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والهيئة العامة للتنمية السياحية، بحث تقدير الإنفاق السياحى للسائحين المغادرين فى جمهورية مصر العربية (المسح السياحى بالعينة لعام ١٩٩٦). القاهرة، ديسمبر ١٩٩٧.

٥ ـ تفاصيل العينة وطريقة تنفيذها موجودة بالتفصيل فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والهيئة العامة للتنمية السياحية، المرجع السابق. وقد أجرى المسح للسنوات ١٩٩٠، ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦.

6 - Thea Sinclair and Charles Stucliffe, "The Economic Effects on Destination Areas of Foreign Involvement in the Tourism Industry, A Spanish Application," in B. Goodall G. Ashworth (eds.), Marketing in the Tourism Industry, Routledge, London 1990.

٧ـ مجلة المصور، وزير السياحة في حوار الأسبوع، القاهرة، العدد ٣٩٧٦، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٠م.

الفصل الثالث
الأهمية الاقتصادية للسياحة

يمكن الآن الانتقال من مناقشة ما توفره السياحة من إيرادات في ميزان المدفوعات، وما يتحمله الميزان من مدفوعات للسياحة العكسية، إلى تناول أبعاد أخرى للسياحة تمثل مساهمتها في الاقتصاد القومي. فيتم التعرف على الأهمية الاقتصادية للسياحة، وتطور مكانتها عبر الزمن. ومساهمة السياحة في الاقتصاد القومي تكون دائماً موضع اهتمام خاص من جانب المسئولين عن النشاط السياحي، والدارسين لقطاع السياحة. ويتم التركيز في هذا الفصل على أربعة أبعاد رئيسة تعتبر من أهم المساهمات التي تقدمها السياحة لأي اقتصاد نام أو متقدم:

- الإيرادات السياحية وتطورها عبر الزمن.
- مساهمة السياحة في الناتج المحلي.
- مكانة السياحة كمصدر للنقد الأجنبي.
- مساهمة السياحة في خلق فرص العمل.

هذا وتركز الدراسة في هذا الفصل على الآثار المباشرة فقط، أما مفهوم المضاعف وما يترتب عليه من آثار غير مباشرة، فسيناقش في الفصل الخامس.

(١) تطور الإيرادات السياحية:

كما اتضح من قبل حدث تطور كبير في حجم الحركة السياحية لمصر مصاحباً للقفزة الضخمة والتوسع غير المسبوق في مكونات العرض السياحي من فنادق

ومطاعم وبنية أساسية وخدمات سياحية مختلفة. ولا شك أن لهذا التطور تأثيراً ملموساً على حجم الإيرادات السياحية. ويواجه التحديد الدقيق لتطور الإيرادات السياحية صعوبتان أساسيتان: **الأولى**: وجود تقديران مختلفان تماماً للإيرادات السياحية، التقدير المصرفي، والتقدير الرسمي. **والثانية**: هي الصعوبة التي تكتنف البيانات عموماً في مصر خاصة عندما يتعلق الأمر بتكوين سلسلة زمنية طويلة. فاختلاف مصادر البيانات، واختلاف التعريفات وأسلوب التقدير المستخدم، كلها أمور تجعل تكوين سلسلة زمنية لفترة طويلة أمراً بالغ الصعوبة.

ومع ذلك سيتم الاعتماد على بيانات البنك المركزي ووزارة السياحة لتكوين سلسلة زمنية للإيرادات على مدى العقدين الماضيين، مع التمييز بين الإيرادات السياحية المصرفية والرسمية. ويظهر شكل رقم (١) وجدول رقم (١) التطور في هذه الإيرادات خلال الفترة ٨١/ ١٩٨٢ ـ ٩٨/ ١٩٩٩، ويمكن ملاحظة ما يلي:

أولاً: يكشف الاتجاه العام عن تزايد ملحوظ في الإيرادات السياحية سواء تم التعبير عنها في شكل إيرادات مصرفية أم رسمية. وتسيطر على الإيرادات تقلبات ملحوظة خاصة خلال عقد التسعينيات، وإن كانت التقلبات أكثر حدة في حالة الإيرادات الرسمية، وذلك لأنها تتأثر مباشرة بالتقلبات في أعداد السائحين والليالي السياحية؛ وهذه بدورها تتأثر بالأحداث السياسية وأحداث العنف. كذلك ففي فترات تراخي الطلب على السياحة في مصر قد تتجه المنشآت السياحية لتخفيض أسعار خدماتها إلى حد كبير مما يزيد من حدة تراجع الإيرادات.

ثانياً: إن الفجوة بين الإيرادات المصرفية والرسمية مرت بثلاث مراحل. **الأولى**: من ٨١/ ١٩٨٢ ـ ٨٦/ ١٩٨٧ حيث يوجد فارق كبير بين الإيرادات الرسمية والمصرفية. وهذه الفترة سبقت تحرير أسعار الصرف، وكان التعامل في السوق السوداء شائعاً، فضلاً عن عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة. وتراوحت الإيرادات المصرفية خلال هذه الفترة من ٢٤٪ إلى ٤٦٪ من الإيرادات الرسمية.

جدول رقم (١)

تطور الإيرادات السياحية المصرفية والرسمية

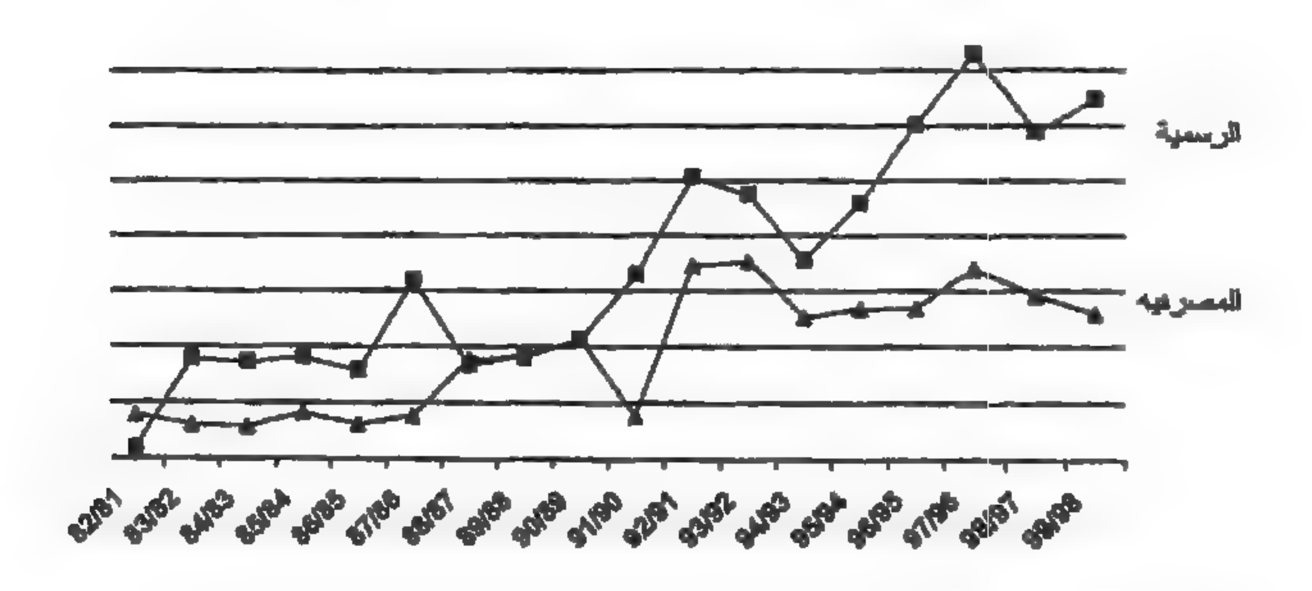
(بالمليون دولار)

البيان	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩
الإيرادات المصرفية	٣٩٢,٨	٣٠٤,١	٢٨٨,٤	٤٠٩,٦	٣١٥,٢	٣٧٩,٦	٨٨٥,٩	٩٠٠,٦	١٠٧١,٨
الإيرادات الرسمية	٩٣٠,٢	٨٨٥,٧	٨٥٧,٢	٩٠٠,٧	٧٨٤,٧	١٥٨٦,١	٨٣٦,٢	٩٣١,٢	١٠٥٩,٦
المصرفية/الرسمية	٤٢,٢	٣٤,٣	٣٣,٦	٤٥,٥	٤٠,٢	٢٣,٩	١٠٧,٢	٩٦,٧	١٠١,٢
البيان	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨
الإيرادات المصرفية	٩٣٠,٥	١٧٢٧,٢	١٧٧١,٠	١٣٦٣,٩	١٣٤٣,٠	١٣٤٢,٤	١٧٠٢,٥	١٤٥٧,٥	١٢٩٧,٢
الإيرادات الرسمية	١٦٤٦,٠	٢٥٣٩,٠	٢٣٧٥,٠	١٧٧٩,٢	٢٢٩٨,٩	٣٠٠٩,١	٣٦٤٦,٢	٢٩٤٠,٥	٣٢٢٥,١
المصرفية/الرسمية	٥٦,٥	٦٨,٢	٧٤,٦	٧١,٠	٥٨,٤	٤٤,٦	٤٦,٧	٤٩,٦	٤٠,١

المصدر: ٨١/ ٨٢-٨٩/ ٩٠ : سلسلة زمنية مأخوذة من البنك المركزي المصري.
٩٠/ ٩١-٩٨/ ٩٩ : البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، ٩٨/ ١٩٩٩.

شكل رقم (١)

تطور الإيرادات السياحية المصرفية والرسمية



المصدر: جدول رقم (١).

الفترة الثانية : ٨٧/ ١٩٨٨ - ٩٣/ ١٩٩٤ واتسمت خاصة خلال السنوات الأولى منها بالتقارب الشديد بين الإيرادات المصرفية والرسمية، بل زادت الإيرادات المصرفية على الإيرادات الرسمية في عامي ٨٧/ ١٩٨٨، ٨٩/ ١٩٩٠ زيادة طفيفة. وقد شهدت هذه الفترة تزايداً في دور السوق المصرفية الحرة، واستكمال المراحل الخاصة بتكوينها في مارس ١٩٨٨، وتطبيق أسعارها على كافة المعاملات في إطار البنوك المعتمدة. وقد ترتب على ذلك ارتفاع موارد النقد الأجنبي بالبنوك المعتمدة بمقدار ٥,١ مليار جنيه، وتشكل الإيرادات السياحية أحد أهم مصادر هذه الزيادة(١). أما الفترة الثالثة : فهي من ٩٤/ ١٩٩٥ - ٩٨/ ١٩٩٩، حيث عادت الفجوة بين الإيرادات الرسمية والمصرفية للاتساع، وبلغت الإيرادات المصرفية ٤٠٪ فقط من الإيرادات الرسمية المقدرة لعام ٩٨/ ١٩٩٩، وذلك رغم استمرار سياسة السوق الحرة للنقد الأجنبي.

(٢) مساهمة السياحة في الناتج المحلي:

تعد وزارة التخطيط تقديرات الناتج للقطاعات الاقتصادية المختلفة في إطار عام للحسابات القومية. وبالنسبة للسياحة فإن تقديرات التخطيط تعتبر قطاع المطاعم والفنادق معبراً عن النشاط السياحي. ورغم كونه الجزء الأهم والأكثر تحديداً وارتباطاً مباشراً بنشاط السياحة، خاصة السياحة الوافدة، إلا أن هناك أنشطة أخرى مثل المواصلات والتجارة والمال، وخدمات الترفيه والثقافة وغيرها، تدخل في إطار النشاط السياحي أيضاً. لكن المشكلة تكمن في أن ناتج هذه الأنشطة المتعددة يتولد في الأساس نتيجة لطلب المستهلكين المحليين، ولا تمثل السياحة الوافدة سوى شريحة صغيرة وهامشية من هذا الناتج. لذلك يصعب على القائمين بإعداد الحسابات القومية فصل هذه الشرائح الصغيرة من القطاعات المختلفة، وضمها إلى قطاع السياحة. وبدلاً من التغلب على هذه المشكلة على نحو أو آخر، أصبح معتاداً التعبير عن السياحة بقطاع المطاعم والفنادق على مستوى الحسابات القومية وكافة

الحسابات المأخوذة عنها (مثل جدول المدخلات والمخرجات). وينطوي ذلك بالتأكيد على قصور في تقدير الدخل الناتج عن السياحة ومساهمتها في الناتج المحلي، وهو ما سيتم معالجته في فصل قادم بإعادة تعريف قطاع السياحة في جدول المدخلات والمخرجات.

والأسلوب المتبع بواسطة التخطيط لتقدير الدخل لقطاع المطاعم والفنادق يقوم على حساب النسبة من الإيرادات السياحية التي توجه لقطاع المطاعم والفنادق (٦٢٪)، ثم يخصم من نصيب المطاعم والفنادق في الإيرادات السياحية نسبة أخرى تمثل مستلزمات الإنتاج لهذا القطاع (٥٣-٥٤٪)[٢]. ويحتوي جدول رقم (٢) على بيانات تظهر الأهمية النسبية لمساهمة قطاع المطاعم والفنادق وغيره من قطاعات الاقتصاد القومي في الناتج المحلي.

جدول رقم (٢)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية ١٩٩٨/٩٧

البيان	الزراعة	الصناعة والتعدين	البترول ومنتجاته	الكهرباء	التشييد	النقل	التجارة والمال	المطاعم والفنادق	الإسكان والمرافق	الخدمات الاجتماعية والشخصية	الخدمات الحكومية والتأمينات	الإجمالي
النصيب النسبي في الناتج	١٧,٥	١٨,٦	٩,٤	١,٧	٥,٦	٩,٣	٢١,٦	١,٢	٢,٠	٧,٨	٨,٠	١٠٠,٠

المصدر:

Ministry of Economy and Foreign Trade, Monthly Economic Digest, Vol. 2, No. 3, May 2000, Cairo Egypt.

ويتبين من الجدول أن مساهمة قطاع المطاعم والفنادق في الناتج المحلى عام ٩٧/ ١٩٩٨ محدودة للغاية (٢ , ١٪)، وتقل عن مساهمة كافة القطاعات الأخرى. وكما تبين من قبل فإن تقدير ناتج السياحة يشوبه قصور بسبب عدم الأخذ في الاعتبار الأنشطة الأخرى المولدة للدخل بخلاف المطاعم والفنادق.

ومع ذلك حتى بفرض زيادة مساهمة السياحة في الناتج بما يوازي ٣٨٪، وهى نسبة الإيرادات السياحية غير المخصصة للمطاعم والفنادق، فإن مساهمة القطاع لن تتجاوز ١,٧٪ في هذا العام. وبالنظر إلى القطاعات الرئيسة الأخرى، فإن مساهمة قطاع المطاعم والفنادق تكاد لا تذكر إذا قورنت بقطاعات مثل الزراعة والصناعة والخدمات. وأخيراً بمراجعة المساهمة على مدار الزمن (ملحق رقم (١))، يتضح أن مساهمة القطاع في الناتج المحلى تظل متواضعة ومتقلبة ولم تزد أعلى قيمة بلغتها على ١,٧٪ (في عام ٩٥/ ١٩٩٦) وذلك على مدى الفترة ٨٠/ ١٩٨١-٩٧/ ١٩٩٨.

(٣) السياحة كمصدر للنقد الأجنبي:

لتحديد الأهمية النسبية للسياحة الوافدة مقارنة بالأنشطة الرئيسة الأخرى المولدة للنقد الأجنبي على مدى عقدي الثمانينيات والتسعينيات، من الضروري توحيد مفهوم الإيرادات السياحية. وحتى عام ٨٩/ ١٩٩٠، كانت الإيرادات المصرفية هي التي تسجل بواسطة البنك المركزي في حسابات ميزان المدفوعات. وقد بدأ البنك منذ عام ٩٠/ ١٩٩١ يأخذ بالإيرادات السياحية الرسمية المقدرة بواسطة وزارة السياحة. ونظراً للاختلاف الكبير بين التقديرين سوف تحسب المساهمة النسبية للإيرادات السياحية على مدى الفترة بأكملها باستخدام الإيرادات المصرفية، ثم تحسب الأهمية النسبية باستخدام الإيرادات الرسمية لفترة التسعينيات للمقارنة.

ولوجود تقلبات ملحوظة في بنود متحصلات ميزان المدفوعات المختلفة (ملحق رقم ٢)، سوف تحسب المتوسطات لهذه البنود على مدى خمس سنوات، فيما عدا الفترة الأخيرة حيث عدد السنوات المتبقية ٣ سنوات فقط. ويظهر جدول رقم (٣) التطور في الأهمية النسبية للإيرادات السياحية، مقارنة ببنود إيرادات النقد الأجنبي الأخرى في ميزان المدفوعات.

جدول رقم (٣)

تطور الأهمية النسبية للإيرادات السياحية في ميزان المدفوعات

الإيرادات السياحية كنسبة من:	الإيرادات السياحية المصرفية				الإيرادات السياحية الرسمية	
	٨٦/٨٥-٨٢/٨١	٩١/٩٠-٨٧/٨٦	٩٦/٩٥-٩٢/٩١	٩٩/٩٨-٩٧/٩٦	٩٦/٩٥-٩٢/٩١	٩٩/٩٨-٩٧/٩٦
حصيلة الصادرات	٩,٠	٣٦,٦	٣٦,٢	٣٩,٧	٥٨,٤	٦٥,٨
مدفوعات الواردات	٣,٦	٨,٢	١٢,٨	٩,٠	٢٠,٦	١٩,٩
عائدات البترول	١٣,٢	٥٨,٧	٧٢,١	٨٢,٤	١١٧,٨	١٨٥,١
تحويلات المصريين بالخارج	١٠,٩	٢٢,٩	٤٦,١	٤١,٢	٧٤,١	٩١,٤
رسوم المرور بقناة السويس	٢٥,٩	٦٠,٨	٧٥,٨	٨٢,٠	١٢٢,١	١٨٢,٠

المصدر: النسب محسوبة من جدول رقم (٢) بالملحق.

يتبين من الجدول تزايد الأهمية النسبية للإيرادات السياحية المصرفية في ميزان المدفوعات تزايداً ملحوظاً. فقد ارتفعت الإيرادات كنسبة من حصيلة الصادرات من ٩٪ إلى نحو ٣٠٪ كمتوسط للفترة الأولى والأخيرة. وكنسبة من إيرادات البترول زادت أهمية الإيرادات السياحية زيادة ضخمة لتصل إلى ٨٣,٤٪ مقارنة بنحو ١٣٪ في الفترة الأولى. والزيادة واضحة تماماً أيضاً بالنسبة إلى رسوم المرور في قناة السويس، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج. أما الإيرادات السياحية كنسبة من قيمة الواردات فرغم زيادتها إلا أنها زيادة محدودة، بل وتظهر الفترة الأخيرة اتجاهاً لتراجع النسبة. وتفسير ذلك أن الواردات هي بند ميزان المدفوعات الذي تعرض لزيادة كبيرة خلال العقدين الماضيين. وخلال السنوات الثلاثة الأخيرة بالذات ارتفعت قيمة الواردات ارتفاعاً ملحوظاً. أما ترتيب المصادر المختلفة من حيث أهميتها في توفير النقد الأجنبي، فالمتوسط للفترة الأخيرة يظهر أن حصيلة الصادرات أهم هذه البنود، يليها تحويلات المصريين في الخارج، ثم رسوم المرور بقناة السويس ثم البترول، وتأتى السياحة في المرتبة الخامسة. إلا أن الأمر يختلف باستخدام الإيرادات السياحية الرسمية، حيث تحتل السياحة الموقع الثالث بعد

تحويلات العاملين بالخارج وحصيلة الصادرات. وبمعنى آخر فإن ترتيب السياحة كمصدر للنقد الأجنبي يختلف تماماً وفقاً لأي الإيرادات تستخدم في التقويم.

وهناك حقيقة مهمة لا ينبغي إغفالها ـ فالتصاعد الكبير في الأهمية النسبية للإيرادات السياحية لا يجب أن يفسر فقط بما طرأ على هذه الإيرادات من تزايد على مدار الزمن، ولكن أيضاً بالإنجاز المتواضع للغاية والسلبي أحياناً لبنود المتحصلات الأخرى. فعائدات البترول تتأرجح بين الزيادة والنقصان على مدى الفترة ٨١/ ١٩٨٢ ـ ٩٨/ ١٩٩٩ بسبب التقلبات الحادة في الأسعار العالمية. بل يلاحظ أيضاً أن قيمة هذه العائدات قد انخفضت بشكل مطلق من ٢٥٩٤ مليون دولار في المتوسط خلال الفترة الأولى، إلى ١٧٦٩ مليون دولار خلال الفترة الأخيرة (ملحق رقم ٢). أما رسوم المرور بقناة السويس فرغم تزايدها خلال النصف الأول من التسعينيات، إلا أنها تراجعت في الفترة الأخيرة. ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لتحويلات المصريين بالخارج. ورغم أن الإيرادات السياحية تخضع هي الأخرى لتقلبات خلال الفترة، إلا أن ضآلة حجم هذه الإيرادات في الفترة الأولى، بينما كانت عائدات البترول وتحويلات العاملين بالخارج في حالة انتعاش شديد، أثر على تطور الأهمية النسبية لهذه الإيرادات.

والمعيار الذي يجب التوقف عنده ملياً، هو حصيلة السياحة منسوبة إلى حصيلة الصادرات. فأداء الصادرات المصرية يبدو متواضعاً للغاية. وعلى مدى سبعة عشر عاماً زادت حصيلة الصادرات من ٣,٨ مليار دولار (٨١/ ١٩٨٢) إلى ٤,٤ مليار دولار فقط، أي بمعدل نمو سنوي متوسط أقل من ١٪. لذلك فاتجاه الدراسات المختلفة للتأكيد على الأهمية المحورية للسياحة في الاقتصاد المصري اعتماداً على ارتفاع قيمة الإيرادات السياحية كنسبة من حصيلة الصادرات، هو أمر قد يدعو في الواقع للقلق الشديد بشأن أداء الاقتصاد المصري عموماً أكثر مما يدعو للرضا والارتياح. ويمكن أن نتبين هذه الحقيقة بوضوح بالنظر إلى جدول رقم (٤).

فنجد دولاً متقدمة مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، وإيطاليا، والمملكة المتحدة،

جدول رقم (٤)

الإيرادات السياحية ونسبتها إلى حصيلة الصادرات في مصر والدول السياحية الرئيسة (١٩٩٥)

دول تقل فيها نسبة الإيرادات السياحية/حصيلة الصادرات عن ١٠٪(1)		
الدولة	الإيرادات السياحية (مليون دولار)	النسبة/ حصيلة الصادرات
الولايات المتحدة	٦١١٣٧	٧,٧
فرنسا	٢٧٥٢٨	٧,٦
إيطاليا	٢٧٤٥٠	٩,٢
المملكة المتحدة	١٩٠٨٩	٦,١
سويسرا	٩٤٦٠	٨,٨
الصين	٨٧٣٣	٥,٩
المكسيك	٦١٦٣	٦,٨

دول ترتفع فيها نسبة الإيرادات السياحية/حصيلة الصادرات ارتفاعاً كبيراً(2)		
الدولة	الإيرادات السياحية (مليون دولار)	النسبة/ حصيلة الصادرات
جمهورية الدومينيكان	١٥٥٢	٤٣,٧
البهاما	١٣٤٦	٧٩,١
جامايكا	١٠٦٩	٣٣,٦
باربادوس	٦٨٠	٥٨,٧
فيجي	٣١٢	٢٨,٨
مالاديف	٢١٠	٦٦,١
سيشيل	١٠٠	٣٦,٩
هاييتي	٨١	٤٢,١

دول تتراوح نسبة الإيرادات السياحية/حصيلة الصادرات ما بين ١٠٪ إلى أقل من ٢٠٪		
إسبانيا	٢٥٣٤٢	(١)١٩,١
تركيا	٤٩٥٩	(١)١٤,٢
البرتغال	٤٤٣٤	(١)١٣,٢
إسرائيل	٢٧٨٤	(٢)١٠,٢
تونس	١٣٢٥	(٢)١٧,٦
المغرب	١١٦٣	(٢)١٢,١

مصر(3)	القيمة (مليون دولار)	٪ لحصيلة الصادرات
الإيرادات السياحية المصرية	١٣٤٢,٤	٣٩,١
الإيرادات السياحية الرسمية	٢٠٠٩,١	٦٥,٢

المصادر:

1 - OECD, OECD in Figures- International Tourism
http://www.oecd. org//publications//figures/1997/tourism. html

2 - World Bank, World Development Indicators 1998, CD- ROM.

٣- جدول رقم (٢) بالملحق.

تحقق إيرادات سياحية ضخمة تفوق بأضعاف كثيرة ما تحققه مصر، ولكن نظراً لقوة اقتصاد هذه الدول، وقدراتها التصديرية المرتفعة، فإن الإيرادات السياحية كنسبة من حصيلة الصادرات تقل نسبتها عن ١٠٪ بل وتصل إلى ٧,٧٪ فقط في حالة الولايات المتحدة، الدولة التي تحقق أعلى إيرادات سياحية على مستوى العالم. وهناك دول أخرى لا تعد ضمن الدول المتقدمة مثل الصين والمكسيك، ورغم أنها تحقق إيرادات سياحية أعلى كثيراً من مصر، إلا أن هذه الإيرادات لا تمثل سوى ٦-٧٪ من حصيلة صادراتها. والإيرادات السياحية لكثير من الدول السياحية الأخرى لا تتجاوز ١٠-١٥٪. وحتى بالنسبة لإسبانيا، الدولة المعروفة عالمياً بتحقيق معدلات عالية للإيرادات السياحية، واعتماد اقتصادها على السياحة بدرجة كبيرة مقارنة بغيرها من الدول الغربية، فإن إيراداتها السياحية تبلغ ١٩٪ من حصيلة صادراتها. أما متى تمثل الإيرادات السياحية معدلات بالغة الارتفاع من حصيلة الصادرات، فكما يتبين من جدول رقم (٤)، لا يحدث ذلك إلا في حالة الدول الصغيرة ذات الاقتصادات شديدة الضعف، والتي تعتمد على السياحة اعتماداً يكاد يكون كلياً، مثل بارابادوس، الملاديف، جمهورية الدومينيكان، هايتي وجامايكا.

وقد حسبت لمصر نسبة الإيرادات السياحية إلى حصيلة الصادرات (متضمنة البترول) من واقع بيانات ميزان المدفوعات (ملحق رقم (٢))، باستخدام كل من الإيرادات المصرفية والرسمية لعام ١٩٩٦/٩٥ لتتوافق مع بيانات جدول (٤)، ووجدت النسبة ٢٩٪، ٦٥٪ على الترتيب. ورغم الأداء المتواضع للصادرات المصرية، إلا أنه من غير الممكن تصور أن تمثل الإيرادات السياحية هذه النسبة العالية (٦٥٪) المحسوبة بناء على الإيرادات الرسمية، وأن تكون مصر في هذا الشأن مختلفة كثيراً عن معظم دول العالم، ومتماثلة مع الوضع في اقتصادات ضعيفة للغاية مثل الدول الصغيرة المشار إليها سابقاً. ويمكن اعتبار ذلك دليلاً جديداً على أن الإيرادات السياحية الرسمية مقدرة بأعلى من قيمتها الحقيقية.

(٤) مساهمة السياحة في خلق فرص العمل:

من الأهمية بمكان التعرف على طبيعة التشغيل في قطاع السياحة، من حيث عدد المشتغلين وخصائص قوة العمل وظروف العمل المختلفة. ووجود مثل هذه المعلومات يمكن أن يكشف عن دور هذا القطاع في توفير فرص العمل في الاقتصاد القومي، وعن حقيقة ما يذكر حول ضخامة هذا الدور.

بعض المشكلات المنهجية:

رغم أهمية التعرف على البيانات والمعلومات المتعلقة بالعمالة في قطاع السياحة، إلا أن هناك صعوبات منهجية مختلفة تحول دون التحديد الدقيق حتى لأبسط المعلومات كتلك الخاصة بحجم قوة العمل في القطاع. وتزداد هذه الصعوبات تعقيداً طالما أن الهدف يكون دائماً معرفة أثر السياحة الوافدة على العمالة بمعزل عن غيرها من الآثار. وفيما يلي أهم هذه الصعوبات:

أولاً: كما ذكر من قبل فإن قطاع السياحة قطاع غير متجانس، فالسياحة تمتد عبر عدد كبير ومتنوع من الأنشطة. ويعني ذلك أن الإنفاق السياحي وبالتالي فرص العمل الناتجة عنه تتولد في قطاعات متعددة للاقتصاد القومي. ويشكل ذلك صعوبات أمام اعتبار السياحة "صناعة" بالمعنى الدقيق للكلمة. ولتفادي هذه الصعوبة، صار يعبر عن السياحة في الحسابات القومية وفي كافة الإحصاءات المأخوذة عنها ومنها إحصاءات العمالة بقطاع المطاعم والفنادق.

ثانياً: حتى بالنسبة لقطاع المطاعم والفنادق، هناك خلط بين العمالة الموظفة بهذا القطاع والناتجة عن النشاط السياحي، وتلك الناتجة عن أنشطة غير سياحية أو عن سياحة داخلية. فعلى سبيل المثال، المواطن المصري الذي يعيش في القاهرة ويستخدم مطعماً في القاهرة لا يعد نشاطه وفقاً للتعريف الدولي للسائح ضمن السياحة سواء الداخلية منها أو الدولية. والمواطن المصري الذي يعيش في الإسكندرية ويستخدم هذا المطعم بالقاهرة، يعد نشاطه من قبيل السياحة الداخلية

وليس الدولية. والشخص الأجنبي المقيم في مصر والذي يستخدم المطعم لا يدخل نشاطه أيضاً ضمن التعريف الدولي للسائح. ويعد النشاط كجزء من السياحة الدولية أو الوافدة فقط عندما يأتي الشخص الأجنبي المقيم بالخارج لزيارة القاهرة ويستخدم المطعم. أي أن العمالة في قطاع المطاعم والفنادق لا ترجع جميعها للسياحة الوافدة.

ثالثاً: لصعوبة حساب حجم العمالة الناتجة عن السياحة الوافدة من واقع عدد فرص العمل الفعلية التي توفرها قطاعات الإنتاج والخدمات التي يوجه إليها الإنفاق السياحي، يتم التقدير أحياناً بالاعتماد على جانب الطلب أو الإيرادات السياحية، فتترجم الإيرادات إلى عدد مشتغلين. وكما سيتضح فيما بعد فإن هذا الأسلوب تشوبه عيوب واضحة. وهناك مقترحات بضرورة الربط بين الطلب والعرض عند تقدير العمالة بالقطاع[٣]، ومع ذلك لا يوجد حتى الآن سواء في الدول المتقدمة أم في الدول النامية اتفاق حول أسلوب عملي مناسب للقياس الدقيق لقوة العمل الموظفة في السياحة، بخاصة تلك والمرتبطة بالسياحة الوافدة.

وعموماً يطلق على السياحة في الأدبيات أنها صناعة كثيفة للعمل، ويروج لها عالمياً بأنها أكبر صناعة في العالم وأكثرها تحقيقاً لفرص العمل. وتعد هذه الخاصية إحدى المقومات التي تجعل السياحة نشاطاً ذا جاذبية خاصة للدول النامية، حيث طاقات الإنتاج ضعيفة، وفرص العمل محدودة، ومعدلات البطالة المرتفعة من أهم مشكلات هذه الدول. لكن هذه المقولات تتعرض لانتقادات شديدة نتيجة للتشكيك في الأسلوب الذي يتبع في تقدير حجم العمالة بالقطاع. فمن الضروري التمييز بين ما يطلق عليه فرص عمل حقيقية وفرص عمل اسمية. وفرص العمل الحقيقية الناتجة عن النشاط السياحي هي تلك الوظائف الملموسة حيث المهارات والمعارف المطلوبة لها تكون مرتبطة بشكل صريح بالسياحة (مثلاً العمالة في الخدمات الفندقية، الإرشاد السياحي، وكالات السفر . . . إلخ). أما فرص العمل الاسمية فتعد مقياساً واسعاً للعمالة، وهي الفرص التي تقدر بناء على ارتباطها

بالإيرادات السياحية. ولكن هل تنشأ هذه الفرص بالفعل نتيجة للإنفاق السياحي أم أنها قائمة سواء وجد هذا الإنفاق أم لم يوجد؟

ووجود فرص عمل اسمية يرجع إلى أن السلع والخدمات التي يستهلكها السائحون هي في الغالب تلك السلع والخدمات التي يستهلكها المواطنون في حياتهم اليومية. فكل من يقدم خدمة أو سلعة للمواطنين، قد يكون جزءاً ضئيلاً من وظيفته موجهاً لخدمة السائحين. ووفقاً لأسلوب الطلب فإنه بجمع هذه الأجزاء الهامشية من الوظائف الموجهة للسائحين، يمكن الحصول على عدد من فرص العمل الكاملة، ولكنها تكون فرص عمل اسمية وليست حقيقية. مثلاً في حالة السائحين المقيمين في شقق سكنية، فإن جانباً كبيراً من إنفاقهم يوجه إلى المراكز التجارية. وبينما يخلق هذا الإنفاق دخولاً إضافية، إلا أنه في معظم الأحوال لايترتب عليه وظائف إضافية، ما لم يكن عدد هؤلاء السائحين ونمط وحجم مشترواتهم مؤثراً بشكل جذري في استراتيجية المتاجر واتجاهات التوظف بها[٤].

وفى استراليا مثلاً قدر أن نحو ٦٠٪ من إنفاق السياحة الوافدة يذهب مباشرة لمنشآت تقدم سلعاً وخدمات متنوعة للمواطنين الأستراليين، وأن السياحة تعد نشاطاً عارضاً وثانوياً فيما يتعلق بنمط الوظائف في هذه المنشآت. وبناء على ذلك وجد أن ٢٤٪ فقط من فرص العمل المقدرة رسمياً لقطاع السياحة في عام ٩٥/ ١٩٩٦ تعد فرصاً حقيقية، بينما القدر الأكبر (٧٦٪) تعد وظائف اسمية بالمعنى المبين سابقاً[٥]. ويوصى بناء على ذلك أنه من الضروري عند تقدير حجم العمالة في قطاع السياحة التمييز بين فرص العمل الحقيقية والاسمية، لإعطاء متخذ القرار صورة غير مضللة لأوضاع العمالة في القطاع.

أما عن كثافة استخدام العمل في القطاع فمن الضروري أن يقترن ذلك بمعرفة حجم رأس المال المستثمر. وقد أكدت بعض الدراسات أن تكاليف البنية الأساسية في قطاع الفنادق تمثل أحياناً ضعف تكلفة الاستثمار في الفندق. وبذلك تصبح العمالة الموظفة قليلة نسبياً إذا ما قورنت بإجمالي التكاليف الاستثمارية[٦].

وقدرت بعض الدول الاستثمار في البنية الأساسية بنحو ٨٠٪ من التكلفة الرأسمالية للفندق(٧).

يتضح مما سبق أنه بأخذ المشكلات المنهجية المختلفة في الاعتبار عند تقدير العمالة بقطاع السياحة، فإن هذا القطاع لن يكون كثيفا للعمل على النحو الذي يتم التأكيد عليه عادة. علاوة على ذلك تكشف بعض الدراسات عن اتجاه متزايد نحو أنماط جديدة للاستثمار السياحي والتوظف، تكون أقل كثافة للعمل، وأعلى إنتاجية في نفس الوقت. فالسلاسل الفندقية بوجه خاص تتجه لميكنة بعض الوظائف والاستغناء تماماً عن وظائف أخرى. وحتى في الدول النامية ذات العمالة الرخيصة يتم ميكنة بعض الأعمال مثل التنظيف والغسيل، والاستغناء عن عمال المصاعد(٨). واستمرار هذا الاتجاه يعني زيادة في تكاليف خلق فرصة عمل في قطاع الفنادق في الدول النامية. والمستقبل إذا كان سيجلب معه مزيداً من الاعتماد على شركات السلاسل الفندقية، فإنه سيتجه لتقليص فرص العمل في قطاع السياحة، وارتفاع تكلفة خلق فرصة عمل مع انخفاض كثافة العمل بالقطاع.

(٤-١) العمالة في قطاع السياحة المصري:

تعد العمالة من متغيرات قطاع السياحة التي تعانى قصوراً فيما يتعلق بدرجة الثقة في البيانات المتاحة عنها. فهناك المشكلة العامة التي تمت الإشارة إليها والخاصة بالتمييز بين فرص العمل الحقيقية والاسمية. وهناك أيضاً مشكلات خاصة ببيانات العمالة في مصر. فيوجد مصدران لتقدير العمالة في قطاع السياحة: وزارة التخطيط، ووزارة السياحة. وتتميز بيانات التخطيط بشمولها لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، مما يسهل المقارنة بين هذه القطاعات. كذلك تمتد البيانات عبر سلسلة زمنية طويلة بحيث يمكن التعرف على اتجاهات التشغيل على مدى فترة زمنية طويلة. ومع ذلك يعيب هذه البيانات ـ كما في حالة الدخل السياحي ـ تركيزها فقط على قطاع المطاعم والفنادق، ومن ثم تجاهل العمالة في أنشطة أخرى مرتبطة بشكل

مباشر بالسياحة مثل شركات السياحة والسفر، والنقل الداخلي، والإرشاد السياحي . . . وغيرها. وعلى الجانب الآخر، فإن بيانات التخطيط تتعلق بقطاع المطاعم والفنادق ككل دون تمييز بين سائحين ومواطنين مصريين وأجانب مقيمين، ودون التمييز في حالة السائحين بين سياحة وافدة وداخلية. وينطوي ذلك على خلط بين العمالة الناتجة عن طلب السياحة الوافدة، وتلك الناتجة عن طلب القطاع العائلى، وعن السياحة الداخلية(*). وتخطئ بعض الدراسات لاعتبارها فرص العمل المقدرة ناتجة عن السياحة الوافدة فقط، دون أية تحفظات.

أما تقديرات وزارة السياحة فتتميز بأنها أكثر شمولاً للمنشآت السياحية بمختلف أنواعها، من منشآت الإقامة إلى المنشآت السياحية الأخرى، ومحال بيع السلع والعاديات السياحية، كما يدخل فيها المرشدون السياحيون. ورغم ذلك فاحتمالات الخطأ لازالت واردة بسبب الخلط أيضاً بين فرص العمل المرتبطة بأشكال مختلفة من الطلب السياحي وغير السياحي.

ويمكن الآن بدارسة المعلومات المتاحة من مصادر مختلفة عن العمالة في قطاع السياحة وفى غيره من القطاعات، تقويم مدى أهمية هذا القطاع في توفير فرص العمل على مستوى الاقتصاد الوطني.

أولاً: تقديرات وزارة التخطيط:

يظهر جدول رقم (٥) الأهمية النسبية للعمالة في قطاع السياحة على المستوى الوطني، مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ومن واقع بيانات وزارة التخطيط. إن مساهمة قطاع المطاعم والفنادق في إجمالي العمالة تبدو شديدة الانخفاض (أقل من ١٪ في عام ١٩٩٨/٩٧). وهذه المساهمة أعلى فقط من قطاعين يتميزان بكثافة رأسمالية عالية، وهما قطاعا الكهرباء والبترول. كذلك فإن حجم فرص العمل

(*) من المتوقع أن يكون جانباً كبيراً من ناتج قطاع المطاعم ومن ثم العمالة الموظفة به، يخص السكان المحليين غير السائحين والسياحة الداخلية.

التي يوفرها قطاع المطاعم والفنادق ضئيلة بالمقارنة بالقطاعات الرئيسة من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات. أما الاتجاه طويل الأجل فتسوده تقلبات من سنة لأخرى، بل وتتجه الأهمية النسبية للعمالة في القطاع للتراجع على مدى الفترة ٨٠/ ١٩٨١ ـ ٩٨/ ١٩٩٩، (ملحق رقم ٣).

جدول رقم (٥)

الأهمية النسبية للعمالة في قطاع السياحة (المطاعم والفنادق) والقطاعات الاقتصادية المختلفة ٩٧/١٩٩٨

الزراعة	الصناعة والتعدين	البترول ومنتجاته	التشييد والبناء	الكهرباء	النقل والمواصلات	التجارة والمال	المطاعم والفنادق	الإسكان والمرافق	الخدمات الاجتماعية والشخصية	الخدمات الحكومية والتأمينات	الإجمالي
٢٩,٥	١٢,٢	٠,٢	٧,٤	٠,٢	٦,٥	١٠,٢	٠,٩	١,٤	٠,٨	٢٢,٢	١٠٠,٠

المصدر:

Ministry of Economy and Foreign Trade, Monthly Economic Digest, Vol. 2, No. 3, May 2000, Cairo Egypt.

ثانياً: تقديرات وزارة السياحة:

إن تقديرات وزارة السياحة لحجم العمالة في المنشآت السياحية المختلفة من إقامة إلى منشآت وشركات سياحية، ومحال بيع السلع والعاديات، وإرشاد سياحي، تتضح من جدول رقم (٦). وهي تبرز أن منشآت الإقامة تساهم بأعلى نسبة من فرص العمل السياحية، تليها المنشآت السياحية. أما أقل نسبة فتخص قطاع الإرشاد السياحي. وحجم العمالة المقدر لعام ١٩٩٦ بواسطة وزارة السياحة (٦, ٢٦٣ ألف عامل) يفوق كثيراً تقديرات التخطيط لعام ٩٦/ ١٩٩٧ (١٤٥ ألفا). وقد يرجع ذلك إلى حد ما لاختلاف الأسلوب المستخدم في التقدير، وإلى شمول بيانات السياحة لمختلف الأنشطة السياحية. وإذا رجحنا صحة تقديرات وزارة السياحة باعتبارها أكثر شمولاً، فإن حجم فرص العمل في قطاع السياحة لعام ١٩٩٦ يمثل

٧,١٪ من إجمالي العمالة الموظفة في الاقتصاد الوطني. وحتى بفرض وجود جانب من العمالة غير الرسمية الموظفة بالقطاع، والتي لا تشملها بيانات المنشآت الرسمية، فإن مساهمة القطاع في العمالة ستظل في هذه الحدود المنخفضة. ومن الأهمية أيضاً ملاحظة أن السياحة من القطاعات التي توظف عمالة غير دائمة بمعدل قد يكون أكبر من غيرها من القطاعات. لذلك قد تنخفض النسبة المذكورة إذا حسبت العمالة بمعيار مكافئ لوظائف الوقت الكامل.

جدول رقم (٦)

العمالة المباشرة في قطاع السياحة وفقاً لنوعية المنشأة السياحية

يونيو ١٩٩٦

منشآت الإقامة	المنشآت السياحية	الشركات السياحية	محال السلع والعاديات	المرشدون السياحيون	الجملة
١١٦٧٠٥	٨٤٦٠٠	١٨٣١٠	٤٠٠٠٠	٣٩٨٥	٢٦٣٦٠٠
٤٤,٢٣	٣٢,١	٦,٩	١٥,٢	١,٥	١٠٠,٠

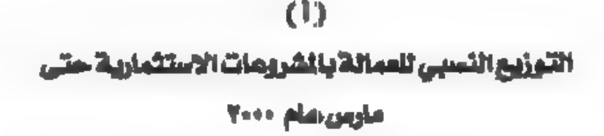
المصدر: وزارة السياحة، مصر من السياحة، ص ١٢٩.

ثالثاً: بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:

يمكن الاستعانة أيضاً بالبيانات التي تصدر عن الهيئة العامة للاستثمار حول حجم العمالة ورأس المال في المشروعات الاستثمارية المختلفة وفقاً لطبيعة النشاط. وأهمية هذه البيانات أنها تلقى الضوء على مدى كثافة العمل في المشروعات السياحية، مقارنة بغيرها من المشروعات في القطاعات الأخرى. ويعبر شكل رقم (٢، أ) عن التوزيع النسبي للعمالة في المشروعات التي تم تأسيسها حتى مارس عام ٢٠٠٠، والتي بدأت النشاط بالفعل. ويتضح من الشكل أن الشركات الصناعية

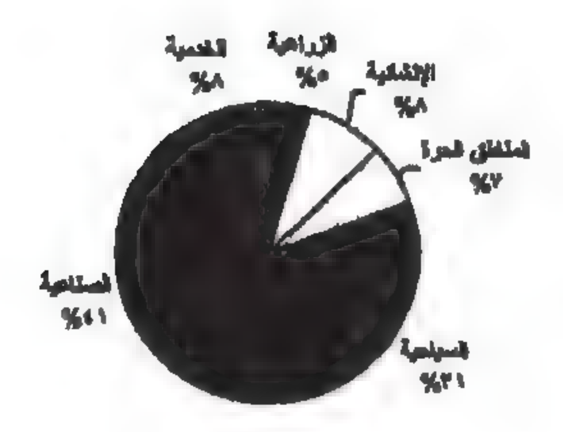
بلغ نصيبها نصف العمالة الكلية لهذه المشروعات (٦ , ٥٠٪) بينما بلغت مساهمة السياحة (٦ , ١٧٪). ومع ذلك تزيد مساهمة السياحة في إجمالي العمالة عن مساهمة قطاعات أخرى مثل الزراعة والخدمات والإنشاءات.

شكل رقم (٢)


(أ)
التوزيع النسبي للعمالة بالمشروعات الاستثمارية حتى
مارس عام ٢٠٠٠



(ب)
التوزيع النسبي لرأس المال المصدر بالمشروعات
الاستثمارية حتى مارس عام ٢٠٠٠



المصدر: حسبت النسب من بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

إلا أن التقويم الموضوعي يقتضي مقارنة مساهمة كل قطاع في العمالة بالقياس إلى حجم رأس المال، نظراً للاختلاف الكبير في عدد الشركات وحجم رأس المال من نشاط إلى آخر. ومن شكل رقم (٢ ب) نجد أن مساهمة السياحة في إجمالي رأس المال تزيد كثيراً عن مساهمتها في إجمالي العمالة. والعكس صحيح بالنسبة للصناعة والزراعة. وبحساب معامل العمل/ رأس المال لهذه المشروعات والذي

تظهر نتائجه في جدول رقم (٧)، يتضح أن مشروعات المناطق الحرة تحقق أعلى معدل للعمالة لكل وحدة رأس مال (مليون جنيه)، تليها المشروعات الزراعية ثم الصناعية. أما المشروعات السياحية فتحقق أدنى معدل للعمالة، وتليها المشروعات الخدمية.

جدول رقم (٧)
معامل العمل/رأس المال وفقاً لنوعية المشروعات الاستثمارية(*)
(عدد المشتغلين لكل مليون جنيه رأس مال مصدر)

المشروعات						
الصناعية	الزراعية	الإنشائية	السياحية	الخدمية	المناطق الحرة	إجمالي المشروعات
١٢,٧	١٥,١	٩,٦	٦,٠	٨,٦	١٩,١	١٠,٥

(*) الشركات الاستثمارية التي تم تأسيسها حتى مارس عام ٢٠٠٠.
المصدر: حسبت من بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

بناء على ما سبق، ووفقاً لمختلف مصادر المعلومات حول العمالة المباشرة في قطاع السياحة وفي قطاعات الاقتصاد الوطني، يتبين بجلاء أن مساهمة السياحة في قوة العمل متواضعة، ولا تعكس بأي حال ما يذكر دائماً من أن السياحة من أهم القطاعات ذات الثقل في توفير فرص العمل للاقتصاد الوطني، وأنها صناعة ذات كثافة عمل عالية(*).

(٤-١-١) العمالة الأجنبية:

إحدى الخصائص التي تميز التشغيل في قطاع السياحة، وجود مشتغلين أجانب في بعض وظائف القطاع. ولارتباط وجود عمالة أجنبية بتسربات النقد الأجنبي

(*) تلجأ الدراسات عن السياحة لاستخدام مضاعف العمالة الذي يخضع تقديره لتحفظات كثيرة، ومن خلاله تبرز مساهمة أكبر للسياحة في قوة العمل الكلية.

للسياحة، من الأهمية بمكان محاولة التعرف على هذا الجانب. وللأسف فإن البيانات المنشورة سواء تلك الصادرة عن وزارة التخطيط أو وزارة السياحة، لا تميز جنسية المشتغل من مصري وأجنبي. ومع ذلك هناك دراسة ميدانية موسعة أجرتها وزارة السياحة مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونشرت منذ عدة سنوات (١٩٩٣)، عن أوضاع العمالة في قطاع السياحة[٩]. ورغم أن الدراسة غير حديثة إلا أنه من المفيد الاسترشاد بنتائجها، ومقارنة هذه النتائج بالتطورات الأحدث لمعرفة اتجاهات التغير.

وبصفة عامة فإن نسبة المشتغلين الأجانب بالقطاع تعد منخفضة إلى حد كبير (٦ و ٠٪ في المتوسط) إذا قدرت على مستوى إجمالي المشتغلين بالمنشآت السياحية. وهذه المنشآت عبارة عن: منشآت الإقامة بأنواعها المختلفة (فنادق، قرى سياحية، فنادق عائمة، موتيلات)، والمحال العامة السياحية، والشركات السياحية. ومع ذلك فهذه النسبة المنخفضة تخفى حقيقة مهمة، وهى وجود تفاوت شديد في توزيع المشتغلين الأجانب، وفقاً لنوعية الوظائف بالقطاع ووفقاً للدرجة الفندقية.

ويوضح جدول رقم (٨) نسب المشتغلين الأجانب في أهم الوظائف التي يشغلونها بقطاع الفنادق. وقد تم حساب النسب لقطاع الفنادق عموماً (١-٥ نجوم وموتيلات)، والفنادق الخمسة نجوم بالتحديد باعتبارها أهم فئة فندقية للسياحة الوافدة، وأكثرها توظيفاً للمشتغلين الأجانب. أما جدول رقم (٩) فيعطى الوظائف الفندقية التي تشغلها أعداد كبيرة من المصريين، ونسبة المشتغلين في هذه الوظائف إلى جملة المشتغلين بقطاع الفنادق. وهناك عدة ملاحظات يمكن الخروج بها من بيانات الجدولين:

أولاً: يتركز الأجانب في عدد محدود من الوظائف الرئيسة والحاكمة في قطاع الفنادق بينما قد لا يوجد مشتغلون أجانب على الإطلاق في عدد كبير من الوظائف، وهى عادة الوظائف غير الرئيسة بكافة مستوياتها مثل أقسام الغسيل والكي والمطبعة والأمن، كذلك الوظائف الأدنى في الأقسام الرئيسة.

ثانياً : ترتفع نسبة الأجانب في فنادق ٥ نجوم بشكل ملحوظ مقارنة بنسبتها في مجمل الإقامة الفندقية .

ثالثاً : إن أكثر الوظائف على الإطلاق التي يشغلها الأجانب هي وظيفة مدير الأغذية والمشروبات ، حيث تصل نسبة الأجانب في هذه الوظيفة إلى نحو ١٥٪ في حالة جميع الفنادق، وتزيد إلى ٣٤٪ لفنادق الخمس نجوم .

رابعاً : يشغل المصريون بأعداد كبيرة الوظائف الدنيا كما يتضح بجلاء من جدول رقم (٩) . ويفسر ذلك الانخفاض الشديد في نسبة المشتغلين الأجانب عندما تحسب كمتوسط لإجمالي العمالة .

خامساً : إذا حسب نصيب المشتغلين الأجانب بمستوى دخولهم المستمدة من مزاولة النشاط في قطاع السياحة، سيكون هذا النصيب أعلى كثيراً من نصيبهم في إجمالي العمالة، وذلك لشغلهم المناصب الرئيسة فقط، وحصول الأجانب عادة على مرتبات تزيد أضعافاً مضاعفة على مرتبات المشتغلين المصريين .

جدول رقم (٨)

نسبة المشتغلين الأجانب في عدد من وظائف قطاع الفنادق عموماً وفنادق ٥ نجوم (١٩٩٣)

البيان	مدير عام	مدير أغذية ومشروبات	كبير طهاة	رئيس قسم الحلواني	مدير مبيعات	مشرف النادي الصحي	كبير مهندسين	مدير المشروبات	مدير إشراف داخلي	مدير مشتريات
إجمالي الفنادق ٪	٩,٦	١٤,٥	١١,٧	٧,٣	١٠,٥	١١,٥	٧,٢	١١,٨	٥,٢	٢,٣
فنادق ٥ نجوم ٪	١٣,٢	٣٣,٩	١٦,٤	٧,٥	١٧,٥	١٣,٠	٥,٩	١٢,٥	٦,٧	٥,٨

المصدر : وزارة السياحة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة العمالة في قطاع السياحة، مارس ١٩٩٣ .

جدول رقم (٩)

وظائف تشغلها أعداد كبيرة من المصريين في قطاع الفنادق (١٩٩٣)

الوظيفة	مساعد مدير مطعم	كابتن	مساعد كابتن	مضيف	مساعد مضيف	طباخ أول	طباخ ثان	طباخ ثالث	عامل مطبخ	عامل غسيل (أواني)	موظف استقبال
العدد	٦١٢	٩٩٦	٧٠٥	٢٥٣٦	١٤٤٢	١٠٤٤	٩٦١	٦٦٩	٧٦٦	٢٠٨٩	١٤٣٦

الوظيفة	مشرف غرف	مشرف أدوار	عامل غسيل وكي	صراف مطعم	موظف تليفونات	محاسب	كهربائي	ضابط أمن	المجموع	النسبة الإجمالي المشتغلين
العدد	٣٦٩٩	٩٩١	١١٥٢	١٠٠٧	٨١٢	٥٥٨	٦١٠	١١٣٩	٢٣٢٠٥	٥١,٦٪

المصدر: وزارة السياحة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة العمالة في قطاع السياحة، مارس ١٩٩٣ .

التطورات الحديثة:

من المرجح أن معدل تشغيل الأجانب في قطاع السياحة يرتفع عن المعدل لقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، وأن تشغيل الأجانب في هذا القطاع يسير في اتجاه التزايد الملحوظ منذ إجراء الدراسة المسحية التي نشرت عام ١٩٩٣ وحتى الوقت الراهن. وفيما يلي بعض الأدلة على ذلك:

أولاً: بالاستناد إلى بيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة حول العمالة المصرية والأجنبية في المشروعات التي تم تأسيسها حتى ٣١/ ١٢/ ١٩٩٩، والتي بدأت النشاط بالفعل، اتضح أن نسبة العمالة الأجنبية في المشروعات السياحية بلغت ٩ , ٢٪. هذا في حين كانت النسبة المماثلة لعام ١٩٩٣ (٦ , ٠٪) فقط.

ثانياً: وفقاً لنفس البيانات السابقة ترتفع نسبة المشتغلين الأجانب في قطاع السياحة (٩ , ٢٪) عن النسبة المماثلة لإجمالي المشروعات التي تم تأسيسها حتى نهاية عام ١٩٩٩ . فقد بلغت النسبة الأخيرة ١ , ١٪ فقط.

ثالثاً: من خلال فحص دليل الفنادق المصرية الصادر عن وزارة السياحة، والذي يحتوى أسماء مختلف الفنادق وموقعها، ودرجتها، واسم المدير، تم تجميع عدد من يشغلون وظيفة مدير الفندق من الأجانب في فنادق الخمسة نجوم. وتظهر هذه المعلومات في جدول رقم (١٠) للأقاليم السياحية الرئيسة. وتتراوح النسبة من ٤٠٪ في أسوان إلى ٨٠٪ في الغردقة، وتبلغ في المتوسط لكافة الأقاليم السياحية ٥٦٪. هذا في حين كانت النسبة ١٣٪ فقط وفقاً لنتائج المسح عام ١٩٩٣.

جدول رقم (١٠)

نسبة الفنادق من فئة الخمسة نجوم التي يشغل الأجانب

منصب مدير الفندق بها ١٩٩٩/٩٨

البيان	القاهرة	الأقصر	أسوان	الغردقة	شرم الشيخ	المجموع
عدد الفنادق التي يديرها أجنبي	١٠	٤	٢	٤	٤	٢٤
إجمالي عدد فنادق ٥ نجوم	٢١	٦	٥	٥	٦	٤٣
النسبة	٤٧٫٦	٦٦٫٧	٤٠٫٠	٨٠٫٠	٦٦٫٧	٥٥٫٨

المصدر: قدرت البيانات من

Egyptian Hotel Association, Egyption hotel Guide,, 19th Edition. Cairo 1998/1999.

والاعتماد المتزايد على الأجانب في شغل المناصب الرئيسة بقطاع السياحة ينطوي على اتجاه متصاعد نحو استيعاب المشتغلين الأجانب لقدر متزايد من عائد السياحة في مصر. وسوف يتم الرجوع لهذه النقطة عند دراسة الأبعاد الدولية للسياحة في الفصل التالي.

ملحق رقم (١)

تطور نصيب السياحة في الناتج المحلى الإجمالي[1]

(مليون جنيه)

السنة	دخل السياحة (المطاعم والفنادق)	الناتج المحلى/الإجمالي	النسبة
٨١/٨٠	٢١٠,٠	١٤٢٢٨,٥	١,٥
٨٢/٨١	٢٢٠,٥	١٩٦٢٨,٨	١,٢
٨٣/٨٢	٢٤٢,٨	٢١١٠٤,٧	١,٢
٨٤/٨٣	٣٦٥,٠	٢٢١٦٠,٠	١,٧
٨٥/٨٤	٢٧٦,١	٢٤٥٦٠,٢	١,١
٨٦/٨٥	٢٥٧,٩	٢٦٨٢٩,٢	١,٠
٨٧/٨٦	٢٩٩,٤	٢٧٩٥٧,٠	١,١
٨٨/٨٧	٤٥١,٣	٤٣٠٦٨,٨	١,٠
٨٩/٨٨	٥٧١,٤	٤٥٤١٩,٤	١,٣
٩٠/٨٩	٦٩٤,٤	٤٧٩١٠,٦	١,٤
٩١/٩٠	٥١٣,١	٥٠١٧٦,٦	١,٠
٩٢/٩١	٧١٥,٠	٥٢٩٣٢,٣	١,٤
٩٣/٩٢	٢١٤٥,٠	١٣٤٢٥٥,٠	١,٦
٩٤/٩٣	٢٠٥٥,٠	١٣٩١٨٠,٠	١,٥
٩٥/٩٤	٢٣١٠,٠	١٤٦١٣١,٠	١,٦
٩٦/٩٥	٢٦٠٩,٠	١٥٢٣١٩,٠	١,٧
٩٧/٩٦	٣٨٢٠,٠	٢٣٩٥٠٠,٠	١,٦
٩٨/٩٧	٢٨٨٣,٠	٢٥٣٠٩٠,٠	١,١

(١) بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الثابتة لسنة الأساس لكل خطة خمسية.

المصدر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة (عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزارة التخطيط).

ملحق رقم (٢)

التطور في بنود موارد النقد الأجنبي الرئيسة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات

(مليون دولار)

السنة	الإيرادات السياحية (المصرفية)	حصيلة الصادرات (١)	مدفوعات الواردات	البترول	تحويلات المصريين (٢)	رسوم المرور في قناة السويس	الإيرادات الرسمية
٨٢/٨١	٣٩٢,٨	٢٨٤٧,٧	٨٦١٨,٢	٢٧٢٥,١	٢٠٨١,٩	٩٠٨,٩	
٨٣/٨٢	٣٠٤,١	٢٧٤١,٩	٩٠٥٩,٢	٣١٥٦,١	١٣٦٥,٤	٩٥٦,٦	
٨٤/٨٣	٢٨٨,٤	٣٩٦٠,٤	١٠٢٨٧,٦	٢٥٦٦,٧	٣٩٣٠,٥	٩٧٤,٠	
٨٥/٨٤	٤٠٩,٦	٣٩٢٧,٨	١٥٠١٥,٦	٣١٢٤,١	٣٤٩٦,٣	٨٩٦,٧	
٨٦/٨٥	٣١٥,٢	٢٥٧٥,٧	٩٢٥٦,٤	٢٢٧٨,١	٢٩٧٢,٧	١٠٢٨,٢	
المتوسط	٣٤٢,٠	٢٨١٠,٥	٩٥١٧,٤	٢٥٨٤,٠	٣١٢٩,٤	٩٥٢,٩	
٨٧/٨٦	٣٢٩,٦	٢٣٦٤,٤	٧٩٥٢,٣	٩٠٥,٩	٢٠١١,٩	١١٤٨,٠	
٨٨/٨٧	٨٨٥,٦	٢٧٧٤,٠	٩٨٩١,٧	١٥٦٢,٧	٢٣٨٢,٩	١٣٦٨,٢	
٨٩/٨٨	٩٠٠,٦	٢٧٢٢,٥	١٠٣٦٠,٦	١٠٦٦,٢	٢٥٢٢,٢	١٣٠٦,٢	
٩٠/٨٩	١٠٧١,٨	٣١٤٤,٨	١١٤٤١,١	١٣٢٨,٩	٣٧٤٢,٦	١٤٧١,٨	
٩١/٩٠	٩٢٠,٩	٤٢٥٠,٠	١١٤٢٦,٥	٢٢٣٢,٩	٣٧٧٥,٣	١٦٦٢,٠	١٦٤٦,٠
المتوسط	٨٣٢,٦	٣١٢٤,١	١٠٧١٤,٠	١٤١٩,٥	٢٤٨٨,٢	١٣٧١,٤	
٩٢/٩١	١٧٢٧,٢	٢٨٨٠,١	١٠٠٥٤,١	١٨٩٧,٧	٣٠٢٨,٥	١٩٥٠,٢	٢٥٧٩,٠
٩٣/٩٢	١٧٧١,٠	٣٧٢٥,١	١٠٧٢٨,٢	٢١١١,٢	٢٨٢٥,١	١٩٤١,١	٢٢٧٥,٠
٩٤/٩٣	١٣٦٢,٩	٣٢٣٢,٣	١٠٦٤٧,١	١٧٧٢,١	٣٣٣٢,٤	١٩٩٠,٢	١٧٧٩,٣
٩٥/٩٤	١٢٤٢,٠	٤٩٥٧,٠	١٢٨١٠,٥	٢١٧٦,٠	٣٣٧٩,٠	٢٠٥٨٨,٤	٢٢٩٨,٩
٩٦/٩٥	١٣٤٢,٤	٤٦٠٨,٥	١٤١٠٦,٦	٢٢٢٥,٦	٣٧٩٧,٦	١٨٨٤,٧	٢٠٠٩,١
المتوسط	١٤٨٩,٥	٤١٠١,٦	١١٦٦٩,٢	٢٠٣٦,٥	٣٣٢٤,٥	١٩٦٤,٩	٢٣٩٨,٢
٩٧/٩٦	١٦٦٩,٦	٥٢٤٥,٤	١٥٥٦٤,٨	٢٥٧٧,٨	٢٧٥٠,٦	١٨٤٨,٩	٣١٤٦,٢
٩٨/٩٧	١٤٥٧,٥	٥١٢٨,٤	١٦٨٩٩,٠	١٧٢٨,٤	٢٧١٧,٧	١٧٧٦,٥	٢٩٤٠,٥
٩٩/٩٨(٢)	١٢٩٧,٢	٤٤٤٥,٠	١٦٩٦٩,٠	٩٩٩,٢	٣٢٧٢,٤	١٧٧١,٠	٣٢٢٥,١
المتوسط	١٤٧٤,٨	٤٩٧٧,٩	١٦٤٧٧,٦	١٧٦٨,٦	٢٥٨١,٩	١٧٩٨,٨	٣٢٧٤,٠

المصدر: ٨١/ ١٩٨٢-٨٩/ ١٩٩٠ : سلسلة زمنية مصدرها البنك المركزي المصري.

٩٠/ ١٩٩١-٩٨/ ١٩٩٩ : البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٩، العدد الرابع، ١٩٩٩/٩٨.

(١) بدءاً من ٩٦/ ١٩٩٧ تتضمن حصيلة الصادرات، صادرات المناطق الحرة، ولجميع السنوات تشمل حصيلة الصادرات متحصلات البترول.

(٢) بدءاً من عام ٩١/ ١٩٩٢ تعبر عن صافي التحويلات الخاصة كما وردت بميزان المدفوعات المصري.

(٣) أرقام مبدئية.

ملحق رقم (٢)

العمالة في قطاع السياحة (المطاعم والفنادق)

(بالألف عامل)

السنة	العدد	% للإجمالي العام
٨١/٨٠	١٣٤,٤	١,١٩
٨٢/٨١	١٤٠,٥	١,٢٠
٨٣/٨٢	١٤٤,٢	١,١٩
٨٤/٨٣	١٤٩,٧	١,٢٠
٨٥/٨٤	١٣٠,٣	١,١٣
٨٦/٨٥	١٣٩,٣	١,٧٥
٨٧/٨٦	١٤٤,٨	١,١٧
٨٨/٨٧	١٤٠,٣	١,١٣
٨٩/٨٨	١٤٩,١	١,١٦
٩٠/٨٩	١٥٣,٧	١,١٦
٩١/٩٠	١٤٥,٠	١,١٠
٩٢/٩١	١٥١,٠	١,١٠
٩٣/٩٢	١٣٠,٠	٠,٩٣
٩٤/٩٣	١٣٣,٠	٠,٩٢
٩٥/٩٤	١٣٦,٠	٠,٩١
٩٦/٩٥	١٤٠,٠	٠,٩١
٩٧/٩٦	١٤٥,٠	٠,٩٢
٩٨/٩٧	١٤٥,٠	٠,٨٩
٩٩/٩٨	(*)١٤٧,٠	٠,٨٧

(*) تقدير.

المصدر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة، عن وزارة التخطيط.

المراجع

١ ـ البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٨٨/ ١٩٨٩، ص ٤٠/ ٤١ .

2 - World Tourism Organization, Egypt, Seminar on: Tourism Statistics and Economic Impact Measurement, Cairo Egypt 15-16 December 1997, p. 91.

3) Caroline Escapa, "A Method of Measuring Dependent Employment in Tourism" OECD, Third International Forum on Tourism Statistics, OCDE/ GD (97) 96, Paris.

4) Neil Leiper, "A conceptual analysis of tourism - supported employment which reduces the incidence of exaggerated, misleading statistics about jobs", Tourism Management, Vol. 20, No. 5, Oct. 1999, pp. 605-613.

5 - Neil Leiper, المرجع السابق

6 - François Ascher, Tourism: Transnational Corporations and Cultural Identities, Unesco, 1985.

7 - Martin Opperaman and Kye- Sung Chon, Tourism in Developing Countries, Thomson Business press, London Boston 1997, p. 110.

8 - François Ascher, مرجع سابق

٩ ـ وزارة السياحة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، دراسة العمالة في قطاع السياحة، مارس ١٩٩٣ .


صفحة فارغة

الفصل الرابع

الأبعاد العالمية للسياحة وتسربات النقد الأجنبي

كانت الفكرة السائدة من قبل أن نمو الحركة السياحية لدولة ما، يؤدى بالضرورة إلى نمو مماثل في الإيرادات والمنافع الصافية. ولكن هذه العلاقة النظرية المباشرة ثبت عدم صحتها خصوصاً في ظل الأوضاع العالمية الراهنة. فالعائد الصافي من السياحة في مصر وغيرها من الدول النامية يتأثر تأثراً ملحوظاً بعدد من المتغيرات أهمها:

- مراكز السيطرة على الصناعة خارج الدولة المضيفة، وطبيعة علاقتها بقطاع السياحة المحلي، والتسربات الناتجة عن هذه العلاقة.
- تكلفة الطيران ومدى الاعتماد على شركات الطيران الأجنبية في مقابل الشركات الوطنية في نقل السائحين.
- التسربات في شكل واردات من السلع والخدمات من أجل إشباع حاجات السائحين الوافدين للدولة المضيفة، ولمقابلة احتياجات الاستثمار السياحي.

والعنصران الأول والثاني يمكن تحليلهما في نفس الإطار، أي الأبعاد الدولية للسياحة، وهو موضوع الفصل الحالي. وينقسم هذا الفصل إلى جزأين رئيسين: الأول: يتناول الأبعاد الدولية وما ينتج عنها من علاقات غير متكافئة، وآليات تسرب النقد الأجنبي. والجزء الثاني: يخصص لدراسة هذه الأبعاد والآليات في الحالة المصرية، سعياً لقياس حجم تسربات النقد الأجنبي. أما بالنسبة للعنصر

الثالث: المتعلق بالتشابك القطاعي والارتباط بين السياحة والاقتصاد الوطني، ومدى اعتماد السياحة على الواردات، فإنه سيعالج في الفصل الخامس حيث تُقدر تشابكات قطاع السياحة ومكون الواردات للطلب السياحي. وسيتم في نهاية هذا الفصل الجمع بين نتائج الفصلين الرابع والخامس من أجل تقدير العائد الصافي للسياحة في مصر.

(١) الأبعاد الدولية للسياحة وتأثيرات العولمة:

التيارات السائدة حالياً على المستوى العالمي تشمل: تحرير اقتصاديا سريعا، والتحلل من القيود Deregulation وأشكال الحماية المختلفة، وعمليات الدمج والاستيلاء والخصخصة، والتطورات التكنولوجية المتسارعة، وتطبيق اتفاقات منظمة التجارة العالمية وما أسفر عنه من التعجيل بعمليات دمج اقتصادات الدول النامية في الاقتصاد العالمي. كل هذا كان له تأثير كبير على السياحة الدولية، وعلى قدرة الدول النامية على التحكم في صناعتها، وبالتالي على قدرتها الاحتفاظ بجانب كبير من عائدات النقد الأجنبي من السياحة. ويمكن تعقب هذه التطورات وتأثيرها على تسرب عائدات السياحة للخارج، من خلال مناقشة أوضاع المؤسسات الثلاث المسيطرة على صناعة السياحة الدولية وهي: شركات الطيران العالمية، الشركات المنظمة للرحلات الشاملة، وسلاسل الفنادق الدولية. ورغم أن معظم الخدمات السياحية تتم داخل الدول المضيفة، وهي الدول النامية المستقبلة للسائحين في التحليل التالي، إلا أن أعمال التسويق والترويج والشراء والبيع تتم في الدول المرسلة للسائحين، أي الدول الصناعية. ومن هنا فإن المؤسسات الثلاث المسيطرة على الصناعة تنتمي لهذه المجموعة من الدول.

(١-١) مؤسسات النقل الجوى وبعض المؤسسات الأخرى:

شركات النقل الجوى في الدول النامية تكون عادة في وضع ضعيف نسبياً مقابل الشركات الكبرى في الدول الصناعية. فإذا بدأنا باتجاه كثير من الدول النامية لأن

تكون لها شركات طيران تعد رمزاً للسيادة الوطنية، فإن ما يتطلبه ذلك من أسطول للنقل الجوى ومطارات ومعدات أرضية وما إلى ذلك باهظ التكاليف، ويتركز إنتاجه في عدد محدود من الدول الصناعية المتقدمة. وتوجه الدول النامية جانباً كبيراً من موارد النقد الأجنبي للاستثمار في احتياجات الطيران الجوى[1]. علاوة على ذلك تضطر شركات الطيران الوطنية إلى الاعتماد اعتماداً شبه كلي على الشركات الأجنبية الكبرى في المساعدات الفنية والصيانة غير الروتينية والتدريب والاستشارات.

وهذه الاستثمارات الضخمة قد تحقق عائداً بالنقد الأجنبي، إذا تمتعت الشركات الوطنية بدرجة عالية من التنافسية في سوق الطيران العالمية. ولكن هذه الميزة - بفرض وجودها أصلاً - بدأت تتراجع أمام المنافسة الدولية العاتية، والاستراتيجيات الجديدة التي تتبناها شركات الطيران العالمية.

(١-١-١) التطورات العالمية لشركات النقل الجوى:

التكامل الأفقي والرأسي:

من أجل الاستحواذ على جانب كبير من السوق العالمية اتجهت شركات الطيران الكبرى إلى تكوين تحالفات واندماجات مع أنشطة أخرى في نفس المجال. وقد زاد من حدة هذا الاتجاه الخصخصة والتحلل من القيود في مجال الطيران. فقد ترتب على خصخصة بعض خطوط الطيران شراء أسهم الشركات التي تم عرضها للبيع بواسطة شركات الطيران الكبرى. وهذه العمليات لا تقتصر فقط على حدود الدولة الواحدة، ولكن تتجاوز الحدود الوطنية مما يعني إمكانية السيطرة الأجنبية على الطيران في الدول النامية[2].

التحلل من القيود:

كان الاعتقاد السائد أن التحلل من القيود في مجال الطيران سيؤدي إلى مزيد من

المنافسة. ولكن العكس تماماً هو الذي تحقق. ففي حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت هذا الاتجاه قبل اتفاقية أورجواي بسنوات، لوحظ أنه بعد مضي عشره سنوات انخفض عدد شركات الطيران العاملة داخل الولايات المتحدة من ٤٠ شركة إلى ٨ شركات فقط. والأكثر خطورة من حيث المنافسة هو السيطرة الاحتكارية من خلال ما يسمى Hub airports، وهي المطارات المحورية التي ترتبط بمجموعة من المطارات الفرعية.

التكامل الرأسي:

اتجهت كثرة من شركات الطيران العالمية إلى التكامل الرأسي أيضاً، وأصبح لها أصول في كل الأنشطة المتعلقة بالسفر والسياحة، وليس النقل فقط. فقد أصبح لها سلاسل فندقية وشركات لتنظيم الرحلات الشاملة Tour Operators بل إن هذا التكامل الرأسي لم يعد فقط بغرض التنسيق مع عمليات النقل الجوي والتحكم في جميع حلقات تقديم الخدمة، بل أصبحت لسلاسل الفنادق ولشركات الرحلات التابعة لخطوط الطيران العالمية استراتيجيات شبه مستقلة، وصارت شركات كثيرة للطيران توسع من عملياتها من خلال هذا الأسلوب. وعلى سبيل المثال فإن شركة الخطوط الجوية الفرنسية Air France أصبحت تهتم بالسياحة ككل وأنشأت مجموعة فنادق الميرديان علاوة على عدة شركات للرحلات.

أنظمة الحجز الإلكتروني Computer Reservation Systems:

نظراً لاتساع دائرة اهتمام شركات الطيران العالمية لتشمل النشاط السياحي ككل، وإمعاناً منها في تضخيم حجم عملياتها وتحقيق المزيد من الأرباح، أقامت شبكات عالمية هائلة يطلق عليها أنظمة الحجز الإلكتروني. والفكرة الرئيسة وراء هذه الأنظمة هي مفهوم فائض المستهلك المعروف في مجال الاقتصاد Consumer Surplus فعلى جانب العرض، من طبيعة خدمة النقل الجوي أنها غير قابلة

للتخزين، مما يدعو لأقصى استغلال ممكن لطاقة الخطوط الجوية المختلفة. أما من حيث الطلب فتتفاوت مرونة الطلب على خدمة النقل الجوي في الأسواق المختلفة، وأيضاً وفقاً للغرض من الزيارة. وبذلك يمكن اتباع سياسة التمييز السعري بحيث تحمل كل فئة من المسافرين بأقصى سعر تكون على استعداد لدفعه[٣] (بحيث لايُترك فائض للمستهلك). ومن خلال أنظمة الحجز المركزية هذه تتمكن شركات الطيران العالمية مثلاً من تقديم أسعار مخفضة على الخطوط التي لا يمكن بدون هذا التخفيض أن تحقق حجماً ملائماً من حركة النقل. ويؤدي تركيز التخفيضات على مثل هذه الأسواق إلى زيادة أكبر في حركة السفر عليها نظراً لارتفاع مرونة الطلب[٤]. هذا بينما تفرض أسعار أعلى على الخطوط والأسواق، بل وعلى درجة السفر بالطائرة (سياحية، أعمال، أولى) في الحالات التي تتميز بمرونة طلب منخفضة.

وتعتمد أنظمة الحجز الإلكتروني على شبكة ضخمة من المعلومات يشارك فيها علاوة على خطوط الطيران المتعددة، شركات فندقية، سكك حديدية، نقل بحري، شركات سياحية وتنظيم رحلات، وشركات تأجير سيارات.. وغيرها. وقد اكتسبت هذه الشبكات أهمية متزايدة، وأصبحت تمثل التكنولوجيا العالية لاقتصاد السياحة العالمي. وتطورت الأنظمة واندمجت أكثر لتصبح شبكات متكاملة وهائلة للمعلومات حول كل ما يخص السياحة العالمية. فتقدم علاوة على حجز الطيران على خطوط دولية كثيرة، حجز الفنادق، خدمة تأجير السيارات في كثير من المدن في العالم، معلومات عن الدول السياحية المختلفة، وعن مناطق سياحية داخل هذه الدول، وكذلك معلومات عن الطرق ووسائل المواصلات البرية والبحرية، وغيرها من المعلومات. ويتعامل عدد ضخم من منظمي الرحلات ووكالات السفر مع هذه الشبكات، ويقدر أن أكثر من ٩٠ ٪ من شركات السياحة بالولايات المتحدة والمملكة المتحدة تتعامل معها. وقد أظهرت تجربة بعض الدول السياحية أنه دون التواجد في شبكات التوزيع والتسويق العالمية هذه، فإن المنتج السياحي، وخاصة الغرف الفندقية، قد يظل راكداً[٥].

(١-١-٢) مؤسسات أخرى:

إن تعدي الحدود والسيطرة والنفوذ لا يقتصر فقط على شركات الطيران العالمية، بل إنه امتد لمؤسسات زاد نفوذها في سوق السياحة العالمية بشكل ملحوظ. فنشاط تأجير السيارات تسيطر عليه شركات متعدية الجنسيات، ترتبط بشركات الطيران وأنظمتها الإلكترونية بعلاقات قوية من أجل تسهيل إجراءات الحجز وتقديم خدمات متكاملة. فالشركة الأمريكية العالمية هرتز Hertz مثلاً، تتمتع بنفوذ كبير في هذا المجال، وينمو رقم أعمالها سنة بعد الأخرى بمعدل سريع للغاية. كما أن لها الآلاف من منافذ التوزيع في معظم أنحاء العالم. وهذه الشركات رغم أنها بدأت في السابق لخدمة المسافرين من رجال الأعمال، إلا أن نشاطها امتد حالياً ليشمل أنواع السياحة والسفر المختلفة، كما أنها تستثمر أموالاً هائلة في بناء شبكات إلكترونية لهذا الغرض[٦].

وهناك شركات عالمية أخرى لم يكن نشاطها في الأساس يتعلق بالسياحة، ولكنها بمرور الوقت تبنت سياسات واستراتيجيات ترتبط مباشرة بهذا النشاط، ومن أهمها شركات المال العالمية. فأمريكان إكسبريس مثلاً، صارت مؤسسة مالية متعدية الجنسيات ذات نفوذ ضخم في مجال السياحة. فأنشأت الآلاف من مكاتب السفر على مستوى العالم، ومصرف له فروع متعددة، علاوة على بطاقة ائتمان وشيكات سياحية. ومن خلال تنمية قدراتها هذه، وإنشاء شبكات ضخمة للمعلومات شبيهة بشركات الطيران، أصبح لهذه الشركات نفوذ قوي في مجال السياحة، وذلك من خلال سيطرتها على التدفقات المالية فيما بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للسائحين[٧].

(١-١-٣) التطورات العالمية وتقوية النفوذ الأجنبي:

شركات الطيران العالمية التي تنتمي للدول الصناعية تتمتع بنفوذ وقوة في السوق العالمية بصرف النظر عن أية اعتبارات أخرى. ولكن مع التطورات التي تمت مؤخراً

فإن المخاطر التي تواجه الدول النامية واحتمالات تسرب عائداتها السياحية تتضاعف وتشتد حدتها. فاتفاقية الجاتس GATS التي شملت لأول مرة خدمات السياحة والسفر، تنص بصفة عامة على التعامل دون تمييز مع الخدمات المقدمة بواسطة الأجانب في الأسواق المحلية. وفي مجال الطيران، فإن مجموعة الدول الصناعية ذات الإمكانات الضخمة، تتبنى سياسات تحررية تهدف لفتح السماوات أمام النقل الجوي المنتظم والعارض. وتسعى بذلك لفتح أجواء الدول النامية أمام شركات طيرانها العالمية ذات النفوذ بدعوى المنافسة. والدول النامية في موقع ضعيف لأن معظم شركاتها لا تستطيع أن تقف على قدم المساواة مع الخطوط العالمية. علاوة على ذلك فإن الاتجاهات التي برزت مؤخراً نحو مزيد من الدمج والتحالف والتكامل الرأسي والأفقي، وهي كما اتضح اتجاهات احتكارية في الأساس، تغذي السيطرة وتزيد من ضعف شركات الدول النامية. وإذا علمنا أيضاً أن من يتحكم في المعلومات بدرجة عالية يتحكم في الحركة السياحية ذاتها، فإن الصورة تصبح أشد قتامة، وتقل فرص الدول النامية في الحصول على نصيب عادل من خدمة نقل الركاب؛ وهذا النصيب له تأثير كبير على مدى إفادتها من عائدات السياحة. وفي مثل هذه الظروف أيضاً، يمكن للشركات العالمية أن تفرض شروطها، وأن تقلل من حجم الخصومات الممنوحة للرحلات السياحية، كما قد لاتعير اهتماماً لأي شكوى من جانب دولة نامية أو شركات طيران محلية[٨]. ونتيجة لسيطرتها على خدمات سياحية أخرى، يمكنها أن تحد من الحركة السياحية لدولة معينة؛ مما يؤثر على التدفق السياحي إليها ومن ثم على إيراداتها السياحية. وفي ظل هذه العلاقات غير المتكافئة، يرى البعض أن استمرار شركات الطيران الوطنية للدول النامية في الأجل الطويل سيتوقف على خلق تحالفات بينها وبين خطوط الطيران العالمية. وهو ما حدث بالفعل في بعض الدول[٩].

وأحد المخاطر الأخرى ترجع إلى ممارسات الشركات متعدية الجنسيات في مجال تأجير السيارات. فعلاوة على ما تتحمله الدولة المضيفة من نقد أجنبي لاستيراد

سيارات فاخرة، فإنها تواجه بصعوبات تحد من تحكمها في هذا النشاط. فمن ناحية تتركز المعلومات بخصوص السفر واحتياجات التأجير لدى أنظمة الحجز الإلكترونية. ومن ناحية أخرى فإن المدفوعات لهذه الخدمة السياحية تتم في الدول المرسلة للسائحين. ونظام بطاقة الائتمان الذي تتبعه هذه الشركات يترتب عليه عدم حصول الدولة المضيفة على أية عمولة بالنقد الأجنبي (١٠). وتتفاقم حدة هذه المشكلة مع وجود مؤسسات المال العالمية التي تقدم خدمات أو تمول أنشطة سياحية، حيث يمكن أن تتم تحويلات شتى للأموال، وأن يتسرب جانب من عائدات السياحة دون رقابة تذكر من الدولة المضيفة.

(١-٢) الشركات المنظمة للرحلات الشاملة Tour Operators:

تسيطر هذه الشركات التي تتمركز أساساً في الدول الصناعية على نشاط تنظيم الرحلات الشاملة Package Tours لمختلف أنحاء العالم. وقد بدأ نمو هذه الشركات عالمياً نتيجة لتنظيمها رحلات تشمل النقل والإقامة والطعام وأحياناً الانتقالات الداخلية والمزارات بأسعار منخفضة عن تلك التي يمكن أن يحصل عليها المشتري إذا تعاقد على كل من هذه الخدمات على حدة. كذلك ساعدت بعض العوامل الأخرى في تثبيت أقدام هذه الشركات في سوق السياحة العالمية. فوجود طاقات فائضة على خطوط الطيران المنتظم، خاصة في مواسم معينة، والتقدم التكنولوجي في مجال الطيران وما صاحبه من انخفاض التكاليف، وتجديد شركات الطيران الكبرى لأساطيلها، وطاقة النقل التي وفرتها شركات الطيران العارض Charter، كل ذلك فتح الطريق لهذه الشركات لتحقيق وفورات كبيرة.

ولا يمكن تناول أوضاع الشركات المنظمة للرحلات دون الإشارة إلى سياحة المجموعات الكبيرة، أو كما يطلق عليها اختصاراً السياحة الجماهيرية أو السياحة الجماعية Mass Tourism. وتتصف السياحة الجماعية بنفس خصائص الإنتاج والاستهلاك الكبير. فلأنها تشمل أعداداً كبيرة من السائحين، فإن المنتج السياحي

يجب أن يقدم بشروط الإنتاج الكبير. أي أنه لتحقيق وفورات الحجم في الإنتاج والتسويق لابد أن يكون المنتج نمطياً، من حيث نوع الإقامة والسفر والخدمات الأخرى. بل وأحياناً يمتد التنميط إلى نوعية الطعام وأشكال الترفيه[١١].

وتقوم السياحة الجماعية أيضاً على التركز المكاني والزماني في الدول المستقبلة. فالتكاليف الباهظة لبناء مطارات وطرق وغيرها من بنية أساسية، تتطلب التركز المكاني. ولأن أنشطة السياحة الجماعية تسعى عادة وراء ثلاثية «بحر وشمس ولهو» فإنها تتسق أيضاً مع التركز الزماني في مواسم معينة.

ونتيجة لسياسات منظمي الرحلات وما يحققونه من وفورات الحجم، مكنت السياحة الجماعية ووسعت من عادة قضاء رحلة في الخارج لطبقات دخلية أدنى في سوق السياحة العالمية. وقد ترتب على ذلك أن أصبحت السياحة الجماعية تعرف بأنها سياحة ذوي القدرات الشرائية المنخفضة. وقد بدأت السياحة الجماعية تزدهر بشكل خاص في الستينيات، مع قيام منظمي الرحلات الشاملة في المملكة المتحدة بتنظيم رحلات جماعية رخيصة وعلى نطاق واسع إلى مناطق سياحية متعددة في إسبانيا. لذلك فإن الخصائص التي تميز السياحة الجماعية، مثل التركز المكاني والزماني، وانخفاض أسعار الرحلات، تظهر بجلاء في إسبانيا[١٢].

وبخلاف شركات الطيران حيث تمتلك كثير من الدول النامية شركات وطنية، فإن مجال الشركات المنظمة للرحلات الشاملة تتسيده تماماً الشركات عابرة الجنسيات المتمركزة أساساً في الدول الصناعية. والميزة التنافسية لهذه الشركات تكمن في موقعها الإستراتيجي بين عارضي الخدمات السياحية (في الدول المستقبلة)، والمستهلك النهائي (في الدول المرسلة). وتعتبر الشركات المنظمة للرحلات وشركات الطيران العالمية اللاعبين الرئيسيين في صناعة السياحة العالمية.

(١-٢-١) الإستراتيجية:

تقوم إستراتيجية الشركات المنظمة للرحلات الشاملة على عدة محاور رئيسة:

أولاً: الاندماج والتكامل الأفقي والرأسي:

مع اتساع السوق وزيادة حجم النشاط، وتزايد عدد الدول السياحية التي تعمل على تطوير مناطقها السياحية، اتجهت الشركات الكبرى العاملة في هذا النشاط إلى الاندماج والتكامل الأفقي في محاولة لزيادة نصيبها من السوق والحد من المنافسة. ورغم أنه لا يزال يوجد الكثير من الشركات المنظمة للرحلات صغيرة الحجم أو المستقلة، إلا أنها تمارس أنشطتها غالباً في مجال السياحة المتخصصة التي تخدم أعداداً قليلة من السائحين، مثل سياحة المغامرات Adventure، والسياحة الثقافية عالية المستوى، والسياحة البيئية. ومن خلال التكامل الرأسي اتجهت الشركات الكبرى لتكوين مصالح مشتركة مع شركات الطيران والفنادق، وتحديث عملياتها، واتساع نطاق نشاطها، وسيطرتها على المعلومات بالمساهمة في نظم الحجز والتوزيع الإلكتروني وبإقامة أنظمة عالمية للحجز تتبعها مباشرة. بل إن هذه الشركات تحالفت أيضاً مع المؤسسات المالية الكبرى لتمويل استثماراتها وتقوية نفوذها[١٣].

وفي معظم الدول الصناعية حالياً فإن عدداً قليلاً من منظمي الرحلات يسيطر على السوق، ويتحكم كل منها في حركة سياحية ضخمة يوزعها كل عام على المناطق السياحية في العالم. ففي ألمانيا مثلاً تتحكم أكبر شركة منظمة للرحلات (TUI) في حوالي ٣٠٪ من حجم السوق، وهي المالك أو المساهم الرئيسي في العديد من السلاسل الفندقية في الدول المستقبلة مثل كينيا وتركيا والمغرب، وهي بذلك تسيطر على آلاف الغرف الفندقية. وتتبعها تسعة آلاف شركة سياحة وسفر تضم حوالي ٣٠ ألف موقع. وتمتلك الشركة أيضاً نظام توزيع عالمي يحتوي على قاعدة بيانات ضخمة، ويتم من خلاله حجز نحو مليون ونصف رحلة سنوياً[١٤]. ويعد التكامل الرأسي آلية فعالة للشركات المنظمة للرحلات لاستحواذها على النصيب الأكبر من تكلفة الرحلة لكل عميل. فإذا تملكت الشركة وأدارت أيضاً الفنادق ووكالة السياحة في الدولة المستقبلة، يرتفع نصيبها إلى ٦٠٪ من إنفاق السائح على الرحلة[١٥].

والنمط نفسه يتواجد في المملكة المتحدة؛ وهي وألمانيا أهم دولتين أوروبيتين يعتمد مواطنوها على الرحلات الجماعية. ويزيد من تحكم هذه الشركات في السوق

المصدرة للسائحين، أن نشاطها يتم بالكامل تقريباً داخل حدودها الوطنية؛ فلا توجد منافسة أجنبية للشركات الألمانية والإنجليزية(١٦).

ثانياً: أعداد كبيرة ورحلات رخيصة:

ولما كانت هذه الشركات تتعامل في سياحة الرحلات الشاملة أو السياحة الجماعية، فإن سياستها تنصب على جذب أعداد كبيرة من السائحين وعرض أسعار منخفضة لرحلاتها. والمنافسة بين هذه الشركات وبعضها البعض تتركز على مستوى الأسعار، حيث أن مستهلكي الرحلات الشاملة في الدول المصدرة للسائحين يضعون السعر كمحدد رئيسي للرحلة، وقد لا يميزون كثيراً بين دولة سياحية وأخرى؛ لأن ما يهم بالدرجة الأولى هو «البحر والشمس واللهو»، وإقامة تتوافر لها الإمكانات المناسبة(١٧). وتتلقى هذه الشركات مدفوعات مقدمة من عملائها مقابل حجز الرحلة، ويتم الدفع في مقر الشركة الذي هو مقر السائحين أيضاً. وبذلك تتمكن الشركة من حجز نصيبها من ثمن الرحلة من المنبع، دون حاجة لإعادة تحويله من الدولة المضيفة.

ثالثاً: التأثير في نمط التطوير السياحي:

رغم أن مهمة هذه الشركات الرئيسة تنصب على جانب الطلب أي جلب السائحين، فإنها تؤثر في الوقت نفسه في نمط التطوير السياحي في الدول المستقبلة، وذلك حتى يمكنها التوفيق بين جانبي الطلب والعرض وإشباع حاجات عملائها. ويتمثل هذا التأثير في إقامة مناطق سياحية نمطية ومنتج سياحي متماثل في دول مختلفة في العالم. ويتحقق ذلك على وجه الخصوص في مجال إقامة القرى السياحية في مناطق ساحلية أو نائية.

رابعاً: أدنى الأسعار للإقامة الفندقية:

تسعى الشركات دائماً للحصول على خصومات كبيرة من قطاع الفنادق بالدول

المستقبلة للسائحين مقابل جلبهم أعداداً كبيرة من السائحين للفنادق. ويعد ذلك أحد العوامل المهمة في تحقيق معدلات ربح عالية لهم. والشركات المنظمة للرحلات التي يوجد مقرها الرئيسي في الدول الصناعية، قد تنشئ فروعاً صغيرة لها في الدول المضيفة لتتولى تنظيم إجراءات الاستقبال المحلية. ومع ذلك لا يترك للفرع إلا أعمال التنظيم الهامشية[١٨].

(١-٢-٢) النفوذ والعلاقة غير المتكافئة مع الدول المضيفة:

بمجرد بناء الطاقة الفندقية والخدمات المصاحبة في المنطقة السياحية بالدولة المضيفة، ووفقاً للنمط الذي يتفق وإستراتيجية شركات الرحلات الشاملة، تعتمد المنطقة اعتماداً شبه كلي على السياحة الجماعية، وتتلقى أغلب سائحيها من هؤلاء المنظمين. ولهذا يتمكن المنظمون من فرض شروطهم وممارسة ضغوط شديدة على الفنادق في الدولة المضيفة، من أجل الحصول على أكبر التخفيضات في أسعار الإقامة. ورغم أن بلداً مثل إسبانيا لا تعتبر دولة نامية، كما أن لها تاريخاً طويلاً في النشاط السياحي، إلا أن الأدلة تشير إلى قوة نفوذ الشركات المنظمة للرحلات في تخفيض أسعار الخدمات السياحية، خاصة الفندقية. فالأسعار قد تقل من ٢٠ إلى ٥٠٪ عن السعر للسائح الفرد. وفي منطقة Balearics حيث الاعتماد أكبر على السياحة الجماعية، خفضت الفنادق أسعارها بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٥٠٪ من الحد الأدنى للسعر المقرر رسمياً.

وتستمد الشركات الكبرى المنظمة للرحلات نفوذها أيضاً من الظروف التالية:

(أ) تحالف الشركات المنظمة للرحلات مع شركات الطيران العالمية، وقدرتها على توظيف المعلومات المركزية لصالحها، يجعلها في موقف قوي في مواجهة عارضي الخدمات السياحية بالدولة النامية.

(ب) في ظل الأوضاع الحالية للدول النامية وسعي الكثير منها لتنمية قطاع السياحة وبث استثمارات ضخمة في البنية الأساسية والمنشآت الفندقية، أصبح العرض

يفوق الطلب في معظم الأحيان. ومن ثم فالحاجة ملحة لتحقيق معدلات إشغال ملائمة، وتغطية التكاليف الثابتة على الأقل؛ الأمر الذي يدفعها للتعامل مع الشركات المنظمة للرحلات بشروط قد لا تكون منصفة دائماً.

(جـ) يتم التفاوض بين الشركة المنظمة للرحلات والفنادق بشكل فردي (أي كل فندق على حدة) مما يضعف القدرة التفاوضية لهذه الفنادق.

(د) مدفوعات الرحلة السياحية تتم في الدولة المرسلة للسائحين، وهي عادة مقر الشركة المنظمة للرحلة، مما يدعم نفوذها في عملية التفاوض.

(هـ) نظراً لأن الشركة المنظمة للرحلة تحجز عدداً كبيراً من الغرف الفندقية بالدولة المضيفة قبل موعد الرحلة بوقت طويل، فإن ذلك يمثل إغراءً لمالكي الفنادق لقبول العرض المقدم من الشركة بسهولة ودون مساومة حقيقية.

وحيث إن سياسة هذه الشركات تقوم على تنميط المنتج السياحي في دول ومناطق مختلفة من العالم، فإنها تصبح قادرة على تحويل مسار الحركة السياحية من دولة إلى أخرى بمرونة كافية، طالما استدعت الظروف ذلك. ففي تونس مثلاً عندما فشلت إحدى الشركات الألمانية المنظمة للرحلات في الحصول على التخفيضات التي طالبت بها قطاع الفنادق، اتجهت في العام التالي لتخفيض حجم الحجوزات تخفيضاً جذرياً. والأدهى من ذلك أن هذه الشركات تمارس الضغط أحياناً على حكومات الدول المضيفة بدفعها لتوفير قدر من البنية الأساسية ذات التكلفة العالية. وتحمل الحكومة لمشروعات البنية الأساسية هذه يعد بمثابة دعم ضمني للمستثمرين الأجانب ومنظمي الرحلات، بل وللسائحين أنفسهم[١٩].

وبذلك تواجه الدول المضيفة باعتبارين متناقضين: فمن ناحية إذا تركت الطاقة الفندقية عاطلة سنة بعد الأخرى، فإنها ستتحمل خسائر فادحة على استثماراتها السياحية. ويدعوها ذلك للاعتماد على التسويق على نطاق واسع بواسطة الشركات العالمية المنظمة للرحلات الشاملة. ومن ناحية أخرى فإن هذا الاعتماد

ينطوي على تسرب قدر لا بأس به من عائدات السياحة، ممثلاً في الثمن البخس للخدمات السياحية التي تقدمها الدولة المضيفة.

ورغم أن المعلومات حول تقسيم عائد الرحلة الشاملة بين الأطراف المختلفة المشاركة في تقديمها لا تكون متاحة عادة، إلا أن الأدلة القليلة المتوافرة تظهر أن الدولة النامية لا تستفيد إلا قدراً محدوداً من عائد الرحلة، إذا تم الطيران على خطوط أجنبية. ففي حالة جامبيا مثلاً تحصل الشركات المنظمة على ٦٤٪ من قيمة الرحلة الشاملة. وبعد استبعاد ما يذهب للواردات ولمرتبات الأجانب، لا يتبقى لجامبيا سوى ١٥٪ فقط من قيمة الرحلة[٢٠]. وقدرت بعض الدراسات أنه في حالة كون الرحلة الشاملة تتم من خلال الطيران الأجنبي، بينما يتم الاعتماد على الإمكانات المحلية لكافة الخدمات الأخرى، فإن ٤٠ - ٥٠٪ من قيمة الرحلة تحصل عليه الدولة المضيفة. أما إذا كان كل من الطيران والفندق ملكية أجنبية، تنخفض النسبة إلى ٢٢ - ٢٥٪ من قيمة الرحلة[٢١]. وفي حالة إسبانيا التي حققت رواجاً سياحياً منقطع النظير، فإنها تحصل على ٤٢٪ فقط من تكلفة الرحلة، إذا كانت شركة الطيران غير إسبانية. وفي كينيا اتضح أن نصيبها يبلغ ٣٨٪ فقط من تكلفة الرحلة إذا كان الطيران غير كيني، بينما قد يصل نصيبها إلى ٨٠٪ باستخدام الطيران الكيني[٢٢]. وفي أستراليا، وهي دولة متقدمة بالطبع، أظهرت دراسة للأنصبة المختلفة من القيمة الكلية لإحدى الرحلات الشاملة القادمة من اليابان، أن ٤٤ ٪ من الإنفاق الكلي للرحلة يتسرب إلى الخارج[٢٣]. ووجدت دراسة أخرى أنه في حالة الدول النامية ورغم التفاوت فيما بينها، إلا أنه يمكن القول أن البلدان المضيفة تحصل على نسبة من قيمة الرحلة الشاملة تتراوح بين ١٥٪ و ٤٥٪[٢٤].

(١-٢) صناعة الفنادق العالمية:

منذ عقد الثمانينيات حدثت عدة تطورات في صناعة الفنادق العالمية. فبعد أن كانت الشركات الأمريكية هي المهيمنة الوحيدة على هذه الصناعة، نشأت شركات

إدارة فندقية عالمية من جنسيات أخرى مثل بريطانيا وفرنسا وآسيا. كذلك بدأت عمليات الدمج والاستحواذ من جانب السلاسل الفندقية الكبيرة على غيرها، سواء أكانت سلاسل خاسرة، أم كانت فنادق مستقلة. ثم تزايدت وتيرة التكامل الأفقي لتتكون شركات فندقية عملاقة تحمل أسماء تجارية بارزة. أما الأسباب الرئيسة لعمليات الاندماج فهي أولاً كما في حالة شركات الرحلات الشاملة، لتحقيق وفورات الحجم. وثانياً لحاجة الشركات الكبرى لأن تكون لها تسهيلات للإقامة في الأسواق الرئيسة على مستوى العالم.

ومن التطورات التي طرأت أيضاً على الشركات الفندقية متعدية الجنسيات أنها كانت في الماضي تركز فروعها في العواصم والمدن الكبرى، حيث التقلبات الموسمية محدودة، والعملاء عادة من رجال الأعمال والسائحين الأمريكيين ذوي القوة الإنفاقية العالية. ولكن مع نمو السياحة الجماعية ودخول الشركات العالمية المنظمة للرحلات هذا المجال، بدأت السلاسل الفندقية تمارس نشاطها أيضاً في المناطق الساحلية وغير الحضرية. كما بدأت تنشئ نوعيات مختلفة من الفنادق خاصة القرى السياحية التي تلائم المناطق السياحية الجديدة، والتي تمتد عبر مساحات شاسعة من الأرض.

أما عمليات التسويق للفنادق العالمية، فقد تطورت تدريجياً وأصبح التسويق يتم عادة من خلال أشكال مختلفة من التحالف بين الفنادق ووسطاء خارج قطاع الفنادق. فالشركات المنظمة للرحلات تلعب دوراً رئيساً في عمليات تسويق الرحلات الشاملة. كذلك أصبحت لسلاسل الفنادق العالمية ارتباطات مع شركات الطيران بما يسمح لها بالتواجد في أنظمة الحجز الإلكترونية الضخمة.

والمنافسة الدولية ومخاطر الاستيلاء، علاوة على التطورات التكنولوجية المتسارعة التي غزت مختلف الأنشطة الاقتصادية، دفعت صناعة الفنادق إلى إعادة الهيكلة. فبدأت تأخذ بالتقنيات الحديثة في عمليات التشييد والتشغيل واستخدام الحواسب الآلية ووسائل الاتصال الحديثة، وتجهيز الفنادق بمنتجات التكنولوجيا من

وسائل عقد المؤتمرات عن بعد Teleconferences، إلى أجهزة الفيديو، والفضائيات، والتليفونات المباشرة، وأجهزة الفاكس وخدمات الرد على المكالمات وغيرها[٢٥].

(١-٢-١) الشركات الفندقية متعددية الجنسيات (السلاسل الفندقية) والدول النامية:

ترتبط هذه السلاسل بالقطاع الفندقي في الدول النامية من خلال عدة قنوات هي: الملكية، عقود الإدارة، حق الامتياز، والإيجار. وحتى السبعينيات كانت السلاسل الفندقية العالمية تساهم مساهمة ملموسة في ملكية الفنادق التابعة لها في الدول النامية، ولكن أصبح الشكل المفضل فيما بعد هو عقود الإدارة. وفي القليل من الحالات تكون المساهمة في شكل ملكية جزئية، ونادراً ما تساهم هذه الشركات مساهمة كاملة في الملكية. وقد حدث نفس التحول أيضاً في الدول الصناعية، ولكن بدرجة أقل كثيراً.

ومن أهم الأسباب التي تجعل السلاسل الفندقية تفضل عقود الإدارة على المساهمة في الملكية، أن هذه العقود تتيح للسلسلة ممارسة نفوذ كبير ورقابة كاملة على عمليات التشغيل. كذلك تُمكنها من تحقيق التوسع والنمو وتعظيم الأرباح على مستوى المجموعة الفندقية بأكملها، أي بكافة فروعها. فترك الإدارة لأطراف محلية حتى إذا تم تحت إشراف السلسلة، قد يحقق الربح والنمو ولكن وفقاً للتوجهات والأهداف المحلية[٢٦]. بعبارة أخرى، فإن السلسلة العالمية تكون قادرة على تحقيق منافع من خلال عقود الإدارة توازي على الأقل المنافع التي يمكن أن تنتج عن المشاركة في الملكية دون التعرض لمخاطرها[٢٧].

وبمجرد أن يبدأ نفاذ شركات الإدارة الفندقية العالمية إلى السوق السياحية للدول النامية، ينتشر ويسود المنطق الخاص بالاعتماد عليها. ومن المعروف في الأدبيات أنه لكي يتجه مشروع ما للإنتاج خارج حدود الدولة الأم، يجب أن يتمتع بمزايا تنافسية تفوق المنتجين المحليين، وتعوض المساوئ الناتجة عن الإنتاج في موقع أجنبي. وفي حالة الفنادق فإن هذه المزايا تتمثل في المعرفة Knowledge سواء بتشغيل

فنادق عالمية، أو المعرفة بالأسواق المصدرة للسائحين، علاوة على القوة التي تكتسبها نتيجة لتحالفها مع الشركات العالمية التي تقدم خدمات سياحية مكملة.

وعموماً يمكن تحديد أهم الأسباب التي تدفع الدول النامية للتعاقد مع سلاسل الإدارة الفندقية فيما يلي[٢٨]:

* استخدام اسم تجاري معروف دولياً لجذب السائحين وغيرهم من الزائرين للفندق.

* إمكانية الاستفادة من إمكانات التسويق العالية وأنظمة الحجز العالمية، ومن الدعاية من خلال المجموعة الفندقية الدولية.

* استخدام أنظمة كفء تم تجربتها بنجاح والاستفادة من مهارات الإدارة والاستشارات والمهارات الفنية المختلفة.

* تدريب الكوادر المحلية والارتقاء بقدراتهم.

* إمكانية الحصول على تمويل للفندق.

(١-٣-٢) إستراتيجية السلاسل الفندقية:

إن التعرف على معالم هذه الإستراتيجية يعد على درجة كبيرة من الأهمية لتحديد القنوات، والآليات لتسرب النقد الأجنبي من قطاع الفنادق في الدول النامية، خاصة أن الشريحة العليا من هذه الفنادق التي تحقق أعلى إيرادات النقد الأجنبي، وتتعامل مع السياحة الوافدة أساساً، هي في الوقت نفسه تلك التي تسيطر عليها شركات الإدارة الفندقية العالمية. ولتحديد معالم الإستراتيجية كما ترد في عقود الإدارة المبرمة مع الدول النامية، تم الاعتماد بصفة رئيسة على دراسة بالغة الأهمية أعدها مركز الأمم المتحدة للشركات متعدية الجنسيات[٢٩] United Nations Centre on Transnational Corporations من واقع تجارب العديد من الدول النامية، وفيما يلي أهم معالم هذه الإستراتيجية:

(أ) بخلاف ما قد يعتقده البعض، لا يقتصر دور شركات الإدارة الفندقية أو السلاسل على عمليات إدارة الفندق فحسب، بل إنها تهتم بعمليات تصميم الفندق وتشييده، وتجهيزه بالمعدات والمستلزمات الأخرى، وكثيراً ما تساهم في هذه العمليات. وهذه المساهمات في حد ذاتها تحصل من خلالها الإدارة الأجنبية على مكاسب ضخمة. ورغم اهتمامها بهذه الأمور إلا أنها تتجنب في الوقت نفسه أية مسئولية متعلقة بالتخطيط والتصميم والتشييد، وتُحمّل المسئولية كاملة لمالك الفندق.

(ب) تقدم شركة الإدارة عادة خارج البنود الرئيسة للعقد حزمة كبيرة من الخدمات التي يمكن للطرف المحلي الحصول عليها مقابل مدفوعات إضافية. وتتعلق هذه الخدمات بالتخطيط والتصميم والتأثيث والديكور والاستشارات، والافتتاح المبدئي Soft opening والمعدات والتدريب وخدمات الحجز وغيرها.

(جـ) قبل عقد اتفاق الإدارة، تعد دراسة جدوى للمشروع الفندقي. ولأن هذه الدراسة تدخل في حزمة الخدمات التي تقدمها السلسلة الفندقية، عادة ما تقوم السلسلة ذاتها بإعداد الدراسة. وكثيراً ما تخرج دراسة الجدوى بصورة متفائلة لتوقعات الأداء المالي للمشروع حتى تضمن السلسلة تنفيذ المشروع وحصولها على عقد الإدارة. وتظهر دراسة الأمم المتحدة أنه في حالات متعددة اتضح أن الأداء المالي الفعلي بعد تنفيذ المشروع قد يقل كثيراً عن التوقعات المتضمنة في دراسة الجدوى.

(د) بخلاف المستثمرين الذين يهمهم تقدير العائد لآجال طويلة، بسبب الاستثمار باهظ التكاليف في الفنادق، فإن الإدارة الفندقية تهتم أساساً بالعائد في الأجل القصير أو المتوسط. فعقود الإدارة تتيح عادة حراكاً ومرونة عالية لشركة الإدارة في إنهاء العقد أو امتداده. ويمكنها إلغاء العقد حينما تجد الظروف غير ملائمة، كما في أوقات الأزمات. كما يمكنها تمديد العقد - الذي يتحدد له

أجل مبدئي عادة من ١٠ إلى ١٥ سنة ـ وذلك في حالة تحقيقها عائداً كبيراً، وقد يمتد العقد إلى ٢٥ أو ٣٠ سنة في هذه الحالة .

(هـ) يعتبر جميع المشتغلين في الفندق موظفين لدى المالك وليس لدى مدير السلسلة الفندقية، وذلك تفادياً لأية مشكلات قد تنشأ بشأن العمالة . وفي نفس الوقت تصر غالبية السلاسل على أن يتمتع المدير بسلطة التعيين والاستغناء عن العمالة لضمان التشغيل الكفء للفندق . كما يتمتع المدير عادة بصلاحية كاملة فيما يتعلق بالأمور التالية :

* تحديد مستويات الأجور للمشتغلين .

* تحديد أسعار الغرف والغذاء والشراب .

* شراء معدات وتجهيزات لازمة للتشغيل .

* اختيار برامج الإصلاح والصيانة والتجديد .

* سياسات الدعاية والترويج .

(و) تُحدَّد رسوم الإدارة على نحو يضمن الحد الأدنى من المدفوعات للإدارة الأجنبية، بصرف النظر عن نتيجة الأداء سواء أكان ربحا أم خسارة . بل إنه إذا كان الفندق يحقق خسائر يكون على المالك تعويض النقص في رأس المال العامل كل سنة . ومن النادر جداً وجود بند يسمح للمالك بإلغاء العقد إذا لم تحقق الإدارة النتائج المقبولة، حتى مع استمرار هذه النتائج لفترة طويلة .

(ز) تدار السلاسل الفندقية التي تتبعها عادةً عشرات الفنادق في مختلف أنحاء العالم من خلال أنظمة مركزية للغاية، نظراً لدرجة التجانس العالية لكل من المواد الأولية (السائحين) ووسائل الإنتاج (الفنادق) . والأهم وجود شبكة اتصالات للسلسلة فائقة القدرة تمكن المركز من الرقابة الكاملة والتحكم في التشغيل(٣٠) .

(١-٣-٢) العلاقة غير المتكافئة وآليات التسرب:

لا يمكن إنكار ما تتميز به الشركات الفندقية متعدية الجنسيات من كفاءة فائقة في الإدارة، مستندة في ذلك إلى أنظمة إدارة متقدمة، وقواعد معلومات ضخمة، وكوادر وخبراء على درجة عالية من المهارة والخبرة، علاوة على الوفورات التي يمكن أن تتحقق نتيجة لإدارتها مجموعة كاملة من الفنادق، وكلها إمكانات نادراً ماتتوافر للدولة المضيفة. ومع ذلك لا ينبغي أيضاً التقليل من شأن ما تمارسه الإدارة الأجنبية بشكل مباشر وغير مباشر من استنزاف قدر ملموس من موارد النقد الأجنبي المتحقق من الإنفاق السياحي.

وفيما يلي الآليات الرئيسة التي يتم من خلالها هذا التسرب:

أولاً: من الضروري الإدراك بأن التسربات لا تحدث فقط بسبب النفوذ الكبير للسلاسل الفندقية ولكن أيضاً للضعف الواضح في قدرات الأطراف المحلية، وضحالة المعلومات المتاحة لهم. ونظراً لأن عملية التفاوض تكون بحاجة إلى معرفة واسعة وخبرة عميقة، فإنه يترتب على عدم توافرها عدم توازن خطير يؤثر سلبا في مدى تحقيق العقود لمصلحة الأطراف المحلية. فقد وُجد مثلاً أن معظم عقود الإدارة تنص على حقوق شركة الإدارة الأجنبية على نحو صريح ومحدد وبقدر كبير من التفصيل، بينما التزامات الإدارة قبل الأطراف المحلية عادة ما تذكر في العقود بشكل عمومي، وبحيث يمكن تفسيرها في حالة اختلاف وجهات النظر على نحو ما يتراءى لشركة الإدارة[٣١]. وبالنسبة لحزمة الخدمات التي تقدمها السلسلة الفندقية للطرف المحلي للحصول على أي منها، لا يكون لدى هذا الطرف عادة المعلومات الكافية لتفكيك الحزمة وشراء ما هو ضروري فقط لتكملة الخدمات التي قد تتوافر محلياً. هذا، ونادراً ما تتشاور المجتمعات النامية مع بعضها البعض بشأن عمليات التفاوض على العقود وتبادل الخبرات المستمدة منها.

ثانياً: إن الأسلوب المتبع بواسطة الشركات الفندقية متعدية الجنسيات في عمليات التصميم والتشييد ينطوي على إنفاق رأسمالي ضخم وواردات كبيرة.

كذلك فإن حجم ومستوى التسهيلات الفندقية تتلاءم عادة مع احتياجات الإدارة الأجنبية، وليس بالضرورة مع احتياجات الاقتصاد المحلي(٣٢). فهذه الشركات تتبعها خدمات شراء مركزية، وشركات إمداد بالتجهيزات والمعدات، لذلك تميل لوضع تصميمات وتحديد مواصفات يصعب على المنتجين المحليين تحقيقها. وقد تبين من قبل أن السلاسل الفندقية اتجهت مؤخراً لتجهيز فنادقها بمنتجات التكنولوجيا الحديثة، وينطوي ذلك على مزيد من الاعتماد على الخارج في توفير احتياجاتها. (ملحق رقم ١).

ثالثاً: ما لم تفرض الدولة المضيفة شروطاً مشددة لعدم الاستعانة بمشتغلين أجانب إلا في حالة الضرورة، وإذا تعذر فقط وجود أفراد لهذه الوظائف من المجتمع المحلي، فإن حرية الإدارة الأجنبية في التعيين والاستغناء، وتحديد مستويات الأجور، ورغبتها في ضمان كفاءة عملية الإدارة يجعلها أكثر ميلاً لتعيين الموظفين الأجانب التابعين للشركة في أهم الوظائف. وبطبيعة الحال لن يوجد حافز لديها لبذل أي جهد في محاولة الحصول على بدائل من المجتمع المحلي. ونظراً لأن مرتبات مثل هذه الوظائف تكون باهظة، وحرية التحويل مباحة، يعد ذلك آلية أخرى لتسرب النقد الأجنبي.

رابعاً: تواجه الدول المضيفة عادة صعوبات كبيرة في الرقابة على المعاملات المالية بين الفرع والمركز والفروع الأخرى للسلسلة الفندقية. فعدم الدراية الكاملة بالنظام الإداري والمالي لهذه السلاسل، علاوة على العيوب والثغرات في عقود الإدارة، تتيح إمكانات واسعة لتسريب النقد الأجنبي للخارج. وهناك مثلاً قضية الأسعار التحويلية Transfer Prices حيث يصعب معرفة إذا ما كانت أسعار المستلزمات والخدمات التي تحصل عليها الإدارة من شركة أو فرع آخر تابع للسلسلة، تتفق مع الأسعار العالمية، أم أنها مبالغ فيها بهدف الحصول على إيرادات إضافية في الخارج. بل تذكر دراسة الأمم المتحدة أنه أحياناً يصعب التأكد إذا كانت الخدمة قد قُدمت بالفعل!

خامساً: مشكلة الرقابة على المعاملات والتحويلات تزداد تعقيداً بسبب نظم بطاقة الائتمان وسلطة تغيير النقد الممنوحة عادة لمديري الفنادق. فعندما يدفع العملاء للفندق مباشرة بالنقد الأجنبي أو ببطاقة ائتمان، يكون من الصعب على السلطات التنفيذية ممارسة أية رقابة. وتظهر المشكلة ذاتها بسبب نظام الكوبونات السابق الإشارة إليه في حالة الرحلات الشاملة.

وأخيراً هناك مؤشرات مستمدة من تجارب بعض الدول النامية تشير إلى زيادة حجم التسربات كلما كانت الأطراف الأجنبية هي المسيطرة على صناعة الفنادق والسياحة بشكل عام. فقد اتضح من دراسة مجموعة من الفنادق ذات المستويات المختلفة في جامايكا، أن الفنادق الصغيرة تستخدم المواد الغذائية المحلية بمعدلات أكبر من الفنادق الكبيرة التي تهيمن عليها الشركات الأجنبية[٣٣]. وفي جامبيا فإن المديرين التابعين للشركات متعدية الجنسيات يترددون في شراء الأغذية المحلية ويفضلون الاعتماد على نظام الشراء المركزي التابع لهذه الشركات. كذلك تتجه الفنادق من أجل تحقيق المعايير القياسية الدولية لتوفير مستوى معين من الكماليات. ولا شك في أن تجمعات الفنادق المجهزة بالبارات والمطاعم والمحلات التجارية تعمل على قضاء السائحين معظم أوقاتهم في الفندق، واستخدام الخدمات المتنوعة المتاحة به، وذلك على حساب حرمان المجتمع المحلي من الحصول على جانب من عائدات السياحة[٣٤]. بل إن انتشار الفنادق الدولية عالية المستوى يؤدي أحياناً للقضاء على الفنادق المحلية الصغيرة التي يتولى إداراتها السكان المحليون.

وفي دراسة للشركات متعدية الجنسيات في قطاع الفنادق بكينيا، وجد أن الإدارة الأجنبية تحقق أكبر منفعة من المشروع. فقد حقق أحد الفنادق مثلاً أرباحاً قدرها ثمانية آلاف جنيه كيني في إحدى السنوات، بينما التحويلات مقابل خدمات الإدارة بلغت نحو ٤٣٥ ألف جنيه كيني. وفي سنوات أخرى لم يعلن عن أية أرباح، بينما تم تحويل مدفوعات للخدمات قدرها ٤٧ ألف جنيه كيني. وقد تبين

أيضاً أن الإنفاق بالنقد الأجنبي يزيد بنسبة ٥٠٪ عندما تكون إدارة الفندق لإحدى هذه الشركات[٣٥].

(٢) المساهمة الأجنبية وتسربات قطاع السياحة في مصر:

تناول الجزء السابق نمط سيطرة الشركات العالمية متعدية الجنسيات على صناعة السياحة في الدول النامية، وآليات تسرب النقد الأجنبي الناتجة عن هذه السيطرة.

ورغم أن المبادئ العامة التي تحكم علاقة الدولة النامية بهذه الشركات تنطبق إلى حد كبير على أوضاع السياحة في مصر، إلا أنه من الضروري دراسة حالة السياحة المصرية بدرجه أكبر من التحديد، لكي يتبين ولو بصورة تقديرية مدى التسربات الناتجة عن هذه العلاقة. وتبدو خطورة هذه العلاقة وما ينتج عنها من تسربات من أن هذه الشركات أصبحت تتعامل بشكل مباشر مع الفنادق المصرية في الغالبية العظمى من الحالات، دون تعاقدات مع شركات السياحة المصرية[*]. ومن الواجب التنويه أولاً إلى أن المعلومات المتاحة في مصر بهذا الخصوص محدودة للغاية، ربما لأن هذه الأبعاد لا تلقى اهتماما يذكر من جانب المسئولين ومتخذي القرار. ومع ذلك فمن خلال تجميع عدد من الأدلة والمعلومات المتفرقة، يمكن الوصول إلى بعض النتائج المهمة.

ويبدأ هذا الجزء بالتعرف على البنود الرئيسة في اتفاقية الجاتس GATS التي تفسح المجال للتأثير الأجنبي في صناعة السياحة ومدى التزام مصر بتطبيقها. ثم يتم تناول الخدمات السياحية التالية تباعاً: النقل الجوي، الرحلات الشاملة، والقطاع

(*) في حديث لرئيس غرفة شركات السياحة ذكر أن مستندات وزارة السياحة تثبت أنه من بين ٤ ملايين سائح أتوا لمصر فإن ١,٥ مليون فقط وفدوا من خلال تعاقدات مع شركات السياحة، بينما العدد الباقي أتى من خلال التعاقد المباشر بين الشركات الأجنبية والفنادق المصرية. (وقد لاحظنا من قبل في هذه الدراسة الدور الهامشي لشركات السياحة المصرية حتى في حالة التعاقد من خلالها). انظر صحيفة الأهرام، صفحة سياحة وسفر، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٠.

الفندقي. وأخيراً ينظر في تقدير التسربات ذات الصلة بالنشاط الأجنبي في قطاع السياحة.

(٢-١) مصر واتفاقية الجات فيما يخص السياحة:

تعبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات عن الإطار متعدد الأطراف الذي يضم قواعد التجارة والاستثمار في الخدمات عبر الحدود. وفي ظل الاتفاقية يكون لمقدمي الخدمات الأجانب حق النفاذ للأسواق المحلية، والحصول على نفس المعاملة مثل نظائرهم الوطنيين. وفيما يخص السياحة يمكن التعبير عن بنود الاتفاقية من منظور الدول المضيفة أو المستقبلة للسائحين كما يلي[٣٦]:

(أ) يكون للشركات المنظمة للرحلات الشاملة، وسلاسل الفنادق وغيرها من شركات السياحة والسفر في أي دولة، حق ممارسة عملياتها في الدولة المضيفة.

(ب) على الدولة المضيفة تسهيل الأمور والإجراءات المتعلقة بحق الامتياز Franchise وعقود الإدارة، واتفاقات الخدمات الفنية، والتراخيص في قطاع الفنادق.

(جـ) السماح للشركات الأجنبية ببيع خدماتها في ظل نفس الظروف والمتطلبات مثل الشركات الوطنية. ويتضمن ذلك حق الشركات الأجنبية في الحوافز والإعفاءات المحلية التي تقدمها حكومة الدولة المضيفة.

(د) ويكفل للشركات الأجنبية العاملة في الدول المضيفة، حرية تعيين مشتغلين أجانب في وظائفها وتحويل مستحقاتهم للخارج.

(هـ) التزام الدولة المضيفة بعدم فرض أي قيود على سفر مواطنيها للخارج، أو قيود على الملكية الأجنبية.

ومن الجدير بالذكر أن قواعد النفاذ للأسواق والمعاملة المتماثلة للأجانب والوطنيين، لا تعد قواعد عامة وملزمة في الاتفاقية، ولكنها ترتبط بالتزامات

محددة في قطاعات معينة تقترحها الدولة الطرف في الاتفاقية وفقاً لما تراه محققاً لمصلحتها. وقد تقدمت مصر بأربعة قطاعات لكي تنطبق عليها قواعد النفاذ والمعاملة المتماثلة وهي: السياحة، النقل البحري، الإنشاءات، والاستثمارات الخدمية والخدمات المالية. ووضعت مصر من الناحية النظرية شروطا معينة حول النفاذ إلى الأسواق، مثل اشتراط أن لا يزيد رأس المال الأجنبي على ٤٩٪ في مشروعات الفنادق والمطاعم في سيناء، واشتراط تدريب الموظفين المصريين بواسطة الأجانب في مجال الإدارة السياحية، ووضع قيود معينة على بعض الأنشطة مثل التوكيلات السياحية، والنقل البري، وخدمات النقل في الممرات المائية الداخلية. ولكن من الناحية العملية سمحت مصر بالنفاذ للأسواق في حالة الخدمات السياحية الرئيسة وهي الإدارة السياحية، معاهد التدريب السياحي، المؤتمرات ذات الصلة بالسياحة، وإمدادات خدمة الطعام للمنشآت السياحية(٣٧).

ونظراً لأن مصر تتبنى سياسات ليبرالية على نطاق واسع، وتطبقها على قطاع السياحة بوجه خاص، فهي تسير على نفس الخطى التي حددتها اتفاقية الخدمات. بل إن خطى مصر سباقة، وأسرع كثيراً، مما تتطلبه الاتفاقية ذاتها. فتسمح مصر للأطراف الأجنبية بلا قيود ممارسة أنشطتها المختلفة في قطاع السياحة، وتلعب الشركات متعدية الجنسيات دوراً رئيساً في هذا المجال. فبالنسبة للفنادق تساهم هذه الشركات من خلال عقود الإدارة، وتمارس نشاطاً مهماً أيضاً في الأعمال المرتبطة بشركات السياحة والنقل. كما يمارس عدد كبير من خطوط الطيران العالمية نشاطه في نقل السائحين والركاب بين مصر ومختلف دول العالم. وفي جميع الحالات تسمح مصر للشركات الأجنبية بتشغيل الأجانب في وظائفها، وتحويل مستحقاتهم دون أية قيود إلى موطنهم الأصلي. وفيما يتعلق بسفر المصريين للخارج، رفعت مصر جميع القيود الإدارية تقريباً التي قد تقف عثرة أمام سفر المصريين للخارج. وربما انعكس ذلك على ميزان السياحة، حيث تستنفد السياحة العكسية الجانب الأكبر من عائدات السياحة الوافدة.

وكما اتضح في الفصل الأول بدأت مصر مبكراً في اتخاذ إجراءات متنوعة لتشجيع الاستثمارات السياحية المحلية والأجنبية. بدءاً بالقانون رقم (٤٣) لعام ١٩٧٤ وتعديلاته المختلفة، الذي منح عدداً من الحوافز والإعفاءات المتميزة، وطُبق على المستثمرين الأجانب والمحليين على السواء. وحتى القانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧، والذي وفر حوافز مجزية وامتيازات لرأس المال المحلي والأجنبي. ومؤخراً اتخذت الحكومة قرارات تسلم من خلالها بمبدأ السماوات المفتوحة وتشجيع تشغيل الطيران العارض الأجنبي[٣٨].

(٢-٢) النقل الجوي:

تمثل تكلفة الطيران كما اتضح في الجزء الأول، جانباً مهماً من إنفاق السائحين. وتزداد أهمية الطيران في الإنفاق السياحي مع اعتماد الدولة بصفة أساسية على هذه الوسيلة لنقل حركة السياحة الوافدة إليها. وفي مصر يعد النقل الجوي أهم وسيلة لنقل السائحين الدوليين. فبلغت نسبة السائحين القادمين جواً عام ٢٠٠٠ (٦٢٪) مقابل ١١٪ عن طريق البحر، ٢٧٪ عن طريق البر[٣٩]. ويحقق النقل الجوي معدلات أعلى إذا حسبت النسب للسياحة غير العربية فقط.

وتعمل في مصر ٤٣ شركة طيران أجنبية، وذلك بخلاف الشركات المصرية وأهمها على الإطلاق مصر للطيران. وتصل لمصر أيضاً رحلات الطيران العارض التي تقوم بها شركات متخصصة، وغالبية ركابها من السائحين. وكما اتضح في الفصل الأول فقد حقق الطيران العارض خلال النصف الثاني من التسعينيات معدلات نمو عالية بالمقارنة بالطيران المنتظم. ويمكن تفسير ذلك بالنمو السريع في سياحة الرحلات الشاملة، والتسهيلات العديدة التي منحت للطيران الأجنبي.

والفائدة التي تعود على الاقتصاد الوطني من النقل الجوي للسائحين، لا تتوقف فقط على الأهمية النسبية لهذه الوسيلة من وسائل النقل، بل ربما الأهم، على مدى استخدام السائحين لخطوط الطيران الوطنية مقابل الخطوط الأجنبية في قدومهم

ومغادرتهم مصر. ولحسن الحظ فإن نتائج مسح السائحين الذي أجري بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تكشف عن نمط استخدام السائحين لشركات الطيران من الجنسيات المصرية والأجنبية (جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

معدلات استخدام السائحين من الجنسيات المختلفة للطيران المصري في النقل الدولي

	عرب	أوروبيون	أمريكيون	آخرون
قدوم	٣٤,٤	٢٨,٢	٢٧,١	٤٢,٣
مغادرة	٣٢,٨	٢٧,٨	٢٥,٨	٣٩,٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الهيئة العامة للتنمية السياحية، بحث تقدير الإنفاق السياحي للسائحين المغادرين لعام ١٩٩٦، القاهرة ١٩٩٧.

ومن المحتمل أن يكون نمط الاستخدام المبين بجدول (١) قد طرأ عليه تغيير جوهري في الوقت الراهن، وذلك لاستفادة شركات الطيران الأجنبية من التسهيلات الخاصة بفتح السماوات وتحرير الأجواء التي منحت مؤخراً. فقد أصبح من المباح حالياً أن ينظم الطيران الدولي خطوطاً مباشرة ومنتظمة إلى المناطق السياحية المختلفة في مصر. كما يسمح للطيران العارض التابع لشركات أجنبية بنقل السائحين من عواصم العالم إلى المناطق السياحية المختلفة بشكل مباشر باستثناء القاهرة(٤٠). وينبغي التنويه إلى أن مصر اتخذت في هذا المجال خطوات نحو الإسراع بتحرير خدمة النقل الجوي، تجاوزت كثيراً ما تنص عليه اتفاقية الخدمات. فقد تركت الاتفاقية مجال الطيران دون الحاجة إلى تحريره حالياً، وبحيث يظل الالتزام بالاتفاقات الثنائية قائماً(٤١). وينطوي هذا الاتجاه ليس فقط على سيطرة أكبر لشركات الطيران العالمية على الإنفاق السياحي لمصر، ولكن أيضاً

إمكانية تراجع دور الطيران الداخلي والذي تقوم به الشركة الوطنية، بسبب النقل المباشر للسائحين(*).

ومع ذلك وحتى بافتراض أن معدلات استخدام السائحين للطيران المصري والأجنبي لم تتغير عما هو مبين بجدول (١)، تكشف بيانات الجدول عن استخدام السائحين للطيران الأجنبي بنسب مرتفعة، وانخفاض معدلات استخدامهم للطيران المصري. وأقل الجنسيات استخداماً للطيران المصري هم الأمريكيون يليهم العرب ثم الأوربيون.

أما نصيب مصر من جملة ما ينفقه السائحون على النقل الجوي مقارناً بنصيب خطوط الطيران العربية والأجنبية، فقد أمكن تقديره من نتائج نفس المسح للسائحين الأفراد فقط. فهؤلاء أقدر على تحديد قيمة الإنفاق على النقل بمعزل عن أوجه الإنفاق الأخرى، مقارنة بسائحي الرحلات الشاملة الذين يدفعون ثمن الرحلة شاملة الطيران. ويحتوي جدول رقم (٢) على هذه البيانات.

جدول رقم (٢)

إنفاق السائحين الأفراد على تذاكر الطيران وفقاً لجنسية الشركة الناقلة (١٩٩٦)

	شركات مصرية	شركات عربية	شركات أجنبية	الجملة
جملة الإنفاق بالدولار	٢٣٨٤١٠٤	٢٤٦١٣٧٠٠	٣٣٥٣٤١٧	٨٢١٠١٢٢١
التوزيع النسبي	٢٩,١	٣٠,٠	٤٠,٩	١٠٠,٠

المصدر: نفس مصدر جدول (١).

ويتضح من الجدول أن نصيب شركات الطيران المصرية من جملة إنفاق السائحين الأفراد الوافدين إلى مصر على النقل الجوي، يبلغ ٢٩٪ فقط. وبمعنى

(*) يتوقف ذلك على برنامج الرحلة وإذا ما كان يشمل منطقة سياحية واحدة أو عدة مناطق.

آخر فإن القدر الأكبر (٧١٪) من هذا الإنفاق يتم لصالح الشركات العربية والأجنبية، ومن ثم فهو لا يصل أصلاً إلى مصر ولا يدرج في ميزان مدفوعاتها.

(٢-٣) الرحلات الشاملة:

هناك اتجاه ملحوظ لاعتماد السياحة المصرية بشكل متزايد على سياحة الرحلات الشاملة (أو السياحة الجماعية) على حساب السياحة الفردية. فوفقاً لنتائج مسح السائحين، كانت السياحة الجماعية تمثل ٢٩٪ من جملة السائحين عام ١٩٩٠، ارتفعت إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٦. ومغزى تزايد أهمية السياحة الجماعية، أن السياحة المصرية أصبحت تتعامل على نطاق واسع مع الشركات متعدية الجنسيات، وبالذات الشركات المنظمة للرحلات الشاملة Tour Operator. وقد كشفت نتائج المسح ذاته أن جميع السائحين تقريباً القادمين لمصر من أوروبا في رحلات شاملة نظمت رحلاتهم شركات سياحية أجنبية، تنتمي إلى موطن السائح نفسه. وقد أكدت نفس النتيجة خبرات دول سياحية متعددة ذكرت من قبل، بما فيها دولة متقدمة مثل إسبانيا. ورغم وجود ١٦٠ شركة سياحية تعمل في مصر لاستضافة السائحين الأجانب، إلا أن دورها لا يعدو أن يكون تمثيل الشركات العالمية، وتنفيذ برنامج السائح الأجنبي الذي اتفق عليه مع الشركة المنظمة. ولفرض مزيد من السيطرة، اتجه عدد من الشركات العالمية المنظمة للرحلات لشراء حصص في بعض الشركات المصرية. فعلى سبيل المثال اشترت شركة TUI الألمانية نسبة ٥٠٪ من مجموعة شركات ترافكو، ونسبة ٦٠٪ من شركة إجيبتو تيل للفنادق. وامتلكت شركة LTU الفرنسية نسبة من شركة سيتي فيرست[٤٢].

وتسربات النقد الأجنبي الناتجة عن هذه التحولات قد تكون غاية في الخطورة. فكما تبين من قبل، تجذب السياحة الجماعية بطبيعتها السائحين ذوي القدرات الانفاقية المحدودة. كما أن نفوذ الشركات العالمية المنظمة للرحلات الشاملة يجعلها قادرة على ممارسة الضغوط وتخفيض أسعار الإقامة إلى حدود دنيا. وتؤكد دراسة

الأمم المتحدة سابقة الذكر أن نصيب الأسد من قيمة الرحلة الشاملة تستحوز عليه الشركة المنظمة، بينما لا يحصل كل من الفندق وشركة السياحة في الدولة المضيفة اللذان يتحملان عبء تقديم الخدمات السياحية الأساسية، إلا على القليل. بل وأحياناً تنطوي سياحة الرحلات الشاملة على أثر سلبي على النقد الأجنبي (ما يتسرب أكبر مما تحققه هذه الرحلات)، عندما يعتمد الفندق على واردات الطعام والشراب وغيرها من المستلزمات، علاوة على استخدام الطيران الأجنبي[٤٣].

وانخفاض أسعار الخدمات السياحية في مصر، خاصة أسعار الفنادق في المناطق التي تعتمد أساساً على السياحة الجماعية، من الأمور التي يتفق حولها كثيرون. فقد نبه تقرير لمجلس الشورى لانخفاض مستوى أسعار الخدمات الفندقية في مصر. ويفسر ذلك بتزايد عدد سائحي الشواطئ (السياحة الجماعية) بالمقارنة بالسياحة الثقافية مرتفعة العائد[٤٤]. وتؤكد دراسة أخرى أنه أصبح من المسلم به الآن في سوق السياحة العالمية، أن المناطق السياحية في البحر الأحمر وسيناء تمثل أسواقاً سياحية منخفضة الأسعار[٤٥]. وفي دراسة حديثة أجراها خبير سياحي مصري معروف، تبين أن تركيز التنمية السياحية في مناطق معينة مثل الغردقة، والتي بلغ عدد القرى السياحية بها أكثر من ٦٥ قرية، ساهم إلى حد كبير في هبوط الأسعار نتيجة لزيادة العرض عن الطلب وتواضع معدلات الأشغال[٤٦]. كما تؤكد تلك الدراسة اتجاه:

«الشركات الأوربية منظمة الرحلات الشاملة في سياق الرغبة في زيادة الحركة السياحية العالمية إلى مصر. إلى الاتصال المباشر بموردي الخدمات السياحية مباشرة من الخارج للحصول على أفضل الأسعار. وفي خضم المنافسة الشديدة بين مختلف الفنادق والقرى السياحية، أصبحت الأسعار التي يتم التعاقد عليها أقل بكثير مما يجب بالنسبة لمكانة مصر من ناحية، وبالنسبة لما يكفل تحقيق هامش ربح معقول من ناحية أخرى. وأصبحت شركات السياحة المصرية ـ وقد تقلصت فرص ومجالات نشاطها عن ذي قبل ـ تقبل الدخول في المنافسة السعرية بشكل يسمح ببيع

الخدمات الأرضية السياحية بأسعار قد تكون أقل من التكلفة أحياناً مما يثير التساؤل والشك. ويتردد في قطاع السياحة أن هذه الشركات تغطي خسائرها عن طريق عمولات تتقاضاها من البازارات»!!

وقد عرض التقرير السنوي للاتحاد المصري للغرف السياحية وجهة النظر التي ترى أن أسعار الخدمات السياحية في مصر متدنية وأقل من دول منافسة وتم تفسير ذلك بسيطرة عدد محدود من منظمي الرحلات على السوق السياحية المصرية، مما أدى إلي اعتبار مصر منطقة سياحية رخيصة. ويترتب على ذلك ضياع جزء من الإيرادات السياحية بسبب خفض الأسعار. ويصبح من الصعب بعد ذلك رفع الأسعار بعد ما شاع أن المنطقة تستقبل السياحة منخفضة التكاليف، ومن ثم يستمر هذا الوضع المتدني[٤٧].

بل لقد أصبح الانخفاض في مستوى أسعار الفنادق لسائحي المجموعات أمراً ملفتاً لنظر المواطنين المصريين أنفسهم. فأثناء زيارتهم للمناطق السياحية المعروفة في البحر الأحمر وسيناء، يلاحظون الاستثمارات الهائلة والبذخ الشديد في تشييد الفنادق والقرى السياحية، ثم تصدمهم الأسعار الزهيدة للغاية للغرف المقدمة للسائحين الأجانب. وأحياناً يكتب في الصحف اليومية ما يعبر عن السخط لتحميل المواطن المصري سعراً أعلى من الأسعار الممنوحة للسائحين الأجانب[٤٨]. ولقد بدأ السائحون العرب أيضاً يبدون استياءهم من تحميلهم أسعاراً أعلى للإقامة الفندقية مقارنة بالأجانب.

ورغم كل هذا إلا أن هناك من يرى أن أسعار الخدمات السياحية تتناسب مع نوعية وجودة الخدمات المقدمة، وأن رفع السعر سوف يترتب عليه انخفاض حاد في معدلات الإشغال وبالتالي انخفاض الإيرادات السياحية[٤٩]. وقد بدأ في الوقت الراهن بالفعل التفكير في رفع أسعار الخدمات السياحية وبالذات أسعار الفنادق. ويواجه هذا الاتجاه معارضة شديدة، وتنشر صفحات السياحة بالصحف تحذيرات مستمرة بأن هذا سوف يهدد السياحة المصرية، وأن الحجوزات للعام المقبل في

سبيلها للإلغاء، وأن الفنادق والقرى السياحية لن تجد من يشغلها، ويمكن أن يتسبب ذلك في انهيار سوق السياحة المصرية بالكامل. هذا وقد سبقت الإشارة إلى أن التلويح من جانب الشركات العالمية المنظمة للرحلات بتحويل الحركة السياحية إلى مقصد سياحي في دولة أخرى، يعد من المناورات المعتادة لهذه الشركات عندما تسعى الدولة المستضيفة إلى حماية مصالحها بغية حصولها على عائد معقول من الإنفاق السياحي.

(٢-٣-١) تقدير التسربات للرحلات الشاملة:

بناء على ما سبق، سيتم فيما يلي محاولة لتقدير تسربات النقد الأجنبي في حالة الرحلات الشاملة، بالاستناد إلى الفروض التالية:

(أ) لما كانت الغالبية العظمى من سائحي الرحلات الشاملة أوربيون، فسوف تطبق نسبة استخدام الأوربيين للطيران المصري المبينة بجدول (١)، على سائحي الرحلات الشاملة ككل أي يفترض أن ٣٨٪ من سائحي الرحلات الشاملة يستخدمون الطيران المصري، مقابل ٦٢٪ للطيران الأجنبي.

(ب) سوف يفترض أن جميع سائحي الرحلات الشاملة تنظم رحلاتهم شركات أجنبية في مواطنهم الأصلية. وقد تأكد ذلك من مسح السائحين لمصر، ومن كثير من الدراسات الأخرى لدول نامية.

(جـ) يفترض أن نصيب مصر من تكلفة الرحلة الشاملة يبلغ ٤٠٪ في حالة عدم استخدام الطيران المصري(*).

(د) يفترض أن نصيب مصر من الرحلة الشاملة يبلغ ٨٠٪ في حالة استخدام الطيران المصري (باستخدام النسبة المقدرة لكينيا).

(*) النسبة المماثلة في حالة كينيا تبلغ ٣٨٪، وفي حالة جامبيا تبلغ ٣٦٪، أما في حالة إسبانيا فتبلغ ٤٢٪. وقد حسبت النسبة لمصر كمتوسط للنسبة في إسبانيا وكينيا.

وبناء على هذه الفروض يمكن تقدير التسربات على النحو التالي:

قيمة الإنفاق السياحي للرحلات الشاملة في عام ٩٦ / ١٩٩٧	٤٥١٥,٨	مليون جنيه
قيمة الإنفاق الذي يخص السائحين المستخدمين لطيران المصري	١٧١٦,٠	مليون جنيه
قيمة الإنفاق الذي يخص السائحين المستخدمين للطيران الأجنبي	٢٧٩٩,٨	مليون جنيه
التسربات من الإنفاق في حالة الطيران المصري (٢٠٪)	٣٤٣,٢	مليون جنيه
التسربات من الإنفاق في حالة الطيران الأجنبي (٦٠٪)	١٦٧٩,٩	مليون جنيه
جملة التسربات من الرحلات الشاملة	٢٠٢٣,١	مليون جنيه
جملة التسربات من الرحلات الشاملة بالدولار ($\frac{٢٠٢٣,١}{٣,٤}$)	٥٩٥	مليون دولار

ويعني ذلك، إذا كان قيمة الإنفاق السياحي الناتج من الرحلات الشاملة هو ٥,٤ مليار جنيه مصري، فإن ما يتسرب من هذا الإنفاق لصالح شركات الطيران الأجنبية، والشركات المنظمة للرحلات، يبلغ ٢,٠ مليار جنيه تقريباً. أي أن نسبة التسرب تبلغ ٤٤,٨ ٪. وهذه النسبة لا تبدو بعيدة عن الأرقام التي ذكرت من قبل لدول نامية ومتقدمة. ففي حالة استراليا مثلا قدر أن ٤٤٪ من قيمة الرحلة تتسرب للخارج، وفي حالة إسبانيا فإن ٥٨٪ من تكلفة الرحلة يتسرب للخارج عند استخدام الطيران الأجنبي.

(٢-٤) القطاع الفندقي:

الفنادق تعد المكون الرئيسي في صناعة السياحة في مصر، حيث تستحوز على جانب كبير من إنفاق السائحين الوافدين. ولم تعد الخدمة الفندقية قاصرة على الإقامة فقط، بل توفر أيضاً خدمات الطعام والشراب والترفيه والتسهيلات المتعلقة بالمؤتمرات والاجتماعات، كما يوفر الفندق أحياناً خدمات الانتقال والمزارات والرحلات. وتزداد أهمية الفنادق بالمقارنة بالخدمات السياحية الأخرى في حالة

القرى السياحية حيث يتركز إنفاق السائحين بالكامل تقريباً داخل إطار القرية. ولكن من ناحية أخرى يستوعب قطاع الفنادق استثمارات ضخمة بالنقد الأجنبي في عمليات التشييد والتجهيز والإمداد بالمعدات والمستلزمات، علاوة على ما ينفق على البنية الأساسية، خاصة إذا تم البناء في مناطق نائية. أما الطابع الدولي للفنادق فيتركز إلى حد كبير في الشريحة العليا ذات الإنفاق السياحي المرتفع والتي تجذب السائحين الدوليين.

ورغم أنه لازال في مصر أعداد كبيرة من الفنادق المستقلة الصغيرة والمتوسطة، إلا أن أغلبيتها العظمى يقع في الفئات الفندقية الدنيا (٣ نجوم فأقل) ويخدم عادة السياحة الداخلية.

ودور الشركات الفندقية متعدية الجنسيات أو السلاسل الفندقية في النشاط الفندقي في مصر لا يختلف كثيراً عن الخطوط العريضة التي تم تناولها في علاقة هذه السلاسل بالفنادق في الدول النامية. فالمبدأ الذي يحكم هذه الشركات في مصر هو تفادي الاستثمار الفندقي المباشر، والتركيز على عقود الإدارة. وقليل من الشركات هي التي ساهمت في شكل ملكية مشتركة مثل Accor الفرنسي، أو عقود الإيجار كما في حالة Club Mediterranée. وسيتم التركيز فيما يلي على عقود الإدارة باعتبارها أكثر الأشكال شيوعا.

وقد بلغت شركات الإدارة الأجنبية حتى أوائل عام ١٩٩٩ (٣٨) شركة تتولى إدارة نحو ١١٥ فندقاً بطاقة قدرها ٣٨١٨٥ غرفة(٥٠). ورغم أن هذا العدد من الفنادق يمثل ٣,٣٢٪ فقط من إجمالي الوحدات الفندقية في المحافظات السياحية المختلفة، إلا أن النسبة معبراً عنها في شكل غرف فندقية تصل إلى ٧٤٪ من جملة الغرف. وذلك لكبر حجم الوحدات الفندقية التي تديرها السلاسل العالمية، مقارنة بالفنادق المستقلة الصغيرة والمتوسطة. ويعني ذلك سيطرة شركات الإدارة الأجنبية على معظم الطاقة الفندقية المتلقية للسياحة الوافدة، ومن ثم على الجانب الأكبر من إيرادات النقد الأجنبي لقطاع الفنادق.

(٢-٤-١) خصائص عقود الإدارة في مصر:

نظراً للدور المحوري لشركات الإدارة الأجنبية، ولأن ممارستها النشاط يستمد أساساً من عقود الإدارة التي تحدد حقوقها والتزاماتها قبل الطرف المحلي، فقد أمكن الحصول على صورة من عقد إدارة أبرم بين شركة هيلتون العالمية (شركة إدارة) وبين شركة مصر للقرى السياحية (الطرف المصري المالك) في عام ١٩٩١، لإدارة فندق هيلتون نويبع. مع ملاحظة أنه وفقاً لرأي الخبراء فالصيغة الأساسية للعقود قد لا تختلف كثيراً من وقت لآخر أو من مكان لآخر، وأن تشغيل الفندق يتم بعد مرور عدد من السنوات على توقيع العقد(*). وفيما يلي أهم محاور هذا العقد:

حقوق الإدارة: لشركة الإدارة الحرية الكاملة والتحكم التام في إدارة الفندق. وحصول الطرف المصري على عائد مالي من عمليات الإدارة لا يعطيه الحق في أي شكل من أشكال التدخل أو التحكم في إدارة الفندق. وللطرف المصري الحق في زيارة الفندق للتفتيش وفحص ومراجعة السجلات في أوقات مناسبة، ولكن لايخوله ذلك الحق في وجود مكتب دائم له في الفندق. وتشمل حرية الإدارة مايلي:

- استخدام الفندق لكل الأغراض المعتادة.
- تحديد أسعار الغرف والمساحات التجارية بالفندق، وخدمات الترفيه والطعام والشراب.
- الحق في القيام بكل أشكال الدعاية والإعلان المتعلقة بالفندق.
- التحكم في سياسات العمالة على النحو المبين فيما بعد.

(*) تتقدم الباحثة بخالص الشكر والامتنان للأستاذ مصطفى البكري الذي أمدها بصورة العقد. كما يجب الملاحظة أن الفندق افتتح منذ عدة سنوات، وبالتالي تسري بنود العقد حالياً على إدارته.

- القيام بأعمال الصيانة والتجديد والإحلال اللازمة للحفاظ على هيئة الفندق.

وفي كل شهر خلال مدة التعاقد يُجنب مبلغ لهذه الأغراض يوازي ٥٪ من الإيرادات الإجمالية للشهر السابق.

التمويل: ينص العقد بوضوح كامل أن الطرف المصري يتحمل مهمة تمويل بناء وتأثيث وتجهيز الفندق. وتعد خطة للتمويل تحظى برضاء شركة هيلتون، وتضمن الشركة من خلالها وفاء الطرف المصري بكافة التزاماته تجاه الإدارة كما يحددها العقد.

المساعدات الفنية: تكون شركة الإدارة على استعداد لتقديم المساعدات في عمليات التخطيط والبناء والتأثيث والتجهيز والديكور للفندق وإعداده للتشغيل، من خلال قسم الخدمات الفنية بالهليتون Technical Assistance Services. وقد يتولى هذا القسم بشكل مباشر أعمال التصميم والتخطيط والتجهيز والديكورات وخلافه، وقد يكتفي بأن يشرف عليها ويراجعها. ومن ضمن مهام هذا القسم أيضاً أنه يحدد المواصفات وأسماء الموردين لمختلف المستلزمات، وأسماء الشركات التي يتم التعاقد معها للإمداد بالتجهيزات والمعدات. ويدفع الطرف المصري ٥٠ ألف دولار أمريكي مقابل الخدمات الاستشارية للقسم.

وفي حالة إسناد أي من العمليات السابقة إلى أفراد أو شركات لا تنتمي لقسم الخدمات الفنية، لابد أن يخضع التعاقد مع هؤلاء لموافقة مسبقة من هذا القسم. كما يُطالب هؤلاء بإعداد خطط تفصيلية بشأن كافة الأعمال المكلفين بها. وتخضع هذه الخطط لموافقة كتابية من الطرفين المالك والإدارة.

ورغم هذه الاشتراطات فإن بنود العقد تحمي شركة الإدارة من أية عيوب أو مشكلات تتعلق بتنفيذ هذه الأعمال، باعتبار أن المسئول هو الطرف المالك، والتعاقد مع من يقومون بالتنفيذ يتم باسم المالك.

العمالة: كما ذكر من قبل في حالة عقود الإدارة الدولية، فإن العمالة تكون تابعة

رسمياً للطرف المصري. وينص العقد صراحة أن موظفي الفندق مستخدمون لدى المالك. وفي نفس الوقت تتحكم الإدارة في سياسات العمالة بما في ذلك التعيين والاستغناء وتحديد الأجور والمرتبات. ويؤكد العقد أيضاً على حق الإدارة في السماح للأفراد التابعين للشركة والذين تحتاجهم في إقامة وتشغيل الفندق، في دخول البلاد. وأن يتم تعويضهم بأجور مناسبة وبعملة الدولة التي ينتمون إليها، مع التأكيد على حقهم في تحويل مستحقاتهم للخارج.

التفويض: تحتفظ الإدارة ودون حاجة لطلب موافقة الطرف المصري بالحق، في تفويض أو إحالة تنفيذ عقد الإدارة أو بعض بنوده إلى أي فرع من فروع الشركة، مع استمرار مسئوليتها كما لو كان هذا التفويض لم يتم. وعلى العكس من ذلك لايسمح للطرف المصري بتفويض تنفيذ العقد أو بيع الفندق دون موافقة كتابية مسبقة من شركة الإدارة.

رسوم الإدارة: تحصل شركة هيلتون على نوعين من الرسوم مقابل الإدارة: رسم الإدارة الأساسي Basic Management Fee، ورسم الحوافز Incentive Fee. والأول يحسب على إجمالي الإيرادات، ويعد جزءاً من مصاريف الفندق، أي أنه يستقطع قبل أن يحصل المالك على عائده من الملكية. وتبلغ نسبة الرسم الأساسي في عقد هيلتون نوبيع ٤٪ من الإيرادات الإجمالية، التي تعرف بأنها كل أنواع الدخل والإيرادات التي يتم الحصول عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من تشغيل الفندق. وبالإضافة إلى ذلك تستحق الإدارة ١٢٪ من ربح التشغيل الإجمالي Gross Operating Profit كرسم حوافز، ويُعرَّف ربح التشغيل الإجمالي بأنه الإيرادات مطروحاً منها كافة التكاليف المتعلقة بإدارة الفندق، والإشراف على إدارته، والمحافظة عليه وصيانته. ويشمل ذلك مصاريف الطعام والشراب، والإحلال والتجديد، والدعاية والإعلان، والضرائب والرسوم العامة، والمصاريف التي ينفقها الموظفون والتنفيذيون التابعون لشركة هيلتون، وما تنفقه

فروع الشركة المختلفة من مصروفات متعلقة بتشغيل الفندق، أو مصروفات مايسمى «خدمات ومزايا مجموعة هليتون» Group Services & Benefits.

إلغاء العقد: تضمن شركة الإدارة استمرار العقد سارياً لحد أدنى خمس سنوات، حتى إذا حققت الشركة خسائر خلال هذه المدة. ويمكن لأي من الطرفين المالك أو الإدارة إلغاء العقد بعد مرور ٥ سنوات، إذا لم يحقق الفندق ربح تشغيل إجمالي أكبر من أو يساوي الصفر خلال السنوات الثلاث التالية لأول سنتين ماليتين. وبمعنى آخر إذا لم يحقق الفندق أي ربح أو خسارة خلال خمس سنوات منذ بدء إدارته، لا يوجد مبرر لإلغاء العقد.

(٢-٤-٢) العلاقة غير المتكافئة والتسرب:

يعد عقد الإدارة لفندق هيلتون نوبيع مثالاً حياً للعلاقة غير المتكافئة بين الشركات الفندقية متعدية الجنسيات، وبين قطاع الفنادق في الدول السياحية المضيفة. وتنطوي هذه العلاقة غير المتكافئة أيضاً على إمكانات واسعة لتسرب النقد الأجنبي للخارج من خلال عدة قنوات كما يتضح مما يلي:

أولاً: قسم الخدمات الفنية التابع لشركة الإدارة الأجنبية: يلعب هذا القسم دوراً رئيساً في امتصاص شريحة من إيرادات الفندق. فعلاوة على ما يخصص له مباشرة مقابل خدمات استشارية فنية تتعلق بالتصميم والبناء، فإن معظم خدمات هذا القسم تتيح لشركة الإدارة الاستحواذ على عائدات إضافية غير مرئية. ومن ضمن الخدمات تحديد المواصفات الخاصة بالتدفئة والتبريد، والتهوية، وأعمال الصرف والكهرباء والمصاعد وغيرها. وكما تبين من قبل، نظراً لأن شركة الإدارة يتبعها عادة شركات شراء مركزية، وشركات إمداد بالتجهيزات والمعدات الفندقية، فإنها تحدد المواصفات على نحو يُصعّب تحقيقها إلا من خلال الشركات التابعة لها. ومن صميم أعمال هذا القسم أيضاً تقديم أسماء موردين للمستلزمات والتجهيزات والمعدات، مما يعني التحكم الكامل في النوعيات وفي مصادر الشراء. وتؤكد

دراسة الأمم المتحدة أنه باستكمال بناء الفندق الدولي يكون قدر كبير من النقد الأجنبي قد تسرب للخارج، ويستمر التسرب حتى أثناء مرحلة تشغيل الفندق، مع عمليات الإحلال والصيانة والتجديد(٥١).

ثانياً: خدمات ومزايا مجموعة هيلتون: يمكن لشركة الإدارة أن تستحوذ على جانب آخر من عائدات الفندق من خلال هذه الخدمات التي تقوم بها الشركة أو أحد فروعها. ويشمل ذلك مصروفات الإعلان والترويج والحجز والاستشارات والإصلاح والصيانة، ومصاريف السفر والانتقالات وغيرها. ويصعب على الطرف المحلي فرض رقابة ومتابعة لتكاليف مثل هذه الخدمات، بل وكما ذكر من قبل قد يصعب التحقق من أداء هذه الخدمات أصلاً.

ثالثاً: رسم الإدارة الأساسي: تُدفع الرسوم الأساسية بصرف النظر عن تحقيق الفندق ربحا أو خسارة، كما أنها تضمن للإدارة الحصول على عائد ضخم قبل خصم الضرائب (إذا وجدت أصلاً) وكافة التكاليف والمصروفات الأخرى. ووفقاً لما يقدره أحد المسئولين في شركات الإدارة الفندقية، فإن حصول الشركة على ٢٪ من الإيرادات الإجمالية يضمن تغطية التكاليف التي تحملتها. وعندما تكون النسبة ٣٪ تحقق الشركة أرباحاً. أما عندما تبلغ الرسوم ٤٪ تكون الشركة قد حققت أرباحاً كبيرة دون الحاجة إلى فرض رسوم حوافز(٥٢). وفي حالة العقد المصري، تحصل الشركة على ٤٪ رسم أساسي علاوة على رسوم حوافز ١٢٪ من الربح الإجمالي. ومن المعتقد أيضاً أن فرض رسوم أساسية مرتفعة تتراوح بين ٤٪ و ٥٪، لا تدفع الإدارة إلى الأداء الكفء (بمعنى تدنية التكاليف)، بل تشجع المدير على زيادة الإنفاق من أجل تحقيق إيرادات إجمالية عالية على حساب الأرباح الصافية(٥٣). وخاصة أن المصروفات ذاتها قد تكون مصدراً لتكسب الإدارة.

رابعاً: رسم الحوافز: بالنسبة لرسوم الحوافز يفترض ربطها بمستوى إنجاز معين، بحيث تدفع هذه الرسوم فقط في حالة تحقيق هذا المستوى أو تجاوزه. لكن في عقد هيلتون نوبيع فإن رسم الحوافز يخفض فقط (ولا يذكر مقدار التخفيض) إذا قلت

المدفوعات للمالك (ربح التشغيل الإجمالي)، في أي سنة عن ٢,١ مليون جنيه مصري (ما يوازي ٣٥٣ ألف دولار). ويشرط أن تُسترد هذه التخفيضات بالقدر الذي يزيد ما يحصل عليه المالك على ٢,١ مليون جنيه مصري في السنة أو السنوات التالية. وبينما تتمسك شركة الإدارة بحقها في استرداد أي خصومات من رسم الحوافز (رغم أنه رسم يفترض عدم استرداده لأنه يرتبط بأداء السنة موضع الاعتبار)، فإن العقد ينص على عدم تعديل ربح التشغيل الإجمالي الذي يتحقق في أي سنة للأخذ في الحسبان النقص في مستوى هذا الربح (أو الخسارة) في السنوات السابقة.

خامساً: العمالة والتوظيف: يتيح العقد للإدارة الحرية الكاملة في اتخاذ السياسات المتعلقة بالتوظيف والاستغناء وتحديد المرتبات والأجور. ولا يحتوي على أي تحفظات أو شروط تحد من تعيين الأجانب، ولكنه على العكس يشمل اشتراطات لتسهيل استخدام الأجانب سواء كمشتغلين أو خبراء ومستشارين. أما بخصوص التدريب فيتعرض العقد فقط لحق شركة الإدارة في الحصول على أية تكاليف تتحملها الإدارة أو أحد فروع الشركة، مقابل تدريب العمالة استعداداً لافتتاح الفندق. وفي جزء سابق من الدراسة تبين أن العمالة الأجنبية في قطاع الفنادق بمصر قليلة العدد، ولكنها تتركز في أهم المناصب وأعلاها مهارة وأجراً. كما تبين أيضاً اتجاهها إلى التزايد بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي. ومن ناحية أخرى يعفى قانون الاستثمار دخول المشتغلين الأجانب من ضريبة الدخل في حالة مكوثهم في مصر لمدة تقل عن عام، ويسمح بتحويل مستحقات الأجانب الناتجة عن النشاط داخل مصر للخارج دون أية قيود. وبناء على ذلك يمكن توقع تحويل قدر كبير من النقد الأجنبي للخارج مقابل أجور ومرتبات للمشتغلين والخبراء، أو مقابل ما تحصل عليه الإدارة الأجنبية من عائد ضخم نظير تشغيل الفندق. أما عن حجم هذه التحويلات بالتحديد، فيصعب تقديره بشكل مباشر لغياب المعلومات المتاحة بشأنه.

(٢-٥) التسربات غير المرئية في ميزان المدفوعات:

ينشر البنك المركزي المصري في تقاريره المختلفة ما يخص الإيرادات والمدفوعات في الميزان الجاري. ويتم ذلك عادة في شكل بنود إجمالية يصعب معه التحقق من طبيعتها ومكوناتها. ونظراً لأن جانب المدفوعات يمثل تسربات النقد الأجنبي من الاقتصاد المصري، فمن الضروري تدقيق النظر في بنود المدفوعات المختلفة بالميزان، لمعرفة مدى ارتباط قطاع السياحة بكل منها (جدول رقم (٣)).

جدول رقم (٣)

بنود مدفوعات الميزان الجاري لعام ٩٧ / ١٩٩٨

البيـــان	الواردات	النقل	السفر	دخل الاستثمار	مصروفات حكومية	مدفوعات أخرى	الجملة
القيمة بالمليون دولار	١٦٨٩٩,٠	٣٦١,٨	١٣٠٦,٨	٨٦٨,٠	٨٥٦,٠	٢٣٧١,١	٢٢٦٦٢,٧
الأهمية النسبية	٧٤,٦	١,٦	٥,٨	٣,٨	٣,٨	١٠,٥	١٠٠,٠

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٩٨ / ١٩٩٩.

ومن المعروف أن بند السفر أو سياحة المصريين بالخارج في الميزان هو الذي يتعلق بشكل صريح بمدفوعات السياحة، وقد تمت دراسته بالتفصيل في جزء سابق عند تقدير ميزان السياحة. ومع ذلك فالسياحة لها مكون - وإن كان غير مرئي - في كل بند من بنود المدفوعات الأخرى. فالواردات تحتوي على ما يتم استيراده لصالح الاستثمارات الفندقية والسياحية، وأيضاً ما يستورد لسد احتياجات السائحين من طعام وشراب وغيرهما. أما النقل فيشمل ما يدفع مقابل نقل السائحين المصريين للخارج والمسافرين على شركات نقل غير مصرية. وبند دخل الاستثمار يتضمن عائد الشركات الأجنبية على استثماراتها في مجال السياحة في مصر. والمصروفات الحكومية تنطوي أيضاً على مدفوعات للسياحة

بالقدر الذي ترتبط به هذه المصروفات بنشاط السياحة، مثل مدفوعات لمكاتب السياحة المصرية بالخارج، أو مدفوعات لمعارض رسمية. وأخيراً، يعد بند «المدفوعات الأخرى» أكثر البنود حاجة إلى بيان تفاصيله، وذلك لأنه لا يمكن استنتاج متضمناته من مجرد تسميته، وأيضاً لأنه أكبر بنود المدفوعات إذا استبعدنا الواردات. وسوف يتم تناول واردات قطاع السياحة في الفصل القادم، وذلك لأن تقديرها يتطلب إجراء تحليل تفصيلي باستخدام جدول المدخلات والمخرجات. أما بالنسبة لبعض التسربات الأخرى فيمكن تقديرها بشكل غير مباشر فيما يلي:

(٢-٥-١) دخل الاستثمار:

مدفوعات «دخل الاستثمار» تعني عوائد الاستثمار التي تحول للخارج. وأهم عناصر هذا البند ذات العلاقة بتسربات السياحة هو ما يطلق عليه «تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر» (ملحق رقم ٢)، ويضم هذا البند بطبيعة الحال تحويلات أرباح الشركات الأجنبية التي تمارس نشاطاً سياحياً في مصر. ونظراً لأن السياحة تحظى بنصيب مهم من المساهمات الأجنبية في الاستثمار، فمن المتوقع أن يكون لها نصيب ملموس أيضاً في مدفوعات تحويلات الأرباح. ويمكن تقدير هذا النصيب بافتراض أن ما يخص السياحة في هذا البند يعادل نصيبها في المساهمات الأجنبية في الاستثمار كما حُسب في الفصل الأول، أي نحو ٢١,٥٪. ولتفادي التقلبات في قيمة تحويلات الأرباح من سنة لأخرى (ملحق رقم ٣)، يتم حساب المتوسط على مدى خمس سنوات٩٤/ ١٩٩٥ - ٩٨/ ١٩٩٩. وبناء على ذلك تصبح القيمة المتوسطة لتحويلات أرباح الشركات الأجنبية على مدى الفترة ١٢٠ مليون دولار في السنة، يقدر نصيب السياحة منها بنسبة ٢١,٥٪ أي نحو ٢٦ مليون دولار سنوياً. ويعبر هذا المبلغ عن التسربات السنوية لقطاع السياحة الناتجة عن تحويل الأرباح للخارج.

(٢-٥-٢) المدفوعات الأخرى:

أما بند «المدفوعات الأخرى» فيشمل عددا كبيراً من البنود الفرعية (ملحق رقم ٣). ويمكن تحديد أهم البنود التي تتضمن تسربات لقطاع السياحة في جدول رقم (٤):

جدول رقم (٤)

بنود «المدفوعات الأخرى» ذات الصلة بتسربات قطاع السياحة

البنود	القيمة بالمليون دولار (*)
- مدفوعات خبراء أجانب (غير حكومية)	٣٢,٠
- إتاوات ومصاريف تراخيص	٢٩٥,٠
- مبالغ محولة للخارج بواسطة شركات مصرية (**)	٨٩٠,٠
- مبالغ محولة للخارج بواسطة شركات أجنبية عدا شركات البترول	٢٣٥,٠
المجموع	١٤٥٢

(*) المتوسط للفترة ٩٤/ ١٩٩٥ - ٩٨/ ١٩٩٩.

(**) يشمل: مدفوعات تجارية - واردات - مقابل تراخيص . . . . . . إلخ.

وإذا كان من المنطقي اعتبار نصيب السياحة في تحويلات الأرباح مساوياً لنصيبها النسبي في المساهمات الأجنبية في الاستثمار، إلا أنه بالنسبة لبنود المدفوعات المبينة في جدول رقم (٤) فإن ما يخص السياحة قد يتجاوز كثيراً نصيبها في الاستثمارات الأجنبية (٥, ٢١٪). فشركات الإدارة الأجنبية تعمل على نطاق أوسع كثيراً في السياحة مقارنة بالقطاعات الأخرى. كذلك فإن استخدام مشتغلين أجانب يتم بمعدل أعلى في السياحة عن غيرها من القطاعات كما يتبين في الفصل الثاني. وعلاوة على ذلك فإن المدفوعات المتعلقة بالتراخيص وحقوق الامتياز والإتاوات وغيرها يفترض أن تكون ذات أهمية خاصة في حالة المطاعم والفنادق وشركات

السياحة. ورغم ذلك سوف تستخدم النسبة الخاصة بنصيب السياحة في الاستثمارات الأجنبية لحساب هذه التسربات، وذلك للأسباب التالية:

(أ) لا يوجد معيار موضوعي آخر متاح بخلاف نسبة الاستثمار الأجنبي، يمكن الاستعانة به في تقدير التسربات.

(ب) بنود المدفوعات المبينة بجدول رقم (٤) تظل ذات صلة وثيقة بالاستثمارات الأجنبية.

(جـ) الرغبة في التأكد أن تقدير التسربات لا يشوبه أي مبالغة. ولهذا يفضل تقديرها في حدودها الدنيا، حتى إذا كان من المعتقد أن تكون حقيقة التسربات أعلى من المقدر، طالما لا توجد أدلة قوية على ذلك.

ومن ثم حُسبت التسربات المتعلقة بالنشاط السياحي بنحو ٢١,٥٪ من إجمالي المدفوعات المبينة في جدول (٤)، أي ما يوازي ٣١٢ مليون دولار.

(٢-٦) تسربات مقابل الفجوة بين الإيرادات السياحية الرسمية والفعلية:

كما تبين من قبل هناك فارق ضخم بين الإيرادات السياحية المقدرة رسمياً، والإيرادات المصرفية، أي تلك التي تصل الجهاز المصرفي بالفعل. ومن وجهة نظر الدراسة الحالية تم تفسير الفارق أولاً بوجود تسربات من الإنفاق السياحي غير مرئية، وثانياً بالمبالغة في تقدير الإيرادات السياحية. ولكن أياً كانت الأسباب الحقيقية للفجوة، فإن المحصلة النهائية أن جزءاً من المبالغ المدونة في جانب المتحصلات كإيرادات سياحية، لا يقابلها إيرادات فعلية. ووفقاً لحسابات ميزان المدفوعات يعد الفارق بين التقديرين تسرباً للخارج يرصد كمدفوعات «أخرى» في إطار بند «أصول أخرى» كتدفق رأسمالي للخارج Capital Outflow. ولا يوجد مبرر موضوعي لهذا الإجراء سوى عدم وضوح طبيعة هذه التسربات التي تتم من

الإنفاق السياحي، وضرورة إيجاد مخرج للفارق الضخم بين الإيرادات السياحية الفعلية والمقدرة. لذلك يفترض أن جانباً من الإيرادات الرسمية يتسرب مقابل أصول للمصريين في الخارج!

في واقع الأمر في ظل الأوضاع الراهنة للاقتصاد والسياحة المصرية، هناك قنوات أخرى تتيح إمكانية تسرب جانب من الإنفاق السياحي، نذكر منها القنوات الثلاث التالية:

(أ) تحتفظ شركات السياحة المصرية بحسابات لها بالخارج، مما يعني أن جانباً على الأقل من مستحقاتها تجاه المؤسسات الأجنبية يحول مباشرة إلى هذه الحسابات، وأنه قد لا يصل أصلاً إلى مصر أو إلى جهازها المصرفي. وقد تستخدم بعض شركات السياحة المصرية أسلوب المقاصة بالنسبة لمستحقاتها لدى المؤسسات السياحية الأجنبية، خاصة إذا كانت هذه المؤسسات تعمل في مجال سفر المصريين للخارج.

(ب) إن تعاملات النقد الأجنبي التي تتم بين فروع الشركات متعدية الجنسيات داخل مصر وخارجها قد يصعب رصدها بواسطة الجهاز المصرفي، ومن ثم قد تنطوي على بعض التسربات التي يصعب تحديدها وقياسها.

(جـ) تقدر الإيرادات السياحية الرسمية على أساس أن كل ما ينفقه السائح يصب في الاقتصاد المصري. بينما في الواقع تحصل بعض الأطراف الأجنبية على نصيب غير قليل من هذا الإنفاق. وهذا النصيب قد لا يدخل أصلاً إلى مصر ولايسجل في ميزان مدفوعاتها، ولكن يخصم من المنبع في البلد المرسل للسائحين. ومن الأمثلة البارزة لذلك خصم نصيب منظمي الرحلات الشاملة ووكالات السفر الأجنبية وشركات التأمين والطيران الأجنبي.

وكما لوحظ من قبل (جدول رقم ٣) تتراوح حجم الفجوة بين الإيرادات الرسمية والمصرفية خلال الفترة ٩٤/ ١٩٩٥ - ٩٨/ ١٩٩٩ بين ٩٩٦ و ١٩٧٧

مليون دولار، وبمتوسط سنوي خلال الفترة قدره ١٦٠٤ ملايين دولار. وحيث سبق حساب التسربات المتعلقة بالرحلات الشاملة وقدرها ٥٩٥ مليون دولار، يتم طرح هذا المبلغ من القيمة المتوسطة للفجوة لتفادي الازدواجية في حساب التسربات. وبذلك تقدر حجم التسربات مقابل الفجوة بين الإيرادات السياحية الرسمية والفعلية بنحو ١٠٠٩ ملايين دولار. وهذه القيمة تمثل تسربات غير معلوم طبيعتها بالضبط، أو تمثل أخطاء في تقدير الإيرادات السياحية الرسمية يجعلها أعلى من الإيرادات التي تحصل عليها مصر بالفعل (إيرادات وهمية)، أو الاثنين معاً. وفي كلتا الحالتين فإن هذه القيمة يجب أن تخصم من الإيرادات الرسمية للوصول إلى العائد الفعلي الصافي بالنقد الأجنبي.

ملحق رقم (١)

مقارنة بين خصائص الفنادق متعددة الجنسيات والفنادق المحلية

البيان	فنادق متعددة الجنسيات	الفنادق المحلية الصغيرة
تدفق النقد الأجنبي	جيد	متوسط -جيد
تسرب النقد الأجنبي	مرتفع	منخفض
تكلفة التشييد	مرتفعة	متوسطة - منخفضة
التصميم	مستورد	محلي
مواد التشييد	مستورد - محلي	محلي
التأثيث	مستورد	محلي
المعدات	مستورد	مستورد
السلع	مستورد	مستورد - محلي
التسويق	أجنبي	أجنبي - محلي
الإدارة	أجنبية	محلية
العاملون	محلي	محلي

Source: Atid Kaplan, "When less is More: A look at the long term in building for Tourism", the Cornell H. R. A. Quarterly, August 1979.

ملحق رقم (٢)

تفاصيل بند «دخل الاستثمار» في ميزان المدفوعات المصري

مليون دولار

		١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
	أ- دخل الاستثمارات المالية (المحافظ)	٠٫٦	٩٫٩	٥٥٫٢	٥٥٫٣	١٥٫٣
٢٥٠٠٣	تحويلات الفوائد والتوزيعات على السندات وأ. مالية	٠٫٦	٩٫٩	٥٥٫٢	٤٫٢	٣
	فوائد أذون الخزانة والسندات على الخزانة المصرية	٠	٠	٠	٥١٫١	١٢٫٣
	ب- دخل الاستثمار المباشر	٢٤٧٫٥	٨٥٫٨	٥٠٫٣	١٣١٫٦	١٢٢٫٧
٢٦٠٠٢	تحويلات أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مصر	٢٤٦٫٨	٨٥٫٤	١٩٫٨	١٢٨٫١	١١٨
٢٦٠١٥	تحويلات عوائد الاستثمارات العقارية للخارج	٠٫٧	٠٫٤	٠٫٦	١٫٣	٢٫٤
	تحويلات أرباح شركات بترول أجنبية	٠	٠	٢٩٫٩	٢٫٢	٢٫٣
	ج- دخل الاستثمارات الأخرى	١٢٣٦٫٦	١١٩٥٫١	٩٧٩٫٨	٧٥٣٫٩	٧٨١٫٦
٢٧٠٠١	الفوائد على الودائع في البنوك المصرية المملوكة لغير المقيمين	٩٧٫٤	٢٩٫٠	٥٣٫٨	١٠٧٫٢	١١٣٫٦
٢٧٠١٤	الفوائد على التسهيلات المصرفية	٠	٠	٠	٠	٠
٢٧٠٢٧	الفوائد على التسهيلات التجارية	٠	٠	٠	٠	٠
٢٧٠٣٠	الفوائد على تسهيلات الموردين والمشترين	١٣٢٫٩	١١٣٫٩	٩٠٫٥	٥٧٫٤	٦٢٫١
٢٧٠٤٣	الفوائد على قروض المؤسسات الدولية		١٣٦٫٩	١٧٠٫٠	٢١٠٫٢	١٧٦٫٣
٢٧٠٥٦	الفوائد على القروض المعاد جدولتها	١٠٠٦٫٢	٧٨٣٫٠	٥٨٦٫٥	١٦٧٫٩	٣٧٥٫٩
٢٧٠٦٩	الفوائد على تسهيلات موردين ومشترين قصيرة الأجل	٠	٢٤٫٢	٠٫٤	٠٫٣	٠
٢٧٢٠٥	الفوائد على القروض الحكومية الثنائية	٠	٩٨٫٤	٧٨٫٦	٢١٠٫٤	٥٣٫٧
	الإجمالي	١٤٨٤٫٧	١٢٩٠٫٨	١٠٨٥٫٢	٩٤٠٫٨	٩١٩٫٦

المصدر: البنك المركزي المصري. بيانات غير منشورة.

ملحق رقم (٢)

تفاصيل بند «المدفوعات الأخرى» في ميزان المدفوعات المصري

مليون دولار

	١٩٩٥/٩٤	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨
خدمات التأمين (سلعية وغير سلعية)	٢٠,٧	٣٩,٤	٩,٨	١٢,١	٢١,٦
عمولات ومصاريف مستحقة على البنوك في مصر لمراسليها	٦٤,٢	٣٧,٦	٢٥,٦	٢٠,٧	٢٣,٥
مدفوعات لخبراء أجانب ـ غير حكومية	٤٥,١	٣٧,٤	١٦,١	٤٧,٧	٢٣,٠
إتاوات مصاريف تراخيص	٤٨١,١	٤٠,٦	١٢٢,٢	٥١٢,٨	٢١٨,٢
مصاريف ترفيهية وثقافية وإيجار أفلام	٢,٢	٤,٠	١٥,٢	٢٠,٩	١٨,٩
خدمات الاتصالات	٥,٩	١٦,٦	١٣,٩	٢١,٢	٤١,٢
خدمات أخرى	١٧٢٨,٢	٤٨٥,١	١٢١,٩	٣١٠,٤	٢٢٢,٤
مبالغ محولة للخارج بواسطة شركات مصرية	٠	٦٢٦,٧	٩٠٦,٢	١٠٧٧,٤	٩٤٧,٧
مدفوعات لخبراء أجانب ـ حكومية	١٢٩,٧	٧٢,٢	١٣٦,٢	٥٦,٠	٧٤,٠
خدمات الحاسب الآلي واشتراك المجلات والجرائد	٠	١,١	٣,٧	٨,٢	١٢,٧
مبالغ محولة للخارج بواسطة شركات البترول الأجنبية	٠	٦٨,٢	٢٧٢,٩	٢٨٥,٩	١٦٩,٤
مبالغ محولة للخارج بواسطة شركات أجنبية عدا شركات البترول	٠	٢١٤,٢	٢٥٢,٨	٢٢٥,٠	٢٢٩,٢
مرتبات ونفقات موظفي القطاع العام والخاص	٠	٠	٢,٢	١١,٩	١١,٣
(النفقات الخاصة لكل من القطاع العام والخاص)					
مبالغ محولة للخارج بواسطة شركات بترول مصرية	٠	٠	٠	٢٥٢,٢	١١٤,٩
	٢٤٧٧,٢	١٦٢٢,٨	١٩٠٩,٠	٢٨٢٢,٦	٢٢٥٥,١
مبالغ معاد شراؤها عن عمليات غير منظورة ـ تمويلات	(٢٠,٩)	(٧,٩)	(٢,٨)	(١٢,٩)	(٧,٩)
يطرح الفرق بين إدارة الديون والنقد	(١١٧,٤)	(٣٥,٤)	(٢٩,٢)	(٥٠,٨)	(٨٨,٠)
	٢٣٢٨,٩	١٥٧٩,١	١٨٧٧,٠	٢٧٥٨,٩	٢١٥٩,٢
تعديلات النقد	٠,٠	٠,٠	٠,٤	(٣٧٠,٥)	
	٢٣٢٨,٩	١٥٧٩,١	١٨٧٧,٤	٢٣٨٨,٤	٢١٥٩,٢

المصدر: البنك المركزي المصري. بيانات غير منشورة.

المراجع

(1) Francais Ascher, "Tourism Transnational Corporations and Cultural Identities", Unesco, 1985,P.24.

(2) Jean S. Holder, "Tourism the World and the Caribbean", Tourism Management, December 1991.

(3) M. Thea Sinclair and Mike. Stabler, the Economics of Tourism, Routledge London 1997, PP. 79-81.

(4) Stephen Wheatcroft, "Current Trends in Aviation", Tourism Management, September 1989. PP. 213-217.

(5) Emanuel de Kadt, Making the Alternative Sustainable: Lessons from Development for Tourism", in V. L. Smith and W. R. Eadington, Tourism Alternatives, University Pensylvania press, Philadelphia, 1996. P. 68.

(6) Francais Ascher, مرجع سابق

(٧) المرجع السابق.

(8) Tean S. Holder, مرجع سابق

(٩) المرجع السابق.

(10) Francais Ascher, مرجع سابق

(11) A. M. Williams, "Mass Tourism and International Tour Companies", in: M. Barke, J. Towner (eds), "Tourism in Spain, Critical Issues", CAB International, Wallingford, UK 1996.

(12) A. M. Williams, المرجع السابق

(13) Brian Goodall, "Changing Patterns and Structure of European Tourism", in Brian Goodall and Gregory Ashworth (eds), Marketing in the Tourism Industry, Routledge, London, 1990.

(14) WTO, Seminar on Tourism and New Information Technology, Madrid, Spain, 23 January 1996.

(15) Martin Oppermann and Kye- Sung Chon, Tourism in Developing Countries, International Thomson Business Press, London 1997, P. 24.

(16) A. M. Williams, مرجع سابق

(17) Sandra Carey, Y. Gountas and D. Gilbert, "Tour Operators and Destination Sustainability", Tourism Management, Vol. 18, No. 7 PP. 425-431, 1997.

(18) Peter Buckley and Necla V- Geyikdagi, "Explaining Foreign Direct Investment in Turkey's Tourism Industry", Transnational Corporations, Vol. (S), No. 3, UN, Dec. 1990.

(19) Thea Sinclair and Charles Sutcliffe, "The Economic Effects on Destination Areas of Foreign Involvement in the Tourism Industry: A Spanish Application", in B. Goodall and G. Ashwoeth, Marketing in the Tourism Industry, Rourledge, London 1990 P. 127.

(20) Jo Ann Farver, "Tourism and Employment in the Gambia", Annals of Tourism Research, Vol. 11, 1984, PP. 249-265.

(21) John Lea, "Tourism and Development in the Third World", Routeldge, London 1988, P. 13.

(22) M. Thea Sinclair, "Tourism and Economic Development A Survey", The Journal of Development Studies, Vol. 34, No. 5, June 1998, P. 29.

(23) Larry Dwyer and Peter Forsy'th, "Foreign Tourism Investment- Motivation and Impact", Annals of Tourism Research, Vol. 21, No. 3, 1994, PP. 512-537.

(24) Peter V. C. Dieke, "Tourism Development Policies in Kenya- Comment", Annals of Tourism Research, Vol. 19, 1992, PP. 558-561.

(25) Frank Go, "International Hotel Industry: Capitalizing on Change", Tourism Management, September 1989, PP. 195-200.

(26) Matthen, Mc Queen, "Appropriate Policies Towards Multinational Corporations in Developing Countries", World Development, Vol. 11 No. 2, PP. 141-152, 1983.

(27) United Nations Center on Transnational Corporations, Negotiating International Hotel Chain Management Agreements, UN, New York, 1990.

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) المرجع السابق.

(30) Francais Ascher, مرجع سابق

(31) Matthew Mc Queen, مرجع سابق

(32) Francais Ascher مرجع سابق

(33) Francais J. Bélisle, "Tourism and Food Imports: The Case of Jamaica", Economic Development and Cultural Change, Vol. 32, No. 4, July 1984, PP. 819-840.

(34) D. Omotayo Brown, "In Search of an Appropriate Form of Tourism for Africa: Lessons from the Past and Suggestions for the Future", Tourism Management, Vol. 19, No. 3, 1998, PP. 237-245.

(35) S. E. Migot- Adholla, Towards Alternative Tourism in Kenya", International Foundation for Development Alternatives, (IFDA) DOSSIER 19, Sept./ Oct. 1980.

(36) ESCWA, The Impact of the Peace Process on Trade in Services: The Tourism Sector in the ESCWA. Region, Case Studies of Egypt and Gaza Strip, UN 1998, PP. 718.

(٣٧) معهد التخطيط القومي، «اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي» سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (١٢٤)، ديسمبر ١٩٩٨. ص ١٢٤-١٣١.

(٣٨) صلاح عبد الوهاب، «السياحة المصرية في عصر العولمة»، مؤتمر السياحة والتنمية في مصر، مركز دراسات الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة ١٩٩٩.

(39) Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1999, p. 30.

(٤٠) تم الإعلان عن قرارات فتح الأجواء رسمياً في اجتماع عقده الرئيس/ مبارك مع رئيس الوزراء ووزراء السياحة والنقل والإعلام، ونُشرت نتائج الاجتماع في صحيفة الأهرام بتاريخ ٢/ ١١/ ٢٠٠٠.

(41) ESCWA, مرجع سابق

(٤٢) صلاح عبد الوهاب، مرجع سابق.

(43) United Nations Centre for Transnational Corporations (UNCTAC), مرجع سابق.

(٤٤) مجلس الشورى، التقرير النهائي عن موضوع مستقبل مصر سياحياً، لجنة الثقافة والإعلام والسياحة، القاهرة ١٩٩٩.

(45) Myra Shackley, "Tourism Development and Environmental Protection in Southern Sinai", Tourism Management, (20), 1999.

(٤٦) صلاح عبد الوهاب، مرجع سابق.

(٤٧) الاتحاد المصري للغرف السياحية، التقرير السنوي لصناعة السياحة في مصر، ١٩٩٨-١٩٩٩.

(٤٨) عبده مباشر، «السائح المصري في بلده»، صحيفة الأهرام، القاهرة، ١٨ يوليو ١٩٩٩. وأيضاً: علوي فريد، صحيفة الوفد، القاهرة، ٩ سبتمبر ٢٠٠٠.

(٤٩) الاتحاد المصري للغرف السياحية، مرجع سابق.

(٥٠) المرجع السابق.

(51) UNCTAC Advisory Studies, مرجع سابق

(٥٢) المرجع السابق.

(53) D. Omatayo Brown, مرجع سابق


صفحة فارغة

الفصل الخامس

موقع السياحة في هيكل الإنتاج المحلي وتقدير الواردات والعائد الصافي

كما اتضح من قبل، يتطلب تحديد العائد الصافي للسياحة: أولاً دراسة طبيعة وأشكال السيطرة الأجنبية على القطاع، وآليات تسرب النقد الأجنبي المصاحبة لها. وهو ما تم تناوله بالتفصيل في الفصل السابق. وثانياً دراسة علاقة قطاع السياحة بالاقتصاد الوطني، وقدرة هذا الاقتصاد على توفير السلع والخدمات للوفاء باحتياجات السائحين، ومدى الاعتماد على الخارج في سد أي عجز قد ينشأ بهذا الخصوص. وينصب الفصل الحالي على هذا الجانب. ويبدأ الفصل في جزئه الأول بإلقاء الضوء على مفهوم المضاعف السياحي، الأداة التي تستخدم كثيراً لبيان الآثار غير المباشرة للسياحة على الاقتصاد القومي، مع تقديم المحاذير المختلفة التي تحيط استخدامه. ويتناول الجزء الثاني منهج الدراسة وجدول المدخلات والمخرجات موضع التحليل. والثالث وضع قطاع المطاعم والفنادق في هيكل الإنتاج المحلي. وفي الجزء الرابع يتم إعادة تعريف قطاع السياحة ليشمل علاوة على المطاعم والفنادق مختلف القطاعات الأخرى التي يشملها الإنفاق السياحي. ويخصص الجزء الخامس لدراسة التشابك القطاعي الأمامي والخلفي للسياحة ولقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى، ويقود هذا التحليل لمعرفة إلى أي مدى تعد السياحة قطاعاً رائداً. يلي ذلك الجزء السادس حيث يتم تقدير مضاعف الدخل وإجراء تحليل أكثر شمولاً لمساهمة السياحة في الدخل القومي. أما قياس واردات

السياحة أو الجزء من الإنفاق السياحي الذي يتسرب في شكل واردات للخارج فيفرد له الجزء السابع من هذا الفصل. وأخيراً يختتم الفصل بتقدير للعائد الصافي من السياحة بعد الأخذ في الحسبان أشكال التسربات المختلفة التي أمكن تحديدها كمياً، سواء تعلقت بالدور الأجنبي لمؤسسات السياحة العالمية المختلفة (المقدرة بالفصل السابق) أو بتسربات ناتجة عن الواردات.

(١) المضاعف السياحي: المفهوم والتحفظات:

طالما سيمتد التحليل للآثار غير المباشرة للسياحة، فإن مفهوم المضاعف لابد أن يبرز كأحد الأدوات المهمة لقياس هذه الآثار. والمقصود هنا الآثار المضاعفة الناتجة عن الإنفاق السياحي على متغيرات متعددة مثل الإنتاج والدخل والعمالة. ويستخدم المضاعف السياحي في الدراسات والتقارير التي تسعى لقياس أثر السياحة على الاقتصاد القومي، لبيان أن السياحة لا تحقق آثاراً مباشرة فقط مثل تلك التي تم تناولها في الفصل الثاني، بل تتضاعف تأثيراتها في الاقتصاد القومي[١]. والمضاعف في مجال السياحة مأخوذ عن نفس المفهوم المستخدم في الاقتصاد، ولكنه يقدر في هذه الحالة في إطار قطاعي. وأحياناً يستخدم المضاعف السياحي على مستوى جزئي محدود لقياس أثر الإنفاق السياحي في منطقة سياحية معينة داخل الدولة، أو لتقويم أثر حدث معين ذي أهمية كبيرة مثل الدورة الأوليمبية.

ويوجد أسلوبان رئيسان لتقدير المضاعف السياحي، الأول: يستند إلى نموذج المضاعف لكينز، والثاني: يستخدم تحليل المدخلات والمخرجات. والمعادلة الرئيسة التي يتضمنها الأسلوب الأول، تقيس العلاقة بين الإنفاق السياحي (K)، والزيادات المتتابعة في الدخل والتي يمكن كتابتها كالتالي[٢]:

$$k = \frac{1 - \ell}{1 - c(1 - t_t)(1 - t_d - u) + m}$$

حيث ℓ = التسربات المباشرة، c = الميل الحدي للاستهلاك، t_i = الميل الحدي للضرائب غير المباشرة، t_d = الميل الحدي للضرائب المباشرة، u = المعدل الحدي للمدفوعات التحويلية، m = الميل الحدي للاستيراد.

ويحتاج المضاعف حتى باستخدام هذا الأسلوب البسيط إلى معلومات غير متاحة في كثير من الأحيان. أما استخدام نموذج المدخلات والمخرجات فيتطلب بيانات أكثر تفصيلاً عن التدفقات الفعلية بين قطاعات الاقتصاد القومي بما في ذلك قطاع السياحة حتى يمكن تقدير أثر الإنفاق السياحي على الاقتصاد بأكمله.

واستخدام أسلوب تحليل المدخلات والمخرجات لقياس المضاعف قد يحقق نتائج أفضل وأكثر ثراء عن استخدام المضاعف وفقاً للنموذج الكينزي. فمن خلال هذا التحليل يمكن تتبع تأثير السياحة على الاقتصاد القومي في عدة مستويات:

المستوى الأول: يقيس الأثر المباشر للإنفاق السياحي على الأنشطة التي تحصل على هذا الإنفاق مباشرة مثل الفنادق، المطاعم، المواصلات.

المستوى الثاني: يقيس الأثر غير المباشر، فيؤخذ في الاعتبار أيضاً الأثر على الأنشطة الاقتصادية التي تمد الأنشطة المباشرة باحتياجاتها، مثل صناعات المواد الغذائية والمنسوجات والمشروبات.

المستوى الثالث: ويقيس الأثر المشتق **Induced** الذي ينتج عن إنفاق الأفراد المشتغلين بالأنشطة المباشرة وغير المباشرة لدخولهم التي نتجت عن التغير المبدئي في الطلب السياحي.

المستوى الرابع: يقيس أثر النشاط الحكومي، فالإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من النشاط السياحي تنفق على سلع وخدمات تؤدي إلى آثار إضافية.

ويعبر المضاعف السياحي عن هذه الآثار مجتمعة أو بعضها لكل وحدة من الإنفاق السياحي أو الطلب النهائي.

(١-٢) عيوب المضاعف:

إن التقرير الذي أحدث أكبر ضجة وجدل علمي حول المضاعف السياحي وأسلوب حسابه هو ذلك الذي نشرته في الستينيات مؤسسة استشارية اشتهر التقرير باسمها Zinder Report. وقد احتوى ذلك التقرير على حسابات للمضاعف لجزر شرق الكاريبي، واحتفت به حكومات المنطقة احتفاءً عظيماً لما حواه من تضخيم لوقع السياحة على اقتصاد المنطقة. وقد تعرض التقرير والنتائج التي توصل إليها لنقد حاد من جانب الكثيرين من الاقتصاديين لأنه بنى على حسابات خاطئة، وبالتالي يظهر صورة غير صحيحة ومبالغ فيها للدخول التي تتحقق من الإنفاق السياحي(٣).

ورغم هذه الواقعة الشهيرة، لازالت بعض الدراسات حتى الآن تميل للمغالاة في تقدير أثر السياحة على الاقتصاد الوطني باستخدام أو حساب قيم للمضاعف يشوبها نواحي قصور متعددة.

ووجاهة مفهوم المضاعف نظرياً، واتساع نطاق استخدامه في العديد من الدراسات لا تجعله محصّناً ضد الانتقادات المهمة التي تقلل قيمته كأداة للتحليل عموماً، ولتقويم أداء قطاع السياحة على وجه الخصوص. فيلاحظ وجود مشكلات في قياس المضاعف لأنه حتى في صورته البسيطة المتمثلة في معادلة النموذج الكينزي لا تكون جميع البيانات اللازمة لتقدير المعادلة متوافرة، ومن ثم يقتصر التقدير على متغيري الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد على مستوى الاقتصاد القومي.

وتحليل المدخلات/ المخرجات رغم أنه أسلوب أفضل كثيراً، إلا أنه يتطلب وجود جدول للمدخلات والمخرجات يعكس التدفقات الفعلية بين قطاعات الاقتصاد القومي، ويكون على درجة عالية من التفصيل والدقة بحيث يعطي صورة حقيقية للتشابكات القطاعية، ويقوم بأسعار تتناسب مع السنة التي يتم فيها الإنفاق السياحي. وينبغي أيضاً أن يكون قطاع السياحة بالجدول محدداً بشكل دقيق، وأن

تتوافر بيانات عن هيكل الإنفاق السياحي تتسق مع قطاعات الجدول. وبطبيعة الحال هذه الشروط نادراً ما تتوافر.

علاوة على ذلك يتعرض تحليل المدخلات والمخرجات لعدد من الصعوبات المنهجية والعملية. فقياس الأثر المشتق على وجه الخصوص والذي لا يمكن حسابه إلا من خلال تحليل المدخلات والمخرجات تثار بشأنه تحفظات عديدة. ويرجع ذلك من ناحية إلى الافتراض بوجود علاقة خطية بسيطة بين الدخل والإنفاق، بينما في الواقع قد يختلف أسلوب إنفاق المستهلكين لدخولهم خاصة مع زيادة الدخل، مما يؤدي إلى علاقات جديدة، وتتأثر بالتالي قيمة المضاعف. ومن ناحية أخرى، فإنه ما لم يتم التمييز بين أسلوب إنفاق المشتغلين بالسياحة لدخولهم وأسلوب إنفاق غيرهم من أفراد المجتمع، وهو أمر ليس باليسير، فإن تغذية الاقتصاد القومي بقدر معين من الإنفاق يحدث أثراً مشتقاً متماثلاً سواء كان هذا الإنفاق من خلال السياحة أو غير ذلك من الأنشطة.

وتقدير المضاعف لكل قطاع على حدة (كالسياحة مثلاً)، باستخدام تحليل المدخلات/ المخرجات دون وضع قيود معينة، يعني عدم وجود أي تنافس بين القطاعات المختلفة على الموارد أو المدخلات المشتركة. كما ينطوي على قابلية كاملة للإحلال بين الموارد. وعندما طبقت بعض الدراسات نموذج المدخلات والمخرجات باستخدام قيود على المتاح من الموارد، فإن مضاعف الدخل السياحي المحسوب على هذا النحو انخفض بنحو ٢٨٪، مقارنة بالمضاعف المحسوب دون هذه القيود، أما مضاعف العمالة فقد انخفض بما يصل إلى ٣٤٪[٤]. ويرتبط بذلك أيضاً أن توجيه الموارد لأي نشاط يكون له نفقة فرصة بديلة، والمضاعف يعجز عن قياس نفقة الفرصة البديلة الحقيقية لتنمية أحد الأنشطة دون الأخرى. لذلك لا تتاح الفرصة لتقويم الأهمية النسبية لكل الاستخدامات البديلة للموارد على نحو شامل. ويعني ذلك إمكانية الحصول على نتيجة غير منطقية، وهي أن تصبح مساهمة القطاعات جميعاً في الناتج المحلي لسنة معينة أكثر من قيمة الناتج ذاته (أكثر من ١٠٠٪) في نفس السنة[٥].

بالإضافة إلى ما سبق، فإن استخدام متوسطات ومعاملات ثابتة في حالة السياحة التي تتصف بالتغيرات السريعة، قد تواجهه مشكلات خاصة بضعف القدرات الإنتاجية وبطء استجابتها للتغيرات في النشاط السياحي. وبالتالي فإن نمو الطلب السياحي قد يصحبه زيادة في معدلات الاستيراد وليس في الإنتاج المحلي. وحينئذ تصبح قيمة المضاعف المحسوبة وفقاً لمعاملات ثابتة للواردات غير واقعية.

والمضاعف لا يأخذ في الاعتبار عنصر الزمن، في حين أن التأثير الكامل للتغذية المبدئية يتضمن عدداً من فترات الإبطاء. فهناك مثلاً فترة إبطاء بين زيادة الطلب وزيادة الإنتاج، وفترة أخرى بين زيادة الإنتاج وحصول الأفراد على زيادة في دخولهم، وفترة ثالثة بين الحصول على الدخل وإنفاقه. وفترات الإبطاء هذه تعني أن دورات المضاعف قد لا تتم بنفس الانتظام والتسلسل المفترض، وقد تختلف قيمة المضاعف خلال فترة زمنية معينة عن قيمته في الواقع(٦).

وهناك أيضاً مشكلات تتعلق بالمفاهيم والتطبيق العملي. فتوجد أنواع كثيرة من المضاعف تختلف وفقاً لأي الآثار يتم تضمينها (غير مباشرة ـ مشتقة)، ووفقاً لأي مقياس للنشاط الاقتصادي يتعامل المضاعف (إنتاج ـ دخل ـ عمالة). وقد اتضح أيضاً أن قيمة مضاعفة الدخل تختلف كثيراً إذا كان المتغير موضع الاعتبار هو الناتج المحلي الإجمالي، أو الدخل القابل للصرف. حيث تنخفض القيمة في الحالة الأخيرة بشكل ملحوظ نتيجة لاستبعاد الضرائب والتأمينات(٧).

وتفاوت طرق وأساليب حساب المضاعف ذاتها تؤدي إلى اختلافات كبيرة في قيمته. ورغم وجود أسلوبين رئيسين للقياس، إلا أن كلا منهما قد يتسع أو يضيق وفقاً لمتطلبات سهولة الحساب، أو تكلفته، أو مدى توافر البيانات. وكل ذلك يؤثر تأثيراً ملحوظاً على قيمة المضاعف دون وجود أسباب «موضوعية» تبرر هذا التفاوت. وربما أكثر أنواع المضاعف تعرضاً للانتقاد هو مضاعف العمالة، حيث تفترض الدراسات عادة أنه بدون وجود الإنفاق السياحي لما وجدت فرص

العمل المقدرة بواسطة هذا المضاعف. في حين أنه بالرجوع إلى ما سبقت الإشارة إليه حول أهمية التمييز بين مفهومي فرص العمل الإسمية والحقيقية، فإن كثيراً من فرص العمل التي ينطوي عليها مضاعف العمالة، تعد فرصاً إسمية وليست حقيقية (بمعنى أنها تكون قائمة بصرف النظر عن وجود إنفاق سياحي أو عدم وجوده).

مما سبق ينبغي التأكيد على أن المضاعف قد يكون له مغزى عملي فقط في حالة وجود فائض في الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد، بحيث يترجم الطلب الناتج عن التغذية الخارجية إلى زيادة في الإنتاج وليس إلى ارتفاع في الأسعار أو زيادة في الواردات. بل إن فكرة المضاعف ذاتها وفقاً للفكر الكينزي تقوم على وجود فائض في الطاقات الإنتاجية يسمح بزيادة الإنتاج والعمالة نتيجة لخلق تغذية، أي بزيادة الإنفاق. أما في حالة عدم وجود فائض في الطاقات الإنتاجية وتنافس القطاعات على الموارد المحدودة، فإن استخدام المضاعف يعطي نتائج لا مغزى حقيقي لها، بل تعتبر أحياناً نتائج زائفة ومضللة[٨].

(٢) منهج الدراسة الحالية:

سيتم الاستعانة بنموذج المدخلات والمخرجات لإلقاء الضوء على بعض جوانب تأثير السياحة الوافدة على الاقتصاد القومي. وستقدر أيضاً قيمة المضاعف باعتباره أحد المؤشرات ذات الدلالة في دراسة الآثار غير المباشرة. ولكن نظراً للانتقادات والتحفظات المتعددة الموجهة للمضاعف، فإن التركيز سينصب على العلاقات الحقيقية، وعلى المنافع والتكاليف الاقتصادية للسياحة، مع الابتعاد تماماً عن استخدام المضاعف كوسيلة لتضخيم الآثار الإيجابية للسياحة على نحو مفتعل وغير حقيقي. وبناء على ذلك سيراعى ما يلي:

أولاً: يؤخذ في الاعتبار عند حساب مضاعف الإنتاج حدود هذا المضاعف

ومدلوله الحقيقي، حيث تكمن أهميته في حساب التشابكات الأمامية والخلفية لقطاع السياحة، والمقارنة بين السياحة وغيرها من القطاعات بهذا الشأن.

ثانياً: وفقاً للأدبيات فإن المضاعف الأكثر أهمية اقتصادية هو مضاعف الدخل. وسيتم قياس هذا المضاعف باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات. أما بالنسبة للعمالة، فسوف يكتفي بالآثار المباشرة التي سبق تناولها تجنباً للمشكلات العديدة المتعلقة بقياس العمالة من خلال المضاعف، وتفادياً للافتراضات التحكمية التي لامفر منها عند تحويل قيمة الأجور إلى وحدات عمل في إطار جداول المدخلات والمخرجات المتاحة.

ثالثاً: الأثر المشتق كما اتضح من قبل، ينطوي على أخطاء منهجية. ويحدث ذلك طالما أن جدول المدخلات والمخرجات يستخدم معاملات ثابتة، ولا يأخذ في الاعتبار فترات الإبطاء المختلفة، ولا يميز بين أسلوب إنفاق المشتغلين بالسياحة لدخولهم، وأسلوب إنفاق غيرهم من المشتغلين. لذلك سوف يستبعد الأثر المشتق من التحليل، ويتم التركيز فقط على الآثار المباشرة وغير المباشرة.

رابعاً: بما أن الإنفاق السياحي له أثر مضاعف على الإنتاج والدخل، فإن له أيضاً أثراً مضاعفاً على الواردات. وتعد الواردات بمثابة تسربات تقلل من سريان الإنفاق السياحي وتأثيره على الاقتصاد القومي، كما أنها ذات أهمية في التأثير على ميزان المدفوعات وخاصة عند تقدير العائد الصافي للسياحة. وعادة ما يتم تجاهل هذا الأثر المهم في الدراسات التي تبحث في تأثير السياحة الاقتصادي. وسوف يفرد جزء خاص لتقدير مكون الواردات المباشر وغير المباشر للإنفاق السياحي.

خامساً: لن يكون هدف التحليل فقط قياس أثر النشاط السياحي ككل، ولكن سيؤخذ في الاعتبار قدر الإمكان التباينات في هذا الأثر والتي يمكن أن تنجم عن اختلاف نمط السياحة من سياحة فردية إلى سياحة جماعية، واختلاف هيكل الإنفاق بين الجنسيات المختلفة.

سادساً: سوف يعتمد نموذج المدخلات والمخرجات أساساً على مقلوب مصفوفة ليونتييف كما يتضح مما يلي:

$$X = AX + Y \quad (١)$$

حيث (X) متجه الإنتاج، (A) مصفوفة معاملات الإنتاج، (Y) متجه الطلب النهائي.

والتغير في الإنتاج الكلي الناتج عن تغير معين في الطلب النهائي يصبح:

$$\Delta X = A \Delta X + \Delta Y \quad (٢)$$

أي أن:

$$(I - A) \Delta X = \Delta Y \quad (٣)$$

ومنها:

$$\Delta X = (I - A)^{-1} + \Delta Y \quad (٤)$$

ومن المعادلة (٤) يمكن حساب الآثار المباشرة وغير المباشرة للإنفاق السياحي.

(٢-١) جدول المدخلات والمخرجات:

المتاح في مصر حالياً جدولان للمدخلات والمخرجات: الأول: أعد بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٩١/ ١٩٩٢، والثاني: أعد لعام ٩٦/ ١٩٩٧ بواسطة وزارة التخطيط، وهو يمثل جدول سنة الأساس للخطة الخمسية الرابعة ٩٧/ ١٩٩٨ - ٢٠٠١/ ٢٠٠٢. وهناك ثلاثة اعتبارات رئيسة يمكن أن تساعد في تحديد أي الجدولين يتلاءم أكثر مع احتياجات الدراسة الحالية:

أ - مدى تعبير الجدول عن معاملات وعلاقات واقعية.

ب- مواصفات قطاع السياحة بالجدول.

ج - مدى اتساق بيانات الجدول مع الوضع الراهن للسياحة.

وبالنظر إلى الاعتبار الأول فإن جدول الإحصاء أفضل من جدول التخطيط لأنه مؤسس على بيانات فعلية وليست متوقعة كما في حالة التخطيط. وكلا الجدولين سواء فيما يتعلق بالاعتبار الثاني، لأنهما لا يعبران عن قطاع السياحة بشكل متكامل. فكما نعلم يمتد نشاط السياحة عبر قطاعات متعددة، في حين يعتمد الجدولان أساساً على الحسابات القومية، التي تعبر عن السياحة بقطاع المطاعم والفنادق فقط. ورغم أهمية المطاعم والفنادق كأهم قطاعات السياحة، إلا أن هذا لا يبرر تجاهل غيره من القطاعات التي تستوعب جانباً كبيراً من الإنفاق السياحي. وهذه المشكلة سيتم التعامل معها فيما بعد.

وأخيراً بالنسبة للاعتبار الثالث، أو مدى اتساق بيانات الجدول مع الوضع الراهن للسياحة، فإن جدول التخطيط يكون الأفضل. فهناك فترة زمنية قدرها خمس سنوات تفصل بين الجدولين، وهذه الفترة شهدت تغيرات جذرية في أوضاع السياحة والاقتصاد المصري عموماً. ورغم أهمية اختيار جدول يعكس بيانات فعلية، إلا أنها تتضاءل إذا كانت البيانات التي بُني عليها الجدول قد تقادمت بالفعل. ولعل أحد الاعتبارات التي حسمت الاختيار لصالح جدول التخطيط بخلاف حداثة بياناته، هو مدى تعبير الجدول عن السياحة الوافدة. فقطاع المطاعم والفنادق في الحسابات القومية يضم المطاعم والفنادق المحلية التي تخدم الطلب المحلي والسياحة الداخلية، علاوة على السياحة الوافدة. وبحساب نصيب السياحة الوافدة في جدول الإحصاء وجد أنه يمثل نحو ٣١٪ من إجمالي الطلب النهائي، بينما تصل النسبة المناظرة في جدول التخطيط إلى ٨٣٪. ويعني ذلك أن معاملات جدول التخطيط وبياناته تعكس بشكل أكبر طلب السياحة الوافدة التي تخضع للتحليل أساساً.

(٣) أهمية قطاع المطاعم والفنادق في هيكل الإنتاج المحلي:

يلاحظ أن لهذا القطاع ارتباطات خلفية مع كثير من قطاعات الاقتصاد القومي بالجدول، بما يعني أنه يحتاج إلى مدخلات من عدد كبير من هذه القطاعات. ويظهر جدول رقم (١) الأهمية النسبية لمنتجات القطاعات المغذية لقطاع المطاعم والفنادق، كنسبة من إجمالي مدخلاته المحلية. ومنه يتبين أن الصناعات الغذائية تمثل ما يقرب من ٤٠٪ من جملة مدخلات قطاع المطاعم والفنادق، وتحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية في هيكل المدخلات. يليها بفارق كبير المدخلات من قطاع التجارة والمال والتأمين، ثم الزراعة (نباتي وحيواني)، فالمشروبات، والكهرباء، والملابس الجاهزة، والأحذية، والنقل والمواصلات. وتمثل مجموع مدخلات هذه القطاعات ٩٠,٥٪ من إجمالي مدخلات المطاعم والفنادق. أما القطاعات الأخرى فأهميتها النسبية ضئيلة. ولكن ربما يكون السؤال الأهم هو إلى أي مدى تعد احتياجات قطاع المطاعم والفنادق (طلب القطاع لمنتجات القطاعات الأخرى) ذات أهمية أو تأثير في إنتاج القطاعات الأخرى، ومن ثم مدى حساسية هذه القطاعات للتوسع أو الانكماش في قطاع المطاعم والفنادق؟ ويمكن الاستدلال على ذلك من جدول رقم (٢) باستخدام مؤشرين: احتياجات القطاع كنسبة من الطلب الوسيط، وكنسبة من إجمالي الإنتاج لكل من القطاعات الأخرى المبينة بالجدول السابق. وباستخدام أحد أو كلا المؤشرين يمكن القول أن هناك خمسة قطاعات فقط من بين ٣٢ قطاعاً بجدول المدخلات والمخرجات تتأثر بدرجة أو أخرى بالطلب من جانب قطاع المطاعم والفنادق. وأهم هذه القطاعات على الإطلاق صناعة المشروبات، فنحو ٤١٪ من إجمالي الطلب الوسيط، ونحو ١٣٪ من إجمالي إنتاج هذه الصناعة يستوعب بواسطة قطاع المطاعم والفنادق. يلي المشروبات الصناعات الغذائية حيث طلب المطاعم والفنادق يمثل ١٦٪ من الطلب الوسيط لها، ونحو ٣٪ من إجمالي الإنتاج. وانخفاض النسبة في حالة إجمالي الإنتاج يرجع إلى ضخامة حجم الطلب النهائي لهذه الصناعة.

ومن الضروري أيضاً ملاحظة أنه رغم الأهمية النسبية التي لوحظت لقطاعي التجارة والمال، والزراعة في توفير المدخلات لقطاع المطاعم والفنادق، إلا أن احتياجات القطاع الأخير لا تمثل سوى نسباً متواضعة من إنتاج هذين القطاعين خاصة وفقاً لمؤشر الإنتاج الكلي. فالطلب على الإنتاج الزراعي (النباتي) مثلاً من جانب قطاع المطاعم والفنادق لا يمثل سوى ٥ ,٠٪ من جملة الإنتاج الزراعي، ١٪ من الطلب الوسيط. وقد يدل ذلك على ضعف حجة ما يشاع أحياناً من أن السياحة تعد عاملاً مؤثراً في نمو الإنتاج الزراعي.

وفيما يتعلق بالتشابكات الأمامية لقطاع المطاعم والفنادق فهي على عكس التشابكات الخلفية، محدودة وضعيفة للغاية. فمعظم إنتاج هذا القطاع يعد طلباً نهائياً، ولا يمثل الطلب الوسيط سوى ٢ ,٠٪ من جملة إنتاجه.

مما سبق يمكن التأكيد على عدد من الملاحظات المهمة بخصوص وضع قطاع المطاعم والفنادق في هيكل الإنتاج المحلي:

أولاً: وفقاً لجدول المدخلات والمخرجات لعام ٩٦/ ١٩٩٧، فإن لقطاع المطاعم والفنادق ارتباطات خلفية واسعة مع قطاعات الاقتصاد القومي، لكن ارتباطاته الأمامية محدودة للغاية، بما يعني أن هذا القطاع لا يقدم مدخلات تذكر للقطاعات الاقتصادية الأخرى.

ثانياً: يعتمد القطاع على إنتاج عدد من القطاعات الأخرى كمدخلات أساسية له، وهي: الصناعات الغذائية، التجارة والمال، الزراعة، المشروبات، الكهرباء، والملابس الجاهزة.

ثالثاً: رغم التشابكات الخلفية الواسعة، إلا أن احتياجات القطاع تكون ذات تأثير ملموس في حالة عدد محدود فقط من القطاعات، وأهمها على الإطلاق صناعة المشروبات.

جدول رقم (١)

الأهمية النسبية للقطاعات المغذية للمطاعم والفنادق(*)

الصناعات الغذائية	٣٩,٢
التجارة والمال والتأمين	١٢,٦
الزراعة (نباتي وحيواني)	١١,٣
المشروبات	٩,٥
الكهرباء	٩,٢
الملابس الجاهزة والأحذية	٥,٠
نقل ومواصلات	٢,٧
مصنوعات من خامات غير معدنية	١,٩
الغزل والنسيج	١,٤
قطاعات أخرى	٦,٢
المجمــوع	١٠٠,٠٠

(*) الأهمية النسبية = المدخلات من كل قطاع كنسبة من إجمالي مدخلات المطاعم والفنادق.

المصدر: محسوب من جدول المدخلات / المخرجات لعام ٩٦/ ١٩٩٧.

جدول رقم (٢)

معدلات استيعاب طلب المطاعم والفنادق في القطاعات الأخرى(*)

القطاعات الأخرى	طلب الفنادق كنسبة من الطلب الوسيط للقطاع	طلب الفنادق كنسبة من الإنتاج الكلي للقطاع
المشروبات	٤٠,٧٢	١٢,٦١
الصناعات الغذائية	١٦,٤٥	٢,٢٥
الملابس الجاهزة والأحذية	٩,٤٤	٠,٧٦
الكهرباء	٥,٠٧	٣,٠٢
الإسكان والمرافق	٥,٤	٠,٢٥
الزراعة (حيواني)	١,٧٨	٠,٥٣
الزراعة (نباتي)	٠,٩٩	٠,٥٠
النقل والمواصلات	١,٦٦	٠,٢٣
التجارة والمال	٢,٠٨	٠,٠٥
الغزل والنسيج	٠,٥٣	٠,٣٣

(*) معدل الاستيعاب = إنتاج قطاع ما المستخدم في المطاعم والفنادق ÷ إجمالي الطلب الوسيط لهذا القطاع أو إجمالي إنتاج القطاع.

المصدر: محسوب من جدول المدخلات والمخرجات لعام ٩٦/ ١٩٩٧.

(٤) إعادة تعريف قطاع السياحة بالجدول:

استخدام جدول ٩٦/ ١٩٩٧ المعد بواسطة وزارة التخطيط في تحليل أثر السياحة، لا يعني أن الجدول خال من جوانب القصور، بل هو يعاني عيوب جداول المدخلات والمخرجات عموماً، والعيوب الخاصة بهذا الجدول على وجه التحديد، وأهمها ضعف البيانات ومحدودية تغطية قطاع السياحة بالجدول. والعيب الأول لا يمكن تلافيه لأنه يعني ضرورة إعداد جدول مدخلات ومخرجات جديد. أما بالنسبة للعيب الثاني، فلابد قبل البدء في استخدام جدول المدخلات والمخرجات من إعادة تعريف قطاع السياحة بالجدول، بحيث يصير قطاعاً مركباً وشاملاً لكافة القطاعات الفرعية التي يوجه إليها الإنفاق السياحي مباشرة. ويمكن إجراء ذلك بالتوفيق وتحقيق الاتساق بين هيكل الإنفاق للسياحة الوافدة، وبين قطاعات الجدول التي تتناسب مع بنود هذا الإنفاق. ولحسن الحظ فإن هيكل الإنفاق السياحي متاح لعام ١٩٩٦ من خلال نتائج المسح الذي أجرى بواسطة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويضم جدول رقم (٣) التوزيع النسبي للإنفاق السياحي (السياحة الفردية) على مختلف البنود الرئيسة، وفي مقابله نفس التوزيع بعد تخصيصه للقطاعات المناسبة من جدول المدخلات والمخرجات. هذا وقد تم إدخال بعض التعديلات المحدودة على عدد من قطاعات الجدول لتتناسب مع بنود الإنفاق السياحي المقابلة(*).

(*) الهدف الرئيسي من إعادة ترتيب القطاعات بالجدول هو فصل الخدمات الترفيهية والثقافية من قطاع الخدمات بالجدول، نظراً لأهميتها في الإنفاق السياحي. وقد تم تقسيم كل من عناصر الصف والعمود الخاص بهذا القطاع في ٩٦/ ١٩٩٧، وفقاً لنسب تقسيم كل من هذه العناصر في جدول ٩١/ ١٩٩٢ بين قطاعي خدمات ترفيهية وثقافية، وقطاع خدمات أخرى. كذلك تم تجميع عدد من القطاعات كالتالي:

(أ) قطاع الورق والكرتون ومنتجاتها + قطاع الطبع والنشر في قطاع واحد هو الورق والنشر.

(ب) قطاع منتجات البترول + منتجات التقطير والفحم في قطاع واحد هو منتجات البترول والفحم.

(ج) قطاع منتجات معدنية + قطاع آلات غير كهربائية + آلات كهربائية في قطاع واحد هو منتجات معدنية وآلات. وقد أعدت هذه التعديلات د. سهير أبو العنين الأستاذ بمعهد التخطيط القومي.

ويتبين من الجدول أن قطاع المطاعم والفنادق يستوعب أعلى نسبة من جملة الإنفاق للسائحين الأفراد، يليه قطاع الخدمات الترفيهية والثقافية ثم بند المشتروات.

أما في حالة السياحة الجماعية فوفقاً لنتائج نفس المسح، يخصص هؤلاء السائحون ٨٥٪ من جملة إنفاقهم للرحلة الشاملة، وينفقون ١٥٪ أخرى خارج تكلفة الرحلة. ونظراً لأن الرحلات الشاملة يتم تنظيمها بالاتفاق مع الفنادق حيث تشمل الرحلة عادة الإقامة والطعام، سيفترض أن نسبة ٨٥٪ توجه لقطاع المطاعم والفنادق، بينما تتوزع الـ ١٥٪ الباقية على قطاعات أخرى خاصة الخدمات الترفيهية والثقافية وبند المشتروات.

وبالجمع بين التوزيع النسبي لإنفاق السائحين الأفراد وسائحي الرحلات الشاملة مرجحاً بمعدل إنفاق كل منهما كما في جدول رقم (٤) يتم الحصول على توزيع الإنفاق السياحي الكلي على قطاعات الجدول. ومنه يتضح أن ٥ , ٥٣٪ من الإنفاق يوجه لقطاع المطاعم والفنادق، يليه بفارق كبير قطاع الخدمات الترفيهية والثقافية (٨ , ١٥٪). وبذلك تصبح السياحة قطاعاً مركباً من عدد من القطاعات، ومرجحة بنسبة ما يوجهه السائحون لكل قطاع من إنفاق.

(٥) التشابك القطاعي والقطاعات الرائدة:

يروج للسياحة في كثير من المحافل الرسمية والإعلامية في مصر بأنها قاطرة التنمية، أو باستخدام المفهوم السائد في اقتصادات التنمية تعتبر بمثابة القطاع الرائد في الاقتصاد المصري. واستناداً إلى المعايير العلمية المألوفة، ثمة عدد من المؤشرات التي يمكن استخدامها لقياس أهمية القطاع في عملية التنمية، ومدى تمتعه بصفة القطاع الرائد. ومن أهم هذه المعايير حجم التشابكات الأمامية والخلفية للقطاع. فكلما اتسع وازداد عمق هذه التشابكات، انطبقت على القطاع مواصفات القطاع الرائد. بمعنى أن عملية التنمية ينبغي أن تبدأ وتركز على الاستثمار في هذه

جدول رقم (٣)

توزيع بنود الإنفاق السياحي المختلفة على قطاعات جدول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٩٧/٩٦

(السياحة الفردية)

بنود الإنفاق للسائحين الأفراد (*)	التوزيع النسبي	القطاعات المقابلة في جدول المدخلات والمخرجات		التوزيع النسبي
الإقامة غير الفندقية	٤,٦٤	إسكان ومرافق		٤,٦٤
الطعام والشراب خارج الفندق	١١,٢	• زراعة نباتي		١,٠
		• زراعة حيواني		١,٥
		• الصناعات الغذائية		٢,٢
		• المشروبات		١,٠
الإقامة الفندقية والطعام والشراب		• مطاعم وفنادق	٢٠,٩٦	٢٥,٤٦
	٢٠,٩٦	• الطعام والشراب خارج الفنادق	٤,٥٠	
الانتقالات الداخلية	٨,٧٢	• نقل ومواصلات		٨,٧٢
المزارات	٣,٧٤	• تضاف إلى خدمات ترفيهية وثقافية		-
العلاج	١,٨٨	• خدمات شخصية وأخرى		٣,٤٤
الدراسة	١,٥٦			
الترفيه	١٨,٨٤	• الخدمات الترفيهية والثقافية	١٨,٨٤	٢٢,٥٨
		• المزارات	٣,٧٤	
المشتروات	١٨,٣٢	• الغزل والنسيج	٨,٦٨	
أخرى	٠,٠٤	• الملابس الجاهزة والأحذية الجلد	٧,٦٤	
		• صناعات متنوعة	٢,٠٤	١٨,٣٦
الجملة	١٠٠,٠٠	الجملة		١٠٠,٠٠

المصدر: حسبت من نتائج المسح السياحي بالعينة لعام ١٩٩٦، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والهيئة العامة للتنمية السياحية. ديسمبر ١٩٩٧.

جدول رقم (٤)

توزيع الإنفاق السياحي للسياحة الفردية والجماعية وإجمالي السياحة وفقاً لقطاعات جدول المدخلات والمخرجات ١٩٩٧/٩٦

القطـــاع	سياحة فردية[1]		سياحة جماعية[1]		إجمالي الإنفاق سياحي[1]	
	النسبة	القيمة مليون جنيه	النسبة	القيمة مليون جنيه	النسبة	القيمة مليون جنيه
الإسكان والمرافق	٤,٦٤	٣٦٤,٥	-	-	٢,٠	٣٦٤,٥
الزراعة نباتي	١,٠٠	٧٨,٦	-	-	٠,٦	٧٨,٦
الزراعة حيواني	١,٥٠	١١٧,٨	-	-	١,٠	١١٧,٨
الصناعات الغذائية	٣,٣	٢٥٩,٣	٢,٠	٩٠,٣	٢,٨	٣٤٩,٦
المشروبات	١,٠	٧٨,٦	١,٠	٤٥,٢	١,٠	١٢٣,٨
المطاعم والفنادق	٣٥,٤٦	٢٧٨٥,٨	٨٥,٠	٢٨٣٨,٤	٥٣,٥	٦٦٢٤,٢
النقل والمواصلات	٨,٧٧	٦٨٥,١	٢,٠	٩٠,٣	٦,٣	٧٧٥,٤
خدمات شخصية وأخرى	٣,٤٤	٢٧٠,٢	٠,٩	٤٠,٧	٢,٥	٣١٠,٩
خدمات ترفيهية وثقافية	٢٢,٥٨	١٧٧٣,٩	٤,٠	١٨٠,٦	١٥,٨	١٩٥٤,٥
الغزل والنسيج	٨,٦٨	٦٨١,٩	١,٤	٦٣,٢	٦,٠	٧٤٥,١
ملابس جاهزة	٥,٦٤	٤٤٣,١	٢,٠	٩٠,٣	٤,٣	٥٣٣,٤
أحذية وجلود	٢,٠٠	١٥٧,١	١,١	٤٩,٧	١,٧	٢٠٦,٨
صناعات متنوعة	٢,٠٤	١٦٠,٣	٠,٦	٢٧,١	١,٥	١٨٧,٤
إجمـــــالي	١٠٠,٠٠	٧٨٥٦,٢	١٠٠,٠٠	٤٥١٥,٨	١٠٠,٠٠	١٢٣٧٢,٠

المصدر: (١) قيمة الإنفاق السياحي لعام ٩٦/ ١٩٩٧ وفقاً للبيانات الرسمية يعادل ١٢٣٧٢ مليون جنيه، تم تقسيمها بنسبة ٥ ,٦٣٪ إنفاق خاص بالسياحة الفردية، ٥ ,٣٦٪ إنفاق خاص بالسياحة الجماعية، باستخدام النسب المأخوذة عن نتائج مسح السائحين لعام ١٩٩٦.

القطاعات التي تتميز بأكبر قدر ممكن من الارتباطات الكلية الأمامية والخلفية، وذلك لقدرتها على حفز الاستثمار في كثير من القطاعات الأخرى. ويمكن قياس حجم هذه التشابكات كمياً باستخدام تحليل المدخلات والمخرجات، وذلك على النحو المبين فيما بعد.

(٥-١) معايير قياس التشابكات:

تقاس الارتباطات الخلفية للقطاع (j) كالتالي:

$$uj = \frac{\sum_{i} bij}{\frac{1}{n} \sum_{i} \sum_{j} bij}$$

حيث:

u j : تعبر عن الزيادة المباشرة وغير المباشرة في ناتج القطاعات الأخرى نتيجة لزيادة الطلب النهائي للقطاع j بوحدة واحدة.

b i j : تعبر عن عناصر مقلوب مصفوفة ليونتييف $[I - A]^{-1}$

وتقاس الارتباطات الأمامية للقطاع (i) كالتالي:

$$ui = \frac{\sum_{j} bij}{\frac{1}{n} \sum_{i} \sum_{j} bij}$$

حيث:

u i : تعبر عن الزيادة المباشرة وغير المباشرة في ناتج القطاع إذا زاد الطلب النهائي من كل القطاعات مجتمعة بمقدار وحدة واحدة[٩].

وباستخدام هذا المعيار للارتباطات الأمامية والخلفية، فإن القطاع يكون ذا ارتباطات خلفية أو أمامية كبيرة على مستوى الاقتصاد القومي، إذا كانت قيمة (ui) أكبر من الواحد الصحيح، بمعنى أن تشابكات القطاع (البسط في المعادلة) أكبر من متوسط تشابكات جميع قطاعات الاقتصاد القومي (المقام). ولكي ينطبق على القطاع شرط الريادة، يجب أن تكون ترابطاته الأمامية والخلفية أكبر ما يمكن. والحد الأدنى المطلوب في هذه الحالة أن تكون قيمة كل من (uj)، (ui) أكبر من الواحد الصحيح.

(٥-٢) حجم التشابكات الخلفية والأمامية ومضاعف الإنتاج:

لقياس التشابكات الأمامية والخلفية لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، بما فيها السياحة، يتم تطبيق المعيارين السابقين باستخدام جدول ٩٦/ ١٩٩٧ للمدخلات والمخرجات. ويمكن هنا التمييز بين التشابكات لقطاع المطاعم والفنادق على حدة، والتشابكات لقطاع السياحة وفقاً للمفهوم الأشمل المبين سابقاً. وتقدر التشابكات في الحالة الأخيرة بالمتوسط المرجح لتشابكات القطاعات التي يتضمنها التعريف المركب للسياحة. ونظراً لاختلاف هيكل الإنفاق للسياحة الجماعية عن السياحة الفردية، فقد تم اختبار مدى التباين في حجم التشابكات لنمطي السياحة. وباستخدام نفس الأسلوب حسبت قيمة مضاعف الإنتاج أيضاً باعتباره مؤشراً للزيادة المباشرة وغير المباشرة في الإنتاج، المترتبة على زيادة وحدة واحدة من الإنفاق السياحي. ونتائج هذه الحسابات مبينة بجدول رقم(٥).

وقد أجرت د. سهير أبو العنين الحسابات المبنية على جدول المدخلات والمخرجات لعام ٩٦/ ١٩٩٧، والتي يتم تحليل نتائجها في الأجزاء التالية من هذا الفصل.

جدول رقم (٥)

التشابكات الأمامية والخلفية للسياحة وقيمة مضاعف الإنتاج(*)

البيـــان	المطاعم والفنادق	السياحة(**)	السياحة الجماعية	السياحة الفردية
التشابكات الخلفية	١,٠٥٦	١,١١٢	١,٠٧٩	١,١٣٢
التشابكات الأمامية	٠,٦٩١	٠,٧٩١	٠,٧٢٥	٠,٨٢٩
مضاعف الإنتاج	١,٥٣١	١,٦٠٢	١,٥٥٢	١,٦٣١

(*) مضاعف الإنتاج يتضمن الآثار المباشرة وغير المباشرة فقط.

(**) وفقاً للتعريف الشامل أو المركب.

يتضح من الجدول أن التشابكات الخلفية في جميع الحالات أقوى من التشابكات الأمامية التي تبدو ضعيفة (أقل كثيراً من الواحد الصحيح)، وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها في الجزء (٣) من هذا الفصل. ويلاحظ أيضاً أن استخدام المفهوم الشامل للسياحة يزيد من حجم التشابكات الأمامية والخلفية، مما يعني أن قوة ارتباط قطاع السياحة بالاقتصاد أكبر من ارتباط قطاع المطاعم والفنادق وحده. وهو ما يؤكده أيضاً قيمة مضاعف الإنتاج.

وبالنظر إلى نمط السياحة جماعية وفردية، يتبين أن السياحة الفردية تتميز بتشابكات مع قطاعات الاقتصاد القومي أكبر إلى حد ما من السياحة الجماعية، وهي تتميز أيضاً بقيمة أكبر لمضاعف الإنتاج. ولهذه النتيجة علاقة بهيكل الإنفاق لنمطي السياحة. فالسياحة الجماعية يتركز إنفاقها أساساً في قطاع الفنادق حيث يأتي السائحون في رحلات شاملة وحجم ما ينفقونه خارج الفنادق ضئيل، ومن ثم فإن ما يتدفق لقطاعات الاقتصاد المختلفة، يكون محدوداً. أما السائحون في رحلات فردية والذين يأتون لأغراض مختلفة للترفيه، وممارسة نشاط الأعمال، والمؤتمرات، والعلاج والتعليم وخلافه، فإن جانباً كبيراً من إنفاقهم يتدفق للقطاعات الأخرى مما يزيد من حجم التشابكات.

(٥-٢) الريادة في عملية التنمية:

كما ذكر من قبل فإن أحد المعايير الرئيسية لريادة قطاع معين في عملية التنمية هو تمتعه بتشابكات كلية قوية، وباستخدام المقياسين السابقين يتطلب ذلك أن تكون كل من التشابكات الخلفية والأمامية أكبر من الواحد الصحيح. والمقارنة بين قطاع السياحة وقطاعات الاقتصاد القومي الأخرى من حيث حجم التشابكات ومعيار القطاع الرائد تتضح من واقع بيانات جدول رقم (٦). ويظهر الجدول أهم ١٠ قطاعات في حالة كل من الارتباطات الخلفية والأمامية، مقارنة بقطاع السياحة.

ويتبين من الجدول أن مؤشر التشابكات الخلفية لقطاع السياحة أكبر من الواحد الصحيح بسبب الارتباطات الخلفية الواسعة للقطاع، ومع ذلك فقيمة المؤشر أقل من قيمته لعدد من قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى ذات التشابكات الخلفية القوية. أما مؤشر التشابكات الأمامية فهو ضعيف للغاية، ويعد من أدنى المؤشرات بالمقارنة بجميع قطاعات جدول المدخلات والمخرجات. وتتفق قيمة مضاعف الإنتاج للسياحة إلى حد كبير مع نتائج مؤشر التشابكات الخلفية.

ومن هذه النتائج يبدو بوضوح أن معيار القطاع الرائد وفقاً للتعريف السابق، لاينطبق على قطاع السياحة. أما القطاعات التي ينطبق عليها هذا المعيار فهي القطاعات الصناعية: المنسوجات، الصناعات الغذائية والمنتجات البترولية. والنتائج التي توصلت إليها دراسة أخرى باستخدام جدول المدخلات والمخرجات لعام ٩١/ ١٩٩٢، تؤكد أيضاً أن السياحة ليست ضمن القطاعات الرائدة ذات التشابكات الكلية القوية[١٠].

(٦) مضاعف الدخل:

كما تبين من قبل يتعرض المضاعف لعدد كبير من الانتقادات المهمة والتي تجعل استخدام هذه الأداة محفوفاً بمحاذير مختلفة عند التطبيق العملي للمفهوم. ومع

جدول رقم (٦)

(أ) أهم ١٠ قطاعات ذات تشابكات خلفية مقارنة بالسياحة

القطاع	حلج القطن	الترفيه والثقافة	منسوجات	صناعات غذائية	معدنية أساسية	زراعة حيواني	ملابس وأحذية	منتجات بترولية	تشييد وبناء	مطاعم وفنادق	السياحة
مؤشر التشابكات الخلفية (u j)	١٫٤٤٠	١٫٤١١	١٫٣٧٤	١٫٣٣١	١٫٢٠٩	١٫٢٠٦	١٫١٥١	١٫١١٥	١٫٠٥٦	١٫٠٥٦	١٫١٠٥

(ب) أهم ١٠ قطاعات ذات تشابكات أمامية مقارنة بالسياحة

القطاع	زراعة نباتي	التجارة والنقل	النفط الخام	معدنية أساسية	منسوجات	صناعات غذائية	كهرباء	منتجات معدنية	منتجات بترولية	صناعات كيماوية	السياحة
مؤشر التشابكات الأمامية (u j)	٢٫٢٠٢	١٫٩١١	١٫٤٨٩	١٫٢٨٥	١٫٢٢٨	١٫١٨٩	١٫١١٣	١٫١٣٩	١٫١٣٣	١٫٠١٥	٠٫٧٩٢

(ج) مضاعف الإنتاج

القطاع	حلج القطن	الترفيه والثقافة	المنسوجات	صناعات غذائية	معدنية أساسية	زراعة حيواني	منتجات بترولية	ملابس وأحذية	مطاعم وفنادق	تشييد وبناء	السياحة
قيمة المضاعف	٢٫٠٨٧	٢٫٠٤٥	١٫٨٤٦	١٫٧١٩	١٫٧٥٣	١٫٧٤٩	١٫٦٦٨	١٫٦١٦	١٫٥٣١	١٫٥٢٠	١٫٦٠٢

ذلك سيتم في هذا الجزء حساب قيمة مضاعف الدخل أو القيمة المضافة والذي يعرف هنا بأنه الدخل المتولد في الاقتصاد المحلي بشكل مباشر وغير مباشر، لكل وحدة من الإنفاق السياحي. أما الأسباب التي تدعو لحساب هذا المضاعف فأهمها:

أولاً: هناك شبه اتفاق أن مضاعف الدخل أو القيمة المضافة يعد الأكثر أهمية والأقل قصوراً من الناحية المنهجية(١١). لذلك قد يكون من المفيد مقارنة قيمة هذا المضاعف للسياحة بقيمته للقطاعات الأخرى في الاقتصاد.

ثانياً: بالرجوع إلى ما أثير في فصل سابق حول الأثر المباشر للسياحة على الناتج المحلي في مصر، وُجد أن تعريف السياحة منقوص لاقتصاره على قطاع المطاعم والفنادق، مما يقلل من شأن مساهمة السياحة في الناتج. لذلك فإن استخدام المفهوم الشامل أو المركب للسياحة والذي يتم حسابه من جدول المدخلات والمخرجات، يتيح تقديراً أكثر واقعية لهذه المساهمة.

ثالثاً: تتجه بعض الدراسات إلى تقدير مضاعف الدخل من أجل إبراز مساهمة السياحة في الناتج المحلي، والتأكيد على أنه بحساب الآثار غير المباشرة والمشتقة، تزداد أهمية هذه المساهمة كثيراً. لذلك قد يكون من المفيد إجراء مقارنة مع نتائج هذه الدراسات.

ورغم هذه الاعتبارات إلا أن تقدير مضاعف الدخل سيظل خاضعاً لعدد من التحفظات التي ذكرت من قبل، مثل غياب فترات الإبطاء وعدم وجود قيود على الموارد.

هذا، ومن الضروري ملاحظة أنه في حين يأخذ مضاعف الدخل في الاعتبار التسربات التي تتم في كل دورة من دورات الإنفاق، فإن مضاعف الإنتاج الذي حسب في الجزء السابق مباشرة، لا يعتد بهذه التسربات. لذلك فإن قيمة مضاعف الدخل أو القيمة المضافة، تكون عادة أقل من الواحد الصحيح.

ولا يسري ذلك على السياحة فقط، بل على كافة القطاعات الأخرى أيضاً، وذلك لأن جانباً من إنتاج القطاع يذهب كمستلزمات، يتسرب بعضها للخارج كواردات. ويسبب هذه المفارقة بين مضاعف الدخل والإنتاج، تميل الدراسات التي تتعرض للأثر الاقتصادي للسياحة لتقدير مضاعف الإنتاج وليس الدخل، بغية إظهار مساهمة مبهرة للسياحة في الاقتصاد القومي. بل وتتجه أيضاً لتقدير أثر السياحة على الناتج المحلي بضرب قيمة مضاعف الإنتاج في المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج، فتتضاعف بذلك حجم هذه المساهمة[١٢]. أما أسباب ذلك فقد تنحصر في:

(أ) تحقيق أهداف سياسية، بمعنى إبراز أهمية اقتصادية للسياحة تفوق كثيراً أهميتها الفعلية، من أجل جذب مزيد من التأييد والمساندة من الدولة وسياساتها العامة لهذا القطاع.

(ب) عدم الإدراك الكامل للمشكلات المنهجية المتضمنة في هذا الإجراء.

وأياً كان المبرر، ففي كلتا الحالتين هناك إساءة بالغة لاستخدام أداة المضاعف. ويضم جدول رقم (٧) النتائج الخاصة بالأثر المباشر والأثر المضاعف (مباشر + غير مباشر) على القيمة المضافة للسياحة وللقطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها.

ومن نتائج حسابات الأثر المباشر وغير المباشر بجدول رقم (٧) يتضح أن ٤٨٪ من الإنفاق السياحي يذهب مباشرة في شكل دخول وإيرادات حكومية واستهلاك لرأس المال. وترتفع مساهمة السياحة في القيمة المضافة ارتفاعاً ملحوظاً بعد أخذ الآثار غير المباشرة على الدخل في الاعتبار، ومع ذلك تظل قيمة مضاعف الدخل للسياحة أقل من الواحد الصحيح (٧٩٦,٠). وبالمقارنة بقيمة مضاعف الدخل لقطاعات الاقتصاد القومي بأكملها المبينة بجدول المدخلات والمخرجات (ملحق رقم ١)، يلاحظ أن مضاعف السياحة أعلى من بعض القطاعات الأخرى (١٣ قطاعاً)، ولكنه أقل من عدد أكبر من القطاعات (١٦ قطاعاً).

جدول رقم (٧)

الأثر المباشر والأثر المضاعف على الدخل (القيمة المضافة)[1] ٩٦/١٩٩٧

البيـــــان	الزراعة نباتي	الزراعة حيواني	الصناعات الغذائية	المشروبات	المنسوجات	الملابس والأحذية	المواصلات والاتصالات	المطاعم والفنادق	الإسكان والمرافق	الترفيه والثقافة	خدمات أخرى	السياحة
الأثر المباشر	٠,٨٧١	٠,٤٥١	٠,١٦٩	٠,٦٢٩	٠,٤١٢	٠,٤٦٤	٠,٧٤٠	٠,٥٥٣	٠,٩٢٧	٠,٠٩٨	٠,٧٧٨	٠,٤٨٢
الأثر المضاعف (مباشر + غير مباشر)[2]	٠,٩٤٧	٠,٩١٧	٠,٦٩٦	٠,٨١٤	٠,٨٢٥	٠,٨٠٠	٠,٨٩٢	٠,٨٧١	٠,٩٨٧	٠,٥٩٢	٠,٩٢٢	٠,٧٩٦[3]

(١) القيمة المضافة = الأجور + فائض العمليات (استهلاك رأس المال) + صافي الضرائب غير المباشرة.

(٢) لا تشمل قيمة المضاعف الآثار المشتقة.

(٣) مضاعف السياحة = المتوسط المرجح للقطاعات التي يساهم الإنفاق السياحي بجانب من ناتجها (القطاعات المبينة بالجدول).

(٦ ـ ١) مساهمة السياحة في الناتج المحلي:

يمكن الآن بالاستعانة بالنتائج المبينة بجدول رقم (٧) تقدير مساهمة قطاع السياحة (بدلاً من المطاعم والفنادق)، في الناتج المحلي الإجمالي أو القيمة المضافة. وسيتم التمييز أيضاً بين المساهمة المباشرة والمساهمة الكلية (مباشرة وغير مباشرة). والنتيجة مبينة بجدول رقم (٨). أما تفاصيل الحساب فسيجدها القارئ في الملحق رقم (٢).

ومن الجدول يتضح أن المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي (بتكلفة عوامل الإنتاج) تبلغ ٢,٢٪، وهي بطبيعة الحال أعلى من النسبة المناظرة لقطاع المطاعم

جدول رقم (٨)

نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي ١٩٩٧/٩٦

	المساهمة المباشرة		المساهمة المباشرة وغير المباشرة	
	(١)	(٢)	(١)	(٢)
النسبة (٪)	٢,٢	٢,٥	٣,٨	٤,١

ملحوظة: (١) منسوبة إلى الناتج المحلي بسعر السوق. (٢) منسوبة إلى الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج.
المصدر: النسب محسوبة من جدول رقم (٧) وفقاً لما هو مبين في ملحق (٢).

والفنادق والمبينة في فصل سابق (١,٦٪). وتزيد مساهمة السياحة في الناتج لتصل إلى ٤,١٪ عند أخذ الأثر غير المباشر على الدخل في الاعتبار. وهذه النسبة لا تقارن على الإطلاق بمثيلتها المحسوبة في دراسة أخرى، باستخدام مضاعف الإنتاج، حيث قدرت النسبة في تلك الدراسة بـ ١١,٣ لعام ١٩٩٦ ٪(١٣). وجانب من الفارق يعود إلى أن الدراسة المذكورة أخذت في حسابها الأثر المشتق

علاوة على الأثر غير المباشر. إلا أن الفارق الأكبر يرجع أساساً إلى اعتماد الدراسة على مضاعف الإنتاج (أو المبيعات) بدلاً من مضاعف الدخل، وقد قدرت قيمة هذا المضاعف بنحو ٢,٦[*]. لذلك من الضروري التأكيد أنه في ظل هذه الاختلالات فإن المقارنة بين مساهمة السياحة والقطاعات الأخرى في الناتج المحلي لا تأخذ شكلاً موضوعياً إلا في حالة المساهمة المباشرة فقط. أما إذا أضيفت المساهمة غير المباشرة أو المشتقة، فإن هذه الإضافة يجب أن تحسب أيضاً لكافة القطاعات الأخرى وأن يتم على أساس علمي واحد. وكما أشير من قبل فإن إجراء مثل هذه الحسابات لجميع القطاعات قد يجعل مجموع مساهمتها أكبر كثيراً من قيمة الناتج المحلي للسنة موضع الاعتبار، ويجعل الموارد المستخدمة في الإنتاج أكثر مما هو متاح بالفعل. وهي نتيجة غير مقبولة بالطبع.

(٧) واردات السياحة:

يتضمن بند الواردات في ميزان المدفوعات سلعاً وخدمات مستوردة للاستخدام في النشاط السياحي. وبعضها واردات جارية في شكل طعام وشراب وغيرها من المستلزمات الجارية للسائحين، والبعض الآخر واردات للاستثمار السياحي، من سيارات ومعدات وتجهيزات . . . ولكن من الصعوبة بمكان تحديد حجم واردات السياحة من واقع بيانات ميزان المدفوعات، لأنه لا يتم تمييز مدفوعات الواردات

(*) يمكن الاسترشاد هنا بنتائج إحدى الدراسات المهمة التي تقيس أثر السياحة على الاقتصاد الأيرلندي. وأهمية الدراسة ترجع إلى تدقيقها في أسلوب القياس، واستخدامها لجدول مدخلات ومخرجات بني على تدفقات فعلية، ويتناسب مع سنة قياس الإنفاق السياحي [انظر مرجع رقم (١)]. ولم تقتصر الدراسة على قياس الأثر المباشر وغير المباشر، بل قدرت أيضاً الأثر المشتق. وقد وجدت أن الأثر المباشر للإنفاق السياحي على الدخل يبلغ ٤٧,٢٪ (قريباً جداً من النسبة المقدرة بواسطة الدراسة الحالية لمصر). وبإضافة الأثر غير المباشر تصل قيمة مضاعف الدخل إلى ٠,٧٣٦. وبإضافة الأثر المشتق ترتفع قيمة المضاعف إلى ٠,٩٦١. وهذه القيمة الأخيرة تدعو للتأمل، خاصة إذا ما قورنت بالمضاعف المقدر بواسطة الدراسة المصرية المذكورة (٢,٦٤)، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت في مستوى التقدم الاقتصادي لمصر وأيرلندا.

وفقاً للاستخدام النهائي لها. بل لقد تمت عدة محاولات للوصول إلى حجم هذه الواردات من مصادر أخرى، هي وزارات التخطيط، والاقتصاد والسياحة، والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ولكنها باءت جميعاً بالفشل. وربما كان تحديد واردات السياحة أكثر سهولة في الماضي عندما كان الاستيراد يتم من خلال تراخيص. ولكن في ظل الوضع الراهن، والانفتاح الكبير للاقتصاد على العالم الخارجي، وفتح المجال أمام القطاع الخاص في نشاط الاستيراد؛ أصبح من الممكن الحصول على الواردات من السوق المحلية مباشرة، وأصبحت المنشآت السياحية قادرة على الاستيراد دون الحاجة إلى تراخيص. ولقد أجاز القانون رقم (٨) لعام ١٩٩٧ للمشروعات السياحية استيراد المعدات والتجهيزات وقطع الغيار والعربات دون أن تكون مقيدة في سجل الموردين. كما قدم إعفاءات جمركية بالغة السخاء، بتحديد رسم جمركي رمزي قدره ٥٪ فقط على واردات هذه المشروعات. ولاشك أن هذه الحوافز قد شجعت على تزايد اعتماد نشاط السياحي على الاستيراد من الخارج، وسهلت قيام المنشآت السياحية باستيراد احتياجاتها مباشرة.

وبذلك يصبح جدول المدخلات والمخرجات رغم عيوبه هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها تقدير واردات السياحة. فيميز الجدول بين المستلزمات المحلية والمستوردة لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي. ومن الممكن باستخدام الجدول أيضاً تقدير الواردات غير المباشرة أو مكون الواردات للسلع والخدمات التي يوجه إليها الإنفاق السياحي مباشرة. ويتضمن جدول رقم (٩) المعاملات المباشرة للواردات وكذلك المعاملات الكلية (مباشرة + غير مباشرة) وفقاً لحسابات جدول المدخلات والمخرجات لعام ٩٦/ ١٩٩٧.

والقطاعات المبينة بالجدول هي تلك التي تشكل السياحة جزءاً من ناتجها، والتي يتكون منها قطاع السياحة المركب كما تم تعريفه من قبل. وقد تم الحصول على معامل الواردات لقطاع السياحة باستخدام نفس الأسلوب السابق، أي بترجيح معامل الواردات لكل قطاع بوزن يعادل نسبة ما ينفقه السائحون في هذا القطاع.

جدول رقم (٩)

المعاملات المباشرة والكلية لواردات قطاع السياحة والقطاعات المغذية له

البيــــان	الزراعة نباتي	الزراعة حيواني	الصناعات الغذائية	المشروبات	منسوجات	الملابس والأحذية	المنتجات الجلدية	الصناعات المتنوعة	المواصلات والاتصالات	المطاعم والفنادق	الإسكان والمرافق	الترفيه والثقافة	خدمات أخرى	السياحة
المعامل المباشر للواردات(*)	٠٫٠٢٠	٠٫٠٠٥	٠٫٢٥٩	٠٫١٣٧	٠٫١٠٥	٠٫١٢٩	٠٫١٨١	٠٫٢٧٠	٠٫٠٧٨	٠٫٠٩٨	٠٫٠٠١	٠٫٢٤٩	٠٫٠٣٦	٠٫١٣٦
المعامل الكلي(**) (مباشر+غير مباشر)	٠٫٠٥٣	٠٫٠٨٣	٠٫٣٠٤	٠٫١٨٦	٠٫١٧٥	٠٫٢٠٠	٠٫٢٤٣	٠٫٢٤٥	٠٫١٠٨	٠٫١٦٩	٠٫٠١٣	٠٫٤٠٨	٠٫٠٧٨	٠٫٢٠٤

* المعامل المباشر للواردات = m j / x j، وتعبر عن الواردات أو المستلزمات المستوردة لكل وحدة من إنتاج القطاع . حيث: m j المستلزمات المستوردة للقطاع j، x j الإنتاج الكلي للقطاع j.

** المعاملات الكلية للواردات = $m^{*} [I - A]^{-1}$

حيث: m متجه (صف) المعاملات المباشرة للواردات.

$[I - A]^{-1}$ مقلوب مصفوفة ليونتييف.

ويلاحظ من بيانات الجدول أن المعامل المباشر لواردات قطاع المطاعم والفنادق يبدو منخفضاً نسبياً. وقد يرجع ذلك لسببين: الأول: إن تقدير واردات القطاعات المختلفة بالجدول لا يتم وفقاً لأسس واضحة ومحددة. فكيف تتحدد المستلزمات لكل قطاع بينما بيانات الواردات لا تميز أنصبة كل قطاع في إجمالي الواردات. الثاني: إن معامل واردات قطاع المطاعم والفنادق لا يمثل معامل الواردات للسياحة الوافدة فقط، ولكنه يعبر عن المتوسط للسياحة الوافدة والسياحة الداخلية وطلب السكان المصريين. ومن المتوقع أن مكون الواردات لإنفاق المصريين ـ سواء سائحين أو مواطنين ـ في قطاع المطاعم والفنادق يكون أقل كثيراً من مكون الواردات للسياحة الوافدة.

ونظراً لأن نمط الإنفاق يختلف وفقاً لنوع السياحة فردية أو جماعية، كما يختلف أيضاً وفقاً لجنسيات السائحين، فمن المتوقع أن يختلف مكون الواردات أيضاً. لذلك فقد تم تقدير معاملات الواردات في حالة السياحة الجماعية والفردية، وللجنسيات الرئيسة للسائحين. مع ملاحظة أن الاختلافات في كل حالة ترجع إلى التباين في نمط إنفاق السائحين. والنتائج مبينة بجدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠)

معاملات الواردات المباشرة والكلية وفقاً لنمط السياحة والجنسية الرئيسة للسائحين

(١٩٩٧/٩٦)

البيان	نمط السياحة			الجنسية الرئيسة للسائحين		
	أفراد	مجموعات	كلي	عرب	أوروبيون	أمريكيون
المعامل المباشر للواردات	٠,١٢٥	٠,١٠٩	٠,١٢٦	٠,١٢١	٠,١٢٥	٠,١٢٤
المعامل الكلي	٠,٢١٧	٠,١٨٢	٠,٢٠٤	٠,٢١٢	٠,٢١٩	٠,٢١٨

يتضح من الجدول أن معامل الواردات أعلى في حالة سياحة الأفراد عن السياحة الجماعية. ومع ذلك ينبغي التحفظ حول هذه النتيجة. فأحد أسباب التباين يرجع إلى أن الجانب الأكبر من إنفاق السياحة الجماعية يوجه لقطاع المطاعم والفنادق الذي يشمل ناتجة كل من السياحة الوافدة والسياحة الداخلية وإنفاق المواطنين المصريين.

وإذا أريد تقدير دقيق لمكون الواردات لإنفاق السياحة الجماعية والسياحة الفردية، لابد من حساب المستلزمات المستوردة لقطاع المطاعم والفنادق على نحو أدق، وبحيث يمكن التمييز بين معاملات الواردات للسياحة الوافدة والسياحة الداخلية.

أما على مستوى الجنسيات فتظهر النتائج أن معامل الواردات للسائحين العرب أقل من الجنسيات الأخرى، وإن كانت الاختلافات غير ملحوظة. وقد يفسر ذلك بأن جانباً من إنفاق السائحين العرب يوجه للإنتاج الزراعي الذي يتميز بمعامل واردات شديد الانخفاض.

(٧-١) الواردات الكلية الناتجة عن الإنفاق السياحي:

يمكن الآن تقدير حجم الواردات الكلية (المباشرة + غير المباشرة) الناتجة عن الإنفاق السياحي لعام ٩٦/ ١٩٩٧، وهو نفس عام جدول المدخلات والمخرجات. ويتم ذلك باعتبار الإنفاق السياحي لعام ٩٦/ ١٩٩٧ موزعاً على القطاعات المعنية المختلفة (جدول رقم (٤)-عمود إجمالي السياحة)، بمثابة متجه الطلب النهائي. أما القطاعات التي لا يقابلها أي إنفاق سياحي فتكون القيمة في متجه الطلب النهائي لها مساوية للصفر. ويحتوي جدول رقم (١١) على نتيجة هذه الحسابات.

ومن الجدول رقم (١١) يمكن ملاحظة ثلاثة قطاعات رئيسة تساهم بنسبة كبيرة في واردات السياحة: على رأسها قطاع المطاعم والفنادق بواردات تبلغ ٦٥٠ مليون

جدول رقم (١١)

الواردات المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن الإنفاق السياحي لعام ١٩٩٧/٩٦

(بالمليون جنيه).

البيان	المطاعم والفنادق	الترفيه والثقافة	الصناعات الغذائية	المنسوجات	منتجات معدنية	الملابس والأحذية	المواصلات والاتصالات	التجارة والمال	الصناعات الكيماوية	صناعات متنوعة	خدمات أخرى إجمالي	واردات السياحة
القيمة	٦٤٩,٥٩	٥٥٥,٧٩	٤٢٤,٢١	١٤٧,١٠	٩٦,٩٢	٨٨,٠٨	٧٣,٢٧	٦١,٠٢	٦٥,٩٦	٦٢,١١	٢٩٥,٢٨	٢٥٢٤,٤٩
النسبة	٢٥,٧	٢٢,٠	١٦,٨	٥,٨	٣,٨	٣,٥	٢,٩	٢,٦	٢,٦	٢,٥	١١,٧	١٠٠,٠٠

جنيه، وتمثل ٢٦٪ من إجمالي الواردات المباشرة وغير المباشرة لقطاع السياحة، يليه قطاع الترفيه والثقافة، ثم قطاع الصناعات الغذائية. وتمثل القطاعات الثلاثة ٦٥٪ من إجمالي واردات السياحة.

وحيث إن واردات قطاع السياحة تعد تسربات بالنقد الأجنبي، ينبغي تحويل قيمة الواردات بالجنيه المصري إلى دولار بالسعر السائد في السوق وقتئذ وهو ٣,٣٩٣ جنيه للدولار. وبناء على ذلك تصبح قيمة التسربات المتمثلة في واردات السياحة لعام ٩٦/ ١٩٩٧ نحو ٧٤٤ مليون دولار.

(٨) العائد الصافي للسياحة:

ينبغي التنويه أولاً إلى أنه في غياب بيانات دقيقة وحصر شامل للتسربات التي تتم من الإيرادات السياحية، وكذلك لكون جدول المدخلات والمخرجات لا يعبر تعبيراً جيداً عن واقع التشابكات والمعاملات الخاصة بالاقتصاد المصري عموماً والسياحة الوافدة على وجه الخصوص، يصبح من الصعب أن نتوقع تقديراً على درجة عالية من الدقة للعائد الصافي للسياحة. فكما لوحظ من قبل قدرت التسربات في بعض الأحيان بناء على افتراضات معينة قد تصيب أو تخطئ. مثلاً مدفوعات التراخيص وحقوق الامتياز وما إليها التي تخص السياحة تم تقديرها بناء على نسبة الاستثمارات السياحية إلى جملة الاستثمارات الأجنبية لمصر. وهذا الفرض، وإن كان منطقياً، إلا أنه في الواقع قد يزيد نصيب السياحة في هذه التحويلات (لأسباب ذكرت من قبل)، وقد يقل أيضاً لأسباب لا نعلمها. كذلك هناك بعض بنود التسربات التي يصعب تقديرها كمياً مثل ما يخص السنة من واردات الإنفاق الاستثماري للسياحة. وبنود أخرى لم تتوافر معلومات دقيقة عنها مثل مخصصات الدعاية والترويج. لذلك فالغرض هنا ليس تقدير رقم فعلي ومحدد للتسربات، بقدر التعرف على حجمها التقريبي، ونسبتها إلى الإيرادات السياحية الإجمالية والتي قد تكون عرضة لخطأ الحساب بهامش معين سواء لأعلى

أو لأدنى. ومن هذا المنطلق يصبح للحسابات التالية مدلول ذا أهمية كبيرة في ظل غياب تام للمعلومات حول هذا الجانب.

وفيما يلي يتم حساب العائد الصافي للسياحة بالاستعانة بالإيرادات السياحية المقدرة رسمياً لعام ٩٦/ ١٩٩٧ والتي تمثل العائد الإجمالي لهذه السنة، ثم طرح التسربات المختلفة التي تم تقديرها في الفصل الحالي والسابق، وذلك على النحو التالي:

البيـــــــــان	مليون دولار	مليون دولار
الإيرادات السياحية الإجمالية لعام ٩٦/١٩٩٧		(+) ٣٦٤٦,٢
• تسربات ناتجة عن نصيب الطيران الأجنبي ومنظمو الرحلات الشاملة.	(-) ٥٩٥,٠	
• تسربات ناتجة عن تحويلات الأرباح	(-) ٢٦,٠	
• تسربات ناتجة عن مدفوعات التراخيص وتحويلات الشركات الأجنبية والمصرية.	(-) ٣١٢,٠	
• تسربات غير معلومة المصدر (ناتجة عن الفجوة بين الإيرادات الرسمية والمصرفية).	(-) ١٠٠٩,٠	
• تسربات ناتجة عن واردات السياحة المباشرة وغير المباشرة.	(-) ٧٤٤,٠	
إجمالي التسربات	(-) ٢٦٨٦,٠	
العائد الصافي (الإيرادات ـ التسربات)		٩٦٠,٢

ويتبين من الحسابات السابقة ارتفاع معدل التسرب ارتفاعاً ضخماً، فمجموع التسربات تمثل حوالي ٧٤٪ من إجمالي الإيرادات السياحية لعام ٩٦/ ١٩٩٧. منها نحو ٢٨٪ تسربات ناتجة عن الفرق بين تقدير الإيرادات السياحية الرسمية والإيرادات المصرفية أو الفعلية، وهي أعلى بنود التسربات. تليها مباشرة وبفارق ضئيل التسربات لصالح أطراف أجنبية مشاركة في النشاط السياحي في مصر وتتضمن تحويلات أرباح وحقوق امتياز وتراخيص، وتحويلات شركات الإدارة الأجنبية وأجور ومرتبات. وتستحوذ هذه الأطراف الأجنبية على نحو ٢٦٪ من إجمالي الإيرادات السياحية. وأخيراً فإن الواردات المباشرة وغير المباشرة لقطاع السياحة تشكل نحو ٢٠٪ من إجمالي الإيرادات السياحية.

والعائد الصافي للسياحة في عام ٩٦/ ١٩٩٧ وفقاً للحسابات السابقة يكون في حدود ٩٦٠ مليون دولار، أي ما يوازي تقريباً ٣ مليارات جنيه مصري. ولا يشكل هذا العائد سوى ٢٦٪ من الإيرادات السياحية الإجمالية. هذا مع العلم أن العائد الصافي المقدر على النحو المبين، لا يدخل في حسابه التسربات المتعلقة بالإنفاق الاستثماري في السياحة والتي قد يكون لها تأثير ملموس في حجم هذا العائد. وبطبيعة الحال يحسب هذا العائد للسياحة الوافدة فقط، أي دون أخذ التسربات المرتبطة بالسياحة العكسية أو سياحة المصريين في الخارج في الاعتبار.

ملحق رقم (١)

مضاعف الدخل (القيمة المضافة) لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي

القطاع	المضاعف	القطاع	المضاعف	القطاع	المضاعف
الزراعة (نباتي)	٠٫٩٤٧	الملابس والأحذية الجلدية	٠٫٨٠٠	المنتجات المعدنية	٠٫٥٩٨
الزراعة (حيواني)	٠٫٩١٧	الخشب والأثاث	٠٫٥١١	وسائل نقل	٠٫٦١٧
المحالج والكبس	٠٫٨٣٩	الورق والكرتون	٠٫٧١٦	صناعات متنوعة	٠٫٦٥٥
المناجم والمحاجر	٠٫٨٩٢	الجلود والصناعات الجلدية	٠٫٧٥٧	الكهرباء	٠٫٩٠٤
البترول الخام	٠٫٩٦٥	الكاوتشوك ومنتجاته	٠٫٦٠٤	تشييد وصيانة	٠٫٧٥٢
الصناعات الغذائية	٠٫٦٩٦	الصناعات الكيماوية	٠٫٥٩٥	نقل ومواصلات	٠٫٨٨٢
المشروبات	٠٫٨١٤	منتجات البترول	٠٫٩٣٦	التجارة والمال	٠٫٩٠٦
الدخان	٠٫٧٥٥	مصنوعات غير معدنية	٠٫٨٠٠	الفنادق والمطاعم	٠٫٨٣١
الغزل والنسيج	٠٫٨٧٥	صناعات معدنية أساسية	٠٫٧٥٨	الإسكان والمرافق	٠٫٩٨٧
		السياحة	٠٫٧٩٦	خدمات أخرى	٠٫٩٢٢

ملحق رقم (٢)

تقدير مساهمة السياحة في الناتج المحلي

المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي =

$$\frac{\text{الإيرادات السياحية (٩٦/ ١٩٩٧) × معامل الأثر المباشر للسياحة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي (٩٦/ ١٩٩٧)}} \times ١٠٠$$

المساهمة الكلية للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي =

$$\frac{\text{الإيرادات السياحية (٩٦/ ١٩٩٧) × معامل الأثر المباشر للسياحة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي (٩٦/ ١٩٩٧)}} \times ١٠٠$$

المساهمة المباشرة = $\frac{\text{٠,٤٨٢ × ١٢٣٧٢}}{\text{٢٥٦٠٠٠}}$ = ٢,٣٪ من الناتج المقدر بسعر السوق الجارية

= $\frac{\text{٠,٤٨٢ × ١٢٣٧٢}}{\text{٢٣٩٥٠٠}}$ = ٢,٥٪ من الناتج المقدر بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية

المساهمة الكلية = $\frac{\text{٠,٧٩٦ × ١٢٣٧٢}}{\text{٢٥٦٠٠}}$ = ٣,٨٪ من الناتج المقدر بسعر السوق الجارية

= $\frac{\text{٠,٧٩٦ × ١٢٣٧٢}}{\text{٢٣٩٥٠٠}}$ = ٤,١٪ من الناتج المقدر بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية

المراجع

(1) John Lea, Tourism and Development in the Third World, Routledge, 1988.

(2) M. Thea Sinclair, "Tourism and Economic Development, A Survey," The Journal of Development Studies, Vol. 34, No.5, June 1998.

(3) John Lea, مرجع سابق

(4) M. Thea Sinclair, مرجع سابق

(5) Howard Hughes, "Tourism Multiplier Studies: A More Judicious Approach" Tourism Management, Vol. 15, No.6, 1994, PP. 403-406.

(6) M. Thea Sinclair and Charles Sutcliffe, "Truncated Income Multipliers and Local Income Generation Over Time" Applied Economics, Vol. 21, No. 12, 1989, PP. 1621-1630.

(7) Stephen Wanhill, "The Measurement of Tourist Income Multipliers" Tourism Management, Vol 15, No.4, 1994, PP. 281-283.

(8) M. Thea Sinclair and Mike Stapler, The Economic of Tourism, Routledge, London & New York, 1997, p. 140.

(٩) سهير أبو العنين "بعض القضايا الفنية للاستثمار: معايير تحديد القطاعات القائدة وتطبيقه على الاقتصاد المصري" بحوث اقتصادية عربية، السنة التاسعة، العدد (١٩)، ربيع ٢٠٠٠.

(١٠) المرجع السابق.

(11) Daniel J. Stynes, Economic Impacts of Tourism", Michigan State University URL: http://WWW.msu.edu/Course/prr/840/econimpact/index.htm.

(12) Sahar Tohamy and Adrian Swincose, The Economic Impact of Tourism in Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), Working paper No. 40, June 2000.

(١٣) المرجع السابق.


صفحة فارغة

الفصل السادس

التطوير السياحي وآثاره البيئية

بدأت قضايا البيئة تحتل مكانة ملحوظة في الدراسات الاقتصادية منذ أوائل السبعينيات. وتطور تناول هذه القضايا ليشكل معالم فرع جديد لعلم الاقتصاد وهو «اقتصاديات البيئة». ويتسع نطاق اقتصاديات البيئة ليشمل محاور مهمة مثل: استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنفاد، ودراسة الدور الاقتصادي للبيئة وأسباب تدهورها سواء أكان ذلك من خلال الاستخدام المغالى فيه أم من خلال التلوث، أم نتيجة للسياسات الحكومية غير الرشيدة أو غيرها. ويدخل في هذا الإطار أيضاً دراسة النتائج والآثار المترتبة على تدهور البيئة، وأساليب الصيانة ومكافحة هذا التدهور باستخدام الأدوات والسياسات الملائمة، وتقويم السلع والخدمات غير المسعرة التي توفرها البيئة حتى تؤخذ في الحسبان في الحسابات الاقتصادية[١].

ونتيجة لتزايد الوعي بأهمية قضية البيئة واهتمام العالم الأول على وجه الخصوص بها، وفرضها في برامج المؤسسات الدولية، وفى إطار المعاملات والتجارة العالمية، انتشر مفهوم التنمية المطردة Sustainable Development. ووفقاً لتقرير Brundtland فإن التنمية المطردة هي التي تفي باحتياجات الحاضر دون تقليص فرص الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم. وقد ألقى هذا المفهوم مزيداً من الضوء على ثلاثة أبعاد رئيسة لعلاقة البيئة بالتنمية: **البعد المكاني**، لبيان أن التدهور البيئي ليس بالضرورة ظاهرة محلية محضة، ولكن يمكن أن تمتد آثاره لتتجاوز

المصدر الرئيسي للمشكلة ولتشمل مناطق مجاورة أو العالم أجمع. **البعد الزمني**، فقضايا البيئة ومشكلاتها لا تخص الجيل الحالي فقط وتؤثر فيه، ولكنها تخص وتؤثر وربما بشكل أكثر خطورة في الأجيال القادمة، ومن ثم برزت قضية العدالة بين الأجيال المتعاقبة. وأخيراً **البعد الاجتماعي**، حيث البيئة لا يقصد بها البيئة المادية فحسب بل البيئة الاجتماعية أيضاً. وهنا تطرح القضايا المتعلقة بالمشكلات والآثار الاجتماعية المترتبة على مختلف الأنشطة الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص قضية التوزيع أو العدالة داخل الجيل الواحد. ومن المعتقد أنه مع مرور الزمن فإن اقتصادات البيئة لن تصبح فقط أكثر شمولاً، ولكنها ستقود إلى مزيد من التحدي للتحليل الاقتصادي التقليدي للطلب والعرض وآلية السوق والذي يأخذ في اعتباره فقط المنافع والتكاليف الخاصة(٢).

ولدراسة الأبعاد البيئية للتطوير السياحي في مصر، نبدأ أولاً بإلقاء الضوء على طبيعة العلاقة بين السياحة والبيئة، ثم يتم تناول التخطيط السياحي، والاستثمار الخاص وفشل السوق، يلي ذلك النمو السياحي المطرد، ثم العلاقة بين السياحة والبيئة من واقع خبرات بعض الدول، وأخيراً الآثار البيئية للسياحة في مصر.

(١) السياحة المطردة Sustainable Tourism:

بدأ الاهتمام بقضايا البيئة يتسع ويمتد ليشمل فروعاً وقطاعات وموضوعات جزئية مختلفة، وحظيت السياحة بشكل خاص باهتمام كبير من جانب المشتغلين بقضايا البيئة، وظهر كم هائل من الدراسات في هذا المجال. ومن الأمور التي أصبحت شائعة الآن بين كثير من المهتمين بصناعة السياحة أن النشاط السياحي بينما يحقق منافع اقتصادية مختلفة، يمكن في نفس الوقت أن يتسبب في أضرار بيئية ملموسة قد يصعب علاجها. لذلك تعتبر الأضرار البيئية أحد أشكال التكاليف بالغة الأهمية والتي لا تؤخذ في الاعتبار عادة عند التخطيط للسياحة أو عند دراسة عائدها.

وتواجه السياحة تحديات بيئية متعددة كامنة في نشاطها، من ناحية لكونها نشاطا قائما على كثافة استخدام الموارد الطبيعية، فالسائحون تجذبهم المنطقة ذات الخصائص الطبيعية والبيئية الساحرة مثل السواحل والمناطق الجبلية والجزر المرجانية، ومناطق النباتات النادرة والحيوانات البرية. كما تجذبهم البيئة من صنع الإنسان التي تتمثل في المواقع التاريخية، والآثار، والمباني الأثرية. وهذه كلها موارد عرضة للتدهور السريع نتيجة للاستخدام المكثف.

والأثر البيئي على النشاط السياحي قد يحدث أو ينتج أحياناً عن عوامل خارجة عن صناعة السياحة. فالبيئة المحيطة بالسياحة قد تتلوث بسبب أنشطة أخرى صناعية أو استخراجية أو بسبب تدني مستوى النظافة العامة والرعاية الصحية في المجتمع المضيف. إلا أن تركيز الدراسات المختلفة لا ينصب على هذا الجانب، ربما لأن السياحة (خاصة التي تعتمد على موارد طبيعية) تبدأ في كثير من الأحيان في مناطق غير مأهولة أو في بيئة غير مستغلة ونظيفة وذات خصائص أيكولوجية متميزة. لذلك يدور النقاش عادة فيما يتعلق بعلاقة السياحة بالبيئة حول الأثر الذي يحدثه التطور السياحي بالبيئة المحيطة، ورد الفعل لهذا التغير البيئي على السياحة ذاتها. وسوف نركز فيما يلي على هذا الجانب باعتباره أحد التكاليف المهمة المرتبطة بممارسة النشاط السياحي والتي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند تقويم آثار هذا النشاط.

ويمكن التعرف على عدد من مجالات التأثير المهمة للسياحة على البيئة خاصة البيئة الطبيعية، والتي تطرح عادة في الدراسات التي تتناول هذا الموضوع:

تلوث المياه: من خلال صرف الفنادق والمنشآت السياحية المختلفة، ووسائل النقل والترفيه البحري من بواخر وزوارق ويخوت.

تلوث الرؤية: نتيجة للامتداد العمراني الناتج عن التنمية السياحية وما يترتب عليه من تشويه للمناظر الطبيعية الخلابة، خصوصاً إذا اتسم العمران بدرجة كثافة عالية.

الازدحام ومشكلات المرور: والازدحام قد يكون على الشواطئ أو في وسط المدينة أو في المواقع السياحية الرئيسة.

مشاكل المخلفات: حيث ينتج عن النشاط السياحي قدر هائل من المخلفات في شكل قمامة، ومخلفات غذائية وغيرها.

الخلل الأيكولوجي: ويصيب البيئة الطبيعية نتيجة لإزالة الأشجار والغابات وتأثر الشعاب المرجانية وردم الأراضي وغيرها من الإجراءات التي تصاحب التطوير السياحي.

وقد بدأ مفهوم السياحة المطردة والتي تقوم على نفس المبادئ العامة للتنمية المطردة، يظهر في أدبيات السياحة ويقدم منهجاً أكثر شمولاً لدراسة الأوضاع القائمة حالياً في السياحة. وينطوي هذا المفهوم على الأبعاد التالية:

* أهمية الحفاظ على إنتاجية قاعدة الموارد السياحية المتاحة، وذلك بالحفاظ على مستوى الجودة والإبهار الذي تتمتع به.
* الحفاظ على التنوع البيئي وتجنب أية تغيرات بيئية لا رجعة فيها.
* ضمان العدالة فيما بين الأجيال، فالاستهلاك المغالى فيه للموارد السياحية في الوقت الراهن قد يحد من فرص السائحين والفرص المتاحة للصناعة ذاتها في المستقبل. فالسياحة المطردة إذن تحافظ على موارد المقصد السياحي لكي يمكن استخدامها والاستفادة منها بواسطة الأجيال القادمة، بينما تظل تحقق منافع للجيل الحالي.
* ونظراً لأن السياحة تعتمد على نوعية استضافة المجتمع المحلي للسائحين، ينبغي إدراك أهمية تحقيق احتياجات هذا المجتمع واستمرارية ثقافته، والتقليل من التناقضات والصراع بين مصالح الزائر ومصالح المجتمع المحلي.
* ضمان العدالة داخل الجيل الواحد بتحقيق توزيع عادل لمنافع السياحة، كذلك

إشراك المجتمع المحلي في التنمية السياحية، وذلك بالعمل على جذب الاستثمارات المحلية في السياحة وإضفاء الطابع المحلي على المنطقة السياحية.

وقد تفرع من مفهوم السياحة المطردة عدة مفاهيم أخرى تدور كلها في فلك المفهوم الرئيسي، مثل السياحة البديلة، السياحة الخضراء، السياحة المسئولة، ومؤخراً مفهوم السياحة البيئية Ecological Tourism.

وهناك محاولات عديدة لإيجاد أدوات للربط بين النشاط السياحي والأثر البيئي. أحدها هو مفهوم الطاقة الاستيعابية Carrying Capacity الذي يعني وجود مستوى معين للنشاط السياحي يؤدي تجاوزه إلى آثار بيئية سلبية. ويمكن التمييز بين أشكال مختلفة للطاقة الاستيعابية:

الطاقة الاستيعابية المادية: وتمثل الحدود التي تبدأ بعدها الموارد الطبيعية أو المباني والآثار التاريخية أو المواقع السياحية في التعرض للاستهلاك من خلال الاستعمال وتبدأ المشاكل البيئية في الظهور.

الطاقة الاستيعابية الاجتماعية: وتعرف من وجهة نظر المجتمع المحلي كمستوى تحمل المجتمع المضيف لأعداد وسلوك السائحين في المنطقة السياحية. وأحياناً تعرف من وجهة نظر السائحين أنفسهم بأنها أقل مستوى للاستمتاع يستعد السائحون لقبوله قبل البدء في السعي لمقصد سياحي بديل.

الطاقة الاستيعابية الاقتصادية: وهي القدرة على استيعاب النشاط السياحي دون أن يتم ذلك على حساب أنشطة أخرى مرغوب فيها مثل الزراعة أو الصيد.

ومفهوم الطاقة الاستيعابية أصبح مقبولاً وشائعاً، ولكن الصعوبة تكمن في القياس ومن ثم إمكانية تطبيق المفهوم. ورغم الانتقادات الموجهة للمفهوم والتي تتعلق أساساً بتفاوتات الطاقة الاستيعابية من منطقة لأخرى، وفي ظروف معينة عن ظروف أخرى، إلا أن له مزايا أدت إلى استخدامه. كما أن له قيمة في نطاق التخطيط للسياحة حيث يوجه نظر المخططين والمسئولين عن الإدارة السياحية

لأهمية الأبعاد البيئية. وقد استخدم المفهوم بالفعل منذ زمن في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن هناك دولاً طورت مؤشرات مختلفة للقياس مثل عدد السائحين لكل ١٠٠ من السكان المحليين، عدد السائحين لكل ميل مربع من طاقة شاطئ البحر في كل منطقة.. وغيرها من المؤشرات.

(٢) التخطيط السياحي:

إن العلاقة بين السياحة والبيئة ينبغي أن تتم في إطار تخطيط سياحي سليم ومحكم يأخذ في اعتباره الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية، علاوة على الأبعاد الاقتصادية. وقضايا البيئة أصبحت أساسية الآن في عملية التخطيط عموماً وللسياحة على وجه الخصوص، حتى يمكن تفادى النتائج البيئية السلبية، وباعتبار أن التخطيط الجيد يعد بديلاً أقل تكلفة لأعمال العلاج وحل المشكلات. بل إن السياحة المطردة يصفها البعض بأنها نظام للتخطيط طويل الأجل للسياحة، بحيث تكون متصادقة مع رفاه المجتمع المضيف ومع البيئة ومع الزائر ومع صناعة السياحة ذاتها. ويمكن التمييز بين نمطين رئيسين للتخطيط السياحي، لكل منهما منظور مختلف في علاقته بالبيئة.

النمط الأول:

ينصب على جانب العرض أو الجانب المادي المتمثل في إقامة التسهيلات اللازمة للنشاط السياحي بمنطقة معينة مثل الفنادق والمطاعم والبنية الأساسية. وفى ظل هذا النمط ينظر عادة إلى التخطيط السياحي كقضية مستقلة، بمعنى أنه يتم بمعزل عن الأنشطة الأخرى القائمة بالفعل والمحتملة، وتؤخذ السياحة على أنها البديل الوحيد الممكن للنمو في المستقبل. ويكون الهدف المهيمن في هذا النمط هو الإسراع بالتطوير السياحي للمنطقة مع الاعتماد على معايير الاستثمار الاقتصادية قصيرة ومتوسطة المدى لاتخاذ القرارات وتخصيص الموارد للمشروعات السياحية[٣].

وينطوي هذا النوع من التخطيط على تحيز يحد من الشمولية ويوجه عملية التخطيط في اتجاه واحد فقط. وهو أيضاً نموذج يعتمد على التعامل مع المشكلات بعد ظهورها، ولا يتوقعها مسبقاً. وبذلك يمكن القول أن هذا النمط للتخطيط السياحي ليس تخطيطاً بالمعنى الحقيقي، بل يعد مرادفاً للتطوير والتسويق السياحي. وكما سنرى فيما بعد فإن خبرات الكثير من الدول التي حققت قدراً ملحوظاً من التنمية السياحية تمدنا بأدلة تؤكد أن للسياحة تأثيرات متعددة تتصل بجوانب اجتماعية وثقافية وبيئية علاوة على الجوانب الاقتصادية. إن النمو السياحي السريع قد يحقق منافع اقتصادية في الأجل القصير، ولكنه يؤدى في الأجل الطويل إلى مشكلات أو حتى كوارث مختلفة. وكل ذلك يضعف من فعالية النوع الأول للتخطيط ويجعله عاجزاً عن تناول قضايا التنمية السياحية ومشكلاتها في إطارها الشامل.

النمط الثاني:

التخطيط السياحي يكون أكثر شمولاً ويتطلب دراسة تفصيلية للنظام السياحي بأكمله، والتعرف على أبعاده المختلفة، وتحديد التداخلات بين مكوناته. كما يعتمد على التحول من الحلول اللاحقة إلى الحلول السابقة أو من العلاج إلى الوقاية.

وينطوي أيضاً على أهمية البحث عن سيناريوهات بديلة ودراسة النتائج المحتملة للتنمية السياحية في ظل سياسات وبدائل مختلفة وذلك بهدف تحقيق أقصى عائد صاف يأخذ كلا من المنافع والتكاليف في الاعتبار[٤]. ويوجه هذا النموذج مخططي السياحة إلى إدراك أن التطوير السياحي واتخاذ القرارات بشأنه لا يمكن أن يتم بمعزل عن التخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي، ليس فقط على مستوى قطاع السياحة ولكن على مستوى القطاعات الأخرى أيضاً.

ومن أهم النتائج التي تترتب على الأخذ بهذا المفهوم الأكثر شمولاً للتخطيط التحول من الاندفاع السريع في التنمية السياحية، إلى تقييم رشيد للمنافع

والتكاليف السياحية، وما قد يترتب على ذلك من ضرورة التحكم في عمليات التطوير السياحي ووضع حدود لمعدلات نموه.

وفى مصر يؤخذ عادة بالنمط الأول للتخطيط السياحي. ويبدو ذلك على وجه الخصوص في مناطق التطوير السياحي الجديدة على سواحل البحر الأحمر، كما سيتضح فيما بعد. ومن المرجح أن ذلك يرجع إلى اعتقاد واضعي السياسات بوجود تعارض ما بين الاعتبارات غير الاقتصادية وبين النمو السريع للسياحة، بمعنى أن مراعاة العوامل الاجتماعية والبيئية قد ينطوي على تقييد للطلب السياحي، وإذا وضع الجانبان أحدهما مقابل الآخر فإن التحيز يكون لصالح النمو السريع، توقعاً للعائد الاقتصادي الكبير الذي قد يوفره هذا النمو في الأجل القصير.

(٢) الاستثمار الخاص والآثار الخارجية وفشل السوق:

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها مصر، وتراجع دور الدولة في النشاط الإنتاجي عامة والنشاط السياحي على وجه الخصوص، أصبح القطاع الخاص السياحي هو المهيمن على هذا النشاط. ويمكن القول أن فئة المستثمرين في السياحة هي أكثر فئات القطاع الخاص في مصر استجابة للتحولات والتوجهات الجديدة. فكما لوحظ في الفصل الأول، تزايدت وبشكل ملحوظ الأهمية النسبية للاستثمار السياحي. وخلال خمس سنوات فقط من ١٩٩٣-١٩٩٨ ارتفع نصيب السياحة في جملة الاستثمارات المنفذة من ٢,٣٪ إلى ٣,٧٪[٥]، كما أصبحت غالبية الاستثمارات السياحية باستثناء البنية الأساسية استثمارات خاصة. وفى ضوء ذلك يفترض أن يتحمل القطاع الخاص مسئولية كبيرة تجاه البيئة، خصوصاً في المناطق السياحية الجديدة.

إلا أن المستثمرين في النشاط السياحي- لأنهم كما يقال دائماً لا يمثلون مؤسسات خيرية بل مؤسسات تجارية- تسيطر عليهم وتوجههم نفس العقلية التجارية التي توجه القطاع الخاص في أنشطة الإنتاج الأخرى، متجاهلين بذلك حقيقة مهمة وهى

أن للسياحة خصوصية تجعلها مختلفة عن غيرها من الأنشطة لتفاعلها وحساسيتها المفرطة للبيئة المحيطة، ولما يسفر عنه نشاطها من آثار خارجية Externalities تعبر عن التباين بين المنافع والتكاليف الخاصة والاجتماعية. وكثير من الموارد التي تعتمد عليها السياحة تتصف بالملكية المشاعية Common Resources، وهذا يعني عدم وجود ملكية محددة تتحمل المسئولية الناتجة عن استخدامها وإدارتها، كما يعني أيضاً أن هذه الموارد تستخدم بلا مقابل.

ومن غير المتوقع أن تأخذ المشروعات السياحية في الحسبان هذه الآثار الخارجية عند حساب التكاليف، لأن قوى السوق وآلياتها لا تعكس التكاليف الاجتماعية والبيئية المترتبة على النشاط السياحي(٦). ففي حالة البحار مثلاً حيث لا توجد حقوق ملكية تزداد احتمالات إلقاء المخلفات والصرف في البحر. وفي حين تكون تكلفة الصرف في البحر ضئيلة بالنسبة للفنادق فإنها تعد تكلفة هائلة للمجتمع ككل نظراً لما ينتج عنها من تلوث. وبالمثل فإن فقدان المناظر الطبيعية الخلابة الناتج عن التطوير السياحي المكثف لا يدخل ضمن حسابات الأرباح والخسائر للمنشآت المعنية. وتفشل آليات السوق أيضاً في أن تأخذ في اعتبارها احتياجات المستقبل، فالاستغلال الزائد للموارد غير المتجددة والتي لا توجد لها قيمة سوقية مثل الشعاب المرجانية، قد يترك الأجيال القادمة في وضع أسوأ من السكان الحاليين. وبصفة عامة فإن آليات السوق تؤدى إلى المغالاة في تطوير المنطقة السياحية واستغلالها في حالة وجود قدر ملحوظ من الآثار الخارجية السلبية.

وفي مثل هذه الظروف التي تعكس فشل السوق في أداء مهامها الرئيسة فإن تدخل الدولة أمر ضروري. لكن الحكومة في ظل مناخ يدعو لتحرير كل شيء تتراجع ليس فقط عن التدخل المباشر في النشاط بل وأحياناً أيضاً عن تنظيمه وتوجيهه. فالتدخل الحكومي غير المباشر يؤخذ في أحيان كثيرة على أنه أمر غير مرغوب فيه بحجة أنه يعرقل حرية السوق ويحد من إنجازات القطاع الخاص وانطلاقه، ويجعل المستثمر الأجنبي خائفاً ومتردداً !!.

وأخيراً تنبغي الإشارة إلى أنه حتى بفرض أن الإدارة السياحية تأخذ في الاعتبار التكاليف البيئية والاجتماعية، فإن الخطط السياحية لا تتمتع عادة بقوة التنفيذ، إنما تمثل مجرد قواعد ومؤشرات وربما حتى تشريعات يسهل عدم الأخذ بها أو تجاوزها تماماً على نحو أو آخر حسبما تقتضي المصلحة الخاصة. وسوف يتضح ذلك فيما بعد عند تناول النتائج البيئية للتنمية السياحية في مصر.

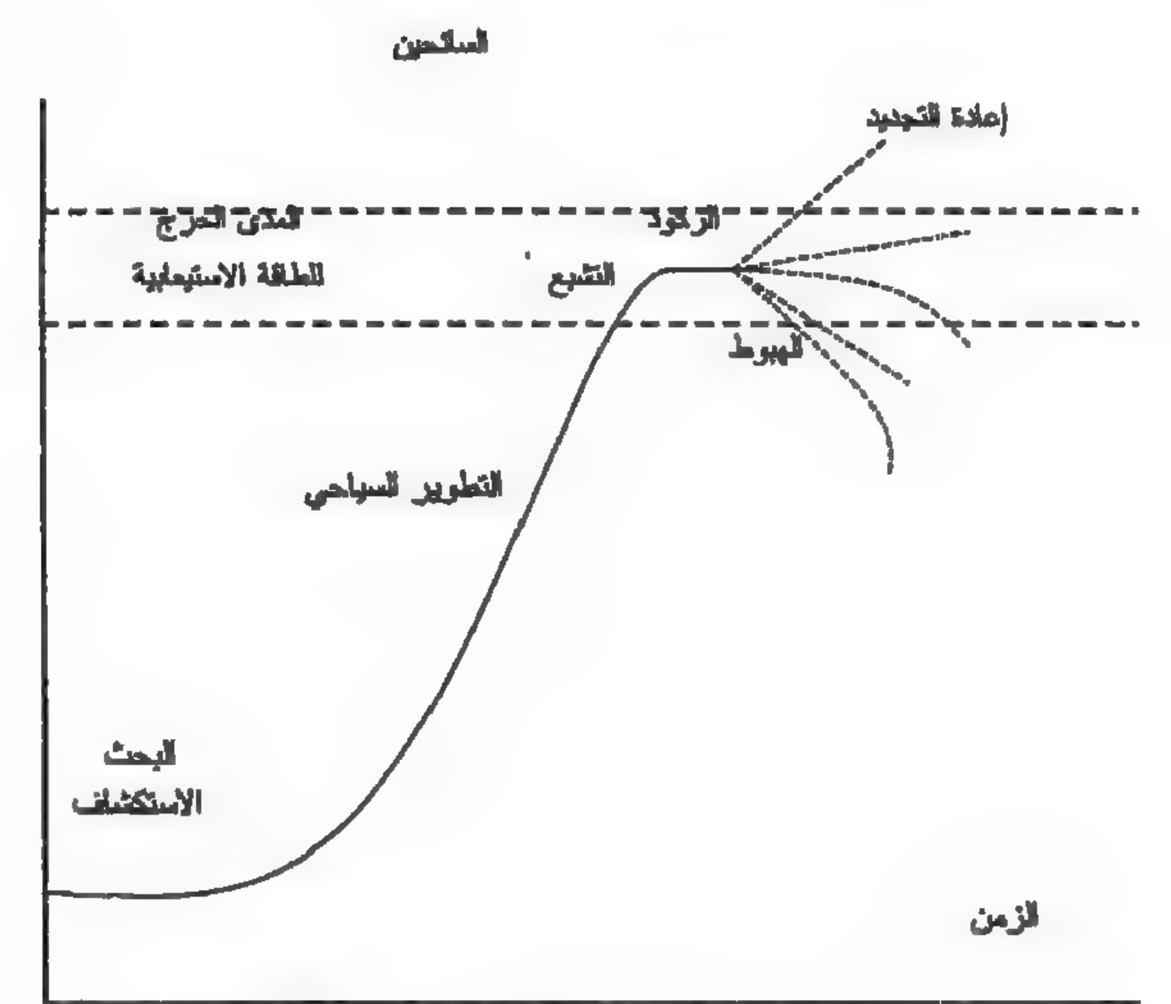
(٤) النمو السياحي السريع ودورة حياة المنطقة:

اتضح منذ سنوات غير قليلة وفى ضوء تجارب دول سياحية مختلفة أن النمو السريع للسياحة والذي لا يبنى على أسس سليمة وتخطيط محكم يؤدى في النهاية إلى زوال مواطن الجذب السياحي التي كانت سبباً في نمو السياحة أصلاً. وسرعان ما يبدأ الاتجاه التراجعي يقوده السائحون ذوى التطلعات العالية والقدرة الإنفاقية الكبيرة الذين لا تجذبهم المناطق السياحية المبالغ في استغلالها وازدحامها. وقد بدأت تظهر في أدبيات السياحة مقولة مفادها أن السياحة أحياناً ما تحمل في طياتها عوامل اندثارها.

كما برز نموذج لمراحل تطور المنطقة السياحية شاع استخدامه في العديد من الدراسات التطبيقية عند البحث في أوضاع مناطق سياحية معينة. وهو يعد تطبيقاً لدورة الحياة على النشاط السياحي في المنطقة أو المقصد السياحي (شكل رقم ١). فالبداية هي مرحلة الإدراك لأهمية منطقة معينة وجاذبيتها السياحية، تليها مرحلة الاستكشاف والاستقصاء، ثم مرحلة التطوير السياحي للمنطقة، ويعقبها الانتقال إلى مرحلة التشبع حيث تصل المنطقة إلى طاقاتها الاستيعابية القصوى، وأخيراً مرحلة التدهور والحاجة الملحة للتجديد والصيانة. والتجديد قد يعيد الحياة للمنطقة مؤقتاً، ولكن المشاكل التي ساهمت في تدهورها قد لا تزول، خاصة تلك التي أدت إلى التشبع والاستغلال المغالى فيه. ويتم التأكيد أيضاً أن قابلية المنطقة للتجديد لا تتوافر بالضرورة لكل المناطق السياحية التي أصابها التدهور.

شكل رقم (١)

نموذج دورة حياة المنطقة السياحية



المصدر: **Martin Oppermann and Kye- Sung Chon, Tourism in Developing Countries, International Thomson Business Press, London, UK, 1997.**

ويتميز هذا النموذج بالبساطة والعمومية، مما يعتقد أنهما من أهم عوامل جاذبيته وانتشاره على نطاق واسع. فالنموذج ليس تنبؤي ولكنه نموذج وصفي بسيط. بمعنى أنه لا يتيح إمكانية التنبؤ بمتى (الزمن على المحور الأفقي لشكل ١) يصل المقصد السياحي إلى مرحلة التشبع ثم التدهور؟ وما هو عدد السائحين (المحور الرأسي) الذي يتم عنده الوصول لهذه المرحلة؟ فكما يتضح من الشكل يمكن أن ينطبق النموذج على أية حالة، ويمكن تصنيف المناطق السياحية المختلفة وفقاً لما يمكن

أن يكون موقعها على منحنى دورة الحياة. ولكن الأهمية الأساسية للنموذج تكمن فيما ينطوي عليه من تنبيه لمتخذي القرار وللمخططين بأنه إذا لم تتم إدارة المقصد السياحي على نحو كفء، فإنه سيبلغ في وقت من الأوقات مرحلة من التدهور(٧). وقد اتجهت دراسات كثيرة لاختبار هذا النموذج وخرجت بأدلة تثبت صحته(٨). ويثير هذا النموذج لدورة حياة المنطقة السياحية في الأذهان ملاحظة حول وجه كبير للشبه بينه وبين قانون تناقص الغلة في الاقتصاد الذي يفترض فيه وجود عوامل ثابتة (البيئة الطبيعية) ومتغيرة (عدد السائحين)، وأن تزايد العنصر المتغير بشكل مستمر (عدد السائحين) سوف يؤدى في النهاية إلى سريان تناقص الغلة ويدخل الإنتاج (الإيرادات السياحية) في مرحلة التدهور والتراجع.

ويصور آخرون عملية التنمية السياحية غير الملائمة هذه بأنها تدفع بنفسها في حلقة مفرغة. فبينما يفترض أن السياحة تعمل على تحسين أوضاع ورفاه سكان البلد المضيف، إلا أن التنمية غير المتزنة عادة بفعل الشراهة الإنسانية أو التوقعات غير المحسوبة حساباً سليما أو كليهما، تقود إلى المغالاة في إقامة التسهيلات السياحية المختلفة. ويحدث ذلك بالذات في حالة المناطق النائية حيث يفترض عادة عدم وجود بدائل للاستثمار والتوظف[٩].

وهناك عدة فاعلين في هذه الحلقة المفرغة: الدولة والمستثمرون، والشركات متعدية الجنسيات التي تسيطر على الرحلات الجماعية وتدفع بقوة من أجل نموها. فقد وجدت دراسات كثيرة أن ظهور الآثار غير المرغوبة في كثير من المناطق التي تحولت من شواطئ غير مستغلة إلى شواطئ مزدحمة ارتبط بالتحول في اتجاه السياحة الجماعية. ومن ناحية أخرى فإن الكثير من الدول، ومن ضمنها مصر كما تبين من قبل، توسعت توسعاً هائلاً في تنمية مناطق سياحية جديدة وساحلية على وجه التحديد، ونجحت في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى هذه المناطق التي تتمتع بطبيعة ساحرة. وقد أغرى هذا النجاح كل من الحكومات بالتشجيع ومنح التسهيلات وبيع الأراضي الصالحة للتطوير، والمستثمرين بالسعي لتكثيف

النشاط السياحي في هذه المناطق واستثمار هذا النجاح من أجل الاستحواذ على منافع اقتصادية ضخمة والاستفادة من المكانة التي تتمتع بها المناطق السياحية الرائجة. أما النتيجة فتدعو للقلق في ضوء خبرات سابقة لدول ومناطق سياحية شهدت تجارب مريرة.

(٥) خبرات متنوعة حول تأثير السياحة على البيئة:

نتيجة للازدهار والنمو المستمر في نشاط السياحة الجماعية Mass Tourism، أصبح حجم السياحة ممثلاً في عدد السائحين بمثابة المتغير الذي يتفق كثيرون على أنه الأكثر تأثيراً في البيئة خاصة في المناطق الساحلية. فهناك مشاهدات في مناطق كثيرة من العالم تظهر بشكل متزايد الانهيار الناتج عن المغالاة في حجم السياحة وعدم تنظيم النشاط وإدارته على نحو يتوافق مع المتطلبات البيئية. فقد رصدت إحدى المنظمات المعنية بالبيئة أنه في عام ١٩٩٥ تم إغلاق ٣٥٠٠ شاطئ على مستوى العالم بسبب التلوث ومستويات السموم الناتجة عن نشاط الفنادق والمتنجعات السياحية، والتي جعلت السباحة في هذه الشواطئ محفوفة بمخاطر مختلفة[١٠].

وفى تايلاند فإن المتنجع السياحي Pattaya يعد على رأس المنتجعات في منطقة جنوب شرق آسيا. وكانت شهرته قد بدأت كقرية صغيرة مشهورة بالصيد، إلا أنه خضع فيما بعد وبمعدل سريع للغاية لتطوير سياحي واسع النطاق. وفى أقل من ٢٠ سنة تحول إلى مركز للترفيه والسياحة يجذب نحو ٣ ملايين زائر في السنة. ونتيجة لهذا التوسع السريع، وتجاهل التوازن بين المصالح الاقتصادية من ناحية والبيئة من ناحية أخرى، وتجاوز التطوير السياحي للطاقة الاستيعابية للمنطقة، أصبح هذا المنتجع يعانى من مشاكل بيئية خطيرة[١١]. وبذلك أصبحت معظم مشاكل المنتجع وسوء سمعته ترجع إلى نجاحاته أو الرواج السياحي الكبير الذي حققه.

أما في اليونان فإن جزيرة Amorgos كانت تتمتع بالجمال والهدوء والتدفق السياحي المحدود، ولكن تغيرت أوضاعها تغيراً جذرياً بعد أن أصبحت جاذبة

للسياحة بمعدلات عالية. وسيطرت الأهداف المادية على سكان الجزيرة الذين اتجهوا بشتى الطرق للاستفادة من التدفق السياحي الكبير. ومع تزايد الزحام وتجاوز الطاقة الاستيعابية للجزيرة ظهرت المشاكل بحدة فيما يتعلق بالمياه والصرف والمخلفات[١٢].

وتظهر تجارب أخرى أنه عندما تكون المنطقة السياحية ذات موارد طبيعية نادرة وشديدة الحساسية للمؤثرات الخارجية، فحتى مع وجود تنظيم وإدارة جيدة للسياحة، وتحكم في عدد السائحين للمنطقة، ووجود نوعية من السائحين تقدر البيئة وتعي أهمية الحفاظ عليها، فإن هذا كله لا يمنع حدوث آثار بيئية سلبية. ويتضح ذلك من تجربة التنمية السياحية في منطقة Arunachal Pradesh بالهند. وهى إحدى المقاطعات في شمال شرقي الهند حيث أكثر من ٦٠٪ من المقاطعة تغطيها غابات كثيفة ذات تنوع بيولوجي كبير[١٣]. وتختلف هذه المنطقة عن بقية المناطق السياحية بالهند فتتميز بالطابع المحلى الخالص، وبالمنتج السياحي البسيط، وبغياب السلوك التجاري والنفعي الذي يصاحب عادة نمو النشاط السياحي. علاوة على ذلك اعتبرت المنطقة ربما الوحيدة في العالم التي لم تغزها القيم والنمط السلوكي الاستهلاكي الغربي. وحتى وقت قريب (١٩٩٣) لم تكن المنطقة مفتوحة للسياحة، وعندما بدأت الهند بفتحها للسياحة عام ١٩٩٣ لم تدع النشاط السياحي بالمنطقة لتحكم الأفراد، بل أخضعتها للإشراف الحكومي الدقيق، مع تحديد حصة للزائرين يومياً.

ولكن بعد مضى فترة زمنية قصيرة، وجدت الحكومة أنه مع الاستمرار في تشجيع السياحة للمنطقة ستزاد الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية غير المرغوب فيها. ولأن الأضرار من تنمية السياحة تفوق المنافع الاقتصادية لها رغم وفرتها وإمكانات نموها، بدأت الحكومة تتراجع عن استمرار النشاط السياحي في المنطقة، رغم تعرضها لضغوط شديدة من جانب منظمي الرحلات الذين يضعون المنطقة ضمن برامجهم للسياحة البيئية.

ولا تقتصر الأمثلة على الدول النامية فحسب، بل تشمل أيضاً دولاً متقدمة، ولا تنصب على مناطق ساحلية فقط، بل تمتد أحياناً لتشمل مناطق سياحية مختلفة في الحضر، وبالذات في الأماكن التاريخية. ففي إيطاليا كانت مدينة بومبي التاريخية الرومانية بالقرب من نابلي قد دفنت في ركام أحد البراكين سنة ٧٩ ميلادية وأعيد كشفها حديثاً. ولكن نتيجة للتزايد الهائل في عدد الزائرين خلال السنوات التالية أصبحت المدينة تواجه موتاً ثانياً لكنه أكثر بطئاً. ويرجع ذلك لما يصيب اللوحات الجدارية وأعمال الموزاييك والتماثيل وغيرها من أضرار وأحياناً سرقات. ويخشى كبار الأثريين في إيطاليا أنه إذا استمر المعدل الحالي للسياحة، فسوف لا يكون هناك ما يستحق المشاهدة في بومبي خلال عشر سنوات[١٤].

وفي الواقع توجد تجارب كثيرة أخرى بدءاً من إسبانيا وحتى جزر الكاريبي الصغيرة، وتنطوي جميعاً على دروس وعظات وتنبيه إلى مخاطر يمكن أن تهدد مستقبل السياحة. وعلاوة على الأمثلة السابقة سوف نتناول فيما يلي وبشيء من التفصيل تجربتين لهما أهمية خاصة لمصر، الأولى: تجربة تركيا وتعد شبيهة إلى حد كبير بالتطوير السياحي الذي تم في مصر مؤخراً. والثانية: تجربة إسبانيا وهي تجربة رائدة، وتعتبر في مصر وفي غيرها من الدول النامية النموذج الأمثل للتنمية والازدهار السياحي.

(٥-١) التجربة التركية:

تعد تجربة تركيا وخاصة منطقة Urgub السياحية تجربة ثرية لأنها تبرز التباين بين نمطين مختلفين للسياحة. وتتميز هذه المنطقة بالطبيعة الخلابة والآثار الدينية، والمواقع التاريخية المتميزة. وفي البداية (١٩٧٠-١٩٨٠) اعتمدت السياحة في المنطقة على السكان المحليين الذين شيدوا الفنادق الصغيرة والمطاعم ومحلات الهدايا والتذكارات[١٥]. أما نوعية السائحين فكانوا من المتعلمين الذين يحترمون السكان المحليين ويقدرون قيمهم. وفي هذا المناخ نشأت علاقة صداقة وود بين

السائحين والسكان، وساهم هذا النمط للسياحة في إيجاد نتائج إيجابية اجتماعية وثقافية، وتأثير اقتصادي إيجابي أيضاً على المجتمع المحلى.

وبعد عام ١٩٨٢ بدأت السياحة تتطور بشكل مختلف تماماً، فاتجهت الحكومة لمنح حوافز سخية للمستثمرين وتسهيلات مختلفة، وشجعت الاستثمار الأجنبي بضمان تحويل رأس المال والأرباح، ولم تفرض أي قيود على تشغيل الأفراد الأجانب، كذلك سمح للمستثمرين الأجانب بالاستفادة من بيوت المال التركية.

ونتيجة لذلك حدث توسع هائل في المنشآت السياحية الفاخرة، كما شجعت التسهيلات الممنوحة شركات السياحة الأجنبية على جلب رحلاتهم الشاملة وأفواج السائحين إلى المنطقة. وبينما أسرعت الحوافز السخية بالنمو السياحي، إلا أنها أهملت الأمور الأخرى المتعلقة بالبيئة والمشكلات الاجتماعية والثقافية، والعدالة بين الأجيال. وكانت Urgup تزار في البداية لأسباب ثقافية ودينية وتاريخية، إلا أن حملات الترويج السياحي التي اقترنت بنمط السياحة الجديد، بدأت تركز على بيع المنتجع السياحي في شكل «شمس وبحر وشاطئ» لخدمة حاجات السياحة الجماعية.

وتدريجياً بدأت المنطقة تعانى من الزحام والضوضاء ومشكلات المرور، وتأثرت مواطن الجذب السياحي بفعل الكثافة العالية. وأدى ذلك إلى جعل المنطقة غير مغرية بالنسبة للسائحين الذين يأتون فرادى وليس ضمن مجموعات سياحية، وهم أول الفئات التي تستشعر تدهور الأوضاع.

لقد أصبح التوسع السريع في نشاط السياحة في تركيا مثالاً شائع الاستخدام حول التأثير السلبي للسياحة على البيئة. بل يقال إن وكالات السفر أصبحت تضع في نشراتها عبارة ختامية تذكر أن تركيا مكان ملائم للزيارة حالياً وتنصح بزيارتها قبل أن تتلاشى كأماكن أخرى(١٦).

(٥-٢) التجربة الإسبانية:

لا شك أن للتجربة الإسبانية في التنمية السياحية وعلاقتها بالبيئة أهمية خاصة، ربما تفوق أي تجربة أخرى في العالم. ويرجع ذلك، من زاوية أولى، إلا أن التجربة الإسبانية تعد رائدة خاصة في مجال السياحة الجماعية. كما يرجع، من زاوية ثانية، إلى أن مصر وغيرها من الدول النامية المتطلعة إلى مكانة مرموقة في سوق السياحة العالمية تعتبر إسبانيا النموذج الناجح والذي يجب أن يحتذي به. ويلاحظ من زاوية ثالثة أن إسبانيا مرت حتى الآن بتجربة طويلة الأمد في التنمية السياحية، بحيث أن آثارها قصيرة وطويلة الأجل قد كشف عنها النقاب بالفعل.

ومن أهم معالم النموذج الإسباني الاعتماد بشكل أساسي على السياحة الجماعية خاصة من أوروبا، والتركيز السياحي الشديد على المناطق الساحلية، وذلك لما تتمتع به إسبانيا من شواطئ وبحار وجو دافئ في الصيف، ولطول سواحلها مما جعل من الممكن امتداد العمران السياحي لمسافات طويلة ومناطق متعددة.

وقد شهدت إسبانيا نمواً سياحياً بحجم غير مسبوق منذ أوائل الخمسينيات وحتى أزمة البترول عام ١٩٧٣. فبدءاً من أقل من ٧٠٠ ألف سائح أجنبي عام ١٩٥١ ارتفع العدد إلى ٤ ملايين سائح أجنبي عام ١٩٥٩، ثم ارتفع إلى ٣٤ مليوناً عام ١٩٧٣. وبعد تباطؤ لفترة محدودة (١٩٧٤-١٩٧٦) عاود النمو مساره، فارتفع عدد السائحين إلى ٤٠ مليوناً في أول الثمانينيات، ثم ساهم الانتعاش في الاقتصاد الأوربي إلى اطراد النمو خلال عقد الثمانينيات ليبلغ العدد ٥٤ مليون سائح عام ١٩٨٩[١٧].

والآن ما هي انعكاسات هذا النمو السياحي الهائل على البيئة؟ تشير الأدلة المتاحة والمأخوذة عن دراسات متعددة لأوضاع السياحة الإسبانية إلى ما صاحب التنمية السياحية من تدهور ملحوظ في البيئة. ويمكن التمييز بين نوعين رئيسين

للهدر البيئي: الأول: ناتج عن سوء التخطيط وضعف المتابعة. والثاني: ناتج عن أنشطة السائحين أنفسهم وأعدادهم الهائلة.

(٥-٢-١) ضعف التخطيط والمتابعة:

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: إلى أي مدى تم التوسع السياحي في إسبانيا بالاعتماد على خطط محكمة ومتابعة دقيقة وبمراعاة الأبعاد البيئية؟ تظهر كثير من الدراسات ضعف التخطيط والمتابعة خاصة في فترات التنمية السياحية التي شهدت الطفرات الأولى والمتلاحقة للسياحة، عندما كان الهدف الأول وربما الأوحد هو التوسع السريع الذي يجب ألا تعوقه أية قيود أو إجراءات تنظيمية. فهذه الطفرات واكبت حكم فرانكو لإسبانيا، حيث تَمثّل الإطار الاستراتيجي للسياحة الإسبانية في قابلية النظام للذهاب إلى أبعد مدى وتحمل أي تكلفة، سواء أكانت اجتماعية أم إنسانية أم بيئية، من أجل دعم التوسع السياحي. ونظراً لأن المبدأ السائد وقتئذ كان تحرر الاستثمار السياحي من كافة القيود، منحت التسهيلات بلا حدود من أجل تشجيع النمو السياحي، وأتيحت الأرض وتصاريح البناء بسهولة تامة ولأي شكل من أشكال الإقامة ولمختلف المنشآت السياحية.

أما نتائج ذلك على البيئة فقد كانت وخيمة. ففي مناخ اجتمعت له ثلاثة عناصر: التحرر شبه التام من القيود، انتشار الفساد، والرغبة الجامحة من جانب النظام لتحقيق تنمية سياحية سريعة بأي ثمن، حدثت تجاوزات عديدة من جانب المستثمرين للخطط الموضوعة رغم ضعفها. وتعرضت البيئة لهدر ضخم في مختلف المناطق السياحية المعروفة. وقد أدان أحد التقارير التي صدرت فيما بعد حكم فرانكو السياسات السياحية خلال تلك الفترة، ووجه النظر إلى ماترتب على ضعف التخطيط والمتابعة من خصخصة للأماكن العامة، وإضرار بالغ بالبيئة إلى حد جعل لفظ «السياحة» مرادفاً في أذهان الكثيرين للفظ «الهدر»[١٨].

وتعد المشكلات التي تواجهها المنطقة السياحية الإسبانية ذائعة الصيت كوستا برافا Costa Prava دليلاً على الفساد والممارسات غير المشروعة في المنطقة لجيل كامل من المستثمرين. فارتفاع المباني المواجهة للبحر مباشرة في معظم المدن على ساحل كوستا برافا تجاوز كثيراً ما كان محددا له، مما غير من ملامح المدينة، وحجب رؤية البحر عن كافة المباني الخلفية. كذلك تم تجاوز النسب المفترضة بين المباني والمساحات الخالية والحدائق والطرقات. كما صاحب التطوير السياحي أخطاء أيكولوجية فادحة، مثل ردم الأراضي الرطبة Wetlands، والقضاء على الغابات، الأمر الذي يمكن أن يهدد السواحل بخطر فيضان غامر إذا ما واجهت هذه السواحل عواصف شديدة(١٩).

(٥-٢-٢) أنشطة السائحين:

تترتب أضرار بيئية مختلفة راجعة إلى نشاط السائحين أنفسهم نظراً لكثافتهم في المناطق الساحلية. ويعني ذلك أنه لو لم تكن هذه الأعداد الكبيرة من السائحين وأنشطتهم والآثار التراكمية الناتجة عنها، لما حدثت هذه الأضرار. ومن الأمثلة التي وردت كثيراً في الكتابات حول الأثر السلبي لأنشطة السائحين على البيئة: استنزاف النباتات البحرية بواسطة الغطاسين في بعض الجزر الإسبانية، واختفاء سلالات من النباتات والحيوانات، والإضرار بالآثار والأماكن التاريخية نظراً لكثافة الزائرين. وكذلك الزيادة الضخمة في عدد السيارات واللواري على الطرق، وما تسببه من مشكلات مرور ومن تلوث واستهلاك زائد للطاقة. والتلوث السمعي الناتج عن السيارات والموسيقى والديسكو والمقاهي. والمخلفات الهائلة من الفنادق والشقق والمقاهي والمطاعم مما يصعب التخلص منها تماماً، بل أحياناً يؤدى التخلص منها إلى حرائق في الغابات خلال موسم الصيف الجاف. وأخيراً الضغط الشديد على موارد المياه والطاقة مما يخلق مشاكل حادة ليس فقط بالنسبة للسائحين ولكن أيضاً للسكان المحليين(٢٠).

ويعتبر الصرف الناتج عن الأنشطة السياحية من أهم مصادر التلوث للسواحل الإسبانية. وتؤكد الزيارات الميدانية ذلك، حيث وجد أن التلوث يتركز في معظم الأحيان في نطاق لا يتجاوز ١/ ٢ كم من الشاطئ، وهي المساحة التي تستخدم بكثافة من أجل السباحة وأنشطة الترفيه البحرية. وحيث إن السياحة موسمية، فإن تيار الصرف يتجاوز في موسم الذروة طاقة أنظمة الصرف، وهو نفس الموسم الذي يستخدم فيه معظم الزائرين الشاطئ والبحر[٢١].

(٥-٢-٣) التراجع السياحي:

أصبح من المعروف الآن أن التكلفة الناتجة عن التنمية الهائلة والسريعة للسواحل الإسبانية تعد أهم العوامل التي تقلل من المنافع الاقتصادية للسياحة، هذه المنافع التي اعتبرت فيما قبل أمراً مسلماً به ومضمون استمراره. وبدأت إسبانيا تواجه مؤخراً تحدياً بضرورة تغيير خططها وتحسين إدارة منتجها السياحي في محاولة لرأب الصدع الذي تحقق على مدى عقود من النمو السياحي الجامح وغير المتحكم فيه. كما عملت على تشجيع السائحين لزيارة إسبانيا الحقيقية أو الداخلية، وجذبهم بعيداً عن المناطق الساحلية المثقلة بالأعداد الضخمة من السائحين. ومع ذلك يرى البعض أن خصائص السياحة الإسبانية لازالت تعكس إلى حد كبير السياسات التنموية العامة والإستراتيجيات التي كانت سائدة في عهد فرانكو. فالسياحة الإسبانية لازالت حبيسة لنموذج اقتصادي واحد ثبت صعوبة تغيير كثير من ملامحه الأساسية[٢٢].

وأياً كان الأمر فإن الآثار طويلة الأجل بدأت في الظهور، وبدأ معها النمو السياحي في التراجع. فالسائحون تجذبهم صفاء ونظافة مياه الساحل والشاطئ وكون المنطقة غير مستغلة بشكل زائد، ولكن سرعان ما يتحولون عنها ـ وفقاً لمفهوم الدورة السياحية ـ إذا ما أصابها التدهور والأخطار البيئية، حتى إذا كان هذا التدهور نتاجاً للنشاط السياحي ذاته. ومنذ آخر الثمانينيات وحتى الآن فإن العدد الكلى

للسائحين استقر أو تدنى، وأصبح الشيء الواضح تماماً حالياً والذي يدركه الجميع في إسبانيا أن النمو الذي تحقق من قبل لن يتكرر. وعلاوة على ذلك، تم التيقن من أن هذا الطلب السياحي الهائل انطوى على تكاليف باهظة أغلبها لم يلتفت إليه خلال سنوات الطفرة والانبهار بالتجربة(٢٣).

(٦) بعض تأثيرات النشاط السياحي على البيئة في مصر:

يتضح من التجارب السابقة، أن من أهم المؤشرات التي تنطوي على أثر بيئي سلبي للسياحة، ما يلي:

- النمو السياحي السريع وغير المخطط جيداً.
- التركز الشديد للحركة السياحية في المناطق الساحلية والطبيعية.
- الاعتماد بشكل كبير على السياحة الجماعية.
- نوعية السائحين من حيث مستوى الرفاه الاقتصادي والتعليم والوعي بالبيئة.

وبالنسبة لمصر هناك عجز واضح في المعلومات والدراسات حول علاقة السياحة بالبيئة. ومع ذلك سنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على هذا الجانب بالقياس إلى المعايير السابقة المستمدة من تجارب الدول. وبالاستعانة بما أمكن تجميعه من معلومات متفرقة عن الآثار البيئية التي صاحبت النمو السياحي في مصر، وذلك من خلال مصدرين رئيسين: عدد محدود من الدراسات الأجنبية التي بحثت بتعمق في الآثار البيئية على سواحل البحر الأحمر، ومن خلال ما ينشر في الصحف من أحداث عن بعض تأثيرات النشاط السياحي الضارة بالبيئة.

وكما ذكرنا للتو، نظراً لأن لنمط السياحة ومعدلات نموها علاقة وثيقة بالتأثير البيئي، فسنعرض باختصار أولاً لنمط السياحة في مصر وعلاقته بالبيئة، ثم يتم تناول الآثار البيئية للسياحة.

(٦-١) نمط السياحة في مصر وعلاقته بالبيئة:

والسياحة في مصر حتى أول الثمانينيات كانت تتركز في القاهرة/ العاصمة حيث النشاط الاقتصادي والسياسي والخدمي والسياحي، وفى الصعيد في مدينتي الأقصر وأسوان حيث الثروة الضخمة من الآثار. وكانت السياحة أساساً ثقافية ويهيمن عليها السائحون الغربيون علاوة على السياحة العربية المتمركزة في القاهرة. وكانت هناك أيضاً السياحة الساحلية في منطقة البحر الأحمر ولكنها كانت محدودة للغاية.

أما السياحة الساحلية في الإسكندرية وأجزاء من الساحل الشمالي الغربي فكانت معتمدة أساساً على السياحة الداخلية وقدر محدود من السياحة العربية.

ورغم استمرار أهمية المناطق السياحية العريقة لمصر في جنوب الصعيد، إلا أن التنمية السياحية اتجهت في مرحلتها الحديثة ـ كما تبين بالتفصيل في الفصل الأول ـ إلى سياحة الشواطئ وفى منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء بالتحديد. وقد حظيت سواحل البحر الأحمر بهذا الاهتمام العريض وبأولوية في التنمية السياحية لما تتمتع به من مميزات طبيعية ساحرة ومغريات سياحية فريدة وعلى رأسها الشعاب المرجانية النادرة ذات التقدير العالمي، والتي تجذب السائحين الغربيين عموماً والأوربيين على وجه الخصوص لممارسة رياضة الغوص. كذلك تتمتع سواحل البحر الأحمر بالدفء الشديد شتاءً، وبالامتداد لمسافات شاسعة بما يتيح إمكانات مستمرة لتوسع التنمية السياحية في المستقبل.

وقد حققت مصر في فترة محدودة تطويراً سياحياً واسع النطاق في المناطق المذكورة. ولما كان الاستثمار السياحي يتطلب ضخ أموال هائلة، فقد اعتمد هذا التوسع على استثمارات محلية ضخمة، بالإضافة إلى استثمارات أجنبية، معظمها عربية.

وقد بلغ حجم ما استوعبته مشروعات الاستثمار السياحي حتى نهاية عام

١٩٩٩، نحو ٤٨ مليار جنيه[٢٤]، اتجه معظمها إلى سواحل البحر الأحمر. وانعكس ذلك بطبيعة الحال في شكل تطور سريع في الطاقة الفندقية. ففي عام ١٩٨٢ كانت هناك ٨ وحدات فندقية فقط في البحر الأحمر وجنوب سيناء، بلغت ٨١٤ وحدة عام ١٩٨٩، وارتفع عدد الغرف من ٦٣٩ غرفة إلى ٩٤ ألف غرفة[٢٥].

وهذا المستوى للتنمية السياحية في المناطق الجديدة تطلب بالتأكيد الاعتماد بصفة أساسية على الرحلات الجماعية حتى يتحقق معدل مناسب لاستغلال الطاقة الفندقية وغيرها من التسهيلات السياحية التي تكاثرت أيضاً مع تزايد الحركة السياحية للمنطقة. ولما كان التسويق السياحي على نطاق واسع كهذا خارج قدرات الدولة المضيفة والقطاع الخاص المحلى، فقد تم الاعتماد على شركات السياحة العالمية التي تسيطر مع شركات الطيران على الرحلات الشاملة الآتية من الدول المرسلة الرئيسة. كذلك تم الاعتماد على شركات الإدارة الفندقية الأجنبية لإدارة المنشآت الجديدة لكسب ثقة السائح اعتماداً على اطمئنانه إلى الأسماء المعروفة للشركات العالمية، وذلك كما تبين بالتفصيل في الفصل الرابع.

(٦-١-١) أهم النتائج المترتبة على نمط التنمية السياحية:

بالرغم من أن التوسع السياحي في المناطق الساحلية في البحر الأحمر يتيح تنوعاً أكبر للمنتج السياحي المصري، ويجذب أعداداً كبيرة من السائحين بخلاف السياحة الثقافية التي تقتصر على فئة محدودة نسبياً ومتميزة من السائحين، إلا أن هناك بعض المخاطر التي يمكن أن تصاحب هذا النمط للتنمية السياحية، نذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: مخاطر الاعتماد المتزايد على شركات السياحة العالمية:

فهذه الشركات بتركيزها على سياحة البحر والشواطئ قد نجحت بالفعل في تنميط المنتج السياحي في دول الشرق الأوسط المعنية بالسياحة الدولية. ويعنى ذلك تزايد حدة المنافسة بين دول المنطقة، وقدرة هذه الشركات على تغيير مسار حركة

السياحة داخل المنطقة وخارجها أيضاً بسهولة ويسر. علاوة على ذلك فإن الشركات المنظمة للرحلات الشاملة لا يعنيها في كثير أو قليل الآثار البيئية في المناطق السياحية التي يمتد إليها نشاطها في جميع أنحاء العالم. وقد أكدت دراسة مهمة لأوضاع ٣٠ شركة من أكبر الشركات المنظمة للرحلات السياحية في المملكة المتحدة، أن الهدف الأساسي لهذه الشركات هو استمرارها في السوق واستحواذها على نصيب كبير منه، وأن الاعتبارات البيئية والتنموية في البلدان المستقبلة للسائحين ليست ضمن اهتماماتها. بل وخرجت الدراسة بنتيجة أساسية مفادها أن هذه الشركات تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في الآثار البيئية والاجتماعية السلبية في البلدان المستقبلة[٢٦].

ثانياً: نوعية السائحين:

إن النمو واسع النطاق في التسهيلات السياحية بما يخلقه من حاجة شديدة من جانب عارضي هذه الخدمات لشغلها من أجل تحقيق عائد مناسب لما أنفق عليها من استثمارات باهظة، يتضافر مع الضغوط التي تمارسها شركات السياحة العالمية التي تسيطر على التسويق السياحي للحصول على أقل الأسعار. وهذا يعنى زيادة الإقبال من نوعية معينة من السائحين، أي تلك التي يجذبها للسفر أساساً رخص سعر الرحلة، وهى عادة نوعية السائحين الأقل وعياً بقضايا البيئة. وقد أصبح من المعروف الآن أن المناطق السياحية في البحر الأحمر وسيناء تمثل أسواقاً سياحية منخفضة العائد بالنظر إلى نوعية السائحين الذين يزورون المنطقة واستجابتهم العالية لتخفيض الأسعار[٢٧].

ثالثاً: تزايد احتمالات الهدر البيئي:

قد ينظر إلى النمو السريع للسياحة في مناطق التنمية الجديدة (والذي وصل أحياناً إلى حد تجاوز الأهداف الموضوعة له)، في الأجل القصير بارتياح شديد لما

يمكن أن يحققه من عائدات بالنقد الأجنبي. ولكنه يمكن أن يصبح على مدى زمني طويل نسبياً عاملاً مؤثراً في هدر الموارد الطبيعية، وذلك على منوال ما تحقق في بعض المناطق السياحية في دول أخرى ذكرنا تجاربها. والجزء التالي يلقى الضوء على بعض أشكال الهدر الناتجة عن النمو السريع وغير المخطط للنشاط السياحي في المناطق الساحلية في مصر.

(٦-٢) أهمية الشعاب المرجانية ومخاطر تدهورها :

للشعاب المرجانية قيمة كبيرة من الناحيتين الاقتصادية والأيكولوجية. فمن الناحية الاقتصادية تعد موطناً لنوعيات متعددة من النباتات والأسماك وغيرها من المخلوقات البحرية، وذلك بخلاف قيمتها المهمة كمصدر للترفيه والاستمتاع والذي يتحقق من خلال نشاط الغطس. أما الأهمية الأيكولوجية فترجع إلى أن الشعاب تمثل جزءاً من النظام الأيكولوجى الذي يرتبط بوجود شعاب سليمة. وتبرز أهميتها على وجه الخصوص في حماية المناطق الساحلية من خطر العواصف الشديدة. لذلك فإن قيمتها الكلية أكبر كثيراً من هذه القيمة الناتجة عن الاستخدام المحدود الذي يمكن أن ينعكس من خلال السوق(٢٨). ولإظهار أهمية هذه الشعاب على مستوى العالم قامت إحدى الدراسات بمحاولة لتقدير قيمتها، ونتج عن هذا التقدير قيمة اقتصادية ضخمة بما يوازي ٣٧٥ مليار دولار سنوياً(٢٩).

وحتى وقت قريب كان من المعتقد أن نشاط الغوص في حد ذاته متوافق تماماً مع الاستخدام المستدام للموارد البحرية، وذلك مقارنة بغيره من الأنشطة مثل الصيد أو المناجم أو نشاط تشييد التسهيلات السياحية. وكان التخوف الأساسي ينصب على الأنشطة المصاحبة للغوص مثل رسو زوارق الغوص، وإمكانية صرف الملوثات منها، أما الأضرار المباشرة للغوص فكانت تعد ضئيلة للغاية. ولكن تغير هذا الاتجاه مؤخراً بسبب التوسع الكبير في مستوى نشاط الغوص الترفيهي خلال العقود القليلة الماضية، وما ترتب على ذلك من أن بعض مناطق الغوص الشهيرة استنفدت

وأحياناً تجاوزت طاقتها الاستيعابية. ويشتد القلق أكثر في مناطق الشعاب المرجانية نظراً لحساسيتها المرتفعة لأي تأثير إنساني(٣٠).

وقد تبين من حصر الشهادات الممنوحة للغوص بواسطة أكبر منظمة عالمية لتدريب الغواصين، تزايداً هائلاً في عددها، من ١٠ آلاف في السنة عام ١٩٦٧ إلى أكثر من ٥٦ ألف عام ١٩٩٣، ولازال الاتجاه نحو التزايد مستمراً. علاوة على ذلك يساعد التقدم التكنولوجي على مزيد من النمو لصناعة الغوص. فالزوارق المجهزة والتي تمكّن الغواصين من المعيشة على الزورق لمدة أسبوع أو أكثر، تعنى مزيداً من نشاط الغوص والوصول إلى أماكن غير مأهولة من قبل. والزوارق ذات السرعات العالية تعنى إمكانية استخدام أعداد أكثر من الغواصين لمناطق الغوص الشهيرة(٣١).

(٦-٢-١) تدهور الشعاب المرجانية في البحر الأحمر:

ولما كان الغوص الترفيهي أحد المغريات الأساسية التي تقوم عليها السياحة في المنطقة، فإن أي تأثير ضار بالشعاب سيكون له آثار سلبية ليس على البيئة فحسب، بل على نشاط السياحة ذاته. هذا، وتوضع دائماً التعليمات من جانب السلطات السياحية بالبحر الأحمر باحترام مناطق الشعاب والاحتراس الشديد في التعامل معها. وبينما يلتزم البعض بهذه التعليمات، إلا أنه مع تزايد أعداد السائحين والتراخي في المتابعة ترتفع المخاطر بتجاوز التعليمات والإضرار بالشعاب. وأحياناً يكون هذا الضرر متعمداً كالحصول على جزء من الشعاب كتذكار أو للاتجار فيها (تُشاهد في محلات الهدايا التذكارية). وأحياناً يكون غير متعمد لأن الزوارق المحملة بالغواصين الذين لا يتمتعون بخبرة عالية يمكن أن تحدث أضراراً بالغة بالشعاب دون قصد.

ونشاط الغوص في المنطقة كان محدوداً ويتمثل في قاربين أو ثلاثة كل منها يحمل ١٠ أفراد، وبمنتصف عقد الثمانينيات ارتفع العدد إلى ٢٠ قارباً، ومنذ ذلك

الوقت ازداد كثافة نشاط الغوص زيادة كبيرة مع النمو السريع في الطاقة الفندقية. وفى منتصف التسعينيات تقريباً أصبحت شرم الشيخ وحدها تجتذب أكثر من ٥٠ ألف غواص من بين ٢٠٠ ألف زائر في السنة. ومن المتوقع أن يكون حجم نشاط الغوص قد بلغ حالياً مستويات أعلى كثيراً، حيث كان مخططاً الوصول بعدد الغواصين إلى ٣٠٠ ألفا بحلول عام ٢٠٠٠، وذلك من بين ١,٢ مليون زائر متوقع لشرم الشيخ[٣٢].

ولتشجيع هذا التوسع، تم بيع كل أراضى البناء على بعد ٢٤ كم شمال مدينة شرم الشيخ للمستثمرين، علاوة على مناطق أخرى على طول الساحل سعياً لإنشاء ريفييرا سياحية تمتد حتى ٦١ كم جنوب سفاجا. وتشترط الحكومة البناء خلال ٣ سنوات من شراء الأرض وذلك للإسراع بالتنمية السياحية.

وقد ترتبت على هذا النمو السريع أضرار بيئية ملحوظة. حيث قُدر أن ١٩٪ من الشعاب المرجانية على ساحل البحر الأحمر قد تأثرت بالفعل نتيجة للنشاط السياحي، حتى أوائل عقد التسعينيات. وقد توقعت الدراسة المشار إليها حالاً حدوث مزيد من الهدر مع تحقق مخططات النمو السياحي السريع للمنطقة، لتصل نسبة الشعاب التي يصيبها الضرر إلى ٣٠٪ في عام ٢٠٠٠[٣٣].

الأضرار البيئية في الغردقة وشرم الشيخ:

تبين من الفصل الأول أن التوسع الكبير في الطاقة الفندقية وفي حركة السياحة الدولية لسواحل البحر الأحمر قد تركز في مدينتي الغردقة وشرم الشيخ. وقد نتجت عن ذلك أضرار ملحوظة لحقت بالبيئة وبالشعاب المرجانية في المدينتين. إلا أن التأثير الأكبر تحقق في الغردقة. فقد أجريت دراسة كمية مسحية للشعاب المرجانية شملت ثمانية مواقع رئيسة في الغردقة، واستهدفت التعرف على تأثير نشاط الغوص والتلوث الناتج عن الصرف على هذه الشعاب[٣٤]. واتبعت الدراسة أسلوباً يتيح المقارنة بين الأضرار التي تصيب الشعاب في المناطق القريبة من الشاطئ

(ذات العمق المحدود) وتلك البعيدة (الأكثر عمقاً). وأيضاً مقارنة مواقع الغطس الرائجة (ذات الإقبال الكبير من جانب الغواصين) بالمواقع غير الرائجة أو قليلة الاستخدام. وقد كشفت الدراسة أن أكبر أشكال الضرر للشعاب هو الناتج عن إحداث كسور فيها، ووجد أيضاً أن الكسور تكون أشد بمعدل ملحوظ في حالة المواقع الرائجة، كما تبين أن الأضرار تكون أكثر تكراراً في العشرة أمتار الأولى لعمق المياه.

ومن هذه النتائج يتبين أن التطوير السياحي بالغردقة أحدث هدراً شديداً للشعاب القريبة من الشاطئ وكذلك في مواقع الغطس الرائجة، وأن ما تبقى من هذه الشعاب أصبح قليل الأهمية ولا يحقق أي متعة تذكر للغواصين. ولذلك اتجه نشاط الغوص في المنطقة إلى الشعاب البعيدة عن الشاطئ. وحالياً ومع التزايد الكبير في عدد السائحين بالغردقة وتزايد كثافة العمران السياحي، من المنتظر أن تكون الضغوط على الغوص قد تزايدت على المواقع البعيدة مما يمكن أن يهددها هي الأخرى بالهدر.

ومحدودية التدهور البيئي في شرم الشيخ مقارنة بالغردقة قد ترجع من ناحية إلى الخطوات الإيجابية التي اتخذت من جانب محمية رأس محمد للحد من نشاط الغطس بالمنطقة وتنظيمه. كما أنها ترجع من ناحية أخرى للدروس المستفادة من تطوير الغردقة الذي تم في فترة سابقة لشرم الشيخ. ولكن هذا لا يعنى أنه مع التطور السريع الحادث حالياً والمزمع مستقبلاً، ستظل الأضرار محدودة وغير متفاقمة.

ففي عام ١٩٩٠ احتوت شرم الشيخ على ٣٧ موقعاً للغطس تمثل تقريباً ٣٨٪ من ساحلها، ومن بين هذه المواقع هناك ستة منها تستخدم بكثافة عالية تتراوح بين ٣٥ ألف غطسة إلى ٥٠ ألف غطسة في السنة[٣٥]. وإذا علم أن الغواصين في سواحل شرق استراليا يحدثون في المتوسط ٣٥ اتصالاً بأطراف الشعاب لكل غطسة، وأن حوالي ٧٪ من هذه الاتصالات تسبب ضرراً ملحوظاً للأجزاء الحساسة منها[٣٦]، ورغم اختلاف ظروف مناطق الغوص في مصر واستراليا، فإنه يمكن باستخدام هذه

المعدلات الحصول على مؤشر تقريبي لحجم الأضرار التي تصيب المواقع الرائجة على سواحل شرم الشيخ. فنجد أن الشعب في هذه المناطق تتعرض لأضرار بالغة يتراوح عددها من ٨٦ ألفا إلى ١٢٣ ألفا في السنة، وذلك باستخدام الحدين الأدنى والأعلى لمعدلات الغوص.

وهذا الكم من الأضرار يتزايد سنة بعد الأخرى بسبب النمو المطرد في حركة السياحة لشرم الشيخ، وربما يكون قد بلغ الآن في المواقع الرائجة للغوص حداً يشكل عبئاً وهدراً كبيراً للشعاب. فما زال النشاط السياحي ينمو بمعدلات شديدة الارتفاع. كما أن كثيراً من الفنادق الدولية في شرم الشيخ أقيمت على مقربة شديدة من المستوى الأعلى لمياه البحر. وكل ذلك يدعو للقلق بشأن تأثير تسرب مياه الصرف والملوثات الأخرى إلى مياه البحر وإلى الشعاب المرجانية. أما الأمر الذي يمكن أن يهدد بمخاطر بيئية أشد في شرم الشيخ فهو الاتجاه الحالي نحو التوسع في تسهيلات المراسي البحرية لجذب اليخوت والزوارق السياحية للمنطقة.

(٦-٣) أسباب أخرى للتدهور البيئي:

إن الهدر الذي تتعرض له الشعاب المرجانية، والتلوث الذي يصيب مياه البحر لا ينتج فقط عن نشاط الغوص العميق والسطحي، بل إن هناك عدة عوامل أخرى مسببة له. فالعمليات التي تجرى لتحسين وضع الشواطئ قد تسبب أضراراً بالغة أيضاً. ففي القصير حيث ساحل البحر الأحمر صخري وضيق، يحفر المستثمرون في الشريط الصخري وما يجاوره من شعاب مرجانية من أجل إقامة شاطئ أكثر اتساعاً ومنطقة سياحية أكثر عمقاً. وفى مناطق أخرى مثل دهب في خليج العقبة يتكون الخط الساحلي الطبيعي من حصى خشن، لذلك تسعى الفنادق التي تقام هناك لاستيراد رمل ناعم لتحسين شواطئها. وجانب كبير من هذا الرمل يمكن أن ينزح في البحر وهو ما يلحق الضرر بخلايا الشعاب وتؤثر في قدرتها على إعادة الخلق[٣٧].

ومن العوامل الأخرى التي تضر بالشعاب وتلوث مياه البحر ما يتدفق من الفنادق والمنشآت السياحية وري الحدائق من مياه صرف محملة بالمغذيات التي تؤدى بدورها إلى تضخم طحالب البحر وتوحشها؛ مما يصيب الشعاب المرجانية بأضرار مختلفة. وقد وُجد أن معالجة مياه الصرف في الغردقة ليست كافية، وأن تضخم الطحالب في المناطق القريبة من الشاطئ بالمقارنة بالمناطق البعيدة يدل على تأثير مياه الصرف المغذية لهذه الطحالب.

أما ردم الأراضي من أجل توسيع رقعة الأرض والاستفادة بموقع متميز يواجه البحر مباشرة، فيعد أيضاً من أهم المشكلات التي تواجه البيئة الساحلية في البحر الأحمر، ويترتب على هذا الإجراء هدر غير قابل للعلاج للبيئة الساحلية، وتأثير على قوة حركة المياه بالساحل[٣٨]. إن ردم البحر أصبح من الأمور الشائعة في الغردقة رغم التشريعات التي تحظر أي بناء على مدى ٣٠ متراً من أعلى مستوى سطح البحر. ولكن يبدو أن تفشى الفساد مع جشع المستثمرين وتطلعهم لتحقيق أقصى استفادة شخصية، أدى إلى التحايل على هذه التشريعات، مسبباً بذلك أضراراً بالغة للشعاب القريبة من الشاطئ سواء مباشرة من عمليات التشييد، أو بشكل غير مباشر بسبب تأثير المرسبات[٣٩] Sedimentation.

وقد أقر محافظ البحر الأحمر مؤخراً بقيام عدد كبير من المستثمرين السياحيين بردم مساحات كبيرة من حرم الشاطئ قبل صدور قانون البيئة لعام ١٩٩٤، وصرح بأن عمليات الردم قد شملت ما يقرب من ١٤١ قرية وفندقاً تم بناؤها في المناطق التي ردمت على سواحل الغردقة(*).

(*) في نفس التصريح للمحافظ والذي نشر في صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/١/٢١، ذكر أن المحافظة كانت قد قامت بإبرام عقد بيع مع المستثمرين حول المساحات التي ردمت، ولكن مجلس الدولة أفتى ببطلان العقود لأن هذه المساحات تندرج ضمن الأموال العامة للدولة المحظور التصرف فيها. ولكن مؤخراً عرض الموضوع على رئيس الوزراء الذي ألغى صفة النفع العام عن هذه المساحات. وتستعد المحافظة حالياً لتحصيل قيمتها والتي قدرت بنحو ١٢٧ مليون جنيه، فور تصديق رئيس الجمهورية!!

(٦-٤) الوضع الراهن:

لقد أجريت الدراسات السابقة التي بحثت في الآثار البيئية للسياحة على ساحل البحر الأحمر خلال السنوات الأولى من التسعينيات، وتوقعت مزيداً من الهدر مع امتداد العمران السياحي ونمو حركة السياحة بمعدلات سريعة. ولاتوجد معلومات تفصيلية حتى الآن عن التطورات خلال عقد التسعينيات وحتى نهاية القرن. ومع ذلك هناك بعض الأدلة على استمرار وجود تأثيرات خطيرة للنشاط السياحي على البيئة في البحر الأحمر. فقد بلغت خطورة المشكلة حداً دفع البعض للاعتقاد بأن تراجع أوضاع السياحة الدولية نتيجة لأحداث الإرهاب يعد أمراً مفيداً للتخفيف من حدة الضغوط الناتجة عن التوسع السريع في الطاقة الفندقية، خصوصاً في منطقتي شرم الشيخ والغردقة حيث مشاكل مياه الشرب والصرف الصحي في المدينتين تزداد تفاقماً[٤٠]. وتؤكد رؤية أحد الأجانب المعنيين بالبيئة في مقال حديث، أن أي فرد ينظر إلى سيناء لا يمكنه إنكار وجود مشاكل بيئية. فكثير من الشواطئ تنتشر فيها القمامة، والشعاب يتم تدميرها بمعدل بالغ الخطورة، والمخلفات تتراكم في المناطق المحيطة بالعمران السياحي، وأكياس البلاستيك تلوث الصحراء[٤١]. والمزيد من الأدلة يكشف عنه ما ينشر في الصحف أحياناً من إحداث بيئية خطيرة. ففي نهاية عام ١٩٩٨ . نشر عن قيام أحد أصحاب القرى السياحية بمنطقة أبو المخارج جنوب مدينة الغردقة بإحداث أضرار جسيمة بالبيئة البحرية. فمن أجل تهيئة ممر وإقامة مارينا لليخوت السياحية الصغيرة واللنشات أمام قريته، دمر مساحة ٩٥٥ متراً مربعاً من أندر الشعاب المرجانية، واستخدم في ذلك متفجرات عالية الشدة. وقد تم ذلك دون الرجوع إلى السلطات المسئولة ووزارة البيئة. وقد أكدت لجنة تضم مراقبي محميات جزر البحر الأحمر علاوة على مسئولين عن حماية البيئة بالمحافظة هذه الواقعة. والأدهى من ذلك اكتشفت اللجنة أن حجم وكمية الشعاب المرجانية المدمّرة تدل على أنها لم تحدث من

خلال عملية تفجير واحدة، بل تمت بواسطة سلسلة من التفجيرات المتتالية والتي أجريت ليلاً حتى لا يكتشف الأمر. أما الخسائر فقد قدرت بما يقرب من ٧٠٠ ألف دولار أمريكي[٤٢].

ولم يمض سوى أقل من شهرين على هذا الحدث المروع، حتى نشر مرة أخرى في أوائل عام ١٩٩٩ عن ضبط إحدى القرى السياحية بالقصير وهى تستخدم معدات ثقيلة تحت سطح الماء لتكسير جزء كبير من الحاجز المرجاني من أجل إنشاء حمامات سباحة المقرية[٤٣]. وقد ذكر محافظ البحر الأحمر في إحدى الندوات عن البيئة والتي عقدت عام ١٩٩٩ أن زيادة الحمل السياحي على الشعاب المرجانية ووجود عدد هائل من السائحين أدى إلى الإضرار بها. وأرجع المحافظ تفاقم المشكلة إلى عدم قدرة المحافظة فرض رسوم إلا بقانون[٤٤]. وفى حوار مع مدير شرطة البيئة والمسطحات المائية نُشر مؤخراً، ذكر أنه تم ضبط ٣٦ واقعة تعد على الشعاب المرجانية منها ٧ قضايا تم تحريرها لبواخر ألزمت بدفع التعويضات المقررة. كذلك تم اتخاذ نفس الإجراءات مع الشركات التي أضرت بالشعاب المرجانية بفعل الردم، ومنها شركات الاستثمار السياحي، التي أدينت في ثلاث قضايا ردم وقضيتي صرف على المياه الجوفية[٤٥].

هذا، ويبدو أن إقامة محميات طبيعية في مناطق مختلفة على ساحل البحر الأحمر لا يمثل في حد ذاته حلاً نهائياً لمشكلات البيئة وهدر الموارد في المنطقة. والدليل على ذلك استمرار استنزاف الموارد الطبيعية النادرة. فقد نُشر في فبراير ٢٠٠١، أنه تم منذ بداية التسعينيات تحرير ٩٤ قضية تهريب للشعاب المرجانية لجنسيات مختلفة من السائحين (منها ٤٣ من إسرائيل). وفي عام ٢٠٠٠ وحده تم ضبط ١٣ أجنبياً في محاولة لتهريب الشعاب خارج مصر (منهم ٧ إسرائيليين)[*].

(*) صحيفة الأهرام، صفحة البيئة، القاهرة، ١٩ فبراير ٢٠٠١.

(٦-٥) أشكال أخرى لتأثير السياحة على البيئة :

تم التركيز في الجزء السابق على أثر السياحة على البيئة في المنطقة الساحلية للبحر الأحمر وجنوب سيناء. ويرجع ذلك، من ناحية، لأن هذه المنطقة تتميز بمغريات طبيعية فريدة وهشة في نفس الوقت، ومن ناحية أخرى، لأن الحركة السياحة للمنطقة تزايدت بمعدلات شديدة الارتفاع خلال العقدين الماضيين. وقد دعا ذلك البعض لأن يرى هذه المنطقة مثالاً حياً لنموذج دورة حياة المنطقة السياحية، وسعي السياحة الدائم لمناطق بكر بعد أن يتم هدر الموارد الطبيعية في مناطق أخرى استغلت بما يتجاوز طاقتها الاستيعابية[٤٦]. ولكن هذا لا ينفي أهمية الآثار البيئية للسياحة في مناطق أخرى داخلية أو في الوادي بعيداً تماماً عن السواحل البحرية. وسوف نتعرض فيما يلي باختصار وبقدر ما هو متاح من معلومات لبعض هذه التأثيرات.

وإذا بدأنا بالآثار والمقابر الفرعونية ذات القيمة العالمية الفريدة، نجد أنها عاشت لآلاف السنين دون أن يصيبها ضرر، وذلك بسبب الحماية الطبيعية لكونها مدفونة في تلال من الرمال. ولكن عندما تعرضت منذ بداية القرن فقط لتأثيرات التصرفات البشرية بدأ يصيبها قدر كبير من التدهور. وتعد السياحة مؤثراً أساسياً في هذا الاتجاه. فقد وجد مثلاً أن تواجد عدد محدود من الأفراد (٦ أفراد) في غرفة صغيرة من غرف المعابد أسفل الأرض يكون كافياً لزيادة مستوى الرطوبة خمس أو ست درجات. كما تكوّن الحوائط الرطبة (نتيجة للزفير الإنساني) بمرور الوقت بلّورات ملحية تؤدى إلى إزالة النقوش. وفى أهرامات الجيزة فإن تكوّن هذه البلّورات الملحية الناتجة عن تنفس السائحين في غرفة الدفن أضر كثيراً بحوائطها. كذلك فقد تعرضت حوائط معبد الأقصر للتآكل لنفس السبب. وفى وادي الملكات فإن نحو ربع النقوش الحائطية في مقبرة نفرتاري أهدرت بواسطة الرواسب الملحية[٤٧].

وفى مدينة الأقصر التي تحتوى على أكبر قدر من الآثار ترتبت على النمو

السكاني في المدينة، وعلى النشاط السياحي المتزايد، آثار بيئية سلبية عميقة. فبالنسبة للنمو السكاني وما ترتب عليه من توسع عمراني غير مخطط، تم الجور على معبدي الكرنك والأقصر من خلال عمليات البناء، كما اختفى المحور الذي يربط بين المعبدين وأصبح مدفوناً لمسافة ٨ أقدام أسفل المدينة الحالية. وأصبحت المدينة الحديثة للأقصر تقع على قمة المدينة القديمة. وكذلك فالمنظر الطبيعي لمدينة الأقصر والذي يشمل النيل والأرض الزراعية صار مهدداً بالزوال بسبب حوائط الفنادق بطول شاطئ النهر وأحواض الفنادق العائمة[٤٨].

وتعتبر الفنادق العائمة في حد ذاتها مصدراً خطيراً لتلوث نهر النيل في المنطقة الواقعة بين الأقصر وأسوان. فهذه الفنادق تتطلب إقامة مراس مجهزة بالكهرباء ومياه الشرب ومتصلة بشبكة الصرف الصحي للمدينة. ونظراً للعجز الشديد في عدد هذه المراسي خاصة في الأقصر، فإن البواخر ترسو في صفوف متوازية على ضفة النهر. ويعنى ذلك عدم إمكانية مدها بمياه الشرب والكهرباء والصرف الصحي، وما يترتب على ذلك من تلوث ناتج عن صرف المخلفات في النيل، وتشغيل المولدات الكهربائية. علاوة على ذلك فإن نشوب حريق في إحدى هذه البواخر يمكن أن يهدد البواخر الأخرى[*]. أما مراسي أسوان فرغم أنها أكثر عدداً مقارنة بالاحتياجات من الأقصر، إلا أنها غير مجهزة بالكهرباء وبمياه الشرب أو الصرف الصحي[٤٩].

أما في جنوب سيناء، فعلاوة على المواقع الساحلية ذات الطبيعة الخلابة، تحتوى المنطقة الداخلية منه على مزارات ثقافية ودينية أهمها على الإطلاق كاتدرائية سانت كاترين التي تجذب أعداداً كبيرة من السائحين. ولحماية المنطقة بيئياً تم تحويلها إلى محمية سانت كاترين والتي تقع على مساحة ٤٣٠ م٢ كجزء من نظام الحماية في جنوب سيناء. ورغم ذلك، نظراً للتزايد الهائل في عدد الزائرين للكاتدرائية من

(*) حدث هذا بالفعل مؤخراً حيث شب حريق في باخرة وتم إنقاذ ركاب السفن الأخرى بمعجزة، ونتج عن الحادث وفاة إحدى السائحات.

نحو ٥٠ شخصا سنوياً في الستينيات إلى ٩٧ ألف شخص عام ١٩٩٧، أصبحت الكاتدرائية تعانى الازدحام الشديد، بل من المعتقد أنها يمكن أن تتعرض للانهيار بسبب هذا التزاحم. ومع تزايد السكان المحليين في مدينة كاترين يزداد الضغط على المرافق التي كانت تتعرض بالفعل لضغوط الاستخدام(٥٠).

ومن الضروري الإشارة في النهاية إلى أن هناك مجهودات تبذل لمعالجة آثار التدهور البيئي، مثل إقامة المحميات على سواحل البحر الأحمر، وترميم المقابر والآثار التي أصابها التآكل في الجيزة وجنوب مصر وإعادة تخطيط مدينة الأقصر بالكامل على أسس جديدة. ولكن كل هذه المجهودات يتحمل المجتمع تكاليفها الباهظة. وعلاوة على ذلك فإن القيام بها لا يقضى على احتمالات التعرض لهدر جديد في المستقبل مع استمرار السياسات الحالية.

المراجع

1 - M. Thea Sinclair and Mike Stabler, The Economics of Tourism, Routlege, London 1997, PP. 155-181.

2 - M . Thea Sinclair and Mike Stabler, مرجع سابق

3 - Donald Getz, "Models in tourism planning: Towards integration of theory and practice", Tourism Management, Vol. 7, No. 1, 1986, PP. 21-32.

4 - Donald Getz, مرجع سابق

5 - Ministry of Economy, Egypt 1999, Cairo, Second Edition, Feb. 1999.

6- Dexter J. L. Choy, "Tourism planning: The case for market failure" Tourism Management, Dec. 1991, pp. 313-330.

7- Martin Oppermann and Kye- Sung Chon, Tourism in Developing Countries, International Thomson Business Press, London and Boston, 1997, http: // www. itbp. com.

8- Tony Griffin and Nicolette Boele, "Alternative paths to sustainable tourism: problems prospects, panaceas and pipe- dreams", in: Frank M. Go and Carson L.. Jenkins (eds), Tourism and Economic Development in Asia and Australia, Printer, London and Washington, 1998, PP. 321-337.

9- Dimitrios Buhalis, "Limits of tourism development in peripheral destinations: problems and challenges", Tourism Management, 20. (1999).

10- Corolyn Hill, "Green Globe: The Tourism industry and sustainability". In: WB, Coral Reefs: Challenges and Opportunities for Sustainable Management, Proceedings of an Associated Event of the Fifth Annual World Bank Conference on

Environment and Socially Sustainable Development, World Bank, Washington, D. C., 1998, PP. 118-120.

11- Lan Li, Wei Zhang, "Thailand: the dynamic growth of thai tourism" in Frank M. Go and Carson L. Jenkins (eds), مرجع سابق PP. 286-303.

12- John Tribe, The Economics of Leisure and Tourism, Butter Worth- Heinemann, . Oxford 1995, PP. 243-252.

13- Myra Shackley, "Just started and now finished: tourism development in Arunachal Pradesh", Report, Tourism Management, Vol. 16, No. 8, 1995, PP. 623-24.

١٤ ـ مارتين جاكوت، «مدينة بومبيى تنظم بيتها الداخلي» رسالة اليونسكو، يوليو/ أغسطس ١٩٩٩.

15 - Cevat Tosun, "Roots of unsustainable tourism development at the local level" The Case of Urgub in Turkey, Tourism Management, Vol. 19, No. 6, 1998.

16- Michael Romeril, Tourism and the environment accord or discord?, Tourism Management, Sept. 1989, pp. 204-208.

17- O. Pi- Sunyer, "Tourism in Catalonia" in M. Barke, J. Towner and M. T. Newton (eds), Tourism in Spain: Critical Issues, CAB International, Wallingford, UK, 1996, PP. 232-264.

18- A. S. Morris, "Environmental management in coastal Spain" in M. Barke, J. Towner and M. T. Newton (eds), مرجع سابق PP. 213-228.

19- A. S. Morris, مرجع سابق

20 - R. J. Buswell, "Tourism in the Balearic Islands", in M. Barke, J. Towner and M. T. Newton (eds), مرجع سابق PP. 307-339.

21- S. J. Kirby, "Recreation and the quality of Spanish coastal Waters" in M. Barke, J. Towner and M. T. Newton (eds), مرجع سابق .

22 - M. Robinson, "Sustainable tourism for Spain Principles, prospects and problems" In M. Barke, J. Towner and M. T. Newton (eds), مرجع سابق .

23 - Pi- Sunyer, مرجع سابق P. 238.

24- Ministry of Economy, Egypt 2000, Fifth Edition, Cairo, Feb. 1999.

25- Ministry of Tourism, Tourism in Figures, Cairo, 1999.

26- Sandra Carey and Y. Gountas, "Tour operators and destination sustainability", Tourism Management, Vol. 18, No. 7, 1997, PP. 425-431

27- Myra Shackley, "Tourism development and environmental protection in southern Sinai", Tourism Management, (20) 1999, PP. 543-548.

28- John A. Dixon, "Economic values of coral reefs: what are the issues? In: the World Bank, Coral Reffs: Challenges and Opportunities for Sustainable Management, WB, Washington D. C., 1998. PP. 157-162.

29- John A. Dixon P. 160. المرجع السابق

30 - Vicki J. Harriott, Derrin Davis and Simon A. Banks, "Recreational Diving and its Impact in Marine Protected Areas in Eastern Australia", Ambio, Vol. 26, No. 3, May 1997, PP. 173-179.

31- Vicki J. Harriott, Derrin Davis and Simon A. Banks . المرجع السابق

32 - Julie P. Hawkins & Callum M. Roberts, "The Growth of Coastal Tourism in the Red Sea: Present and Future Effects on Coral Reefs", Ambio, Vol. 23, No. 8, Dec. 1994, PP. 503-508.

33- Julie P. Hawkins and Callum M. Roberts, . المرجع السابق

انظر أيضاً المراجع التي استندت إليها هذه الدراسة .

34 - Bernhard Riegl & Branko Velimirov, "How many damaged corals in Red Sea reef systems? A quantitative survey", Hydrobiologia, 216/217: 249-256, 1991.

35- Julie P. Hawkins and Callum M. Roberts, مرجع سابق

36 - Vicki J. Harriott, Derrin Davis and Simon A. Banke, مرجع سابق

37 - Julie P. Hawkins and Callum M. Roberts مرجع سابق

38 - United Nations Environment Programme, Management and Conservation of Renewable Marine Resources in the Red Sea and Gulf of Aden Region, UNEP Regional Seas Reports and Studies No. 64, 185.

39- Julie P. Hawkins and Callum M. Roberts, مرجع سابق

40 - Business Monitor International, Egypt 1998, p. 109.

41- Oliver Wilkins "Tourism for Development" . رؤية، العدد رقم ١٣ ، صيف ١٩٩٩

٤٢- صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٨، ص ٢٧.

٤٣- صحيفة الأهرام، القاهرة، ٤/ ٢/ ١٩٩٩، ص ٢٣.

٤٤- صحيفة الأهرام، القاهرة، ٢٤/ ٨/ ١٩٩٩.

٤٥- صحيفةالأهرام، صفحة البيئة، القاهرة، ٢٤/ ١/ ٢٠٠٠.

46 - Oliver Wilkins, مرجع سابق

47 - http://gurukul. ucc.american. edu/ted/EGYPT.HTM.

48- Gabriel Abraham, "The Role of Cultural Heritage in Development: A case Study of Luxor" Conference on Tourism & Development in Egypt, October 19, 1999, Center for the Study of Developing Countries, Cairo University, 1999.

مؤتمر التنمية والسياحة في مصر، مركز دراسات الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٩.

٤٩- مجلس الشورى، التقرير المبدئي عن موضوع مستقبل مصر سياحياً، جمهورية مصر العربية ١٩٩٩، ص ٨٧/ ٨٨.

50 - Myra Shackley (1999), مرجع سابق


صفحة فارغة

الفصل السابع

الأبعاد الاجتماعية والثقافية للسياحة

أصبح ينظر للمجتمع المحلى في الدول المضيفة بشكل متزايد كعنصر محوري في عملية التنمية السياحية. ويتناول البعد الاجتماعي تكتمل ثلاثية السياحة المستدامة Sustainable Tourism. حيث البعد الاقتصادي في المقدمة وأهميته لا تخفى على أحد؛ فالتنمية السياحية تستهدف في الأساس مزايا وعوائد اقتصادية مختلفة. وقد عالجنا هذا البعد في الفصل الثاني وحتى الخامس. والبعد الثاني هو البيئة الطبيعية والمادية التي تم تناولها في الفصل السادس من هذه الدراسة. وقد اتضح منه أن الهدر البيئي يمكن أن يهدد نشاط السياحة ذاته وما ينتج عنه من منافع اقتصادية. وأخيراً نأتي في هذا الفصل إلى البعد الاجتماعي، وربما يكون أقل الأبعاد حظاً في المعالجة. والأصل أن ينظر للمجتمع المضيف ليس فقط كمكون أساسي من مكونات المنتج السياحي، ولكن أيضاً كمشارك في عملية التنمية السياحية، وكمستفيد من نتاجها، وكمؤثر فيها بالسلب والإيجاب، كما تؤثر هي أيضاً فيه. وقد اكتسبت العلاقة بين النمو السياحي السريع والمجتمع المحلى أهمية متزايدة، وذلك لما يمكن أن تسفر عنه هذه العلاقة من مشاكل وتوترات، وإن كانت لم تخضع للبحث والدراسة مثل العلاقة المناظرة في حالة البيئة المادية.

وسوف نتناول فيما يلي عدداً من الأبعاد الاجتماعية والثقافية الرئيسة للسياحة

وتشمل: الاعتبارات الأخلاقية، السياحة والإرهاب، الأثر على الثقافة، اختلال الأولويات ونمط توزيع المنافع، المنافسة على الموارد المحلية، السياحة والتفاهم الدولي.

(١) الاعتبارات الأخلاقية والانحرافات:

ربما كان البعد الأخلاقي والقيمي من أكثر الأبعاد التي تناولتها الكتابات المختلفة إثارة للجدل. فالسائحون يأتون عادة من بلدان ذات ثقافات وقيم اجتماعية قد تختلف تماماً عن ثقافة وقيم المجتمعات المضيفة. وتزداد حدة التباين في حالة المجتمعات الإسلامية، حيث الاختلافات لا تنصب فقط على السلوك والقيم، بل أيضاً على أمور تفصيلية مثل الملبس والمأكل. وربما كانت أكثر الاعتبارات الأخلاقية شيوعاً وإثارة للاستياء تلك التي تربط الدعارة بالسياحة. فيوجه الاتهام عادة للسياحة الدولية بأنها أحد الأسباب الرئيسة للدعارة أو على الأقل تزايد معدلها في المجتمعات المضيفة. ويفسر ذلك عموماً بالارتباط بين السفر والحرية الجنسية، وفي حالة الدول النامية يفسر أيضاً بالتقاء السائح ذى القوة الشرائية العالية والذي يرغب في المتعة، بالنساء الفقيرات في المجتمعات المضيفة.

وتوجد دراسات في دول مختلفة تؤكد الصلة بين السياحة والدعارة (مثل الباسفيك، وتاهيتي وفيجى، وجامبيا)، وعلاوة على ذلك أصبح هناك ما يسمى بسياحة الجنس Sex Tourism، وهو أحد أشكال السياحة وقضاء الأجازات في دول جنوب شرق آسيا[١]. وينظر للسياحة أيضاً على أنها تؤدى إلى إفساد الشباب. فالأفلام الإباحية والدعارة ولعب القمار تعد أحياناً علامات مميزة لسلوك الشباب المرتبطين بصناعة السياحة. ومع ذلك فإن الدراسات لا تثبت على نحو أو آخر حجم الطلب على الدعارة من جانب السائحين كنسبة من إجمالي الطلب. وهناك دراسات تبين أن السياحة ليست السبب المباشر للدعارة، وأن هذه المهنة تتواجد في

المجتمعات قبل وجود السياحة، وأن السائحين يمثلون نسبة قليلة ممن يمارسونها، كما هو الحال في سوازيلاند بجنوب أفريقيا[٢]. وتوجد دراسات أخرى تظهر أنه بينما يصعب تقدير نسبة السائحين الذين يمارسون الدعارة، إلا أن هناك أدلة قوية على أن السائحين من رجال الأعمال هم أكثر فئات السائحين إقبالاً على هذه الممارسات[٣].

وفي مصر ترتبط السياحة العربية على وجه الخصوص في أذهان كثيرين بأنها عامل مهم في تزايد الدعارة. وربما يرجع ذلك لأسباب موضوعية مثل قضايا الدعارة التي يتم ضبطها والتي عادة ما تكون ذات صلة بأطراف عربية. وعلاوة على ذلك فإن القوة الإنفاقية الكبيرة لبعض فئات السائحين العرب، مع وجود مناخ متحرر نسبياً في مصر بالمقارنة ببلادهم، قد تشجع على هذا الاتجاه. ومن ناحية أخرى يحاول البعض تفسير أحداث الإرهاب المتكررة في مصر ضد السائحين بما يمارسه هؤلاء (خاصة الغربيين منهم) من سلوك يستفز مشاعر المسلمين. وربما المقصود هنا ليس الدعارة في حد ذاتها، ولكن غيرها من الانحرافات عن تعاليم الإسلام مثل اللباس والقمار وتناول المحرمات من مأكل ومشرب، وسلوك السائحين من الجنسين في الأماكن العامة.

وعلاوة على هذا الجانب الذي يحتل مكانة متقدمة في المناقشات، هناك أبعاد أخرى أقل أهمية ترتبط بالجرائم والانحرافات العادية. فالفنادق والمطاعم وغيرها من مقدمي الخدمات السياحية قد تتعرض لأشكال مختلفة من الجرائم من جانب السائحين. مثلاً قد يتهرب البعض من دفع فاتورة الحساب، أو يستخدم بطاقة ائتمان غير سليمة، أو يقدم شيكات غير قابلة للصرف، أو نقوداً مزورة[٤]. ومع ذلك فبعض الانحرافات الفردية تكون أشد خطورة وأكبر تأثيراً على المجتمع مثل أشكال التدمير والإصابات التي تترتب على إدمان الخمور أو التعصب الشديد (في المسابقات الرياضية مثلاً)، والانحرافات الأخطر الناتجة عن تهريب المخدرات أو تعاطيها من خلال ما يجلبه السائحون معهم بشكل غير مشروع.

وتقدم الصين مثلاً حياً للتأثير السلبي للسياحة على المجتمع بهذا الخصوص. فيؤخذ على السياحة في الصين مسئوليتها عن الدعارة والأمراض التناسلية، والإباحية، وإدمان المخدرات وتهريبها. فمع الثورة الصينية في أول الخمسينيات اختفت تماماً ظاهرتا إدمان المخدرات وتهريبها. أما الآن فقد أصبحت هاتان الظاهرتان من أهم المشكلات التي تؤرق المجتمع الصيني(٥).

(٢) السياحة والإرهاب:

علاوة على أشكال الانحراف والجرائم التي يرتكبها السائحون في المجتمعات المضيفة، فإن السائحين أنفسهم قد يتعرضون لأشكال مختلفة من الجرائم العادية مثل القتل والاغتصاب والسرقة والنصب. ويعتبر السائح منذ القدم معرضاً لمثل هذه الجرائم لكونه خارج محيطه المعتاد، ولأنه يحمل معه عادة أموالاً كثيرة بالمقارنة بالمواطن الذي يعيش في بلده. أضف إلى ذلك أن الفنادق وأماكن زيارة السائحين تكون معروفة ومحددة مما يجعل مرتاديها أكثر عرضة للجريمة(٦). وخلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات تزايدت أعمال العنف ضد السائحين واتخذت شكلاً جديداً. فلم يعد السائحون مجرد ضحايا لجرائم عادية نتيجة للظروف، ولكن أصبحوا يمثلون هدفاً مباشراً للحركات السياسية التي تستخدم الإرهاب كوسيلة لتحقيق أغراضها. أما إلى أي مدى يخدم ضرب السياحة أهداف هذه الحركات، فيتم تفسيره على النحو التالي(٧):

(أ) لا يخلق الهجوم على السائحين معارضة شعبية ملحوظة، مثلما يمكن أن يحدث إذا تم الهجوم على مواطنين محليين أو أهداف محلية، وخاصة أن السياحة تتهم عادة بإفساد قيم المجتمع وثقافته.

(ب) إظهار عجز الحكومة في الحفاظ على الأمن في المجتمع، مقابل إبراز قوة الجماعات المتطرفة وقدرتها على اختراق الاستحكامات الأمنية.

(جـ) السائحون يأتون من دول متعددة والهجوم عليهم يعد وسيلة اتصال فعالة

تخدم أهداف المتطرفين بسبب استجابة وسائل الأعلام العالمية السريعة والمبالغ فيها أحياناً لهذه الأحداث.

(د) نظراً لمعرفة القائمين بأعمال العنف بهشاشة السياحة في مواجهة أي من أعمال العنف، تعتبر السياحة هدفاً سهلاً لتحقيق أغراضهم في إصابة اقتصاد الدولة والقضاء على مصدر مهم لموارده.

وتعرض السائحين لأعمال العنف والإرهاب ليس مقصوراً على دولة بعينها ولا على فرع معين من فروع النشاط السياحي، إنما يوجه لجميع الأنشطة من فنادق ومطاعم وخطوط طيران، وملاه ليلية وغيرها، كما يتم في دول مختلفة من العالم المتقدمة منها والنامية على السواء. وفى مصر تعرض السائحون لأحداث إرهاب متكررة تركز معظمها في عقد التسعينيات، واتخذت شكل هجوم على أتوبيسات سياحية وفنادق عائمة وتقليدية وملاه ليلية. وعلى مدى ٢٢ شهراً في السنوات من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤ حدث ١٢٧ هجوماً إرهابياً نتج عنه مقتل ٩ سائحين وإصابة ٦٠ سائحاً[٨]. وتكررت أحداث العنف بعد هذه الفترة وازدادت حدتها. فوقع حادث فندق شارع الهرم في الجيزة وقتل فيه نحو ١٧ سائحاً يونانياً، ثم حدث الاعتداء على الأتوبيس السياحي في ميدان التحرير بالقاهرة وقتل تسعة سائحين ألمان. وآخر هذه الحوادث حتى الآن مجزرة الأقصر في نوفمبر ١٩٩٧، والتي راح ضحيتها ٥٨ سائحاً من مختلف الجنسيات.

ورد الفعل لهذه الأحداث يتخذ شكل انتكاسات في حركة السياحة الدولية إلى مصر وفى حجم الإيرادات الناتجة عن النشاط السياحي. ويمكن، باتباع الأسلوب البسيط الذي تستخدمه وزارة السياحة لتقدير الإيرادات الرسمية، حساب الخسارة في الإيرادات التي نتجت عن أحداث الإرهاب في التسعينيات، كما في جدول رقم (١).

جدول رقم (١)
تقدير أولي للخسائر في الإيرادات السياحية
الناتجة عن أحداث الإرهاب في مصر

السنة	عدد الليالي السياحية (١)	الانخفاض في عدد الليالي	متوسط إنفاق الليلة بالدولار (٢)	الانخفاض في الإيرادات السياحية بالدولار
١٩٩٢	٢١٨٢٥٧٠٥	-	-	-
١٩٩٣	١٥٠٨٩٠١٧	٦٧٤٦٦٨٨	١٠٦,١	٧٤٥٨٢٢٥٩٠
١٩٩٤	١٥٤٢٢٧٥٢	٦٤٠٢٩٥٢	١٠٦,٠	٦٧٨٧١٢٩١٠
١٩٩٥	٢٠٤٥١٣٦٤	١٣٨٤٢٤١	١٠٦,٠	١٤٦٧٤٠١٤٠
١٩٩٦	٢٢٧١٦٤٦١	-	-	-
١٩٩٧	٢٦٥٧٨٨٢٠	-	-	-
١٩٩٨	٢٠٢٠٠٠٠٠	٦٣٧٨٠٠٠	١٢٢,٠	٧٧٨١١٦٠٠٠
الإجمالي		٢٠٩١١٩٨١	الإجمالي	٢٣١٩٣٩٢٦٤٠

(١) وزارة السياحة.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والهيئة العامة للتنمية السياحية، «بحث تقدير الإنفاق السياحي للسائحين المغادرين من جمهورية مصر العربية»، المسح السياحي بالعينة لأعوام ١٩٩٢، ١٩٩٤، ١٩٩٦، القاهرة.

ويتبين من الجدول ضخامة حجم الخسائر، فخلال ست سنوات فقط من ١٩٩٣-١٩٩٨ انخفض عدد الليالي السياحية بنحو ٢١ مليون ليلة، وتحققت خسائر مالية فادحة تقدر بنحو ٢,٣ مليار دولار نتيجة لأحداث الإرهاب المتفرقة خلال تلك الفترة. والخسائر المحققة ربما تكون أكبر من ذلك الحجم إذا أخذنا في الحسبان الطريقة المستخدمة في جدول رقم (١)، حيث افترض أن عدد الليالي السياحية الذي كان يمكن أن يتحقق بدون أحداث إرهاب، هو ذلك العدد المتحقق في السنة السابقة لتراجع الحركة السياحية، وبمعنى آخر افترض أن العدد المتحقق في هذه السنة كان سيظل ثابتاً على مدى السنوات التالية لو لم توجد أحداث الإرهاب.

وهذا الافتراض متحفظ بالطبع حيث تتجه الحركة السياحية إلى الزيادة على الأقل بشكل مطلق. ولكن من ناحية أخرى فقد افترض أن الانخفاض في عدد الليالي السياحية يرجع بالكامل إلى أحداث الإرهاب، ولكن إذا كانت هناك عوامل أخرى ساهمت في انخفاض الحركة السياحية يصبح التقدير المبدئي أعلى من الفعلي[*]. وعموماً فإن الغرض من هذا التقدير هو إعطاء فكرة عما يمكن أن يحدثه مجموعة من المتطرفين من خسائر، وعن مدى حساسية حركة السياحة والإيرادات الناتجة عنها لمثل هذه الأحداث.

وبطبيعة الحال فإن أكبر الخسائر تحققت في مدينة الأقصر موقع الحادث البشع في نوفمبر ١٩٩٧، حيث قررت بعض سلاسل الإدارة الفندقية إغلاق الفنادق التي تديرها بالأقصر، كما انخفضت نسبة الإشغال في بقية الفنادق انخفاضاً شديداً، ويذكر أنها بلغت ٥٪ فقط في الفترة التي أعقبت الحادث[٩]. هذا وقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة للتعويض الجزئي عن التراجع في السياحة الدولية، وذلك بتشجيع السياحة الداخلية إلى منطقة الأقصر وأسوان. كذلك اتجهت وزارة السياحة لتشجيع السياحة العربية للتخفيف من حجم الخسائر التي تتحملها السياحة. علاوة على ذلك فإن الآثار السلبية لم تتوقف عند قطاع السياحة وحده بل خلفت الأحداث آثاراً سلبية على الاقتصاد القومي أيضاً. فبخلاف نقص المتاح من النقد الأجنبي من السياحة، أثر حادث الأقصر تأثيراً سلبياً على حركة التعامل في بورصة الأوراق المالية لما يثيره الحادث من توقعات متشائمة بالنسبة للاقتصاد المصري[١٠]. كذلك من المرجح أن القطاع المصرفي قد تأثر أيضاً تأثراً ملحوظاً لأن نسبة عالية من قروض البنوك تذهب لتمويل المشروعات السياحية. ويقدر البعض هذه النسبة بثلث القروض التي تمنحها البنوك[١١]. ويرى البعض أن شركات السياحة لا تقوم لها قائمة بدون البنوك، حيث إنها تعتمد اعتماداً كبيراً على القروض المصرفية.

(*) يخضع التقدير أيضاً لعيوب تقدير الإيرادات السياحية الرسمية المبينة في الفصل الثاني، ووفقاً لهذا الاعتبار قد تكون الخسائر المقدرة أكبر من الواقع.

لذلك تنعكس أزمة السياحة في عدم قدرة أصحاب الأعمال في هذا القطاع على سداد مديونياتهم، ومن ثم يتحمل القطاع المصرفي والدولة والمجتمع بأكمله جانباً من هذه التكاليف.

ويجب أيضاً ملاحظة أن التكاليف لا تقتصر فقط على الجوانب السابقة ولكنها تتضمن أيضاً الخسائر غير المباشرة والخسائر الاجتماعية في شكل تعطل بعض الفئات التي تعتمد بشكل مباشر على السياحة مثل المرشدين والعاملين في الفنادق العائمة والثابتة وغيرهم من الفئات التي تعمل خصيصاً في مجالات تتعلق بالسياحة الدولية. وعلاوة على ذلك، هناك تكلفة إضافية تتعلق بسعي الدولة ووزارة السياحة لاستعادة ثقة السائحين الدوليين لزيارة مصر. وينصب ذلك على الشروع في حملات ترويج ضخمة وإقامة المهرجانات والاحتفالات والدعاية بكافة وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، وبشكل مباشر في مجتمعات الدول المرسلة للسائحين. وفى عام ١٩٩٤ وعقب الأحداث التي وقعت منذ عام ١٩٩٢، بدأت الدولة حملة ترويج ضخمة خصصت لها ما قيمته ٤٢ مليون دولار(١٢). أما ما يثير الأسى حقاً فهو أن هذه الأموال تذهب هباءً منثوراً عقب أحداث إرهابية جديدة وقعت بالفعل في مصر بعد سنوات معدودة وتطلبت حملات ترويج جديدة.

وأخيراً فيما يتعلق بتفسير أحداث الإرهاب ضد السياحة في مصر، فكثير من الباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع بشيء من التعمق يرون أن المشكلة لا تكمن في الإسلام كدين ولا حتى في فئة المتطرفين الإسلاميين بسبب انتمائهم للإسلام. ولكنهم يرون أن العلاقة المتوترة تجاه السائحين الأجانب تنبع أساساً من منطلقات اجتماعية وثقافية(١٣). وسوف يتضح المزيد حول هذا الجانب في الأجزاء التالية.

(٢) الأثر على الثقافة:

أصبح السائحون يرغبون بشكل متزايد في التعرف على المظاهر الثقافية الغريبة والمتفردة، ويبدون استعداداً لدفع أموال إضافية للاستمتاع بتلك المشاهد والخبرات.

ولكن مجرد وجود السائحين يمكن أن يصبح مخالفاً للثقافة المحلية، ودافعاً لإجراء تعديل فيها بما يتلاءم ومطالب صناعة السياحة. وبذلك فإن المجتمعات المحلية المضيفة تجد أحياناً أن ثقافتها معرضة للخطر من جانب القوة الشرائية لصناعة السياحة(١٤).

وتظهر تجارب دول مختلفة في العالم أن للسياحة تأثيراً ملحوظاً ولكنه في الغالب سلبي على ثقافة المجتمعات المضيفة. فبعد أن أصبحت للثقافة البوذية مثلاً جاذبية معينة في الغرب، بدأت منطقة الهمالايا تتلقى أعداداً متزايدة من الزائرين، ليس فقط بغرض تسلق الجبال كما كان يحدث في الماضي، ولكن أيضاً لزيارة المواقع الدينية، وحضور احتفالات البوذيين والتعرف على أساليب حياة المجتمعات التي تقطن الجبال. لذلك بعد أن كان التأثير السلبي للسياحة مقصوراً على مسائل البيئة الطبيعية مثل إزالة الغابات وانتشار التلوث، أصبح التأثير على المجتمعات المحلية واضحاً نظراً لتضاعف عدد السائحين خلال عدد محدود من السنوات، وبدأت تظهر التوترات بين الأغراض المتعارضة للسائحين والمجتمعات المضيفة، وتزداد الشكاوى المحلية من سوء سلوك الزائرين في المواقع المقدسة. كما أن وجود السائحين يكون سبباً في تغيير مظاهر الاحتفال لإرضائهم ومزاحمة الأهالي الأصليين(١٥). وفي توراجا بإندونيسيا عم السخط بين الأهالي بسبب تطويع الاحتفالات المقدسة لتشييع الموتى بحيث تلائم احتياجات السائحين حتى وصل الأمر في أواخر الثمانينيات ببعض الفئات لرفض استقبال السائحين(١٦).

وفي مصر وجد أن للسياحة آثاراً سلبية على السكان المحليين في سيناء، حيث تحل الثقافة ذات الطابع المادي والتجاري محل الثقافة الأصلية، ويهجر السكان حرفهم ويتغير نمط حياتهم تماماً، ويفقدون الانتماء لمدينتهم. وبالنسبة للنساء البدويات في جنوب سيناء فقد تغير أيضاً نمط حياتهن نتيجة للسياحة. فالاعتماد بشكل متزايد على سلع السوق قلل من قيام النساء بإنتاج الغذاء والأدوات المنزلية، كما حرمهن بعض الحرية التي كن يتمتعن بها عندما يرعين أغنامهن(١٧).

أما في الصعيد، فهناك وجهة نظر ترى أن أحد أسباب أحداث الإرهاب هو تشويه السياحة للثقافة المحلية. ففي ظل وجود قيم اجتماعية ودينية قوية لدى المجتمع المحلى في الصعيد، فإن الشعور بالتوتر يتصاعد ويقود إلى العنف بسبب التعدي على قيم السكان الدينية واستخدام أرضهم وتراثهم وثقافتهم وحتى أسلوب حياتهم كمغريات سياحية[١٨]. وهناك أيضاً من يرى أن ضرب السياحة بشكل خاص من جانب الجماعات الإسلامية يرجع إلى استيائهم من تجاوز الأجانب في الملبس والتصرفات الأخرى المنافية للقيم الإسلامية، مما يمس كرامة المسلمين ويجرح شعورهم[١٩].

ويتم أحياناً التمادي في تطويع وتنميط تراث الشعوب لخدمة الطلب السياحي إلى حد تقليد نسخة من التراث الأصلي ونقلها من مجتمع معين إلى مجتمع آخر بهدف الكسب. ففي فلوريدا أنشئت مملكة ديزني للحيوانات Animal Kingdom التي تعد نسخة مقلدة من رحلات السفاري في شرق أفريقيا، حيث يتجول السائحون في حدائق الحيوانات بعربات سفاري كتلك الحقيقية. ويُقدر أن هذه الحدائق تجذب سنوياً أكثر من ١٠ ملايين سائح[٢٠]. كذلك نشرت رسالة اليونسكو صورة لفندق وكازينو في لاس فيجاس يعتمد في جذب زبائنه على إقامة نسخة مقلدة عن الآثار المصرية لأبى الهول والأهرامات. وبذلك أصبح تطبيق قواعد السوق بلا تمييز دافعاً لخلق أسواق «سوبر ماركت» للتراث يتم تطويعها من أجل تلبية الطلب الاستهلاكي وتحقيق الربح[٢١].

ومن الآثار السلبية المهمة أيضاً يبرز عادة أثر السياحة على نمط الاستهلاك والمعيشة في الدولة المضيفة. فالسياحة يمكن أن تؤدى إلى تصعيد التوقعات لدى شعوب الدول النامية، وإلى التطلع للاستهلاك الترفي الذي لا يتناسب مع مستوى التنمية ولا مع الموارد المحدودة المتاحة. وهى تدفع بذلك في اتجاه «التحديث» أو بالأحرى «الاستهلاك الواسع» دون أن يمر المجتمع بمرحلة التنمية والتصنيع التي شهدتها أوربا وأمريكا في القرن الماضي، ويترتب على ذلك الكثير من المشكلات

والتناقضات[٢٢]. فالفنادق والقرى السياحية الفاخرة والمطاعم على الطراز الغربي، ودور اللهو، والسيارات والأوتوبيسات المجهزة بكافة وسائل الرفاهية، وساحات الجولف الشاسعة كلها تخلق نمطاً معيناً للمعيشة لدى الفئات القادرة في المجتمعات المضيفة، وتخلق تطلعات يصعب تحقيقها لدى الفئات الأقل حظاً.

وخبرة الصين في التنمية السياحية تكشف بوضوح عن مثل هذه المشكلات. فمن المعتقد أن الاحتكاك بالأجانب في إطار السياحة، أثر تأثيراً كبيراً على الترابط الأسري، وأخلاقيات العمل، والعلاقات الاجتماعية. فقد ساهمت السياحة في انتشار القيم المادية في المجتمع الصيني على حساب القيم التقليدية. كما صعّدت الشكوك حول جدوى النظام الصيني ذاته، فأصبح الكثيرون خاصة الشباب يعتقدون أن قيم ومؤسسات المجتمعات الغربية أفضل. أما أثر المحاكاة للسياحة فقد تسبب في تغيرات ليس فقط في القيم الاجتماعية، ولكن ربما في نمط الحياة كله أيضاً ـ وهذا هو الأمر الأكثر خطورة. وقد نتجت عن ذلك تأثيرات سلبية ملحوظة على الاقتصاد الصيني من جراء تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية المستوردة[٢٣].

ومع الإدراك المتزايد لهذه السلبيات، تصاعدت الاتجاهات المنادية بأهمية مشاركة المجتمع المحلى في عملية التنمية السياحية ذاتها، وأن تؤخذ وجهة نظرهم وآرائهم في هذا الشأن، وضرورة أن تكون للثقافات المحلية آلية تشارك من خلالها في صنع القرارات التي تؤثر في مستقبل ثقافتها. بل يذهب البعض أبعد من ذلك بأن يكون للثقافات المحلية القدرة على قبول أو رفض السياحة، وفى حالة قبولها يجب أن يسمح لها إذا ارتأت ذلك، بوضع خطوط إرشادية ومحاذير للسياحة[٢٤]. وهناك أمثلة قليلة ولكنها ناجحة لمشاركة المجتمع المحلى الإيجابية، وتحول سكانها من مجرد تقديم التجربة الثقافية للسائحين إلى أن يكون لهم دور فعال. ففي غابات الإكوادور المطيرة، تقوم الجماعات المنتمية للسكان الأصليين بالمشاركة في تنظيم السياحة البيئية بالشروط الخاصة بهذه المجتمعات. وهذه

الشروط نابعة من استراتيجية ترمى للحصول على العائدات مع حماية ثقافة المجتمع وبيئته. ويتم ذلك بتحديد عدد الزائرين ومناطق الصيد، وفرض الغرامات على من يتجاوز الحدود المقررة محلياً أو يصيد أنواعاً نادرة من الطيور بغرض البيع للسائحين. وفى مناطق سياحية في كندا واستراليا أصبح السكان الأصليون من خلال مشاركتهم الفعالة مسيطرين على النشاط السياحي في منطقتهم فيقومون بتقديم خدمات النقل والإقامة ويقيمون المعارض الفنية والمطاعم والمسارح، بل ويفتحون بيوتهم أحياناً للزيارة(٢٥).

(٤) اختلال الأولويات ونمط توزيع المنافع:

ترتكز نظرية المبادلة الاجتماعية Social Exchange Theory على فكرة أهمية تبادل المنافع الاجتماعية والاقتصادية بين الفئات الاجتماعية المعنية. وقد اتضح من محاولات عديدة لاختبار هذه النظرية باستخدام دراسات ميدانية لمجتمعات تنشط فيها السياحة، أن رؤية المجتمع المحلى للسياحة تكون إيجابية عندما تكون المنافع المنتظرة منها كافية ومتوازنة، على عكس التكاليف المصاحبة لها. فقد وجدت إحدى الدراسات مثلاً أنه لا توجد تباينات ملحوظة في التوجهات بشأن السياحة بين الفئات الاجتماعية المختلفة، ولكن تختلف الرؤية وفقاً للمسافة بين منزل المستجوب ومركز النشاط السياحي. ووجدت غيرها من الدراسات أن أفراد المجتمع الذين يعتمدون على السياحة ويستفيدون منها على نحو أو آخر يتوقعون آثاراً اقتصادية أكبر للسياحة وآثاراً اجتماعية وبيئية أقل بالمقارنة بالأفراد غير المستفيدين من السياحة. كذلك اتضح أن الآراء السلبية بخصوص السياحة يمكن أن تتزايد إذا لم تحقق السياحة مع مرور الزمن تطلعات السكان وآمالهم(٢٦).

لكن في معظم الأحيان، سواء في مصر أم في غيرها من الدول النامية، ينصب الاهتمام فقط على الموقع السياحي المحدد دون توجيه اهتمام مواز وكاف للبيئة المحيطة وللمجتمع المحلى بصفته مكوناً مهماً في عملية التنمية السياحية. ومن أكثر

الأمور ذات الوقع السلبي الملحوظ على المجتمعات المضيفة، الخلل في الأولويات المقترن بالتطوير السياحي، والذي يسفر عن تكلفة اجتماعية باهظة. فالتنمية السياحية تصاحبها استثمارات هائلة في منشآت حديثة وضخمة، وتجهيزات فاخرة، ووسائل انتقال بالغة الترف، وطرق سريعة ومريحة، ومطارات ينفق ببذخ على إقامتها وتجميلها، ومختلف المرافق والخدمات الأساسية منها وغير الأساسية. ويعامل السائحون أيضاً بحفاوة وترحاب بالغين، وتتم الاستجابة لكافة مطالبهم، وتطويع كل شيء من أجل إمتاعهم، إلى حد يثير ضيق السائحين المحليين أنفسهم نظراً للتفاوت في المعاملة. ويصور البعض وضع السائح الدولي في هذا الإطار بأنه يعيش في «فقاعة العجائب» Fantasy Bubble(٢٧). وبينما تحظى السياحة بهذه الأولوية وتستحوذ على قدر كبير من الاستثمارات، وتعفى أرباحها وتعاملاتها من رسوم وضرائب مختلفة، وتوفر للأجانب كافة التسهيلات بتحويل مستحقاتهم في الخارج، يعانى السكان المحليون مشاكل مزمنة. فهم يفتقرون إلى الكثير من الأساسيات من دور علاج ورعاية صحية، ومياه شرب نقية، ومدارس، وصرف صحي ومساكن ومرافق وطرق سليمة، والحد الأدنى من النظافة وسلامة البيئة.

أما من حيث توزيع منافع التنمية السياحية، فعادة ما تصيب السكان المحليين خيبة أمل بالنظر إلى النتيجة النهائية للتنمية السياحية المتعجلة وما يصحبها من توزيع غير عادل للمنافع. فالكاسبون من هذه التنمية يكونون عادة من المستثمرين من خارج الدولة ذاتها أو خارج المجتمع المحلى القاطن بالمنطقة السياحية. وحتى بالنظر إلى ما يمكن أن تخلقه السياحة من فرص عمل خاصة في المناطق النائية حيث يعد توفير فرص العمل من أهم منافع السياحة، فقد يؤدى نمط السياحة المتبع إلى أقل قدر من مشاركة المجتمع المحلى في التنمية السياحية، وأقل قدر من الوظائف للسكان المحليين. فعدد قليل من الوظائف القيادية التي تتطلب مهارات خاصة يشغلها الأجانب عادة، أما الوظائف الأخرى فالجانب الأهم منها يتطلب نوعية من العمالة على دراية عالية باللغة الأجنبية، وعلى مستوى تعليمي مرتفع، والتمتع

بلباقة معينة تؤهلهم للتعامل مع الأجانب. وكل هذه المواصفات قد تغيب عن شباب المجتمع المحلى، أو قد يفترض غيابها منذ البداية، ومن ثم يستجلب أغلب المشتغلين من مدن أخرى ومن العاصمة على وجه الخصوص. أما المجتمع المحلى فلا يحظى إلا بعدد من الوظائف غير الماهرة والموسمية. وفى خضم البطالة الواسعة بين الشباب، يثير ذلك المسلك الشعور بالإحباط والاستياء، ويخلق رؤية معادية للسياحة.

وفى مصر هناك اعتقاد قوى بأن الفجوة الهائلة بين مستوى الرخاء الذي يتمتع به السائحون، والمستوى المعيشي المتواضع للغاية للقاعدة العريضة من سكان المناطق المحيطة في الصعيد، وأن هذا التلاقي بين مناخ الترف والاسترخاء من جهة ومناخ الحاجة الشديدة والفقر من جهة أخرى، يكشف عن المشكلات والتوترات التي ظلت كامنة وغير صريحة، ويحول السكان الآمنين إلى حاقدين على السياحة والسائحين[٢٨].

(٤-١) بعض الأدلة حول اختلال الأولويات وتوزيع المنافع في مصر:

يمكن إلقاء الضوء على بعض الصور الصارخة لهذا الخلل بعرض مختصر لبعض ما نشر بالصحف المصرية خلال فترة الاستعداد لافتتاح أوبرا عايدة وعرضها بمعبد حتشبسوت بالأقصر، والفترة التي تلتها والتي شهدت حادث الأقصر المروع. هذا مع العلم أن ما نشر بالصحافة حول معاناة أهالي الأقصر والمناطق المحيطة تم في معظمه كرد فعل للحادث.

(الأهرام أكتوبر ١٩٩٧):

* تستعد المدينة لهذا الحدث منذ شهور وتم تجميل المدينة وتشجيرها وزراعتها بالزهور وتمت إنارة الأشجار بطريق الكورنيش، ويجرى الآن تعميم التجربة وإنارة معبد الكرنك وطرق المطار والطريق الموصل لمعبد حتشبسوت.

* أهدت وزارة الصحة لمدينة الأقصر لأول مرة عربة مجهزة للرعاية المركزة يمكن بها معالجة الحالات الطارئة خاصة الأزمات القلبية، هذا بالإضافة إلى مستشفى متنقل، وإعداد جناح متطور لأول مرة بمستشفى القرنة. وتم تجهيز ١٧ سيارة إسعاف حديثة مجهزة تنتشر بالطرق ومكان الاحتفال.

* بالنسبة للنظافة حققت مدينة الأقصر تقدماً ملموساً من خلال توزيع مقطورات جمع القمامة بجميع شوارع المدينة والقرى ليختفي منظر القمامة المبعثرة حول الصناديق، كما تخلصت المدينة من مخلفات الخيول التي كانت سمة المدينة والتي كانت تنشر الروائح الكريهة.

(الأهرام ١٣ أكتوبر ١٩٩٧):

* أما عن حماية السائحين وتوفير الأمن لهم فقد: أعلن وزير الداخلية أن جميع أجهزة الشرطة تشارك في تأمين وإنجاح أوبرا عايدة، وقال إنه يشارك فى تأمين عروض عايدة قطاعات عريضة من: أمن الدولة، الأمن العام، المباحث الجنائية، شرطة السياحة والآثار، والدفاع المدني والحريق، وشرطة المسطحات المائية. كما تم تأمين المطار وجميع الطرق المؤدية إلى الفنادق الثابتة والعائمة التي يقيم بها مشاهدو الأوبرا والسياحة.

(الأهرام ١٣ سبتمبر ١٩٩٧):

* صرح رئيس مدينة الأقصر بأنه تم تجديد المواسير الخاصة بشبكات مياه الشرب النقية لتغطية احتياجات الفنادق والمنشآت السياحية، كما تمت مضاعفة عدد عربات كسح البيارات، والانتهاء من رصف جميع الطرق الرئيسة بالمدينة والطريق المؤدى إلى موقع الاحتفالات، علاوة على تجديد رصف طريق المطار.

(الأهرام ٢٣ أغسطس ١٩٩٧):

* انتهت وزارة الكهرباء من تنفيذ برنامج عاجل لتدعيم وتأمين التغذية الكهربائية

لشبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في الموقع المختار لعرض أوبرا عايدة بالأقصر، وصرح وزير الكهرباء أن تكاليف هذه الأعمال بلغت ٣ ملايين و٤٠٠ ألف جنيه.

(الأهرام ١٠ يونيو ١٩٩٧):

* تمت إقامة كوبري تكلفته ٣,٥ مليون جنيه، روعي في تصميمه أن يتناسب مع التاريخ الفرعوني والأثرى لمنطقة الأقصر، حيث تم تصميم أعمدة الكوبري على شكل زهرة اللوتس وتمت تغطيتها وكسوتها بالفسيفساء التي تشكل رسومات فرعونية.

(**ملحوظة:** الكوبري مؤقت وأقيم خصيصاً لخدمة زوار الأوبرا، وذلك رغم وجود كوبري آخر خرساني أقيم منذ فترة قصيرة وتكلف ملايين الجنيهات ويؤدى نفس الغرض).

(الأهرام ١٧ أكتوبر ١٩٩٧):

* بعد انتهاء حفلة أوبرا عايدة نشر:

تختتم الليلة أوبرا عايدة ٩٧ موسمها. وسوف تبدأ الإدارة الهندسية بدار الأوبرا مع مهندسي شركة توسلي السويسرية فك المسرح والخشبة وأبراج الكهرباء غداً. ومن المتوقع أن تستغرق عملية الفك أسبوعين.

(الأهرام ٢٣ أكتوبر ١٩٩٧):

* كذلك كتب بخصوص الكوبري المؤقت الذي أقيم خصيصاً للأوبرا:

أن وزارة الثقافة أصرت على إقامة الكوبري المذكور رغم ما نشر قبل إقامته من ضرورة الاعتماد على الكوبري الخرساني الذي تكلف ٣٥ مليون جنيه، وذلك

لعدم تبديد المال العام. لكن وزارة الثقافة أصرت على إقامة الكوبري من أجل توفير العنصر الجمالي الذي يناسب الحدث وتحقيق الأمن للعابرين من البر الشرقي إلى البر الغربي لمشاهدة الأوبرا. وقد سبق أن أكدت أجهزة الأمن أن السير على الكوبري الخرساني مؤمن تماماً، وبلغت تكلفة إنارته حوالي ٣ ملايين جنيه. وقد ذكر أن من ضمن تكاليف الكوبري أيضاً ما تدفعه الدولة لملاك ومزارعي محصول القصب من تعويضات لتعرضهم لإزالة محصولهم من أجل مد طريق خاص للأوبرا!

من العرض السابق يتضح مدى سخاء الدولة إلى حد الهدر والتبذير عندما يتعلق الأمر بالسياحة. وربما يشجع على هذا أن البعض يحقق استفادة ما سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من كل الذي يجرى لفترة محدودة لا تتجاوز بضعة أيام ثم تعود الأمور كما كانت وربما أسوأ. أما التكلفة الاجتماعية الباهظة المصاحبة فلم يفكر فيها أحد من متخذي القرار. وتركز كل ما تفتقت عنه الأذهان في أن هذا الاحتفال سوف يقضى على الصورة السلبية للإرهاب ويحقق سمعة سياحية عالمية لمصر (لاحظ أن ما ينفق بهذا الشأن لا يحسب ضمن مصروفات الترويج والدعاية للسياحة).

ومع نهاية العرض نشر في صحفنا أن الصحف الألمانية اهتمت بعرض عايدة في الأقصر ووصفته بأنه أبلغ رد على المدعين بتراجع الإقبال السياحي لمصر في أعقاب حادث الأتوبيس السياحي الذي راح ضحيته تسعة ألمان[٢٩] !! وكُتب أيضاً في نفس التوقيت حول ليلة افتتاح الاحتفال : ليت كاميرا التليفزيون كانت تنقل للعالم ما كان يدور في قاعة المسرح وليس على خشبته، فلقد كان الرئيس حسنى مبارك جالساً وسط الجماهير من الأجانب والمصريين في قاعة مكشوفة تطل عليها الجبال الشاهقة (الجبال التي أتى منها المتطرفون فيما بعد) بكل حب ووئام وأمان، وكان الكل يتحرك بحرية.. ولم يشعر أحد أنه في جو رسمي، أو أن هناك حراساً وجنوداً وإنما كل شيء كان طبيعيا[٣٠].

ويبدو أن هذا التضليل كان أحد العوامل المساعدة على التراخي والإهمال من جانب المسئولين عن تأمين السائحين، فلم يمض سوى ما يزيد قليلاً على شهر منذ احتفال أوبرا عايدة حتى فوجئ الجميع أن عايدة لم تجلب مزيداً من السائحين، بل خلقت مرارة هائلة وأشعلت البركان الخامد. فقد حدثت المذبحة التي نشرت أخبارها جميع وكالات الأنباء في العالم. أما أسباب هذه المرارة فقد تتضح من معرفة أوضاع المجتمع المحلى في الأقصر.

معاناة المجتمع المحلى:

في مقابل الصورة السابقة التي أظهرت بجلاء إلى أي مدى تفتح خزائن الدولة بسهولة عندما يتعلق الأمر بالسياحة والسائحين، فإن ذلك يقابله شح وتقتير وعدم سماح الإمكانات في مواجهة الاحتياجات الدنيا واللازمة لمعيشة إنسانية متواضعة للغاية. ففي حديث لنائب الأقصر في مجلس الشعب ذكر أنه لا توجد تنمية كما يقال ولم يفعل أي مسئول شيئاً للأقصر، وسخر من دخول التليفون المحمول، وتساءل هل يخدم ذلك المواطنين البسطاء الذين لا يملكون إلا القليل. وأوضح أن ما حدث (مذبحة الأقصر) لم يكن بسبب قصور إمكانات الشرطة، فالشرطة تنعم بحياة مترفة ويسكنون فنادق خمس نجوم، ولديهم سيارات من أفخم الأنواع وإمكانات تحارب دولة، ولكن كل همهم مطاردة الباعة البسطاء وسحب رخص القيادة.. وأكد أن المواطن في الأقصر عند الشرطة مواطن من الدرجة الثانية ولا يستطيع دخول القسم خوفاً من الاعتداء عليه(٣١).

وعن أهم الضروريات نشر أن: كمية مياه الشرب غير كافية للمواطنين خاصة في القرى، ولذلك فإن الاتجاه الآن لضم مدينة الأقصر ضمن مشروع المدن الصناعية حتى تحصل على المعونة الأمريكية لمياه الشرب والصرف الصحي! وقد بلغ الأمر أن أصبحت مياه الرشح المتسربة من بيارات الصرف بالمنازل تهدد المساكن والمباني الأثرية. أما الشبكة الحالية للصرف فتغطى ٣٠٪ فقط من المدينة(٣٢).

وعن أحوال أهالي القرى والنجوع نشر أن: هناك ١٤ نجعاً تعانى من مياه

الشرب غير الصالحة للاستهلاك الآدمي وفقاً للتحاليل المعملية التي أثبتت ذلك . كما أن جبانة المسلمين تقع فوق بحيرة من المياه تنفجر عند حفر القبور، والوحدة الصحية بقرية الزينية قبلي تعانى من مشاكل متعددة. فهناك طبيب واحد يقدم الخدمة لقرية لها ٤ توابع ويصل تعدادها ١٦ ألف نسمة. ولا تتوافر الأمصال، وهناك تسرب متعمد لمصل لدغة العقرب إلى الصيدليات الخاصة. أما مرشح المياه في ثلاث قرى فلا يعمل نظراً لضعف التيار الكهربائي، فضلاً عن تأثير ضعفه على الأجهزة الكهربائية بالمنازل[٣٣] .

أما سكان منطقة الكرنك القديم بجوار أكبر المعابد الأثرية فيعانون من نقص كبير في الخدمات وتجاهل المسئولين لهم. وتعانى المنطقة من عدم وجود سنترال آلي وكذلك وحدة للإسعاف أو مكتب بريد لصرف المعاشات لكبار السن، وضعف الكهرباء والمياه بهذه المنطقة[٣٤] .

وفى رأى كثيرين، ومن ضمنهم وزير خارجية سابق، أن السياسة الأمنية لاتتحمل وحدها مسئولية تفاقم العنف، ولكن هناك ظروفاً أخرى سياسية واجتماعية واقتصادية أسهمت بدرجات متفاوتة في إفراز تلك النتيجة. فموات الأحزاب السياسية له دوره، والتعقيد الذي طرأ على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الذي أصبحت الحياة في ظله أشد قسوة، الأمر والذي أشاع اليأس لدى الشباب[٣٥] .

وتجنباً لما يمكن أن يسفر عنه هذا الخلل في الأولويات وهذا التفاوت في توزيع المنافع من مخاطر مثل العنف والإرهاب أو مجرد الرؤية المعادية للسياحة، أولت أدبيات السياحة اهتماماً خاصاً بأن يكون التخطيط السياحي شاملاً للأبعاد الاجتماعية، وأنه من الأهمية بمكان توفير احتياجات السكان المحليين في نفس الوقت الذي تخصص فيه الموارد للسياحة. بل يرى البعض أن توفير هذه الاحتياجات يجب أن يكون سابقاً للتنمية السياحية وممهداً لها. كما تبرز أدبيات السياحة أيضاً دور المجتمع المحلى في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتطوير السياحي، وأهمية أخذ وجهة نظرهم في الحسبان[٣٦] .

(٥) المنافسة على الموارد المحلية:

وبالإضافة إلى أن المجتمع المحلى يحصل على أقل قدر من المنافع، فإنه عادة يتحمل الجانب الأكبر من التكاليف. فهناك أشكال التكاليف التي تم التعرض لها من قبل مثل التعدي على الثقافة المحلية، وتغير نمط الحياة، والتحديث المغالى فيه، وإهمال الاحتياجات الأساسية للمجتمع. أما التكاليف التي يتم تناولها هنا فهي تلك الناتجة عن منافسة السائحين للمجتمع المحلى في استخدام الموارد المحلية، ولها صور متعددة تتضح مما يلي:

فالسياحة لها أثر على توزيع الثروة من منظور طويل الأجل ينبغي عدم تجاهله. والتطوير السياحي غير المراعى تماماً للأبعاد البيئية يسهم كما تبين في تآكل قاعدة الموارد سواء الطبيعية أو التراثية بالمنطقة. ويعنى ذلك أن الاستهلاك الحالي لهذه الموارد بواسطة السائحين يكون على حساب قدرة المجتمع المحلى على الاستفادة المستقبلية منها. علاوة على ذلك فإن صيانة الموارد التي تعرضت للهدر يتطلب تكاليف باهظة يتحملها ليس فقط المجتمع المحلى بالمنطقة السياحية بل المجتمع ككل في شكل ضرائب ورسوم، أو إعادة توزيع الإنفاق العام لصالح الصيانة على حساب جوانب إنفاق أخرى ضرورية. وأحياناً تمول عمليات الصيانة من خلال منح أجنبية استناداً إلى اعتبار بعض الآثار تراثاً إنسانياً أو لأهمية حماية بعض الموارد الطبيعية النادرة. على النطاق العالمي. ولكن يظل الجانب الأكبر من التمويل مقدماً من مجتمع الدولة المضيفة.

ورغم أن ما تقوم به الدولة من بنية أساسية لخدمة السياحة قد يخدم المواطنين أيضاً مثل الطرق والكباري والمطارات، إلا أنه في حالات كثيرة تكون البنية الأساسية مخصصة للسياحة فقط، مثل تلك التي تخدم الفنادق والقرى السياحية مباشرة أو الفنادق العائمة، أو عندما يتم الإنفاق ببذخ على عمليات التجميل والتحسين من أجل إرضاء السائحين [إنفاق أوبرا عايدة مثلاً]. لذلك فإن قدراً لابأس به من الإنفاق العام على البنية الأساسية للسياحة يكون على حساب

المواطنين. وهناك وجهة نظر ترى أن الإنفاق العام الذي يوجه للترويج والتدريب، وبناء الطرق وتوسيع المطارات وتجميلها من أجل السياحة، يكون من الأجدى اقتصادياً واجتماعياً إنفاقه على مشروعات لمساعدة المجتمع المحلى مباشرة. ويرى آخرون أن الاستثمار في الزراعة بدلاً من السياحة في بعض المناطق يكون أكثر فائدة لعملية التنمية[٣٧].

والسياحة يمكن أن تؤدى أيضاً إلى إزاحة السكان الأصليين من أراضيهم وديارهم أو حرمانهم من احتياجات أساسية للمعيشة من أجل عمليات التطوير السياحي. وقد يلجأ السكان لهجر مواطنهم الأصلية اضطراراً بسبب ضغوط التطوير السياحي. ولعل المثال الصارخ على ذلك ما حدث في مدينة البندقية الإيطالية التي كانت من أهم المدن الإيطالية وأكثرها سكاناً[٣٨].

وقرية القرنة بالبر الغربي بالأقصر تعد مثالاً على جور التطوير السياحي على السكان المحليين وإزاحتهم. فالقرنة مجتمع غنى بثقافته وتراثه وتشكيلاته المعمارية المتميزة، كما أنه مجتمع منتج يعتمد على الحرف اليدوية الفنية المتعددة والتي تمارس في المنازل وفى شوارع القرية وفى مصانع صغيرة يعيش فيها أصحابها. وكل ذلك يجذب السائحين لهذه القرية التي أصبحت مزاراً سياحياً مهماً لسواح الآثار والمقابر بالبر الغربي. ولكن منذ النصف الثاني من التسعينيات بدأ الإعداد لمشروع سياحي ضخم لتحويل منطقة البر الغربي إلى متحف مفتوح، وإزالة كافة العشوائيات وتخطيط مناطق جديدة للاستثمار السياحي في شكل قرى ومدن للملاهي وأسواق تجارية وكازينوهات عالمية ومراسي للفنادق العائمة[٣٩]. وتقرر بناء على ذلك ترحيل سكان القرية، وتم نقل نحو ١٥٠٠ أسرة إلى قرى جديدة على بعد عشرة كيلومترات. وكانت هذه القرى قد بنيت أصلاً لضحايا سيول عام ١٩٩٣ ورفض المتضررون شغلها لعدم ملاءمتها.

وقد كشفت نتائج مسح أجرى لسكان القرية عن تمسكهم بمنازلهم واستعدادهم لتقبل الأوضاع البدائية التي يعيشون فيها[٤٠]. كذلك أبدى السكان احتجاجاً

شديداً على نقل مصانع الألباستر. فهناك ٤٣ مصنعاً تدعم ما لا يقل عن ٣٠٠ أسرة ـ تأكل وتشرب وتنام وتصنع التماثيل منذ عشرات السنين. كما احتجوا أيضاً على القرية التي أنشأها أحد المستثمرين والتي من المقرر نقلهم إليها. فهذه القرية لم يسكنها أحد لأنه لم يأخذ رأى المنتفعين في نمط بنائها[٤١].

وقد بدئ بالفعل في عام ١٩٩٦ في إزالة المساكن، لكن ترتبت على ذلك مصادمات عنيفة بين الشرطة والأهالي تم فيها تبادل النيران، كما أشعل المواطنون النيران في الطرق المؤدية لوادي الملوك والملكات[٤٢]. ومن الطبيعي أن ينعكس هذا التوتر على سلوك المواطنين تجاه السياحة. فقد ذُكر مثلاً أن حوالي مائة من القرويين اعترضوا سبيل أتوبيس سياحي احتجاجاً على إزالة مساكنهم[٤٣].

وهناك أدلة من دراسات أخرى تشير إلى أثر التطوير السياحي المكثف على ارتفاع الأسعار والعجز في المعروض من السلع الاستهلاكية خلال المواسم السياحية، واستبعاد سكان المجتمع المحلى من استخدام الشواطئ[٤٤]. وفى مصر توجد أدلة متعددة تؤكد بعض هذه التأثيرات. فارتفاع أسعار الأراضي والعقارات، والمغالاة في إيجارات المساكن، وربما أيضاً في أسعار بعض السلع الاستهلاكية والخدمات، تعد من الظواهر المألوفة في المناطق ذات الأهمية السياحية. واستبعاد السكان المحليين من استخدام الشواطئ ظاهرة فرضت نفسها في حالة تنمية الساحل الشمالي لصالح السياحة الداخلية. فقد تم بناء عشرات القرى على طول الساحل الشمالي الغربي في مواجهة البحر مباشرة، وتحولت الشواطئ، بل الساحل بأكمله تقريباً، إلى ملكية خاصة للقلة من أصحاب الشاليهات الذين يقطنون هذه القرى في موسم الصيف فقط. وحرم الأهالي الذين يعيشون في هذه المناطق من استخدام الشاطئ ومن متعة الصيد التي كانوا يمارسونها في أوقات فراغهم. وحرمان السكان المحليين من استخدام الشواطئ أصبح حقيقة واقعة أيضاً في منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، حيث سيطرت القرى السياحية (التي أقيمت على الساحل مباشرة) على مساحات شاسعة من الشواطئ التي أصبحت مغلقة عليهم.

كذلك اتضح أن التطوير السياحي الواسع النطاق والسريع الذي تم في منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء خلق طلباً كبيراً على الأسماك والكائنات البحرية الغذائية. وبالنسبة لأنواع معينة مثل الاستاكوزا، أدت السياحة إلى المغالاة في صيدها مستنفدة بذلك قدراً كبيراً من الرصيد المتاح منها في سواحل سيناء. ورغم ما تفرضه محافظة جنوب سيناء من قيود وتضعه من تعليمات بتحريم صيد الاستاكوزا صغيرة الحجم، إلا أنه حتى وقت غير بعيد وجد أنه لا يتم الالتزام بهذا نتيجة لضغوط أصحاب المصالح الفندقية. وما ينطبق على الاستاكوزا ينطبق أيضاً على أسماك الشعاب(٤٥).

ومن الأبعاد الاجتماعية ذات الأهمية الجوهرية أن السائحين قد يتنافسون مع السكان المحليين على استخدام الموارد الحيوية محدودة الكمية، خاصة المياه والطاقة. وبالنسبة للمياه على وجه الخصوص بصفتها موردا نادرا يحتاجه الغنى والفقير، اتضح من إحدى الدراسات أن استهلاك السائح للمياه يوازي ٦-١٠ أمثال استهلاك الفرد المحلى، وأن أي عجز في المتاح من المياه يتحمله السكان المحليون، حيث لا يعقل أن يفاجأ السائح بانقطاع أو نقص المياه!(٤٦). والاتجاه الأشد خطورة بالنسبة لمستقبل الطلب على المياه هو التوسع في نوع جديد من السياحة يرضى رغبات السائحين الأثرياء، وهو سياحة الجولف. ورغم أن هذا النوع من السياحة يتمتع بمزايا من وجهة نظر المتحمسين له تتمثل في تنوع المنتج السياحي وجذب السائحين الأثرياء ذوى القوة الإنفاقية العالية، وكذلك إطالة مدة إقامة السائح خاصة في مدينة مثل الأقصر حيث المغريات السياحية بخلاف الآثار محدودة، إلا أن هذه السياحة تنطوي على تكلفة اقتصادية وبيئية واجتماعية عالية.

وفى إسبانيا الدولة التي تعد على رأس الدول الجاذبة لهذا النوع من السياحة، وجد من واقع دراسات مختلفة، أن إقامة ساحات للجولف يستلزم تكلفة باهظة، وفى بعض الحالات يتم اقتطاع الأرض من أنشطة الإعاشة التقليدية، أو قد تشغل

الساحات مواقع ذات مناظر طبيعية خلابة بالقرب من الشواطئ أو داخل الغابات الطبيعية والتلال[٤٧] . والأهم من ذلك كله في نظر الدارسين لهذه الظاهرة في إسبانيا الاستهلاك الهائل من المياه المطلوب للحفاظ على الخضرة وتقديم المدى الواسع من الخدمات الترفيهية والرياضية للاعبي الجولف. وقد وجد أن هذا الاستهلاك يتم على حساب احتياجات السكان المحليين. لذلك بدأ التخوف من أن عجز المياه يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة مع استمرار التوسع في سياحة الجولف[٤٨] . أما في جنوب البرتغال ـ وهى أيضاً شهيرة بسياحة الجولف ـ اتضح أن ري مساحة واحدة للجولف يخلق طلباً على المياه أكبر من طلب جميع السكان في المنطقة السياحية[٤٩] .

وإذا كان هذا هو الوضع بالنسبة لإسبانيا والبرتغال، فما بالنا بالنسبة لمصر ذات المناخ الأكثر جفافاً والأشد حرارة، وحيث لازال قطاع غير محدود من السكان يعانى من عدم توافر مياه الشرب أو عجزها وقطاع أكبر كثيراً يعانى من تدهور نوعيتها. كما أن المياه تعد مورداً أساسياً ونادراً بالنسبة لقطاع الزراعة حالياً، وهى العنصر الحاكم في توسع هذا القطاع مستقبلاً. وقد أصبح في مصر الآن وخلال عدد قليل من السنوات في النصف الثاني من التسعينيات عشر ساحات للجولف على مستوى عالمي تقع بالقاهرة والأقصر والغردقة وشرم الشيخ. ومن الملاحظ أن الاتجاه نحو مزيد من التوسع يلقى تشجيعاً وترحيباً كبيراً[٥٠] . والمشكلة الأخطر هي أن إقامة ساحات الجولف لم يعد يرتبط بالسياحة الدولية فقط بحيث يمكن تبريرها بجذب السائحين الأثرياء، بل إنه ومن خلال أثر المحاكاة سيطرت الفكرة على المناطق السكنية التي تصمم وتبنى على مستوى راق لسكنى المصريين الأثرياء، وحيث تقام فيها ساحات للجولف وحمامات للسباحة للتعبير عن هذا الرقى وكوسيلة للبيع والترويج. ومن ناحية أخرى من المفيد التنويه أيضاً إلى أن العشب المستخدم في هذه الساحات يتم استيراده من الخارج[٥١] .

(٦) السياحة والتفاهم الدولي:

لعل من أهم الأسباب لعدم توجيه اهتمام كاف للأبعاد الاجتماعية والثقافية للسياحة، الافتراضات الضمنية بأن السياحة ذاتها تعد آلية لخلق التوافق الثقافي ولتعزيز السلم والتفاهم بين الشعوب، وهى من المقولات التي تروج لها منظمة السياحة العالمية، ثم تؤخذ كأمر مسلم به بواسطة الباحثين والدارسين لصناعة السياحة. ومن المعتقد أن هناك مبالغة شديدة في هذه المقولات، فيرى البعض عدم وجود دليل قوى على أن السياحة قوة أساسية من أجل السلام وأنها تعمل على تقريب شعوب العالم، بل إن الواقع يكشف عن أشكال مختلفة من المنازعات الثقافية والاجتماعية المصاحبة للنشاط السياحي[٥٢]. وتتم هذه المنازعات بين أطراف مختلفة، فتوجد بين السائح والمضيف، وبين المؤسسات السياحية الأجنبية القوية اقتصادياً والبلد المضيف، كذلك قد توجد نزاعات بين القطاعات المختلفة داخل المجتمع المضيف، كالنزاع بين النشاط السياحي والنشاط الزراعي أو الصيد.

لقد دُرس دور السياحة في تغيير رؤية وتوجهات السائحين إلى الأفضل وتحقيق مزيد من التفاهم والتقارب الثقافي، من خلال أربع حالات أخضعت للبحث الميداني. وكل حالة من هذه الحالات تتكون من مجموعتين من المبحوثين: المجموعة الأولى «مجموعة التجربة»: وهى عبارة عن عينة من السائحين الذين يزورون دولة مضيفة معينة لأول مرة، والمجموعة الثانية «مجموعة المقارنة»: وتشمل عينة من مجتمع نفس الدولة المرسلة للسائحين والذين لم يزوروا الدولة المضيفة المعينة. وكل من المجموعتين تم استجوابهم مرتين، مرة قبل أن تغادر مجموعة التجربة إلى الدولة السياحية المعينة، ومرة بعد عودتها من الزيارة. وتم استجواب مجموعة المقارنة مرتين أيضاً خلال نفس المدة تقريباً للتأكد من أنه لاتوجد عوامل أخرى بخلاف السياحة أثرت على اتجاهات المبحوثين[٥٣].

أما الحالات الدراسية الأربعة فتشمل كل منها دولتين توجد بينهما خلافات

ومنازعات معروفة وهى: مصر وإسرائيل، روسيا والولايات المتحدة، اليونان وتركيا، تركيا واليونان، حيث الدولة الأولى هي المضيفة والثانية المرسلة. أما استمارة الاستبيان فقد صممت بحيث تقيس الاتجاهات نحو شعوب الدول المضيفة ومعتقداتهم السياسية ومؤسساتهم.

ومن المهم هنا الكشف عن نتائج دراسة الحالة للسائحين الإسرائيليين الذين زاروا مصر لأول مرة. فقد أسفرت النتائج عن أن السائحين الإسرائيليين لم يغيروا من آرائهم وتوجهاتهم نحو المصريين والمؤسسات المصرية بشكل إيجابي. فقد عبر ١٨٪ فقط (٦ أفراد) من المستجوبين عن تغير في توجهاتهم نتيجة لزيارتهم لمصر، ومن بين هؤلاء حالة واحدة فقط ذكرت تغيراً إيجابياً، بينما الحالات الخمسة أظهرت تغيراً سلبياً. والانطباع الذي خرج به السائحون هو أن المصريين يميلون إلى التراخي والبطء، وذلك على نحو أكثر مما كانوا يعتقدون قبل سفرهم لمصر. كذلك فإن التجربة السياحية غيرت من رؤية السائحين الإسرائيليين للمؤسسات المصرية إلى الأسوأ. فالإسرائيليون العائدون من مصر اكتسبوا نظرة سلبية لدور الحكومة المصرية في رعاية ورفاهة مواطنيها، وكذلك لاستقرار وسلامة الاقتصاد المصري. واتضح أيضاً أن الإسرائيليين العائدين من مصر أصبحوا يدركون أن مصر ذات وضع متدنٍ عن إسرائيل بشكل أكبر مما كانوا يعتقدون قبل سفرهم!

والنتيجة العامة للحالات الثلاث الدراسية الأخرى لا تختلف عن حالة مصر وإسرائيل. فقد اتضح من النتائج المجمعة للحالات الأربع تغيرات محدودة في الآراء والتوجهات نتيجة للزيارة السياحية. والأهم من ذلك أن معظم هذه التغيرات كانت في الاتجاه السلبي، وليس الإيجابي.

أما القضية التي لم تتعرض لها هذه الدراسة أو غيرها من الدراسات التي أتيحت للبحث الحالي فهي: إلى أي مدى يمكن أن تستخدم السياحة كآلية ليس للتوافق الدولي، ولكن لنقل المعلومات والأسرار من بلد لآخر، وما يترتب على ذلك من تهديد للأمن القومي للدولة المضيفة؟ وفي مصر رغم ضبط حالات جاسوسية

مختلفة منذ فُتحت الأبواب للسياحة الإسرائيلية، إلا أنه من الصعوبة إثبات علاقتها بهذه السياحة.

ومع ذلك فقد انتشرت مؤخراً ظاهرتان خطيرتان ترتبطان بشكل مباشر بالسياحة. وهما: زواج المصريين من إسرائيليات، وانتقال المصريين للعمل في إسرائيل بأعداد متزايدة. ولا شك أن لتدفق السائحين من إسرائيل - وبالذات في منطقة جنوب سيناء - واختلاطهم بالشباب المصري اليائس من الحصول على فرصة عمل، أكبر الأثر في هذه الاتجاهات.

(٧) ملاحظات ختامية:

اتضح من الفصل السابق والفصل الحالي تعدد الآثار السلبية للسياحة سواء فيما يتعلق بالبيئة الطبيعية والتراث، أو بالأوضاع الاجتماعية والثقافية. وسيادة الجانب السلبي على النحو المبين قد يرجع جزئياً لطبيعة السياحة ذاتها وكونها صناعة تمارس داخل مجتمعات لها ثقافتها وقيمها، وفى إطار بيئة طبيعية وتاريخية ذات حساسية عالية للنشاط الإنساني. ومع ذلك فإن قدراً غير ضئيل من هذه الآثار يعود بناءً على التحليل السابق لعدة أمور:

* الرؤية الضيقة وغير المتوازنة للتنمية عموماً والتطوير السياحي على وجه الخصوص وتغليب الاعتبارات الاقتصادية على المتطلبات البيئية.
* ضعف خطط التطوير السياحي وسياسات الاستثمار ونمط الأولويات.
* التراخي في تنفيذ التشريعات والقواعد البيئية، والليونة والفساد في التعامل مع المستثمرين المحليين والأجانب.
* عدم مشاركة المجتمع المحلى في عمليات التنمية السياحية.

هذا ومن الجدير بالملاحظة أنه نتيجة للزيادة المستمرة في أعداد السائحين الدوليين وما يصاحب ذلك من سلبيات ومشكلات تم تناول العديد منها من قبل، وكذلك

للاعتقاد الراسخ بأن السياحة لا ينبغي النظر إليها على أنها مجرد نشاط تجارى تحكمه قواعد السوق، فقد وُضعت السياحة لأول مرة في أبريل عام ١٩٩٩ على جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة للتنمية المتواصلة التي تعقد اجتماعاً سنوياً لمناقشة الأعمال التنفيذية للقرارات التي اتخذت في قمة الأرض في ريودي جانيرو في عام ١٩٩٢. وبدأت بالفعل منظمة السياحة العالمية في وضع مدونة عالمية للسلوك في مجال السياحة[٥٤]، تشير المادة الأولى منها إلى:

«أن العاملين في تطوير السياحة والسائحين أنفسهم ملزمون بمراعاة التقاليد الاجتماعية والثقافية والممارسات الخاصة بكل الشعوب، بما في ذلك الأقليات الوطنية وسكان البلاد الأصليين».

وتدين المدونة:

«استغلال الشعوب الأخرى بأية صورة، ولا سيما من الناحية الجنسية».

وتؤكد:

«أن سياسات السياحة يجب أن تكون مفيدة للمجتمعات المحلية، وأن تهتم بصيانة التراث وتجميله، وأن تسمح بازدهار الحرف اليدوية التقليدية، وأشكال الفلكلور. كما سيتم اقتراح آلية لتسوية المنازعات المحتملة بين منظمي الرحلات والمجتمعات المضيفة على سبيل المثال».

كذلك تنبه المدونة إلى:

«أن سياسات السياحة الوطنية يجب أن تضعها مجموعات عمل تضم أفراداً من الفروع المختلفة للنشاط، بحيث لا تضم فقط القائمين بأنشطة سياحية وحدها، بل تضم أيضاً الأثريين، والأنتروبولوجيين والمؤرخين والجغرافيين».

المراجع

1 - David Harrison, "Tourism and prostitution: Sleeping with the enemy", Tourism Management, vol. 15, No. 6, 1994. Pp. 435-443.

٢ ـ المرجع السابق .

3 - Chris Ryan and Rachael Kinder, "The deviant tourist and the crimogenic place - the case of the tourist and the New Zealand prostitute", in Abraham Pizam and Yoel Mansfeld (eds), Tourism Crime and International Security Issues, John Wiley & Sons Ltd, West Sussex, 1996, pp 23-36.

4- Stephen M. Le Bruto, "Legal aspects of tourism and violence" in Abraham Pizam and Yoel Mansfeld (eds), المرجع السابق (p. 297).

5- C. L. Jenkins and Zhen- Hua Liu, "China: economic liberalization and development - the case of the people's republic of China", in Frank M. Go and Carson L. Jenkins, Tourism and Economic Development in Asia and Australia, Pinter, London & Washington, 1998.

6- Linda K. Richter and William L. Waugh, Jr "Terrorism and tourism as logical companions", Tourism Management, vol. 7, No 4, December 1986, pp 230-238.

7- Linda K. Richter and William L. Waugh, Jr المرجع السابق .

8 - Salah Wahab, "Tourism and terrorism: synthesis of the problem with emphasis on Egypt", in Abraham Pizam and Yoel Mansfield (eds), المرجع السابق pp. 175-186.

٩ ـ جريدة الأحرار، القاهرة ٢٣/ ١١/ ١٩٩٧ .

١٠ ـ جريدة العالم اليوم، القاهرة، ٢٤/ ١١/ ١٩٩٧ .

١١ ـ جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٧/ ١١/ ١٩٩٧ .

١٢ ـ مجلس الشورى، التقرير المبدئى عن موضوع مستقبل مصر سياحياً، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٩ ، ص ٥٢ .

١٣ ـ كثير من المقالات التى نشرت بالصحف اليومية تؤيد هذا الاتجاه . انظر أيضاً :

Heba Aziz, "Understanding attacks on tourists in Egypt", Tourism Management, vol. 16, No. 2, 1995, pp. 91-95.

١٤ ـ مايك روبنسون Mike Robinson، «هل السياحة الثقافية تسير فى الطريق الصحيح؟»، رسالة اليونسكو، يوليو / أغسطس ١٩٩٩ ، ص ٢٢/ ٢٣ .

١٥ ـ ميرا شاكلى Myra Shackley، «الهيمالايا : رقصات الأقنعة ونتائج مشتركة»، رسالة اليونسكو، يوليو / أغسطس ١٩٩٩ ، ص ٢٨/ ٢٩ .

١٦ ـ مايك روبنسون، مرجع سابق .

١٧ ـ رؤية، منتطفات من التنمية، العدد رقم ١٣ ، صيف ١٩٩٩ .

18 - Heba Aziz, مرجع سابق

١٩ ـ بدر الدين على، «قضية الإرهاب بين الذاتية والموضوعية»، جريدة الأهرام، القاهرة، ٨/ ٢/ ١٩٩٨ .

20 - WTO, Tourism: 2020 Vision, Executive Summary Updated, June 1998, P. 39.

٢١ ـ فاليرى باتان Valéry Patin ، «هل ستسود قوى السوق ؟»، رسالة اليونسكو، يوليو/ أغسطس ١٩٩٩ . ص ٣٥-٣٦ .

22 - John Lea, Tourism and Development in the Third World, Routledge, London and New York, 1988, p. 51.

23- C. L. Jenkins and Zhe- Hua Lia, مرجع سابق

٢٤ ـ مايك روبنسون، مرجع سابق .

٢٥ ـ جارى مارشانت Garry Marchant ، «سادة فى المواقع التى يعرفونها»، رسالة اليونسكو، يوليو/ أغسطس ١٩٩٩ ، ص ٣٠/ ٣١ .

٢٦ ـ تحتوى الدراسة التالية على عرض لعدد من الدراسات حول الموضوع ، علاوة على نتائج بحث ميدانى أجرى فى منطقة سياحية باسكتلندا :

Donald Getz, "Residents' attitude towards tourism", Tourism Management, vol. 15, No. 4, 1994, pp. 247-258

٢٧ ـ رؤية، مقتطفات من التنمية، مرجع سابق .

28 - Heba Aziz, . مرجع سابق

٢٩ ـ جريدة الأهرام المسائى، القاهرة، ١٧/ ١٠/ ١٩٩٧ .

٣٠ ـ محمود مراد، «ندوة : مصر النصر والحب والسلام والأبوية»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٧/ ١٠/ ١٩٩٧ .

٣١ ـ جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٨/ ١١/ ١٩٩٧ .

٣٢ ـ جريدة الأهرام المسائى، عدد غير محدد التاريخ بأرشيف الأهرام .

٣٣ ـ جريدة الأهالي، القاهرة، ١٣/ ٨/ ١٩٩٧ .

٣٤ ـ جريدة الأهرام المسائي، القاهرة، ١٤/ ٩/ ١٩٩٧ .

٣٥ ـ فهمى هويدى، «فى فقه الأمن والعنف»، جريدة الأهرام، القاهرة، ١٦/ ١٢/ ١٩٩٧ .

36 - Regina Seheyvens, "Ecotourism and the empowerment of local communities", Tourism Management, 20, (1999), pp. 245-249.

٣٧ ـ هناك أمثلة متعددة في المرجع التالى :

World Bank, Social and cultural dimensions of tourism, Staff Working Paper, No. 326, April 1979, pp. 35/36.

٣٨ ـ أنطونيو باولو روسو، «البندقية : مواجهة أدعياء الثقافة»، رسالة اليونسكو، يوليو/ أغسطس ١٩٩٩، ص ٤٢/ ٤٣ .

٣٩ ـ مجلة المصور، القاهرة، ٦/ ١٢/ ١٩٩٦ .

٤٠ ـ الأهرام ويكلى، القاهرة، ٨/ ٥/ ١٩٩٧ .

٤١ ـ مجلة المصور، مرجع سابق.

٤٢ ـ جريدة الوفد، القاهرة، ٩/ ٢/ ١٩٩٦.

٤٣ ـ وكالة أنباء الشرق الأوسط، القاهرة، ١٨/ ٢/ ١٩٩٦.

44 - World Bank, مرجع سابق

45 - Julie P. Hawkins and Callum M. Roberts, "The growth of coastal tourism in the red sea: Present and future effects on coral reefs", Ambio, vol. 23, No. 8, Dec. 1994.

46- Mel Gajraj, "Limits to tourism evelopment: Warning signs", Tourism Management, Sept. 1989. pp. 202-203.

47- O. Pi - Sunyer, "Tourism in Catalonia", in M. Barke, J. Towner and M. T. Newton (eds), Tourism in Spain: Critical Issues, CAB International Wallingford, 1996. P. 256.

48- M. Robinson, "Sustainable tourism for Spain. Principles, prospects and problems", in M. Barke, J. Towner and M. T. Newton (eds), مرجع سابق pp. 420-421.

49- Michael Romeril, Tourism and the Environment-Accord or Discord?, Tourism Management, Sept. 1989.

٥٠ ـ مصطفى النجار، «الجولف سياحة الصفوة والنفقات الهائلة»، جريدة الأهرام، القاهرة، ٢/ ١٢/ ١٩٩٩.

51 - Fatemah Farag, "The price paid by the poor", Al-Ahram Weekly, 20-26 January 2000.

٥٢ ـ مايك روبنسون، مرجع سابق.

53 - Abraham Pizam, "Does tourism promote peace and understanding between unfriendly nations?, in Abraham Pizam and Yoel Mansfeld (eds), مرجع سابق pp. 203-213.

٥٤ ـ سنتيا جوتمان Cynthia Guttman، «نحو مدونة أخلاقية للسياحة»، رسالة اليونسكو، يوليو/ أغسطس ١٩٩٩، ص ٥٦.

الجزء الثاني

سيناريوهات المستقبل



الفصل الثامن

التغيرات المتوقعة عالمياً والتعريف بالسيناريوهات

يتم الانتقال في هذا الجزء من الدراسة من تحليل أوضاع قطاع السياحة وتطوراته التاريخية خلال الفترة المرجعية والبحث في أهم قضاياه ومشاكله، إلى رسم سيناريوهات أو تصورات بديلة لمستقبل القطاع. وسوف يخصص هذا الفصل للتمهيد للسيناريوهات:

أولاً: بتناول أهم التطورات المتوقعة عالمياً، والتي يمكن أن تؤثر في مستقبل قطاع السياحة في مصر، أياً كان السيناريو المتوقع.

ثانياً: بالتعريف بطبيعة السيناريوهات وشروطها الأساسية وجوانب التمايز فيها.

(١) أهم التطورات العالمية:

أعدت منظمة السياحة العالمية World Tourism Organization (WTO) عدداً من الدراسات تضمنت تنبؤات وتوقعات بخصوص السياحة على مستوى العالم وعلى مستوى أقاليمه المختلفة، ومن بينها إقليم الشرق الأوسط الذي يضم مصر. وتنصب التوقعات على فترة مستقبلية تتسق إلى حد كبير مع فترة السيناريوهات للدراسة الحالية (١٩٩٥-٢٠٢٠). لذلك سيتم فيما يلي الاستعانة بنتائج هذه الدراسات ما لم يذكر غير ذلك[١]. وأهم التطورات العالمية التي سوف سيتم تناولها:

* توقعات الطلب السياحي العالمي .
* الطلب العالمي على المستوى الإقليمي .
* السياحة الداخلية .
* السياحة العكسية .
* التوقعات بشأن العولمة .
* التغيرات التكنولوجية .
* البيئة واطراد السياحة .
* تغيرات أخرى .

(١-١) توقعات الطلب السياحي العالمي:

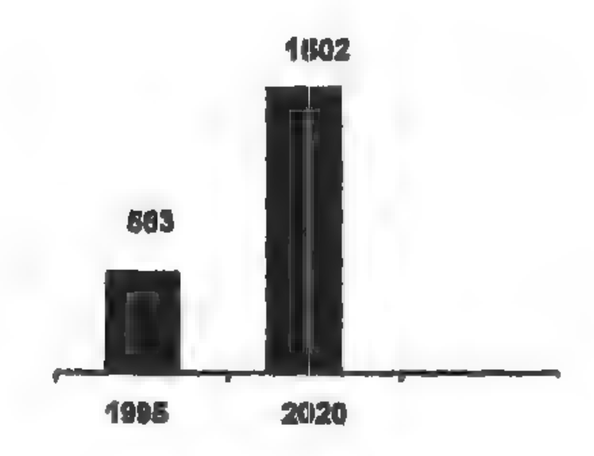
نظراً لأن السياحة الدولية أو الوافدة إلى مصر في المستقبل هي جزء من الطلب السياحي العالمي المتوقع مستقبلاً، فمن الضروري التعرف على التوقعات لهذا الطلب العالمي حتى يمكن في ضوئها وضع تصورات للطلب السياحي في كل سيناريو .

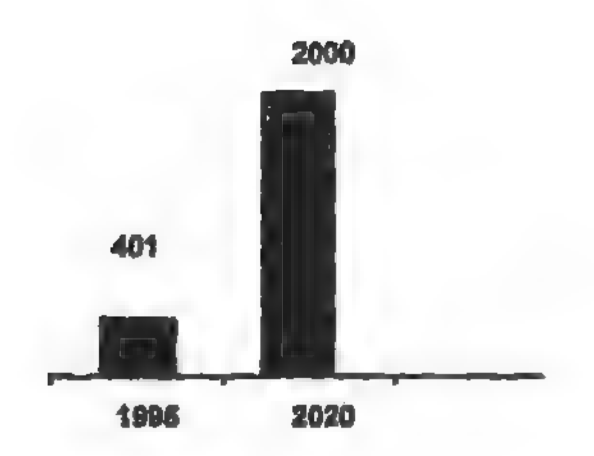
وكما يتضح من شكل رقم (١) من المتوقع أن يصل عدد السائحين في العالم بحلول عام ٢٠٢٠ إلى ١٦٠٢ مليون سائح بالمقارنة بعدد ٥٦٣ مليونا في عام ١٩٩٥ ، ويقدر معدل النمو السنوي المتوسط خلال هذه الفترة بنحو ٤,٣٪ . أما الإيرادات السياحية فمن المتوقع أن تنمو بمعدل أعلى يبلغ ٦,٧٪ سنوياً في المتوسط ، ليصل حجمها في عام ٢٠٢٠ إلى ٢٠٠٠ بليون دولار . ووفقاً لمنظمة السياحة العالمية فإن هذا التوسع السياحي رغم أهميته الكبيرة ، لا يزال يفسح المجال لمزيد من النمو بعد فترة التوقع . فيقدر أن عدد السائحين الدوليين كنسبة من عدد سكان العالم المحتملين كسائحين في ٢٠٢٠ يمثل ٧٪ فقط ، وهي نسبة تسمح بمزيد من النمو في المستقبل البعيد (بعد ٢٠٢٠) .

شكل رقم (١)

توقعات الطلب السياحي العالمي والإيرادات السياحية

(١٩٩٥، ٢٠٢٠)





عدد السائحين (مليون سائح)

الإيرادات السياحية (بليون دولار)

المصدر: WTO, Tourism, 2020 Vision, June 1998 .

(١-٢) الطلب العالمي على المستوى الإقليمي:

معدل النمو المتوقع للسياحة الدولية الوافدة لإقليم الشرق الأوسط (الذي تصنف مصر داخله) أعلى كثيرا من المتوسط على مستوى العالم، ويبلغ في المتوسط خلال الفترة ٧ , ٦٪ سنوياً مقابل ٣ , ٤٪ للعالم. وكما يتضح من جدول رقم (١) من المتوقع أن يزيد عدد السائحين الوافدين للإقليم خلال فترة التقدير من ١٤ مليونا عام ١٩٩٥ إلى ٦٩ مليونا عام ٢٠٢٠.

وعموماً فإن معدل النمو لأقاليم الدول الصناعية سيكون أقل من المتوسط، بينما يرتفع عن المتوسط لأقاليم الدول النامية. ولذلك سيتغير التوزيع النسبي للسياحة العالمية الوافدة بحلول ٢٠٢٠ لصالح الدول النامية، فينخفض نصيب أوروبا وأمريكا ويرتفع نصيب الأقاليم الأخرى.

جدول رقم (١)

التنبؤ بالسياحة الوافدة في العالم وفقاً للإقليم ١٩٩٥-٢٠٢٠

الأقاليم المستقبلة	عدد السائحين بالمليون				الأهمي
	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	١٩٩٥
أوروبا	٣٣٤	٣٨٦	٥٢٦	٧١٧	٥٩,٣
شرق آسيا / الباسفيك	٨١	١٠٥	٢٣١	٤٣٨	١٤,٤
أمريكا	١١٠	١٣١	١٩٥	٢٨٤	١٩,٥
أفريقيا	٢٠	٢٦	٤٦	٧٥	٣,٦
الشرق الأوسط	١٤	١٩	٣٧	٦٩	٢,٥
جنوب آسيا	٤	٦	١١	١٩	٠,٧
الإجمالي	٥٦٣	٦٧٣	١٠٤٦	١٦٠٢	١٠٠,٠

المصدر: WTO, Tourism 2020 Vision, June 1998 .

ولا يعني هذا أن الدول النامية لن تحتاج لمجهود للحصول على
السياحة العالمية . ذلك لأن هناك اتجاهاً للتوسع في تنمية مناطق سياحي
العالم . وتزايد عدد الدول التي تسعى للتطوير السياحي يعد مؤشراً
المنافسة في المستقبل . فمعظم الدول الإفريقية والجمهوريات الجديد
السوفيتي السابق تعد أمثلة لدول تتطلع للتنمية السياحية . والأردن ،
الدول العربية المجاورة لمصر بدأت أيضاً السعي لمرحلة جديدة من التطوير
وكذلك لبنان بعد أن تعدت مرحلة إعادة البناء أصبحت موضع جذ
متزايد . لذلك بينما سينمو الطلب السياحي للدول النامية عموماً ، ف
الجدد في سوق السياحة العالمية يتطلعون للحصول على نصيب من هذا ا

ورغم هذه التطورات ستظل أوروبا في عام ٢٠٢٠ تستوعب نح
السياحة العالمية ، أما الشرق الأوسط فسيبلغ نصيبه ٣ ,٤ ٪ .

ومن المتوقع أيضاً بالنسبة لإقليم الشرق الأوسط تزايد السياحة الدولية من خارج الإقليم Long Haul بمعدل أعلى من السياحة الدولية البينية داخل الإقليم Intraregional(*) فسوف تمثل السياحة البينية ٣٧٪ فقط من السياحة الدولية مقارنة بنحو ٨٥٪ في أوروبا، و٨٣٪ في شرق آسيا والباسفيك، و٦٢٪ لأمريكا، و٦٤٪ لأفريقيا. وباستبعاد إقليم جنوب آسيا ١٤٪، فإن الشرق الأوسط سيظل كما كان في العقد الماضي (كما بينا في الفصل الأول) أقل الأقاليم من حيث نسبة السياحة البينية.

(١-٣) السياحة الداخلية:

رغم أن اهتمام منظمة السياحة العالمية الأساسي ينصب على السياحة الدولية، إلا أنها تقدر أيضاً أن السياحة الداخلية على مستوى العالم ستظل أكثر أهمية من السياحة الدولية سواء بمقياس عدد السائحين أو الإنفاق السياحي. وتتضح هذه الأهمية في أن النسبة بين السياحة الداخلية والدولية تبلغ ٣ أو ٤ : ١ بمعيار الإنفاق السياحي، و١٠ : ١ بمعيار عدد السائحين. ونظراً لأن الدول المتقدمة ستصل بحلول ٢٠٢٠ إلى حدودها القصوى للطلب السياحي الداخلي لسكانها، فإن أعلى معدلات النمو من المتوقع أن تتحقق للدول النامية في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

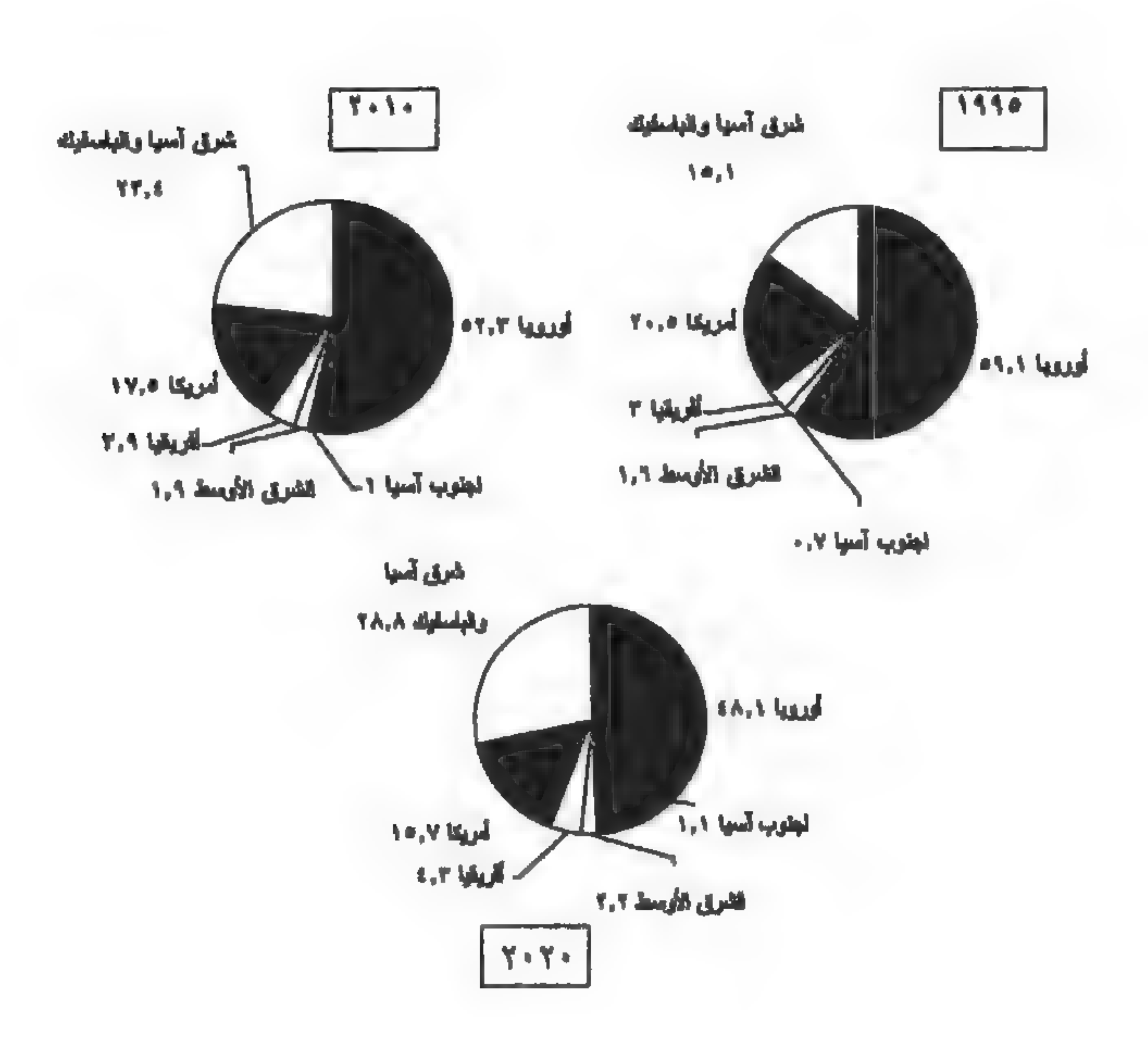
(١-٤) السياحة العكسية:

تعد منظمة السياحة العالمية تقديرات للسياحة العكسية على مستوى العالم. وتبدو أهمية هذه التقديرات في أنها توفر توقعات لمصادر السياحة من أقاليم العالم المختلفة. ويظهر شكل رقم (٢) هذه التوقعات. ورغم تراجع مكانة أوروبا فيما بين

(*) علاوة على السياحة الترفيهية ولأغراض أخرى، يجب ملاحظة أن إقليم الشرق الأوسط يتميز بأنه موطن للسياحة الدينية للأديان الثلاثة: الإسلام والمسيحية واليهودية، ويعد ذلك أحد المقومات السياحية للإقليم التي تساهم في تحقيق معدل نمو مرتفع للطلب السياحي.

شكل رقم (٢)

التوقعات بشأن مصادر السياحة الدولية (السياحة العكسية) وفقاً للإقليم



المصدر: WTO, Tourism: 2020 Vision, June 1998 .

١٩٩٥–٢٠٢٠، إلا أنها ستظل أهم إقليم مُصدّر للسياحة في العالم. فهي تعد مصدراً لحوالي ٤٨٪ من إجمالي السياحة العالمية في عام ٢٠٢٠. ويلي أوروبا في الأهمية إقليم شرق آسيا والباسفيك الذي سيصبح مصدراً لنحو ٢٩٪ من السياحة العالمية، وهو بذلك يفوق نصيب أمريكا بحلول ٢٠٢٠.

وكما هو الوضع بالنسبة للسياحة الوافدة، فإن توقعات نمو السياحة العكسية لإقليم الشرق الأوسط أعلى من المتوسط العالمي (٦,٥٪ سنوياً مقابل ٤,٣٪ للعالم)، وإن كانت أقل من معدل نمو السياحة الوافدة للإقليم. وبحلول ٢٠٢٠ ربما يصدر إقليم الشرق الأوسط ٣٥ مليون سائح بدلاً من ٩ ملايين سائح في عام ١٩٩٥.

(١-٥) التوقعات بشأن العولمة:

سيزداد نفوذ القوى الدولية وقوى السوق العالمية، ومن ثم سيقل تحكم الدول المنفردة والمشروعات غير العالمية. ومن المتوقع أن يسيطر عدد قليل من الشركات متعدية الجنسيات على صناعة السياحة والسفر. وبالنسبة للطيران فإن التوقعات تظهر أنه من بين ٥٠٢ تحالف بين شركات طيران مختلفة في العالم، هناك أربع مجموعات ستتمتع بالنفوذ والسيطرة على السوق العالمية(*). ومن المتوقع إذا تمكنت هذه التحالفات الرئيسة من تحقيق أهدافها في المستقبل، أن معظم الرحلات الجوية سوف تتم من خلال واحدة من ثلاثة فقط من هذه التحالفات قبل حلول عام ٢٠١٠. والخطر الأكبر يمكن أن يحدث إذا تقاسمت المجموعات الثلاث بشكل غير رسمي أجواء العالم فيما بينها.

وبالنسبة للإقامة، من المتوقع أن يشهد القطاع أيضاً نفس الاتجاه نحو مزيد من التركز. فسوف تتزايد الاندماجات بين المجموعات الفندقية الكبيرة لتتكون

(*) هذه التحالفات هي: تحالف مجموعة الخطوط الأمريكية البريطانية، وتحالف ستار Star Alliance، وتحالف مجموعة دلتا سويس أير، وتحالف مجموعة الشمال الغربي وأوروبا.

مجموعات عملاقة. مثلاً شراء ستاروود لكل من فنادق شيراتون ووسترن. والوضع نفسه سيسود في قطاع منظمي الرحلات الشاملة. فالشركات الرئيسة في بريطانيا (Thomson, Airtours) وألمانيا (TUR, NUR) تسعى نحو التوسع عالمياً من خلال الاستحواز على الشركات المنظمة للرحلات في دول أوروبية أخرى.

وبالإضافة إلى الاندماجات الأفقية والرأسية، سوف يشهد العقد الحالي وكذلك العقد القادم اتجاهاً نحو التكامل المحوري Diagonal، بمعنى أن تقوم شركات السياحة والسفر بتقديم خدمات ومنتجات يشتريها عادة السائحون ولكنها لا تعد جزءاً من المنتج السياحي. ومن أمثلة ذلك دخول شركات السياحة في مجالات التأمين، البنوك، والعملة، وإنتاج حقائب السفر، وغيرها من السلع والخدمات المتعلقة بالسفر(*).

ومن خلال توسع نشاط هذه الشركات متعدية الجنسيات جغرافياً وتقديمها لمدى واسع من السلع والخدمات، فمن المرجح أنها سوف تفي باحتياجات أعداد متزايدة من المسافرين، وعدد كبير من المناطق المرسلة والمستقبلة للسائحين. ونظراً لأنها تستفيد من مزايا الحجم والنطاق، فسوف يمكنها تقديم الخدمات بأسعار مناسبة.

(١-٦) التغيرات التكنولوجية:

سوف يتأثر سوق السياحة العالمية حتى عام ٢٠٢٠ بالتطورات التكنولوجية لاسيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات. وهناك أمثلة عديدة على تطورات سريعة في هذا المجال بعضها بدأ بالفعل والبعض الآخر في سبيله إلى الوجود، نذكر منها:

* الاتصال بفيديو الإنترنت حيث يستطيع العميل إجراء اختبار مبدئي للرحلة بالنظر إلى صور آنية تبث بالإنترنت من خلال كاميرات مثبتة في الفنادق والنوادي والمطاعم وغيرها داخل الدول المضيفة.

(*) على سبيل المثال تبحث الخطوط البريطانية حالياً إقامة شركاتها المصرفية.

* نظام الكارت الذكي Smart Card يحقق الولاء لمقصد سياحي معين، حيث يحصل مستخدم الكارت على خصومات في المقصد السياحي، وفي المقابل يحصل المقصد السياحي على معلومات تسويقية مهمة حول عملائه.

* برامج كمبيوتر للعميل الذكي بالجمع بين معلومات يتم إدخالها مسبقاً (مثل ماذا يفضل لقضاء الأجازات. . .) ومتابعة تصرفه عبر استخدامه للإنترنت.

* أسطوانة مدمجة CD- ROM تستخدم بشكل متزايد كوسيلة إلكترونية للإعلان عن الرحلة والحجز مباشرة من خلال الإنترنت. وسوف ينمو هذا الأسلوب للإعلان والحجز بمعدلات سريعة على مدى العقد الحالي، وسيكون له تأثير ملحوظ عندما تصبح الشبكة متاحة لمعظم سكان الدول الصناعية.

* إصدار تذاكر الطيران إلكترونياً يتم على نطاق محدود حالياً بواسطة عدد من خطوط الطيران العالمية، ومن المتوقع توسعه في المستقبل.

* قاعدة بيانات مركزية لمعلومات المسافرين، سوف توفر ثروة من المعلومات حول تفضيلات السائحين ونمط سلوكهم، وستصبح متاحة تجارياً.

وبصفة عامة سيتزايد الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والإلكترونيات في عمليات التسويق السياحي للاتصال بين أجزاء السوق المختلفة وتحديد المقاصد والمعلومات حولها والحجز.

(١-٧) البيئة واطراد السياحة:

من المتوقع تصاعد الوعي العام بقضايا البيئة والقضايا الاجتماعية من جانب السائحين في مختلف أنحاء العالم، وأن يتزايد رصد وسائل الإعلام للمشاكل العالمية وعلى رأسها المشاكل البيئية. كما أن الإدراك المتزايد لأهمية البيئة وما يصاحبه من رغبة السائحين في الحصول على خدمة سياحية ذات نوعية أفضل، في الوقت الذي من المتوقع أن تشتد فيه حدة المنافسة بين المقاصد السياحية المختلفة،

يجعل من نوعية البيئة قضية مستقبلية بالغة الأهمية(*). فلكي يظل المقصد السياحي في وضع تنافسي ملائم في سوق السياحة العالمية، لابد أن تدخل الاعتبارات البيئية في استراتيجيات إدارة المناطق السياحية، وفي خطط التنمية السياحية للمناطق الجديدة(٢).

وقد انعكس هذا الاهتمام بالفعل عالمياً فأفرز علامات ورموزا وبرامج لها مدلول عالمي لمستوى سلامة البيئة السياحية. فالعلم الأزرق Blue Flag يعد أحد الرموز البيئية المهمة لنوعية مياه البحر. وهو نظام أوروبي بدأ عام ١٩٨٧ ويطبق على الشواطئ والمواني السياحية التي ترغب الاشتراك في النظام. وللحصول على علامة العلم الأزرق يجب أن تحقق الشواطئ والمراسي السياحية عدداً كبيراً من المعايير. مثلاً أن يتوافر لها مياه بحر نظيفة، والتأكد من عدم إلقاء الصرف من المراكب السياحية، ومن أن المواد السمية يتم التصرف فيها على نحو ملائم. كذلك هناك معايير لإدارة الشواطئ مثل توافر دورات مياه جيدة، مياه شرب نقية وغيرها.

أما المعايير الخاصة بالتعليم والمعلومات، فتتطلب أن يعرف الجمهور المعلومات الجارية حول أحداث التلوث ونوعية المياه. والشواطئ التي تحصل على رمز العلم الأزرق يعاد تقويمها سنوياً، ويمكن خلع هذه الصفة عنها إذا لم تحقق المعايير المحددة(٣).

وتعد مثل هذه الرموز والبرامج البيئية مثل الكوكب الأخضر Green Globe والسياحة المسئولة Tourism Concern من الحوافز المهمة لتحقيق بيئة سياحية أفضل. فهي من ناحية تساعد المسئولين عن الإدارة البيئية في المنطقة السياحية في إنجاز مهامهم وفقاً لتوقعات الزائرين. كما أنها تعد من ناحية أخرى ذات فائدة للمقصد السياحي تسويقياً حيث تمنح السائح الثقة عند شراء الرحلة.

(*) أجرى استطلاع للرأي بواسطة مجموعة من منظمي الرحلات في مطلع التسعينيات لعدد من المقاصد السياحية الأساسية في البحر المتوسط. وقد أظهر أن ٧٤٪ من ١٥٠٠ مبحوث في العينة ذكروا أن نوعية البيئة في المقصد السياحي سوف تؤثر في قرارهم بشأن زيارة الموقع مرة أخرى.

وقد أسفر الاهتمام المتزايد بالبيئة إلى ظهور مفهوم السياحة المطردة Sustainable Tourism المستمد من المفهوم الأساسي للتنمية المطردة (الفصل السادس). كذلك تبذل حالياً جهود دولية لإعداد مؤشرات للضغط البيئي للسياحة ولتحويل مفهوم الطاقة الاستيعابية السابق الإشارة إليه إلى مؤشرات قابلة للتطبيق. والأوضاع البيئية التي تنصب عليها المؤشرات تشمل: تغير المناخ، تآكل طبقة الأوزون، فقدان التنوع البيئي، استنفاد الموارد، المخلفات، تلوث البيئة البحرية، الموارد المائية، تلوث المياه وغيرها. ومن أمثلة مؤشرات الضغط البيئي للسياحة عدد الغرف مكيفة الهواء في الفنادق وعدد الثلاجات المستخدمة، وهما مؤشران للتغيرات في المناخ وتآكل طبقة الأوزون. أما المؤشر الأكثر أهمية والمشترك لجميع الأوضاع البيئية فهو مدى كثافة الحركة السياحية في المنطقة(٤).

وينبغي ملاحظة أن معايير التدهور البيئي تتعرض للتغير المستمر على مدار الزمن. فما يعد حالياً مواصفات ملائمة للبيئة السياحية غير الملوثة، قد يصبح غداً وبالكشف عن معايير جديدة، مواصفات غير ملائمة. وهو ما يدل على أن المستقبل سيحمل معه معايير بيئية أكثر تشدداً مما هو سائد حالياً. كذلك مع تحقيق مزيد من التقدم في استخدام الأقمار الصناعية في تحديد التلوث ومتابعة التغيرات البيئية وتوقع نتائجها، سوف يصبح من السهولة بمكان رصد التغيرات في أوضاع البيئة في أية بقعة من بقاع العالم.

(١-٨) تغيرات أخرى:

توقعت منظمة السياحة العالمية عدداً من التغيرات الأخرى المؤثرة في نشاط السياحة العالمي ومنها:

تغيرات اقتصادية: يتوقع معدل نمو اقتصادي عالمي متوسط إلى جيد، مع معدلات فوق المتوسط للنمور الآسيوية. ويتوقع أيضاً ظهور نمور اقتصادية جديدة مثل الصين والهند وروسيا، وأن تزداد الفجوة اتساعاً بين الدول المتقدمة والنامية،

وأن توجد درجة أكبر من الاتساق بين عملات الدول المختلفة. كما سيتحقق المزيد من فك القيود والخصخصة وفتح المجال أمام قوى السوق.

عنصر الأمان: سوف لا تنتعش السياحة إلى المقاصد التي تتعرض لاضطرابات بسبب الحروب أو تدهور الأوضاع الصحية، أو لعدم أمان السائحين.

المنافسة العالمية: ستزداد حدة المنافسة بين المقاصد السياحية المختلفة سواء على مستوى الإقليم أو الدولة، وسوف يعتمد النمو بشكل متزايد على الاستحواذ على جزء من نصيب المنافسين.

(٢) التعريف بالسيناريوهات ومعالمها الرئيسة:

(٢-١) التعريف:

وفقاً للوثائق التي صدرت عن مشروع مصر ٢٠٢٠ والتي تعد الدراسة الحالية أحد مكوناته، فإن[٥]:

«السيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن يؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض».

وتتبنى الدراسة الحالية نفس الخط الفكري الذي يتبناه مشروع ٢٠٢٠ بشأن سيناريوهات المستقبل. فهدف السيناريو ليس التنبؤ بالمستقبل (باستثناء بعض مكونات السيناريو المرجعي)، وإنما إتاحة الفرصة لتصور رؤى مستقبلية متباينة وبديلة، بما يفسح المجال لمدى أوسع من الاحتمالات والاختيارات. ولكي تكون هذه السيناريوهات مقنعة لابد من وجود تمايز شديد الوضوح فيما بينها حتى لاتختلط الأمور على من يتولى مسئولية تصميمها أو على المستفيد منها. فمن الممكن مثلاً تقسيم السيناريو الواحد إلى العديد من السيناريوهات التي تتباين في بعض مكوناتها، ومع ذلك لأن عناصرها الأساسية واحدة (كأنماط مختلفة للتنمية الرأسمالية)، يقتضي مبدأ التمايز اعتبارها سيناريو واحدا.

ومن المهم التنويه منذ البداية إلى أنه من الصعوبة بمكان تجنب أن يكون لتوجه الباحث ورؤيته تأثير ضمني على تشكيل السيناريوهات المختلفة ومسارها المستقبلي، وما يمكن أن تواجهه من معوقات وتناقضات. ولكن الشرط الضروري هنا أن تخضع هذه الرؤية لأدلة وأسانيد موضوعية ولاعتبارات لا تتسم بالذاتية أو الحكم القيمي المحض، وهو ما سنسعى لتحقيقه في الأجزاء القادمة. ومن ناحية أخرى فإن تفعيل ذلك يتطلب أن يكون لكل سيناريو سند على أرض الواقع. وهذا السند قد يستمد من أوضاع وأحداث الفترة المرجعية (١٩٧٥ حتى نهاية القرن)، والتجربة التاريخية لمصر خلال عقود سابقة. وتعد هذه الفترة مرجعاً أساسياً بالذات للسيناريو المرجعي باعتباره امتداداً للأوضاع الراهنة. ومع ذلك يمكن الاستعانة بمصادر أخرى في حالة السيناريوهات الابتكارية مثل تجارب عاشتها مجتمعات أخرى تتبنى نفس المقومات الرئيسة للسيناريو موضع الاعتبار. كذلك يمكن الاستناد إلى أوضاع مرغوب فيها ومستهدفة بواسطة قوى اجتماعية تدين بالولاء لمبادئ سيناريو معين.

(٢-٢) المعالم الرئيسة للسيناريوهات:

السيناريوهات المختلفة التي سيتم من خلالها وضع تصور لمسار قطاع السياحة ومستقبله هي ذاتها التي صممت في إطار مشروع مصر ٢٠٢٠. والاستثناء الوحيد هو السيناريو الشعبي. وقد وضع هذا السيناريو في إطار المشروع للتعبير عن الحل الوسط الذي يرضي الكثير من الطبقات والفئات الاجتماعية، وللتعبير عن فكرة الوفاق الوطني. ويعني ذلك أنه يستمد معالمه من السيناريوهات الابتكارية الأخرى. وهو إن كان مختلفاً عنها إلا أن خصائصه قائمة على فكرة التوفيق بين مجموعة من الخصائص في السيناريوهات الأخرى. وحقيقة الأمر لا يوجد ما يدل على أن الجمع بين هذه الخصائص يمكن أن يحقق وفاقاً شعبياً أو حلاً يرضي جميع الأطراف أو سيناريو قابلا للتطبيق العملي (صعوبة الاتساق الداخلي). وحتى بفرض أن هذا السيناريو ممكن في الواقع، فطالما أن معالمه مستمدة من السيناريوهات الأخرى، يصبح تناول هذه السيناريوهات هو الأساس والأجدى بدلاً من بذل

الجهد في افتعال سيناريو جديد، خاصةً أن الأمر يتعلق بواحد فقط من قطاعات الاقتصاد الوطني، وهو السياحة.

وبذلك فإن التصورات بشأن مستقبل قطاع السياحة ستتم في هذا الجزء من الدراسة من خلال أربعة سيناريوهات رئيسة هي: السيناريو المرجعي، سيناريو الرأسمالية الجديدة، سيناريو الدولة الإسلامية، وسيناريو الاشتراكية الجديدة. وفيما يلي نبذة مختصرة لخصائص كل منها وشروطها المبدئية مأخوذة عن وثائق مشروع مصر ٢٠٢٠[٦]، وهي بمثابة خلفية أساسية للسيناريوهات البديلة لقطاع السياحة والتي ستقدم تباعاً وبالتفصيل في الفصول القادمة.

(٢-٢-١) السيناريو المرجعي:

ويطلق عليه السيناريو الامتدادي أو الاتجاهي لأنه يعبر عن استمرار الأوضاع والمتغيرات الراهنة وامتدادها في المستقبل دون توقع أي تحولات جذرية. ومن أهم معالم هذا السيناريو أن القوى الاجتماعية المسيطرة تمثل شرائح من الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة المرتبطة بالشركات دولية النشاط. وتحتل المؤسسة العسكرية مكاناً بارزاً في النخبة الحاكمة. ورغم التعددية الحزبية إلا أن الديمقراطية الحقيقية محدودة. والموقف من العولمة يتمثل في التسليم بها وضعف إمكانات الاستفادة منها. ودور الدولة محدود في ظل هذا السيناريو وقد يقتصر فقط على توفير البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية الرئيسة. ويتم الاعتماد أساساً على القطاع الخاص وآليات السوق في التنمية. ويتميز هذا السيناريو أيضاً بالهشاشة الاقتصادية والتبعية التكنولوجية وشيوع الفساد، وضعف شديد في كفاءة إدارة المجتمع والدولة.

(٢-٢-٢) سيناريو الرأسمالية الجديدة:

القوى المسيطرة في ظل هذا السيناريو هي الرأسمالية ذات الطابع الإنتاجي والشرائح العليا والوسطى من الطبقة المتوسطة وبعض الشرائح العمالية. وأهم

معالمه التعامل مع العولمة والسير في ركابها مع السعي لتحسين وضع مصر على المستوى الدولي بالدخول في مجال المنافسة العالمية. والقطاع الخاص يتحمل دوراً أساسياً في عملية التنمية، كما أن آليات السوق والحرية الاقتصادية تعد محاور رئيسة لأداء هذا النظام. ويتم ذلك في إطار مدى واسع من الديمقراطية وإطلاق الطاقات الكامنة للتجديد والإبداع العلمي والتكنولوجي. أما تدخل الدولة فيكون بشكل غير مباشر للحفاظ على التوازن الكلي في الاقتصاد، وأيضاً بتوفير البنية الأساسية والمشروعات الاستراتيجية التي لا يقبل عليها القطاع الخاص. وفي ظل هذا السيناريو تتم التضحية على الأقل في المراحل الأولى باعتبارات العدالة ومكافحة الفقر.

(٢-٢-٣) سيناريو الدولة الإسلامية:

وهو أحد السيناريوهات الابتكارية من حيث إنه يتجه للتجديد في نظام الحكم استناداً إلى الشرعية الإسلامية، وتأكيد الهوية الإسلامية. ويستند الحكم إلى مرجعية دينية، فالنخبة السياسية تتكون من قيادات التنظيمات الإسلامية، يعلوهم ممثلو المرجعية الدينية. والديمقراطية محدودة مع رفض التعددية الحزبية كشكل من أشكال الديمقراطية الغربية. وفي علاقاته بالعالم الخارجي يرفض نظام الدولة الإسلامية العولمة والاتفاقات الدولية الناجمة عنها. ومن أهم مقوماته الضبط الاجتماعي، والتعبئة والحشد الديني والمعنوي، والعمل على إشباع الحاجات الأساسية، ومراعاة العدالة الاجتماعية. أما التنمية فتعتمد أساساً على القطاع الخاص وآليات السوق. ومع ذلك يكون للدولة دور بالقدر الذي يسمح بتحقيق العدالة وإدارة الشئون الأساسية للمجتمع.

(٢-٢-٤) سيناريو الاشتراكية الجديدة:

والمقصود بالجديدة هنا اشتراكية تتفادى أخطاء التجارب الاشتراكية السابقة.

وأهم ملامحه الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج، وتحقيق العدل الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة والدخل بطرق أكثر جدية مثل التأميم والإصلاح الزراعي، وحشد الطاقات الشعبية وإشراكها في التنمية. ويرفض هذا النظام الانصياع للعولمة وفتح الأسواق على نحو يؤثر بالسلب على الطبقات الفقيرة. والدولة تقوم بدور أساسي في عملية التنمية، ولكن بخلاف التجارب الاشتراكية السابقة يتم المزج بين التخطيط وآليات السوق. والدور المحوري يكون للتخطيط، كما أن السوق ستتحول من سوق رأسمالية إلى سوق اشتراكية. أما ملكية وسائل الإنتاج فأشكالها متنوعة ولا تنحصر فقط في القطاع العام التقليدي. ويتم هذا في إطار توسيع رقعة الديمقراطية وتحقيق مزيد من الشفافية.

(٢-٢) المحاور الرئيسة للسيناريوهات:

سيتم وضع تصور لمستقبل السياحة في ظل كل سيناريو بالنظر إلى عدد من المحاور الرئيسة التي حُددت في ضوء ما تم تناوله في الجزء الأول من الدراسة من أوضاع وقضايا جوهرية. وهذه المحاور هي:

* مكانة السياحة في استراتيجية التنمية.
* الطلب السياحي لمصر.
* نمط التنمية السياحية والعلاقة بالعالم الخارجي.
* الإيرادات والمدفوعات السياحية والتسربات.
* إطراد التنمية السياحية.

المراجع

١ - تم الاعتماد على الدراستين التاليتين :

- WTO, Tourism: 2020 Vision, Executive Summary Updated. June 1998.
- WTO, Global Tourism Forecasts to the Year 2000 and Beyond, Vol. 6, Middle East, 1994.

2- Tanja Mihalic, "Environmental Management of a Tourist Destination: A Factor of Tourism Competitiveness", Tourism Management, 21 (2000), pp. 65-78.

3- S. J. Kirkby, "Recreation and the Quality of Spanish Coastal Waters", in M. Barke, J. Towner and T, Newton (eds), Tourism in Spain.. Critical Issues, CAB International, UK 1996.

4- OECD, Third International Forum on Tourism Statistics, Paris, OECDE/GD (97) 96.

٥ - إبراهيم العيسوي، السيناريوهات، أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد (١) يوليو ١٩٩٨، منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة.

٦ - إبراهيم العيسوي وآخرون، «بداية الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠»، أوراق مصر ٢٠٢٠، العدد (٢) ديسمبر ١٩٩٨، منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط، القاهرة.


صفحة فارغة

الفصل التاسع

السيناريو المرجعي

من الضروري التأكيد منذ البداية أن ما يتضمنه هذا الفصل (والفصول التالية للسيناريوهات الابتكارية) من تنبؤات وتقديرات وأرقام يجب أن لا تؤخذ على أنها نتائج قاطعة ودقيقة، بل بمثابة مؤشرات وأدلة حول اتجاهات التغيير المتوقعة في المستقبل. وسيتم فيما يلي تناول القضايا الخمس الرئيسة التي اعتبرت في نهاية الفصل السابق المحاور التي ستؤثر وتشكل مستقبل السياحة في كل سيناريو.

(١) مكانة السياحة في استراتيجية التنمية:

قد تتباين الرؤى والتوجهات داخل أي مجتمع حول الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في استراتيجية التنمية، ومع ذلك فإن التباين يكون في حدود غير واسعة. أما بالنسبة للسياحة فتتفاوت الرؤية بشأن مكانتها تفاوتاً كبيراً، فهي تعد أحياناً القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني، بينما في سيناريو آخر قد تعتبر قطاعاً ثانويا في الاقتصاد لا يرقي بأية حال لمكانة القطاعات الإنتاجية الرئيسة.

وتؤثر مكانة السياحة وأولويتها في استراتيجية التنمية على نمط تخصيص الموارد وعلى توجهات السياسات العامة ومدى انحيازها للقطاع، وعلى السياسات السياحية وأهدافها. وكما سيتضح فيما بعد تختلف توجهات السيناريوهات بهذا الشأن اختلافاً واضحاً.

وكما علمنا عند تحليل الفترة المرجعية فإن السياحة تحتل أولوية متقدمة في إستراتيجية التنمية في السيناريو المرجعي، بل ويعتبرها المسئولون قاطرة التنمية الكفيلة بدفع قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى للأمام. ومن المتوقع أن تستمر هذه الأولوية خلال فترة السيناريو أي حتى حلول ٢٠٢٠ لعدة اعتبارات:

أولاً: الانفتاح الشديد على العالم الخارجي وإطلاق حرية الاستيراد للقطاع الخاص واستخدام أساليب إنتاجية غير مواتية وذات مكون أجنبي مرتفع. وكلها عوامل تعني أن الاقتصاد سيكون في احتياج شديد للنقد الأجنبي. وقد بدأت بوادر هذه الأزمة تتضح بالفعل في الوقت الراهن. ولن تتمكن الدولة في ظل هذا السيناريو التراجع عن سياساتها التحررية والمنفتحة على الخارج لالتزامها بالاتفاقات الدولية، ولإيمانها بأن هذه السياسات هي التي تجلب لها المساندة الدولية والمساعدات الأجنبية.

ثانياً: هشاشة الاقتصاد وقطاعاته الإنتاجية على وجه الخصوص، وضعف إمكانات البحث والتطوير، وتدني مستوى التعليم ومهارات القوى البشرية، وتزايد حدة المنافسة في السوق العالمية سنة بعد الأخرى، تدعو لتوقعات متواضعة بشأن قطاع التصدير، بما يعني أن السياحة ستظل تمتع بأولوية كبيرة كمصدر للنقد الأجنبي.

ثالثاً: حقق قطاع السياحة خلال العقدين الماضيين تراكمات ضخمة من الاستثمارات في الطاقة الفندقية والخدمات السياحية المكملة وفي البنية الأساسية. وأصبحت السياحة من القطاعات ذات الجاذبية الكبيرة للاستثمارات الأجنبية، وخصوصاً العربية. ولأنه من المتوقع استمرار اعتماد التنمية في هذا السيناريو على هذه الاستثمارات، فسوف يحظى القطاع بمكانة كبيرة اعتمادا على قدرته الفائقة على جذبها.

ومن المتوقع بناء على هذا أن يستمر تزايد تخصيص الموارد لصالح قطاع

السياحة، وأن تزداد أهمية الاستثمارات السياحية إلى جملة الاستثمار في الاقتصاد الوطني. كما ستستمر الحكومة في دعمها للقطاع بتوفير البنية الأساسية ومنح التسهيلات المختلفة.

والهدف الرئيسي للسياسات العامة السياحية خلال فترة السيناريو سيظل متمثلاً في جذب المزيد والمزيد من الحركة السياحية الدولية لمصر. فمعيار النجاح في ظل هذا السيناريو هو النمو في عدد السائحين. ويتردد ذلك بشكل دائم في تصريحات المسئولين عن السياحة والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة فيها. فتتم المقارنة مثلاً بين مصر ودول مثل إسبانيا وفرنسا حيث يصل عدد السائحين إلى ما يزيد على عدد السكان، وهو ما يتطلع المسئولون لتحقيقه في مصر(*). وتعبر وثيقة **مصر والقرن الحادى والعشرين** التي ترسم ملامح استراتيجية التنمية حتى عام ٢٠١٧ عن هذا الطموح بالقول(١):

«تنطلق التنمية السياحية أساساً من تعظيم قدراتنا على اجتذاب أكبر قدر ممكن من الحركة السياحية العالمية لمصر».

(٢) الطلب السياحي لمصر:

للتنبؤ بحجم الحركة السياحية في المستقبل أو عدد السائحين المتوقع قدومهم إلى مصر أهمية كبيرة في مجال التخطيط للسياحة. فعدد السائحين المتوقع يعد مؤشراً أساسياً تسترشد به كل من الحكومة والقطاع الخاص في تخطيط النشاطات المستقبلية. إذ تتحدد الإيرادات السياحية المتوقعة، وحجم الاستثمارات في الخدمات السياحية المختلفة من إقامة ونقل ومطاعم وخلافه، والاستثمارات في

(*) المقارنة هنا تكون سطحية وقاصرة. ففرنسا مثلاً التي يتجاوز عدد السائحين إليها عدد سكان البلاد والتي بلغ الإنفاق السياحي لها عام ١٩٩٦ أكثر من ٢٥ مليار دولار، لم يتجاوز نصيب السياحة في الناتج المحلي في نفس السنة ٢,٥٪ فقط. والأهم أنه رغم هذا الإنجاز لا يزعم أحداً بأن السياحة هي التي تقود النمو في الاقتصاد الفرنسي.

البنية الأساسية، وميزانية الترويج والتنشيط السياحي، وغيرها من الأمور الأساسية على جانب العرض بالطلب المتوقع.

ورغم أهمية التنبؤ بالطلب السياحي إلا أن أساليب هذا التنبؤ لم تحرز تقدماً ذا شأن، بل يعتبر البعض أنها لازالت في مرحلة الطفولة(٢). ويرجع ذلك إلى تعقد مفهوم الطلب السياحي وتأثره بدوافع وعوامل مختلفة. فيتحدد الطلب السياحي بعاملين رئيسين:

* عوامل خارجية: أي لا ترتبط مباشرة بالنشاط السياحي ولكنها تؤثر بشكل ملموس في حجم الطلب ونمطه.

* عوامل السوق: وهي العوامل المتعلقة بالطلب والعرض وفقاً للنظرية الاقتصادية مثل الأسعار والدخول، وتكاليف الانتقال، وسعر الصرف.

والعوامل الخارجية سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية تؤثر في الطلب على نحو غير منتظم وغير متوقع. ومن ثم قد يتغير الطلب بالصعود والهبوط دون مبرر تقتضيه سوق السياحة ذاتها. وقد تناولنا من قبل أثر أحداث الإرهاب والأحداث السياسية المختلفة على الطلب السياحي في مصر.

بالنسبة لعوامل السوق هناك تعقيدات أخرى تحد من التنبؤ الدقيق بالطلب. فالطلب السياحي يتم لأغراض مختلفة، وكل منها يتأثر بعوامل غير الأخرى. فالعوامل المؤثرة في السائحين بغرض الترفيه قد تختلف كثيراً عن العوامل المؤثرة في السائحين بغرض نشاط الأعمال، أو زيارة الأقارب والأصدقاء، أو الدراسة.. وهكذا. كذلك قد تتباين العوامل المؤثرة في الطلب وفقاً لجنسيات السائحين، فالسائحون العرب قد يتأثرون بشكل مختلف عن السائحين الغربيين، ووفقاً لطبيعة الرحلة فردية أو جماعية يتحكم فيها منظمو الرحلات. هذا بخلاف المشكلة الرئيسة في أي محاولة للقياس الكمي والخاصة بقصور البيانات وتعدد أساليب القياس وتفاوت نتائجها.

وقد أجريت على مستوى العالم دراسات عديدة لتقدير الطلب السياحي، وكلها تشير إلى أشكال من الصعوبات مشابهة لتلك المبينة سابقاً. وفي إطار الدراسة الحالية أعدت ورقة لمراجعة أساليب القياس المختلفة للطلب السياحي، ولإعداد تقديرات لمصر خلال الفترة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٠ بافتراض استمرار الأوضاع الحالية. وقد خرجت الدراسة بتقديرات شديدة التباين تبعاً لاختلاف أسلوب القياس[٣]. وعموماً عند تقدير الطلب السياحي لمصر ينبغي أخذ العوامل الآتية في الاعتبار:

أولاً: من الصعوبة بمكان إعداد تقديرات دقيقة للطلب السياحي خصوصاً إذا كانت المدة التي يتم التوقع لها طويلة الأمد كما في الدراسة الحالية.

ثانياً: نظراً لتعدد أساليب القياس وتفاوت نتائجها فإن اختيار الأسلوب الملائم قد يشكل صعوبة بالغة، ربما يمكن التقليل منها إلى حد ما باختيار أكثر الأساليب اتساقاً وطبيعة التطور التاريخي لحركة السياحة في مصر.

ثالثاً: طالما أن الثقة في التقديرات تكون ضعيفة كلما طالت فترة التقدير لاحتمالات تطور الأمور على نحو موات أو غير موات في المستقبل، فمن المفضل إعداد تقديرين أحدهما يستند إلى افتراضات متفائلة والآخر يستند إلى افتراضات متشائمة أو متحفظة بشأن مستقبل الحركة السياحية.

ويمكن التمييز بين سيناريوهين فرعيين للطلب السياحي في إطار السيناريو المرجعي: سيناريو متفائل وسيناريو متحفظ.

(٢-١) السيناريو المتفائل:

ويستند هذا السيناريو إلى الاعتبارات التالية:

* تسعى السياسات السياحية بمختلف الوسائل لزيادة الحركة السياحية لمصر. ومن

ثم فسوف تستمر في تشجيع الاستثمارات السياحية والتوسع في الخدمات السياحية من أجل تحقيق مزيد من الجذب السياحي. كما ستسعى بشكل جدي لتدبير التمويل المصرفي اللازم للتوسع السياحي.

* فتح السماوات والتسهيلات الممنوحة للطيران العارض الأجنبي على نطاق واسع مع التطورات التكنولوجية في أنظمة الحجز الإلكترونية سوف تدفع وتزيد حركة الطيران إلى مصر من جانب الشركات الأجنبية المنظمة له.

* التوسع في سياحة الشواطئ خصوصاً في منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء في ظل وجود إمكانات واسعة غير مستغلة حتى الآن، يقابله رصيد كبير من الطلب على هذه النوعية من السياحة في أوربا. وقد توقعت منظمة السياحة العالمية أن أسواق ألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا سوف تستجيب لعمليات التطوير السياحي في المناطق الساحلية في مصر بما يزيد على معدل نمو حركة السياحة الأوربية لها.

* أتباع أساليب مستحدثة للترويج والتنشيط السياحي مثل المهرجانات و «شهر السياحة والتسوق» والمعارض خارج مصر، وبورصات السياحة العالمية، والاستعانة بالشركات المتخصصة في الخارج، وتزايد ميزانية التنشيط السياحي.

* توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وإمكانية تأثيرها إيجابياً على حركة السياحة من أوروبا إلى مصر.

* الهدوء النسبي لأحداث الإرهاب في مصر قد يستمر في المستقبل بما يقلل مخاوف السائحين ويغير من تصورهم لمصر كمقصد غير آمن.

(*) كما سيتضح فيما بعد ينفذ حاليا توسع ضخم في الطاقة الفندقية في منطقة طابا وجنوبها، وهي منطقة تعتمد على السياحة من إسرائيل.

* وفيما يتعلق بالسوق الإسرائيلية فمن المتوقع له أن ينمو بمعدلات عالية في المستقبل. وإذا توافر هدوء نسبي على جبهة الصراع العربي-الإسرائيلي فسوف تزداد معدلات تدفق السياحة الإسرائيلية لمصر(*).

(٢-٢) السيناريو المتحفظ:

ويستند هذا السيناريو إلى الاعتبارات التالية:

* التوتر المتوقع دائماً في المنطقة بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، وتعثر فرص السلام بسبب التعنت الإسرائيلي، سيكون له تأثيره السلبي على حركة السياحة لمصر. وما يحدث في المنطقة حالياً يعد مثالاً حياً على أحداث التوتر والصراع المتكررة. ولأن إسرائيل أصبحت معبراً أساسياً لحركة السياحة لمصر، فسوف يتهدد هذا المصدر نتيجة لأي حدث طارئ أو خلافات سياسية.

* رغم أن منظمة السياحة العالمية تتوقع لإقليم الشرق الأوسط معدلاً للنمو أعلى من المتوسط العالمي، إلا أنها تقر في نفس الوقت بأن الإقليم يُنظر إليه بواسطة الدول المصدرة للسائحين بأنه عرضة لمخاطر صحية وأمنية، مع تواضع مستويات النظافة وإمكانية تعرض السائحين للمضايقات.

* الهدوء النسبي لأحداث الإرهاب ضد السائحين في مصر لا يعني أن جذور التطرف قد اقتلعت تماماً. ويمكن أن تندلع أحداث جديدة تشل حركة السياحة لمصر وتعيدها سنوات للوراء. فقد شهدت سنة ٢٠٠٠ حادث الهجوم على مواطنة يابانية في منطقة الهرم، وحادث احتجاز السائحين الألمان في الأقصر. وما هذان الحادثان إلا إنذار بسيط لاحتمال اشتعال أحداث عنف جديدة على نحو أو آخر.

* نمو عدد السائحين بمعدلات عالية في المستقبل قد يشكل هو ذاته عاملاً مقيداً. فاستمرار التدهور البيئي الذي كشفت هذه الدراسة عن بعض أبعاده ومخاطره قد

يحد من نمو السياحة لمصر خصوصاً خلال العقد الثاني من فترة السيناريو (انظر القسم القادم الخاص باطراد التنمية السياحية).

* إمكانية تزايد حدة المنافسة في سوق السياحة العالمية من جانب دول تسعى لاحتلال مكانة أكثر أهمية في هذه السوق، علاوة على دول سياحية جديدة تتطلع للحصول على حصة من الطلب العالمي.

(٢-٣) توقعات الطلب السياحي في ظل السيناريو المرجعي:

بناء على ما سبق وبالأخذ في الاعتبار أيضاً أن المسئولين عن السياحة في مصر يعدون تقديرات للطلب السياحي في المستقبل، تصبح هناك ثلاثة توقعات مختلفة: السيناريو المتفائل، السيناريو المتحفظ، والسيناريو الرسمي.

(٢-٣-١) الطلب في ظل السيناريو المتفائل:

التقديرات التي أعدتها منظمة السياحة العالمية لحركة السياحة الدولية الوافدة لإقليم الشرق الأوسط، تعد تقديرات متفائلة. فتفترض المنظمة في تقديرها لنصيب الشرق الأوسط من السياحة العالمية عدم تكرار العمليات الحربية أو أي شكل من أشكال الاضطرابات والعنف في المنطقة، وهو ما يتنافى مع الأحداث الجارية حالياً في المنطقة، وما قد يحمله المستقبل من أحداث مماثلة. وعلى هذا يمكن اعتبار توقعات المنظمة العالمية كأساس للتقدير المتفائل لحركة السياحة لمصر، وذلك بافتراض أن نصيب مصر من السياحة العالمية سينمو بنفس معدلات نمو نصيب الشرق الأوسط.

ويحتوي جدول رقم (١) على هذه التقديرات حيث يصل عدد السائحين المتوقع في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٢٠,٥ مليون سائح. كذلك يرتفع نصيب مصر من السياحة العالمية من حوالي ٠,٨٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١,٢٨٪ عام ٢٠٢٠.

جدول رقم (١)

توقعات الطلب السياحي في ظل السيناريو المرجعي (المتفائل)

البيان / السنة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
عدد السائحين (بالألف)[1]	٣١٣٣	٥٥٠٦	١٠٩٣٣	٢٠٥٣٣
عدد السائحين في العالم (مليون)[2]	٥٦٣	٦٧٣	١٠٤٦	١٦٠٢
النسبة إلى العالم (٪)	٠,٥٦	٠,٨٢	١,٠٥	١,٢٨
معدل النمو السنوي (٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠٢٠)[2]		٧,١	٦,٥	

المصدر: (١) عامي ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ وزارة السياحة (بيانات فعلية).

(2) WTO, Tourism: 2020 vision, June 1998.

(٢-٢-٢) الطلب في ظل السيناريو المتحفظ:

بالنظر إلى تطور حركة السياحة الوافدة إلى مصر (الفصل الأول) يتضح أنها تتميز باتجاه عام واضح نحو تزايد الطلب السياحي الدولي، مع وجود تقلبات نتيجة لأحداث طارئة مختلفة. وكما تبين أيضاً أصبحت هذه الأحداث متكررة واتخذت شكل دورات شبه منتظمة تتكرر كل أربع سنوات. وفي ظل السيناريو المتحفظ من المتوقع أن تستمر هذه الدورة في المستقبل نظراً لاستمرار وجود الظروف التي تؤدي إليها. ونموذج هولت ويترز Holt - Winters يعد من أكثر النماذج ملاءمة لهذا التطور في حركة السياحة لأنه يتضمن اتجاهاً عاماً، بالإضافة إلى ظاهرة موسمية تتحدد سنوات تكرارها بطبيعة الظاهرة موضع الدراسة، وهي وفقاً للبيانات المصرية أربع سنوات.

وباستخدام هذا النموذج قدرت دراسة سهير أبو العينين السابق الإشارة إليها عدد السائحين المتوقعين لمصر على النحو المبين في جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

توقعات الطلب السياحي في ظل السيناريو المرجعي (المتحفظ)

البيان / السنة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
عدد السائحين (بالألف)[١]	٣١٢٣	٤٥٤٩	٦٥٦٧	٩٢٦٦
عدد السائحين في العالم (مليون)	٥٦٣	٦٧٣	١٠٤٦	١٦٠٢
النسبة إلى العالم (٪)	٠,٥٦	٠,٦٨	٠,٦٣	٠,٥٨
معدل النمو السنوي (٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠٢٠)		٣,٧	٢,٥	

المصدر: (١) سهير أبو العينين، توقعات الطلب على السياحة في مصر حتى عام ٢٠٢٠، بحث أعد لهذه الدراسة، غير منشور حتى الآن.

وقد اعتبرت هذه التقديرات معبرة عن السيناريو المتشائم. وذلك من ناحية للافتراض الضمني باستمرار نفس نمط الطلب الذي كان سائداً في الماضي ونفس الاضطرابات التي أثرت فيه بشكل متكرر. ومن ناحية أخرى فإن نسبة عدد السائحين المقدر في هذا النموذج إلى عدد سائحي العالم (جدول رقم ٢)، تكاد تكون ثابتة فيما بين ١٩٩٥ و ٢٠٢٠. كما أنها تتجه للانخفاض من ٦٨, ٠ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٨, ٠ عام ٢٠٢٠.

(٢-٣-٣) السيناريو الرسمي:

تقرر وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرين أن هدف السياحة لعام ٢٠١٧ الوصول بعدد السائحين إلى نحو ٢٧ مليون سائح، في مقابل نحو ٤ ملايين سائح عام ٩٦/ ١٩٩٧. هذا مع العلم أنه لا توجد أية إشارة إلى كيفية تقدير هذا العدد من السائحين أو إلى الافتراضات التي يتبناها التقدير. أما بيان وزير السياحة في

مجلس الشعب (فبراير ٢٠٠١)، فقد ذكر أن عدد السائحين المتوقع لمصر عام ٢٠٠٥ هو ٩,٥ مليون سائح[٤]. (أكبر من العدد المقدر لعام ٢٠٢٠ في السيناريو المتحفظ).

والتوقعات الرسمية للطلب السياحي تتجاوز كثيراً التقديرات السابقة. فالتقدير المتفائل (٢٠,٥ مليون سائح عام ٢٠٢٠) يمثل ٧٦٪ من العدد المتوقع وفقاً لوثيقة مصر والقرن الحادي والعشرين لعام ٢٠١٧. أما التقدير المتحفظ فيمثل ٣٤٪ فقط. وبالنسبة لبيان وزير السياحة فقد بنى على معدل نمو للحركة السياحية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ قدره ١١,٥٪ سنوياً، وهو معدل يتجاوز كثيراً ذلك المقدر لنفس الفترة بواسطة منظمة السياحة العالمية لمنطقة الشرق الأوسط (٧,١٪). وبافتراض استمرار هذا المعدل الرسمي حتى نهاية فترة السيناريو يصبح عدد السائحين المتوقع عام ٢٠٢٠ نحو ٤٩ مليون سائح، يمثلون ٣٪ من حجم السياحة العالمية، و٧٠٪ من حجم السياحة المتوقعة لمنطقة الشرق الأوسط. لذلك فالتوقعات الرسمية على هذا النحو مبالغ فيها إلى حد كبير(*).

(٢-٣-٤) توقعات الدراسة الحالية:

يمكن القول إذن أن التقديرات الرسمية للطلب السياحي بعيدة عن الواقع لمغالاتها الشديدة في معدل نمو الحركة السياحية. ومن ناحية أخرى فإن تقديرات السيناريو المتحفظ تبدو شديدة الانخفاض. فمن غير المتوقع مثلاً أن ينخفض نصيب مصر من السياحة العالمية فيما بين ٢٠٠٠-٢٠٢٠، إلا في ظل تعرض السيناريو لظروف بالغة الخطورة. وعلى ذلك يمكن اعتبار تقديرات السيناريو

(*) قدرت وزارة السياحة من قبل حصول مصر على ٧ ملايين سائح عام ٢٠٠٠، بينما العدد الذي تحقق بالفعل ٥,٥ مليون. انظر: Business Monitor International, Egypt 1998.

المتفائل والتي بنيت على توقعات منظمة السياحة العالمية لمنطقة الشرق الأوسط هي الأقرب إلى التوقع في ظل غياب ظروف غير عادية. والاعتبارات التالية تؤكد هذا الاستنتاج:

أولاً: جانب العرض أو الارتباطات المستقبلية بتوسعات ضخمة في الاستثمارات وعمليات التطوير السياحي، سيخلق حاجة ملحة لجذب أعداد كبيرة من السائحين لتحقيق عائد معقول لهذه الاستثمارات (انظر نمط السياحة في القسم التالي).

ثانياً: يعتمد جانب كبير من هذه الاستثمارات على قروض من الجهاز المصرفي، مما سيخلق عبئاً كبيراً في السداد يجعل من الضروري شغل الطاقة الفندقية بأية وسيلة.

ثالثاً: حتى بفرض تكرار أحداث الإرهاب في المستقبل، فإن أكبر قدر من أعمال التطوير السياحي سيكون في المناطق الساحلية الأقل تأثراً بهذه الأحداث.

رابعاً: بما أن المنتج السياحي غير قابل للتخزين، فقد تلجأ المنشآت الفندقية إلى تخفيض أسعارها بما يضمن تغطية التكاليف الثابتة، وقد تلجأ إلى زيادة الأعداد بجذب جنسيات مختلفة من السائحين تتمتع بمرونة طلب مرتفعة للسعر (روسيا ودول أوروبا الشرقية مثلاً).

بناء على ما سبق، فإن عدد السائحين المتوقع عام ٢٠٢٠ يبلغ نحو ٢١ مليون سائح في ظل الظروف المعتادة (قد تحدث اضطرابات ولكنها غير حادة ومتكررة)، ولكن يمكن أن ينخفض إلى مستويات أدنى كثيراً قد تصل إلى ٩ ملايين سائح في ظل وجود اضطرابات شديدة خلال فترة السيناريو.

(٣) نمط السياحة:

نستعرض فيما يلي أهم التطورات المتوقعة في نمط السياحة في ظل السيناريو المرجعي.

(٣-١) التطوير السياحي والاستثمارات المستقبلية:

كما اتضح من قبل يسعى السيناريو المرجعي للتطوير السياحي السريع وجذب أكبر عدد من السائحين. وبالنسبة للمستقبل من المتوقع أن يستمر الاتجاه نحو توسع الاستثمار السياحي وتزايد أهميته النسبية مقارنة بالاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وذلك وفقاً للأدلة التالية:

أولاً: في عام ١٩٧٧ كانت التكلفة الاستثمارية للمشروعات السياحية التي بدأت النشاط تمثل ١٤٪ من الاستثمارات الكلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. أما في السنوات الأخيرة من التسعينيات فقد ارتفع نصيب استثمارات قطاع السياحة في المشروعات الاستثمارية تحت التنفيذ إلى نحو ٣٤٪ من جملة الاستثمارات[٥].

ثانياً: وفقاً لبيانات حديثة لهيئة التنمية السياحية حول مشروعاتها، يتضح أن هناك ٢٧٥ مشروعاً تم التعاقد بشأنها وتخصيص أراضٍ لها تبلغ مساحتها ٨٦ مليون متر مربع وتكلفتها الاستثمارية ١٣,٥ مليار جنيه. علاوة على ذلك هناك ٤١٤ مشروعاً آخر بمساحة ١٠٢ مليون متر مربع وتكلفة استثمارية قدرها ١٤٣ مليار جنيه، حصلت على موافقة مبدئية من الهيئة[٦].

ثالثاً: وفقاً لبيان وزير السياحة من المتوقع أن تتوسع الطاقة الفندقية بمعدل سنوي مرتفع يبلغ ١٠٪ سنوياً[٧]. ويفرض أن هذا المعدل سيستمر حتى نهاية السيناريو، يمكن الحصول على التوقعات التالية للطاقة، الفندقية معبراً عنها بالألف غرفة:

٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠٢٠
١٠٧	١٧٢	٢٧٧	٧٢٠

والتقدير السابق للطاقة الفندقية في عام ٢٠٢٠ يتفق إلى حد كبير مع توقعات وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرين (والتي يفترض أن تكون قد أعدتها وزارة السياحة أيضاً)، حيث الرقم المتوقع لعام ٢٠١٧ يبلغ ٦١٨ ألف غرفة[٨].

ويمكن ترجمة الطاقة الفندقية إلى استثمارات كالتالي:

حققت هيئة التنمية السياحية فيما بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٠ حوالي ٣٠ ألف غرفة بتكلفة قدرها ٦ مليارات جنيه، أي بمتوسط تكلفة للغرفة ٢٠٠ ألف جنيه[٩]. وحتى بفرض أن التكلفة ستظل ثابتة حتى ٢٠٢٠ (وهو فرض غير واقعي بطبيعة الحال، ويقلل كثيراً من حجم الاستثمارات المطلوبة)، تقدر الاستثمارات الجديدة في الطاقة الفندقية المضافة على مدى فترة السيناريو (أي فيما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٢٠) بنحو ١٢٣ مليار جنيه.

(٢-٢) سياحة الشواطئ:

التوسعات الكبيرة في الطاقة الإيوائية وغيرها من الخدمات السياحية التي تم رصدها من قبل، قادها وأثر فيها أكبر تأثير الطلب والعرض لسياحة الشواطئ، وبالذات سواحل البحر الأحمر. وقد برزت هذه السياحة كنمط جديد ثم تسارع معدلها خلال عقد التسعينيات، بعدما كانت مصر تعتمد أساسا على السياحة الثقافية التي كانت تتوزع بين القاهرة والأقصر وأسوان. ويعبر هذا الاتجاه عن أحد الأهداف الرئيسة لسياسة تنويع المنتج السياحي.

ووفقاً للتقديرات الرسمية ارتفع معدل السياحة الشاطئية من لا شيء لتمثل حالياً ٢٥٪ من جملة الحركة السياحية الوافدة. ومن المقدر أيضاً استمرار هذا الاتجاه التصاعدي لسياحة الشواطئ وأن تتزايد أهميتها النسبية ليصل معدلها عام ٢٠٠٥ إلى ٣٠٪[١٠]. وقد يستمر هذا التزايد خاصة على سواحل البحر الأحمر حتى نهاية فترة السيناريو. وربما تصل النسبة حينئذ إلى ٥٠٪ أو أكثر. ويتضح ذلك بالنظر إلى جدول رقم (٣) حيث يتركز جانب كبير من الاستثمارات والمشروعات السياحية قيد التنفيذ والتابعة لهيئة التنمية السياحية في منطقة البحر الأحمر وخليج العقبة.

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي لمشروعات الاستثمار السياحي وفقاً لطبيعة التعاقد والمنطقة السياحية

البيان	المشروعات المتعاقد بشأنها			المشروعات الحاصلة على موافقة مبدئية		
	المساحة (٪)	الطاقة (غرف) (٪)	التكلفة (٪)	المساحة (٪)	الطاقة (غرف)٪	التكلفة (٪)
البحر الأحمر	٥٧,٧	٤٢,٦	٤٨,٩	٧٦,٤	٧٠,٠	٩٥,٤
خليج العقبة	٢٥,٦	٢٥,٨	٢٤,٢	٧,٧	٩,٢	١,٧
رأس سدر	٧,٣	٢٠,٢	١٧,٧	٩,٨	١٤,١	١,٧
العين السخنة	٧,٩	١٠,٥	٨,٥	٥,٢	٥,٩	١,١
الساحل الشمالي الغربي	١,٤	٠,٩	٧,١	٧,٩	٠,٩	٠,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: محسوبة من: Ministry of Tourism. Tourism in Figures 1998, P. 110.

(٣-٢) السياحة الثقافية:

لا يعني ما سبق أن السياحة الثقافية وزيارة الآثار سوف تتلاشى، ولكن أهميتها النسبية سوف تستمر في التراجع سواء على مستوى الطلب (عدد السائحين) أو العرض (الطاقة الفندقية). ورغم مشروعات التطوير السياحي لمنطقة الأقصر وغيرها من مناطق السياحة الثقافية، إلا أن إمكانات التوسع محدودة في هذه المناطق السياحية، ولا تقارن بالإمكانات المتاحة لسياحة الشواطئ. كذلك فإن التخوف من أية أحداث إرهابية في المستقبل يجعل منطقتي الأقصر وأسوان أقل جذباً للسائحين. ومن ناحية أخرى فقد بدأ قطاع الفنادق العائمة يعاني من مشكلات مختلفة لغياب المراسي والتلوث. وقد أوقف وزير السياحة مؤخراً إعطاء أي تراخيص جديدة للفنادق العائمة.

(٤-٢) السياحة الجماعية:

رغم أن السياحة الجماعية قد تتواجد مع نوعيات مختلفة من السياحة، إلا أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياحة الشواطئ. والتوسعات الضخمة في الطاقة الفندقية لايمكن شغلها بسهولة إلا من خلال مجموعات سياحية كبيرة يتم الحجز المسبق لها. لذلك فسوف يصاحب النمو في سياحة الشواطئ الاعتماد المتزايد في المستقبل على السياحة الجماعية. وكما سبق أن أوضحنا في الفصل الرابع، من أهم مزايا هذه السياحة إمكانية تحقيقها معدلات أشغال معقولة، إلا أن توسعها سيكون له انعكاسات سلبية على مستقبل السياحة نوجزها فيما يلي:

أولاً: إنها سياحة نمطية يتحكم فيها وينظمها كبار منظمي الرحلات Tour Opera-tors بالدول المرسلة للسائحين. وهذه الخاصية تعني أنه مع توسع السياحة الجماعية الشاطئية سوف تزداد حدة المنافسة التي تتعرض لها السياحة المصرية في ظل هذا السيناريو. حيث تتراجع مكانة مصر السياحية وميزتها التنافسية كموطن رئيسي للسياحة الثقافية، ويزداد الترويج لها في الخارج باعتبارها «شمس وبحر وشاطئ» مثلها مثل العديد من المقاصد السياحية في الدول النامية.

ثانياً: كثرة الأعداد التي تجلبها السياحة الجماعية ستكون على حساب انخفاض معدلات الإنفاق. وهي حقيقة معروفة عالمياً أن سائح الرحلات الشاملة يكون شديد الحساسية لسعر الرحلة. وقد اتضح بالفعل من الفصل الثاني أن متوسط إنفاق سائح الرحلات الشاملة أقل بقدر ملحوظ من المتوسط للسائح الفردي. وبمعنى آخر فإن النمو المرتفع في عدد السائحين المتوقع خلال فترة السيناريو سوف يقلل من أهميته تزايد الوزن النسبي لسائحي الرحلات الشاملة ذوي الإنفاق المنخفض.

ثالثاً: أكدت دراسات متعددة أن سائحي الرحلات الجماعية خاصة هؤلاء الذين يأتون للتمتع بالبحر والشاطئ، يختارون عادةً مقصداً سياحياً واحداً يوفر لهم كل احتياجاتهم. ويطلق على هذه السياحة لفظ (السياحة الساكنة)، بمعنى أن السائحين

لا يرغبون في التنقل والسفر داخل البلد المضيف[١١]، مما يقلل من تأثير السياحة على الاقتصاد المحلي.

رابعاً: تزايد الأهمية النسبية للسياحة الجماعية سيصاحبها وزن نسبي أكبر للقرى السياحية في هيكل الطاقة الإيوائية. والقرى السياحية توجد لها مزايا مثل بساطة المباني وعدم تعقدها، وتواجدها غالباً خارج نطاق الكثافة العمرانية، ووجود حد أدنى من الاحتكاك بالمجتمع المحلي. ومع ذلك للقرى السياحية عيوب أيضاً يكمن بعضها فيما يعتبر مزاياها. فلم تعد القرى السياحية بنفس البساطة في البناء والتجهيزات التي كانت في الماضي نتيجة لسيطرة نمط الشركات متعدية الجنسيات عليها. كذلك تستنزف القرى السياحية مساحات شاسعة من الأراضي في مواقع طبيعة خلابة. وقد يتم هذا التوسع على حساب طرد السكان المحليين من أراضيهم أو القضاء على سبل كسب العيش لهم كالصيد أو الزراعة. ومن التأثيرات المهمة أن البنية الأساسية باهظة التكاليف تكون مخصصة للقرية وللسائحين فقط مما يحرم السكان المحليين من الاستفادة بها. ومن ناحية أخرى أصبحت القرى السياحية في شكلها الحديث بمثابة مستوطنات سياحية تتمتع بالاكتفاء الذاتي في كل ما يريده السائح من مبيت وطعام وترفيه وهدايا وأنشطة رياضية، والمزارات الخارجية التي تنظمها القرية. كل ذلك يعني تركز عائد السياحة في القرى والفنادق وحرمان المجتمع المحلي من أية منفعة تذكر.

خامساً: تعد السياحة الجماعية بواسطة دراسات عديدة ومن واقع تجارب دول سياحية كثيرة، مسئولة عن تدهور البيئة في المناطق السياحية التي تعتمد على هذا النوع من السياحة اعتماداً كبيراً. وسيتم تناول المزيد حول مستقبل السياحة والبيئة في ظل السيناريو المرجعي فيما بعد.

(٣-٥) أنماط سياحية جديدة:

إن قضية الكم مقابل الكيف عادة ما تثير جدلاً كبيراً عند تناول نمط السياحة الملائم. والكم هنا يعني أعداداً كبيرة من السائحين بمعدلات إنفاق منخفضة كما في

حالة السياحة الجماعية، بينما الكيف ينصب على نوعية راقية من السائحين ذات مستوى معيشي مرتفع وقادرة على الإنفاق خلال الرحلة بمعدلات عالية. وهذه القضية لها أبعاد متعددة وتتطلب البحث والتروي قبل اتخاذ قرارات بشأنها. فحجم ونوعية التسهيلات المتاحة بالفعل في المنطقة السياحية قد تفرض نمطاً معيناً دون الآخر. كذلك هناك قضية الإنفاق اليومي (معدل الإنفاق) مقابل الإنفاق الكلي للسائح، وقضية التسربات من هذا الإنفاق ومتطلبات السياحة الراقية وإمكانات تحقيقها، وغيرها من المسائل.

وبالنسبة لمصر حالياً، فرغم الاتجاه نحو الاعتماد المتزايد على السياحة الجماعية، إلا أن هناك تطلعات في نفس الوقت لجذب السائحين الأثرياء. وقد بدأت مصر استثمارات فيما يسمى مراكز التنمية السياحية المتكاملة. .ويضم كل مركز مجموعة من المشروعات السياحية تخدمها مرافق وخدمات مشتركة بما يحقق وفورات الحجم الكبير واقتصادات التجمع[١٢] ويتراوح حجم المشروع الواحد من مليون إلى ١٢ مليون متر مربع، وتقع جميعها على شواطئ البحر الأحمر. وأحد هذه المشروعات العملاقة شاطئ الريفييرا وهي منطقة سياحية كبيرة يتم تنميتها على امتداد مساحة تصل إلى ٧,٧ مليون متر مربع جنوب طابا. ويتمتع كل منتجع بمساحات كبيرة من الأرض البكر، وشواطئ من الرمال البيضاء، ومناظر جبلية وهضاب، وحياة بحرية ثرية بالشعب المرجانية وغيرها من الكائنات البحرية النادرة. ويحتوي كل منتجع على مجموعة من القرى الصغيرة يتوسطها مركز تجاري يقدم كل الخدمات التجارية. كذلك يحتوى كل منتجع على مدى واسع من تسهيلات الترفيه، والترويض ومواقع غطس، ومارينا، وساحات جولف وتنس وراكيت، وحمامات سباحة، ومراكز مؤتمرات، ونوادٍ صحية، وألعاب مائية وغيرها.

ووفقاً للتوقعات فإن هذا المشروع وحده سوف يوفر ١٤ ألف غرفة إضافية، ويجذب ٩٠٠ ألف زائر، وذلك بحلول عام ٢٠٠٥. وسوف يزداد عدد الغرف عام ٢٠١٠ إلى ١٧ ألف غرفة، تجذب ١,٣ مليون زائر[١٣].

والسؤال الآن هل يمكن لهذه المشروعات ذات الطاقة الإيوائية الضخمة أن تكون مراكز لسياحة الأثرياء؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي فهل يتسق هذا الإنفاق الاستثماري الضخم والمساحات الشاسعة من الأرض في أجمل البقاع، والتسهيلات السياحية التي أنفق عليها ببذخ شديد، والموارد الطبيعية شديدة الحساسية للنشاط البشري، مع نمط السياحة الجماعية؟

وأحد أنماط التنمية السياحية التي تستهدف أثرياء السائحين أيضاً هي سياحة الجولف، وهي متضمنة في المراكز السياحية المتكاملة، ولكنها تتواجد وتنتشر في مناطق سياحية مختلفة، ويتوقع لها مزيد من التوسع. وهي سياحة كثيفة الاستخدام للمياه، وسيتم التعرض لآثارها البيئية فيما بعد، وذلك في ضوء ماذكرناه في الفصل السادس. كذلك من المتوقع التوسع في السياحة البحرية أو سياحة اليخوت وهي تعتمد على وجود مارينا أو مراسٍ لهذه اليخوت تمدها باحتياجاتها. وعلاوة على اليخوت الخاصة التي يملكها عادةً الأثرياء، فالسياحة البحرية تتضمن أيضاً الرحلات الشاملة التي تنظمها الشركات السياحة في أوروبا والتي قد تضع مصر ضمن برامجها. ورغم توقع منظمة السياحة العالمية توسع هذه النوعية من السياحة في المستقبل، إلا أن مدى استفادة البلد المضيف منها يكون محدوداً لأنها في الواقع سياحة اليوم الواحد. ومع ذلك فمن المتوقع أن تزداد أهميتها في مصر في المستقبل، نظراً لسعي السياسات السياحية لزيادة أعداد السائحين من كافة النوعيات.

(٦-٣) السياحة غير الترفيهية:

السياحة لأغراض غير ترفيهية لها أهمية خاصة لأنها تخدم احتياجات المواطنين المصريين واحتياجات التنمية، في الوقت الذي تحقق فيه دخلاً من السياحة. وأهم أنواعها السياحة المتعلقة بنشاط الأعمال والتعليم والخدمات الصحية، وسياحة التسوق. ومن غير المتوقع أن تحقق هذه الأشكال من السياحة ازدهاراً كبيراً في ظل

السيناريو الرجعي. فسياحة الأعمال ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم ومستوى النشاط الاقتصادي وقدرة الاقتصاد على جذب الاستثمار الأجنبي والشركات دولية النشاط. ورغم أن الاقتصاد سيظل يعتمد على الاستثمار الأجنبي ويسعى سعياً حثيثاً لجذبه، إلا أنه اتضح من تجارب الدول النامية أن الشركات دولية النشاط والاستثمار الأجنبي عموماً، لا يأتي بمعدلات عالية إلا تجاه الاقتصادات الواعدة التي تتصف بمعدلات نمو ذاتية مرتفعة وبمهارات علمية وبحثية جيدة، وبقوة عمل ماهرة ومنضبطة، وبقدرات كبيرة في التنظيم وإدارة شئون المجتمع والدولة. وهذه المواصفات من غير الممكن تحققها في السيناريو المرجعي خلال العشرين عاماً القادمة. وقد ينحصر النمو في سياحة الأعمال وسياحة المؤتمرات في هذا السيناريو، وذلك نتيجة للنشاط الاقتصادي العربي والأجنبي في مصر، ونتيجة للعلاقات السياسية الجيدة بالغرب وبجميع الدول العربية، ولكن هذا النمو سيكون في حدود ضيقة.

أما بالنسبة للتعليم فقد كانت مصر في الماضي الدولة العربية الرائدة في مجال التعليم، يأتي إليها الدارسون العرب من كل مكان للتعليم بمؤسساتها، خصوصاً في مجالات التعليم العالي. ولكن تغير هذا الوضع خلال العقدين الماضيين مع ارتفاع مصروفات التعليم للدارسين العرب ارتفاعاً هائلاً، وتراجع مستوى جودة التعليم الحكومي، وتواضع مستوى التعليم العالي الخاص الذي اعتبر بديلاً للتعليم الحكومي. ومن المتوقع استمرار هذه الأوضاع في المستقبل ما لم تحدث تغيرات جذرية في مجال التعليم، وهو الأمر المستبعد في ظل السيناريو والمرجعي.

أضف إلى ما تقدم أن تواضع أداء قطاع الصحة في مصر في ظل استمرار الأوضاع الحالية سوف يحد أيضاً من نمو السياحة العلاجية والصحية، والتي تتركز أساساً في السائحين العرب. كما أن له تأثيراً مهماً أيضاً على سياحة المصريين في الخارج، حيث تتجه أعداد متزايدة من المصريين لتلقي العلاج بالخارج (سياحة

عكسية)، وتتحمل الدولة من جراء ذلك عبئاً ثقيلاً لأنها تمول جانباً كبيراً من تكلفة هذا العلاج.

وأخيراً، فسياحة التسوق قد لا تعد نمطاً سياحياً مستقلاً بذاته مثل سياحة الشواطئ أو الثقافة أو التعليم، لأن السائحين الوافدين لأي غرض من الأغراض يوجهون جانباً من إنفاقهم للمشتروات والهدايا. ومع ذلك لا يمكن إنكار أن المشتروات أصبحت حافزاً للسفر والانتقال، وأحد المحددات المؤثرة في اختيار السائح لمقصد سياحي معين دون غيره. وربما كان ذلك ما يميز السياحة في الدول الأكثر تقدماً عن الدول النامية، حيث يخصص السائح بخلاف تكلفة الرحلة، إنفاقاً كبيراً لسلع وخدمات أخرى. ومن الأمثلة على أهمية المشتروات في الإنفاق السياحي دول جنوب شرق آسيا مثل تايلاند وهونج كونج. ففي هاتين الدولتين يخصص السائحون نحو ٤٣٪ و ٥١٪ على التوالي من الإنفاق السياحي للمشتروات(١٤).

وفي مصر، يلاحظ أن الإنفاق السياحي الموجه للتسوق ضعيف بوجه عام، ولكن أهميته النسبية أكبر في حالة السائحين العرب(١٥). وميزة الإنفاق على المشتروات أنه يخلق طلباً على الإنتاج المحلي، ذلك لأن السائحين يشترون عادة السلع ذات الطابع المحلي. كما يزيد من نصيب مصر في الإنفاق السياحي للرحلة لأن هذا الجزء من الإنفاق لا تستفيد منه الشركات متعدية الجنسيات. وبالنسبة للمستقبل يمكن القول أن الإنفاق على شراء السلع المحلية سيتناسب طردياً مع عدد السائحين العرب، وعكسياً مع عدد سائحي الرحلات الجماعية والسياحية الشاطئية بالذات. لذلك من المتوقع أن تستمر الأهمية المحدودة لهذا الإنفاق في ظل السيناريو المرجعي. هذا ومن الجدير بالملاحظة أن المسئولين عن السياحة اتجهوا مؤخراً لتخصيص شهر للسياحة والتسوق في فصل الصيف، موجه أساساً للسائحين العرب. ومع ذلك لا يوجد حتى الآن ما يدل على نجاح هذه السياسة، كما لا تتوافر معلومات عن حجم العائد منها والتكلفة المرتبطة بها.

(٢-٧) الاعتماد على الخارج:

تميز نمط السياحة خلال الفترة المرجعية بوجود دور محوري للشركات متعدية الجنسيات في مجالات النشاط السياحي الرئيسة وهي: الطيران، الفنادق، وتنظيم الرحلات الشاملة. ومن المتوقع بالنسبة للمستقبل أن يستمر هذا الاتجاه طالما ظلت الأوضاع الراهنة على ما هي عليه. ومن المنتظر أيضاً أن يكون لكبار المستثمرين السياحيين المحليين دور مهم في دعم هذا الاتجاه. وهذه التوقعات تستند إلى الاعتبارات الأربعة التالية:

* نمط السياحة المتوقع خلال فترة السيناريو ومدى احتياجه للاعتماد على الخارج.

* طبيعة الرأسمالية المصرية عموماً، وفي مجال السياحة على وجه الخصوص.

* طبيعة السياسات العامة السياحية ومدى تشجيعها لهذا الاتجاه.

* قوة ونفوذ الشركات متعدية الجنسيات في سوق السياحة العالمية في المستقبل.

وإذا بدأنا بالعنصر الأخير، فقد اتضح من قبل، بناءً على توقعات منظمة السياحة العالمية، أن التركز والتكامل على المستوى الأفقي والرأسي والمحوري بين الشركات العالمية في مجال السياحة، والاستفادة بوفورات الحجم والنطاق، والسيطرة على حركة الطيران في العالم، والاستحواذ على البيانات والمعلومات والتكنولوجيا، كلها اتجاهات سوف تستمر وتتصاعد في المستقبل، ويزداد معها قوة ونفوذ هذه الشركات.

وخصائص نمط السياحة التي تجعل الحاجة أكبر للاعتماد على الخارج فتشمل:

- التوسع السريع في الطاقة الفندقية الساحلية، وخضوعها لمنافسة عالمية عاتية، سوف يتطلب كما اتضح من قبل الاعتماد على الشركات الأجنبية المنظمة للرحلات والقادرة على جلب أعداد كبيرة من السائحين، والاعتماد على شركات الطيران العالمية لنقل هذه الأعداد من السائحين، وعلى شركات الإدارة الفندقية لضمان جودة الخدمة.

- التوسع في أنماط سياحية باهظة التكاليف وغير معتادة مثل سياحة الجولف والمارينا، والاتجاه نحو أسلوب مراكز التنمية السياحية المتكاملة وما ينطوي عليه من تعدد الأنشطة وتعقد عملية الإدارة والتسويق الخارجي.

وفيما يتعلق بطبيعة الرأسمالية المصرية فكما اتضح من قبل تعمل شركات السياحة المصرية كمجرد وكلاء محليين للشركات متعدية الجنسية، ودورها في تقديم الخدمة السياحية هامشي وتنفيذي. وبصفة عامة فإن هذا السيناريو يندر فيه وجود المنظم الرأسمالي بالمعنى الصحيح للكلمة، والذي يتطلع لنمو مشروعه وزيادة نصيبه من السوق، والذي يجري حساباته للأمد المتوسط والطويل ولا يلهث وراء الربح السهل والقصير الأجل. فالكثير من رجال الأعمال في هذا السيناريو يلجأون للتحالف مع الرأسمالية العالمية، ولا يمانعون كونهم الطرف الضعيف في العلاقة، ولكنهم في نفس الوقت يستمدون قوتهم في الاقتصاد المحلي من الارتباط بأهل الحكم والنفوذ السياسي.

وأخيراً فإن السياسات العامة تشجع على وجود دور أساسي للشركات متعدية الجنسيات من عدة نواحٍ. فمن ناحية أولى، لا توجد ضوابط وطنية في هذا السيناريو للحد من الاعتماد على الخارج واستيراد التكنولوجيا والمعرفة. فالحلول البسيطة والمرغوبة دائماً هي استيراد الخبرة الأجنبية. ومن ناحية ثانية، تشجع السياسات العامة على الاتجاه نحو سيطرة كبار المستثمرين المحليين على الاستثمار السياحي من خلال ما تقدمه لهم الحكومة من تسهيلات سخية، وما تخصصه لهم من مساحات شاسعة من الأراضي في الأماكن الساحلية المتميزة ذات الطبيعة الخلابة. ومن ناحية ثالثة، فنظراً لأن تطوير هذه المساحات في مدى زمني محدود لا يكون في مقدرة هؤلاء المستثمرين أو الشركات المحلية، فإنهم يلجئون إلى الشركات الأجنبية التي تصمم مشروعات سياحية عملاقة، لا يقدر على إدارتها وتسويقها سوى شركات أجنبية متخصصة.

إضافة إلى ذلك، فإن سياسات الخصخصة ورغبة الدولة في ظل هذا السيناريو

في التخفف من أعباء الملكية العامة، وحاجاتها لبيع الأصول لتحقيق عائد يستخدم في مجالات أخرى، يمكن أن تؤدي إلى تراجع مبدأ حماية شركة الطيران الوطنية. ومن الممكن أن تتجه الدولة لبيع الشركة كلياً أو جزئياً. ولاعتبارات مماثلة أيضاً يمكن أن تُعرض شركة مصر للسياحة أو غيرها من شركات السياحة العامة للبيع. ويتيح ذلك مجالاً رحباً لدخول الشركات الأجنبية في ملكية المؤسسات السياحية الرئيسة. علاوة على ذلك فإن السماح لخطوط الطيران الخاصة المحلية بالعمل على الخطوط الداخلية فيما بين المناطق السياحية قد يؤدي إلى مزيد من الاعتماد على الخارج. فبعض هذه الخطوط التي بدأت النشاط بالفعل تستخدم طيارين وأطقم ضيافة أجنبية.

(٤) الإيرادات السياحية والتسربات والمدفوعات:

أصبح من المعلوم أن العائد الاقتصادي للسياحة يتمثل بصفة رئيسة فيما تدره من إيرادات بالنقد الأجنبي (الإيرادات الإجمالية كما تقدرها وزارة السياحة)، وأن مقابل هذه الإيرادات هناك تكاليف يتحملها الاقتصاد الوطني، وذلك لأن جانباً من الإيرادات السياحية يتسرب للخارج من أجل الحصول على هذه الإيرادات (واردات السياحة ونصيب الأطراف الأجنبية)، بالإضافة إلى التسربات التي يصعب تصنيفها لغياب المعلومات (الفارق بين الإيرادات الرسمية والمصرفية). ومقابل جانب الإيرادات هناك مدفوعات السياحة أو ما يتحمله الاقتصاد الوطني مقابل سياحة المصريين بالخارج (السياحة العكسية). ورغم الأهمية البالغة لهذه الموضوعات التي نوقشت بالتفصيل في الفصول السابقة، فإن الإيرادات الإجمالية فقط هي التي سوف تحظى بالاهتمام في هذا السيناريو، أما المدفوعات والتكاليف بجوانبها المختلفة فيتم تجاهلها تماماً أو على أقصى تقدير يتم التهوين من شأنها.

وإذا كان تقدير جانب التكاليف خلال الفترة المرجعية قد تعرض لصعوبات

مختلفة، فإن تقدير التكاليف في المستقبل تكتنفه صعوبات أكبر. ومع ذلك، فباستخدام افتراضات مختلفة سوف يتم فيما يلي تقدير الإيرادات السياحية الإجمالية والمدفوعات السياحية خلال فترة السيناريو. ثم يتم وضع تصور للتكاليف أو التسربات في محاولة لإلقاء الضوء على توقعات العائد الصافي. هذا مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن كافة التقديرات تقريبية لأنها لا تستند إلى أدلة وافتراضات مؤكدة.

(٤-١) الإيرادات السياحية المتوقعة:

يواجه تقدير الإيرادات الإجمالية خلال فترة السيناريو بعض الصعوبات. فرغم أن هذه الإيرادات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدد السائحين، إلا أنها تتأثر أيضاً بالعديد من العوامل الأخرى مثل أسعار الخدمات السياحية، أسعار الرحلات الشاملة، التغير في جنسيات السائحين، وفي نمط إقامتهم، وغيرها من العوامل التي يصعب الإلمام بها جميعاً. وعلاوة على ذلك، هناك المشكلات المتعلقة بأسلوب تقدير الإيرادات السياحية خلال الفترة المرجعية، وحجم الإيرادات الناتجة، والفجوة الكبيرة بين التقدير الرسمي والمصرفي (على ما بينا في الفصل الثاني).

ويمكن الاستعانة بتقديرات منظمة السياحة العالمية لمعدل نمو الإيرادات السياحية على مستوى العالم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠، على أساس أن توقعات الطلب للسيناريو استندت أيضاً إلى تقديرات المنظمة. وقد وجد أن معدل النمو يبلغ ٦,٧٪ سنوياً، وهو يعادل تقريباً معدل نمو الطلب السياحي المفترض للسيناريو (٦,٨٪) خلال نفس الفترة.

ومن غير المتوقع أن تحقق الإيرادات السياحية في السيناريو المرجعي معدلاً للنمو أعلى من معدل نمو الطلب السياحي للأسباب التالية:

- يركز هذا السيناريو على الكم أكثر من الكيف، ويعتمد بشكل كبير على السياحة الجماعية ذات الإنفاق المنخفض.

- قد تتعرض السياحة في ظل هذا السيناريو لأحداث طارئة نظراً لظروف عدم الاستقرار في المنطقة. وقد افترضنا من قبل أنه لتفادي التراجع الحاد في الطلب السياحي بسبب هذه الأحداث، قد يلجأ مقدمو الخدمات السياحية لتخفيض الأسعار إلى حدود دنيا، كما حدث بالفعل في أوقات الأزمات في الفترة المرجعية.

- التوسع السريع في الطاقة الفندقية المتوقع مستقبلاً مع ظهور منافسين جدد قد يحفز الشركات الأجنبية المنظمة للرحلات الشاملة على فرض مزيد من الضغوط على الفنادق من أجل الحصول على أسعار أدنى.

لذلك سيفترض أن نمو الإيرادات في السيناريو المرجعي سيتم بنفس معدل النمو العالمي (٦,٧٪)، أو بنفس معدل نمو الطلب السياحي للسيناريو تقريباً. أما بالنسبة للإيرادات السياحية في سنة الأساس (عام ٢٠٠٠)، فسوف يفترض استمرار الأوضاع التي أفرزت تقديرين مختلفين تماماً للإيرادات، ويطبق معدل النمو على كل من الإيرادات الرسمية والمصرفية الفعلية في سنة الأساس. والنتائج مبينة في جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

الإيرادات السياحية الرسمية والمصرفية المتوقعة حتى عام ٢٠٢٠

(مليون دولار)

السنة	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
الإيرادات الرسمية	٤٢٠٠(١)	٨٢٢٥	١٥٧٣١
الإيرادات المصرفية	١٤١٠(٢)	٣٦٩٧	٥١٥٨

المصدر:

(١) بيان د. ممدوح البلتاجي وزير السياحة أمام لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب، ٧ فبراير ٢٠٠١.

(٢) متوسط ٩٩/٢٠٠٠، ٢٠٠٠/٢٠٠١ بناء على معدل نمو ٧,٥٪ سنوياً.

ويلاحظ أن الإيرادات السياحية الرسمية تتجه للزيادة المطردة خلال فترة السيناريو لتصل في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ١٦ مليار دولار. أما الإيرادات المصرفية فرغم تزايدها إلا أنها لا تتجاوز ٥,١ مليار دولار. والفجوة بين الإيرادات الرسمية والمصرفية تظل ثابتة على مدى الفترة بسبب افتراض نفس معدل النمو السنوي لكل منهما. ويجب التنويه أخيراً إلى أن الإيرادات الرسمية المتوقعة لعام ٢٠٢٠ تخضع لنفس نقاط الضعف واحتمالات المغالاة تماماً مثل تقدير الإيرادات الرسمية في سنة الأساس للسيناريو(*).

(٤-٢) مدفوعات السياحة العكسية:

كما تعد منظمة السياحة العالمية تقديرات للسياحة الوافدة لأقاليم العالم المختلفة حتى عام ٢٠٢٠، تعد أيضاً تقديرات للسياحة العكسية من نفس الأقاليم. وكما تمت الاستعانة بتقديرات المنظمة في حالة السياحة الوافدة لمصر، يمكن أيضاً الاستعانة بها كأساس لتقدير مدفوعات السياحة العكسية.

وتظهر التقديرات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط أن حركة السياحة العكسية ستنمو بمعدل أعلى من المعدل العالمي. ولما كانت مصر من أهم دول المنطقة، فمن المتوقع تزايد معدلات السياحة العكسية لها في المستقبل للاعتبارات التالية:

* ارتفاع مستوى المعيشة مع استمرار التفاوت في توزيع الدخل أو تزايده.
* رغم انفتاح الاقتصاد المصري على الواردات من الخارج لازالت لسياحة التسوق جاذبيتها عند المصريين.
* اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي، وتزايد استثمارات المصريين في الخارج، واتجاههم لتملك المساكن في أوروبا باعتبار ذلك سمة من سمات الرقي(**).

(*) راجع تفاصيل ذلك في الفصل الثاني.

(**) تقدر إحدى دراسات البنك الدولي تقديراً محافظاً لاستثمارات المصريين في الخارج خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٢ بمبلغ ٨٣,٧ مليار دولار، لا يدخل فيها قيمة العقارات.

* قوة الوازع الديني بين المواطنين المصريين مما يتوقع معه تزايد أعداد المصريين الذين يقبلون على السفر لأداء فريضة الحج والعمرة.

وسوف يفترض أن السياحة العكسية لمصر ستنمو بنفس معدل نمو حركة السياحة العكسية المتوقعة من إقليم الشرق الأوسط. ويبلغ هذا المعدل ٦,٥٪ سنوياً. وبتطبيق معدل النمو على مدفوعات السياحة العكسية في عام ٢٠٠٠، يتم الحصول على التوقعات المبينة في جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

المدفوعات المتوقعة للسياحة العكسية (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

(مليون دولار)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
المدفوعات العكسية	١٢٠٢ (*)	١٥٧٨	٢٠٧٣	٢٢٢٢	٢٥٧٤

(*) حسب كمتوسط للسنتين ٩٩/ ٢٠٠٠، ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ بناء على توقعات منظمة السياحة العالمية لإقليم الشرق الأوسط خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠.

(٤-٢) التسربات:

من المتوقع في ظل السيناريو المرجعي أن يتزايد حجم تسربات النقد الأجنبي. ونظراً لصعوبة حساب مقدار هذه التسربات بالتحديد أو نسبتها إلى الإيرادات السياحية الإجمالية المتوقعة خلال فترة السيناريو، فسوف نكتفي هنا بإلقاء الضوء على عدد من الأدلة لاحتمالات تزايد التسربات في المستقبل. وأهمها:

أولاً: تزايد الاعتماد على الشركات الأجنبية المنظمة للرحلات الشاملة وحصولها على نسبة لا يستهان بها من الإنفاق على الرحلة. وتزداد هذه النسبة كلما قوي نفوذ هذه الشركات - وهو الأمر الذي توقعته منظمة السياحة العالمية - وكلما ضعف نفوذ الأطراف المحلية - وهو الأمر الذي يمكن توقعه في ضوء التوسع

الضخم في الطاقة الفندقية مستقبلاً، والتعامل المباشر بين هذه الشركات وبين الفنادق ومقدمي الخدمات السياحية في مصر، مما يتيح لها فرصاً أكبر للضغط واستنزاف الفائض.

ثانياً: التطورات المستقبلية في مجال النقل الدولي للسياحة الوافدة تشير إلى احتمالات كبيرة لارتفاع التسربات المرتبطة بهذه الخدمة السياحية، وذلك للأسباب التالية:

(أ) فتح السماوات أمام الطيران العارض الأجنبي والذي بدأ تنفيذه بالفعل سوف يجعل (مع النمو المتوقع في عدد السائحين الدوليين) شركات الطيران الأجنبية أكثر تحكماً في حركة السياحة الدولية لمصر. ويزيد من هذا الاحتمال توقعات منظمة السياحة العالمية بسيطرة عدد محدود من شركات الطيران العالمية الكبرى على سوق النقل الجوية في العالم. ولأن تكلفة الطيران تمثل جانباً مهماً من تكلفة الرحلة، يمكن أن تفقد مصر شريحة كبيرة من الإنفاق السياحي لصالح الشركات الأجنبية.

(ب) الاحتمال غير المستبعد في هذا السيناريو بعرض شركة مصر للطيران للبيع كلياً أو جزئياً، وفقدان مزيد من الإنفاق السياحي على النقل الجوي في حالة الشراء بواسطة شركات أجنبية.

ثالثاً: الاعتماد المتزايد على شركات الإدارة الفندقية متعدية الجنسيات سوف يعني المزيد من التسربات. فقد اتضح في الفصل الرابع كيف أن عقود الإدارة تنحيز دائماً لمصالح شركة الإدارة وتفتح لها قنوات متعددة للاستحواذ على نصيب كبير من عائدات السياحة. وعلاوة على ذلك، فإن نمط الإقامة للسلاسل الفندقية أصبح يتسم بشكل متزايد بكثافة رأسمالية عالية وبارتفاع المكون الأجنبي(*).

(*) كمثال على ذلك: افتتح في شرم الشيخ في أبريل الماضي فندق مريديان. وتم الإعلان عن مواصفات الفندق في صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠١، كما يلي:
تكلف الفندق ٧٥ مليون دولار، أقيم على مساحة ٢٣٣ ألف م٢ منها ١٠٠ ألف م٢ للفندق =

رابعاً: التوقعات في هذا السيناريو أن يظل اقتصاد مصر منفتحاً ومعتمداً على العالم الخارجي. فالتزام مصر باتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتمسكها بعدم فرض أية قيود كمية على الواردات، مع حرية القطاع الخاص في الاستيراد، وحرية تداول النقد الأجنبي، سوف يؤدي إلى سوق محلية تغرقها السلع المستوردة. هذا ومع استمرار تواضع مستوى جودة الإنتاج المحلي أو تحسنه تحسناً هامشياً فقط، واعتماد الاقتصاد على صناعات التجميع ذات القيمة المضافة المنخفضة والمكون الأجنبي المرتفع، فإنه حتى بالنسبة لهذه الشريحة من السائحين التي لا تقيم في فنادق وقرى سياحية بل تقيم في شقق سكنية وتتعامل مباشرة في الأسواق المحلية (السائحون العرب أساساً)، سوف يرتفع المكون الأجنبي لإنفاقهم السياحي.

وبطبيعة الحال تزداد احتمالات الاعتماد على الواردات كلما كان النمو السياحي مرتفعاً، والطاقات المحلية لا يمكنها أن تفي باحتياجات هذا النمو.

خامساً: نمط السياحة الشاطئية يكون معرضاً كما سبقت الإشارة لمنافسة شديدة لأنه نمط متكرر في كثير من الدول النامية. وبالنسبة لمصر هناك دول منافسة متعددة مثل تونس، وتركيا، واليونان والمغرب والأردن وغيرها. ويفرض ذلك، من خلال ضغوط المستثمرين وأصحاب المصالح في القطاع السياحي، تخصيص ميزانيات متزايدة بالنقد الأجنبي من أجل الترويج للسياحة في الخارج.

(٤-٤) الإيرادات مقابل المدفوعات والتسربات:

يمكن الآن المقابلة بين الإيرادات السياحية المتوقعة وبين المدفوعات والتسربات من ثلاث زوايا مختلفة: **الأولى:** تتعلق بميزان السياحة أو الفرق بين الإيرادات

= والمساحة المتبقية للخدمات الترفيهية المتميزة جداً. ويضم المنتجع حمام سباحة رائعا مجهزا لبث الموسيقى تحت الماء، بالإضافة إلى ملاعب تنس وملاعب إسكواش مكيفة وأجهزة متكاملة. وقام مصمم فرنسي شهير بتصميم الفندق، وتم تصنيع الأثاث بين فرنسا ومصر بإشراف فرنسي. كما يوفر الفندق لضيوفه فرصة ممارسة العديد من الرياضيات المائية مثل الغطس والغوص والإبحار والصيد.

ومدفوعات السياحة العكسية. الثانية: تتعلق بالفرق بين الإيرادات الرسمية والإيرادات المصرفية أو التسربات غير المعلومة خارج الجهاز المصرفي. أما الزاوية الثالثة فهي التي تعبر عن العائد الصافي للسياحة، أو الإيرادات السياحية الإجمالية بعد طرح التسربات في شكل واردات وأنصبة الأطراف الأجنبية، علاوة على التسربات المبينة في البند الثاني.

وفي جدول رقم (٦) قدرت الإيرادات والمدفوعات للمستقبل على أساس أنها امتداد للأوضاع التي كانت سائدة خلال الفترة المرجعية. وبناء على ذلك من المتوقع أن يبلغ ميزان السياحة عام ٢٠٢٠ نحو ٧٠٠ مليون دولار، أو ما نسبته ١٦٪ فقط من الإيرادات المصرفية المتوقعة لنفس العام(*). وبمعنى آخر فإن مدفوعات السياحة العكسية في ظل السيناريو المرجعي سوف تستنزف ٨٤٪ من الإيرادات المصرفية المتوقع تحقيقها عام ٢٠٢٠، وذلك بفرض استمرار الأوضاع الراهنة على ما هي عليه. ورغم تواضع قيمة ميزان السياحة إلا أنها قيمة موجبة (الإيرادات أكبر من المدفوعات) ومتزايدة على مدى فترة السيناريو، نظراً لأن المعدل المفترض لنمو الإيرادات السياحية أعلى من معدل نمو المدفوعات العكسية.

جدول رقم (٦)

ميزان السياحية والتسربات خارج الجهاز المصرفي المتوقعة حتى ٢٠٢٠

(مليون دولار)

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠
ميزان السياحة	٢٠٨	٢٨٢	٣٨٢	٥١٦	٦٩٩
التسربات خارج الجهاز المصري	٢٨٩	٣٨١٢	٥٠٣٠	٦٦٣٨	٨٧٥٨

المصدر: حسب الفارق من جدول (٤) وجدول (٥).

(*) اتضح من الفصل الثاني أن المدفوعات السياحية المدونة في ميزان المدفوعات أقل كثيراً من الحقيقة. ولأن المستقبل في هذا السيناريو اعتبر امتداداً للأوضاع التي كانت سائدة خلال الفترة المرجعية، فإن الفائض المقدر لعام ٢٠٢٠ (٧٠٠ مليون دولار) قد يتلاشى أو يصبح عجزاً في ظل تقديرات دقيقة للمدفوعات السياحية.

والتسربات خارج الجهاز المصرفي والممثلة بالفرق بين الإيرادات الرسمية والمصرفية مبينة أيضاً في جدول رقم (٦)، الذي يظهر تزايداً في هذه التسربات خلال فترة السيناريو. وفي عام ٢٠٢٠ تمثل الإيرادات المصرفية ٣٣٪ فقط من الإيرادات الرسمية، أي أنه من المتوقع تسرب نحو ٨,٨ مليار دولار خارج القنوات المصرفية. ومع ذلك من الضروري ملاحظة أنه بالقدر الذي تكون فيه الإيرادات الرسمية مقدرة بأعلى من قيمتها الحقيقية، فإن حجم التسربات سيكون أقل، لأن جانباً من الإيرادات الرسمية يكون مجرد إيرادات وهمية نتيجة للمغالاة في التقدير.

وأخيراً، فيما يتعلق بالعائد الصافي للسياحة، فقد واجهت الدراسة صعوبات غير هينة عند محاولة تقديره للفترة المرجعية. لذلك قد يكفي القول هنا أن العائد الصافي المتوقع لعام ٢٠٢٠، لن يزيد بأي حال على ٢٦٪ من الإيرادات الإجمالية، وهي النسبة المقدرة للفترة المرجعية. ومن المرجح أن يقل العائد عن هذه النسبة بالنظر إلى ما توقعناه من تزايد حجم التسربات في هذا السيناريو.

(٥) اطراد السياحة:

لم تكن البيئة منذ سنوات غير بعيدة تشكل قضية ذات أهمية في قطاع السياحة، بل كانت السياحة تعد من الأنشطة المتصادقة مع البيئة. ولكن تغير الحال مؤخراً كما اتضح من الفصل السادس، ليصبح هدر البيئة من أهم المشكلات المترتبة على النشاط السياحي، وليبرز مفهوم اطراد السياحة Sustainablity of Tourism وهو يشمل ليس فقط أبعاداً طبيعية ومادية ولكن أيضاً أبعاداً اجتماعية. وقد تبين كيف أن السياحة في مصر وخصوصاً في المناطق الساحلية قد تسببت في أشكال مختلفة من الهدر. وسوف يتم فيما يلي تناول اطراد السياحة في المستقبل في ظل السيناريو المرجعي من خلال العناصر التالية: التخطيط السياحي، مؤشرات دورة حياة المنطقة السياحية، الضغط على الموارد، والأبعاد الاجتماعية.

(٥-١) التخطيط السياحي:

التخطيط للسياحة بمعناه الشامل والطويل الأجل ليس وارداً في السيناريو المرجعي. والاعتقاد السائد بين المستثمرين والمسئولين على السواء أن انتعاش السياحة لا يحدث كنتيجة للتخطيط ولكن للسوق الحرة، وأن التخطيط المركزي ثبت عدم نجاحه، والسياحة بشكل خاص قطاع مختلف وغير قابل للتخطيط. لذلك فإن التخطيط للسياحة في هذا السيناريو يتخذ شكل تخطيط للمشروعات أو للمنطقة السياحية (النوع الأول المبين في الفصل السادس). فالأهداف ضيقة ويعوزها الشمول، وتنصب على الأجل القصير أو المتوسط، وتتغاضى عن الاعتبارات طويلة الأجل. ومن أهم معوقات هذا النوع من التخطيط (إذا سمي مجازاً تخطيطاً) العجز التام عن إدراك كلية النظام السياحي، واعتماده على التصرفات اللاحقة لحل المشكلات. وهذه الخاصية لا تقتصر على التخطيط للسياحة فقط، بل هي سمة تميز هذا السيناريو، فمن أهم خصائصه[١٧]:

- اعتماد التنمية بصفة أساسية على آليات السوق.
- إعلاء شأن الفردية والقدرة على الكسب السريع بصرف النظر عن شرعية الوسائل.
- غياب آليات الإنذار المبكر ومعالجة الأخطاء بعد وقوعها وتفاقمها.

علاوة على ذلك فالعلاج اللاحق لحل المشكلات قد لا يتم في الواقع على النحو المفترض. فالإدارة السياحية في ظل هذا السيناريو قد لا تعي تماماً مفهوم فشل السوق. وحتى بفرض وعيها بهذه القضية، فهي تخشى دائماً من التأثير السلبي على المستثمرين والسائحين على السواء إذا ما تشددت في تطبيق الإجراءات والعقوبات البيئية. وهناك صعوبة أكبر في إدراك ما يتعلق برفاه الأجيال القادمة وعلاقته بالسياسات الحالية. هذا بخلاف مناورات المستثمرين وفساد الموظفين ومايؤدي إليه من إهمال وتسيب وتجاوز التشريعات والتعليمات.

وضعف الإجراءات الحكومية المتعلقة بتخطيط السياحة في سواحل البحر الأحمر وغيرها من المناطق الأثرية أشارت إليه إحدى الدراسات الدولية. فقد وجدت أن غياب سلطات محلية واعية ورشيدة ساهم في تدهور نوعية البيئة في معظم الشواطئ السياحية في الغردقة، وفي بعض المواقع الأثرية الرئيسة مثل أهرامات الجيزة. علاوة على أن غياب القواعد والإجراءات اللازمة للحفاظ على اطراد السياحة أدى إلى سوء تصميم الإنشاءات على الساحل بسبب كثافة البناء وعدم وضع حدود للارتفاعات أو عدم احترام هذه الحدود عندما توضع[١٨].

(٥-٢) تدهور الأوضاع البيئية:

فيما يلي عدد من الاعتبارات التي تدعو لتوقع استمرار تدهور بيئة السياحة في هذا السيناريو والقلق بشأن اطرادها:

أولاً: تشير الدراسات والبيانات المتاحة أنه رغم إصدارها خطة للعمل البيئي في مصر منذ السنوات الأولى للتسعينيات، ورغم وجود عشرات التشريعات المتعلقة بالبيئة، لم يتم تنفيذ إلا قلة منها. وقد ساهم ذلك في إحداث تدهور مستمر في حالة النظم البيئية. كما أن التوقعات بالنسبة لمستقبل هذه النظم في ظل السيناريو المرجعي عموماً غير مواتية[١٩].

ثانياً: التوسع بمعدلات عالية في عمليات التطوير السياحي، والنمو السريع اللازم تحقيقه في الطلب السياحي من أجل استغلال هذه الطاقة الإيوائية المتزايدة، هو العامل الذي تعتبره معظم الدراسات والمؤشرات البيئية وتؤكد عليه خبرات الدول بأنه الأكثر خطورة في تأثيراته البيئية السلبية.

ثالثاً: الرؤية غير المتوازنة لعمليات التطوير السياحي وتغليب الاعتبارات الاقتصادية قصيرة الأجل على حساب المتطلبات البيئية، وضعف خطط التطوير السياحي وسياسات الاستثمار على النحو الموضح بالقسم السابق. علاوة على أن مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للتطوير السياحي قد بيعت بالفعل، أو تم

التعاقد بشأنها مع كبار المستثمرين، مما يحرم الأجيال القادمة من فرص استغلالها في المستقبل.

رابعاً: نمط السياحة الذي يعتمد على التركز الجغرافي الشديد في مناطق ساحلية ذات بيئية طبيعية هشة تجذب أساساً السياحة الجماعية، علاوة على التوسع الحالي والمتوقع في أنشطة الرياضات البحرية والمارينا وما يمكن أن يصاحب ذلك من أضرار بيئية مختلفة، خصوصاً فيما يتعلق بالشعاب المرجانية.

خامساً: الاعتماد المتزايد على الشركات الأجنبية المنظمة للرحلات الشاملة والتي ثبت عدم اهتمامها بالاعتبارات البيئية في المجتمعات المضيفة. فسرعان ماتتجه لنقل نشاطها إلى مقصد سياحي آخر في نفس البلد أو في بلد آخر، إذا مااستشعرت تدهور أوضاع البيئة في المقصد السياحي الذي تجلب له السائحين، كما سيتضح من القسم التالي مباشرة.

(٣-٥) مؤشرات دورة حياة المنطقة السياحية:

علاوة على مقومات السياحة في هذا السيناريو والتي تنبئ باحتمالات كبيرة للتدهور البيئي، فالأدلة الراهنة تؤكد أيضاً هذه الاحتمالات. فهناك أشكال الهدر البيئي التي تحققت بالفعل خلال الفترة المرجعية، وألقى الضوء عليها في الفصل السادس. وهناك أيضاً تجاوز الطاقة الاستيعابية للفنادق العائمة التي توسعت توسعاً هائلاً في نفس الوقت الذي لم تتوافر لها الإمكانات المناسبة والمراسي الكافية لمدها باحتياجاتها من المياه والطاقة، ولتوصيلها بتسهيلات الصرف الصحي. وقد دعا ذلك وزير السياحة مؤخراً (بعد الشكاوي المتكررة من الشركات الأجنبية) لإصدار قرار بوقف منح أي تراخيص لفنادق عائمة جديدة، وذلك للارتقاء بالمتوافر حالياً من الطاقة العائمة، واستكمال تطوير المراسي[٢٠].

ولعل الحدث الأكثر خطورة والذي كشفت عنه بورصة ميلانو مؤخراً (فبراير ٢٠٠١)، هو بدء سريان المرحلة الحرجة لدورة حياة المنطقة السياحية في مقصد من

أجمل مقاصد مصر السياحية، وهو شرم الشيخ. فإيطاليا تعتبر على رأس المصادر السياحية لساحل البحر الأحمر ولمدينة شرم الشيخ على وجه الخصوص. ولكن في هذه البورصة اتضح للمختصين بوادر تراجع الإقبال على زيارة مصر، ووجود عدوى أو إحساس عام يسري بين السائحين ويدفعهم للتغيير. كما لوحظ أن الشركات الإيطالية المنظمة للرحلات تحثهم في هذا الاتجاه[٢١]. أما الأسباب فأهمها:

أولاً: خطورة الكثافة البنائية في مدينة شرم الشيخ مما يهدد بفقدها لإبهارها وجاذبيتها. وقد أكدت كبرى الشركات المنظمة للرحلات الإيطالية ضرورة توقف أعمال البناء في منطقة خليج نعمة حتى لا تتحول إلى غابة خرسانية.

ثانياً: بداية تشبع السوق الإيطالية من زيارة شرم الشيخ وتفكير السائحين في التغيير سواء بالانتقال إلى دول سياحية أخرى، أو لمقاصد جديدة في مصر[٢٢].

وبعد أن استشعرت وزارة السياحة الاتجاه نحو تشبع السوق الإيطالية لمنطقة شرم الشيخ، وجهت سياساتها الترويجية لطرح مجموعة جديدة من البدائل والخيارات للحفاظ على قوة الدفع لحركة السياحة الإيطالية لمصر وجذب نوعيات وشرائح جديدة[٢٣]. ومن أهم المناطق ما يسمى الريفيرا المصرية والتي تمتد من طابا حتى نويبع على خليج العقبة (أحد المراكز السياحية المتكاملة التي أشير إليها من قبل)، والمتجعات مثل خليج سوماباي وخليج مكاوي ومرسى علم. كذلك بدا الترويج لمدينة الإسكندرية خاصة مع قرب افتتاح مكتبتها. كما شملت حملة الترويج إبراز التنوع في المنتج السياحي مثل رياضات الجولف والرياضات الصحراوية (السفاري)[٢٤].

وباستخدام مصطلحات دورة حياة المنطقة السياحية، فقد بلغت شرم الشيخ مرحلة الذروة أو التشبع، والخطوة التالية قد تكون التراجع أو الانهيار والحاجة لبث استثمارات ضخمة لاستعادة بعض جوانب الجذب للمنطقة والتخفيف من حدة

الانهيار. هذا وتشير التوقعات العالمية أن المناطق السياحية الرائجة حالياً قد تتراجع خلال ٥-١٠ سنوات وتفسح المجال لمقاصد سياحية جديدة(٢٥).

والمناطق السياحية التي تفقد جاذبيتها البيئية قد تحافظ على تنافسيتها في الأجل القصير بإجراء تخفيضات معينة في الأسعار، وهو ما يمكن توقعه في شرم الشيخ خلال النصف الأول من عمر السيناريو (الغردقة سبقت شرم الشيخ في هذا الاتجاه نتيجة للأضرار البيئية المبكرة). إلا أنه من المستبعد أن تظل المنطقة تتمتع بهذه التنافسية في الأجل الطويل لسببين:

أولاً: استمرار المنتج أو مقدم الخدمة السياحية في تخفيض السعر في الأجل الطويل يعني تحمله خسارة مستمرة بسبب التقويم السلبي للبيئة من جانب السائحين.

ثانياً: بالأخذ في الاعتبار التطورات المتوقعة على المستوى الدولي أي تزايد وعي السائحين بأهمية البيئة، ووجود مؤشرات وآليات ومنظمات تكشف الأخطار البيئية، فإن أعداداً متزايدة من السائحين في المستقبل لن يكونوا على استعداد لمبادلة نوعية أدنى للبيئة بسعر أقل، بل بالعكس على استعداد لدفع سعر أعلى مقابل التمتع ببيئة جذابة ونظيفة وخالية من التلوث(٢٦).

وبالإضافة إلى ما سبق من المهم الملاحظة أيضاً أن السياحة الداخلية تسير في ركاب السياحة الدولية، وبالذات بالنسبة لشريحة السائحين المصريين ذوي القدرة الإنفاقية العالية، والذين يتطلعون لزيارة مناطق ساحلية غير مزدحمة وغير متدهورة بيئياً.

وبناء على ذلك من المتوقع أن تصبح منطقتي الغردقة وشرم الشيخ عندما يقترب السيناريو لنهايته، موطناً للسياحة الدولية من فئات دخلية أدنى لا يعنيها كثيراً المشاكل البيئية، علاوة على السياحة الداخلية منخفضة السعر التي قد تأخذ شكل رحلات جماعية. وسوف يتركز نشاط الشركات المنظمة للرحلات بصفة رئيسة في

المناطق الجديدة والبكر، ربما لكي تتكرر نفس الدورة ولكن بعد عدد من السنوات قد تتجاوز فترة السيناريو.

(٥-٤) الضغط على الموارد:

إن الاطراد الضعيف للتنمية السياحية المتوقع في ظل السيناريو المرجعي لا تبدو مظاهره فقط في الأشكال السابقة للهدر البيئي، ولكنه ينعكس أيضاً في مدى تأثيره على الموارد المتاحة وفرضه لضغوط شديدة عليها. وقد يتم في هذا السيناريو اتخاذ بعض الإجراءات المحدودة التي تحافظ على استخدام الموارد، بالذات تلك التي تستعين ببرامج التوفير في استخدام الطاقة والمياه داخل قطاع الفنادق. وجاذبية هذه البرامج لقطاع الأعمال السياحي هو أنها برامج جاهزة ومعدة من جانب القطاع الفندقي الدولي، مما لا يوجد صعوبة في نقلها ضمن تصميم الفنادق الدولية[*]. كذلك فإن تطبيق مثل هذه الأنظمة الموفرة للطاقة والمياه ينعكس بشكل مباشر على ربحية المشروع مما يعطي حافزاً لتطبيقها. ولكن فيما عدا ذلك فإن الضغوط على الموارد في ظل هذا السيناريو ستكون كبيرة.

فالنمو السياحي سوف يتسم بكثافة رأسمالية عالية بسبب أنماط السياحة ذات الاستثمارات الضخمة في المباني والتجهيزات والأنظمة والبنية الأساسية. وتبدى منظمة السياحية العالمية تخوفاً بشأن ما يمكن أن يؤدى إليه النمو السياحي في منطقة الشرق الأوسط من ضغط على الموارد. وتعتبر المنظمة مصر في مقدمة دول الإقليم التي تتبع تطويراً سياحياً يخشى من آثاره البيئية. فهي تشجع إقامة المشروعات السياحية الضخمة والتي تحتوي على كامل تسهيلات الترفيه والرفاهية[٢٧].

والاستثمارات التي سيتطلبها هذا النمط للتطوير سوف تفرض أعباء كبرى على

(*) تم البدء في إنشاء عدد محدود من الفنادق المتوافقة مع البيئة باستخدام أجهزة لترشيد الطاقة، والبناء بالمواد الطبيعية، تمشياً مع الاتجاه العالمي للسياحة البيئية Ecotourism. وتوجد أربعة مشروعات تحت الإنشاء، منها ثلاثة في سيناء.

الاقتصاد المصري في المستقبل، خاصة إذا تحققت مخططات التطوير بالفعل. فالاستثمارات المتوقعة في الطاقة الإيوائية يمكن أن تبلغ مئات المليارات من الجنيهات. هذا بخلاف الاستثمارات اللازمة لتطوير المطارات الحالية، وإنشاء مطارات جديدة، والتوسع في أسطول الطائرات، وبناء الطرق، والاستثمار في مجالات تحلية المياه ومعالجة الصرف الصحي، وإقامة مراكز فاخرة للرعاية الصحية لا يستفيد منها سوى السائحين، وغيرها من التسهيلات.

وقد يرى البعض أن هذه الاستثمارات لا تشكل عبئاً على الدولة أو الاقتصاد، لأن القطاع الخاص هو الذي يقوم بها أساساً (انظر الفصل الأول)، لكن هذا القول لا يفصح عن الحقيقة كاملة، وذلك كما يتبين مما يلي:

أولاً: لازالت الدولة تتحمل العبء الأكبر لمشروعات البنية الأساسية الضخمة، وبعضها مثل المطارات أصبح يقام خصيصاً من أجل السياحة. وهناك أيضاً أشكال من الاستثمارات العامة تخدم السياحة ولكنها لا تعد استثمارات سياحية في البيانات الرسمية نتيجة لطبيعتها المختلطة. ومن أمثلة ذلك استثمار الدولة في البنية الأساسية والذي يخدم المواطنين والسائحين في نفس الوقت. كذلك بينما ما ينفقه غير المصريين المستفيدين من خدمات التعليم والصحة في مصر يعد كإيرادات سياحية، فإن بعضاً مما تخصصه الدولة من استثمارات في هذين المجالين لا يحسب ضمن الاستثمار السياحي.

ثانياً: استثمارات القطاع الخاص لها نفقة فرصة بديلة، لأنها لو لم تتجه للسياحة كانت ستخصص لمجالات إنتاجية أخرى. وقد اتضح في الفصل الأول كيف أن نمو الاستثمار في السياحة تم على حساب الاستثمار في الصناعة. كذلك فإن غالبية المشروعات السياحية تعتمد في تمويلها على الجهاز المصرفي، ويتم ذلك على حساب تمويل مشروعات أخرى كان من الممكن أن تستفيد بهذه الموارد المحدودة. وإذا حدث وتعرضت المشروعات السياحية لأية أزمة غير متوقعة فقد تعجز عن

سداد كل أو بعض ديونها للجهاز المصرفي أو تؤجل السداد، وسوف يفرض ذلك ضغوطاً على الموارد المتاحة للاستثمار في المستقبل.

وهذه التوقعات بشأن الأعباء المستقبلية لها أدلة تؤيدها. فوفقاً لمنظمة السياحة العالمية قد يمثل التطوير السياحي السريع في المستقبل أعباءً على أسواق المال التي يمكن أن ترفض تمويل المشروعات السياحية خصوصاً إذا واجهت السياحة تأثيرات خارجية سلبية، أو إذا لم تحقق المشروعات القدر الكافي من الأرباح[٢٨]. وفي مصر تعرض قطاع السياحة في الآونة الأخيرة بالفعل لقيود على التمويل من جانب الجهاز المصرفي بسبب بطء سداد المشروعات السياحية لمستحقات البنوك[٢٩]. أما عن قدرة الدولة على تحمل أعباء توفير البنية الأساسية، فالتوقعات تشير إلى أن الدولة قد تعجز عن توفير احتياجات البنية الأساسية التي تتلاءم ومعدلات التطوير السياحي السريع. وسيؤدى ذلك إلى تجاوز الطاقة الاستيعابية للبنية القائمة، وزيادة الضغوط على محطات مياه الشرب ومعالجة الصرف الصحي، وبالتالي المزيد من التلوث بسبب صرف المخلفات غير المعالجة أو المعالجة جزئياً في البيئة البحرية[٣٠]. ومن ناحية أخرى فقد بدأت الضغوط تتزايد بالفعل على طاقة المطارات القائمة. وفي شرم الشيخ بدأ السائحون يشعرون بالضيق نتيجة للتزاحم وطول الانتظار، وأصبحت إحدى الشكاوي الرئيسة للشركات الإيطالية المنظمة للرحلات تتعلق بضيق تسهيلات المطار والحاجة إلى توسعه. ومن المعلوم أن الاستثمار في هذا المجال يتصف بمكون أجنبي مرتفع؛ مما يشكل ضغوطاً على المتاح من نقد أجنبي.

(٥-٥) الضغط على المياه:

من المتوقع ارتفاع العجز المائي بحلول عام ٢٠٢٠ في ظل السيناريو المرجعي إلى نحو ٢١,٢ مليار متر مكعب. وإذا بذلت جهود لخفض العجز فسوف يصل إلى ٨,٣ مليار متر مكعب. وحتى بفرض إمكانية تخفيض العجز المائي، فإن نصيب

الفرد من المياه المسحوبة للاستخدامات المختلفة - سينخفض من ٩٩٢ مترا مكعبا عام ١٩٩٦ إلى ٨٠٣ أمتار مكعبة عام ٢٠٢٠، ويقل عن مؤشر الضغط أو الفقر المائي ومقداره ١٠٠٠ متر مكعب فرد/ سنة[٣١]. ومن المتوقع أيضاً أن تفرض محدودية الموارد المائية حدوداً قصوى على الاستخدامات، وخصوصاً للزراعة[٣٢].

وقد قررت بعض الدراسات من قبل متوسط الاستهلاك العادي للسائح في اليوم بنحو ٦-١٠ أمثال متوسط استهلاك المواطن. ولكن المشكلة تتجاوز مستوى الاستهلاك العادي وتصبح أشد خطورة عند تبني أنماط للتنمية السياحية كثيفة الاستهلاك للمياه، وبالذات سياحة الجولف. وقد بدأ هذا النوع من النشاط الرياضي يتواجد أيضاً - بفعل أثر المحاكاة - في التجمعات السكنية الراقية للمواطنين المصريين، مما يؤدي إلى مزيد من الضغوط على مورد المياه النادر.

وفي حين ينظر المسئولون عن السياحة في هذا السيناريو إلى سياحة الجولف نظرة أحادية فقط باعتبارها نوعية متميزة ووسيلة لجذب الأثرياء من السائحين ذوي الإنفاق المرتفع، فإن المعارضة الشديدة لهذا النوع من السياحة تتصاعد كثيراً على مستوى العالم، وذلك لما يتوقعه كثيرون من مخاطر انتشارها(*). فهي تستقطع مساحات شاسعة من الأرض(**)، وتستخدم مدى من الكيماويات التي لا تخلو من السمية لصيانتها. وفي مصر يتم استيراد النجيل لملاعب الجولف من الولايات المتحدة لأنه من نوع خاص مقاوم للحرارة وله نظام ري خاص يعتمد على أجهزة حاسبة لقياس درجة الحرارة ولتحديد زمن الري[٣٣].

وعلاوة على تكاليفها الباهظة، فالأثر الأخطر بلا شك لهذا النوع من السياحة

(*) نشأت شبكة عالمية لمكافحة سياحة الجولف ومقرها اليابان، وقد أقامت أول يوم عالمي لمكافحة هذه السياحة في ١٢ دولة في أبريل ١٩٩٣. كذلك تبين لنا في الفصل السادس تعدد الانتقادات الحادة لهذه النوعية من السياحة في إسبانيا.

(**) تقدر المساحة بنحو ١٥٠ فدانا، ويقدر طول الملعب في حدود أكثر من ستة كيلو مترات، (مرجع ٣٣).

هو استهلاكها المرتفع من المياه خصوصاً في بلدان ذات مناخ جاف وتعاني من انخفاض نصيب الفرد عن مؤشر الضغط المائي مثل مصر. ويقدر استهلاك ملعب الجولف من المياه بما يتراوح بين ٤٠٠٠ – ٥٠٠٠ متر مكعب يومياً[٣٤]. وبمقارنة الاستهلاك في اليوم بنصيب الفرد من المياه في عام ٢٠٢٠، نجد أن استهلاك ساحة جولف واحدة تعادل نصيب أكثر من ٢٠٠٠ شخص في اليوم (يقدر نصيب الشخص في السنة ٨٠٣ أمتار مكعبة) متضمناً كافة الاستخدامات بما فيها المياه اللازمة للزراعة.

(٦-٥) البعد الاجتماعي:

اتضح من الفصلين السادس والسابع أن اطراد السياحة لا يعني فقط الحفاظ على البيئة الطبيعية والمادية، ولكن للبعد الاجتماعي أهمية كبيرة أيضاً. ومفهوم الطاقة الاستيعابية Carrying Capacity، يتضمن أيضاً بعداً اجتماعياً. فأحياناً قد لا تتأثر البيئة المادية كثيراً، بينما تتعرض البيئة الاجتماعية لآثار سلبية خطيرة نتيجة للتطوير السياحي، تنعكس بدورها على النمو السياحي في المستقبل.

والأمر الذي قد لا تدركه النخبة الحاكمة في السيناريو المرجعي هو الارتباط الوثيق بين توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وبين التنمية السياحية. فوجود مياه نقية وهواء غير ملوث، وحدائق وأماكن عامة مناسبة، وخدمات صحية وتعليم جيد، ودورات مياه ونظافة عامة، ومستوى لائق من السكن والمرافق العامة، وكلها احتياجات ضرورية للمواطنين، ويؤثر في نفس الوقت تأثيراً إيجابياً على السياحة من عدة نواحٍ:

* يقلل من التفاوت الحاد بين المواطنين والسائحين من حيث توفير احتياجاتهم، ومن ثم تخفف من احتمالات التوتر والعنف الذي يصاحب هذا التفاوت.
* يقلل من الاستثمارات التي توجه خصيصاً للسياحة، وذلك لأن الخدمات والبنية الأساسية يستفيد بها السائح والمواطن في الوقت نفسه.

* توفر بيئة نظيفة في بلد سياحي معين تعد من الاعتبارات المهمة للجذب السياحي، وخصوصاً جذب السائحين الذين لا يفضلون أن يقيموا في مناطق نائية مغلقة عليهم.

وقد تبين من دراسة الأبعاد الاجتماعية خلال الفترة المرجعية أن أحد أسباب تراجع الأهمية النسبية للسياحة في منطقتي الأقصر وأسوان، واتجاه التنمية السياحية إلى سواحل البحر الأحمر، هو الاضطرابات وأعمال العنف التي تكررت ضد السائحين في جنوب مصر. كما تبين أيضاً مدى العجز في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين في مقابل البذخ في توفير كافة متطلبات الرفاهية للسائحين، واتضحت مسئولية ذلك على الأقل جزئياً في أحداث العنف ضد السائحين، وكيف أثرت هذه الأحداث بدورها على عائدات السياحة تأثيراً ملموساً.

إن أسلوب التنمية السياحية الذي اتبع خلال الفترة المرجعية والذي اتصف بالتركيز على تطوير المناطق السياحية دون إعطاء اهتمام كاف لتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين، من المتوقع أن يستمر في المستقبل أيضاً. فالاعتماد الأساسي على آليات السوق، والدور الهامشي للدولة في النشاط الاقتصادي، وآليات إعادة التوزيع التي تتميز بالضعف الشديد وبصعوبات التنفيذ، وتراجع الإنفاق العام وعدم انحيازه لاحتياجات الفقراء، كلها اعتبارات تدعو للاعتقاد بأن الاحتياجات الأساسية لمحدودي الدخل لن تحظى باهتمام ملموس طوال فترة السيناريو. ومن ثم قد يسفر هذا التناقض عن اتجاهات معادية للسياحة من جانب السكان المحليين، مما يؤثر تأثيراً عكسياً على التدفق السياحي، وقد يتسبب في إجهاض المخططات المبنية على افتراض النمو المرتفع للطلب السياحي في هذا السيناريو.

ومما يزيد من الآثار السلبية للتناقضات بين السائحين والمجتمع المحلي، أن الفائدة التي قد يجنيها هذا المجتمع من السياحة ستكون محدودة. ففي ظل نمط التنمية المتوقع للسيناريو، ومع التوسع الذي بدأ بالفعل، وكذلك التوسع المتوقع

مستقبلاً في المنتجعات وفي المراكز السياحية المتكاملة، ستصير السياحة مغلقة على نفسها بدرجة أكبر عما قبل، وسيخفض ذلك من مفعول المضاعف. فكما علمنا تحتوي هذه المراكز على كافة الخدمات والأنشطة ووسائل الترفيه داخلها. وبدلاً من أن يسري مفعول المضاعف في المجتمع المحيط، سوف يتكاثر في جيوب قلة قليلة من أصحاب المصالح في القطاع السياحي. واستفادة المجتمع المحلي من السياحة في ظل هذا السيناريو قد تنحصر في السائحين القادمين بشكل فردي والذين يتعاملون مباشرة مع المجتمع المحلي، وأغلبهم من السائحين العرب.

ومن المتوقع لذلك أن يتميز توزيع منافع السياحة في هذا السيناريو بالتفاوت الشديد. وأهم المستفدين من السياحة هم الفئات التالية:

* الشركات متعدية الجنسيات في مجال الطيران وتنظيم الرحلات الشاملة والإدارة الفندقية.

* المشتغلون الأجانب الذين يحتلون أعلى المناصب وأهمها، ويحصلون على مرتبات تفوق أضعافاً مضاعفة المتوسط للمشتغلين المصريين، وذلك في الوقت الذي تعفى فيه مرتباتهم الضخمة من الضرائب.

* المستثمرون المصريون (والعرب أحياناً) من كبار الرأسماليين الذين يتحكمون في الأراضي الصالحة للتطوير، ويستغلونها لمصلحتهم أو يحتفظون بها للتقسيم والبيع لآخرين مقابل أسعار عالية. وهؤلاء هم أيضاً المستفيدون على نحو أو آخر من التعامل مع الشركات متعدية الجنسيات، والقادرون على تحقيق أقصى فائدة من خلال التمويل المصرفي لاستثماراتهم(*).

(*) رغم حصول المستثمرين على مساحات ضخمة من الأراضي بأسعار رمزية (دولار للمتر المربع)، وبالتقسيط المريح إلا أن هناك أدلة على أنهم لا يقومون بسداد الأقساط المستحقة عليهم للدولة من ثمن الأرض. ويقدر أنه مقابل ملايين الأمتار التي احتجزوها لم يدفعوا سوى ٣ ملايين جنيه، بينما يستحق للدولة نحو ٢٧٥ مليون جنيه. يحدث هذا في زمن تشتد فيه الأزمة الاقتصادية في مصر، ويتم الحد من الإنفاق العام الموجه لمحدودي الدخل، حتى فيما يتعلق بالمكافآت الزهيدة التي يتقاضاها صغار موظفي الدولة.

* كبار الموردين للأغذية والمشروبات وخلافه، وكبار المستوردين لسلع ومعدات وتجهيزات تستخدم في النشاط السياحي والفندقي.

* قلة من المشتغلين المصريين الذين يعملون في وظائف مهمة بالقطاع السياحي.

وجانب محدود من المنافع يتحقق أيضاً لقطاع من المشتغلين المصريين بالسياحة مثل موظفي الاستقبال والمرشدين السياحيين وموظفي شركات السياحة والطيران وغيرهم. ومع ذلك فالفائدة تنحصر أساساً في سكان الحضر ويحرم منها سكان الريف الذين لا تتوافر فيهم المواصفات المطلوبة لمثل هذه الوظائف. وحتى داخل الحضر، تتركز الاستفادة في المدن الرئيسة وخصوصاً العاصمة. أما السكان المحليون في المناطق السياحية المختلفة فقد لا يظفرون إلا بأدنى الوظائف مثل أعمال النظافة والحراسة.

المراجع:

(١) مجلس الوزراء، وثيقة مصر والقرن الحادي والعشرون، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٥ مارس ١٩٩٧ .

(2) Adee Athiyaman, "Knowledge Development in Tourism: Tourism Demand Research", Tourism Management, Vol. 18,No. 4, pp. 221 - 228, 1997.

(٣) سهير أبوالعينين، توقعات الطلب على السياحة في مصر حتى عام ٢٠٢٠، دراسة أعدت في إطار بحث قطاع السياحة بمشروع مصر ٢٠٢٠، ولم تنشر حتى الآن.

(٤) وزارة السياحة، بيان وزير السياحة أمام لجنة الثقافة والإعلام والسياحة بمجلس الشعب، فبراير ٢٠٠١ .

(5) UNCTAD, Investment Policy Review of Egypt, UN, 1999.

(6) Ministry of Tourism, Tourism in Figures, 1998, p. 110.

(٧) وزارة السياحة، مرجع سابق.

(٨) مجلس الوزراء، مرجع سابق، ص٩٥ .

(٩) وزارة السياحة، مرجع سابق.

(١٠) المرجع السابق.

(11) Martin Opperman and Kye-Sung Chon, Tourism in Developing Countries, International Thomson Business Press, London, 1999. p. 146.

(١٢) بيان وزير السياحة، مرجع سابق.

(13) UNCTAD, 1999, مرجع سابق.

(14) Vincent C.S. Heung, "Hong Kong: Political Impact on Tourism", in Frank M. Go and Carson L. Jenkins, Tourism and Economic Development in Asia and Australia, Pinter, London and Washington, 1998.

(١٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والهيئة العامة للتنمية السياحية، بحث تقدير الإنفاق السياحي للسائحين المغادرين في جمهورية مصر العربية، ١٩٩٦.

(16) Adee Athiyaman, مرجع سابق.

(١٧) إبراهيم العيسوي وآخرون (١٩٩٨)، مرجع سابق.

(18) UNCTAD 1999 مرجع سابق.

(١٩) عصام الحناوي، قضايا البيئة والتنمية في مصر: الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية حتى ٢٠٢٠، مكتبة مصر ٢٠٢٠، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠١.

(٢٠) وزارة السياحة، تقرير عن تميز المشاركة في بورصة ميلانو ٢٠٠١، ١٤-١٨ فبراير ٢٠٠١.

(٢١) مصطفى النجار "وفي السياحة أيضاً.. موضة ا"، صحيفة الأهرام، القاهرة في ٢٢/ ٢/ ٢٠٠١.

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) وزارة السياحة، ٢٠٠١، مرجع سابق.

(٢٤) المرجع السابق.

(25) Andrew W. Gilg, "Switzerland-Structural Change within Stability", in A. M. Williams and G. Shaw, , Tourism and Economic Development, Western European Experience, Belhaven Press, London & New York, 1991.

(26) Tanja Mihalic, مرجع سابق.
(27) WTO, 1994, مرجع سابق.

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) مصطفى النجار، شركات السياحة والفنادق هل هي أحد أسباب أزمة السيولة؟، صحيفة الأهرام، صفحة سياحة وسفر، القاهرة، ١٨/ ٥/ ٢٠٠٠.

(٣٠) عصام الحناوي، مرجع سابق.

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) محمد نصر الدين علام، المياه والأراضي الزراعية في مصر، الماضي والحاضر والمستقبل، مكتبة مصر ٢٠٢٠، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠١.

(٣٣) صلاح منتصر، «هل تصبح مصر لاعبة جولف؟»، الأهرام الرياضي، العدد ٥٩٨، ١٣ يونيو ٢٠٠١.

(34) WTO, 1994, مرجع سابق p. 10.

الفصل العاشر

سيناريو الرأسمالية الجديدة

بعد دراسة البعد المستقبلي للسيناريو المرجعي، سيتم في هذا الفصل والفصلين التاليين تناول السيناريوهات الابتكارية الثلاثة. ونبدأ بالرأسمالية الجديدة الذي يمكن اعتباره بمثابة سيناريو إصلاحي للسيناريو المرجعي أو للرأسمالية الأكثر تخلفاً.

(١) مكانة السياحة في استراتيجية التنمية:

للسياحة مكانة مرموقة في هذا السيناريو وتحظى بأولوية كبيرة نظراً للتوجه الخارجي لاستراتيجية التنمية، والذي يعطي اهتماماً خاصاً لقطاعات التصدير وللسياحة لاعتبارها صناعة تصدير تعتمد على السوق العالمية وتدر نقداً أجنبياً للاقتصاد الوطني. ويساعد في حصول السياحة على هذه الأولوية المتقدمة أن السيناريو يبدأ بكم كبير من الاستثمارات والطاقة الفندقية الضخمة التي تراكمت عبر سنوات من النمو السياحي السريع. ويؤكد هذه الأولوية أيضاً اقتصاديون ينتمون للفكر الرأسمالي، فيدعون لاستراتيجية للتنمية يكون فيها للسياحة دور قيادي مساوٍ لأهم الأنشطة التصديرية الأخرى، وذلك اعتماداً على أن مصر تتمتع بميزة نسبيّة في قطاع السياحة بالمقارنة بالقطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة[١].

ورغم ذلك فمن غير المتوقع أن تعد السياحة قاطرة التنمية والقطاع الأوحد الذي تعقد عليه الآمال في ظل سيناريو الرأسمالية الجديدة، على نفس النهج المتبع في السيناريو المرجعي، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: بخلاف السيناريو المرجعي من المتوقع أن يولي سيناريو الرأسمالية الجديدة لقطاعات التصدير أهمية خاصة. ويعني ذلك الاهتمام بدفع وتنشيط عدد من قطاعات التصدير السلعية والخدمية وإمكانية تعدد مصادر النقد الأجنبي.

ثانياً: القول بأن السياحة قاطرة للتنمية في السيناريو المرجعي يستند أساساً إلى ضغوط سياسية تدفعها الرغبة في الاستحواز على قدر من التسهيلات والدعم للقطاع السياحي. أما الإدارة السياسية والاقتصادية في السيناريو الرأسمالي، فمن المتوقع أن تكون أكثر رشادة وتستند إلى اعتبارات الجدية والكفاءة أكثر من الضغوط سعياً للاستحواز على المنافع. ويجعل ذلك للسياحة مكانة رئيسة ولكن ليست متفردة.

ثالثاً: وفقاً للشروط المبدئية في وثائق مشروع مصر ٢٠٢٠ «تستند شرعية الحكم في هذا السيناريو إلى الوعد بإخراج المجتمع من حالة التخلف والتسيب والانفلات، وتدني مستوى الأداء، إلى حالة التقدم والانضباط والجدية والكفاءة المرتفعة، على غرار ما حدث في نموذج الدفعة الأولى للنمور الأسيوية»[٢]. وتجربة دول جنوب شرق آسيا التي اتخذت النهج الرأسمالي كأساس للتنمية، لم تحتل السياحة فيها مكان الريادة، ولا حتى مكانة بارزة. كما أن التوسع السياحي وإقامة فنادق سياحية عالية المستوى تم في الأساس من أجل استضافة وجذب الزائرين من رجال الأعمال. وعلى سبيل المثال لم يبدأ الاعتراف بالسياحة كقطاع حيوي في الاقتصاد الوطني في تايوان إلا عام ١٩٩٢[٣]. وفي هونج كونج لم تبدأ السياحة في تحقيق نمو سريع إلا منذ عقد التسعينيات[٤]. أما سنغافورة فإن النمو الكبير في صناعة السياحة بها يرجع في الأساس إلى النمو الاقتصادي وأنشطة رجال الأعمال واسعة النطاق[٥].

يتبين إذن مما سبق أن للسياحة أهمية كبيرة في هذا السيناريو، ولكن مكانتها ودورها يتسم بقدر أكبر من الموضوعية وعدم المبالغة. وتستمد السياحة مكانتها من اعتبارها قطاعاً تصديرياً له نفس الأهمية مثل غيرها من قطاعات التصدير التي يسعى الاقتصاد الرأسمالي لتنميتها.

(٢) الطلب السياحي:

من المتوقع في ظل هذا السيناريو أن ينتعش الطلب السياحي إلى أبعد حدود ممكنة، ويرجع ذلك للاعتبارات التالية:

أولاً: تتدعم العلاقات السياسية مع الدول الغربية على نحو أفضل من السيناريو المرجعي. فتتميز العلاقة بمزيد من التكافؤ أو بدرجة أقل من التبعية بالنظر إلى طبيعة نظام الحكم الديمقراطي والمستوى الأعلى كفاءةً في إدارة الاقتصاد الوطني، مما يجعل النظام يحظى بثقة الغرب ودعمه أيضاً.

ثانياً: الانفتاح على السوق العالمية على النحو السائد في السيناريو المرجعي، علاوة على تزايد الثقة في توجهات النظام وكفاءته سيشجع على مزيد من تدفق رأس المال الأجنبي في هذا السيناريو. وبما أن السياحة أحد القطاعات الجاذبة لرأس المال الأجنبي، فمن المرجح أن تنمو الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي بمعدل أعلى من السيناريو المرجعي.

ثالثا: يبدأ السيناريو برصيد ضخم من الاستثمارات السياحية والطاقة الفندقية، وأيضاً بتعاقدات وارتباطات وأراضٍ مباعة بالفعل من أجل الاستغلال السياحي. ومن المتصور أن يلتزم السيناريو بهذه التعاقدات لأن الالتزام ضرورة لبناء الثقة في النظام. وبما أن القطاع الخاص هو عماد هذا النظام، ويتخذ دوراً ريادياً في التنمية، وتوفر له الضمانات والحريات الكافية، فسوف تتزايد الاستثمارات المحلية أيضاً في السياحة، وسوف ينعكس نمو كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية في شكل مزيد من التوسع في الطاقة الإيوائية والخدمات السياحية.

رابعاً: سيحظى هذا السيناريو بثقة منظمي الرحلات الشاملة في ظل تحرير الطيران العارض وفتح السماوات. ولأن منظمة السياحة العالمية تقدر وجود رصيد كبير من الطلب في أوربا لسياحة الشواطئ، فسوف تجذب التوسعات في المناطق الساحلية أعداداً متزايدة من الرحلات الشاملة من أوربا. إضافة إلى أن تدعيم العلاقات الاقتصادية بالدول الغربية وبالمؤسسات العالمية سيؤدي إلى تزايد ملحوظ في معدلات السائحين الذين يأتون لغرض نشاط الأعمال.

خامساً: قد يلجأ النظام إلى إقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع الدول المصنعة حديثاً وخصوصاً دول جنوب شرق آسيا، من أجل الاستفادة من تجربتها التنموية من جهة، وللحصول على نصيب مناسب من الطلب السياحي لها من جهة أخرى. حيث ستصبح هذه الدول وفقاً لتوقعات منظمة السياحة العالمية مصدراً مهماً للسياحة الدولية خلال فترة السيناريو.

سادساً: من خلال مزيد من الديمقراطية وربما السماح للاتجاهات الإسلامية المهادنة للنظام بتكوين حزب معارض لا يقوم على أساس ديني، قد تتراجع إلى حد ما الاتجاهات الإسلامية المتطرفة، وتقل بالتالي أحداث الإرهاب مقارنة بالسيناريو المرجعي.

سابعاً: من المتوقع في ظل هذا السيناريو أن تكون العلاقة بإسرائيل أكثر وداً وتكافؤاً عن الوضع في ظل السيناريو المرجعي، وذلك تفادياً لأي تأثير سلبي قد تسببه العلاقة المتوترة بإسرائيل على برامج التنمية، واسترضاءً لمزيد الدعم الغربي. وسوف يزداد بالتالي تدفق السائحين الإسرائيليين وغير الإسرائيليين لمصر من خلال المعبر مع إسرائيل. ولا يستبعد أن يوجد تنسيق بين مصر وإسرائيل في ظل هذا السيناريو للتعاون السياحي على أسس أكثر تكافؤاً حتى لا تستحوذ إسرائيل على الجانب الأكبر من المنافع.

واستناداً لهذه الاعتبارات من المتوقع أن ينمو الطلب السياحي في ظل هذا السيناريو بمعدل أعلى من نمو الطلب السياحي في السيناريو المرجعي. ويأخذ

معدلات النمو المقدرة لمنطقة الشرق الأوسط كأساس، سوف يفترض أن مصر تعد من الدول المتميزة في المنطقة من حيث قدرتها على جذب حركة السياحة العالمية إليها. ومن ثم فإن معدل نمو الطلب السياحي لها سيزيد بنسبة ٥, ٠٪ على المعدل المتوسط المقدر لمنطقة الشرق الأوسط. وبناء على ذلك يمكن الحصول على تقديرات الطلب السياحي في ظل السيناريو الرأسمالي على النحو المبين بجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

توقعات الطلب السياحي في ظل سيناريو الرأسمالية الجديدة

البيان / السنة	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
عدد السائحين (ألف)[1]	٣١٣٣	٥٥٠٦	١١٤٥٤	٢٢٥٢٢
عدد السائحين في العالم[2] (مليون)	٥٦٣	٦٧٣	١٠٤٦	١٦٠٢
النسبة للعالم (٪)	٠,٥٦	٠,٨٢	١,١٠	١,٤١
معدل النمو السنوي (٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠٢٠)[2]		٧,٦	٧,٠	

المصدر:

(١) عاما ١٩٩٥، ٢٠٠٠ وزارة السياحة (بيانات فعلية).

(٢) WTO, Tourism 2020 vision, June 1998.

(٣) المرجع السابق.

ويتبين أن عدد السائحين المتوقع في عام ٢٠٢٠ يبلغ نحو ٥, ٢٢ مليون سائح؛ وهو أعلى بنحو ٢ مليون سائح عن المعدل المقدر في السيناريو المرجعي لنفس العام. أما بالمقارنة بالتقديرات الرسمية، فلا زال عدد السائحين في عام ٢٠٢٠ في ظل هذا السيناريو أقل من تقدير وثيقة مصر للقرن الواحد والعشرين لعام ٢٠١٧ (٢٧ مليون سائح).

(٣) نمط السياحة:

من غير المتوقع أن يختلف نمط السياحة في ظل سيناريو الرأسمالية الجديدة اختلافاً جذرياً عن السيناريو المرجعي. فالأولوية المتقدمة للسياحة في السيناريو الرأسمالي سوف تعني نمواً واسع النطاق في العرض السياحي على النحو المبين في السيناريو المرجعي. وستحقق المناطق الساحلية أيضاً أعلى معدلات النمو لأنها أصبحت ذات قوة جذب عالية للمستثمرين المحليين والأجانب، وذلك لما تم فيها من تطوير وتنمية سياحية.

وبصفة عامة يمكن القول أن نمط السياحة في هذا السيناريو يتشابه مع السيناريو المرجعي في بعض الجوانب ويختلف عنه في جوانب أخرى:

(٣-١) أوجه التشابه:

* تطوير سياحي يتركز أساساً في المناطق الساحلية وسواحل البحر الأحمر على وجه التحديد.
* الاعتماد على السياحة الجماعية والرحلات الشاملة من أجل تحقيق معدلات إشغال مناسبة للطاقة الفندقية سريعة النمو.
* الاهتمام بتطوير أنماط للسياحة تناسب السائحين ذوي القدرات الإنفاقية العالية مثل الجولف واليخوت.
* يتصف هيكل الحركة السياحية بوزن كبير للسياحة الأوربية مقابل السياحة العربية، نظراً للأهمية المتزايدة للسياحة الشاطئية في شكل رحلات شاملة.

(٣-٢) أوجه الاختلاف:

* ربما أحد الاختلافات الرئيسة هو النمو المتوقع في الطلب السياحي لفئة رجال الأعمال. فالنمو الاقتصادي السريع المتوقع في هذا السيناريو، وازدهار نشاط

الأعمال الخاص، والتوسع في عمليات الخصخصة، وتنشيط وضبط الأداء في الأسواق المالية، والحد من الفساد وعدم الكفاءة، سوف يغرى بمزيد من النشاط الاقتصادي الأجنبي، وربما يجذب أيضاً الشركات متعدية الجنسيات ذات التكنولوجيا المتقدمة.

* قد تنشط السياحة بهدف التعليم والرعاية الصحية من جانب السائحين العرب مقارنة بما هو متوقع في السيناريو المرجعي، وذلك نظراً لتطور أنظمة التعليم والصحة وتقدم مستواها في السيناريو الرأسمالي. ولكن في نفس الوقت فإن اتجاه هذا السيناريو لرفع مصروفات التعليم والرعاية الصحية عموماً ولغير المصريين على وجه الخصوص، قد يجعل الإقبال على هذه الخدمات من جانب السائحين العرب أقل من القدر الذي يتناسب مع ما تم من جهود للارتقاء بمستواها.

* قد تبذل محاولات في هذا السيناريو لتنشيط حركة السياحة الثقافية لمصر خصوصاً في منطقة الأقصر وأسوان، سعياً لجذب شريحة الأوربيين المهتمين بالآثار المصرية والمتطلعين لرؤيتها. وقد يتم في سبيل ذلك اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين أوضاع المراسي للفنادق العائمة وتأمين سلامتها، وتشجيع أصحابها على تطويرها والارتقاء بمستوى الخدمة بها. ولكن يتوقف مدى النجاح في إنعاش الحركة السياحية لصعيد مصر على قدرة السيناريو على السيطرة على نشاط المتطرفين في المنطقة.

* الارتقاء بمستوى الخدمات السياحية عموماً ووضع معايير وأسس يتم بناء عليها متابعة مدى الالتزام بتقديم خدمة جيدة، ومدى الكفاءة في إدارة المنشآت السياحية. ويتم في هذا الإطار الالتزام بالمعايير العالمية في تحديد الدرجة الفندقية للفنادق بأنواعها المختلفة، وتلافي أخطاء السيناريو المرجعي، حيث يتم هذا التحديد أحياناً وفقاً لاعتبارات غير موضوعية. ويتم أيضاً العناية بجودة الخدمة وانضباط المواعيد في الطيران والنقل الداخلي عموماً.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى أن النمو المرتفع في الطلب السياحي مع توسع العرض السياحي بنفس المعدلات كما في السيناريو المرجعي، سوف يحقق للسيناريو الرأسمالي معدلات أعلى للإشغال الفندقي طوال فترة السيناريو.

(٣-٢) الاعتماد على الخارج والقدرات الذاتية:

لنفس الاعتبارات التي أدت إلى اعتماد النشاط السياحي في السيناريو المرجعي على الخارج ودخول الشركات متعدية الجنسيات بقوة في سوق السياحة المصرية، سوف يتطلب نمط التنمية السياحية في السيناريو الرأسمالي الاعتماد بشكل كبير على هذه الشركات خصوصاً خلال العقد الأول من السيناريو. فالنمو السياحي السريع والاستثمارات الضخمة في عمليات التطوير السياحي تعني ضرورة توافر تسويق سياحي ذي إمكانات عالية، وأسطول ضخم للطيران المنتظم والعارض، وقدرات إدارية متميزة للمنشآت الفندقية. وهذه الخصائص لا تتحقق إلا في الشركات متعدية الجنسيات. وعلاوة على ذلك فإن ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي في السياحة في ظل هذا السيناريو سوف يحمل معه أيضاً اتجاه المستثمرين الأجانب للاستعانة بالشركات العالمية.

ورغم ذلك فمن المتوقع أن يتوافر لهذا السيناريو قدر أعلى كثيراً من الضوابط الوطنية في عمليات الاعتماد على الخارج واستيراد التكنولوجيا والمعرفة بالمقارنة بالسيناريو المرجعي. فتظهر وثائق مشروع مصر ٢٠٢٠ أنه في ظل هذا السيناريو «سوف تجري إعادة صياغة كاملة للبناء المؤسسي للعلم والتكنولوجيا من أجل بلورة الكتلة الحرجة المتوافرة في هذا القطاع وحسن توظيفها في عمليات نقل واستيعاب وتطويع التكنولوجيا الوافدة»[٦].

لذلك سوف يعمل المسئولون عن السياحة في ظل سيناريو الرأسمالية الجديدة على بذل جهد أكبر من أجل تطوير القدرات الذاتية في مجالات النشاط السياحي المختلفة بالعمل في الاتجاهات التالية:

أولاً: تحقيق درجة أعلى من التكافؤ والندية في التعامل مع الشركات الدولية، وبناء آلية جماعية تحل محل التفاوض الفردي من جانب هذه الشركات مع أصحاب المنشآت ومقدمي الخدمات السياحية. وربما يتطلب ذلك التشاور والتعاون بين الدول العربية المعنية بالتنمية السياحية، وتبادل المعلومات فيما يخص المشاكل والصعوبات التي مرت بها كل دولة في مواجهة الشركات السياحية متعددة الجنسيات. وقد يتم في هذا السيناريو أيضاً إحياء مشروع التعاون بين مصر والأردن وإسرائيل من خلال الصيغة التي اتفق عليها في مؤتمر عمان ١٩٩٨ بإنشاء منظمة الشرق الأوسط ـ المتوسطي للسياحة والسفر (MEMTTA).

ثانياً: إعادة هيكلة التنظيم المؤسسي لقطاع السياحة على نحو يحقق مزيداً من المرونة وقليلاً من البيروقراطية، مما يتيح قدرات أكبر في اتخاذ القرارات على المستويات التنظيمية المختلفة في القطاع، ويضع الكفاءات عالية المستوى والتي تتمتع بقدرات حقيقية في المواقع والمناصب المؤثرة. وذلك فضلاً عن إعادة تنظيم المكاتب السياحية في الخارج على نحو يجعلها أكثر فعالية وكفاءة لتحقيق الهدف من وجودها.

ثالثاً: إعداد دراسات جيدة وموضوعية حول الأسواق السياحية العالمية، وتحديد إمكانات هذه الأسواق وتوجهاتها السياحية، والفئات الراغبة في السياحة والسفر وتوقعات نموها وتفضيلاتها. كما تتم متابعة التغيرات التي تطرأ على هذه الأسواق على مدار الزمن. ودراسة الأسواق المنافسة والتعرف على مميزاتها وإمكاناتها وجوانب القصور واحتمالات التطور المستقبلي. ويتم الاستفادة بهذه المعلومات في رسم السياسات السياحية وتوجيه القطاع الخاص السياحي. ويمكن بناء على ذلك إقامة مراكز للبيانات والمعلومات عالية المستوى تشمل كل ما يتعلق بالنشاط السياحي في مصر وفي الأسواق العالمية والأسواق المنافسة. كما قد تتوطد العلاقة بين هذه المراكز وبين الشبكات العالمية للمعلومات السياحية.

رابعاً: قد تذهب محاولات بناء القدرات الذاتية في هذا السيناريو خطوة أبعد

بالعمل على تجميع جهود الشركات والمؤسسات السياحية الخاصة في مصر، وتكوين كيان أو تكتل كبير يمكنه مواجهة الخارج في عمليات التفاوض. وقد يقوم هذا الكيان الكبير أيضاً بأعمال التسويق السياحي في الخارج، وتنظيم الرحلات الشاملة والحد من نفوذ الشركات الأجنبية المنظمة للرحلات Tour Operator في السوق المصرية. ومن المحتمل أيضاً أن تدعم الدولة هذا الكيان أو تشترك بعض مؤسساتها في تكوينه من ناحية أخرى (مثل مؤسسة الطيران الوطنية أو الجهاز المصرفي).

ولكن من المتوقع أن تواجه هذه الجهود بمعوقات وتناقضات داخلية مختلفة تحد من مستوى الإنجاز. ومن أهمها:

* الشركات متعدية الجنسيات التي ستتهدد مصالحها في السوق المصرية والتي من المرجح كما اتضح من الفصل الثامن أن تتمتع في المستقبل بنفوذ وسيطرة أكبر، لن تقف ساكنة في مواجهة هذه التطورات، بل ستسعى منذ البداية للتهديد بتحويل حركة السياحة العالمية إلى دول أخرى معتمدة في ذلك على سطوتها في السوق العالمية وثقة العملاء في أدائها.

* يعتمد بناء القدرات الذاتية في هذا السيناريو على القطاع السياحي الخاص وإمكانية تكتله والتنسيق بين وحداته. ولكن صراع المصالح والسعي من أجل الربح السريع قد يجعل هذه المشروعات أقرب إلى التطاحن ومحاولة انتزاع جانب أكبر من عائد العمليات السياحية، أكثر من ميلها لتنسيق الجهود والسياسات في مواجهة الخارج. وقد ينتهي الأمر بسيطرة قلة من الرأسمالية المصرية على النشاط السياحي وتوجيهه لمصلحتها. وقد تجد هذه مصلحة في التعاون مع الخارج والاعتماد على الشركات متعدية الجنسيات، التي قد تقدم بدورها بعض التنازلات لصالح الرأسمالية المحلية من أجل إقناعها باستمرار التواجد في سوق السياحة في مصر.

* التوسع الكبير في جانب العرض والكم الضخم من الاستثمارات في أعمال

التطوير السياحي، والأعباء الثقيلة للقروض والالتزامات المصرفية المصاحبة لذلك والتي تقع على كاهل المستثمرين، قد يعوق نجاح الجهود المبذولة لبناء القدرات المحلية وإحلالها محل الشركات الأجنبية خلال فترة السيناريو الرأسمالي. فقد لا يحتمل المستثمرون وأصحاب المصالح في القطاع السياحي فترات مؤقتة من تراخي الطلب وانخفاض معدلات الربح الذي يحدث عادة خلال المرحلة الانتقالية.

* السيناريو الرأسمالي الذي يقوم على اعتبار القطاع الخاص ركيزة التنمية السياحية والفاعل الأساسي فيها، والأكثر قدرة وكفاءة على تسيير المنشآت السياحية، قد يتجه كما في السيناريو المرجعي إلى خصخصة ما تبقى من مشروعات سياحية عامة. فيمكن توقع خصخصة شركة مصر للطيران وشركة مصر للسياحة. ونظراً لأن التمويل المطلوب لملكية هذه الشركات سيكون ضخماً، فقد يفتح ذلك مجالاً لدخول رأس المال الأجنبي وسيطرته على هذه المؤسسات. ويتناقض ذلك بطبيعة الحال مع محاولات بناء القدرات المحلية.

(٤) الإيرادات السياحية والمدفوعات والتسربات:

(٤-١) الإيرادات:

تم تقدير الإيرادات السياحية للسيناريو المرجعي بافتراض أن الأساليب المتبعة في حسابها خلال الفترة المرجعية ستستمر في المستقبل. ومن ثم فإن معدل النمو المفترض تحقيقه في السيناريو المرجعي قد طبق على قيمة الإيرادات السياحية في سنة الأساس مرتين: الأولى: بافتراض أن إيرادات سنة الأساس هي الإيرادات الرسمية. والثانية: بافتراض أنها الإيرادات المصرفية وأن الفجوة بين نوعي الإيرادات ستظل قائمة في المستقبل.

أما في السيناريو الرأسمالي وفي السيناريوهات الابتكارية عموماً، فمن المتوقع أن تتحقق درجة أكبر من الانضباط في تقدير الإيرادات السياحية، وأن يجري مسح

بالعينة للإنفاق السياحي يصمم بشكل جيد ويستخدم كأساس لتقدير الإيرادات السياحية. ويراعي أن تكون عينة المسح ممثلة لمختلف فئات السائحين مثلاً على مستوى الجنسية، وطبيعة الرحلة (فردية/ جماعية)، ونوع الإقامة، والمقصد السياحي. ومن ناحية أخرى من المتوقع إجراء دراسة مدققة لكافة بنود ميزان المدفوعات ولتلك المتعلقة بالسياحة والسفر على وجه الخصوص، ومراجعة الأسلوب المصرفي في حساب الإيرادات السياحية، ودراسة وتفسير أي اختلاف قد يوجد بين الإيرادات المقدرة من المسح وبين الإيرادات المسجلة مصرفياً. كذلك من المتوقع أن يتم البدء جدياً في بناء حسابات السياحة وفقاً للأسس التي وضعتها منظمة السياحة العالمية والمعروفة باسم Tourism Satellite Account.

وبناء على ذلك فإن حجم الإيرادات السياحية في سنة الأساس للسيناريو الرأسمالي مختلفة عن الإيرادات السياحية لنفس السنة في ظل السيناريو المرجعي سواء كانت إيرادات رسمية أو مصرفية، ويصبح من الصعوبة بمكان حساب الإيرادات المتوقعة لفترة السيناريو طالما أن قيمتها في سنة الأساس غير معلومة (تتوقف على نتيجة المراجعات التي ستتخذ). وسوف يكتفى لذلك بتقدير معدل نمو الإيرادات السياحية للسيناريو الرأسمالي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠، ومدى اختلافه عن المعدل للسيناريو المرجعي.

ورغم وجود أوجه للتشابه بين نمطي السياحة في السيناريو الرأسمالي والمرجعي، إلا أن الكفاءة الأعلى في إدارة النشاط السياحي والارتقاء بمستوى ونوعية الخدمات السياحية، ومحاولات تنمية القدرات الذاتية ودعم القوة التفاوضية للأطراف المحلية في مواجهة المؤسسات الأجنبية، كل ذلك قد يترجم في شكل إيرادات أعلى في السيناريو الرأسمالي. علاوة على ذلك فقد افترضنا بالفعل نمو الطلب السياحي (وهو من أهم محددات الإيرادات) بمعدل أعلى في ظل السيناريو الرأسمالي عن المرجعي. ولذلك فمن المنطقي أن تنمو الإيرادات السياحية أيضاً في السيناريو الرأسمالي بمعدل يزيد على نظيره في السيناريو

المرجعي. أي أنه بخلاف السيناريو المرجعي حيث افترض نمو الإيرادات بمعدل يساوي تقريباً نمو الطلب، سوف يفترض أن نمو الإيرادات للسيناريو الرأسمالي سيكون أعلى من معدل نمو الطلب السياحي، ويبلغ ٧,٥٪ سنوياً كمتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٠.

(٤-٢) المدفوعات:

سيناريو الرأسمالية الجديدة الذي يتميز بارتفاع معدل نمو كل من الطلب السياحي والإيرادات السياحية، توجد من الاعتبارات ما تجعله غير قادر على ضبط حركة السياحة العكسية. لذلك سيشهد هذا السيناريو، مثل السيناريو المرجعي، تدفقاً كبيراً للسياحة العكسية، وذلك مع ارتفاع معدل نموها في المستقبل. أما أهم هذه الاعتبارات فهي:

* أن توقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في هذا السيناريو مقارنة بالسيناريو المرجعي، مع استمرار التفاوت في توزيع الدخل، سيعني وجود فئة أكبر من السكان الراغبة والقادرة على السفر للخارج.
* سيظل هذا السيناريو ملتزماً بالاتفاقات الدولية وما يترتب عنها من تحرير كامل للسفر، لذلك من غير المتوقع أن تفرض قيود ذات شأن على حركة السفر للخارج.
* الوازع الديني القوي لدى المصريين سوف يعمل مع ارتفاع مستوى معيشة فئات عديدة منهم على تزايد أعداد الراغبين في السفر لأداء فريضة الحج وللعمرة.
* التزايد المتوقع في السفر للخارج بغرض نشاط الأعمال نتيجة للنمو الاقتصادي والتوسع في العلاقات الاقتصادية الدولية.
* الاتجاه نحو الارتقاء بخدمات التعليم ورفع مستوى كفاءة قوة العمل عموماً سواء في القطاع الحكومي أو الخاص وتنشيط البحث العلمي، سيزيد من عدد البعثات

الدراسية للخارج ومن أعداد المشتغلين الذين يسافرون من أجل التدريب واكتساب الخبرات، ومن أجل التعاون العلمي مع المؤسسات الأجنبية.

وسوف تمثل مدفوعات السياحة العكسية لذلك نسبة لا بأس بها من إيرادات السياحة الوافدة. ولكن من المتوقع أن يحقق ميزان السياحة في هذا السيناريو فائضاً أعلى من السيناريو المرجعي نتيجة للمعدل المرتفع لنمو الإيرادات السياحية. ومن الجدير بالذكر أنه نظراً لما يتمتع به السيناريو من درجة عالية من الشفافية سوف يوجه اهتماماً خاصاً لتقدير مدفوعات السياحة العكسية تقديراً دقيقاً، وقد يتطلب الأمر إجراء مسح بالعينة للمصريين العائدين من الخارج للتعرف على نمط إنفاقهم خلال فترة سفرهم في الخارج، كما يتم إعداد ونشر بيانات ميزان السياحة سنويا.

(٤-٢) التسربات:

من المتوقع في ظل هذا السيناريو أن تتم عملية مراجعة شاملة ومتابعة دقيقة للإيرادات السياحية وما يصاحبها من تسربات مختلفة، في محاولة للحد من التسربات غير المشروعة التي لا يبررها النشاط السياحي ذاته. وقد تعد موازنة خاصة بالسياحة فمقابل الإيرادات السياحية المحققة بالفعل والمفترض تحقيقها، تحدد كافة أشكال التسربات ومصادرها. ونظراً لما يتمتع به السيناريو من درجة عالية من الشفافية والتحرر الاقتصادي فيما يتعلق بأسعار الصرف والتحويلات للخارج وحماية مصالح المستثمرين الأجانب، وأيضاً نتيجة لازدهار الاقتصاد المحلي وتحقيق قدر من الانضباط عموماً وفي أسواق المال تحديداً، ونتيجة لمحاولات التحكم في الفساد والسيطرة عليه، قد ينجح السيناريو في تقليص التحويلات غير المشروعة. كما أن ما يبذل من محاولات لدعم القدرة التفاوضية للأطراف المحلية مقابل الشركات متعدية الجنسيات، قد ينجح إلى حد ما في التخفيف من الضغوط التي تمارسها هذه الشركات على الفنادق ومقدمي الخدمات السياحية المحليين، ومن ثم يقلل من نصيبها في الإيرادات ويخفض التسربات الناتجة عن هذا المصدر.

ومن المتوقع أيضاً أن ينخفض حجم التسربات الناتجة عن الواردات في هذا السيناريو مقارنة بالمرجعي، وذلك لما يعطيه السيناريو من أهمية لتنمية قطاعات الإنتاج المحلي والارتقاء بقدراتها الإنتاجية والعمل على دعم تنافسيتها في السوق العالمية. ويعني ذلك توسيع رقعة الإنتاج المحلي المغذية للسياحة وتقليل الاعتماد على الواردات.

ورغم توقع أن تكون معدلات التسرب في سيناريو الرأسمالية الجديدة أقل بشكل ملموس من السيناريو المرجعي، إلا أنها ستظل مرتفعة بسبب العوامل التالية:

* رغم الاتجاه نحو تنمية قطاعات الإنتاج المحلي ودعم تنافسيتها إلا أن الاقتصاد سيظل مفتوحاً على العالم الخارجي في ظل اتفاقات منظمة التجارة العالمية، مما سيعني توافر أقل قدر من الحماية للإنتاج المحلي. ولذلك ما لم يحقق هذا الإنتاج درجة عالية من الكفاءة والجودة وبالتالي القدرة التنافسية فقد يظل النشاط السياحي معتمداً على السلع المستوردة والمتوافرة في السوق المحلية في ظل إطلاق حرية الاستيراد.

* المكون الأجنبي للإنفاق الاستثماري سيكون مرتفعاً بسبب نمط الاستثمار السياحي الذي يتطلب منشآت سياحية ذات كثافة رأسمالية عالية وتجهيزات ووسائل ترفيه لا يمكن للاقتصاد المحلي توفيرها على مدى فترة العشرين عاماً القادمة. وسوف ينطوي ذلك أيضاً على إنفاق جارٍ بالنقد الأجنبي في الخارج في شكل أعمال صيانة وإهلاك واستشارات وخلافه.

* بينما يساهم تزايد الاستثمارات والنشاط الأجنبي في مجال السياحة في النمو السريع في الطاقة الفندقية والخدمات السياحية المختلفة، فإنه قد يسبب في الوقت نفسه ارتفاع معدلات التسرب، وذلك نظراً لميل المستثمرين والمديرين الأجانب الاعتماد على السلع والخدمات الأجنبية. ومن المتوقع أن تتزايد التحويلات الرسمية للخارج من قطاع السياحة، والتي ستتضمن علاوة على تحويلات

الأجور وعائد الإدارة، تحويلات الأرباح أيضاً. كذلك ففي حالة وجود ملكية أجنبية كلية أو جزئية لشركة الطيران الوطنية في إطار الخصخصة فقد تزداد تسربات النقد الأجنبي.

(٥) اطراد السياحة:

كما في السيناريو المرجعي فإن التخطيط الشامل والطويل الأجل في سيناريو الرأسمالية الجديدة ليس له مكان في هذا السيناريو. فالاعتماد الرئيسي في توجيه النشاط الاقتصادي يكون على آلية السوق، والفاعل الرئيسي في مجال السياحة هو القطاع الخاص.

ورغم أن الدولة ليس لها دور محوري ومباشر في النشاط السياحي في هذا السيناريو، إلا أنها لازالت تملك أدوات مختلفة للتأثير. فالدولة قادرة على تحديد شروط الاستثمار السياحي ومواقعه، وتشجيع ودفع أشكال معينة للسياحة، وتحديد معدلات ونطاق التطوير السياحي عموماً وفي مناطق معينة. كما أنها تستطيع التأثير من خلال ما توفره من بنية أساسية، ومن خلال تحديدها لمستوى وحجم ونوعية الإعفاءات والتسهيلات التي تمنح للمشروعات، وكذلك من خلال التشريعات المرتبطة بالنشاط السياحي. وبذلك من المتوقع أن تمارس الدولة دوراً مهما من خلال تخصيص الأراضي، وإعطاء تراخيص البناء، ومتابعة مدى الالتزام بخطط استخدام الأراضي المخصصة للمنتجعات السياحية، والحد من الممارسات غير السوية مثل أعمال الردم وتجاوز الارتفاعات والإضرار المتعمد بالشعاب المرجانية من جانب المستثمرين. كذلك يمكن أن تقوم الدولة من خلال الإدارة البيئية بالمنطقة السياحية بتنظيم الزيارة للمواقع التاريخية المهمة، وتنظيم استخدام السائحين لمواقع الغطس الرئيسة، حتى تخفف من التأثير السلبي للتزاحم والمبالغة في الاستخدام.

وبذلك، وبناء على مؤشرات مناسبة للتكاليف والأسعار، وخلق حوافز إيجابية

وسلبية، علاوة على الإجراءات التنظيمية المختلفة، تسعى الدولة لدفع المشروعات السياحية للأخذ بالتكاليف أو الآثار الخارجية للنشاط السياحي (الهدر البيئي) في الاعتبار، وجعلها تكاليف داخلية للمشروع.

وفي ظل تنظيم أكثر كفاءة للإدارة الحكومية في سيناريو الرأسمالية الجديدة وإتاحة مساحات واسعة من الديمقراطية واللامركزية، سوف يكون للسلطات المحلية دور أكثر فعالية في فرض الإجراءات البيئية ومتابعة تنفيذها من أجل الحفاظ على التوازن البيئي في المناطق السياحية. وستعطي هذه السلطات اهتماماً خاصاً للمحميات الطبيعية. وستزداد أهمية دور المحليات كلما نجح السيناريو في محاصرة الفساد وتغذية المحليات بالكوادر النشطة والكفء التي لم تتلوث بعد بالممارسات الفاسدة التي سادت خلال الفترة المرجعية.

وفي هذا الإطار من المتوقع أن تنشط أيضاً الجمعيات الأهلية المعنية بالبيئة وبالنشاط السياحي. وفي الغالب سوف تتكون فروع للجمعيات الأهلية العالمية لمتابعة أداء السياحة وتأثيراتها البيئية والاجتماعية مثل Tourism Concern و Green Globe. وقد تدفع هذه الجمعيات الإدارة البيئية في بعض المناطق السياحية التي تطورت حديثاً للاشتراك في أحد الرموز البيئية الدولية (مثل العلم الأزرق) للمحافظة على بيئة المنطقة الجديدة، وللتمكن من جذب نوعيات أرقى من السائحين من خلال الترويج للسياحة البيئية. وعلاوة على ذلك فقد تساهم دول غربية ومؤسسات دولية في ظل هذا السيناريو في تحمل تكلفة بعض برامج الحماية البيئية.

وسوف تؤدي هذه الأدوار بلا شك إلى تحسين مستوى الأداء البيئي في السيناريو الرأسمالي تحسناً ملموساً بالمقارنة بالسيناريو المرجعي. ومع ذلك فالتحسن قد يكون نسبياً فقط لأن هناك عوامل من المتوقع أن تحد من هذا التأثير الإيجابي وتضعه في حدود ضيقه، وهي:

* النمو السريع في الطاقة الفندقية والخدمات السياحية المتوقع في هذا السيناريو

وتركزها في عدد محدود من المناطق الساحلية ذات الطبيعة الهشة على النحو المبين في السيناريو المرجعي. ويصاحب ذلك معدلات مرتفعة لنمو الطلب السياحي والاعتماد على السياحة الجماعية، مما يشكل ضغوطاً قد يصعب معها تنفيذ برامج الحماية البيئية بالكامل.

* في حالة الدول السياحية التي توسعت في التسهيلات إلى حد لا يمكنها مواجهة أي تهديد يؤثر على الحركة السياحية، تقل فيها فعالية أسلوب الرسوم والغرامات والتسعير الذي يعد أساسياً في السيناريو الرأسمالي لمواجهة هدر البيئة. ومن الجدير بالذكر أن بعض الدول التي حاولت اتخاذ إجراءات مالية إضافية للحد من التلوث البيئي قد اضطرت إلى التراجع عنها نتيجة لتهديد شركات السياحة العالمية بتحويل نشاطها لمناطق أخرى(*).

* ما لم تكن الإجراءات المطلوبة لاطراد السياحة مؤدية إلى تخفيض تكاليف التشغيل، فإن الالتزام بها يكون ضعيفاً. فالقطاع الخاص السياحي المحلي والأجنبي المتطلع للربح السريع في الأجل القصير قد يسعى إلى تجاوز كثير من التنظيمات والإجراءات التي لا تنعكس على أرباحه. فالسياحة المطردة من وجهة نظر المشروع الخاص السياحي هي القادرة على تحقيق عائد مادي، بمعنى نجاح المشروع في تحقيق ربح يجعله يستمر.

* سوف تواجه الإدارة السياحية في ظل هذا السيناريو خلال العقد الثاني تدهوراً في الأوضاع البيئية للمناطق السياحية الرائجة حالياً وبالذات الغردقة وشرم الشيخ. ويعني ذلك تراجع الطلب السياحي الدولي لهذه المناطق وتحوله إلى المناطق الجديدة والتي ستصبح بدورها مناطق سياحية رائجة في العقد الثاني. وتزايد ضغوط الطلب السياحي على هذه المناطق قد يجعل مهمة الحفاظ على سلامة بيئتها أكثر صعوبة.

(*) على سبيل المثال قوبل اقتراح دول الكاريبي بفرض ضريبة رأس على مسافري الرحلات البحرية بالتهديد من خطوط الرحلات البحرية الأمريكية.

* في غياب التخطيط الشامل والطويل الأجل للسياحة وللاقتصاد الوطني تغيب الأدوات اللازمة لتضمين العدالة بين الأجيال.

وتؤكد خبرة الدول الرأسمالية المتقدمة التي أحدثت تطويراً سياحياً كبيراً في فترة تاريخية معينة، أنه رغم تقدم هذه الدول إلا أنها عانت مشاكل بيئية مختلفة نتيجة للتنمية السياحية السريعة. ففي سويسرا مثلاً اتضح أن الأراضي المتبقية والمتاحة للتطوير في المستقبل أصبحت محدودة. كذلك أدت التنمية السياحية السريعة إلى ضغوط بيئية استدعت توقف النمو في بعض المنتجعات، وتراجع جاذبية منتجعات أخرى بسبب سوء أوضاع التسهيلات المتاحة بها[٨].

وفي فرنسا كانت الفلسفة السائدة في الستينيات والسبعينيات هي التنمية السياحية واسعة النطاق وإقامة منتجعات جديدة على الساحل في الألب الفرنسي. وهذا التوسع مع عدم إيلاء اهتمام كاف للأبعاد البيئية لاقي نقداً حاداً. فقد امتدت الحوائط المسلحة على مدى السواحل في المناطق الشهيرة، كما أن التوسع السريع في المارينا قيد الوصول إلى الساحل للكثيرين عدا الأغنياء. وأصبحت بلوكات المساكن الضخمة تميز منتجعات التزحلق، وزد على ذلك تلوث شواطئ البحر المتوسط والقضاء على النباتات نتيجة للمبالغة في استغلال المنطقة، وغير ذلك من مظاهر التأثير السلبي للسياحة على البيئة[٩].

أما إيطاليا فمنذ الستينيات كان ينظر للسياحة كسياسة اقتصادية لتنمية الجنوب الإيطالي الغني بالعمالة، وذلك في مقابل السياسة الصناعية المعتمدة على كثافة رأس المال في الشمال. ولكن هذا التوقع لم يتحقق لعدة أسباب منها[١٠]:

* غياب سياسة سياحية وطنية متكاملة يمكن من خلالها التخطيط للمناطق السياحية في الجنوب.

* لم توزع قروض تمويل النشاط السياحي وفقاً لمعايير رشيدة وبناء على تخطيط جيد للمكان، ولكن وفقاً لمعايير سياسية تتعلق بالقوة ونفوذ العملاء.

وانعكس عدم وجود تخطيط محكم للسياحة في الجنوب في شكل انعدام نظافة الساحل وعدم وجود بيئة سليمة للسائحين. وانقسمت السياحة بين فنادق ضخمة أقيمت لعملاء أغنياء وفنادق محلية صغيرة ذات نوعية منخفضة وإدارة ضعيفة الكفاءة. وقد تقلصت هذه الأخيرة رغم كونها القطاع الذي يحتاج للمساعدة إذا أريد تعظيم المنافع طويلة الأجل للإقليم.

وبدلاً من انتعاش الزراعة وغيرها من الأنشطة المحلية فإن كثيراً من الفنادق الكبيرة اتخذت شكل مراكز سياحية مكتفية ذاتياً، وملاجئ موسمية للأغنياء من الشمال، بينما لا يدخل أبناء الجنوب إليها إلا كخدم في الفنادق. ويقدر أن ثلث إيرادات السياحة في الجنوب يعود إلى أصحاب رأس المال في الشمال في روما وميلانو، كما يتسرب أيضاً جزء من هذه الإيرادات للخارج.

(٥-١) الضغط على الموارد:

كما في السيناريو المرجعي سيترتب على نمط التنمية السياحية في سيناريو الرأسمالية الجديدة ضغوط كبيرة على الموارد. فهناك القدر الهائل من الاستثمارات اللازمة للنمو المتوقع في الطاقة الفندقية والخدمات السياحية المختلفة. وسوف يواجه هذا السيناريو أيضاً بضرورة تخصيص استثمارات من أجل التخفيف من حدة الأوضاع السيئة في المناطق السياحية التي تدهورت. وسيفرض ذلك ضغوطاً على التمويل المصرفي الذي تعتمد عليه الاستثمارات السياحية اعتماداً كبيراً، كما قد يتم على حساب قطاعات اقتصادية أخرى تتنافس على هذه الموارد. وسيفرض النمو السياحي المرتفع في هذا السيناريو ضغوطاً أيضاً على مورد المياه النادر وعلى احتياجات البنية الأساسية، وربما يتطلب أيضاً زيادة واردات الغذاء خصوصاً خلال العقد الأول من السيناريو حيث معدلات نمو الإنتاج المحلي لازالت بطيئة.

ومع ذلك فإن حدة الضغوط في هذا السيناريو عموماً ستكون أقل من نظيرتها

في السيناريو المرجعي، بسبب الاهتمام بتنمية القطاعات الإنتاجية من زراعة وصناعة، ولأنه بافتراض نجاح قطاعات التصدير فإنها سوف توفر عائداً بالنقد الأجنبي يساهم في سد احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة. كذلك فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات أعلى من السيناريو المرجعي سيخفف بعض الشيء من الضغوط على الموارد المحلية.

(٥-٢) الأبعاد الاجتماعية:

يمكن اعتبار الأبعاد الاجتماعية للسياحة أكثر الأبعاد ضعفاً في ظل سيناريو الرأسمالية الجديدة.

ويتميز نمط التنمية في هذا السيناريو بسيادة الملكية الخاصة، وسيطرة رأس المال الخاص المحلي والأجنبي على النشاط الاقتصادي، ونمو طبقة من الرأسمالية ذات التطلعات العالية، واعتبار النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي للنشاط. ويعني ذلك بالضرورة الانحياز ضد مصالح الفقراء ومحدودي الدخل. فاعتبارات إعادة توزيع الدخل والعدالة الاجتماعية وتحقيق الحاجات الأساسية للقاعدة العريضة من المواطنين، لا تحظى بأولوية تذكر خلال العقد الأول من السيناريو. ورغم توقع تحسن أوضاع هذه الفئات بعض الشيء خلال العقد الثاني نتيجة للنمو الاقتصادي ولتزايد قوة ونفوذ نقابات العمال، ولتشكيل العديد من المنظمات الأهلية المدافعة عن حقوق فئة أو أخرى من المواطنين، إلا أن السمة الغالبة للسيناريو ستظل كما هي: تفاوت شديد في التوزيع وتدني مستوى الحاجات الأساسية للمواطنين عموماً وللسكان المحليين في المناطق السياحية بوجه خاص.

ومن ناحية أخرى فإن نمط السياحة الذي يتخذ شكل فنادق ومنشآت سياحية كبرى وفاخرة ومراكز سياحية متكاملة ومكتفية ذاتياً، سيكون على حساب استبعاد المجتمع المحلي من المشاركة في التنمية السياحية، حرمانه من الحصول على عائد مناسب منها. فالمشروعات السياحية الصغيرة سوف تتراجع تدريجياً في هذا

السيناريو، في مواجهة المشروعات الكبرى ذات الإدارة الكفء والمتخصصة. ولأن هدف الكفاءة هو الأكثر أهمية فسوف يستمر الاعتماد على الأيدي العاملة المتعلمة والمدربة ذات الدراية باللغات الأجنبية، والتي توجد أساساً في القاهرة وبعض المدن الكبرى. ومن المتوقع أن تهاجر هذه الفئات الشابة من القاهرة إلى المناطق السياحية بأعداد كبيرة. أما الوظائف المحورية في السياحة فمن المتوقع إسنادها للخبرات الأجنبية. ورغم محاولة السيناريو إعداد كوادر محلية بديلة في مجالات الإدارة الفندقية وإدارة النشاط السياحي عموماً، إلا أن هذا الإحلال لن يتم إلا في السنوات الأخيرة من فترة السيناريو، وسيكون في نطاق محدود، حيث لا يمكن للقطاع الخاص أن يجازف بإحلال على نطاق واسع تخوفاً من تراجع معدلات الإشغال وتأثر معدلات الربح.

وسيترتب على ما سبق هيكل شديد التفاوت في توزيع منافع السياحة. والمستفيدون الرئيسون هم نفس الفئات التي ذكرت في السيناريو المرجعي وعلى رأسها الرأسمالية المحلية والشركات متعدية الجنسيات.

لذلك فرغم مناخ الديمقراطية واللامركزية والشفافية التي أفترض أن يتمتع بها سيناريو الرأسمالية الجديدة، إلا أن تردي أوضاع الفئات العريضة من المواطنين وضعف الاستجابة لاحتياجاتهم الأساسية قد يصبح أحد المعوقات الرئيسة التي تجهض بعضاً من تطلعات هذا السيناريو في مجال السياحة.

المراجع

(١) سعيد النجار، السياحة المفترى عليها. صحيفة الأهرام، ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٢، القاهرة.

(٢) إبراهيم العيسى وآخرون، بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠، أوراق مصر ٢٠٢٠، رقم ٢، ديسمبر ١٩٩٨، ص ٣٤.

(3) Irene Vlitos Rowe, "Taiwan: Carrying Capacity in an Industrializing Country", in Frank M. Go and Carson L. Jenkins (eds), Tourism and Economic Development in Asia and Australia, Pinter, London and Washington, 1998, p. 278.

(4) Vincent C.S Heung, "Hong Kong: Political Impact on Tourism" in Frank M. go and Carson L. Jenkins (eds), p. 123, المرجع السابق

(5) Himawan Gunadhi and Chow Kit Boey, "Demand Elasticities of Tourism in Singapore", Tourism Management, Vol (7) No. 4, December 1986, pp. 239-255.

(٦) إبراهيم العيسوي وآخرون، مرجع سابق، ص٣٥.

(7) Lesley France (ed.), The Earthscan Reader ın Sustainable Tourism, Earthscan Publications Ltd., 1999, p. 78.

(8) Andrew W. Gilg, "Switzerland Structural Change within Stability", in A. M. Wlilliams and Gareth Shaw, (eds), Tourism and Economic Development, Western European Experiences, Second Edition, Belhaven Press, London & New York, 1991.

(9) John Tuppen, "France: The Changing Character of a Key Industry", in Allan M. Wlilliams & Gareth Shaw, المرجع السابق

(10) Russell King, "Italy: Multi Faceted Tourism", in Allan M. Wlilliams & Gareth Shaw (eds), المرجع السابق.

الفصل الحادي عشر

سيناريو الدولة الإسلامية

وهو ثاني السيناريوهات الابتكارية، وعلى عكس السيناريو الرأسمالي يختلف عن السيناريو المرجعي فيما يتعلق بالسياحة ومكانتها وخصائصها المختلفة على النحو الذي سيتضح فيما يلي.

(١) مكانة السياحة في استراتيجية التنمية:

تختلف مكانة السياحة في استراتيجية التنمية للدولة الإسلامية اختلافاً جذرياً عنها في كل من السيناريو المرجعي وسيناريو الرأسمالية الجديدة. فالسياحة تحظى بأهمية ضئيلة وبوزن هامشي كما يتضح مما يلي:

(أ) يستند هذا السيناريو إلى مرجعية دينية، وهذه المرجعية ضد التغريب والثقافة الغربية بشكل خاص؛ والسياحة تمثل - بالطبع - صورة واضحة للاحتكاك المباشر بين مواطني الدول الغربية ومواطني الدولة المضيفة. ويتحفظ السيناريو بالتحديد على سلوك السائحين الذي يتنافى مع القيم الإسلامية.

(ب) في إطار سياسات اقتصادية موجهة للداخل يعطي هذا السيناريو وزناً أكبر لقطاعي الصناعة والزراعة، ويسعى لتوفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع. ويعني ذلك إعادة تخصيص الموارد لصالح هذين القطاعين على حساب السياحة.

ويؤكد برنامج حزب العمل وهو أهم الأحزاب الرسمية الداعية لسيناريو الدولة الإسلامية هذا التوجه في برنامجه للعقد الأول من القرن ٢١ فيما يلي[1]:

«إذا كانت تنمية الأنشطة الاقتصادية مطلوبة في القطاعات المختلفة، فإن تركيزنا الأول ينبغي أن يتجه إلى النمو العيني في الزراعة والصناعة، وليس إلى السياحة وما يشبهها من خدمات، رغم أهمية الحرص على قطاع السياحة، مع تقييده بأحكام الشرع وضوابطه».

(٢) الطلب السياحي:

من المتوقع في ضوء الأولوية الضئيلة للسياحة في استراتيجية التنمية، والتغيرات الجذرية في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في ظل سيناريو الدولة الإسلامية أن يتراجع الطلب السياحي الدولي تراجعاً كبيراً، وعلى وجه الخصوص خلال العقد الأول من السيناريو. وهناك عدة اعتبارات تدعو إلى هذا التصور:

أولاً: من المتوقع أن تجمد السلطة الحاكمة أوضاع هذا القطاع خلال السنوات الأولى لحكمها حتى تواجه المشكلات المتعددة التي ستصاحب التحولات الهيكلية في الاقتصاد ونظام الحكم. ومن المتوقع أن توقف الاستثمارات في البنية الأساسية التي تخدم السياحة أساساً مثل المطارات والطرق المحيطة بالمناطق السياحية والاستثمارات في الطاقة وتحلية المياه وخلافه. كذلك سيعاد النظر في قانون الاستثمار ونظام الحوافز والتسهيلات المتضمنة فيه. ومن المرجح أن تستبعد السياحة من القطاعات المستفيدة بشكل رئيسي من حوافز الاستثمار.

ثانياً: ستصدر السلطات في ظل سيناريو الدولة الإسلامية تعليمات وإجراءات صارمة لكي تسود القيم والتقاليد الإسلامية كافة أنحاء المعمورة. فيفرض «الزي الإسلامي» على النساء، ويحرم تحريماً تاماً تقديم الخمور في الأماكن العامة والسياحية، كذلك يحرم بيع وتداول الخمور على أي نحو، وتلغى نوادي القمار من الفنادق الكبرى. ونظراً لأن قطاع السياحة سيكون أكثر القطاعات على الإطلاق

تأثراً بهذه التعليمات والإجراءات، فمن المتوقع أن يكون لذلك تأثير سلبي على حركة السياحة الدولية لمصر.

ثالثا: ستنخفض حركة السياحة الغربية انخفاضاً حاداً خصوصاً خلال السنوات الأولى من السيناريو (فترة التحولات). فالحكم الإسلامي، من ناحية أولى، يثير الشكوك والمخاوف من جانب المجتمع الغربي، ومن ناحية أخرى من المتوقع أن يستبعد منظمو الرحلات الشاملة المتمركزين في الدول الغربية مصر من برامجهم السياحية. كما ستنشأ اتجاهات معادية من جانب الشركات متعدية الجنسيات عموماً تجاه السياحة في مصر، خصوصاً إذا توترت العلاقات السياسية بين النظام الإسلامي وبين الدول الغربية وبالذات الولايات المتحدة وبريطانيا.

رابعاً: من المتوقع أن تشهد الاستثمارات الأجنبية تراجعاً شديداً. ووفقاً لوثائق مشروع مصر ٢٠٢٠ حول السيناريوهات سوف يواجه النظام في ظل سيناريو الدولة الإسلامية احتمال انسحاب جانب كبير من رأس المال العربي والأجنبي المستثمر في مصر، وذلك فضلاً عن تضاؤل الوافد الجديد من رأس المال الأجنبي[٢]. والاستثمارات في السياحة ستتأثر بشكل أكبر نظراً لحساسية القطاع الشديدة للتغيرات السياسية بصرف النظر عن طبيعة هذه التغيرات. وسوف تنتقل هذه التأثيرات إلى رأس المال المحلي أيضاً الذي سيصبح أكثر تشاؤماً بالنسبة للمستقبل.

خامساً: سوف يقل توافد السائحين العرب لمصر ولكن بمعدل أقل حدة عن السائحين الغربيين، وذلك بسبب القيود على الحريات الشخصية وعدم استقرار النظام في بداية الحكم. وقد تتزايد السياحة العربية خلال العقد الثاني من السيناريو نتيجة لتوطيد النظام علاقته بالكثير من الدول العربية وتحقيق مزيد من الاستقرار.

سادساً: من غير المتوقع أن يقيم السيناريو أي شكل من أشكال العلاقات والتعاون مع إسرائيل، بل هناك احتمالات قوية لقطع العلاقات السياسية تماماً

ووجود أشكال مختلفة للصدام والتوتر بين مصر والنظام الإسرائيلي. وسوف تنعدم لذلك الحركة السياحية من إسرائيل، فالإسرائيليون يخشون على أنفسهم من العداء الداخلي الذي سيلقي حماساً شعبياً وتشجيعياً من النظام الحاكم، الذي قد يمنع تماماً زيارة الإسرائيليين لمصر أو دخول وفود سياحية من المعبر الإسرائيلي خشية ما يحمله ذلك من مخاطر على النظام. ومن ناحية أخرى فإن حالة التوتر واحتمالات الصدام بين الطرفين قد تؤثر سلباً على حركة السياحة الدولية عموماً.

ورغم العناصر السابقة ذات التأثير السلبي الملحوظ على حركة السياحة الدولية، إلا أنه من المتوقع أيضاً أن تخلق بعض العناصر الأخرى آثاراً إيجابية وإن كانت محدودة التأثير. فتوطيد العلاقات السياسية في ظل هذا السيناريو مع بعض الدول العربية والإسلامية يمكن أن يصاحبه تزايد حركة السياحة من هذه الدول. ومن المتوقع أيضاً في ضوء الاهتمام بالنظام التعليمي الديني أن يزداد تدفق الراغبين في هذا التعليم من أبناء الدول الإسلامية بمعدلات أعلى من السائد في النظام المرجعي. علاوة على ذلك فانخفاض الطلب السياحي بشكل ملحوظ خلال السنوات الأولى سيؤدي إلى تخفيض في أسعار الإقامة الفندقية والخدمات السياحية عموماً، وقد يجذب ذلك حركة السياحة من دول أخرى مثل شرق أوربا وجنوب شرق آسيا. ومن العناصر الإيجابية أيضاً أنه في ظل سيناريو الدولة الإسلامية من المفترض أن تتلاشى أحداث الإرهاب والتطرف، ومن ثم يتقلص التأثير السلبي المصاحب لهذه الأحداث على السياحة، خصوصاً إذا تمكن النظام الإسلامي من السيطرة على الاتجاهات الإسلامية المتشددة.

وبناء على ما سبق من المتوقع أن ينخفض الطلب السياحي الدولي انخفاضاً حاداً خلال العشر سنوات الأولى من السيناريو، ثم يبدأ في الزيادة مع بداية العقد الثاني بسبب العوامل الإيجابية وتضاؤل أهمية العناصر السلبية، وبافتراض أن النظام سيثبت نجاحه في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك

من غير المتوقع أن يتحقق نمو سياحي يصل بعدد السائحين في نهاية فترة السيناريو إلى مستوى أعلى مما كان سائداً في بدايته. بل سيستعيد السيناريو فقط ما فقده خلال العقد الأول، بحيث يصل إلى نفس عدد السائحين الذي كان سائداً في بدايته. ويتسق ذلك مع الافتراض بتجميد أوضاع السياحة وتوقف توجيه استثمارات إضافية للقطاع.

وتقديرات الطلب السياحي لسيناريو الدولة الإسلامية المبينة بجدول رقم (١) تتم بافتراض انخفاض الطلب السياحي فيما بين عامي ٢٠٠٠، ٢٠١٠ بمعدل ٥٪ سنوياً في المتوسط، واستعادة النمو مرة أخرى خلال العقد الثاني بتزايد الطلب بنفس المعدل (٥٪). وكما يتضح من الجدول فإن عدد السائحين المتوقع في عام ٢٠٢٠ يقترب من العدد الذي كان سائداً عام ٢٠٠٠ سنة الأساس للسيناريو. وينخفض نصيب مصر من السياحة العالمية ليصبح ٣٤, ٠٪ فقط عام ٢٠٢٠ بعد أن كان ٨١, ٠٪ عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (١)

توقعات الطلب السياحي في ظل سيناريو الدولة الإسلامية

السنة / البيان	١٩٩٥	٢٠٠٠	[illegible]	[illegible]
عدد السائحين (ألف)(١)	٢١٣٣	٥٥٠٦	٣٢٩٧	٥٣٧٠
عدد السائحين في العالم(٢) (مليون)	٥٦٣	٦٧٢	١٠٤٦	١٦٠٢
النسبة للعالم (٪)	٠,٥٦	٠,٨٢	٠,٣٢	٠,٣٤
معدل النمو السنوي (٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠٢٠)(٣)			٥,٠٠-	٥,٠٠+

المصدر:

(١) عامي ١٩٩٥، ٢٠٠٠ وزارة السياحة (بيانات فعلية).

(٢) WTO, Tourism: 2020 vision, June 1998.

(٣) المرجع السابق.

(٢) نمط السياحة:

تختلف السياحة في سيناريو الدولة الإسلامية اختلافاً كبيراً عن السيناريو المرجعي ليس فقط فيما يتعلق بمعدل نمو الحركة السياحية الوافدة، ولكن أيضاً من حيث نمط السياحة كما سيتضح فيما يلي :

أولاً : سيطرأ تغيير جذري على هيكل الطلب السياحي، فمن المرجح أن تتراجع إلى حد كبير السياحة الغربية. ورغم اتجاه السياحة العربية للانخفاض خصوصاً في بدايات السيناريو، إلا أنها ستحتل وزناً أكبر في هيكل الطلب. كذلك ستزداد الأهمية النسبية للجنسيات الأخرى بخلاف الأوروبيين والأمريكيين، وهي جنسيات الدول الإسلامية وغير الإسلامية التي لا تحمل عداء خاصاً للنظام الإسلامي.

ثانياً : من المتوقع أن يشهد السيناريو تغيرات جوهرية أيضاً في نوعيات السياحة. فتحقق السياحة الشاطئية على سواحل البحر الأحمر والتي توسعت توسعاً كبيراً في السيناريو المرجعي، أقصى معدلات التراجع. ويرجع ذلك لأسباب على جانبي العرض والطلب. فمن ناحية العرض تعد هذه النوعية من السياحة أكثرها تعارضاً مع القيم الإسلامية لهذا السيناريو، ومن ثم لا يتم تشجعيها وتفرض القيود المختلفة عليها. ومن ناحية الطلب فالمصدر الأساسي لهذه السياحة هم السائحون الأوربيون الذين يقل إقبالهم تأثراً بالأوضاع السياسية الجديدة، وأيضاً نتيجة للقيود المفروضة على هذه النوعية من السياحة، وانكماش الرحلات الشاملة Package Tours التي تنظمها الشركات العالمية المتمركزة في الدول الأوربية.

وقد تلجأ بعض الفنادق والقرى السياحية إلى أساليب مختلفة في محاولة التخفيف من حدة الهبوط في الطلب على السياحة الشاطئية. فقد تحدد ساعات يومية لاستحمام النساء واستخدام الشاطئ. أو قد تخصص حمامات سباحة منعزلة للسيدات والأطفال، أو غيرها من الإجراءات. ولكنها إجراءات جزئية من غير

المتوقع أن تحدث انتعاشاً في الطلب السياحي الذي يتطلب تمتع السائحين بحريات واسعة.

ثالثاً: من المتوقع أن يكون الهبوط في السياحة الثقافية أقل حدة من السياحة الشاطئية، لأن هذه النوعية من السياحة لا تتعارض مع القيم الإسلامية. ويتجه السيناريو بشكل خاص للاهتمام بالآثار الإسلامية. فيتم صيانتها وإحياء الأماكن الإسلامية. ويحدث ذلك ليس بغرض الجذب السياحي في حد ذاته ولكن من أجل النهوض بكل ما ينتمي للثقافة الإسلامية ولترسيخ أهميتها لدى المواطنين. وربما يسعى السيناريو أيضاً للعناية بالآثار المسيحية ليثبت حسن نيته وعدم انحيازه ضد التراث المسيحي. وعموماً من المتوقع أن يزداد الوزن النسبي للسياحة الثقافية وتنخفض كثيراً الأهمية النسبية للسياحة الشاطئية.

رابعا: الانخفاض الحاد في حركة السياحة الدولية خصوصاً خلال العقد الأول من السيناريو سيترتب عليه انخفاض كبير في معدلات الأشغال وتراجع معدلات الربح، وتراكم أعباء الديون المستحقة للجهاز المصرفي. لذلك من المتوقع أن يسعى أصحاب المنشآت السياحية والطاقة الفندقية على وجه الخصوص لجذب السياحة الداخلية بمختلف السبل. وسوف يعني ذلك تخفيض أسعار الإقامة في المناطق الساحلية وتشجيع سياحة المجموعات أو الرحلات بمنح تخفيضات أكثر في غير أوقات الذروة. وقد يلجأ أصحاب الفنادق والقرى السياحية أيضاً لجذب السائحين العرب (الذين لا يأتون عادة لزيارة المقاصد الساحلية) وذلك لتعويض النقص في السياحة الأوروبية.

خامساً: من المتوقع أن يطرأ عدد من التغيرات الجوهرية في جانب العرض السياحي، من أهمها ما يلي:

* توجهات النظام الإسلامي بالعمل على الاعتماد على الذات قدر الإمكان، إضافة إلى عوامل أخرى مثل إحلال السياحة الداخلية محل السياحة الدولية، وعدم قدرة الفنادق على تحمل النفقات الباهظة للإدارة الأجنبية، سيؤدي إلى

تحول الإدارة الفندقية إلى الإدارة المحلية، ويمكن أن يترتب على ذلك انخفاض في كفاءة الإدارة خصوصاً في السنوات الأولى من السيناريو.

* في ظل هذه التغيرات سوف يتوقف تشييد فنادق وقرى سياحية وفنادق عائمة جديدة تابعة لسلاسل فندقية عالمية. ومن المتوقع أن تنشأ مشروعات سياحية صغيرة يقيمها السكان المحليون والمصريون عموماً من صغار المستثمرين. وبصفة عامة سوف يتباطأ كثيراً معدل نمو الطاقة الفندقية، وقد يتوقف تماماً التوسع في العرض السياحي في المناطق الساحلية.

سادساً: من المرجح أن يوقف هذا السيناريو أنواع السياحة التي تمثل عبئاً كبيراً على الموارد النادرة وبالذات المياه. فاهتمام السيناريو بتوفير مياه شرب نقية لكافة المواطنين سوف يعنى الحد من الهدر في استخدام المياه بواسطة الأنماط السياحية التي تستهدف أثرياء السائحين مثل سياحة الجولف.

(٤) الإيرادات والمدفوعات والتسربات:

(٤-١) الإيرادات:

كما في سيناريو الرأسمالية الجديدة من المتوقع أن تتحقق في ظل سيناريو الدولة الإسلامية درجة أعلى من الانضباط في تقدير الإيرادات السياحية مقارنة بالسيناريو المرجعي. كما سيتم تدقيق ومراجعة بيانات ميزان المدفوعات والتحقق من مصادر الإيرادات المختلفة، إلا أن الإيرادات في هذا السيناريو ستتراجع تراجعاً كبيراً بالمقارنة بالسيناريو المرجعي، وذلك بسبب:

* النمو السالب للطلب السياحي الدولي خلال العقد الأول من فترة السيناريو، واستعادة مستوى الطلب الذي كان سائداً في أول الفترة في العام الأخير فقط.

* من المتوقع أن يصاحب انخفاض الطلب السياحي وتدني معدلات الإشغال،

انخفاضاً في مستوى أسعار الخدمات السياحية، مما يؤثر بالسلب أيضاً على الإيرادات السياحية.

* تغير جنسيات السائحين في غير صالح جنسيات الدول الغربية ذات الإنفاق السياحي المرتفع يمكن أن يؤثر أيضاً في مستوى الإيرادات.

وعلى ذلك سيفترض أن يكون معدل نمو الإيرادات السياحية خلال العقد الأول من السيناريو سالبا، وأن تنخفض الإيرادات بمعدل قد يبلغ حوالي ٥٪ سنوياً (يوازي معدل انخفاض الطلب). أما في العقد الثاني فسوف يصبح معدل نمو الإيرادات موجبا وقد يتساوى مع معدل نمو الطلب السياحي (٥٪).

(٤-٢) المدفوعات:

من المتوقع أن يواجه سيناريو الدولة الإسلامية أزمة حادة فيما يتعلق بميزان السياحة. فتواضع مستوى الإيرادات السياحية من المتوقع أن يقابله مستوى مرتفع من المدفوعات السياحية في هذا السيناريو. فالعنصر الرئيسي في المدفوعات السياحية كما اتضح من قبل يتعلق بالمدفوعات مقابل السفر للحج والعمرة. وفي ظل السيناريو الإسلامي الذي يعتمد على الشحن المعنوي للمواطنين استناداً إلى مبادئ دينية، من المرجح أن تزداد رغبة المصريين في السفر للأراضي المقدسة وأداء فريضة الحج والعمرة. وإذا كان عدد المسافرين للحج سيظل محدوداً بنسبة معينة من عدد السكان (١٪ كما تحددها المملكة السعودية لكل دولة)، إلا أن الرغبة في السفر للعمرة قد تتصاعد كثيراً وتصبح القدرة المالية هي العائق الوحيد لتحقيقها. ولكن من جهة أخرى فإن ضعف العلاقات السياسية والاقتصادية بالدول الغربية من المتوقع أن يخفض من أعداد المصريين المسافرين لهذه الدول لأغراض مختلفة مقارنة بالسيناريو المرجعي وسيناريو الرأسمالية الجديدة. وعموماً فإن السياحة العكسية- نتيجة للتأثير الكبير لأعداد المسافرين للعمرة والانخفاض في عدد المسافرين لأغراض أخرى، سيكون مستواها ليس أقل كثيراً من المستوى المتحقق في السيناريو

المرجعي. ولأن الإيرادات السياحية أقل كثيراً من تلك المحققة في السيناريو المرجعي، سيعاني سيناريو الدولة الإسلامية من عجز ملموس في ميزان السياحة. وقد يتحول العجز إلى فائض محدود في العقد الثاني من السيناريو، أو قد يصبح العجز أقل حدة.

(٤-٣) التسريبات:

على عكس المدفوعات السياحية فإن التسريبات من عائد السياحة في ظل سيناريو الدولة الإسلامية ستكون في أضيق الحدود. وهناك عدة أسباب لهذا الاعتقاد:

أولاً: من المرجح أن يكون الاعتماد على الخارج وعلى الشركات متعدية الجنسيات في حدود ضيقة. وكما اتضح من قبل من المتوقع أن تتحول الإدارة الفندقية إلى إدارة محلية، ويقل كثيراً دور الشركات المنظمة للرحلات الشاملة. ومن المتوقع أيضاً أن تتمسك الدولة في ظل هذا السيناريو بشركة الطيران الوطنية وأن تعيد تنظيم أوضاعها بما يتيح سيطرة أكبر على مجال النقل الجوي. ويصاحب هذه التغيرات درجة أقل كثيراً من الاعتماد على المشتغلين الأجانب في قطاع السياحة عموماً.

ثانياً: انتعاش المشروعات السياحية الصغيرة التي تنشأ في المناطق السياحية المختلفة ويمتلكها مصريون من بينهم السكان المقيمون في المناطق السياحية، يعني أن جانباً من عائد السياحة سيصب مباشرة في الاقتصاد الوطني. ويتحقق ذلك بصفة خاصة في العقد الثاني من السيناريو حيث تبدأ الحركة السياحية في الصعود.

ثالثاً: تزايد السياحة الداخلية على حساب السياحة الدولية ينطوي على خفض ملحوظ في الاعتماد على السلع المستوردة التي تعد بنداً مهما من بنود الإنفاق في حالة السياحة الدولية، في حين يرتفع المكون المحلي في إنفاق السياحة الداخلية.

رابعاً: اهتمام السيناريو بقطاعي الصناعة والزراعة سوف يزيد من فرص تلبية

احتياجات السياحة من السوق المحلية . كما أن السيناريو قد لا يلتزم بالاتفاقات الدولية التي تفرض التحرير الكامل للتجارة والاندماج في السوق العالمية . ويحد ذلك من حجم الواردات ومن تواجد السلع المستوردة بوفرة في السوق المحلية على النحو الملاحظ في السيناريو المرجعي .

الخلاصة إذن أن العائد الصافي سيشكل نسبة عالية من الإيرادات السياحية الإجمالية نظراً لضآلة حجم التسربات . ولكن كم النقد الأجنبي الصافي الذي ستوفره السياحة للاقتصاد الوطني سيكون محدوداً رغم ذلك بسبب المستوى المنخفض للإيرادات السياحية أو متحصلات السياحة الوافدة ، والمستوى المرتفع لمدفوعات السياحة العكسية .

(٥) إطراد السياحة:

يرى المؤيدون لهذا السيناريو " أن ما يدافع عنه من قيم الوسطية والاعتدال وعدم الإفساد في الأرض والاستخلاف سوف يساعد على تكوين موقف محاب لإطراد التنمية . كما أنهم يفترضون أيضاً أن التمسك بالتمايز الحضاري سيؤدي إلى إعادة تعريف الموارد المتاحة وترشيد استخدامها من خلال إعادة التدوير ، ومن خلال الاهتمام بالبيئات والأنساق المحلية وغير ذلك[٣] .

وفي الواقع أن كلاً من المبادئ التي يعتنقها هذا السيناريو والظروف الموضوعية المتوقعة لقطاع السياحة ، ينطوي على احتمالات أكبر كثيراً لاطراد التنمية السياحية ، ومعدلات أقل كثيراً للهدر البيئي مقارنة بالسيناريو المرجعي والرأسمالي أيضاً . وتتمثل هذه الظروف فيما يلي :

أولاً : النمو البطيء في الطلب السياحي ، يعد من أهم العوامل المساعدة على اطراد السياحة . فكثافة الطلب السياحي تتناسب طردياً مع هدر الموارد الطبيعية والموارد السياحية الأخرى مثل الآثار والمواقع التاريخية . كذلك قد يوقف انحسار الطلب السياحي في ظل هذا السيناريو التدهور في بيئة المناطق السياحية الرائجة

على سواحل البحر الأحمر مثل شرم الشيخ، ويؤجل سريان المرحلة الحرجة في دورة حياة المنطقة السياحية، ويعطي فرصة لتجدد البيئة الطبيعية واستعادتها بعض ما فقدته من عناصر.

ثانياً: نمط السياحة والذي يتجه في ظل السيناريو لصالح المشروعات السياحية الصغيرة هو نمط لا يفرض عبئاً ثقيلاً على الموارد، كما لا تصاحبه أضرار بيئية بالغة على النحو الذي لوحظ في السيناريو المرجعي.

ثالثاً: رغم أن التنمية في هذا السيناريو تعتمد أساساً على آليات السوق والقطاع الخاص كما في السيناريو المرجعي وسيناريو الرأسمالية الجديدة، إلا أنه من المتوقع أن تتميز الدولة بقوة أكبر ودور أهم. فهذا، من ناحية أولى، هو الوضع في الدول التي اتخذت نظاماً إسلامياً من قبل مثل إيران. ومن ناحية أخرى ستدفع تحولات النظام السياسي ووجود قوى خارجية وداخلية متربصة بالنظام إلى تقوية الدولة بفرض حماية النظام من أعدائه. لذلك يفترض وجود ضوابط أكثر تشدداً في ظل هذا السيناريو من أجل الحفاظ على البيئة. فتستخدم الدولة الأدوات المتاحة لها دون تراخ. كذلك فإن الدوافع المعنوية للقائمين على شئون إدارة البيئة السياحية قد تحثهم على مراعاة درجة عالية من الحرص والتطبيق الصارم للقواعد والإجراءات.

رابعاً: توجه السيناريو الإسلامي لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومشاركتهم قدر الإمكان في النشاط السياحي واستفادتهم من عائد السياحة سوف يكون عاملاً إيجابياً لمحافظة المواطنين على البيئة والتزامهم بالإجراءات التي تضمن إطرادها.

خامساً: تزايد معدلات السياحة الداخلية وتقييد السياحة الدولية في هذا السيناريو قد يوقف بعض الأضرار البيئية وثيقة الصلة بالسياحة الدولية مثل الإضرار بالشعاب المرجانية. (قد يخلق مشكلة أخرى خاصة بضعف مستوى نظافة البحر والشاطئ).

وأخيراً . . فإن التوقعات الخاصة بهذا السيناريو قد لا تتحقق على النحو المبين سابقاً بسبب بعض التطورات غير المحسوبة مثل ضغوط القطاع الخاص السياحي من أجل تدفق السياحة الجماعية الموجهة للمناطق الساحلية . وقد تزداد هذه الضغوط في حالة عدم إمكانية جذب السياحة الداخلية بمعدلات كافية لوقف التدهور في معدلات الربح . كذلك قد تنشأ ضغوط من جانب الجهاز المصرفي نظراً للمديونيات العالية له قبل القطاع الخاص السياحي والذي قد يعجز عن سدادها في ظل الظروف السابقة . بل قد تجد الدولة ذاتها أمام مأزق يتمثل في العجز الشديد في المتاح من نقد أجنبي . فتوجهها الداخلي في التنمية ومحدودية مصادر النقد الأجنبي المتاحة لها علاوة على العلاقات الدولية المتوترة قد يدفعها إلى إعادة النظر في بعض توجهات السيناريو .

المراجع

(١) برنامج حزب العمل للعقد الأول من القرن ٢١، المؤتمر العام السابع لحزب العمل، ١٥-١٦ أبريل ١٩٩٩.

(٢) إبراهيم العيسوي وآخرون، بدايات الطرق البديلة إلى عام ٢٠٢٠، أوراق مصر ٢٠٢٠، رقم ٢، ديسمبر ١٩٩٨.

(٣) المرجع السابق ص٣٢.

الفصل الثاني عشر

سيناريو الاشتراكية الجديدة

لا شك أن سيناريو الاشتراكية الجديدة يختلف اختلافاً جذرياً عن السيناريوهات الثلاثة السابقة فيما يتعلق بالإدارة الاقتصادية. سوف ينعكس هذا الاختلاف بطبيعة الحال على أسلوب إدارة قطاع السياحة أيضاً.

ففي السيناريو المرجعي والرأسمالي والإسلامي يكون الاعتماد الرئيسي على آليات السوق ويتولى القطاع الخاص الدور الأساسي في عملية التنمية. ويكون للدولة دور ضعيف للغاية في السيناريو المرجعي، ودور غير مباشر في كل من السيناريو الإسلامي والرأسمالي. أما في سيناريو الاشتراكية الجديدة فآليات السوق لا تعمل بمفردها ولكن يعتمد السيناريو وبصفة رئيسة على التخطيط كآلية لإدارة الاقتصاد الوطني، ولتفادي الانحرافات التي قد تنتج عن عمل قوى السوق. وللدولة دور محوري في التخطيط والتوجيه والمتابعة. ويفرض عليها هذا الدور أيضاً المساهمة المباشرة في النشاط خصوصاً في المجالات ومستويات اتخاذ القرار التي من غير المتوقع أن يحقق فيها القطاع الخاص نجاحاً مضموناً. وعلاوة على ذلك يختلف هذا السيناريو عن كل من السيناريو المرجعي والرأسمالي (ويتشابه مع الإسلامي) في القدرة على فك الارتباط بالعالم الخارجي، إذا رؤى أنها لا تتفق والمصالح الوطنية، أو تعوق تحقيق هذه المصالح.

أما انعكاس هذه الخصائص على السياحة فإنها تتمثل في إمكانية إحداث

مجموعة من التوزانات التي يصعب تحقيقها بشكل شامل في السيناريوهات الأخرى، ومن أهمها:

* الأهداف طويلة الأجل مقابل الأهداف قصيرة الأجل.
* دور القطاع العام مقابل دور القطاع الخاص.
* البعد الوطني مقابل البعد الإقليمي.
* السياحة مقابل قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.
* احتياجات المواطنين مقابل احتياجات السائحين.
* الاعتماد على القدرات المحلية مقابل الاعتماد على الخارج.
* الأبعاد الاقتصادية مقابل الأبعاد البيئية والاجتماعية.

وسوف تتضح أهمية هذه النقاط عند تناول العناصر المختلفة لهذا السيناريو وفقاً لنفس التصنيف الذي اتبع للسيناريوهات السابقة.

(١) مكانة السياحة في استراتيجية التنمية:

رغم وجود أوجه للتشابه مع السيناريوهات السابقة، إلا أن مكانة السياحة وأولويتها في استراتيجية التنمية في هذا السيناريو تختلف في مجملها عن هذه السيناريوهات. فأولويات هذا السيناريو قد تتشابه مع سيناريو الدولة الإسلامية من حيث إن قطاعات الإنتاج الرئيسة: الصناعة والزراعة هي التي تحظى بأولوية كبرى. ولكن يختلف وضع السياحة في سيناريو الاشتراكية الجديدة عنه في سيناريو الدولة الإسلامية في عدم وجود اعتراضات مبدئية وعقائدية ضد السياحة لتنافيها مع قيم نظام الحكم ومبادئه. ولذلك من غير المتوقع أن تتراجع مكانة السياحة تراجعاً شديداً كما في السيناريو الإسلامي. ومن ناحية أخرى للسياحة أهمية في هذا السيناريو لعدة اعتبارات من بينها كونها مصدر للنقد الأجنبي الذي

تحتاجه بشدة خطط التنمية الاقتصادية -خصوصاً في مراحلها الأولى. ومن المتوقع أن يكون الاحتياج للنقد الأجنبي في هذا السيناريو أشد من السيناريو الرأسمالي نظراً لأن الموارد توجه بقدر أكبر لقطاعات الاحتياجات الأساسية الموجهة للداخل، وأيضاً لأن أنشطة التصنيع والتصدير التي من المتوقع أن تتنامى بوتيرة سريعة ستتطلب - على الأقل خلال العقد الأول من زمن السيناريو - زيادة في المتاح من النقد الأجنبي بمعدلات عالية. ومع ذلك لن يكون للسياحة في السيناريو الاشتراكي نفس المكانة الكبرى التي تحتلها في كل من السيناريو المرجعي والرأسمالي، ولن تعتبر بأية حال قاطرة للتنمية.

إذن ستظل للسياحة في سيناريو الاشتراكية الجديدة أهمية معينة، وخاصة أن السيناريو قد ورث بالفعل في بدايته كماً كبيراً من الاستثمارات السياحية والطاقة الفندقية. ولكن ستتحدد هذه الأهمية في إطار شامل، بالأخذ في الاعتبار عوامل مثل أولوية القطاعات الإنتاجية واحتياجاتها، وعلاقة التشابك القطاعي بين السياحة وقطاعات الاقتصاد الوطني وغيرها من التوازنات المبينة سابقاً. وعلى هذا النحو فإن أهمية السياحة تستمد من كونها عنصراً في استراتيجية شاملة للتنمية.

وتؤكد مقتطفات مما كتبه الاقتصادي الاشتراكي الكبير «إسماعيل صبري عبد الله» هذه العلاقة بين السياحة والاقتصاد الوطني:

«يعد المورد الأساسي للسياحة الإنفاق خارج الفندق وبنوع أخص ما يشتريه السائح من إنتاج الصناعة المحلية. فنحن هنا في الواقع أمام ظاهرة تصدير بغير الطرق السائدة في السوق»[1].

وأيضاً:

«قطاعي الصناعة والزراعة يجب أن يتنبها إلى إمكانيات التصدير المستتر الذي يتمثل في شراء السياح لسلع مصرية. ونخص بالذكر صناعة الملابس وصناعة الجلود. فهذا ما يسميه الاقتصاديون مفعول المضاعف الذي يربط نشاط السياحة بمجمل قطاعات الاقتصاد المصري»[1].

(٢) الطلب السياحي:

في ظل هذا السيناريو من المتوقع أن ينخفض معدل نمو الطلب السياحي الدولي بالمقارنة بمعدلات النمو المقدرة للسيناريو المرجعي والرأسمالي. ولكن لن يحدث هبوط حاد في الطلب على النحو المتوقع في سيناريو الدولة الإسلامية. فهناك أنظمة اشتراكية نجحت في تحقيق سمعة جيدة وجذب سياحي مناسب نذكر منها في الماضي يوغسلافيا وفي الحاضر الصين. ومصر ذاتها كانت مقصداً سياحياً ذا أهمية في ظل التحولات الاشتراكية في فترة الستينيات.

وأوضاع الطلب السياحي في هذا السيناريو قد تتفاوت كثيراً خلال العقد الأول من السيناريو وبالذات السنوات الخمس الأولى منه، مقارنة بالعقد الثاني. فالعقد الأول يمثل فترة التحولات وإعادة الهيكلة على أسس اشتراكية. وسيخلق ذلك اتجاهات معادية من الغرب وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً من جانب المؤسسات الدولية، في محاولة لإجهاض التحولات وخوفاً من أن يمتد التوجه الاشتراكي لدول عربية ونامية أخرى. كذلك فإن فترة التحولات تتميز بتراخي معدلات النمو الاقتصادي، وقد يعد ذلك مؤشراً سلبياً لنشاط الأعمال العربي. وعموماً ستتأثر الحركة السياحية إلى مصر في بدايات السيناريو بالعوامل الآتية:

أولاً: تراجع الاستثمار الأجنبي، ومراجعة المؤسسات الدولية خصوصاً البنك الدولي والصندوق - برامجهما لمساعدة مصر. وموقف الاستثمار المحلي والعربي الخاص لن يكون أفضل كثيراً لأنه يتأثر بالمناخ العام، ولارتباط هذا الاستثمار بمصالح أجنبية.

ثانياً: من المتوقع أن تتراجع حركة السائحين الغربيين لمصر الذين يأتون في رحلات شاملة، لأن العلاقات مع الغرب لن تكون وثيقة كما في السيناريو المرجعي أو الرأسمالي، لكنها ستبنى على حسابات معينة. وأيضاً لأن التوجهات الاشتراكية

تسبب عادة رد فعل غير إيجابي من جانب السائحين الغربيين والشركات المنظمة للرحلات الشاملة.

ثالثاً: من المتوقع أن يتم في هذا السيناريو قطع العلاقات السياسية بدولة إسرائيل، ومنع السائحين الإسرائيليين من زيارة مصر، وذلك طالما لم تحدث تسوية نهائية وعادلة لكافة الأطراف العربية في النزاع. ومن ثم ستتوقف حركة السياحة من أحد المصادر الرئيسة في ظل السيناريو المرجعي.

ونظراً للاحتياجات الكبيرة من النقد الأجنبي نتيجة لتوسع عمليات التصنيع بغرض تعويض تراخي التنمية الصناعية في الماضي، ولوجود طاقة فندقية ضخمة غير مستغلة بالكامل، قد تبذل محاولات للتخفيف من وقع تباطؤ النمو في الطلب السياحي على النقد الأجنبي من خلال:

* تنشيط السياحة العربية، ويتم ذلك في إطار دعم العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية عموماً، والسعي لإيجاد تكتل عربي يتخذ مواقف جماعية في مواجهة القوى والمؤسسات الدولية.

* تنشيط السياحة من مصادر أخرى غير مصادر السياحة التقليدية لمصر، مثل دول الشمال الأوربي، ودول جنوب شرق آسيا والصين؛ وهي كما تبين من قبل دول واعدة كمصادر أساسية للسياحة العالمية في المستقبل.

وخلال العقد الثاني من السيناريو من المتوقع أن تتزايد السياحة الغربية بافتراض نجاح النظام في تحقيق الاستقرار، وإثبات احترامه للملكية الخاصة غير المستغلة، واهتمامه بجذب رأس المال الأجنبي في المجالات التي تخدم أهداف التنمية. كذلك من المتوقع ارتفاع معدلات السياحة العربية ارتفاعاً كبيراً بسبب تبلور نتائج جهود دعم العلاقات العربية العربية، علاوة على اهتمام الدولة في ظل هذا السيناريو بخدمات التعليم والصحة والتي تعد عوامل جذب للسياحة العربية. وفي ضوء ذلك فإن هيكل الطلب السياحي سيتميز بوزن أكبر نسبياً للسياحة العربية مقارنة

بالسياحة الغربية (على عكس السيناريو المرجعي حيث الوزن الأكبر للسياحة الغربية).

وبناء على هذه التوقعات يمكن تقدير عدد السائحين في ظل هذا السيناريو على النحو المبين بجدول رقم (١). ويلاحظ من الجدول تزايد نصيب مصر في السياحة العالمية تزايداً محدوداً فيما بين ٢٠٠٠، ٢٠٢٠.

جدول رقم (١)

توقعات الطلب السياحي في ظل سيناريو الاشتراكية الجديدة

السنة / البيان	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠
عدد السائحين (ألف)[1]	٣١٣٣	٥٥٠٦	٧٤٠٠	١٣٨٩١
عدد السائحين في العالم[2] (مليون)	٥٦٣	٦٧٣	١٠٤٦	١٦٠٢
النسبة للعالم (٪)	٠,٥٦	٠,٨٢	٠,٧١	٠,٨٧
معدل النمو السنوي (٢٠٠٠-٢٠١٠-٢٠٢٠)[3]			٢,٠٠	٦,٥+

المصدر:

(١) عامي ١٩٩٥، ٢٠٠٠ وزارة السياحة (بيانات فعلية).

(٢) WTO, Tourism: 2020 vision, June 1998.

(٣) المرجع السابق.

(٣) نمط السياحة:

إن التباطؤ النسبي لنمو الحركة السياحية في ظل هذا السيناريو لا يرتبط مدفوعة فقط بعوامل الطلب، ولكنه ينتج أيضاً عن اعتبارات العرض أو السياسية السياحية للسيناريو. فجذب أكبر عدد من السائحين الدوليين لن يكون الهدف المسيطر للسياسة السياحية والمؤثر في نمط السياحة كما في السيناريو المرجعي. فالمبدأ السائد

هنا ليس كما من السائحين يرغبون في زيارة مصر، ولكن كم من السائحين ينبغي أن تستقبلهم مصر. ومن ثم فعدد السائحين ونمط السياحة المناسب سيتحددان في ضوء اعتبارات متعددة تتمثل في مجموعة من التوازنات على غرار تلك المذكورة سابقاً. واتخاذ قرار بشأن أنماط السياحة المناسبة سيتم بعد دراسة وبحث للمزايا والعيوب المصاحبة لكل نوع منها. وعموماً من المتوقع أن تكون الخطوط العريضة على النحو التالي:

(٣-١) السياحة الشاطئية:

من المتوقع أن يتوقف التوسع (أو على الأقل يتباطأ النمو كثيراً) في هذا النمط من السياحة لعدة أسباب:

* إن التوسع في هذا النمط خلال الفترة المرجعية قد تم بوتيرة سريعة للغاية وكانت له تأثيرات سلبية مختلفة.

* سوف يتراخى الطلب على هذه النوعية في أعقاب التحولات الاشتراكية كما ذكر من قبل، كذلك ستتراجع الاستثمارات التي كانت توجه أساساً للمناطق الساحلية.

* الحد من نفوذ كبار الرأسماليين الذين يسيطرون على الأراضي القابلة للتطوير. وقد يتطلب الأمر إلغاء بعض التعاقدات السابقة، وعودة الأراضي التي لم يتم تطويرها بعد إلى حيازة الدولة.

* نمط السياحة الشاطئية يعتمد إلى حد كبير على السياحة الجماعية وعلى الشركات الأجنبية المنظمة للرحلات، ويتطلب استثمارات ضخمة في البنية الأساسية وفي تسهيلات بالغة الترف، وكلها عناصر يسعى السيناريو الاشتراكي للحد منها.

* اعتبار المناطق الملاصقة لحدود إسرائيل (خصوصاً جنوب طابا) مناطق استراتيجية عسكرياً وأمنياً، ومن ثم الاتجاه للحد من الاستثمارات السياحية بها خصوصاً أنها مناطق تعتمد أساساً على السياحة الإسرائيلية.

(٢-٢) السياحة الثقافية:

أحد أسباب الاهتمام بالسياحة الشاطئية في السيناريو المرجعي هو إمكانية تكرار زيارة السائح، ومن ثم ضمان تدفق سياحي كبير ومستمر. أما في ظل السيناريو الاشتراكي فالاهتمام يوجه للسياحة الثقافية لاعتبارات مختلفة تماماً منها:

أولاً: تمييز المنتج السياحي المصري يعد هدفاً أساسياً في هذا السيناريو: من ناحية لأنه يحد من منافسة الدول السياحية الأخرى، ومن ناحية أخرى لأنه يدعم القدرة التفاوضية لمصر في مواجهة منظمي الرحلات الأجانب، ويسمح بحريات أكبر في وضع السياسات التي تتمشى مع الصالح الوطني. ولأن مصر تتمتع بمميزات فريدة فيما يتعلق بالآثار والتراث الحضاري والثقافات القديمة، فإن الاهتمام بهذه النوعية من السياحة يجعل لها مكانة متميزة في سوق السياحة العالمية، وينقلها من مكون صغير في سوق كوكبية إلى مقصد سياحي ذي مميزات خاصة.

ثانياً: الاهتمام بالثقافة عموماً يعد سمة من سمات السيناريو الاشتراكي فالحفاظ على التراث والعناية بالآثار ونشر الثقافة يعد جزءاً لا يتجزأ من سياسة السيناريو الموجهة للداخل، والتي يستفيد منها قطاع السياحة في نفس الوقت ودون تكلفة إضافية(*).

ثالثاً: السياحة الثقافية تجذب نوعيات أكثر رقياً من السائحين تكون عادة أكثر تعليماً وثقافة ووعياً بالتراث الإنساني وحرصاً على البيئة. وإذا كانت الرغبة في زيارة المقومات الثقافية الفريدة قوية، يكون السائح على استعداد لدفع سعر أعلى من التكلفة التي تتحملها الدولة المضيفة، ويعد هذا مصدراً مهما للكسب من السياحة.

(*) ومن المتوقع أن يوجه هذا السيناريو رعاية كبيرة للآثار الإسلامية والقبطية والتي تجذب قطاعاً عريضاً من المهتمين بهذه الآثار في كل من أوروبا وآسيا.

رابعاً: أهمية البعد الإقليمي في استراتيجية التنمية تدعو للاهتمام بالسياحة الثقافية لأنها نوعية السياحة التي تتميز بتنقلية السائحين وزيارتهم لأماكن متعددة، خصوصاً في صعيد مصر حيث الجانب الأكبر من الآثار. وذلك في مقابل السائح الذي يأتي بغرض الاستمتاع بالبحر والشاطئ فقط والذي يستقر عادة في مكان محدد. وقد يعمل السيناريو من جهة أخرى على جذب جانب من هؤلاء لزيارة مناطق الآثار إلى جانب برنامجهم المعتاد للسياحة الشاطئية.

خامساً: اتجاه السيناريو لتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين والحد من التفاوت في توزيع الدخول والثروات إقليمياً سيؤدي إلى خدمة السياحة في منطقة الصعيد من زاويتين:

* يقلل من التطرف والإرهاب في هذه المناطق والمعارضة العنيفة للسياحة.
* تحسن طريق الصعيد والطرق المتفرعة عنه ومدها بالخدمات، وذلك باعتباره أحد الاحتياجات الأساسية لسكان المنطقة، كما أن هذا التحسن يمكن أن يشجع أيضاً سياحة السيارات على هذه الطرق، وبالتالي يحقق درجة أكبر من تنقلية السائح ومن استفادة المواطن المحلي.

(٢-٣) السياحة المرتبطة بأهداف تنموية:

يوجه اهتمام أكبر في هذا السيناريو لنوعيات السياحة غير الترفيهية مثل نشاط الأعمال والمؤتمرات والسياحة بغرض التعليم والرعاية الصحية. وعلى رأس الاعتبارات التي تدعو للاهتمام بهذه النوعيات من السياحة أنها تتسق إلى حد كبير وتتكامل مع الأهداف التنموية للسيناريو، كما يتضح مما يلي:

أولاً: نشاط الأعمال:

إن ديناميكية الاقتصاد الوطني ونموه هي التي تدفع وتحرك السياحة وتساهم في نموها، وليس العكس. وتعد الصين أحد الأمثلة البارزة التي ارتبط التوسع

السياحي بها بحركية اقتصادها. وفي هذه الحالة فإن الزائر الذي يأتي لإنجاز أنشطة اقتصادية مختلفة، غالباً ما يحقق فائدة للاقتصاد الوطني تتجاوز كثيراً مقدار ما ينفقه أثناء الرحلة وما يعتبر إيرادات سياحية. كما أن كثيراً من التسهيلات التي يستخدمها (مثل المطار) لا تقام خصيصاً للسياحة بل تخدم أغراضاً متعددة.

ثانياً: التعليم:

إن توجيه سيناريو الاشتراكية الجديدة اهتمام خاص للتنمية البشرية وإعادة هيكلة نظام التعليم والارتقاء بمستواه، سوف يمهد الطريق لاستعادة مصر مكانتها على المستوى العربي وجذب الراغبين في الدراسة من مختلف الأقطار العربية لتلقي تعليمهم في مصر. وهذا السيناريو (بخلاف سيناريو الرأسمالية الجديدة) لن يعتبر جذب الطلبة العرب لمؤسسات التعليم المصرية وسيلة للحصول على موارد مالية من خلال فرض مصروفات باهظة، ولكن الهدف هنا طويل الأجل. فجذب الطلبة العرب وتحميلهم تكلفة التعليم دون مغالاة يعطي عائداً طويل الأمد. فمن يتعلم في مصر يعتبرها موطناً ثانياً له ويشعر نحوها بالانتماء، وهو أمر له أهمية استراتيجية تفوق كثيراً العائد المادي. ولذا من المتوقع أن يأتي هؤلاء في المستقبل وباستمرار لزيارة البلد الذي تلقوا تعليمهم فيه؛ مما يثرى الحركة السياحية على المدى الطويل.

ثالثاً: الرعاية الصحية:

توفير رعاية صحية للمواطنين المصريين وإعادة الثقة في النظام الطبي المصري، سوف يستعيد أيضاً مكانة مصر في مجال تقديم الخدمات العلاجية على مستوى العالم العربي. ومن المعروف أن الإنفاق على الرعاية الصحية يكون مرتفعاً وعدد ليالي الإقامة أطول، كما يصب الإنفاق مباشرة في الاقتصاد المحلي.

رابعاً: النشاط العلمي والمؤتمرات:

من المتوقع أن تتحقق في ظل هذا السيناريو وكما في سيناريو الرأسمالية الجديدة، تغيرات جذرية في البناء المؤسسي للعلم والتكنولوجيا، وطفرة كبيرة في الإنفاق على البحث العلمي والتطوير. ويصاحب ذلك تعاون وثيق بين مؤسسات البحث العلمي العربي نتيجة لانتعاش الاتجاه التكاملي الاقتصادي العربي، وإقامة مشروعات وتنظيمات بحثية مشتركة. وسيتطلب ذلك أيضاً استجلاب الخبرات العالمية المتميزة في مجال البحث والتطوير، وجذب سياحة المؤتمرات. وبمعنى آخر فإن ازدهار النشاط العلمي، علاوة على أهميته البالغة للتنمية، يصبح مصدراً مهماً لجذب نوعيات راقية من السائحين. وما يقال عن النشاط العلمي يمكن أن ينطبق أيضاً على النشاط الرياضي الذي من المتوقع أن يتم النهوض به في ظل سيناريو الاشتراكية الجديدة.

(٣-٤) السياحة الداخلية:

كمكون من مكونات احتياجات المواطنين المصريين، من المتوقع أن تكون للسياحة الداخلية مكانة مهمة في هذا السيناريو. وتشجيع السياحة الداخلية يستمد أهميته إلى حد ما من اعتبارها بديلاً لسياحة المصريين في الخارج التي يسعى السيناريو الحالي للحد منها. كما تأتي أهمية السياحة الداخلية في هذا السيناريو أيضاً من كونها أكثر توافقاً مع اتجاهاته لتنمية القدرات المحلية وتخفيض الاعتماد على الخارج، كما سيتبين فيما بعد.

(٣-٥) العلاقة بالعالم الخارجي وتنمية القدرات المحلية:

نظراً لأن السياحة تحظى بالاهتمام في سيناريو الاشتراكية الجديدة، ولأن أهميتها تستمد من مدى اتساقها مع أهداف استراتيجية التنمية، فمن المتصور أن تتم إعادة هيكلة قطاع السياحة، وإعادة النظر في السياسات السياحية من أجل تحقيق تنمية

سياحية ذات توجه محلي، مع تقليل الاعتماد على العالم الخارجي قدر الإمكان في الأجل الطويل، وذلك وفقاً للخطوط العريضة التالية:

(٣-٥-١) تشجيع المشروعات الصغيرة

كما في سيناريو الدولة الإسلامية سيسعى سيناريو الاشتراكية الجديدة لإحداث تحول من الرأسمالية الكبيرة إلى الرأسمالية الصغيرة. ويتم ذلك من ناحية بتشجيع المشروعات السياحية الصغيرة من فنادق ومطاعم وشركات سياحية ونقل، والعمل على توفير سبل التمويل المناسب لها. ومن ناحية أخرى بالحد من نفوذ كبار الرأسماليين الذين سيطروا على الأراضي الصالحة للتطوير، وأقاموا أنماطاً للتسهيلات السياحية شديدة البذخ، وذلك بإعادة النظر في سياسة تخصيص هذه الأراضي في ضوء الأهداف العامة للتنمية السياحية. كذلك قد يتم التأثير على نفوذ كبار المستثمرين من خلال رقابة وتوجيه التمويل المصرفي. وتنعكس هذه التغيرات في شكل مقومات أكبر للتنظيم والإدارة المحلية للمشروعات السياحية، وإمكانية أكبر للتعاون والمشاركة من جانب المجتمع المحلي، وذلك علاوة على إضفاء الطابع المحلي على المنطقة؛ وهو أمر قد يكون جذاباً ومحبباً من السائحين.

(٣-٥-٢) ضوابط للمشروعات الكبيرة،

لا يمكن تجاهل الوضع القائم لسنوات طويلة في قطاع الفنادق في مصر والمتمثل في وجود طاقة كبيرة من الفنادق والقرى السياحية الضخمة والفاخرة والتي تتبع سلاسل فندقية عالمية وتدار بواسطتها. ولهذه النوعية من الفنادق مزايا ملموسة لما تتمتع به من اسم تجاري عالمي وإمكانات تسويقية متميزة، ودرجة عالية من كفاءة الإدارة الفندقية. هذا بخلاف ارتباط هذه النوعية من الفنادق بالشركات متعدية الجنسيات في مجال الطيران وتنظيم الرحلات الشاملة، مما يعني قوة نفوذها في سوق السياحة المصرية. لذلك، وبالأخذ في الاعتبار أن إقامة بديل محلي يستغرق

وقتاً طويلاً، لا يمكن فك الارتباط كلية أو في الحال مع سلاسل الإدارة الفندقية والشركات متعدية الجنسيات عموماً، وسيظل الاعتماد على هذه الشركات قائماً على الأقل خلال العقد الأول من السيناريو، مع الأخذ في الاعتبار الضوابط التالية:

أولاً: دعم القوة التفاوضية للأطراف المحلية في مواجهة الشركات متعدية الجنسيات. وقد يتم ذلك بدراسة عقود الإدارة والتعرف على الثغرات التي تحقق من خلالها الشركات العالمية مصالحها الخاصة على حساب المصالح الوطنية، ودراسة أنواع العقود الدولية المختلفة كأساس للمقارنة. وكما في سيناريو الرأسمالية الجديدة يمكن العمل على تقوية التضامن المحلي بين أصحاب الفنادق والقرى السياحية وشركات السياحة لمواجهة الضغوط عليهم من قبل منظمي الرحلات.

ثانياً: السعي لتنسيق الجهود على المستوى العربي وخلق تنظيم عربي قوي في مواجهة الشركات السياحية العملاقة. ويمكن من خلال ذلك وضع أطر ومرجعيات للتعامل مع الشركات متعدية الجنسيات بالأخذ في الاعتبار المصالح الاقتصادية للمجتمعات العربية المضيفة.

ثالثاً: من الملاحظ أن الشركات متعدية الجنسيات لا يعنيها في كثير أو قليل الأهداف التنموية للبلدان المضيفة، لذلك عندما يكون من الضروري الاستعانة بها يجب بذل كل جهد للتأكد من استخدامها للموارد وتنميتها للمهارات المحلية. والسبيل لتحقيق ذلك يكون بإعادة النظر في الإعفاءات والحوافز الممنوحة لهذه الشركات وغيرها بما يضمن مساهمة أكبر في التنمية. فيمكن على سبيل المثال ربط الإعفاءات والتسهيلات بما يلي:

* معدلات التشغيل واستخدام عمالة محلية.
* تدريب الكوارد المحلية.
* استخدام موارد ومدخلات محلية.
* الحفاظ على البيئة.

(٣-٥-٣) النشاط السياحي العام:

في ظل سيناريو الاشتراكية الجديدة قد تعد الملكية الخاصة ملائمة للكثير من المشروعات السياحية، خصوصاً صغيرة الحجم، لكنها ليست الشكل الوحيد للملكية كما في السيناريوهات الأخرى. فمن المتوقع أن تعيد الدولة النظر في سياسات الخصخصة، وأن تمتلك وتسيطر على عدد من المشروعات السياحية الحاكمة والتي يمكن من خلالها توجيه سياسات القطاع ومتابعة أدائه. ومن أهم هذه المشروعات:

* وكالة مركزية للسياحة.
* شركة كبرى للإدارة الفندقية.
* مؤسسة للنقل الجوي تتمتع بتنافسية عالية.
* مركز للمعلومات والدراسات السياحية.

فقد تسعى الدولة لإقامة وكالة سياحية مركزية وفعالة للسفر والتسويق السياحي. وقد يبدأ هذا الاتجاه من خلال تطوير شركات قائمة بالفعل مثل مصر للسياحة للاستفادة من خبرتها على المستويين المحلي والدولي. فيتم الارتقاء بأسلوب إدارتها ومدها بالكوادر والخبرات عالية المستوى لضمان الكفاءة وسرعة الإنجاز. ورغم صعوبات التسويق الخارجي فقد تتغلب الشركة المصرية على هذا من خلال عقد اتفاقات مشتركة بينها وبين بعض المؤسسات الأجنبية المعنية بالتسويق السياحي. وتنبغي الإشارة هنا إلى أحد الاتجاهات الحديثة في بعض الدول المصدرة للسائحين مثل اليابان. فقد بدأت التغيير تدريجياً من سياحة المجموعات إلى السياحة الفردية، ومن الرحلة الشاملة إلى السفر المستقل[٢]. وهذه التغيرات يمكن أن تجعل مهمة التسويق الخارجي للشركات المصرية أقل صعوبة، وتقلل من سيطرة الشركات المنظمة للرحلات التي تتحكم في الرحلات الشاملة أساساً. وعموماً فإن

دراسة الأسواق الأجنبية دراسة جيدة تساهم في التخفيف من صعوبات التسويق الخارجي.

أما إقامة شركة كبرى للإدارة الفندقية فيعد ضرورة في ظل ما لوحظ في السيناريو المرجعي من هيمنة الشركات الفندقية الأجنبية، وما يصاحب ذلك من استنزاف جانب كبير من عائد السياحة، ومن تراخي الجهود وانعدام الرغبة في تهيئة الكفاءات المحلية البديلة. وللتأكد من أن هذا الأمر ليس من قبيل المستحيلات، يمكن النظر في تجربة الصين التي يتم الإشارة إليها في نهاية هذا القسم من الدراسة.

والنقل الجوي أو الطيران يعد مجالاً آخر لتدعيم سيطرة الدولة وتقوية تأثيرها في توجيه النشاط السياحي. وكما نعلم تميز السيناريو المرجعي بعدد من الخصائص التي تضعف من السيطرة الوطنية في مجال النقل الجوي، وهي:

* رغم امتلاك الدولة لشركة مصر للطيران في بداية السيناريو المرجعي إلا أن احتمال خصخصتها على الأقل جزئياً قائمة خلال فترة السيناريو.

* تزايد الاتجاه نحو إقامة شركات طيران خاصة.

* نسبة كبيرة من السائحين لا تستخدم الطيران المصري، مما يدل على ضعف تنافسية المؤسسة الوطنية في السوق العالمية.

* فتح السماوات أمام الطيران العارض الأجنبي لجلب السائحين مباشرة للمناطق السياحية الآخذة في التوسع.

ولأن توجه سيناريو الاشتراكية الجديدة ليس في الأساس تحقيق أكبر معدل ممكن للتدفق السياحي بقدر ما هو التأكيد على الأهداف التنموية وبناء القدرات المحلية، فمن المتوقع أن تتراجع الدولة عن سياسة فتح السماوات أمام الطيران الأجنبي لما تسببه من تحكم أجنبي في سوق السياحة. من ناحية أخرى ستتجه لدعم وتقوية الشركة الوطنية والارتقاء بقدراتها على المنافسة العالمية، وذلك من خلال إعادة

هيكلتها ومراجعة نظم التعيين والتدريب وسائر نظم الإدارة بالشركة. وقد تلجأ أيضاً إلى وضع إطار للتنسيق بين مؤسسة الطيران والمؤسستين المحليتين للسياحة والإدارة الفندقية لتحقيق أكبر قدر من الوفورات ومن الانضباط في مراحل الخدمة السياحية.

وأخيراً فإن الدولة هي الأقدر على إقامة مركز متطور للمعلومات في مجال السياحة. ويعد ذلك مطلباً أساسياً من أجل:

* وضع خطط التنمية السياحية على أساس سليم وربطها بالخطط الوطنية.
* الإدارة الكفء للسياحة داخلياً.
* إعداد البحوث والدراسات وبناء السيناريوهات حول البدائل.
* مد القطاع الخاص السياحي بالمعلومات.
* ربط شبكة المعلومات المصرية بالشبكات العالمية مما ييسر عملية التسويق السياحي في الخارج.

خبرة الصين:

أصبحت الصين من أهم الدول المستقبلة للسائحين في العالم، بل ومن المتوقع أن تحتل المرتبة الأولى عالمياً بحلول ٢٠٢٠. ولأنها دولة اشتراكية تستعين بأساليب السوق، فيمكن استلهام خبرتها في صياغة السيناريو الاشتراكي.

وقد بدأت الصين التنمية السياحية بالاستعانة بشركات الإدارة الفندقية العالمية. ولكن للحد من السيطرة الأجنبية والتكاليف المرتفعة لشركات الإدارة، تم تشجيع إقامة شركات إدارة فندقية محلية بواسطة المؤسسة الحكومية المسئولة عن السياحة في الصين. ومنذ ١٩٨٤ وحتى النصف الأول من التسعينيات، تم إنشاء ١٦ شركة إدارة فندقية محلية، طورت ما يطلق عليه الأسلوب الصيني في الإدارة الفندقية. بل وقدمت أيضاً خدمات إدارة للفنادق الأخرى، وأصبحت في سبيلها لتكوين

سلاسل صينية للإدارة الفندقية. وفي نفس الوقت ومع الاهتمام بتنمية المهارات والخبرات الصينية في مجال العمل السياحي، تناقص عدد المشتغلين الأجانب بفنادق السلاسل العالمية تناقصاً كبيراً[٣].

(٤) الإيرادات السياحية والمدفوعات والتسربات:

كما في السيناريو الرأسمالي والإسلامي من المتوقع أن يحقق السيناريو الاشتراكي درجة أعلى من الانضباط في تقدير الإيرادات السياحية وفي تدقيق بيانات ميزان المدفوعات. وتزداد أهمية دقة البيانات والمعلومات في السيناريو الاشتراكي لاعتماده على التخطيط، فبدون بيانات صحيحة لا يمكن بناء خطة سليمة للسياحة وللاقتصاد الوطني.

(٤-١) الإيرادات:

كما في السيناريوهات الأخرى أيضاً فإن نمو الإيرادات السياحية يرتبط بدرجة كبيرة بنمو الطلب السياحي. لذلك من المتوقع أن يختلف معدل نمو الإيرادات السياحة في سيناريو الاشتراكية الجديدة اختلافاً كبيراً فيما بين العقد الأول والثاني متأثراً بمعدلات الطلب السياحي. ومع ذلك هناك عوامل أخرى كامنة في هذا السيناريو قد تساهم في ارتفاع معدل نمو الإيرادات السياحية المتوقعة عن نمو الطلب السياحي. وهي:

* رغم التراجع الملحوظ في معدل نمو الطلب السياحي (عدد السائحين) المتوقع خلال العقد الأول من السيناريو، إلا أن عدد الليالي السياحية لن يتراجع بنفس المعدل، بسبب تغير هيكل الطلب لصالح السياحة العربية التي تتميز بطول فترة الإقامة، كذلك لاهتمام السيناريو بأشكال السياحة التي تتضمن تنقلاً للسائح في عدة مقاصد سياحية.

* من المتوقع أن تنعكس التحولات التي تتم في هذا السيناريو انعكاساً إيجابياً

على الإيرادات السياحية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك دعم القوة التفاوضية للأطراف المصرية مقابل الشركات متعدية الجنسيات، والاهتمام بالسياحة الفردية ذات معدل الإنفاق الأعلى من السياحة الجماعية، ودمج السياحة في الاقتصاد المحلي بما يغري بمزيد من الإنفاق السياحي على المشتروات من المنتجات المحلية.

وبناء على ذلك سيفترض أن نمو الإيرادات السياحية في سيناريو الاشتراكية الجديدة سيكون أعلى بنسبة ١٪ من معدل نمو الطلب السياحي. وعلى ذلك فمن المتوقع أن تحقق الإيرادات نمواً بمعدل ٤٪ سنوياً في المتوسط خلال العقد الأول من السيناريو، وبمعدل ٧,٥٪ خلال العقد الثاني.

(٤-٢) المدفوعات:

اتضح من قبل أن السياحة العكسية وما يترتب عليها من مدفوعات تنمو بمعدلات مرتفعة في كل من السيناريو المرجعي والرأسمالي نتيجة للنمو الاقتصادي السريع (خصوصاً في الرأسمالي) والتفاوت في توزيع الدخل، مع عدم فرض قيود على السفر للخارج. ويعاني السيناريو الإسلامي أيضاً نفس المشكلة (وإن كان بدرجة أقل)، وذلك بسبب الشعور الديني القوي الذي يدفع كثيرين للسفر للحج والعمرة.

ومن المتوقع أن توضع ضوابط على سفر المصريين للخارج في ظل سيناريو الاشتراكية الجديدة أكثر من أي سيناريو آخر. فحاجة السيناريو الشديدة للنقد الأجنبي لتمويل برامج التنمية علاوة على عدم تمسكه بالسياسات الخاصة بالتحرير الكامل للسفر وللنقد الأجنبي، وتدخل الدولة بقوة لتنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادي وللاستفادة من التيسيرات المتضمنة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، كل ذلك يتيح قدرة أكبر على تنظيم سفر المصريين للخارج والتحكم في حجم النقد الأجنبي المنفق بواسطتهم. والعوامل التالية تفسر ذلك:

أولاً: من المتوقع أن يفرض سيناريو الاشتراكية الجديدة رقابة على النقد الأجنبي وتحديد حد أقصى للمسافرين للخارج. كما قد توضع قيود للسفر للخارج لغرض السياحة بتحديد فترة زمنية لإمكانية تكرار هذه النوعية من السفر. ومن ناحية أخرى، يتوقع فتح مجالات السفر دون قيود للأغراض الأخرى المرتبطة ببرامج التنمية.

ثانياً: من المتصور أن يتجه السيناريو أيضاً للحد من السفر لغرض العمرة وذلك لسببين:

* بخلاف الحج وهو تكليف عند الاستطاعة أصلاً، لا تعد العمرة فريضة ملزمة، كما أن أداءها لمرات متعددة لا يستند إلى أي أساس ديني.

* يمثل الإنفاق على العمرة وحدها نحو ٩٢٪ من إجمالي ما ينفق على الحج والعمرة كما اتضح من الفصل الثاني. ومن ثم يمكن تحقيق وفر كبير في النقد الأجنبي بتحديد حد أقصى لعدد المسافرين للعمرة. ويتم ذلك بالاتفاق مع المملكة العربية السعودية بتحديد عدد تأشيرات العمرة الممنوحة سنوياً، وبتحديد فترة زمنية لا يمكن خلالها تكرار الزيارة.

ثالثاً: إعادة توزيع الدخول والثروات المفترض في هذا السيناريو، علاوة على تبني استراتيجية للتنمية تستهدف العدالة الاجتماعية، سيضع حدوداً على مستويات دخول الفئات العليا من السكان، والتي تشكل الطلب الرئيسي على السفر للخارج لأغراض ترفيهية ولأغراض دينية أيضاً.

(٤-٣) التسربات:

قد تقل الإيرادات السياحية الإجمالية المحققة في سيناريو الاشتراكية الجديدة عن تلك المحققة في السيناريو الرأسمالي، أو حتى عن السيناريو المرجعي، ولكن كما تبين من قبل يصاحب هذه الإيرادات الضخمة تسربات عالية لعائدات

السياحة. أما في ظل سيناريو الاشتراكية الجديدة فإن الاعتبارات التي تحكم التنمية السياحية تكون أكثر شمولاً، ويتم اتخاذ السياسات في ضوء قدرتها على تحقيق أقل قدر من التسربات، والاحتفاظ داخل الاقتصاد الوطني بأكبر قدر من عائدات السياحة.

وهناك عنصران أساسيان لهما تأثير ملحوظ على معدلات التسرب عموماً وهما:

الأول: مستوى التنمية والتصنيع المحلي. فكلما تمتع الاقتصاد بمستوى أعلى من التنمية والتصنيع كلما تميز بقدرات أكبر على إنتاج السلع والخدمات المطلوبة للسياحة. وكلما قويت درجة التشابك بين السياحة وقطاعات الاقتصاد الوطني، وانخفض حجم التسربات الناتجة عن النشاط السياحي.

الثاني: نمط التنمية السياحية. فبافتراض نفس مستوى التقدم الاقتصادي في مجتمعين مختلفين، يمكن أن تتفاوت معدلات التسرب بسبب اختلاف نمط التنمية السياحية.

ويتميز سيناريو الاشتراكية الجديدة عن نظيره الرأسمالي الجديد بالنسبة للعنصر الثاني بأن نمط التنمية السياحية أقل استنزافاً للنقد الأجنبي. ويتميز على السيناريو المرجعي - إضافة إلى ذلك - بمستوى أعلى من التنمية والتصنيع المحلي (العنصر الأول). وتشير العوامل التالية إلى أن التسربات من النقد الأجنبي يمكن أن تكون في حدودها الدنيا في ظل سيناريو الاشتراكية الجديدة:

أولاً: يتوقع في هذا السيناريو وجود شبكة من المنتجين المحليين تنتج سلعاً أولية وصناعية تستخدم كمدخلات في السياحة.

ثانياً: بناء على تجارب سياحية عديدة ودراسات أعدت بواسطة متخصصين دوليين، اتضح أن أشكال الإقامة الفندقية صغيرة الحجم تندمج أكثر في المجتمع المحلي، والمكون الأجنبي لها أقل كثيراً من الفنادق والقرى السياحية الفاخرة التي

تقيمها الشركات متعدية الجنسيات (انظر الفصل الرابع). ومن المتوقع انتشار هذه النوعية من الفنادق بشكل أكبر في سيناريو الاشتراكية الجديد.

ثالثاً: سيتجه سيناريو الاشتراكية الجديدة إلى الحد من التطوير السياحي السريع في المناطق الساحلية وما يتطلبه من بنية أساسية باهظة التكاليف وذات مكون أجنبي مرتفع.

رابعاً: احتمالات نجاح مجهودات تنمية القدرات المحلية مثل مؤسسات محلية للسياحة والإدارة الفندقية في هذا السيناريو، سيقلص كثيراً من حجم النقد الأجنبي الذي يتسرب للخارج.

خامساً: من المتوقع أن يتخذ الاقتصاد في سيناريو الاشتراكية الجديدة سياسات للحد من الواردات، وخصوصاً السلع الاستهلاكية غير الضرورية وتلك التي لها بديل محلي. وسوف يعمل أيضاً على خفض المكون الأجنبي للسلع المنتجة محلياً نتيجة لتعميق التصنيع. ويعني ذلك انخفاض مكون الواردات في الاقتصاد الوطني وأيضاً للإنفاق السياحي. ومن جهة أخرى قد يسعى السيناريو لإعادة النظر في سياسة الرسوم الجمركية لقطاع السياحة برفع معدلاتها عن المستوى الرمزي المطبق في السيناريو المرجعي. ويعد ذلك حافزاً سلبياً للاستيراد من الخارج وإيجابياً لمزيد من الاعتماد على الموارد المحلية.

سادساً: التواجد القوى للقطاع العام -مع اتخاذ سبل متعددة لرفع كفاءته- في سوق السياحة المصرية، والمتابعة والرقابة من جانب الدولة، من المتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى درجة أعلى من الانضباط والتحكم في عائدات السياحة والقضاء على الممارسات غير المشروعة مثل احتجاز جانب من الإيرادات السياحية في الخارج لصالح القطاع الخاص السياحي، أو الاتفاقات غير المشروعة بين القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وغيرها من أساليب تسريب النقد الأجنبي خارج القنوات المصرفية الرسمية.

يتضح إذن، رغم أن الإيرادات السياحية الإجمالية المتوقعة في سيناريو الاشتراكية الجديدة أقل من السيناريو المرجعي (وأقل كثيراً من سيناريو الرأسمالية الجديدة)، إلا أنه بأخذ المدفوعات السياحية في الحسبان فمن المرجح أن يكون ميزان السياحة في سيناريو الاشتراكية الجديدة في وضع أفضل كثيراً من السيناريو المرجعي. كذلك رغم الإيرادات الإجمالية الأقل، فإن ضآلة حجم التسربات في ظل سيناريو الاشتراكية الجديدة يجعل من الممكن توقع أن يكون العائد الصافي أكبر بشكل ملحوظ من العائد المتحقق في السيناريو المرجعي.

(٥) اطراد السياحة:

من غير المحتمل أن يتحقق اطراد السياحة في ظل سيادة المصلحة الخاصة فقط، ودون السعي الجاد والمتعمد لجعلها مطردة. فما لم يكن للدولة دور قوي في مثل هذه الظروف، سوف تسيطر السياحة على الدولة، وتصبح ضعيفة الاطراد. وفي ضوء ذلك من المتصور أن تكون السياحة في ظل سيناريو الاشتراكية الجديدة أكثر اطراداً مقارنة بالسيناريوهات الأخرى، والسيناريو المرجعي على وجه الخصوص، وذلك للاعتبارات التالية.

(٥-١) التخطيط والتوازن القطاعي والعدالة بين الأجيال:

ينفرد هذا السيناريو باعتماده على التخطيط كآلية رئيسة لإدارة الاقتصاد الوطني وقطاع السياحة. ويتيح ذلك قدراً كبيراً من الشمول عند وضع الخطط السياحية بأخذ مختلف القطاعات الاقتصادية في الاعتبار وليس قطاع السياحة فقط. وبمعنى آخر فإن السياحة لن تعد النشاط الاقتصادي الوحيد والممكن في المناطق الساحلية كما في حالة السيناريو المرجعي (حيث يفترض أن نفقة الفرصة البديلة للتطوير السياحي = صفراً). بل يؤخذ في الاعتبار أيضاً عند التخطيط للمنطقة إمكانية وجود بدائل للسياحة، أو إمكانية التعايش بين السياحة وأنشطة أخرى ذات أهمية اقتصادية مثل الصيد والزراعة والتصنيع القائم عليهما.

ونظراً لأن التخطيط مستقبلي وذا توجه طويل الأجل بالطبيعة، فإنه يتيح الأدوات والآليات الضرورية للتنسيق بين مصالح الأجيال المختلفة. أما في السيناريو المرجعي حيث الاعتماد أساساً على قوى السوق، وحيث التخطيط لايعني سوى تطوير منطقة سياحية أو محاولات جزئية للعلاج اللاحق للمشكلات، فإن الاعتبارات المتعلقة بمصالح الأجيال القادمة تكون غير متضمنة، بل وتعد أحد المظاهر الأساسية لفشل السوق. لذلك تخضع المنافع والتكاليف المستقبلية في السيناريو المرجعي لمعدل خصم مرتفع في ضوء الخاصية البشرية التي تفضل الاستهلاك الحالي على نظيره المؤجل للمستقبل، وكذلك في ظل الحكومات غير الرشيدة التي لا يعنيها إلا تحقيق أقصى منفعة خلال فترة قصيرة (فترة حكمها).

(٥-٢) دور قوي للدولة:

تتمتع الدولة في السيناريو الاشتراكي بنفوذ كبير وتلعب دوراً محورياً في التأثير على قوى السوق لتحقيق المصالح الاجتماعية. وعدم توافر ذلك الدور كما في السيناريو المرجعي يؤدي في النهاية إلى ضعف اطراد التنمية، وذلك كما يتضح مما يلي:

(أ) حيث السيطرة على النشاط السياحي للمشروعات الخاصة، فإن الإجراءات البيئية غير المدفوعة بحافز الربح والمنفعة الخاصة، لن تتحقق تلقائياً ودون إجبار هذه المشروعات على اتباعها.

(ب) طبيعة هيكل قطاع السياحة حيث التجزؤ والقرارات والاستثمارات تتم بواسطة مشروعات عديدة تسلك سلوكاً مستقلاً بما يحقق لكل منها مصلحته الخاصة. وفي غياب آلية فعالة للتنسيق فإن المصلحة الاجتماعية لن تتأثر وحدها، بل قد تتناقض المصالح الخاصة ذاتها فيما بينها.

(جـ) وجود فاعلين ذوي نفوذ قوى (كبار المستثمرين المحليين والأجانب، والشركات متعدية الجنسيات، والغرف السياحية .... إلخ)، ما لم يقابله

دولة قوية قادرة على التأثير وحماية المصالح الوطنية، يصبح لهؤلاء السيطرة على مسار السياحة، ويتمكنون من ممارسة نفوذ وضغوط شديدة في مواجهة الحكومة، وفي نهاية المطاف فإنهم يوجهون التنمية السياحية لمصلحتهم.

(٥-٣) العدالة وتوفير الحاجات الأساسية:

تعد العدالة الاجتماعية أحد المقومات الرئيسة لسيناريو الاشتراكية الجديدة. لذلك تحتل الحاجات الأساسية للمواطنين أولوية كبيرة في استراتيجية التنمية في هذا السيناريو. وبالنسبة للسياحة، يعد توفير هذه الحاجات شرطاً ضرورياً للتنمية السياحية المتوازنة، وأيضاً لتنمية ذات تكلفة غير باهظة. فتوفير الغذاء الجيد، ووسائل الانتقال، والمتنزهات العامة وأماكن الترفيه، والطرق الجيدة والمياه النقية وخدمات الصرف الصحي والهواء الخالي من التلوث وخدمات التعليم والرعاية الصحية وغيرها للمواطن يؤثر على السياحة من ناحيتين:

* إن هذه السلع والخدمات يحتاجها السائحون أيضاً ومن ثم تقل الحاجة لاستثمارات إضافية باهظة من أجل سد حاجات السائحين.

* يخفف توفير الحاجات الأساسية من وطأة التوتر وروح العداء تجاه السائحين، وبالتالي تقل احتمالات العنف الاجتماعي المضاد للسياحة.

إن توفير الحاجات الأساسية للمواطنين لا يحظى بنفس الاهتمام في كل من السيناريو المرجعي وسيناريو الرأسمالية الجديدة مما اعتبر سبباً لأعمال العنف والتطرف ضد السياحة خلال الفترة المرجعية. أما في سيناريو الدولة الإسلامية فإن توفير الحاجات الأساسية يحظى بأهمية كبيرة. ولكن السياحة هي التي لا تحظى بمثل هذه الأهمية.

(٥-٤) إمكانات التنسيق:

إن الحاجة لتحقيق تنسيق داخل قطاع السياحة لا تنبع فقط من أهمية المحافظة

على الاتساق بين المصلحة العامة والخاصة، ولكن ترجع أيضاً إلى تداخل الاختصاصات بين جهات رسمية متعددة مثل النقل والمواصلات، والطيران المدني، والكهرباء، والتعمير والثقافة، والتعليم، والصحة، والبيئة، والمالية وغيرها. لذلك فتحقيق الاتساق على المستوى الأفقي بين مختلف الجهات يكون ضرورياً. وعلى صعيد آخر هناك حاجة للتنسيق والتكامل على المستوى الرأسي بين المصالح الوطنية من جهة والمصالح الإقليمية والمحلية من جهة أخرى، وكذلك بين السياحة الدولية والسياحة الداخلية.

ومن خلال التخطيط للسياحة والتكامل مع خطط التنمية على المستوى القطاعي والوطني، فإن إمكانات تحقيق هذا الاتساق تكون أكثر يسراً، مما يساهم في اطراد السياحة.

(٥-٥) أهمية الطاقة الاستيعابية:

كما اتضح من قبل فإن مشاكل اطراد السياحة في مصر وغيرها من الدول نشأت نتيجة للتوسع السياحي السريع وغير المخطط. ورغم أن مفهوم الطاقة الاستيعابية Carrying Capacity لم يتبلور حتى الآن على النحو الذي يتيح قياس هذه الطاقة وتحديدها تحديداً دقيقاً في ظل الظروف المختلفة، إلا أنه تم تطوير العديد من المؤشرات التي يستدل منها على مدى الاتساق بين الحركة السياحية والإمكانات المتاحة، وحدود الخطر في هذه العلاقة. ولا شك أن هذا المفهوم وهذه المؤشرات تكون أكثر نفعاً وقابلية للتنفيذ عندما تتم في إطار خطة محكمة للسياحة وللاقتصاد الوطني. فعملية التخطيط تقوم أساساً على مسح تفصيلي للمقومات السياحية الطبيعية والحضارية والاجتماعية، وتصنيف المناطق السياحية وفقاً لإمكانات تنميتها المستقبلية مع مراعاة الأنشطة الاقتصادية البديلة. ويساعد ذلك في تحديد الطاقة الاستيعابية على مستوى المقصد السياحي، ومن ثم على مستوى الإقليم والدولة ككل، ومعدلات الاستثمار السياحي، وكذلك تحديد مستوى الحركة السياحية

الذي تتحول بعده السياحة إلى قوة ضارة أكثر منها نافعة. وعلى سبيل المثال يمكن التعرف على :

*حدود التأثير على القيم والسلوك الاجتماعي.

*حدود احتمال الشرائح المختلفة من السكان المحليين للنشاط السياحي.

*حدود التأثير على وظائف المساحات الأرضية نتيجة للتوسع السياحي.

*حدود الضغط على شبكات الصرف الصحي والمياه والاتصالات وغيرها من الخدمات.

*حدود التضارب بين المصلحة العامة والخاصة.

*حدود مستوى الكثافة البنائية وكثافة حركة النقل داخل المقاصد السياحية.

*حدود التأثير على قطاعات وأنشطة اقتصادية أخرى.

*حدود الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والتاريخية والحضارية.

ورغم أن مفهوم الطاقة الاستيعابية يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار في ظل إدارة سياحية كفء (في سيناريو الرأسمالية الجديدة مثلاً)، إلا أن سيناريو الاشتراكية الجديدة يتميز بأنه لا يسعى أساساً للتطوير السياحي السريع وجذب أكبر قدر من الحركة السياحية بأي ثمن؛ وذلك يوفر له إمكانية أكبر للتحكم وتطبيق مؤشرات الطاقة الاستيعابية.

(٥-٦) مرونة التخطيط:

إن مقومات هذا السيناريو التي تجعله مختلفاً عن الأنظمة الاشتراكية القديمة، تتطلب أن يكون نظام التخطيط أكثر مرونة وأقل مركزية، مع الأخذ في الاعتبار أوضاع السوق المختلفة. فمن المتصور مثلاً أن يتم التحول من خطة رئيسة تنفذ لمرة واحدة، إلى تخطيط وتقويم مستمر يغذيه ويدعمه البحث العلمي. والتشابك بين

البحث والتقويم المستمر للخطط سيجعل التخطيط أكثر مرونة وملاءمة للتغيرات التي تطرأ على السياحة وأكثر قدرة على التنبؤ بالمتغيرات. كما يتيح وضع سيناريوهات بديلة تمكن من اتخاذ سياسات على أسس مدروسة، ومن بين هذه السيناريوهات، على سبيل المثال:

* وضع السياحة في حالة الحد من الاستثمار الأجنبي أو إطلاقه دون قيود.
* زيادة الاعتماد على السياحة الفردية في مقابل السياحة الجماعية.
* بدائل حول إمكانية تغيير مصادر الطلب السياحي.
* التركيز السياحي في المناطق الساحلية مقابل الانتشار في مناطق داخلية.
* رفع أسعار الخدمات السياحية أو إبقائها على ما هو عليه.
* تعرض السياحة لأحداث عنف محتملة وسيناريوهات التكيف.

ونظراً لأن السياحة في هذا السيناريو ليست مجرد مورد للنقد الأجنبي رغم أهمية ذلك، بل تسعى لكونها أكثر توافقاً مع احتياجات وأوضاع المجتمع المحلي، فإن المساهمة المحلية في وضع الخطط وتنفيذها يصبح أمراً ضرورياً من أجل نجاح التخطيط ولا مركزيته.

(٥-٧) توزيع منافع السياحة:

من المتوقع أن يتمتع سيناريو الاشتراكية الجديدة بتوزيع أكثر عدالة لمنافع السياحة، خصوصاً إذا ما قورن بالسيناريو المرجعي. ويرجع ذلك من ناحية لكون العدالة الاجتماعية أحد أعمدة هذا السيناريو، ولأن هدف العدالة يتم تضمينه في مختلف السياسات والخطط السياحية، وذلك كما سيتضح مما يلي:

أولاً: إن اتجاه السيناريو لتشجيع المشروعات السياحية الصغيرة والحد من نفوذ كبار المستثمرين السياحيين، وإعادة النظر في سياسة حيازة الأرض القابلة للتطوير

والإعفاءات الضريبية والحوافز المختلفة، سيعيد توزيع المنافع لصالح صغار المساهمين في النشاط السياحي.

ثانياً: إن الحد من نفوذ الشركات متعدية الجنسيات ودعم القوة التفاوضية للأطراف المحلية سيحول جانباً من فائض السياحة من الشركات العالمية إلى الشركات المحلية.

ثالثاً: يشجع السيناريو المشروعات الصغيرة كثيفة الاستخدام للعمل والتي توفر بالتالي فرصاً للتوظف للسكان المحليين. وتزداد هذه الفرص مع اهتمام السيناريو بتوفير مستوى تعليمي مناسب لهؤلاء السكان. ومن جهة أخرى، يعمل السيناريو أيضاً على وضع ضوابط ومحفزات للمشروعات الكبيرة من أجل زيادة كثافة العمل.

رابعاً: يتبنى هذا السيناريو نمطاً للسياحة يكون متوائماً مع أهداف التنمية، مما يقلل من انغلاق السياحة على ذاتها، ويزيد من اندماج السائحين في المجتمع المحلي، ويخلق طلباً على السلع والخدمات المحلية، ويحدث مضاعفاً أكبر للإنفاق السياحي، ويحقق توازناً في التنمية السياحية على المستوى الإقليمي، وكل ذلك وغيره يؤدي إلى منافع كبيرة تعود على قطاع عريض من المواطنين.

خامساً: إن تواجد القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص ومشاركته الفعالة في التنمية السياحية يساعد في توجيه السياسات والبرامج السياحية لتحقيق منافع جماهيرية أكبر. فهذا التواجد يُخضع جانباً من منافع السياحة لتحكم الدولة، ويقلل من ناحية أخرى فرص الممارسات الفاسدة التي يستنزف من خلالها جانب كبير من عائد السياحة لصالح قلة من المنتفعين.

(٦) المعوقات:

إن سيناريو الاشتراكية الجديدة هو أكثر السيناريوهات تكاملاً واتساقاً داخلياً، وأكثرها تحقيقاً لمتطلبات التنمية السياحية لاقتصاد نام مثل الاقتصاد المصري. ومن

ناحية أخرى فهو البديل الذي يختلف اختلافاً جذرياً عن الأوضاع القائمة. ومن هذا المنطلق يمكن أن يصبح عرضة للكثير من المعوقات التي تضعها القوى المناوئة لتطبيقه والتي تسعى لبقاء الحال على ما هو عليه. لذلك قد يكون من المناسب إلقاء الضوء على بعض هذه المعوقات (قد يشترك في بعضها أيضاً أحد السيناريوهات الابتكارية الأخرى) والتي إذا تحققت قد تبعد السيناريو على نحو أو آخر عن الصورة المبينة له فيما سبق:

أولاً: لعل أول وأهم الصعوبات ترتبط بالشرط الضروري لوجود السيناريو ذاته، وهو إقامة نظام اشتراكي مختلف عن النموذج التقليدي الذي واجه مشاكل وصعابا عديدة، واتخاذ نموذج الاشتراكية الجديدة الذي وصفت معالمه باختصار في الفصل الثامن. فما لم يتوافر هذا النموذج، وما لم توجد القوى المناصرة له والقادرة على الانتقال به إلى أرض الواقع، قد تصبح كثير من التوقعات التي وردت بهذا السيناريو مختلفة عند التطبيق.

ثانياً: إقامة نموذج الاشتراكية الجديدة سيخلق قوى مناوئة له، وستتكون هذه القوى على مستوى النظام ككل وعلى مستوى قطاع السياحة. ومن أهم القوى المناوئة في قطاع السياحة ما يلي:

* كبار المستثمرين الذين يعارضون تدخل الدولة من أجل فرض التنظيم والرقابة على القطاع، والذين تتهدد مصالحهم بدخول القطاع العام مشاركاً في التنمية السياحية، وبتطوير المشروعات السياحية الصغيرة.

* الشركات متعدية الجنسيات التي أصبحت لها مصالح قائمة في نمط التنمية السياحية السائد لسنوات طويلة، والتي يمكن أن تسعى بشتى الطرق لحماية هذه المصالح.

* وفقاً لتوقعات منظمة السياحة العالمية فإن شركات الطيران العالمية ستصير في المستقبل أكثر تحكماً في السوق العالمية للطيران، وقد تحول رحلاتها العارضة إلى

أسواق منافسة، وقد لا تقوى الشركة الوطنية رغم محاولات دعمها وتطويرها على المنافسة العالمية في هذا المجال.

ثالثاً: أصبح للجهاز المصرفي مصالح تقتضي عدم المساس بكبار المستثمرين الذين يمتلكون المشروعات السياحية الكبرى. فقد استحوز هؤلاء خلال الفترة المرجعية على كم هائل من التمويل المصرفي مما يجعلهم مدينين للجهاز بأموال ضخمة. لذلك قد تشكل هذه الديون ضغوطاً على الدولة من أجل وقف بعض الإجراءات التي تسعى لتقليص مصالح هذه الفئة من المستثمرين.

رابعاً: انخفاض معدلات نمو الطلب السياحي المتوقع خلال العقد الأول من السيناريو مع اتجاه السيناريو للحد من الأهمية النسبية للسياحة الجماعية، في نفس الوقت الذي ورث فيه كماً هائلاً من الطاقة الفندقية في المناطق الساحلية، سوف يعني انخفاض معدلات الإشغال ومعدل العائد على الاستثمار في هذه المناطق، وزيادة حدة مشكلة مديونية المشروعات السياحية.

خامساً: إن إقامة مشروعات فندقية محلية ذات مستوى جيد أكثر صعوبة من إقامة فنادق متعدية الجنسيات. وما لم تنجح الدولة في متابعة أوضاع هذه المشروعات والتنسيق فيما بينها ومدها بالعمالة المدربة، والتأكد من التزامها بالمعايير الدولية في جودة الخدمة والنظافة، قد لا تحقق هذه المشروعات تطلعات السائحين. ومن ناحية أخرى فإن قدرة هذه المشروعات الترويج لمنتجها السياحي في الخارج يتوقف على نجاح شركة أو شركات السياحة المحلية في اختراق السوق العالمية؛ وهو أمر تواجهه صعوبات غير هينة.

سادساً: إن التنسيق على المستوى العربي في مجال السياحة من الأمور التي يمكن التأكيد على أهميتها وجدواها بسهولة من الناحية النظرية، ولكنها من الأمور التي تدل تجارب عديدة على صعوبة تحقيقها من الناحية العملية. وفي حالة السياحة خاصة فإن عوامل المنافسة بين الدول العربية بعضها البعض قد تطغى على اعتبارات التكامل وتنسيق السياسات.

سابعاً: من الممكن أن يواجه سيناريو الاشتراكية الجديدة أزمة في المتاح من نقد أجنبي خلال العقد الأول. فالتصنيع يتم بوتيرة سريعة، والصادرات لم تنم بعد بالمعدل المناسب، وتحويلات المصريين قد تتراجع بسبب التغيرات في النظام، في نفس الوقت الذي ينمو فيه الطلب السياحي بمعدلات متواضعة. لذلك رغم حرص السيناريو على اتخاذ تدابير بيئية وتطبيق مؤشرات الطاقة الاستيعابية، إلا أن الحاجة قد تفرض ضغوطاً تؤدي إلى بعض التراجع في هذا المجال.

ثامناً: السياحة بطبيعتها قطاع يخضع لتغيرات ومستجدات مستمرة، بعضها يحدث داخل القطاع نفسه، وبعضها خارجه، والبعض الآخر خارج نطاق الدولة بأكملها. لذلك إذا لم ينجح السيناريو في اتخاذ نظام مرن للتخطيط على النحو المبين سابقاً، فقد تفشل الخطط في التعامل مع المستجدات المختلفة. كذلك ما لم تتواجد حكومة رشيدة وما لم يتم منذ البداية الالتزام بمبدأ الشفافية والمحاسبية والاستعانة بأهل الخبرة، قد تتوغل تدريجياً أمراض المشروعات العامة التقليدية من بيروقراطية وفساد ومحسوبية.

المراجع

(١) إسماعيل صبري عبد الله، «سياسات السياحة»، صحيفة الأهرام، القاهرة ٢٤/١١/١٩٩٣ .

(2) Stephen Morris, "Japan: The Characteristics of the Inbound and Outbound Markets", in Frank M. Go & Carson L. Jenkins (eds), Tourism and Economic Development in Asia & Australia, Pinter, London & Washington, 1998.

(3) Carson L. Jenkins and Zhen - Hua Liu, "China: Economic Liberalization and Tourism Development: The Case of the People's Republic of China, in Frank M. Go and Carson L. Jenkins, المرجع السابق .

الخاتمة

ألقت الدراسة الضوء على جوانب متعددة تميز السياحة عامة، وفي مصر على وجه الخصوص. وكشفت عن أهم المستجدات التي طرأت على القطاع السياحي خلال الفترة المرجعية. كما أثارت الكثير من التساؤلات وطرحت القضايا والمشكلات الجوهرية التي يتعين إدراكها كي يتسنى الفهم الجيد لطبيعة وآليات عمل هذا القطاع، وكي يمكن تصور مساراته في المستقبل. وقدمت الدراسة في الجزء الثاني منها السيناريوهات البديلة لكيفية التعامل مع هذه القضايا والمشكلات، ولمستقبل قطاع السياحة عموماً.

وتقدم هذه الخاتمة صورة مختصرة ومركزة: أولاً لأهم القضايا ونتائج الدراسة، وثانياً لاتجاهات المستقبل وسيناريوهاته البديلة.

(١) أهم القضايا والنتائج:

رغم أن السياحة كانت لها أهميتها خلال عقد الستينيات وحتى قبيل نكسة ١٩٦٧، إلا أنها لم تتخذ هذه المكانة المرموقة والمتميزة في فكر متخذي القرار بصفتها قطاعاً رئيسا في الاقتصاد الوطني، إلا في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي وعودة السياحة إلى وضعها الطبيعي بعد حرب أكتوبر. ولم يترجم هذا الفكر إلى سياسات وبرامج للتطوير السياحي إلا بعد اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وما تبعها من تحولات اقتصادية وسياسية في اتجاه الرأسمالية والمزيد من الارتباط بالغرب. وبدأت منذ السنوات الأولى من الثمانينيات عمليات تطوير سياحي

محدود في المناطق الجديدة على سواحل البحر الأحمر وجنوب سيناء. ثم استمر التوسع على نطاق واسع بعد ذلك وحتى وقتنا الراهن، لتصبح سياحة الشواطئ من أهم أشكال السياحة الوافدة.

(١-١) أولوية السياحة واستثماراتها:

أصبحت السياحة تتمتع بأولوية كبيرة ومتزايدة في خطط التنمية. وقد انعكس ذلك في شكل معدلات عالية للاستثمار السياحي، وحصول السياحة على نصيب متزايد من جملة الاستثمارات الوطنية. ففيما بين الخطة الخمسية ٨٢-١٩٨٧ وعام ٩٨/ ١٩٩٩ تزايد نصيب السياحة لأكثر من الضعف، على حساب الصناعة والبترول. وقد تم ذلك في ظل قانون للاستثمار أتاح للسياحة حوافز وتسهيلات مغرية، وفي ظل الخصخصة وتراجع دور الدولة إلا فيما يتعلق بتقديم المساندة للسياحة في شكل بنية أساسية، وتخصيص الأراضي الصالحة للتطوير في أجمل المواقع وبأرخص الأثمان وتسهيل إجراءات البناء والتشييد. تم ذلك أيضاً في ظل تنامي دور القطاع الخاص الذي تنجذب استثماراته بشدة للمشروعات السياحية. ورغم أن معظم الاستثمارات السياحية تعد استثمارات محلية (٨٣٪)، إلا أن السياحة من القطاعات ذات القدرة العالية على جذب الاستثمار الأجنبي والعربي بالذات المتدفق إلى مصر، وتتوجه الغالبية العظمى من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى المناطق الساحلية حديثة التطوير.

(١-٢) أهم التطورات على جانبي الطلب والعرض السياحي:

نجحت السياحة المصرية في تحقيق نمو كبير في عدد السائحين الوافدين خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠، فتضاعف عدد السائحين لمصر بنحو سبعة أضعاف. وشهدت الليالي السياحية نمواً مرتفعاً أيضاً، ولكنه أقل من النمو في عدد السائحين بسبب اتجاه متوسط فترة الإقامة للانخفاض. وأهم ما يميز الطلب السياحي الدولي لمصر خلال الفترة المذكورة ما يلي:

(أ) فاق معدل نمو الطلب السياحي (١ ,٨٪ سنوياً) كثيراً معدل نمو الطلب العالمي (٨ ,٤٪ للفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠). وترتب على ذلك زيادة نصيب مصر من السياحة العالمية.

(ب) شهدت الفترة منذ منتصف الثمانينيات تقلبات حادة في الطلب السياحي. وتتخذ التقلبات شكل دورة ذات أطوال متساوية تقريباً (٣-٤ سنوات)، متأثرة بالأحداث السياسية وبأحداث التطرف والعنف.

(ج) تحقق تزايد ملموس في حركة السياحة الدولية الوافدة في رحلات جماعية مقابل السياحة الفردية، كنتيجة للنمو السريع في سياحة الشواطئ وكبر أهميتها النسبية.

(د) حدث تغير ملحوظ في هيكل الطلب السياحي بارتفاع كبير في نسبة السائحين الغربيين، وتراجع في نسبة السائحين العرب. ويشكل السائحون الأوربيون الجانب الأكبر من السياحة الغربية، وتقريباً جميع السياحة الوافدة في شكل رحلات جماعية.

(هـ) أصبح الطلب السياحي من إسرائيل يحتل مكانة متقدمة ومتزايدة الأهمية على مدى عقد التسعينيات. وتزايدت أهمية الحركة السياحية القادمة من المعابر الإسرائيلية (في سيناء) والتي تنظمها وتتحكم فيها إسرائيل، لتحتل المرتبة التالية مباشرة بعد القاهرة.

أما على مستوى **العرض السياحي** فقد تطورت التسهيلات والخدمات السياحية تطوراً غير مسبوق، ليس فقط لتتواءم مع الزيادة في حركة السياحة الدولية لمصر، ولكن لتكون في حد ذاتها عاملاً جاذباً ومحفزاً لهذه الزيادة. وأهم ما يميز جانب العرض ما يلي:

(أ) توسعت الخدمات السياحية بكافة صورها توسعاً كبيراً، وعلى رأسها بطبيعة الحال الطاقة الفندقية التي زادت في المتوسط بمعدل ٧ ,١٠٪ سنوياً خلال الفترة

١٩٧٥-٢٠٠٠، وقد فاق النمو في الطاقة الفندقية ذلك المتحقق في عدد الليالي السياحية (١ و٧٪).

(ب) ظهرت في نهاية السبعينيات والسنوات الأولى من الثمانينيات أشكال جديدة للإقامة لم تكن معروفة من قبل وهي الفنادق العائمة والقرى السياحية. وقد توسعت هذه الأشكال بمعدلات مرتفعة فيما بعد ذلك. فبلغ معدل النمو المتوسط للطاقة الفندقية العائمة حوالي ٤ ,١٦٪ سنوياً (١٩٧٨-٢٠٠٠). أما المعدل للقرى السياحية فهو أعلى كثيراً وبلغ خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٩٩ نحو ٣٠٪ سنوياً.

(جـ) ومن أهم التطورات في العرض السياحي على مدى العقدين الماضيين التطوير السياحي السريع في منطقة ساحل البحر الأحمر وجنوب سيناء. وقد ترتب عليه تغير جذري في توزيع الطاقة الفندقية إقليمياً. فبعد أن كان أكثر من نصف الطاقة الفندقية يتركز في القاهرة، انخفض نصيبها النسبي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٧٪ فقط. وفي المقابل، تزايد نصيب منطقة البحر الأحمر وجنوب سيناء بحوالي خمسة عشر ضعفاً، لتستوعب في عام ٢٠٠٠ نحو ٥٢٪ من إجمالي الطاقة الفندقية.

(١-٢) إشكالية الإيرادات السياحية:

واجهت الدراسة ما يمكن تسميته إشكالية الإيرادات السياحية بسبب وجود تقديرين لهذه الإيرادات، أحدهما نطلق عليه **الإيرادات الرسمية** وتعدها وزارة السياحة وتتبناها نشرات البنك المركزي، وترد في أي حديث رسمي حول السياحة. والآخر-ونطلق عليه **الإيرادات المصرفية**-يقاس بواسطة البنك المركزي بتجميع الإيرادات السياحية التي تصل بالفعل إلى الجهاز المصرفي بمختلف مؤسساته. وإذا كان من المتوقع وجود اختلاف بين الإيرادات السياحية المقدرة بكل أسلوب، إلا أنه مما يدعو للدهشة أن يكون هذا الاختلاف ضخماً، خاصة في ظل

ظروف التحرير الاقتصادي ومرونة أسعار الصرف ومشروعية تحويل مستحقات الأجانب للعالم الخارجي. ونظراً لأن الإيرادات الفعلية أقل كثيراً من الإيرادات الرسمية المدونة في الجانب الدائن لميزان المدفوعات، ونظراً لعدم وجود تفسير منطقي لهذه الفجوة، يدرج الفارق في ميزان المدفوعات ضمن بند تدفق رأسمالي للخارج Capital Outflow.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الفجوة الخطيرة قد تعكس:

أولاً: احتمال المغالاة في تقدير الإيرادات السياحية الرسمية على نحو يجعلها أعلى بكثير من الإيرادات الفعلية للجهاز المصرفي.

ثانياً: وجود قنوات غير مشروعة لتسرب الإيرادات السياحية خارج الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني.

ثالثاً: العاملان الأول والثاني معاً. وهو ما ترجحه الدراسة نظراً لضخامة حجم الفجوة، مما يجعل من الصعوبة تفسيرها بعامل واحد فقط.

وهذه الإشكالية تظهر الحاجة لتدقيق عملية قياس الإيرادات السياحية وتحديد مصادر تسربات النقد الأجنبي خارج القنوات الرسمية.

(١-٤) المساهمة الاقتصادية للسياحة:

إن ما تم من استثمارات ضخمة يقدر بعشرات المليارات من الدولارات. وما صاحب تلك الاستثمارات من نمو سياحي سريع، انعكس بشكل واضح على تزايد أهمية السياحة ومساهمتها الاقتصادية. فخلال الفترة ٨١/ ١٩٨٢ - ٩٨/ ١٩٩٩ تزايدت الإيرادات السياحية الرسمية بمعدل ٦,٧٪ سنوياً. وإذا اعتبرت الأهمية النسبية للإيرادات السياحية في ميزان المدفوعات مؤشراً رئيساً لمساهمتها الاقتصادية، فقد لوحظ تزايد ملحوظ في أهميتها خلال العقدين الماضيين بالقياس إلى مصادر النقد الأجنبي الأخرى. وتتحقق هذه الأهمية سواء قيست الإيرادات

السياحية بالأسلوب الرسمي أو المصرفي. ومع ذلك فالاختلاف بين الأسلوبين يكون ملحوظاً فيما يتعلق بترتيب أهمية مصادر النقد الأجنبي. إذ تحتل السياحة المرتبة الثالثة بعد الصادرات وتحويلات المصريين في الخارج في حالة الإيرادات الرسمية، بينما تحتل المرتبة الخامسة في حالة الإيرادات المصرفية.

أما المساهمة في الدخل الوطني وفي العمالة فهي محدودة. وتنبغي ملاحظة أن تقدير هذه المساهمات يشوبه أخطاء منهجية على درجة كبيرة من الخطورة: من ناحية للقصور الشديد في البيانات، ومن ناحية أخرى لتعقد مفهوم السياحة ذاته وامتداده عبر قطاعات متعددة، وتداخل الطلب السياحي وطلب المواطنين، مع صعوبة الفصل بينهما. وتقدر مساهمة السياحة في الدخل الوطني بمعدل يتراوح بين ١٪ إلى ٧, ١٪ على مدى عقدي الثمانينيات والتسعينيات. ولكن تعريف السياحة الذي تتم وفقاً له التقديرات معيب لأنه يشمل قطاع المطاعم والفنادق فقط. وقد قدرت الدراسة الحالية هذه المساهمة بأخذ القطاعات الأخرى التي يوجه لها الإنفاق السياحي في الاعتبار، فارتفعت المساهمة في الدخل الوطني إلى ٣, ٢٪ بأسعار السوق. أما المساهمة في قوة العمل فتبلغ ٧, ١٪. والواقع أن كلا من هاتين المساهمتين يقل كثيراً عن مساهمة الصناعة والزراعة وغيرها من قطاعات الاقتصاد الوطني.

إذن رغم مساهمة السياحة في كل من الدخل الوطني والعمالة، إلا أنها مساهمة محدودة ويجب أن تقوّم بشكل موضوعي على أنها إضافة لما يمكن أن تساهم به القطاعات الأخرى، ولكن لا يمكن أن يعول عليها بصفة أساسية في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وتوفير فرص عمل على نطاق واسع، ناهيك عن حل مشكلات البطالة.

وتحاول دراسات عديدة إبراز مساهمة أكبر للسياحة في الدخل والعمالة بحساب المضاعف السياحي. ومع ذلك، فقد اتضح أن مثل هذه المحاولات تعاني بدورها جوانب قصور أشد خطورة. هذا علاوة على أن هذا النوع من التحليل

ليست له قيمة حقيقية في الواقع إذا تم لقطاع واحد فقط، وليس في إطار أكثر شمولاً.

(١-٥) أهمية السياحة العكسية في تقويم أداء قطاع السياحة:

فيما يخص السياحة الدولية يشمل قطاع السياحة لأي اقتصاد كلاً من السياحة الوافدة والسياحة العكسية. فمثلما تصل للاقتصاد إيرادات بالنقد الأجنبي نتيجة لزيارة الأجانب، تخرج منه مدفوعات نتيجة لزيارة المواطنين لدول أجنبية. ولكن إذا تركز اهتمام المسئولين ومتخذي القرار على السياحة الوافدة فقط، وانصب تقويمهم لأداء القطاع السياحي على هذا الجانب، وتجاهلوا تماماً السياحة العكسية وما يصاحبها من مدفوعات، فكأنهم يتعاملون مع قطاعين مختلفين وليس قطاعاً واحداً للسياحة. وفي الواقع أن السياحة العكسية تعد عنصراً أساسياً لتقويم أداء قطاع السياحة ومعرفة حقيقة حصيلة النقد الأجنبي التي يجنيها الاقتصاد الوطني من النشاط السياحي ككل. وتأخذ معظم دول العالم الجانبين معاً في الحسبان باعتبارهما وجهان لعملة واحدة هي السياحة، وتتخذ مفهوم ميزان السياحة أو الفارق بين إيرادات السياحة الوافدة ومدفوعات السياحة العكسية لإجراء هذا التقويم.

وقد لوحظ أنه نادراً ما تنشر أية معلومات عن ميزان السياحة في مصر. فالتركيز ينصب أساساً على عدد السائحين وتليه في الأهمية الإيرادات السياحية الإجمالية. لذلك سعت الدراسة الحالية لحساب ميزان السياحة. ولإجراء ذلك بشكل موضوعي تم الاعتماد على تقديرات البنك المركزي لكل من الإيرادات والمدفوعات. وقد تبين أن مدفوعات السياحة تلتهم قدراً كبيراً من النقد الأجنبي بلغت عام ٩٨/ ١٩٩٩ ما يوازي ٨٥٪ من الإيرادات السياحية المصرفية. بل وتساوت المدفوعات في عام ٩٥/ ١٩٩٦ تقريباً مع الإيرادات السياحية، حيث بلغ ميزان السياحة صفراً.

وقد اتضح أيضاً أن تقدير المدفوعات خصوصاً تلك المتعلقة بمدفوعات الحج والعمرة يعاني قصوراً كبيراً. وبتقدير مبدئي لهذه المدفوعات بالاستعانة بالمعلومات المتاحة من مصادر أغلبها غير منشور، اتضح أنها أكبر كثيراً من تلك المدونة في بيانات ميزان المدفوعات على أنها مدفوعات للحج والعمرة. بل وجد أنها أكبر أيضاً من مجمل المدفوعات السياحية في ميزان المدفوعات.

وتعد هذه قضية جوهرية، لأنه بفرض استمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه سوف يستمر نزيف النقد الأجنبي. فما يتم تحقيقه من إيرادات نتيجة للسياحة الوافدة سوف يخرج مثله أو ربما أكثر منه للخارج في شكل مدفوعات لسياحة المصريين في الخارج.

(١-٦) ضرورة الوعي بمفهوم العائد الصافي والاهتمام بتقديره:

أصبح من المسلم به الآن عدم صحة الاعتقاد بأن نمو الحركة السياحية يعد مؤشراً لنمو العائد أو المنافع الصافية. وأصبحت مناهج تقويم أداء السياحة تتبنى بشكل متزايد إطاراً أكثر شمولاً بأخذ كل من المنافع والتكاليف، وذلك باعتبار الهدف النهائي ليس مجرد تعظيم حجم الحركة السياحية الوافدة ولا حتى إيرادات السياحة الإجمالية، ولكن تحقيق أكبر عائد صاف. وتزداد أهمية العائد الصافي في حالة الدول النامية لتوقع وجود فارق كبير بين الإيرادات السياحية الإجمالية والإيرادات الصافية.

وتقل الإيرادات الصافية عن الإيرادات الإجمالية، أو بمعنى آخر ترتفع التسربات من عائد السياحة كلما:

- تواجدت قنوات غير مشروعة يتسرب من خلالها العائد للخارج.
- ضعف ارتباط السياحة بالاقتصاد الوطني وتزايد مكون الواردات.
- قوي اعتماد السياحة على العالم الخارجي في تنظيم وإدارة أنشطتها.

وبالنسبة لمصر تؤثر العناصر الثلاثة بشكل ملحوظ في انخفاض قيمة العائد الصافي. فالعنصر الأول يتمثل في تسربات غير مشروعة لا يوجد ما يبررها من زاوية ممارسة النشاط السياحي. وقد اتضح من قبل وجود فارق ضخم بين حجم الإيرادات السياحية التي تصل الجهاز المصرفي بالفعل ، وبين الإيرادات المقدرة رسمياً، بما ينطوي على وجود قنوات غير مشروعة تتسرب من خلالها عائدات السياحة. وتزدهر هذه النوعية من التسربات عادة في ظل شيوع الممارسات الفاسدة، وتضافر المصالح الخاصة المحلية والأجنبية على حساب مصالح الاقتصاد الوطني. وتزدهر أيضاً بسبب غياب الرقابة وضعف أساليب متابعة أداء المشروعات والأجهزة المعنية بالسياحة.

أما العنصران الثاني والثالث فالتسربات المرتبطة بهما مشروعة وتتم في إطار مزاولة قطاع السياحة لأنشطته وتوفير السلع والخدمات لهذه الأنشطة. وقد أظهرت النتائج أن للقطاع تشابكات خلفية واسعة، وأمامية ضعيفة. وأن مجمل ارتباط السياحة بالاقتصاد المحلي أقل من قطاعات أخرى عديدة. وقد اعتبر ذلك دليلاً على عدم صحة المقولة التي تتردد دائماً بأن السياحة قاطرة التنمية. أما واردات قطاع السياحة المباشرة وغير المباشرة فقد قدرت بما يوازي ٢٠٪ من الإيرادات السياحية الإجمالية، وهي نسبة ليست شديدة الارتفاع ولكنها مرتفعة. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن ارتفاع نسبة واردات السياحة ليس مسئولية قطاع السياحة وحده، ولكنه أيضاً مسئولية الاقتصاد بأكمله. فكلما تمتع الاقتصاد بدرجة عالية من التقدم وأثبت مقدرته على إنتاج السلع والخدمات بكميات وجودة مناسبة، كلما قل اعتماد السياحة على الخارج، والعكس صحيح.

وفيما يتعلق بالعنصر الثالث أو مدى الاعتماد على العالم الخارجي في تنظيم وإدارة الأنشطة السياحية، فهناك ارتباطات قوية بين قطاع السياحة في مصر وبين الشركات متعدية الجنسيات. فسواء تعلق الأمر بالتسويق السياحي في الخارج، أو بالنقل الجوي، أو بالتصميم والاستشارات، أو بالإدارة الفندقية، فإن لهذه

الشركات نفوذاً ومصالح كبيرة في القطاع. ويقابل ذلك دور ضعيف وهامشي لمؤسسات السياحة المحلية. فالغالبية العظمى من شركات السياحة المصرية تعمل في مجال سفر المصريين للخارج خصوصاً للحج والعمرة. والقلة التي تعمل في مجال السياحة الوافدة لا يتعدى دورها كونها منفذاً محلياً للبرامج والرحلات السياحية التي تنظمها الشركات العالمية. أما شركة الطيران الوطنية فقدرتها على المنافسة محدودة في مواجهة الشركات العالمية ذات الأساطيل والإمكانيات الضخمة، وذات العلاقات والمصالح المتشابكة مع المؤسسات السياحية الأخرى. وتزداد قوة المنافسين في ظل التوسع المستمر في الطاقة الإيوائية وفتح الأجواء أمام الطيران العارض الأجنبي. وأخيراً تضمن عقود الإدارة الفندقية تحقيق مصالح شركات الإدارة الأجنبية (في كثير من الأحيان على حساب المصالح الوطنية) في نفس الوقت الذي لا تتحمل فيه أية مخاطر تذكر.

وقد قدرت الدراسة بعد أخذ العوامل السابقة في الحسبان العائد الصافي للإيرادات السياحية بما يوازي ٢٦٪ فقط من الإيرادات الإجمالية، وبمعنى آخر فإن نحو ثلاثة أرباع الإيرادات السياحية المقدرة رسمياً تتسرب بشكل مشروع أو غير مشروع خارج الاقتصاد الوطني.

(١-٧) هدر البيئة كمعوق لاطراد السياحة:

إن التكاليف أو الآثار السلبية للسياحة لا تقتصر فقط على التأثيرات الاقتصادية التي تتخذ شكل تسربات للنقد الأجنبي، ولكنها تشمل أيضاً الآثار البيئية والاجتماعية التي يصعب عادة قياسها. وهناك كتابات ودراسات لا حصر لها حول علاقة السياحة بالبيئة. كما تكشف تجارب دول عديدة حققت سبقاً في مجال التطوير السياحي أنها عانت أيضاً الكثير من المشاكل البيئية المصاحبة للتدفق السياحي. وقد أفرز ذلك اتجاهات تدعو لأنواع مختلفة من السياحة ذات توجه بيئي، ويطلق عليها السياحة البيئية وأحياناً السياحة الطبيعية أو الخضراء، وأحياناً

أخرى السياحة البديلة Alternative Tourism. وعموماً فإن الأبعاد البيئية للسياحة شاملة البيئة المادية والاجتماعية، أصبحت تحتل مكانة مرموقة في دراسات القطاع السياحي وتقويم تأثيراته.

ورغم العجز الشديد في المعلومات حول علاقة السياحة بالبيئة في مصر، إلا أنه أمكن بتجميع أدلة متفرقة تكوين صورة تعكس إلى حد ما واقع هذه العلاقة، وهي على ما يبدو قائمة إلى حد كبير.

فقد كشفت الدراسة عن وجود هدر بيئي على درجة كبيرة من الخطورة في بعض المناطق الساحلية في البحر الأحمر والتي تتميز ببيئة طبيعية هشة ونمو سياحي سريع. ومن أخطر أنواع الهدر أن الشعاب المرجانية التي تعد من أهم مقومات جاذبية هذه المناطق، ثبت تعرضها لأضرار بالغة. وحدثت أيضاً أشكال عديدة أخرى للهدر مثل أعمال الردم، والتخلص من المخلفات والصرف غير المعالج أو المعالج جزئياً، وكثافة البناء على الشواطئ.. وغيرها. وتتزايد حدة الأضرار مع مرور الزمن بسبب التطوير السياحي غير المنضبط والتراخي في تنفيذ الإجراءات البيئية. ونتيجة لذلك فإن المناطق شديدة الرواج السياحي حالياً وبالتحديد الغردقة وشرم الشيخ، بدأتا مرحلة التشبع. ويتهدد مستقبلهما بدخول مرحلة الانهيار البيئي وتراجع الطلب السياحي إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه.

وفيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، فإن للسياحة في مصر تأثيرات إيجابية تتم من خلال تشجيعها تنمية الحرف والأشغال اليدوية التقليدية، وخلق دخل لقطاع من المجتمع المحلي، وتوفير فرص عمل لبعضهم. ولكنها من جهة أخرى توجه استثمارات ضخمة من أجل إقامة تسهيلات بالغة الترف للسائحين، في الوقت الذي يعاني فيه السكان المحليون نقصاً قد يكون ملحوظاً في أدنى مستويات الحاجات الأساسية. ولعل ما نتج عن هذا التضاد من أعمال عنف وإرهاب وشعور بالكراهية تجاه السائحين، هو ما دفع أدبيات السياحة للتركيز بشكل متزايد

على أن توفير احتياجات المجتمع المحلي يجب أن يعد مطلباً أساسياً لأي تنمية سياحية سليمة. ولكن بدلاً من توفير هذه الحاجات، قد يترتب على النشاط السياحي أحياناً سلب السكان المحليين بعض المزايا التي اعتادوا التمتع بها مثل مساكن لإيوائهم، وحقهم في استخدام الشواطئ، ومزاولة أنشطة اقتصادية مثل الصيد أو الزراعة.

وبينما يستفيد السكان المحليون أحياناً من إقامة بنية أساسية للسياحة، فقد أصبح هناك اتجاه متزايد نحو قصر الاستفادة على السائحين نتيجة للتوسع في الفنادق العائمة والقرى السياحية والمراكز السياحية المتكاملة. وهي أنماط تجعل السياحة منغلقة على نفسها وتقلل تأثير المضاعف على المجتمع المحلي. أما توزيع عائد السياحة فيتميز بالتفاوت الشديد لصالح كبار المستثمرين المحليين والشركات متعدية الجنسيات.

وأخيراً يمكن تمييز ثلاث إشكاليات رئيسة تواجه السياحة المصرية في علاقتها بالبيئة:

الأولى: أن القطاع الخاص يتولى المسئولية الرئيسة في النشاط السياحي في حين

أن هذا النشاط يجب أن يخضع لمفاهيم التكلفة والعائد الاجتماعي. ولاشك في أن اعتبارات الربح والخسارة وحدها لا يمكن أن تحقق تنمية سياحية متوازنة وقابلة للاطراد.

الثانية: تسعى السياسات السياحية سعياً حثيثاً لجذب أكبر عدد من السائحين كي يمكن شغل الطاقات الإيوائية الآخذة في التزايد. وهذا السعي يتعارض مع المتطلبات البيئية ويحدث ضغطاً على الموارد، ويغلب مصلحة الجيل الحالي على مصالح الأجيال القادمة.

الثالثة: إن التمادي في تخصيص الموارد للسياحة من أجل توفير تسهيلات بالغة الترف تشبع احتياجات السائحين، يتناقض مع فقر المجتمعات المحلية ونقص أهم أساسيات الحياة الكريمة للمواطن.

(٢) مستقبل السياحة في ظل السيناريوهات البديلة:

يرتبط مستقبل السياحية ارتباطاً وثيقاً ـ ربما كأي نشاط آخر ـ بمستقبل التنمية ونمطها. فازدهار التنمية يعد القاعدة الأساسية التي ينطلق منها الازدهار السياحي. ويبدو ذلك في أن الغالبية العظمى من الحركة السياحية العالمية تتركز في الدول المتقدمة. والسياحة تكون بحاجة إلى استثمارات ضخمة في المرافق والهياكل الأساسية يصعب تحقيقها في ظل معدلات ضعيفة للتنمية. وإذا أمكن تحقيق بعضها فيتم ذلك على حساب قطاعات أخرى ذات أهمية اقتصادية. والتنمية الجادة أيضاً تمد السياحة باحتياجاتها الرئيسة وبالتالي تقلل من التسربات وتعزز ارتباط السياحة بهيكل الاقتصاد الوطني. ومن ناحية أخرى فإن نجاح السياحة يؤثر في التنمية ومستقبلها من خلال تأثيره في ميزان المدفوعات، وفي أنشطة الإنتاج المحلي، وفي الإيرادات العامة، والعمالة وغيرها.

مستقبل السياحة إذن لابد أن يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي الذي تستمد منه استراتيجية التنمية معالمها. لذلك فإن القضايا والمشكلات المتضمنة في النشاط السياحي والتي ألقي الضوء على عناصرها الأساسية في القسم الأول من هذه الخاتمة، قد تم التعامل معها من منظور مستقبلي في إطار سيناريوهات بديلة يمثل كل منها نظاماً اقتصادياً وسياسياً مختلفاً. وفيما يلي صورة مقارنة لكيفية تناول السيناريوهات لقضايا السياحة ومشكلاتها المختلفة. وهذه الصورة تعد بمثابة موجز لأهم التصورات بشأن وضع السياحة المستقبلي في هذه السيناريوهات، وهو ماتمت دراسته بالتفصيل في الجزء الثاني من الدراسة.

صورة مقارنة لأهم التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة في ظل السيناريوهات المختلفة

السيناريو / العناصر	السيناريو المرجعي	سيناريو الرأسمالية الجديدة	سيناريو الدولة الإسلامية	سيناريو الاشتراكية الجديدة
مكانة السياحة	أولوية كبرى باعتبارها قاطرة للتنمية	أولوية كبرى باعتبارها قطاع تصدير	أهمية ضعيفة للغاية	قطاع مهم في إطار استراتيجية شاملة للتنمية
الاستثمار السياحي	تتزايد أهميته النسبية في مجمل الاستثمارات بمعدل ملحوظ	تتزايد أهميته النسبية تزايداً محدوداً	تنخفض أهميته النسبية انخفاضاً حاداً	تنخفض أهميته النسبية، ولكن بمعدل أقل من سيناريو الدولة الإسلامية
الطاقة الفندقية	- توسع سريع يتركز في المناطق الساحلية وبالذات سواحل البحر الأحمر - الطاقة الفندقية المتوقعة تبلغ ٧٧٠ ألف غرفة في ٢٠٢٠	- توسع سريع يتركز في المناطق الساحلية وبالذات سواحل البحر الأحمر - الطاقة الفندقية المتوقعة في ٢٠٢٠ توازي تقريباً السيناريو المرجعي	- توسع محدود وتوقف أي إضافات للطاقة الفندقية في سواحل البحر الأحمر - الطاقة الفندقية المتوقعة في ٢٠٢٠ أقل كثيراً من المرجعي	- نمو منخفض في الطاقة الفندقية مقارنة بالمرجعي، وأشد انخفاضاً على سواحل البحر الأحمر، وانتشار أكثر في المناطق غير الساحلية - الطاقة الفندقية المتوقعة في ٢٠٢٠ أقل من المرجعي
الطلب السياحي	معدل نمو مرتفع في الطلب السياحي: ٧,١٪ (٢٠٠٠-٢٠١٠) ٦,٥٪ (٢٠١٠-٢٠٢٠)	معدل نمو أكثر ارتفاعاً من السيناريو المرجعي: ٧,٦٪ (٢٠٠٠-٢٠١٠) ٧,٠٪ (٢٠١٠-٢٠٢٠)	معدل نمو سالب في العقد الأول وموجب في العقد الثاني: - ٥٪ (٢٠٠٠-٢٠١٠) + ٥٪ (٢٠١٠-٢٠٢٠)	معدل نمو منخفض في العقد الأول ومرتفع في العقد الثاني: ٢,٠٪ (٢٠٠٠-٢٠١٠) ٦,٥٪ (٢٠١٠-٢٠٢٠)

صورة مقارنة لأهم التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة في ظل السيناريوهات المختلفة

السيناريو / العناصر	السيناريو المرجعي	سيناريو الرأسمالية الجديدة	سيناريو الدولة الإسلامية	سيناريو الاشتراكية الجديدة
عدد السائحين عام ٢٠٢٠	٢١ مليونا	٢٢ مليونا	٥ ملايين	١٤ مليونا
هيكل الطلب السياحي	- أهمية نسبية أكبر للسائحين الغربيين مقارنة بالعرب - أهمية كبيرة السائحين من إسرائيل	- أهمية نسبية أكبر للسائحين الغربيين بالمقارنة بالعرب - أهمية كبيرة للسائحين من إسرائيل	- أهمية نسبية أكبر للسائحين العرب ومن الدول الإسلامية مقارنة بالسائحين الغربيين - توقف السياحة من إسرائيل	- أهمية نسبية أكبر للسائحين العرب مقارنة بالغربيين - توقف السياحة من إسرائيل - تنوع أكبر في مصادر السياحة
معدلات الإشغال الفندقي للسياحة الدولية	مرتفعة في المناطق الساحلية وفي القاهرة، ومنخفضة في صعيد مصر	شديدة الارتفاع في المناطق الساحلية وفي القاهرة، ومتوسطة في صعيد مصر	شديدة الانخفاض في المناطق الساحلية، ومتوسطة في القاهرة، وفي صعيد مصر	منخفضة في المناطق الساحلية في العقد الأول، ومرتفعة في القاهرة وفي صعيد مصر
السياحة الشاطئية الجماعية	ذات أهمية نسبية كبيرة	ذات أهمية نسبية كبيرة	ذات أهمية نسبية ضئيلة	ذات أهمية نسبية أقل من المرجعي
السياحة الثقافية	ذات أهمية نسبية محدودة	ذات أهمية نسبية أكبر من المرجعي	ذات أهمية نسبية كبيرة	ذات أهمية نسبية كبيرة
السياحة غير الترفيهية	أهميتها النسبية متواضعة	أهميتها النسبية كبيرة	أهميتها النسبية كبيرة	أهميتها النسبية كبيرة

صورة مقارنة لأهم التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة في ظل السيناريوهات المختلفة

السيناريو / العناصر	السيناريو المرجعي	سيناريو الرأسمالية الجديدة	سيناريو الدولة الإسلامية	سيناريو الاشتراكية الجديدة
الاعتماد على الشركات متعددة الجنسيات	أساسي ومتزايد طوال فترة السيناريو	أساسي مستقر طوال فترة السيناريو	غير أساسي طوال فترة السيناريو	أساسي في العقد الأول وتتراجع أهميته في العقد الثاني
نمط المشروعات السياحية والفندقية في المستقبل	هيمنة المشروعات الكبيرة ذات المواصفات بالغة الترف	هيمنة المشروعات الكبيرة ذات المواصفات بالغة الترف	المشروعات الصغيرة ذات أهمية نسبية كبيرة	مشروعات صغيرة علاوة على مشروعات كبيرة تخضع لضوابط معينة
القدرات المحلية	الاستسلام لفكرة صعوبة تطوير القدرات المحلية وسهولة الاعتماد على الكفاءات الأجنبية ذات التنائج المضمونة	جهود نشطة لدعم القدرات المحلية، ودفع القطاع الخاص للتكتل في مواجهة الخارج	الاستعانة بالكوادر المحلية مباشرة، وإحلالها محل مثيلاتها الأجنبية	- جهود متأنية لبناء القدرات المحلية لتحل في الأجل الطويل محل الأجنبية - إقامة مؤسسات عامة للتحكم في مواقع رئيسة ومؤثرة في قطاع السياحة
المعلومات والبيانات	• غياب الشفافية • صعوبة في تقدير الإيرادات السياحية	• درجة عالية من الشفافية • مراجعة البيانات، وتقديرات الإيرادات السياحية	• درجة شفافية أقل من سيناريو الرأسمالية الجديدة ولكن أعلى من السيناريو المرجعي	• درجة شفافية أقل من سيناريو الرأسمالية الجديدة، وأعلى من المرجعي

صورة مقارنة لأهم التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة في ظل السيناريوهات المختلفة

السيناريو / العناصر	السيناريو المرجعي	سيناريو الرأسمالية الجديدة	سيناريو الدولة الإسلامية	سيناريو الاشتراكية الجديدة
	• قصور المعلومات المتعلقة بالعناصر الحساسة من وجهة نظر السيناريو (التسربات والمدفوعات والعائد الصافي)	• تدقيق بيانات ميزان المدفوعات لإمكانية إجراء حسابات واقعية للمدفوعات والتسربات	• مراجعة البيانات وتقديرات الإيرادات السياحية • تدقيق بيانات ميزان المدفوعات لإمكانية إجراء حسابات واقعية للمدفوعات والتسربات	• مراجعة البيانات وتقديرات الإيرادات السياحية • تدقيق بيانات ميزان المدفوعات لإمكانية إجراء حسابات واقعية للمدفوعات والتسربات
الإيرادات السياحية الإجمالية في ٢٠٢٠	١٢,٠ مليار دولار إيرادات رسمية ٣,٤ مليار دولار إيرادات مصرفية (لازالت مشكلات سوء التقدير قائمة)	إيرادات فعلية أعلى من السيناريو المرجعي	إيرادات فعلية أقل كثيراً من السيناريو المرجعي	إيرادات فعلية أقل من السيناريو المرجعي، خصوصاً خلال العقد الأول
المدفوعات السياحية (مقابل السياحة العكسية)	كبيرة، وتتميز بعدم دقة القياس	كبيرة، وتقاس قياساً أقرب إلى الدقة	كبيرة ولكن أقل من السيناريو المرجعي، وتقاس قياساً أقرب إلى الدقة	منخفضة، وتقاس قياساً أقرب إلى الدقة
ميزان السياحة (إيرادات فعلية - مدفوعات)	موجب وضئيل إحصائياً، ولكن فعلياً (في ظل تقديرات سليمة للمدفوعات) يكون الميزان صفراً أو سالباً	موجب وضئيل، وبخلاف السيناريو المرجعي، يتم تقديره إحصائياً بأسلوب سليم	سالب، نتيجة لضآلة الإيرادات وكبر حجم المدفوعات	موجب وأكبر من سيناريو الرأسمالية الجديدة نتيجة للحد من المدفوعات السياحية

صورة مقارنة لأهم التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة في ظل السيناريوهات المختلفة

السيناريو / العناصر	السيناريو المرجعي	سيناريو الرأسمالية الجديدة	سيناريو الدولة الإسلامية	سيناريو الاشتراكية الجديدة
التسربات	مرتفعة	مرتفعة	منخفضة	منخفضة
العائد الصافي	شديد الانخفاض (أقل من ربع الإيرادات الإجمالية)	منخفض ولكن أعلى من السيناريو المرجعي بسبب الحجم الأكبر للإيرادات السياحية	منخفض (بسبب ضآلة الإيرادات السياحية)	مرتفع (نتيجة لانخفاض حجم التسربات)
إطراد السياحة	مستوى ضعيف للإطراد : - نمو سياحي سريع مع غياب التخطيط الشامل والطويل الأجل - الاعتماد على أسلوب معالجة الأخطاء وأشكال التخطيط اللاحق - ضعف دور الدولة مقابل نفوذ كبير للشركات متعدية الجنسيات والرأسمالية المحلية - التراخي في تطبيق الإجراءات والعقوبات البيئية - ضعف مستوى تحقيق الحاجات الأساسية للسكان	مستوى إطراد ضعيف ولكنه أعلى من المرجعي : - نمو سياحي سريع مع غياب التخطيط الشامل والطويل الأجل - التخطيط على مستوى المنطقة السياحية - دور غير مباشر ولكنه مهم للدولة - استنزاف الموارد وضغوط بيئية - استخدام مؤشرات السوق من أسعار وحوافز إيجابية وسلبية - تفاوت كبير في توزيع منافع السياحة	مستوى إطراد جيد : - الاعتماد على الدوافع المعنوية الحث على التطبيق الصارم للقواعد والإجراءات البيئية - نمو سياحي محدود، مما يعطي فرصة لتجدد البيئة الطبيعية، أو وقف تدهورها - نمط السياحة المتمثل أساساً في مشروعات صغيرة وإدارة بيئية للمشروعات السياحية أكثر توافقاً مع البيئة - دور قوي للدولة	مستوى إطراد جيد : - الاعتماد بصفة رئيسة على التخطيط الشامل والطويل الأجل - الاستعانة بمؤشرات الطاقة الاستيعابية لتحديد معدلات نمو الطلب السياحي - مشروعات سياحية كبيرة تخضع لضوابط ومشروعات صغيرة أكثر توافقاً مع البيئة - الحد من نفوذ كبار المستثمرين والشركات متعدية الجنسيات واهتمام أكبر بتطوير القدرات المحلية

صورة مقارنة لأهم التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة في ظل السيناريوهات المختلفة

السيناريو / العناصر	السيناريو المرجعي	سيناريو الرأسمالية الجديدة	سيناريو الدولة الإسلامية	سيناريو الاشتراكية الجديدة
	- تفاوت في توزيع عائدات السياحة - استنزاف قدر كبير من الموارد وضغوط بيئية ضخمة وتضاؤل مساحات الأراضي القابلة للتطوير في المستقبل - بحلول ٢٠٢٠ من المتوقع سريان المرحلة الحرجة من دورة حياة المنطقة السياحية، وتدهور شديد في أوضاع المقاصد السياحية الرائجة حاليا (الغردقة وشرم الشيخ)	- ضعف مستوى الاحتياجات الأساسية للسكان - دور مهم للمنظمات غير الحكومية - محاولات لإصلاح المقاصد السياحية المتدهورة	- توفير الاحتياجات الأساسية وتوزيع أكثر عدالة لمنافع السياحة - مراعاة مصالح الأجيال المقبلة والاقتصاد في استخدام الموارد	- توفير الاحتياجات الأساسية وتوزيع أكثر عدالة لمنافع السياحة - اهتمام خاص بالمشاركة المحلية في التنمية السياحية - مشاركة فعالة للقطاع العام في النشاط السياحي، ودور قوي للدولة
نقاط الضعف	ضعف كثير من عناصر التنمية السياحية على النحو الذي ذكر بالتفصيل في الجزء الأول من الدراسة، وتوقع استمرار هذا الاتجاه في المستقبل	- سيادة المصلحة الخاصة وقوة ونفوذ الرأسمالية المحلية والدولية - النمو السياحي السريع يجعل من الصعوبة تحقيق النتائج وفقا للأهداف الموضوعة - احتمالات التوتر الاجتماعي بسبب عدم العدالة في توزيع منافع	- ضعف أولوية السياحة في السيناريو تنطوي على ضعف الاهتمام بأحوالها - ضغوط من جانب المشروعات الخاصة - تدهور معدلات الإشغال والربح في المناطق الساحلية - ضغوط من جانب الجهاز المصرفي لفتح مجالات عمل أوسع أمام القطاع	- وجود قوى مناوئة للتغيرات أهمها الرأسمالية المحلية والشركات متعددة الجنسيات (علاوة على القوى السياسية الدولية المناوئة للنظام بأكمله) - احتمالات التعارض بين التخطيط وقوى السوق

صورة مقارنة لأهم التوقعات المستقبلية لقطاع السياحة في ظل السيناريوهات المختلفة

السيناريو / العناصر	السيناريو المرجعي	سيناريو الرأسمالية الجديدة	سيناريو الدولة الإسلامية	سيناريو الاشتراكية الجديدة
		السياحة وعدم توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين - ضعف آليات تضمين مصالح الأجيال المقبلة	السياحي لإمكانية الوفاء بالتزامات القطاع للجهاز	- ضغوط من جانب الجهاز المصرفي لعدم تقييد النشاط السياحي خصوصا في المناطق الساحلية. - إمكانية تفشي أمراض القطاع العام في المشروعات العامة السياحية - صعوبات التنسيق على المستوى العربي

صدر في هذه السلسلة

١ ـ إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير ـ دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها**، دار الشروق، القاهرة، طبعة أولى ٢٠٠٠، وطبعة ثانية ٢٠٠١.

٢ ـ محمود منصور عبد الفتاح وآخرون، **الزراعة والغذاء في مصر ـ الواقع وسيناريوهات بديلة حتى عام ٢٠٢٠**، دار الشروق، القاهرة ٢٠٠١.

٣ ـ عاطف هلال، **الموارد المعدنية وآفاق تنميتها حتى عام ٢٠٢٠**، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١.

٤ ـ عصام الحناوي، **قضايا البيئة والتنمية في مصر ـ الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠١.

٥ ـ محمد نصر الدين علام وآخرون، **المياه والأراضي الزراعية في مصر ـ الماضي والحاضر والمستقبل**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠١.

٦ ـ فايز مراد مينا، **التعليم في مصر ـ الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠١.

وسيصدر قريباً:

١ ـ ماجد عثمان وآخرون، **السكان وقوة العمل في مصر ـ الاتجاهات والتشابكات والآفاق المستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠١.

٢ ـ سلوى العامري وآخرون، **أجيال المستقبل: الطفولة والشباب**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠١.

٣ ـ محمد عراقي وآخرون، **قطاع النقل في مصر ـ الماضي والحاضر المستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠١.

٤ ـ سمير فياض، **الصحة في مصر الواقع وسيناريوهات المستقبل**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠١.

٥ ـ محمد منير مجاهد، **مصادر الطاقة في مصر وآفاق تنميتها**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٦ ـ عبد الباسط عبد المعطي، **الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر**، دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠١.

٧ ـ سمعان بطرس فرجة الله، **مصر والدائرة المتوسطية ـ الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.

٨ ـ محمد مختار الحلوجي وآخرون، **منظومة العلم والتكنولوجيا في مصر**، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢.


صفحة فارغة

رقم الإيداع ٢٠٠٢/٩٣٣٤
الترقيم الدولى I - 0823 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - ت: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٨١٧٢١٣ - ٣١٥٨٥٩ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)